رغيد الصلح

تصوير أبو عبدالرحمن الكردي

حربا بريطانيا والعراق

١٩٤١-١٩٩١

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

حربا بريطانيا والعراق

١٩٤١ ، ١٩٩١

رغيد الصلح

حقوق الطبع محفوظة للناشر

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص.ب ٨٣٧٥ ـ بيروت ـ لبنان

برقياً: انكلسامس

تلفون٢ / ٣٥٠٧٢١

تلفون + فاكس: ٦٠٢٠٢٩ - ٣٥٣٠٠٠ (٩٦١١)

الطبعة الثانية ١٩٩٧م

تصميم الغلاف عباس مكي

الاخراج الفني : تركية التالي

حربا بريطانيا والعراق
١٩٤١ ، ١٩٩١

رغيد الصلح

شكر وتقدير

يتقدم المؤلف الى معالي الوزيرين الاردنيين السابقين الدكتور معن ابو نوار، والاستاذ ابراهيم عز الدين، والى الاستاذ روبرت مابرو رئيس مؤسسة الطاقة في جامعة اوكسفورد، والى العديد من الصديقات والاصدقاء الذين ابدوا الملاحظات القيمة والتشجيع، كذلك الى مسؤولي دار نشر غارنت والى السيدة دايان رينغ المسؤولة عن مكتبة مركز دراسات الشرق الاوسط - كلية سانت انتونيز، جامعة اوكسفورد، على ما ابدوه من عون سهّل تأليف هذا الكتاب. كذلك يخص المؤلف زوجته د. كاميليا ف. الصلح على مساعدتها له في تأليفه. ان الآراء التي جاءت في هذا الكتاب تلزم المؤلف وحده، وهي لا تعبر بالضرورة عن معتقدات اي من الاشخاص الذين يتوجه اليهم المؤلف بالشكر والامتنان.

مقدمة

خلال النصف الاول من عام ١٩٤١، دخلت بريطانيا حربا ضد العراق، وبعدها بنصف قرن تقريبا، اي في النصف الاول من عام ١٩٩١ خاضت بريطانيا حربا ثانية ضده. وبين الحربين تغيرت اشياء كثيرة. كانت بريطانيا في مطلع الاربعينات، قوة عالمية كبرى تقف لوحدها ضد الهتلرية التي اجتاحت اوروبا، ودولة عظمى تتمركز جيوشها في العديد من الاقطار العربية والشرق اوسطية، بما فيها العراق نفسه فكانت حربها ضد العراق حربا بريطانية التحضير والتقرير والتنفيذ. بيد ان بريطانيا لم تعد، في بداية التسعينات قوة عالمية، بل قوة دولية متوسطة، وهي لم تخض الحرب ضد العراق وحدها، بل مع ثلاثين دولة اخرى تقريبا. وكما تغيرت بريطانيا، فإن العراق تغير ايضا خلال نصف قرن. لم يطرأ تبدل على موقع العراق في النظام الدولي، بالمقدار نفسه الذي تبدل فيه الموقع البريطاني، ولكنه مع ذلك تغير الى درجة لم تعد تسمح لبريطانيا بأن تدخل الحرب لوحدها ضد العراقيين. رغم ذلك، فإن الحرب الثانية كانت بريطانية بمقدار ما اضطلعت لندن فيها بدور استثنائي بين الدول المتحالفة. والحقيقة ان بريطانيا لعبت دوراً مهماً في الحرب لجملة اسباب كان في مقدمتها علاقتها الخاصة بواشنطن بحيث تحول التحالف الاميركي - البريطاني الى عصب للحملة العسكرية ضد العراق، بينما بدت الدول الاخرى، بما فيها فرنسا التي انتقلت من دور دولة صديقة للعراق، الى دور دولة تحاربه، وكأنها مجرد ركاب في القطار الذي ساقه الاميركيون ومعهم البريطانيون. وبديهي ان واشنطن، بسبب ضخامة طاقاتها المادية والعسكرية، لعبت دور الشقيق الاكبر في هذا التحالف. ولكن بريطانيا تصرفت، في مختلف مراحل الحرب، على نحو اضفى على مساهمتها طابعا استثنائي الاهمية. برز الدور البريطاني في التحضير الاعلامي والسياسي للحرب، واتسم بالاهمية لانه «... كان من المستحيل

تشكيل التحالف المناهض لصدام لولا الجهود البريطانية في هيئة الامم المتحدة والعواصم العربية» ، (The Economist 13/2/1993) . واضطلعت لندن بدور مهم ايضا في ترجيح خيار القتال، وفي التنفيذ، ثم في توجيه دفة الاحداث بعد ان سكتت المدافع. فضلا عن ذلك، وربما اهم من ذلك ان بريطانيا دخلت الحرب بحماس لفت النظر، حتى في الولايات المتحدة نفسها. هذه الاعتبارات اضفت على الحرب الاخيرة طابعا بريطانيا مثل الاولى، وجعلتها الحرب الثانية التي تدخلها بريطانيا ضد العراق.

ان وقوع الحرب الثانية بعد نصف قرن تقريبا من حصول الحرب الاولى لا يعدو كونه مصادفة تاريخية. فمن المؤكد انه ليس هناك في لندن او بغداد من اراد الاحتفال بالذكرى الخمسينية لحرب ١٩٤١، بحرب جديدة تزهق فيها الارواح ويدمر فيها العمران البشري. ولكن تكرار الحرب بين البلدين، لهو مسألة تستحق التأمل والتبصر: فهل نحن امام مواجهات نجمت عن اسباب عابرة او طارئة، ام ان هذه الاسباب تندرج في اطار نمط من العلاقة بين البلدين كان موجودا في الاربعينات وما يزال قائما حتى ايامنا هذه؟ هل هي مجرد انفجارات منعزلة او متفرقة، ام انها نتائج مصالح وسياسات مستمرة، وضعت وما تزال تضع البلدين على طريق التناحر والصراع؟ان هذا الكتاب يسعى الى الاجابة عن هذه الاسئلة عبر دراسة الظروف العامة التي سبقت الحربين، والمؤثرات التي تحكمت في سيرهما، والاهداف التي توخاها كل من البلدين من اللجوء الى الحرب او قبول الخيار العسكري، والنتائج التي ترتبت عليهما. واتماما لهذا المسعى، فقد قسم الكتاب الى سبعة فصول: الاول من هذه الفصول يلقي ضوءاً على العلاقات الانجلو ـ عراقية، في المرحلة التأسيسية والتكوينية للعراق. ويعرض الفصل الثاني أوضاع بريطانيا في السنوات التي سبقت حرب ١٩٤١، والأوضاع الدولية التي اثرت في سياستها العربية عموما، وسياستها تجاه العراق خصوصا. وينتقل الفصل الثالث الى بحث اوضاع العراق في تلك الفترة وموقفه من بريطانيا، كما يتطرق هذا الفصل الى القضايا الخلافية في العلاقات بين البلدين. ويخصص الفصل الرابع لحرب عام ١٩٤١ ولبعض النتائج التي تمخضت عنها فكان لها الاثر البعيد في العلاقات بين

البلدين. ثم ينتقل الفصلان الخامس والسادس الى السنوات التي سبقت الحرب الثانية بين البلدين. فيعرض الفصل الخامس أوضاع بريطانيا والعوامل التي أثرت في سياستها تجاه المنطقة العربية وتجاه العراق تحديدا. ويلقي الفصل السادس ضوءا على اوضاع العراق قبل الحرب وعلى التطورات التي أثرت في سياسته العربية وعلاقته ببريطانيا، مع التطرق هنا الى قضايا الخلاف والافتراق بين العراق من جهة والتحالف الاميركي ـ البريطاني من جهة اخرى. ويكرس الفصل السابع لحرب ١٩٩١، مع توضيح الدور المهم الذي لعبته بريطانيا فيها. وتخصص الخاتمة للمقارنة بين الحربين بقصد الوصول الى الاجابة عن الاسئلة المطروحة اعلاه، وللوقوف على الصلة التي تكمن بين هاتين الحربين، من جهة، وبين السياسة العامة التي اتبعتها بريطانيا تجاه المنطقة العربية مذ تراكمت مصالحها فيها، واشتد الصراع عليها بين القوى الكبرى من جهة أخرى.

مدخل

سعت السياسة البريطانية منذ بدء تدخلها في المنطقة، الى التمسك «بالوضع الراهن» وذلك عن طريق الحفاظ على «توازن القوى». ان الغاية من هذه السياسة تكون عادة كما كتب فاتل (VATTEL)، منع القوى الكبرى من فرض قوانينها على الآخرين (BULL, 1977: 101). وبسبب هذه السياسة فقد اصبح من الشائع اعتبار بريطانيا قوة التوازن (BALANCER) . ولئن كان من المألوف الحديث عن هذا الدور الذي اضطلعت به الحكومات البريطانية، خصوصاً ابتداء من القرن التاسع عشر، في الاطار الاوروبي. (YALEM,1962: 460-471; KISSINGER, 1974: 36-37)، فإن من الممكن القول ان بريطانيا كانت ايضا، وما تزال، تعمل كقوة توازن عربية وشرق اوسطية، بمعنى انها كانت تتدخل هنا ايضا، لمنع القوى الاقليمية الصاعدة والطامحة من فرض قوانينها على الآخرين (SABIN, 1990,36).

ان الوصول الى هذه الغاية لهو امر معقد، ويختلط احيانا مع سياسات واستراتيجيات اخرى. ومن اجل ادراك الطابع العام لهذه السياسة يلفت هدلي بول النظر الى وجود تنويعات متعددة من «توازن القوى» منها المهيمن (DOMINANTE)، الذي كان يقوم بين الجبارين الدوليين، ومنها التابع (Subordinate)، الذي يتاثر بالتوازن المهيمن اكثر مما يؤثر به، والذي يقوم بين القوى الدولية المتوسطة في مناطق معينة من العالم مثل اميركا اللاتينية وجنوب شرقي آسيا والمنطقة العربية. وهنالك ايضا التوازن المدبّر (CONTRIVED)، الذي «ينشأ نتيجة سياسة واعية» يطبقها واحد او أكثر من الاطراف المعنية، والتوازن العفوي (FORTUITOUS) الذي يقوم بصورة تلقائية ودون ترتيب او اعداد واع من قبل احد هذه الاطراف (BULL,1997: 104).

ان هذه الانواع من التوازنات لا يفصلها حائط سميك، ذلك ان الظروف قد تؤدي الى حلول التوازن المدبر محل التلقائي او العكس. وهذا ما حدث في منتصف القرن

الثامن عشر عندما تمكن الجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا من الحاق هزيمة ساحقة بالجيش التركي في معركة نصيبين ١٨٣٩/٦/٢٤، وعندما تزامنت هذه الهزيمة مع موت السلطان محمود الثاني، والتحاق اكثر قطع الاسطول العثماني بالفاتح الجديد. لقد ادت هذه الوقائع الى نشوء «وضع راهن» جديد وميزان قوى يختلف عن السابق. ومالت القوى الاوروبية الى القبول بهذا الواقع المستجد، فبدا من المشاورات التي جرت بين العواصم الامبراطورية في روسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا انها لا تمانع في ضم الممتلكات العثمانية العربية الى الاراضي التابعة لحاكم مصر شرط الا يتجاوزها الى المناطق العثمانية الاخرى، بل ان السلطان العثماني نفسه، مال الى قبول هذا الترتيب الذي كان اقرب الى التطابق مع موازين القوى الاقليمي. ولكن الحكومة البريطانية تدخلت لتغيير المناخ الدولي، فاقنعت الدول الاربع الاخرى الكبرى، التي اقترحت على السلطان قبول مطالب حاكم مصر بتبديل موقفها، ثم «منعت الباب العالي (...) من الموافقة غير المشروطة على مطالب محمد علي» . وفي سياق هذه المساعي حاولت الحكومة الفرنسية لفت نظر لندن الى ان ميزان القوى الطبيعي هو لصالح حاكم مصر، وليس لصالح الآستانة، فاجاب، بالمرستون، رئيس الحكومة البريطانية، في رسالة الى غرانفيل، GRANVILLE السفير البريطاني في باريس قائلا: «إن الرأي القائل بأن القوى الكبرى الخمس، بالتعاون مع السلطان (العثماني) غير قادرة على اجبار محمد علي باشا والي مصر على الانسحاب من سوريا، هو رأي قلما يستحق المناقشة الجادة» . (ANDERSON,1970; 48)

لقد اسفر تدخل الدول الاوروبية الكبرى عموما، وتدخل قوة التوازن البريطاني، بصورة خاصة، ضد محمد علي، عن قيام توازن مدبّر في اطار البيت العثماني، بعد ان انهار التوازن السابق الذي كان قائما عندما كان محمد علي ما يزال يعتبر نفسه عاملا في خدمة السلطنة. وتحول هذه التوازن المدبر الى ركيزة للسياسة البريطانية المنتهجة في منطقة شرق المتوسط، والتي رمت الى «... الحيلولة دون انهيار او تقسيم تركيا الآسيوية» كما وصفها ادوارد غراي (KEDOURIE,1978: 101). غير انه مع مضي الوقت، ومع ابتعاد خلفاء محمد علي عن

التفكير بتجديد حملات التوسع خارج الاراضي المصرية، اكتسب التوازن الاقليمي التابع نوعاً من الاستقرار الداخلي، فتحول الى توازن تلقائي وعفوي حتى نشأت ظروف جديدة اثرت فيه.

وهناك مثل آخر في تاريخ المنطقة للتوازن المدبر الذي كان لبريطانيا دور مهم في اقامته ألا وهو التوازن بين الدول العربية، من ناحية، وبين اسرائيل من ناحية اخرى. فلقد دعم التحالف الاميركي ـ البريطاني الحركة الصهيونية حتى تمكنت من طرد الفلسطينيين من اراضيهم، ومن الحاق الهزيمة بالدول العربية التي تدخلت لمساعدتهم، ثم من اعلان دولة اسرائيل عام١٩٤٨. وارتدى هذا الحدث، في اعين المنتمين الى هذه الحركة المتعاطفين معهم، طابع الاعجاز، حيث ان التفاوت في موازين القوى بين العرب والاسرائيليين، كان يرجح فوز العرب في هذا الصراع. بيد ان التوازن بين الجهتين لم تخطه القوى الاقليمية وحدها، بل ايضا القوى الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين تدخلتا، في مراحل الصراع كافة لتعزيز الجبهة الاسرائيلية ضد العرب، بالمساعدات المادية الكبيرة والسلاح المتطور. وقد توجت هذه السياسة بإصدار البيان الثلاثي الاميركي ـ البريطاني ـ الفرنسي في ١٩٥٠/٥/٢٥، الذي تعهدت فيه الدول الثلاث بالحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة. ولئن جاء في هذا البيان اعلان صريح بالتمسك بالكيان الاسرائيلي، وتعهد بالدفاع عنه ضد المحاولات العربية لإعادة الفلسطينيين الى بلادهم، فإن البيان الثلاثي انطوى، ضمنيا، على رفض لمشاريع التعاون والاندماج العربي، التي تقود الى تبديل الوضع الراهن، والتأثير في توازن القوى العربي ـ الاسرائيلي. وهكذا ادى التدخل الغربي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى توازن مدبّر مركّب: توازن بين العرب واسرائيل بحيث لا يتمكن العرب الذين يملكون تفوقا عدديا ساحقا على اسرائيل، من التغلب عليها، وتوازن بين الدول العربية نفسها بحيث لا تنجح دولة منها من بلوغ درجة من القوة تسمح لها بتجميعهم في جبهة واحدة فيختل ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي.

ان قوة التوازن، عندما تستولد وضعا راهنا، او تدبر توازنا جديدا تفيد من حليفين:

١) تناقضات مناطقية ودينية ومذهبية وقبلية وسلالية موجودة في المنطقة، ومتجذرة فيها، كما هي موجودة ومتأصلة في المجتمعات البشرية الاخرى. ان قوة التوازن لا تستحدث هذه التناقضات. ولكنها تفسح المجال لكي تعبّر عن نفسها بحسب ايقاع مضبوط ومبرمج بهدف الحفاظ على التوازن وعلى الوضع الراهن، وتساعدها على اكتساب مشروعية سياسية واخلاقية، ثم تحاول تسييرها وتوجيه دفتها على نحو يوطد التوازن بينها، خصوصاً عندما تعتمدها كركيزة لتأسيس الدول في المناطق الخاضعة لنفوذها. هذا ما حاولته فرنسا، في المشرق خلال مرحلة الانتداب، عندما قسمت سوريا الى عدة دول على اساس الانتماءات. وهذا ما قامت به بريطانيا، ايضاً، في الفترة نفسها، من محاولات في الدول التي تقع ضمن منطقة نفوذها، من خلال علاقتها بالبيوت العربية الحاكمة.

٢) البيروقراطيات الحاكمة التي تنشأ في احضان الدول الجديدة. هذه البيروقراطيات، ولأسباب ذاتية لا ترجع بالضرورة الى علاقتها بدولة التوازن او بتبعيتها لها، لا تلبث ان تتحول الى عامل مهم في استمرار واستتباب الوضع الراهن، والى قوة تميل الى مقاومة المشاريع الرامية الى دمج الدول الجديدة في كيان واحد. وتزداد هذه البيروقراطيات رسوخا وقوة مع مضي السنوات والوقت، خصوصاً اذا تمكنت من توسيع المشاركة العامة في الحكم، او اذا وفرت للمواطنين مستوى عالياً من الرخاء المادي والامن.

ولقد كان لهذا العامل، وكذلك للتناقضات الدينية والمذهبية والمناطقية التي ادخلت في تركيب بعض دول المنطقة وفقا لاتفاق سايكس - بيكو بين بريطانيا وفرنسا، دور مهم في حقن الوضع الراهن بمصل الاستمرار والديمومة، وفي اعطاء الانطباع بأن التوازن الاقليمي نشأ بصورة تلقائية وطبيعية. وقد يأتي يوم تصبح فيه هذه القوى اشد حماساً للوضع الراهن من الدولة التي اوجدته في الاساس. فعندما ارادت سلطات الانتداب الفرنسي في سوريا اعادة توحيد البلد بعد ان قسمته الى كيانات اربعة، سعت تلك القوى المحلية التي نشأت في ظل التجزئة المدبرة الى الابقاء على هذه الكيانات، ووجهت الانتقادات الشديدة الى الحكومة الفرنسية لأنها ارادت اعادة السلطة المركزية الى دمشق.

لقد افسحت هذه العوامل والمؤثرات المجال امام بعض المؤرخين والكتاب للقول بأن خريطة المنطقة السياسية التي رسمتها ايدي المسؤولين البريطانيين بالتعاون مع اقرانهم الفرنسيين، انما تمثل امتدادا طبيعيا لما سبقها في العصور الماضية، او كما كتب هنري سيغمان، «... ان القول بأن قيام البريطانيين والفرنسيين بتقسيم الولايات العربية العثمانية هو المسؤول عن انتفاء الوحدة العربية، هو قول بعيد عن الصواب. (الواقع ان التقسيمات الانتدابية مطابقة تقريبا لتلك التي كانت قائمة في المرحلتين الاموية والعباسية)».

ان سياسة التوازن قد تختل، والوضع الراهن قد يتبدل لسببين: الاول، اذا اتجهت الدول المعنية الى تصفية الخلافات وتهدئة النزاعات بحيث تلغي، او تقلل الى ابعد الحدود، الحاجة الى تدخل قوة التوازن الخارجية المهيمنة. ويتم هذا عندما تعقد دول التوازن الاقليمي، المعاهدات والاتفاقات، وصولا الى إقامة كيان شامل يضمها. وتتوفر عادة في مثل هذا الكيان الجديد الآليات المناسبة لحل المشاكل التي تنشأ بين افراده، ثم لتنمية التنسيق والتعاون بينهم بحيث يبطل مبرر التدخل الخارجي فيه. وهذا ما حدث مثلا عندما اتجهت دول أوروبا الغربية الى تأسيس «السوق المشتركة»، ثم الى تقوية «اتحاد أوروبا الغربية» (WESTERN EUROPEAN UNION) كأداة للتعاون العسكري بين الدول المشتركة في السوق، بحيث يخف اعتمادها على الحلف الاطلسي كوسيلة لحفظ الامن القاري. السبب الثاني، هو اكتساب دولة، او عدد من هذه الدول، درجة من القوة تجعلها قادرة على «فرض قانونها على الآخرين». ويعتقد مارتن وايت ان اهم العوامل التي تؤثر في مكانة هذه الدول او مجموعة الدول بين الامم الاخرى، صعودا او هبوطا هي، حجمها، موقعها الجغرافي، مواردها الاقتصادية خصوصاً انتاجها الصناعي، تطورها العلمي، واخيرا لا آخراً التماسك المعنوي الذي يجمع ابناءها. ويضيف عدد من الكتاب في العلاقات الدولية، مثل مايكل برتشر، الى هذه المقومات، القوة العسكرية (BRECHER,1969:158; WIGHT,1979:26;JOLL,1980: 2-3)، ان الدولة، او مجموعة الدول التي تمتلك هذه

المقومات، قد تتحول الى ما يُسميه ارنست هاس «منطقة النواة» لمشروع اندماجي يستقطب الدول الاخرى، مثل الدور الذي اضطلعت به بروسيا في عملية توحيد المانيا وبيدمونت في توحيد ايطاليا، والتحالف الفرانكو - الماني كقاعدة للوحدة الاوروبية، ومن ثم يؤدي الى الاخلال بالتوازن الاقليمي وتبديل الوضع الراهن تبديلا كبيرا (HAAS,1958: 440 -- 458). وبديهي ان هذا التبدل يتم بصورة متوازية مع نمو المقوّمات التي مكنت تلك الدولة من التحول الى «منطقة النواة»، فبمقدار تراكم هذه المقومات يشتد جذب الدولة - النواة، وقدرتها على بسط قانونها على الآخرين وتضعف الدول والقوى الاقليمية الاخرى على مقاومة تأثيرها، ومشاريعها.

ولقد حدث الامران في تاريخ المنطقة الحديث، وفي الحالتين اقترن الاهتزاز الذي اصاب سياسة التوازن الاقليمي بطرح مشاريع وحدوية راوحت بين الدعوة الى بناء كيان كونفدرالي، وإقامة دولة واحدة مركزية.

في منتصف الثلاثينات بدت الدول العربية وكأنها راغبة في تصفية الخلافات فيما بينها، وارساء العلاقات بينها على اساس التعاون وليس التوازن، وذلك بإنشاء الحلف العربي. بيد ان قوة التوازن البريطانية تدخلت لإعادة العلاقات الى سابق عهدها. وفي الاربعينات تكررت المحاولة عندما اتجه العراقيون والمصريون الى تأسيس الجامعة العربية، فتدخلت الحكومة البريطانية وحاولت، خلافا، لما هو شائع تعطيل المشروع او تأجيله على الاقل (SOLH,1986: 317-319; GOMAA,1977:264). وفي الحالتين، اجتهدت السلطات البريطانية في افراغ المشروعين من الافق السياسي، ومن المضمون العملي.

وكما تدخلت قوة التوازن للحفاظ على الوضع الراهن عن طريق احباط مشاريع التعاون بين الحكومات العربية، فإنها عملت ايضا على منع صعود «دولة او قوة النواة»، وامتلاكها لأسباب التفوق التي تمكنها من تبديل ميزان القوى الاقليمي. تدخلت ضد مصر ايام محمد علي، كما شرحنا اعلاه، وكررت هذا التدخل ضد مصر خلال المرحلة الناصرية. وصل التدخل البريطاني الى ذروة العنف في حرب

السويس، اما التدخل العسكري الانجلو ـ اميركي في الاردن ولبنان عام ١٩٥٨، فكان في تقدير هذا الكاتب، اشد وضوحا كنموذج لرد فعل دولة التوازن المهيمن على صعود دولة من دول التوازن الاقليمي. ذلك ان التدخل حصل في المرة الثانية بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، وسقوط الحكم الملكي في العراق الحليف لبريطانيا. ولاحت احتمالات انضمام العراق، وربما الاردن الى «القوة النواة»، مما كان كفيلا بتبديل ميزان القوى الاقليمي. ولتقييم اهمية ذلك التبديل واثره في الوضع الراهن الاقليمي يمكن العودة الى ردود فعل الزعامة الاسرائيلية عليه التي عبر عنها أبا إيبان، إذ قال ان الاسرائيليين يشعرون بقلق على امنهم «... إذا طوّقوا من كل الجهات بقوة عربية موحدة بقيادة الكولونيل ناصر» (JOMER: 15/8/1958) ولقد سارع الاميركيون والبريطانيون الى التدخل، لإيقاف التدهور في التوازن الاقليمي، ولإعادة توضيبه على نحو لا يسمح للقيادة المصرية «بفرض قوانينها على بلدان المنطقة».

ان هذه المواقف تلقي ضوءاً على مواقف بريطانيا وعلى قوة التزامها بالحفاظ على الوضع الراهن. ان أكثر هذه المواقف معروف وشائع، لكن هناك العديد من الاخطاء المتداولة والشائعة في فهم الموقف البريطاني، ومن اهمها، في تقديري، الأخطاء الاربعة الآتية:

اولا، الاعتقاد بأن بريطانيا كانت وراء مشاريع الاندماج التي اقترحها بعض زعماء الدول العربية الصديقة لبريطانيا، مثل مشاريع وحدة العراق وسوريا، او الاردن وسوريا، او اندماج الاقطار الثلاثة في كيان واحد. ولقد ساهمت في رواج مثل هذه الانطباعات، الحملات السياسية التي كانت تشن ضد هذه المشاريع، ودرجة الارتياب الشديدة المتفشية في اوساط الرأي العام العربي تجاه بريطانيا، منذ سقوط الحكومة العربية في دمشق عام ١٩٢٠. واصبح من الشائع ان يحكم على كل مشروع او موقف انطلاقا من شخصية صاحبه، فإذا كان مؤيدا وصديقا لبريطانيا اعتبر مشروعه هو الآخر «بريطانياً»، حتى ولو عارضته بريطانيا ولو كان متعارضا مع المصالح البريطانية. والحقيقة ان المسؤولين العرب كانوا، في اكثر

الحالات، يبتعدون عن السياسة البريطانية بمقدار ما كانوا يعملون من اجل تحقيق نوع من انواع الاندماج بين بلدين عربيين او اكثر، وكانوا يقتربون منها بمقدار ما كانوا يبتعدون عن هذه المشاريع.

ثانيا، الاعتقاد بأن سياسة الحفاظ على الوضع الراهن والموازنة بين قوى المنطقة من اجل مشاريع الاندماج العربي، كانت تحظى بتأييد الزعماء البريطانيين كافة. والحقيقة ان هذه السياسة كانت، لأسباب متباينة، تتعرض لنقد كثير، من قبل العديد من الزعماء والمسؤولين البريطانيين الذين كانوا على معرفة وثيقة بالبلاد العربية. وثمة محاولات لتعديل هذه السياسة، قام بها بعض الزعماء البريطانيين الذين اعتقدوا ان التجاوب مع المساعي العربية الرامية الى تحقيق نوع من انواع الاتحاد العربي لا يضر المصالح البريطانية بل يفيدها. ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، وكان من اسباب فشلها احيانا قلة معرفة القيادات العربية، او ربما تجاهلها، لدقائق السياسة البريطانية، وتلكؤها عن التعاون والافادة من مواقف التيارات والجماعات البريطانية التي تنظر الى قضايا العرب نظرة منصفة، او التي ترى ان لبريطانيا مصلحة في التعاون النافع والاحترام المتبادل مع العرب.

ثالثا، الاعتقاد بأن الحكومات البريطانية عارضت كل مشاريع الاندماج والاتحاد في الاقطار العربية. غير انه من خلال مراجعة بسيطة نجد ان بريطانيا ايدت، او حتى اطلقت بعض هذه المشاريع مثل مشروع «اتحاد الجنوب العربي» الذي ضم الامارات والمشيخات التي كانت تابعة لها في جنوب اليمن. وقد ابتدأ هذا المشروع في عام ١٩٥٤، بمؤتمر لحكام المنطقة القى فيه الحاكم العام البريطاني، توم هيكينبوتام، كلمة اظهرت بلاده كقوة دمج وتوحيد، وليس كقوة توازن بين الكيانات القائمة او قوة تحرص على ابقاء الوضع الراهن واستمراره، فقال فيها:

«انكم يا رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد، ومع هذا فأنتم منقسمون الى اقاليم منفصلة، بعضها كبير وبعضها الآخر صغير، وبعضها غني وبعضها الآخر فقير، وكل واحد منكم ينفرد بقوة امنه، بتشكيلاته الصحية ومدارسه وجماركه، وينفق عليها من موارده القليلة، ان كل واحد منكم

يباشر سلطاته ضمن حدود بلاده ولكن ليس لاحدكم بصفته الشخصية اي كلمة في شؤونكم كمجموعة. لماذا؟ لأنكم متفرقون، تفصلكم حدودكم ومنازعاتكم القبلية، واحيانا خصوماتكم القديمة، ببقائكم على هذا التفكك ستجدون صعوبة متزايدة في المحافظة على كيانكم الاقتصادي. ولست ادري كيف تستطيع بلادكم ان تتطور سياسيا وانتم على هذا الحال...» ثم ابلغهم انه قد وضع مشروعا لتبديل ذلك الوضع، خاتما كلامه بقوله، «في رأيي ان من الضروري ان تتحدوا، لانه بدون الاتحاد، سوف تفشلون حتما، ولن تتمكنوا من احتلال المنزلة اللائقة بكم في هذا العصر الحديث» THE TIMES 8/1/1954(حافظ الشرقاوي . بدون تاريخ: ٢١-٣٢).

لقد استخدم الحاكم العام البريطاني، في نقد «الوضع الراهن» الذي كان قائما في جنوب الجزيرة العربية منطقا يشبه ذاك الذي استخدمه القوميون العرب في نقد الاوضاع السائدة في العالم العربي عموما، وفي الدعوة الى تحقيق الاندماج بين الاقطار العربية. ونفذ هيكينبوتام مشروعا للاندماج يصلح كنموذج للمشاريع التي سعى الاتحاديون العرب الى تحقيقها بين الاقطار عموما. بيد ان السياسة التي اعتمدتها السلطات البريطانية في الجنوب اليمني كانت واحدة من الاستثناءات القليلة التي نفذتها في البلدان العربية الداخلة في منطقة نفوذها. الاهم من ذلك، هو ان ذلك المشروع شكل استمراراً لسياسة «توازن القوى» وليس خروجا عنها، وذلك من حيث ان الغاية منه لم تكن دمج الجنوب اليمني، بمقدار ما كانت منعه من الاندماج مع الشمال، والحفاظ على الوضع الراهن في شبه الجزيرة العربية.

رابعا، الظن بأن بريطانيا وقفت دوما ضد مشاريع الوحدات الكبرى في الاراضي والدول التي كانت جزءا من مناطق نفوذها. والحقيقة ان بريطانيا اضطلعت بدور قوة توحيد لا توازن في بعض هذه المناطق مثل الهند حيث «... كان للحكم البريطاني أثر كبير الاهمية في تعزيز روح الوحدة»، كما كتب روبرت امرسون، وفي «... تجميع العناصر المتنوعة التي تكوّن منها المجتمع الهندي»، وكذلك في ماليزيا، وجزر الهند الغربية. ولقد تنوعت الاسباب التي دعت السلطات

البريطانية الى الاضطلاع بدور الموحد، فجاء على سبيل المثال، في تقرير بريطاني حول اوضاع المناطق التابعة لبريطانيا في منطقة البحر الكاريبي «انه لمن المستحيل في العالم الحديث للكيانات المستقلة الحالية [في جزر الهند الغربية] الصغيرة والمنعزلة كما هو حال اكثرها، ان تصل الى الاستقلال وان تحافظ عليه بالاعتماد على نفسها.»(ETZIONI, 1965:139;EMEERSON,1967:118-123)

اما توحيد الهند، فكان من شأنه ان يحد من طموحات روسيا ومشاريعها التوسعية جنوبا في القارة الهندية، كما كان استمرار الامبراطورية العثمانية مهمّا عند بريطانيا من اجل منع روسيا من الاستحواذ على اراضيها، ومنع فرنسا من وضع يدها على الولايات العربية العثمانية مما يؤثر في طرق المواصلات الإمبراطورية البريطانية (KEDOURIE,1978:10). اي ان سياسة التوحيد هنا كانت ضرورية للحفاظ على التوازن والوضع فى اوروبا، وبين قوى «التوازن المهيمن». يبقى أن من المهم التعرف، في دراسات منفصلة، إلى الحوافز والعوامل التي جعلت بريطانيا تنهج دور قوة التوحيد في بعض الاقطار، وقوة التوازن في اقطار وقارات اخرى.

ان الدول التي تحافظ على التوازن المهيمن او التابع، تسعى، عادة، الى اضفاء الطابع الاخلاقي على الدور الذي تضطلع به. وربما كانت اهم ميزات سياسة توازن القوى، في نظر مؤيديها، انها تأخذ بناصر القوى الضعيفة، مثل الاقليات، وتمنع الاقوياء من استتباعها او القضاء عليها، وتصون استقلال الدول الصغيرة من الدول الكبيرة او المتوسطة التي تريد الهيمنة عليها، او ابتلاعها. واستندت سياسة الحفاظ على الوضع الراهن، وتوازن القوى، الى الفرضية القائلة بأنه مهما كانت الارباح المأمولة من تبديلهما، فإن الخسائر الناجمة عن هذا العمل ستفوقها اهمية. كذلك لاحظ القائلون بهذه الفرضية ان اغلب المحاولات التي رمت الى تبديل الوضع الراهن، توسلت العنف كأداة لتحقيق هذه الغاية، لكي يصلوا الى الاستنتاج بأن الحفاظ على الوضع الراهن مفيد للاسرة الانسانية لانه يكرس السلام في العلاقات الدولية، بينما الاخلال به يؤدي الى الفوضى والحروب والنزاعات. وما يصحّ على

النزاعات الدولية يصح ايضا على النزعات الاقليمية.

(CARR,1941b:6;SCRUTON,1982:449;Headly,1977:105-106)

وافق البعض، من حيث المبدأ، على اقتران سياسة توازن القوى بهذه الميزات، ولكنهم قالوا إن هناك دولاً مهيئة اكثر من غيرها للاضطلاع بدور القوة الموازنة على الصعيد الدولي. من هؤلاء من رجع الى رأي «كانت»، الذي قال إن الدول ذات الحكومات الدستورية يجب ان تأتلف لكي تصبح هي الحكم، وقوة التوازن في السياسة الدولية، لأن التوازنات والروادع الداخلية التي تمنع حكامها من الشطط، ومن استغلال رعايا البلاد، ستمنع تحول هذه الدول الى قوة عالمية تستغل الشعوب الضعيفة. وقال مؤيدو وجهة النظر هذه، الذين ارادوا تطبيقها في القرن العشرين، ان الدول الديموقراطية، خلافا لدول الانظمة الكلية (التوتاليتارية)، هي المفضلة، من الناحية الاخلاقية لتحقيق التوازن بين الدول الاخرى والسلام العالمي ولحراسة الشرعية الدولية من منتهكيها. من هؤلاء ايضا بعض الزعماء البريطانيين في القرن التاسع عشر الذين اعتقدوا ان الامبراطورية البريطانية هي الاقدر على تمثيل المزايا الاخلاقية لسياسة توازن القوى. فبريطانيا كانت بسبب قوة اسطولها، وحاجز القنال الذي يفصلها عن القارة الاوروبية، تشعر بالامان، ولاتخشى غزو الآخرين. وهذا الشعور بالاطمئنان، جعلها، بحسب رأي اصحاب هذه النظرية، تملك درجة عالية من الحرية في اختيار سياستها الدولية والقارية، فبينما كانت القوى الاوروبية الاخرى مضطرة الى مراعاة اعتبارات القوة الى ابعد حد، حفاظا على امنها وسلامتها، فإن بريطانيا كانت في وضع القادر على مراعاة مبادئ القانون الدولي، في تحديد مواقفها من النزاعات القارية والدولية، وفي الاضطلاع بدور القوة الموازنة. ان هذا الوضع جعل الزعماء البريطانيين يعتبرون ان بلدهم متفوق، من الناحية الاخلاقية، على الدول والقوى الاخرى. (TAYLOR,1952:75-80BULL, 1977:110)

ورغم تبدل المعطيات الجغرافية والاستراتيجية التي سهلت ولادة مثل هذه

النظرة، إلا ان النزوع الى اسباغ الطابع الاخلاقي على السياسة الخارجية البريطانية ما يزال مستمرا حتى ايامنا هذه.

ان نقاد سياسة الحفاظ على الوضع الراهن وتوازن القوى، يقولون انها لا تخضع للاعتبارات الأخلاقية أو تتأثر بها، بقدر ما هي نابعة من حسابات القوة. فقوة التوازن لا تنصر عادة، الضعفاء او الدول الصغيرة لأنها صاحبة حق، او لأنها عاجزة عن الدفاع عن نفسها، او انما تنحاز اليها حتى تتخذها حليفة لها او تتخذ من قضيتها مبرراً لمحاربة قوة صاعدة تهدد مصالحها عن طريق تهديد ميزان القوى الذي يحمي هذه المصالح، والذي يؤكد صحة هذا النقد ان قوة التوازن لا توفر الحماية لكل الضعفاء او الدول الصغيرة، بصورة ثابتة ومستمرة، بل تتدخل للتعاون معهم او لإثارة قضاياهم بشكل انتقائي. فبريطانيا كانت قد ظهرت بمظهر المدافع عن الامبراطورية العثمانية الضعيفة امام الامبراطورية الروسية القوية عندما دخلت حرب القرم، عام ١٨٥٣ لمنع الروس من التمدد في الاراضي العثمانية (CARR,1941b142). بيد ان بريطانيا كانت، في الوقت نفسه، تقضم هذه الاراضي، وتبسط سلطانها على المناطق العثمانية التي تحتاج اليها كممرات ومعابر الى الاجزاء الآسيوية من الامبراطورية البريطانية.

اضافة الى ذلك، لا يعتقد نقّاد سياسة الدفاع عن الوضع الراهن، وتوازن القوى انها اكثر تحقيقا للسلام من غيرها، بل على العكس، فإن الدول التي تضطلع بها قد تضطر الى دخول الحرب اكثر مما لو كانت تتبنى سياسات اخرى. هذا ما اصاب بريطانيا، على سبيل المثال، بعد ان تخلت عن سياسة العزلة، واخذت تضطلع بدور قوة التوازن بين الدول الاوروبية الكبرى. (TAYLOR,1952:77;KISSINGER, 1974:35)

وذهب المؤرخ البريطاني كار الى ابعد من ذلك في نقده لهذه السياسة اذ قال إنه «اذا ما اصبح التغيير ضروريا ومرغوبا، فإن استخدام العنف او التهديد باستخدامه، للحفاظ على الوضع الراهن يعتبر ذنبا أكبر من ذنب استعمال العنف من اجل تغييره (CARR,1981:142). لم يخلص كار من ذلك الى تبرير استخدام

العنف من قبل المدافعين عن الوضع الراهن او العاملين على تبديله، بل على العكس، فقد خلص الى التأكيد على ضرورة تطوير النظام الدولي من اجل التخفيف من احتمالات الحروب، والنزاعات الدولية الساخنة، قائلا ان «احترام القانون[الدولي] والمعاهدات ممكن بمقدار ما يوفر القانون آلية سياسية يمكن من خلالها تعديل ذلك القانون او مجاوزته». وبموازاة ذلك، رأى كار ان من الضروري ايضا افساح المجال امام لعبة القوى السياسية لكي تُستكمل بصورة طبيعية، فينشأ مع هذا التطور توازن جديد وثابت يسمح بتطبيق الشرعية الدولية دون ان تكون هذه الشرعية اداة في يد القوة المدافعة عن الوضع الراهن (CARR,1941:245).

المشكلة، اذن ليست في توازن القوى، ولكنها في التوازن المدبّر. المعضلة ليست في مراعاة الواقع والوضع الراهن ولكن في افتعاله. والخلل لا ينشأ بسبب تبدّل موازين القوى وصعود هذه الدولة او تراجع تلك في الهيكل الدولي، ولكن بسبب اغلاق الطريق السلمي المؤدي الى مثل هذه التغييرات. واذا تكررت هذه المشكلات وهذه المعضلات، وتراكمت وتفاقمت فإنها تؤدي الى عكس ما ذهب اليه «كانت» ومعتنقو نظرته الى العلاقات الدولية. فبدلا من ان تؤدي زيادة عدد الدول، التي تتبع الانظمة الدستورية وتنامي نفوذها العالمي، الى اصلاح السياسة الدولية وتكريس العدالة في العلاقات بين الامم، يتحول الخلل في العلاقات بين الدول، والتسلط الذي تمارسه دولة او مجموعة من الدول على بقية الاسرة البشرية، الى سبب من اسباب نمو الانظمة الديكتاتورية والحروب والعنف الذي يذهب بالاستقرار، ويدمر العمران البشري.

الفصل الأول

بريطانيا ونشأة الدولة العراقية

نحو وضع راهن جديد في البلدان العربية

كانت الحرب العالمية الاولى الوسيلة لتصحيح ميزان القوى الاوروبية، وكان السلام في اوروبا وفي العالم يقوم على التوازن بين القوى الكبرى في القارة، ولكن هذا التوازن بدأ يهتز ويتداعى الى درجة انه لم يعد من الممكن الحفاظ عليه سلما، وبالوسائل السياسية العادية. وقد عكس هذا الاهتزاز الشديد، الصعود السريع لألمانيا في وسط اوروبا، ولليابان في الشرق الاقصى. وارتفع عدد سكان المانيا من ٤٩مليون نسمة عام ١٨٩٠ الى ٦٦ مليوناً عام ١٩١٣. وحققت الصناعة الالمانية قفزات كبرى عندما تضاعف حجم الصادرات الالمانية خلال الفترة نفسها تقريبا. وقام الالمان تعزيزا لتجارتهم الخارجية، ولدورهم كقوة صاعدة، ببناء أسطول ضخم، فحل في المرتبة الثانية بعد الاسطول البريطاني من حيث الحجم. كانت مرافق الانتاج الالمانية تحقق هذه القفزات في الوقت نفسه الذي تصاعدت فيه دعوات رجال المال والصناعة والفكر الالمان الى فتح المستعمرات وانشاء المحميات وتأمين الاسواق للانتاج الالماني. وكان من ابرز دعاة هذه السياسة عالم الاجتماع الالماني، ماكس فيبر، الذي كان يردد أن ما حققه الالمان عندما وحدوا بلادهم واقاموا دولة كبرى لن يكتمل ولن يكون له معنى جاد إلا اذا اقتنوا المستعمرات وبنوا لأنفسهم مناطق نفوذ في العالم.

ما حققه الالمان خلال ثلاثة عقود من الزمن، حقق اليابانيون شيئا منه خلال الفترة نفسها تقريبا. فهم ايضا نجحوا في تعزيز صناعتهم وفي زيادة نصيبهم من التجارة العالمية، خصوصاً عندما اغرقوا الاسواق الدولية بصناعات النسيج والحرير الياباني. واستندت هذه النهضة الصناعية الى اصلاحات سياسية وادارية واسعة، بدأها اليابانيون بوضع دستور جديد مستوحى من المثال البروسي - الالماني، وبنشر التعليم على اوسع نطاق بحيث اقتربوا من محو الامية في بلادهم.

وفي سياق النهضة الشاملة وتحديث البلاد، بنى اليابانيون شبكات السكك الحديدية الواسعة وخطوط الملاحة والتلغراف الطويلة. هذه الانجازات جعلت اليابانيين يقتربون من تحقيق الهدف الوطني الذي حفز هممهم ألا وهو تحويل اليابان الى «بلد غني يملك جيشا قويا». ان اليابان لم تصل الى غنى او قوة الدول الكبرى الاخرى، لكنها وصلت الى مرتبة من التقدم لم يصلها اي بلد آسيوي آخر، بل لم يبلغها اي بلد غير اوروبي باستثناء الولايات المتحدة. (KENNEDY,1988:266-269;270-272.MOMMSEN,1974:31)

ان الصعود الالماني في وسط اوروبا، اثر في موازين القوى الاوروبية تأثيراً مباشراً لمسه الحكام والرأي العام، اما صعود اليابان فإنه وان لم يحدث على المسرح الاوروبي، فقد اثر فيه بصورة غير مباشرة عندما دخلت الحرب ضد روسيا عام ١٩٠٤ وهزمتها. ذلك انه كان مستطاعا احتواء آثار الصعود الالماني والحفاظ على التوازن الاوروبي عبر التحالف الذي شمل فرنسا وروسيا. بيد ان هذا التحالف تعرض الى ضربة قوية عندما هزمت روسيا على يد القوة الآسيوية الناشئة، وعندما تعرضت في الداخل الى اضطرابات سياسية حادة. ومع التراجع الروسي بدت فرنسا وكأنها تواجه وحدها التحدي الالماني، بيد ان الفرنسيين لم يكونوا يملكون القوى المادية والطاقات التعبوية والعسكرية التي تسمح لهم بمواجهة المانيا. وهكذا فإنه في ظل الظروف التي خلفتها الحرب الروسية - اليابانية كان باستطاعة المانيا ان تتربع على العرش الاوروبي دون منافس، وان تنصرف الى اقتناء نصيب متعاظم من المستعمرات لإشباع نهم منتجيها الى الاسواق والمواد الخام.

لم تكن بريطانيا تملك الوقوف مكتوفة اليدين ازاء هذا الاحتمال. وكان البريطانيون في السابق يتبعون سياسة العزلة البديعة فيحتمون بمياه القنال التي تفصلهم عن القارة، ولا يتدخلون في شؤونها إلا بالمقدار الذي يؤمن استمرار التوازن بين قواها الكبرى. والى جانب هذه السياسة، كانت هناك منافسة نشيطة بين بريطانيا وفرنسا على المستعمرات. صحيح ان هذه المنافسة كانت تطبع العلاقة

بين سائر القوى الكبرى آنذاك، بيد انه كان للمنافسة بين الفرنسيين والبريطانيين مذاق خاص نظرا لطول عهدها ولوقوعها بين طرفين راسخين من قوى السياسة الاوروبية والدولية، وحتى منتصف العقد الاول من القرن العشرين، كان باستطاعة البريطانيين التمتع بمزايا العزلة، مثلما كان بمقدورهم متابعة السباق مع الفرنسيين على مناطق النفوذ، ولكن مع اشتداد وطأة التحدي الالماني، وجد الزعماء البريطانيون انه لا بد من لعب دور اكبر على المسرح القاري، وان هذا الطريق يبدأ بإنهاء خصومتهم مع فرنسا، فعقدوا معها «التفاهم الودي» عام ١٩٠٤. ولقد عجل هذا التفاهم في تمحور الاوروبيين حول تحالفين احدهما ضم دول القارة الوسطى، وآخر ضم دولها الغربية، بصورة اساسية. كذلك عجل هذا التفاهم في رسم مستقبل قسم كبير من الاراضي العربية، كما سنشهد لاحقا.

ان حركة الاستقطاب والتنافس الاوروبية لم تتوقف عند حدود السياسة والاقتصاد، بل سرعان ما تحولت الى ميدان الحرب عام ١٩١٤، وقد دخلتها بريطانيا وفرنسا وروسيا من جهة، والمانيا والامبراطوريتان النمساوية ـ الهنغارية والعثمانية وبلغاريا من جهة اخرى. وخلال الحرب وفي خضم تفاعلاتها، انهار النظام القيصري في روسيا وقام على انقاضه الاتحاد السوفياتي بزعامة البلاشفة الذين قرروا مغادرة ساحة القتال. بالمقابل دخلت الولايات المتحدة القتال إلى جانب بريطانيا وفرنسا، وكذلك ايطاليا التي انضمت اليهم. وانتهت تلك الحرب بعد سنوات اربع بانهزام المانيا وتفكك الامبراطوريتين النمساوية ـ الهنغارية والعثمانية، وعودة موازين القوى الاوروبية الى سابق عهدها وتجديد البحث في مصير الشعوب والامم الطامحة الى الاستقلال، في ظل نظام دولي جديد. وكانت المبادرة هنا للرئيس الاميركي ودرو ويلسون الذي طرح برنامجه المكون من اربع عشرة نقطة كأساس للنظام الدولي الجديد. ارتكزت هذه النقاط على الافكار الليبرالية القومية التي نشرها المفكر والقائد الايطالي جيسيبه ماتزيني في منتصف القرن التاسع عشر. بالاستناد الى هذه الافكار، دعا الرئيس الاميركي الى افساح المجال امام الشعوب لكي تمارس حقها في اختيار مصيرها. واقترح ويلسون ايجاد عصبة امم «بهدف

توفير ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والوحدة القومية للدول الكبرى والصغرى على حد سواء» (CARR,1941a:285).

مثلما كانت افكار ماتزيني التحريرية والقومية مستمدة وموجهة الى البيئة الاوروبية، فإن برنامج ويلسون كان مخصصا بأكثره لدول القارة وشعوبها، بينما مر مرورا سريعا بالقوميات التي كانت تخضع للحكم التركي مقترحا اعطاءها ضمانة «.. لفرصة لا تُنتهك للتطور المستقل». وفي الوقت نفسه، رأى الرئيس الاميركي، في الفقرة الخامسة من برنامجه، ان مشاكل المستعمرات والنزاعات حولها ينبغي ان تحل على نحو يأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعوب المستعمرة ودعاوى الدول المستعمرة في الوقت نفسه (CARR,1941a:283-285). بدا هذا البرنامج متواضعا بمقياس عصور التحرر اللاحقة لأنه لم يكن معنيا بشعوب العالم كله، ولأنه لم يدع الى استقلالها استقلالا ناجزا كاملا (EMERSON,1967:25). غير ان النقاط الاربع عشرة احدثت اصداء واسعة عندما أعلنت، وأدت الى قيام جدل كبير في الوسط الدولي. فالشعوب التي كانت تطلب الاستقلال، ايدت برنامج ويلسون واستندت اليه في ملاحقة اهدافها سواء في مؤتمر السلم ام بعده. وكانت سياسة الاتحاد السوفياتي، حول اعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها، متوافقة معه، من حيث المبدأ. وكذلك استند اليه الالمان عندما اتيح لهم انتقاد شروط السلام التي فرضت عليهم. بالمقابل، اظهرت القوى الاوروبية الثلاث فتورا تجاهه. الايطاليون اهملوه، رغم حرصهم على ارضاء الولايات المتحدة. والفرنسيون قبلوا باقتراح ويلسون حول «عصبة الامم» على ان تكون اداة دولية لتطويع المانيا وترويضها. والبريطانيون وجدوا فيه ما يتناقض مع مصالحهم الامبراطورية، فذهبوا ينتقدونه بحجة انه يتنافى مع الواجب الانساني الذي يدعو الدول المتمدنة الى توفير الحكم العادل والنزيه لشعوب المستعمرات. وكان خير معبّر عن هذه النظرة الاستعمارية اللورد اكتون الذي كتب ينتقد الدعوة القومية قبل سنوات من اعلان برنامج ويلسون، قائلا: «ان تعايش عدة قوميات في دولة واحدة هو ضروري للعيش المتمدن مثلما هو تعايش الناس في مجتمع واحد. «فالاجناس الدنيا تتقدم»، بحسب

رأيه، عندما تكون في «متحد سياسي من الاجناس المتفوقة عقليا» (ACTON,1909:290). هذه الافكار الاستعمارية، كانت تقدم للرأي العام البريطاني كسبب للتمسك بالمستعمرات، وليس للتخلي عنها بإعطائها الحق في تقرير المصير. ورغم الشكوك التي كانت تساور الزعماء الاوروبيين حيال برنامج الرئيس ويلسون، فإن البريطانيين كانوا حريصين على اخذ المبادئ التي طرحها بعين الاعتبار وذلك حرصا على ارضاء الاميركيين، فحاولوا التأليف بينها، من جهة، وبين النظرات والاهتمامات الاوروبية من جهة اخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، سارعت حكومة لويد جورج، في بريطانيا، الى تحويل فكرة «عصبة الامم» الى مشروع محدد والى الحصول على موافقة الاطراف الاخرى المعنية بحيث تمت الموافقة عليه ودمجه في اتفاقية فرساي (TALYOR,1965:181).

اخذ ميثاق العصبة بمبادئ الرئيس ويلسون عندما اعتبر استقلال الامم هدفا ينبغي السعي الى تحقيقه، وعندما اقر في مادته الاولى بقدرة الشعوب على النهوض من واقع التبعية الى مرتبة التحرر بحيث تصبح مؤهلة لدخول «العصبة». وراعى الميثاق مواقف القوى الاوروبية المنتصرة في الحرب ومصالحها، عندما انشأ في المادة ٢٢ نظام الانتداب وذلك لتأهيل الشعوب «... غير القادرة على السلوك المستقل، في ظل الظروف الصعبة للعالم الحديث». (CARR,1941a:291)

وقد اسندت هذه المهمة الى «الدول المتقدمة» التي ترضى بالقيام بها. تلك المعادلة بين نظرة ويلسون ونظرات الاوروبيين، او بين المدرسة «المثالية» والمدرسة «الواقعية» بحسب رأي بعض الكتاب، ما لبثت ان اختلت عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في الولايات المتحدة عام ١٩٢٠ وكان محورها الاهم السياسة الاميركية الخارجية. فقد سقط ويلسون في الانتخابات وفاز خصمه الجمهوري الذي دعا للعودة الى مبدأ مونرو والابتعاد عن العالم القديم وهمومه. وامتنع الكونغرس الاميركي عن التصديق على ميثاق «العصبة»، فلم يعد بإمكان الولايات المتحدة الانضمام اليها. واصيب دعاة «حق الشعوب في تقرير مصيرها» بتراجع بسبب غياب ودرو ويلسون عن مسرح السياسة الدولية، ومما زاد هذا التيار ضعفا آنذاك

وقوف الاتحاد السوفياتي خارج عصبة الامم حتى عام ١٩٣٤. بل ان السوفيات عمدوا الى انشاء الاممية الثالثة ـ الكومنترن كبديل عن العصبة بحيث فقدوا القدرة على التأثير فيها. وبغياب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن عصبة الامم، باتت الهيئة الدولية واقعة كليا تحت تأثير المدرسة الواقعية التي ضمت الزعماء في الدول الاوروبية المنتصرةالثلاث.

ان قادة هذه الدول كانوا يؤمنون قبل الحرب الكبرى، بحق بلادهم، غير المحدود في حكم الشعوب الاخرى. وما حدث في مؤتمر السلام والمصير الذي آلت اليه عصبة الامم لم يبدل قناعات هؤلاء، بل دفعهم في افضل الحالات، الى تعديلها جزئيا. (JOLL، 1980: 272 - 3) فالنظام النتادابي كان مرناً الى درجة تسمح باستخدامه كأداة لتجديد الهيمنة الاستعمارية. هذا ما لاحظه، مثلا، الوفد الالماني الى مؤتمر السلام. فعندما اطلع الوفد على مسودة معاهدة السلام التي طلب اليه توقيعها، وعندما وجد ان المعاهدة تحرم المانيا من المستعمرات، احتج قائلا: ان المستعمرات تشكل «جزءاً غاليا من رأسمالها الوطني، وانها ضرورية كأسواق لصادراتها الصناعية، وكمجال لتصدير الفائض من سكانها،» واغرب الوفد عن استعداد المانيا «لإدارة شؤون المستعمرات وفقا لمبادئ عصبة الامم ـ ربما كدولة منتدبة من قبلها». (LIPSON,1946:313)

فالوفد الالماني لم يفهم الانتداب على انه مهمة مؤقتة ترمي الى تحضير الشعوب المنتدب عليها للحرية والاستقلال، وانما اعتبره اداة لتنظيم العلاقات مع المستعمرات على نحو يكفل للبلد المنتدب استفادة مستمرة من وضعه المهيمن. ولم يختلف هذا الفهم الالماني للنظام الانتدابي اختلافا كبيرا عن فهم القوى الاوروبية المنتصرة الثلاث، ولو ان الاخيرة لم ترغب في الافصاح عنه بهذه الصورة الصريحة او الفجة(EMERSON,1967:25).

البلاد العربية: من النظام العثماني الى الانجلو ـ فرنسي

حيث أن نظام الانتداب، كما اصبح تحت الاشراف الانجلو ـ فرنسي، لم يبدل واقع العلاقات الدولية تبديلا كبيرا، فإن تطبيقه في الاقطار العربية ادى الى تكريس

الاوضاع والمعاهدات والتعهدات السابقة لنشوئه، اكثر مما ادى الى تغييرها. فمنذ بداية القرن جرت محاولات ديبلوماسية واسعة بغرض الوصول الى اتفاق القوى الاوروبية على اقتسام الاراضي العربية بعد انتزاعها من تحت السيطرة العثمانية الفعلية او الشكلية. في عام ١٩٠٢، عقدت معاهدة بين فرنسا وايطاليا اعترفت فيها الاولى للثانية بمشاريعها وحقوقها في طرابلس الغرب، في حين اقرت ايطاليا بالمشاريع الفرنسية في مراكش. وبعدها بسنتين، اعترفت بريطانيا بموجب اتفاقية «التفاهم الودي» بتلك المشاريع ايضا، مقابل اطلاق يد بريطانيا في مصر. وفي الوثيقة العامة لمؤتمر «الجزيرة الخضراء» (ALGERICAS) الذي انعقد عام١٩٠٦ في بلدة اسبانية وحضرته القوى الاستعمارية الاوروبية كافة فضلا عن الولايات المتحدة، اقرت المشاريع الفرنسية في مراكش، كما تمت الموافقة على قيام اسبانيا بمشاريع مشابهة في القسم الشمالي من مراكش، وعلى وضع طنجة تحت حكم دولي مختلط. وتكرست هذه المشاريع والاجراءات في معاهدة فاس التي وقعها سلطان مراكش في ١٩١٢/٣/٣٠ لكي يعترف فيها بتقسيم بلاده الى محميتين اسبانية وفرنسية وتدويل مرفأ طنجة. بهذه المعاهدات والاتفاقات رسمت خطوط الشراكة في اقطار المغرب العربي بين القوى الاوروبية الثلاث: رضيت اسبانيا بنصيبها المراكشي؛ قنعت ايطاليا، ولو مؤقتا، بحصتها في طرابلس الغرب؛ وفازت فرنسا بالحصة الكبرى من هذه الشراكة اذ ثبتت اقدامها في الجزائر.(HOLT et.al. 1970: 380).

وكانت فرنسا قد بدأت غزو هذا البلد العربي منذ عام ١٨٣٠، فقاومها سكانه مقاومة شديدة في ثورات متتابعة كان آخرها حركة عام ١٨٧١. وتمكنت فرنسا من اخماد هذه الثورات لكي تبسط سيطرتها على الاراضي الجزائرية وتسلمها الى المستوطنين الفرنسيين المدعومين بقوة السلاح الفرنسي.

المشاريع الفرنسية في المغرب العربي، تزامنت مع مشاريع بريطانية مماثلة في المشرق. ففي عام ١٨٨٢، احتلت بريطانيا مصر وحكمتها بصورة فعلية، ولو ان السيادة الاسمية على البلاد كانت للسلطان العثماني. واستمر هذا الوضع حتى عام

١٩١٤، عندما دخل العثمانيون الحرب الى جانب دول اوروبا الوسطى، فردت بريطانيا على هذا الانحياز بإعلان مصر محمية بريطانية. وعندما انتهت الحرب لم يرفع نظام الحماية عن مصر ولم تؤخذ رغبات المصريين بعين الاعتبار. كما كان مفروضا بحسب مبادئ ويلسون وميثاق العصبة. الا بعد ان ثاروا بزعامة سعد زغلول مطالبين بالاستقلال، فاضطرت السلطات البريطانية عام ١٩٢٢ الى الاستجابة لهذا المطلب بصورة «مؤقتة»، وشكلية ايضا، اذ بقيت السيادة الفعلية على مصر في ايدي ممثلي بريطانيا ونظرا لهذا الواقع، فإن الحكم الثاني الانجلو - مصري الذي بسط على السودان بعد ان احتلته القوات البريطانية عام ١٨٩٩، كان في الحقيقة حكما بريطانيا. ولم يتبدل هذا الوضع في اعقاب اعلان حق الشعوب في تقرير مصيرها وقيام «عصبة الامم». والى الجنوب من مصر، احتلت القوات البريطانية، ايضا شمال الصومال واعلنته محمية تابعة لها في عام ١٨٨٦، تاركة القسم الجنوبي منه لإيطاليا كي تعلنه محمية ايطالية. وتعزيزاً لمواقعها على البحر الاحمر وعلى طرق التجارة والمواصلات مع الهند، استولت بريطانيا على عدن عام ١٨٣٩ فأعلنتها مستعمرة، وبسطت حمايتها على المشيخات الداخلية. وخلال القرن التاسع عشر، عقدت بريطانيا سلسلة من المعاهدات مع شيوخ الخليج اعلنت بموجبها المشيخات محميات بريطانية. وهنا ايضا لم تتغير الاوضاع بعد انتهاء الحرب الاولى ومع قيام النظام الدولي الجديد.

الاحوال التي كانت مرشحة للتغيير والتي وضعت على بساط البحث هي اوضاع الجزيرة العربية خصوصاً في الشمال، اي حيث كان للعثمانيين سلطان مباشر. وهنا وجدت بريطانيا نفسها تدخل في اتفاقيات وتعهدات لم يكن بعضها يخلو من التناقض والتضارب. كان ابرز هذه الاتفاقيات اتفاقية سايكس - بيكو. وقد اتفقت بموجبها كل من بريطانيا وفرنسا على تقسيم شمال الجزيرة الى اربع مناطق: منطقة تضم الساحل الشرقي للمتوسط تكون تابعة لفرنسا تديرها بصورة مباشرة او غير مباشرة. واخرى تضم بغداد والبصرة، تابعة لبريطانيا وتحكمها بالطريقة نفسها. ومنطقة ثالثة تخضع لإدارة دولية في فلسطين، ومنطقة رابعة

تقوم فيها دولة او كونفدرالية عربية في الاراضي الواقعة بين المناطق الثلاث. ولم تكن هذه الاخيرة مستقلة استقلالا حقيقيا، اذ جاء في الاتفاقية انها ستنقسم بدورها الى منطقتي نفوذ بريطاني وفرنسي. ورغم ان الظروف التي نشأت بعد الحرب لم تسمح بتطبيق الاتفاقية بحذافيرها، إلا أن جوهرها بقي اساسا لسياسة القوتين الاوروبيتين في المشرق العربي.

تم التفاهم بين بريطانيا وفرنسا على اتفاقية سايكس - بيكو خلال عام ١٩١٦، وفي نهاية العام اللاحق، اي في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر)، عام ١٩١٧، تعهدت الحكومة البريطانية، بشخص وزير خارجيتها آرثر بلفور، في تصريح موجّه الى الحركة الصهيونية، بدعم مشاريع هذه الحركة في اقامة وطن قومي لليهود. ورغم ان هذا الاعلان تنافى مع ما جاء في اتفاقية سايكس - بيكو حول تدويل المنطقة الفلسطينية، إلا أن بريطانيا سارت، بعد الحرب، على طريق الإيفاء بمضمونه.

وفي الفترة نفسها، التي اشتركت فيها بريطانيا مع فرنسا في وضع اسس اتفاقية سايكس - بيكو واعدت فيها العدة لإصدار اعلان بلفور، دخلت بشخص سير هنري مكماهون(HENRY MACMAHON) في مفاوضات مع الحسين بن علي شريف مكة، حول انضمام العرب الى المجهود الحربي ضد الاتراك العثمانيين لقاء دعم بريطانيا لمشروع قيام دولة عربية مستقلة بزعامة الشريف تضم الولايات العربية العثمانية في وسط الجزيرة وشمالها. ولقد مثّل الحسين في المفاوضات فريقان تلاقيا على الغاية نفسها:

اولا، الاسرة الهاشمية التي تحكم جزءا من اراضي الجزيرة نيابة عن السلطان العثماني.

ثانيا، القوميون العرب الذين انشأوا عددا من الجمعيات السياسية، المدنية مثل «العربية الفتاة»، «وحزب اللامركزية الادارية العثمانية» والعسكرية مثل «القحطانية» و«العهد»، التي رمت الى اقامة كيان سياسي وموحد للعرب اما في اطار الامبراطورية العثمانية، وعلى اساس الاستقلال الذاتي او بالاستقلال التام عنها.

لقد نشأت هذه الجمعيات في العقدين الاول والثاني من القرن العشرين، وضمت مجموعات من الطلاب والشخصيات العربية، من المدنيين والعسكريين. وانتشرت هذه الجمعيات بين العرب في الآستانة، وفي بعض مدن الامبراطورية العثمانية مثل بيروت، دمشق، بغداد والبصرة، هذا فضلا عن القاهرة وباريس. وتطلع القوميون العرب، كما تطلع القوميون الاتراك الذين انتظموا في «تركيا الفتاة» ثم في حزب «الاتحاد والترقي»، الى دول الغرب، وخصوصاً الى فرنسا وبريطانيا، لكي تدعمهم في مساعيهم الاصلاحية والتحررية. وعندما عقد القوميون العرب مؤتمرهم الاول في باريس في حزيران (يونيو) ١٩١٣، عبّر رئيس المؤتمر، عبد الحميد الزهراوي، عن النزعة السائدة بين المؤتمرين ومؤيديهم في الولايات العربية العثمانية حول مسألة التفاهم مع الغرب اذ اعلن أن «الغرب اليوم مقتدى الشرق»، ودعا الى اقتباس النظم السياسية عن الغرب، والى التعاون معه. ولم يغفل الزهراوي، الذي شنقه الاتحاديون الاتراك بعد سنوات بتهمة الخيانة، لم يغفل وجود من يلوم القوميين العرب على هذا التوجه ومن يقاومهم ويحاربهم بسببه، ولكنه وعد باسم اعضاء المؤتمر بالوقوف امام هؤلاء ورد هجماتهم (كوثراني، ١٩٨٠: ٣١).

تعهد مكماهون في المفاوضات التي اجراها نيابة عن حكومته، بدعم مطالب العرب في الاستقلال والوحدة فيما خلا بعض المناطق المحاذية لشاطئ المتوسط الشرقي، وولايتي البصرة وبغداد، بيد ان هذه التعهدات شابها الغموض، وازدادت الالتباسات حدّة حول الموقف البريطاني، عندما اعلن وعد بلفور، وعندما كشف البلاشفة، الذين استولوا على الحكم في روسيا، بنود اتفاقية سايكس ـ بيكو. ولما اعرب عدد من الزعماء العرب في القاهرة عن قلقه ازاء هذه الوقائع، بادرت وزارة الخارجية البريطانية، في حزيران (يونيو)، الى الرد على هؤلاء الزعماء برسالة ارادت منها طمأنة الرأي العام العربي. وقد تضمنت هذه الرسالة تعهدات اوضح التزمت فيها الحكومة البريطانية بدعم المطلب العربي في الاستقلال الكامل للاقطار التي حررها العرب بأنفسهم، وفي تطبيق مبدأ الحق في تقرير المصير، في الاقطار

التي دخلتها جيوش الحلفاء (ANTONIUS,1965:271-227) . وبعد اسابيع قليلة من تلك الرسالة التي دعيت «ببيان السبعة»، اصدرت الحكومتان البريطانية والفرنسية، في السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨، اعلانا مشتركا اكدتا فيه التعهدات والمبادئ التي جاءت في الرسالة ونوهتا بأن البلدين دخلا الحرب مستهدفين «... تحرير الشعوب التي تعرضت زمنا طويلا للاضطهاد على يد الاتراك، تحريرا نهائيا وكاملا». وانه «... بعيدا عن الرغبة في فرض هذا النظام او ذاك على سكان هذه الاقاليم، فإن همهما الوحيد تقديم العون الفعال الذي يضمن تسهيل عمل الحكومات والادارات التي سينتخبها السكان بملء ارادتهم..»Ibid436

فهم الزعماء القوميون العرب، الذين تعاونوا مع بريطانيا وفرنسا خلال الحرب، من هذا الاعلان ان البلدين الاوروبيين سيفسحان المجال امام سكان الولايات العربية التي خرجت من الامبراطورية العثمانية، لكي يقرروا طبيعة العلاقة فيما بين ولاياتهم، فيكون لهم الاختيار بين الاندماج في كيان سياسي واحد وبين التحول الى دول متعددة. كما فهموا ايضا من هذا الاعلان ان القوتين الاوروبيتين ستحترمان استقلال البلدان العربية وتقران بسيادتها وتمدان لها يد المساعدة غير المشروطة مما يمكنها من ضمان امنها واستقلالها وتحقيق التقدم. وبتعبير آخر، ظن هؤلاء الزعماء أن الطريق بات مفتوحا امام تنفيذ المشروع القومي العربي الذي كان محور نشاط الجمعيات العربية السرية وحليفها الامير فيصل. بيد أن التطورات اللاحقة اثبتت ان هذا التفاؤل لم يكن في محله.

لقد تبلور المشروع القومي العربي في تأسيس الحكومة العربية في دمشق، بعد ان دخلتها القوات العربية في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩١٨. واعتبرت تلك الحكومة ممثلة للعرب في سوريا، لبنان، فلسطين وشرق الاردن. واستندت تلك الحكومات الى تأييد شعبي بدت مظاهره عندما جرت انتخابات عامة في مطلع حزيران (يونيو) ١٩١٩، لاختيار المؤتمر السوري العام كجمعية تأسيسية للبلاد. وفي اجتماع عقده المؤتمر في ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠، اعلن المؤتمرون استقلال البلاد استقلالا كاملا، ومبايعة فيصل ملكا عليها ودعوا الى اتحاد سياسي

واقتصادي مع العراق، وايد الزعماء العراقيون القوميون العرب، الذين كانوا يقيمون في دمشق، هذه الدعوة بعد ان عقدوا في الوقت نفسه، مؤتمرا خاصا اعلنوا فيه استقلال العراق (قاسمية، ١٩٧١: ١٠٤-١٠٨).

رفضت القوتان الاوروبيتان هذه الخطوات لأنها تتعارض مع مصالحهما ومع تصورهما لأوضاع المشرق في المرحلة الجديدة التي تلت الحرب. وظهرت نقاط الاختلاف في مناسبات ومجالات كثيرة، كان اهمها «مؤتمر السلم» الذي انعقد في باريس في مطلع عام ١٩١٩. ففرنسا كانت متمسكة، كما اعلن اريستيد بريان، ووزير خارجيتها بيشون على اعتاب المؤتمر، بالاتفاقيات التي عقدتها مع بريطانيا قبل الحرب وخلالها. فلم يكن من المعقول، تأسيسا على هذا الموقف، ان تقبل بالحكومة العربية في دمشق، ولا بالمشروع القومي العربي الذي انبثقت منه.

كان الموقف البريطاني مختلفا بعض الشيء عن الموقف الفرنسي، ولكنه كان متفقا معه من حيث المبادئ العامة، وفي رفضه لمشاريع القوميين العرب. ففي الوثائق التي اعدتها الحكومة البريطانية للمؤتمر، ذكر ان الحلفاء تعهدوا للولايات المتحدة بتطبيق مبادئ ويلسون، خصوصاً لجهة الحق في تقرير المصير عند تحقيق السلام مع المانيا وفي القارة الاوروبية، ولكن ليس عند تحقيق السلام مع تركيا ولا فيما يتعلق بالاراضي العربية المنسلخة عنها. وقبلت بريطانيا فكرة الوحدة السورية التي طالب بها القوميون العرب، ولكنها لم تقبل بأن يكون الجبل اللبناني جزءا منها. واتفقت بريطانيا مع فرنسا واختلفت مع دعاة المشروع القومي العربي في اماكن اخرى. فقد تمسكت بالنظام الانتدابي، في حين ان القوميين العرب دعوا الى الاستقلال التام. وفي قضية فلسطين جددت بريطانيا، خلال المؤتمر وبعده، التزامها بمساعدة الحركة الصهيونية على اقامة وطن قومي لليهود. وحينما لاحت بعض الشكوك الدولية حول هذا المشروع، اعلن آرثر بلفور بكلمات قاطعة وفي مذكرة نشرت في العام نفسه ان «...في فلسطين لاننوي حتى دخول شكليات استطلاع رغبات سكان البلاد الحاليين (...) ان القوى الكبرى ملتزمة بالصهيونية والصهيونية سواء أكانت مصيبة ام مخطئة، حسنة ام سيئة، فإنها مزروعة في

تقليد قديم، في حاجات مستقبلية، اعظم بكثير من رغبات واهواء السبعماية الف عربي الذين يقطنون تلك البلاد القديمة.»(CHOMSKY,1974:53)

وخلافا لما دعا اليه بعض القوميين العرب، ارتأت الحكومة البريطانية ان الضمان الافضل لتحقيق حاجات السكان وتأمين مصالحهم هو قيام عدة دول عربية في المنطقة وتوطيد استقلالها، واعتبرت ان اقامة اتحاد يجمع هذه الدول في المستقبل امر يعود الى العرب انفسهم، ولكنها استبعدت وقوعه بسبب «الفوارق الكبيرة» بين البلدان العربية (HOWARD, 1963:16).

انسجاما مع هذه المواقف والنظرات، عملت الحكومتان البريطانية والفرنسية على عقد الاجتماع الثاني لمؤتمر السلم، فاجتمع «مجلس الحلفاء الاعلى»، في سان ريمو الايطالية في اواخر شهر نيسان (ابريل) ١٩٢٠، لكي يضع لبنان وسوريا تحت الانتداب الفرنسي ويضع العراق وشرق الاردن وفلسطين تحت الانتداب البريطاني. ولما كانت حدود الدول ومصائرها لا ترسمها المؤتمرات وحدها، كما كان يقول بسمارك، فقد ارسلت فرنسا «جيش الشرق» بقيادة الجنرال غورو لكي يطيح بالحكومة العربية في دمشق في اواخر شهر ايلول (سبتمبر)، فأزال بذلك عقبة امام تطبيق النظام الانتدابي ومقررات سان ريمو، ليس في سوريا فحسب، وانما في المشرق العربي عموما.

ومع هذه التطورات اكتملت الشروط لقيام نظام اقليمي راهن جديد (STATUS QUO) على انقاض النظام الامبراطوري العثماني القديم. ومنذ ذلك التاريخ والى فترة طويلة لاحقة، اضطلعت بريطانيا بالدور الرئيسي في عملية تثبيت هذا النظام الجديد وحراسته من التحديات، وحمايته من القوى المحلية او الاقليمية او الدولية التي كانت تسعى الى تغييره، وفي هذا الاطار كانت تدخل في علاقات معقدة مع التيار القومي العربي في المنطقة، فتسعى الى احتوائه والتحالف معه حينما يؤدي ذلك الى ترسيخ الوضع الراهن، او تقاومه حينما يهدده ويسعى الى نقضه. هذه السياسة اثرت، بصورة مباشرة، على عملية تأسيس الدولة العراقية وعلى علاقة بريطانيا بها، خلال مراحل وحقب تاريخية مختلفة. وفي سياق تلك العلاقة

سوف نكتشف، بصورة اكثر جلاء، نظرة بريطانيا الى القومية العربية كتيار فكري وسياسي قدّر له ان يستوطن العراق لمدة قرن من الزمن تقريبا.

العراق: الولايات العراقية المتحدة

إن اهتمام بريطانيا بالعراق قد سبق تدخلها العسكري المباشر فيه، ولكن بعد الحرب ،وبعد نزول القوات البريطانية في ولاية البصرة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٤، وجدت السلطات البريطانية، خصوصاً وزارتي الخارجية والهند واللجنة الوزارية للشؤون الشرقية، انه لا بد من التفكير في مستقبل الولايات العثمانية الثلاث: البصرة، بغداد، الموصل. وقد ازدادت الحاجة الى بلورة سياسة محددة على هذا الصعيد مع التطور في المعارك الحربية وتوسيع القوات البريطانية في احتلال اراضي ما بين النهرين. ولم تكن آراء المسؤولين البريطانيين موحدة على هذا الصعيد. وكانت حكومة الهند ترى ان الكيان العربي الاصغر هو الافضل، وأن على بريطانيا ان تقسمهم الى امارات صغيرة، والى ابعد حد ممكن، كما قال ا. هـ. غرانت، وزير الخارجية في حكومة الهند (ABU NOWAR,1989:8). وترددت مثل هذه الآراء بوزارة الحرب في لندن. وكان من المحتمل، تأسيسا على ذلك، اقامة عدة دول في بلاد ما بين النهرين MESOPOTAMIA. بيد ان الرأي الذي رجح، كان رأي السكرتير السياسي في وزارة الهند، السير آرثر هيرتزل، الذي اعد مذكرة في آذار (مارس) ١٩١٥ حول «مستقبل بلاد ما بين النهرين» قال فيها إن المبررات والاسباب الجغرافية والعرقية والسلالية والاخلاقية والاقتصادية كلها تقضي بدمج الولايات الثلاث، باستثناء قسمٍ من كردستان في كيان سياسي واحد (العطية، ١٩٨٨: ١٧٤-١٧٥). وتطرقت المناقشات ايضا حول مصير العراق الى طبيعة علاقته بالامبراطورية ، وهنا برز اتجاهان ايضا: اتجاه تبنته حكومة الهند، ودعا الى إلحاق البلاد ببريطانيا وحكمها بصورة مباشرة. وآخر تبنته وزارة الهند في لندن، دعا الى اقامة حكومة عربية في العراق «يتركها البريطانيون مطمئنين» فلا «تكون لها تكاليف باهظة» بينما «تحركها بريطانيا من وراء الستار»، كما جاء في مذكرة اعدها هيرتزل نفسه. الجدل اذن لم يكن يتناول التخلي عن العراق او التنازل عن الاهداف

البريطانية فيه، وانما دار حول الوسيلة الاصلح والافضل للحفاظ على النفوذ والمصالح البريطانية فيه.

ان حجم المصالح البريطانية وطبيعتها ومدى حاجة بريطانيا اليها، اثر في نتائج الحوار والجدل بين المسؤولين البريطانيين الذين تداولوا في مصير العراق. لقد تبلورت تلك المصالح في حقول ثلاثة: الطاقات الزراعية، الموقع الجغرافي والنفط. فطاقاته الزراعية جعلت سير بيرسي كوكس، الذي شغل منصب وزير الخارجية في حكومة الهند ببداية الحرب الكبرى، يقول ان العراق يمكن ان يصبح واحدا من اهم مناطق انتاج الحبوب في العالم (العطية، ١٩٨٨: ٢٦٤، ٢١٥). اما ثروة العراق النفطية، فكانت معروفة قبل سنوات كثيرة من بداية انتاجه عام ١٩٣٤. ان هذه الثروة كانت محط انظار الدول الكبرى بحيث انها «تثير حماسا كبيرا في اروقة مؤتمر السلم» (MONROE,1971:101) . وعلى الصعيد الجغرافي، فإن اهمية العراق، في نظر هانز كون، كانت مرتبطة بأهمية المنطقة الواقعة ما بين المتوسط والخليج، فهي طريق اوروبا بحرا وبرا وجوا الى جنوب آسيا وشرقها. ونظرا لأهمية الخطوط التي تمر بها، فإنها اثرت تأثيرا مباشرا في العلاقات الدولية، «فتحولت السياسة الشرقية للقوى الاوروبية الى تنافس من اجل السيطرة على هذه الممرات». (KOHN,1932:3-8)

كان من الطبيعي، بسبب هذه المصالح المهمة، ان تتغلب وجهة نظر المسؤولين البريطانيين الذين دعوا الى حكم العراق مباشرة، بيد ان التطورات التي كانت تضغط على الحكومة البريطانية في لندن، والاوضاع التي أستجدت في العراق نفسه، دفعت الى ترجيح الخيار الثاني اي ايثار حكم العراق «من وراء الستار» (SIVERFARB,1986,7) ، فبعد الحرب واعبائها الكبرى، سعت الحكومة البريطانية الى تخفيف التزاماتها المالية والعسكرية في الخارج تجنبا للوقوع في ازمة اقتصادية واجتماعية حادة (KENNEDY,1988:362). وعلى النقيض من هذه السياسة، وجدت السلطات البريطانية نفسها مضطرة الى توسيع التزاماتها في العراق بسبب الثورة التي نشبت فيه في صيف ١٩٢٠. وتمكنت السلطات

البريطانية، بعد حوالي اربعة اشهر من القضاء على هذه الثورة، ولكن بعد اللجوء الى اجراءات بالغة الشدة، منها استخدام سلاح الجو في قصف القبائل الثائرة بقنابل الغاز (OMISSI,1991) بيد ان ثورة العشرين ـ كما دعيت فيما بعد ـ قد نجحت، رغم القضاء عليها عسكريا، في اقناع المسؤولين البريطانيين بالكلفة الباهظة لمشروع حكم العراق بصورة مباشرة، وفي ترجيح كفة مقترحات وزارة الهند لتنظيم علاقة العراق بالامبراطورية البريطانية.

تولى البت بهذه المقترحات، بصورة نهائية، «مؤتمر الشرق الاوسط»، الذي قررت الحكومة البريطانية عقده في القاهرة عام ١٩٢١، من اجل انشاء هيكلية ادارية بريطانية تكون مسؤولة عن المنطقة، ومن اجل بلورة الخطوط العامة لسياسة بريطانيا في الاقطار الخاضعة لانتدابها. لقد ترأس المؤتمر، وزير المستعمرات، ونستون تشرشل، الذي اثرت نظراته وآراؤه تأثيرا كبيرا في سياسة بلاده تجاه العرب. ان تشرشل كان شديد الحرص على المصالح الامبراطورية البريطانية، وكان في الوقت نفسه، متعاطفا، لأسباب دينية وسياسية، مع الحركة الصهيونية، ومؤيدا لمشروعها في فلسطين. وتعبيرا عن تعاطفه هذا، كتب الى مؤتمر صهيوني انعقد في مدينة مانشستر في ١٩٠٨/٢/٢ يقول «ان استردادهم [اليهود] مركز الوحدة العرقية والسياسية في [فلسطين] سيكون حدثا عظيما في تاريخ العالم.» واتيح لتشرشل ان يعبر عن تقديره للصهيونية وتأييده لها بصورة عملية في مؤتمر القاهرة، فكانت تهيئة الاسباب والترتيبات الملائمة لولادة الكيان العبري، واحدة من القضايا التي شغلت رئيس المؤتمر واعضاءه الآخرين من المسؤولين البريطانيين. وتمخض هذا المؤتمر عن «كتاب ابيض» اكد التزام بريطانيا بوعد بلفور، وضرورة الاعتراف «بالوطن القومي اليهودي» كحقيقة مستمدة من «حقوق تاريخية قديمة»، واحاطته بالضمانات الدولية.

ولم يجد تشرشل، وغيره من المؤتمرين، تضاربا بين وضع اللمسات الضرورية لتحقيق المشروع الصهيوني، وبين قيام دولة عربية في العراق خاضعة لبريطانيا. فبحثوا بصورة مفصلة، في مؤتمر القاهرة، مستقبل الدولة، واستقر

رأيهم على ايجاد حكومة عربية فيها، بالتعاون مع فيصل ومع القوميين العرب الموالين له، من العراقيين بصورة خاصة. هذا الحل كان في رأي تشرشل «الافضل والارخص» (F.O.371/6342 Churchill To P.M. 14/3/1921).

وكان على فيصل ان يقبل، من جانبه، عرش العراق لقاء شرطين حددهما لويد جورج، رئيس الحكومة البريطانية، هما: اولا، القبول بانتداب بريطانيا على الدولة العراقية، وثانيا، الامتناع عن «... التآمر وعن مهاجمة الفرنسيين» (FO 371/6342 P.M.To Churchill 22/3/1921) اي انه كان على فيصل ان يقبل في بغداد ما لم تقبله حكومته في دمشق، وان يرضى بحصر جهوده وتطلعاته في البلد الذي يحكمه لا غير، باعتبار ان النظام الانتدابي، كما فهمه وحدده المسؤولون البريطانيون، يقضي بوضع علاقات العراق الخارجية وسياسته الدفاعية في يد السلطات البريطانية وحدها.

(FO 371/6343 Report on Middle East Conference Held in Cairo and Jerusalem March 12th to 30th. 1921, Appendix 2)

وتردد فيصل في قبول العرض البريطاني، وعكس هذا التردد مخاوف مؤيديه من القوميين العرب. انه لم يرفض العرض من حيث المبدأ، ولكنه اعرب عن قلقه من احتمال تحوله، في اعين الناس، الى مجرد اداة لتنفيذ السياسة البريطانية، وخلافا للمفهوم البريطاني للنظام الانتدابي الذي يجعل المفوض السامي ملكا غير متوج بدلا من ان يكون مجرد مستشار يقدم النصيحة، وينزع من يد ملك البلاد او رئيسها الصلاحيات الفعلية، فإن فيصل طالب بأن يكون ملكا ذا صلاحية ملموسة. وتمسكت لندن بوجهة نظرها مع الاشارة الى مضمون مداولات ومقررات مؤتمر القاهرة التي ابقت الباب مفتوحا لتسبدل بالنظام الانتدابي، في المستقبل، معاهدة تمنح ملك العراق حيزا اوسع من الصلاحيات، وتمنح بلده مقدارا اكبر من السيادة والاستقلال (Fo 371/6342 Churchill to PM 16/3/1921). بهذا الوعد، رضي فيصل بالعرض البريطاني فتمت اجراءات تنصيبه على عرش العراق في آب (اغسطس) ١٩٢١، وكان ذلك مدخلا الى ولادة الدولة العربية في الاراضي العراقية.

اذا كانت مسألة الصلاحيات والسيادة قد اثارت المناقشات بين فيصل والحكومة البريطانية، فإن قضية العلاقات مع الجوار الفرنسي، لم تثر نقاشا كبيرا، اذ أن فيصل ابلغ تشرشل والمسؤولين البريطانيين، انه حريص على حسن العلاقة بالسلطات الفرنسية وانه لا يريد ان يسبب لها المتاعب في سوريا ولبنان. ولعل فيصل اراد ان يتلافى في العراق، السياسة التي اتبعت في سوريا، فقدمت للفرنسيين عذرا للاطاحة بحكمه فيها. ذلك ان القوميين العرب الذين كانوا يريدون تحرير لبنان والعراق، بعد تحرير سوريا، بدأوا ينظمون حملات عسكرية تنطلق من الاراضي الخاضعة لسلطة حكومة دمشق العربية لمهاجمة القوات الفرنسية في لبنان، والبريطانية في العراق. حدث هذا والحكومة العربية لم تكن قادرة حتى على ضبط المناطق التابعة لها وادارتها على النحو المرغوب. وبذلك تحولت تلك الحملات الى عامل من عوامل فقدان استقرار الحكم العربي الوليد، والى حجة استخدامها الجنرال غورو للهجوم على دمشق والاطاحة بحكمها الوطني. إذن، فالتجربة التي مر بها فيصل في دمشق كانت حريّة بإقناعه بأهمية التركيز على بناء الدولة التي سيتوج على عرشها، فإذا استقرت اوضاعها وتحسنت احوالها، امكنه عندئذ التطلع الى خارج الحدود ومعاودة الاهتمام بالاقطار العربية المجاورة بغرض الدخول معها في شكل من اشكال العلاقة الاتحادية، ولم تكن هذه النظرة تستند الى دروس التجربة الدمشقية فحسب، وانما ايضا الى واقع الدولة والمجتمع في العراق.

سنوات التكوين

كان العراق، في حسابات القوة الاقليمية والدولية، بلدا متوسط الحجم من حيث المساحة ـ ٣١٧، ٤٣٨ كلم، مربع ـ ولكنه كان صغيرا من حيث عدد السكان. ففي بداية القرن، قدر سكان العراق بحوالي مليونين وربع المليون، هذا في الوقت الذي كان فيه عدد سكان بريطانيا قرابة ٤١ مليوناً وفرنسا ٣٨ مليوناً وروسيا ١٣٥ مليوناً (LONGRIGG,1968:7, KENNEDY,1988:255).

وكان من عوامل ضعفه الديمغرافي ايضا انه عندما انتقلت زمام الامور من الادارة العسكرية البريطانية الى الحكومة العراقية، كانت المدن التي تستحق

التسمية باسم الكبيرة قليلة جدا. إذ لم تكن هناك مدينة يزيد عدد سكانها على المئة الف سوى بغداد، كما جاء في مذكرات ساطع الحصري (الحصري، ١٩٦٨: ١٠١) اما بقية السكان فكانوا موزعين على الارياف والبوادي حيث كانت السلطة تجد مشقة في ارضاخهم لقوانينها.

واحتل العراق، كما قلنا اعلاه، موقعا جغرافيا متزايد الاهمية. ولكنه كان يشكو من ضعف وسائل المواصلات الداخلية. لقد كان مفروضا ان تنتشر سكة الحديد في اراضي الولايات الثلاث التي تشكل منها العراق، منذ بداية القرن. ولكن هذا الانتشار كان جزءا من مشروع سكة حديد برلين ـ بغداد الذي سعى الالمان الى تحقيقه، في سياق تفتيشهم عن الاسواق وزيادة صادراتهم الخارجية، فكان ذلك سبباً من اسباب وقوف بريطانيا ضده واحباطه بحيث تأخر دخول القطار الحديدي الى العراق (PENROSE,1978:16-17). وعلى الرغم من حاجة العراق الى طرق جيدة لربط جباله العالية والوعرة في الشمال بصحاريه الواسعة في الشمال والوسط، فإن الطرق البرية بقيت على حالها لمدة قرون ولم تكن لتسهل انسياب وسائط السفر بين مدنه واطرافه. وربما كان احد اسباب ضعف الاهتمام بالطرق البرية، توفر الملاحة النهرية في دجلة والفرات، فهناك كانت توفر الطبيعة وسيلة سريعة للمواصلات، ولكن هذه بقيت أيضا متأخرة. ودخلت العراق في منتصف القرن التاسع عشر تقريبا، الخطوط التلغرافية والخدمات البريدية، ولكنها كانت بطيئة نسبيا.

رغم ان العراق كان، من الناحية الاقتصادية، غنيا بالقوة، لكنه كان ضعيفا بالفعل. اراضيه الزراعية كانت واسعة، المياه فيه كانت متوفرة بفضل دجلة والفرات، وامطار الشمال كانت كافية لري اجزاء واسعة من اراضيه. واغلب سكانه كانوا يعملون في الزراعة. بيد ان القطاع الزراعي لبث متخلفا في العراق لأسباب عديدة، منها احوال الامن حيث كانت الارزاق معرضة لاعتداءات الجيران ولأن القبائل كانت تترك جمالها تغير على الاراضي المزروعة. هذا فضلا عن غياب مشاريع الري وتخلف طرق الزراعة وبدائيتها وضآلة العوائد التي تدرّها المحاصيل على المزارعين.

وكانت الصناعة اقرب الى الاعمال الحرفية منها الى الصناعات الحديثة، فقلما

استخدمت الآلات في الانتاج. واقتصرت المصنوعات على كمية محدودة من الانسجة الحريرية والقطنية والسجاد والبسط والحلي، وكذلك الجلود والمفروشات البسيطة والصابون والعرق المصنوع من البلح. وفي بلد تعوّد فيه رجال القبائل والكثيرون من السكان على حماية انفسهم بانفسهم، اقيم مصنع صغير لإنتاج البارودة ذات الماسورة الروسية. ان احوال الصناعة بقيت على حالها حتى اواخر ايام الحكم التركي لكنها تحسنت تحسنا طفيفا عندما تطورت صناعة السفن والمراكب وكذلك خدمات اصلاح الآلات، خصوصاً بعد دخول السيارة والترامواي الاراضي العراقية.

كان النفط اهم ثروات العراق المعدنية. بدأ الظن بوجوده في الاراضي العراقية عام ١٨٧١، وفي عام ١٩٠٧، اكد الخبراء الالمان انه موجود بكميات اقتصادية في الموصل وبغداد. وفي عام ١٩١٣، اتفق الالمان والبريطانيون والهولنديون على اقتسامه فتشكلت شركة النفط التركية (TURKISH PETROLEUM COMPANY) لغرض استخراجه وتسويقه. بيد ان الحرب عطلت اعمال الشركة فلم تستانف اعمالها إلا بعد انتهاء الحرب وبعد اخراج الالمان منها، والحصول على امتياز استخراج النفط من الحكومة العراقية في عام ١٩٢٣. الى جانب النفط، كانت هناك بعض المعادن مثل القصدير والفحم وغيرها. ولكنها لم تكن تستخرج على نطاق واسع، ولم تكن تصدر لكي تدر على البلاد دخلا كبيرا، كما كان الامر مع النفط فيما بعد. ففي الايام الاولى للدولة العراقية كانت صادراتها تقتصر، بالدرجة الاولى، على التمر والارز وكميات محدودة من الحبوب(LONGRIGG,1968:28,33-34,64-72).

وكان من معالم ضعف العراق، ومن قبله ولاياته الثلاث، اوضاع التربية والتعليم فيه. ففي ايام العثمانيين كانت بغداد تأتي في المرتبة السادسة عشرة، والموصل في المرتبة العشرين، والبصرة في الثالثة والعشرين، من بين الولايات العثمانية الثلاث والعشرين، من حيث عدد طلاب المدارس الابتدائية فيها. وفي عام ١٩١٣، لم يكن عدد الطلاب الثانويين في العراق كله ليزيد على ٣٥٠ طالبا. وبعد الحرب مباشرة ساءت احوال التعليم في العراق قبل ان تعود الى التحسن. ففي عام

١٩٢١، انخفض عدد الطلاب الثانويين الى مئة طالب نظرا للاضطراب الذي ساد البلاد (الحصري، ١٩٦٨: ٣٣، ١١٧-١٢٠، ٦٢١).

ولم يكن العراق يملك جيشا وطنيا لحماية حدوده او قوى امن لضبط اوضاعه في الداخل، وكانت الحاجة ماسة الى مثل هذه القوة لدرجة ان ساطع الحصري ذهب الى القول إنه لو سحبت بريطانيا جيشها من العراق لما عاد بالامكان الحفاظ على وحدة الدولة العراقية «... نظرا لاطماع جيرانها الاقوياء في اهم اقسام اراضيها ونظرا لحرمانها من اجهزة الحكم والادارة اللازمة لها، ومن جيش وطني يستطيع ان يقر الامن بين عشائرها الكثيرة المتنازعة، فضلا عن الدفاع عن حدودها المترامية الاطراف» (الحصري، ١٩٦٨: ٥٢٧-٥٢٨).

ان عوامل الضعف التي عددناها، كانت كلها تعيق العراق عن الاضطلاع بدور خارج حدوده، فهل كان التماسك المعنوي فيه قويا الى حد يسمح له ان يؤثر في جيرانه؟ او هل كان التماسك المعنوي فيه يسمح له بالانتقال من بلد مهدد «... من البحر، من سورية الفرنسية، من ايران، من المحمرة، من كردستان ومن الصحراء العربية»، كما جاء في مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية (FO 371 Memorandum drawn up in London by Middle East Department prior to Cairo Conference) الى قوة يحسب لها حساب، في الميزان الاقليمي، ومن كيان مهتز مهدد بالانقسام، الى دولة موحدة تمد نفوذها خارج حدودها؟

تشكلت الادارة العراقية، مع قيام الدولة، من تحالف ضم، بصورة عامة، فريقين من السياسيين. الفريق الاول، مثّله الاعيان والوجهاء الذين لبثوا قريبين من الوضع الراهن ومرتبطين به، سواء أكان هذا الوضع تركيا عثمانيا، ام عراقيا عربيا في ظل الانتداب الاجنبي. وقد تمكنت السلطات البريطانية من استمالة هذا الفريق ومن اقناعه بالتعاون مع فيصل والعمل معه على تثبيت النظام الجديد. وقد كان من ابرز رموز هذا الفريق عبد الرحمن النقيب وعبد المحسن السعدون اللذان اضطلعا برئاسة الحكومة خلال السنوات التكوينية للدولة. الفريق الثاني، مثّله لفيف من الاعيان والزعماء والنشطاء الذين ناهضوا الدولة العثمانية وشكّلوا الجمعيات

والنوادي السياسة واعتنقوا الافكار العربية القومية العربية. ومثلما كان رموز الفريق الاول متباينين من حيث المصالح والمواقف والخلق والمسلك الشخصي، فإن الفريق الثاني تكون ايضا من جماعات متعددة ومتنوعة المشارب والخلفيات.

ضم هذا الفريق، حزب «العهد» العراقي، فكان من اركانه الذين لعبوا الادوار البارزة على مسرح السياسة العراقية، ياسين وطه الهاشمي، نوري السعيد، جعفر العسكري، جميل المدفعي، علي جودت الايوبي، حمدي ومزاحم الباجة جي (دروزه، ١٩٥٠: ٣٣). وكان «العهد» جمعية واحدة، كما قلنا اعلاه، ولكن بعد فترة قصيرة من ولادة الحكومة العربية في دمشق وبعد ان ظهرت نزعة التمييز بين السوريين وغير السوريين في هذه الحكومة، ولأن «... دول التحالف [بريطانيا وفرنسا] لا توافق على دولة عربية (...) رأى رجال جمعية العهد ان ينقسموا الى شطرين، كل منهم يبذل جهده في سبيل تحرير القطر الذي ينتمي اليه» (الدستور ١/٦/١٩٨٧). ومع ظهور العهديين «السوري» و«العراقي»، لعب العراقيون العهديون، بالفعل، دورا مهما في تحريك ثورة العشرين عبر العمليات العسكرية التي كانت تنطلق من الاراضي السورية. واستمر هؤلاء موحِّدي الرأي تجاه الاوضاع في العراق الى ان وافق فيصل على قبول الملك فيه، فانقسم العهديون العراقيون بدورهم: جعفر العسكري التحق بفيصل وحضر «مؤتمر الشرق الاوسط» في القاهرة بصفة استشارية ثم باشر تأسيس الجيش العراقي بالتعاون مع السلطات الانتدابية. وفي معارضة هذا الموقف اتجه فريق من العهديين، من امثال ياسين الهاشمي ومولود مخلص الى مقاطعة نظام الانتداب، تراودهم فكرة التعاون مع الاتراك الكماليين ضد بريطانيا وفرنسا (جاسم محمد، ١٩٧٨: ٧٧) بيد أن هؤلاء ما لبثوا ان انتقلوا بدورهم الى بغداد كي يساهموا مع فيصل ومع سلطات الانتداب في ادارة شؤون العراق، وكي يضطلعوا فيه بأهم الادوار.

من هذا الفريق كان ايضا حزب «حرس الاستقلال» الذي زود النخبة الجديدة الحاكمة بعض رجالها البارزين مثل السيد محمد الصدر الذي ترأس الحزب، كما امدها بتأييد قطاع واسع من المتعلمين الذين دخلوا صفوفه. ونجح «الحرس» فيما لم

يحقق فيه «العهد» نجاحا كبيرا اذ دخل صفوف الطائفتين السنية والشيعية، فكان الاوسع انتشارا خصوصاً في مدينة بغداد. وكما مال فريق من «العهديين» الى مقاطعة الانتداب باحثا عن حلفاء في انقرة او غيرها، فقد اتجه الحرس الوجهة نفسها، لكن دون ان يتابع الطريق الى آخره. فبعد مضيّ فترة قصيرة من عمر الدولة الجديدة، اقتنع زعماء الحرس بفوائد التعاون معها (العطية،١٩٨٨:٣٥٨، ٣٦٠.٣٦١)

والى جانب هذين الحزبين، اجتذبت النخبة السياسية الجديدة شخصيات بارزة لعبت ادوارا متفاوتة الاهمية والطابع في الحركة العربية. من بين هؤلاء، كان طالب النقيب الذي تمتع بمكانة كبرى في منطقة البصرة ابان الحكم العثماني وبعده. وكان لطالب مصالح ثابتة ومواقف متبادلة، اذ اتسم بالطموح الشديد والبأس. وعندما اغضبته السلطات العثمانية عمد الى التمثّل بأعيان ولاية بيروت ووجهائها الذين انشأوا «الجمعية الاصلاحية» في اواخر عام ١٩١٣ للمطالبة بالحقوق العربية، فأسس هو في الفترة نفسها تقريبا «جمعية البصرة الاصلاحية» وهدد طالب بتحويل الجمعية الى نواة مؤتمر يعقد بالكويت في مطلع عام ١٩١٤ يحضره زعماء الخليج والجزيرة للمطالبة بمساواة العرب بالاتراك واعطاء العرب حقوقهم. وسارعت السلطات العثمانية الى ارضاء طالب فتعطلت اعمال الجمعية ولم ينعقد المؤتمر (زين، ١٩٧٩: ١٠٤. LONGRIGG, 1968: 47). ان علاقة النقيب بالحركة العربية، كما تدل هذه الواقعة، كانت متقطعة وربما غير سوية، ولكنها مع ذلك كانت تعكس اقتناعا بأهميتها واستعداداً للتظلل بأفكارها ورموزها. ومن الذين لعبوا أدواراً مهمة من القوميين العرب، خلال السنوات التكوينية للدولة العراقية كان ايضا، رستم حيدر. وكان حيدر، اللبناني الاصل، من اوائل المنضمين الى جمعية «العربيةالفتاة»، ومنها تعرف الى فيصل واصبح من المقربين اليه. وعندما انتقل فيصل الى العراق، رافقه رستم حيدر وقد اصبح سكرتيرا خاصا له، وكبير امنائه، كما تبوأ منصب وزير المالية قبل ان يلقى مصرعه عندما اطلق الرصاص عليه في حادث بقي، حتى يومنا هذا، موضع تكهنات كثيرة.

إن الدور الذي لعبه رجال الحركة العربية في تأسيس الدولة العراقية كان دوراً مهما الى درجة ان فيصل قال في حديث مع السفير البريطاني في مطلع عام ١٩٣٩، «... كانت الحكومة خلال السنوات الاخيرة عبارة عن ديكتاتورية اشخاص ثلاثة: نوري [السعيد]، ورستم [حيدر] وهو [فيصل] نفسه» (صفوت، ١٩٨٨: ٤١). انطوت هذه العبارة على مبالغة اكيدة. فالحكومة كانت ايضا المفوض السامي، او السفير البريطاني. والحكومة كانت ايضا عددا كبيرا من المتنفذين البريطانيين والعراقيين. ولكن المهم ان السعيد وحيدر كانا رمزا للمجموعة التي صعدت الى السلطة على سلالم الحركة العربية الاستقلالية. ولايقلل هذا من اهمية الفريق الاول من الاعيان الذين اشرنا اليهم، فهؤلاء ازكوا روح الواقعة السياسية لدى الوافدين الجدد الى اريكة الحكم، وشجعوهم على سلوك طريق المصالحة مع الوضع الراهن. بيد ان هذا الفريق الاول لم يكن يملك برنامجا للحكم مستقلا عن ذلك الذي كان في اذهان رجال الانتداب البريطاني. اما الفريق الثاني فأنه لبث يعيش حياة مزدوجة: تشده من جهة طموحاته الثورية القديمة. وتقيده من جهة اخرى، اعتبارات كثيرة كان اهمها، فضلا عن تلك التي ذكرناها، واقع المجتمع الاهلي العراقي، وافتقاده الى التماسك.

كان افتقار المجتمع العراقي، في السنوات التكوينية، الى الوحدة الوطنية موضوع شكوى العديدين من زعمائه ومنهم الملك فيصل. وفي مذكرة وزعها الملك العراقي على فريق من القادة العراقيين، قال، «ان البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها اهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية ذلك هو الوحدة الفكرية والملّية والدينية فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على نفسها...» ثم اضاف، قائلا: «في العراق افكار ومنازع متباينة جدا وتنقسم الى اقسام، ويعدد منهم ١) الشبان المتجددون بمن فيهم رجال الحكومة ٢) السنة ٤) الشيعة ٥) الاكراد٦) الاقليات غير المسلحة٧) العشائر٨) الشيوخ...» ان هذا التنوع يسيء الى فيصل لدرجة انه يجعله يعتقد انه «... لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خالية من اي فكرة وطنية».

ان ما دفع فيصل الى هذا الاعتقاد هو، بصورة خاصة، علاقة هذه التكتلات البشرية بالحكومة التي هي «عربية سنيّة مؤسسة على انقاض الحكم العثماني». فالاكراد يتأثرون بمن يحرضهم عليها، «بدعوى انها ليست من عنصرهم» والشيعة ينتسبون «عنصريا الى الحكومة نفسها» الا ان الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم العثماني «لبثت ماثلة في اذهانهم فتركتهم عرضة، مع فيصل، لتأثيرات «اصحاب المطامع» الذين يشوقونهم للتخلص من الحكم».

ان هذا الواقع اضعف الدولة العراقية وحدّ من قدرتها على خدمة المواطنين، وهو واقع سعت النخبة الحاكمة الى تجاوزه، بيد ان الزعماء العراقيين لم يكونوا موحّدي الرأي حول تحقيق هذه الغاية. فبين العراقيين وجد فريق قال، «بوجوب سوق البلاد الى الامام بدون الالتفات الى اي رأي كان». اما فيصل فكان يعتقد أن على ساسة العراق «... ان يكونوا حكماء مدبرين، وفي الوقت عينه اقوياء (...) يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوة معا» و«على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الاهالي» (انيس، ١٩٧٧: ٦٨-٦٩).

اصلاحات الانتداب

بعد سنوات قليلة من قيام الدولة العراقية، تغيرت الاوضاع التي بررت وضعها تحت الانتداب والتي كان لها الاثر الكبير في تحديد دورها الخارجي والاقليمي. وارتبط هذا التغيير بجهود الدولة والتوجهات التي عبرت عنها النخبة العراقية السياسية. ان السياسة التي اتبعتها بريطانيا في ادارة شؤون العراق «من وراء الستار» كانت شبيهة، من حيث حوافزها ونتائجها، بالسياسة التي تتبناها القوة الامبريالية التي تفتح بلدا وتهيمن على مقدراته. ان الامبريالي لا يستولي على بلد آخر لأنه يرغب في الاضطلاع برسالة تمدينية فيه (MISSION CIVILITARICE)، ولكنه يفعل ذلك، كما يقول روبرت امرسون «... سعيا وراء الربح، او الفائدة الاستراتيجية، او مجد شعبه» في جميع هذه الحالات، فإنه يقوم، موضوعيا، بتطوير البلد الذي يستولي عليه من اجل استثمار فتوحاته على اكمل وجه وافضل صورة. بيد انه في الوقت نفسه، يمهد السبيل امام زواله.

ان بعضا من هذا التغيير اصاب العراق في ظل الانتداب البريطاني. فلقد طرأ تحسن ملموس على المواصلات التي تخدم المصالح الامبراطورية. تطور مرفأ البصرة الذي كان عقدة مواصلات على طريق الهند ومرفأ لتصدير نفط عبدان، تطورا مهما بفضل القرض الذي قدمته الشركة البريطانية ـ الفارسية» ونمت المواصلات الجوية، عبر العراق، نموا كبيرا وكذلك الاتصالات البريدية نظرا لاهميتها ايضا في شبكة المواصلات الامبراطورية (KOHN, 1932: 16 LONGRIGG, 1968: 208 - 209). في الوقت نفسه، اتسعت شبكة الطرق البرية، فتحسنت بصورة خاصة طريق دمشق ـ بغداد التي احتكرت شركة نيرن، تقريبا، الشحن والنقل عليها، وكذلك تحسنت طريق عمان ـ بغداد. بيد ان الطرق التي كانت تربط اجزاء العراق نفسه لم تتحسن تحسنا ملموسا، اما الملاحة النهرية فإنها وصلت الى شفير الافلاس.

وحققت التجارة نموا مهماً خاصة بسبب الاقبال المتزايد على الاستيراد من اوروبا عموما ومن بريطانيا خصوصا. فعدد السيارات والشاحنات الذي لم يزد على العشرات عام ١٩٢٠ بلغ ٣٥٠٠ سيارة و١٠٠٠ شاحنة عام ١٩٣٠، وكذلك ازداد استيراد الملبوسات الكمالية من بريطانيا. وحققت الزراعة تقدما، خصوصاً بعد استخدام آلات الري بحيث زادت الاراضي المزروعة قرابة المليون هكتار عام ١٩٣٠. والانجاز الاهم على الصعيد الاقتصادي، كان في مجال استخراج النفط الذي بدأ يدر على العراق دخلا مكنه من تمويل اول خطة خمسية للتنمية عام ١٩٣٢. بالمقابل، عانت الصناعات الحرفية العراقية من التراجع المستمر ولم تحقق الصناعة تقدما يذكر.

ان التقدم المحدود على الصعيد الاقتصادي رافقه تطور اكبر على صعيد بناء الدولة وتحسين ادائها لتوفير الاستقرار وتحقيق الخدمات الاولية للمواطنين وحفظ الامن. وكان من اوجه هذا التطور ومن اسبابه، على الصعيد المالي، إحلال الدينار العراقي محل العملة الهندية (الروبية). وطرأ تحسن ملموس على الخدمات الصحية التي كانت تقدمها الدولة فازدادت المعاينات الصحية التي قامت بها المؤسسات

الحكومية اربعة اضعاف خلال العشرينات. واتسع دور المجالس والهيئات البلدية كاقنية للضبط والربط ولتقديم الخدمات العامة.

وفي مجال التربية والتعليم تحقق تطور ملموس اذ ارتفع عدد طلاب المدارس الابتدائية في العراق من ٧٠٠ طالب عام ١٩١٣ الى ٢٧،٠٠٠ طالب عام ١٩٢٨، وارتفع عدد طلاب المدارس الثانوية من ٣٥٠ طالباً عام ١٩١٣ الى مايزيد على الالف طالب عام ١٩٢٨. واسست خلال فترة العشرينات مدارس ثانوية للبنات، وكليات للزراعة والصحة والتمريض وللتربية والتعليم وللحقوق.

(الحصري، ١٩٦٨: ٦٢٠ ـ ٦٢١. LONGRIGG, 1968: 204 - 206).

وكانت فكرة تطوير الجيش والشرطة هاجسا عند فيصل وصحبه من مؤسسي الدولة، وسعوا كثيراً من اجل تحقيق التجنيد الالزامي وسط معارضة زعماء القبائل والادارة الانتدابية. ورغم التحفظ على تقوية الجيش، فقد ارتفع عدد القوات المسلحة العراقية وتحسنت نوعية سلاحها نسبيا خصوصاً بعد تأسيس سلاح الجو العراقي في عام ١٩٣٠ (LONGRIGG,1968: 205).

التحسن النسبي في اداء الدولة، رافقته تطورات مهمة لجهة استكمال دمج منطقة الشمال بالجسم العراقي. فمطالبة الاكراد بالاستقلال والاتراك بالموصل كانت تؤثر على تماسك المجتمع العراقي. وكان آخر فصول التوتر في علاقة الاكراد ببغداد، آنذاك الثورة المسلحة التي قام بها الشيخ محمود البرازاني ضد الحكومة المركزية.وقد تمكنت الحكومة، بمساندة سلاح الجو البريطاني، من اخماد هذه الحَركة دون ان تعالج اسبابها وجذورها. بيد ان التهدئة، ولو المؤقتة، للعصيان المسلح، افسحت المجال امام «تعريق» العديد من العشائر والزعامات الكردية، وتحسن الوضع ايضا في شمال البلاد عندما تم التوصل الى اقناع الاتراك بتوقيع معاهدة ثلاثية تركية ـ بريطانية ـ عراقية، فطويت بذلك صفحة المطالبة التركية بالموصل (LONGRIGG, 1968: 156, 195).

مع اتجاه اوضاع العراق الى الاستقرار، ومع تثبيت اركان الدولة، بدأت النخبة

العراقية تلتفت، بصورة متزايدة، الى المسألة القومية، اي الى قضيتي الاستقلال والوحدة العربية. وكان موقف الحكومة البريطانية من القضيتين محكوما بحرصها على استتباب الوضع الراهن، واستمرار النظام الاقليمي الذي شيده مع القوى الاوروبية الاخرى بعد الحرب الكبرى الاولى. من هذه الزاوية لم تجد لندن مانعا من حصول تبدل جزئي في طابع العلاقة بين العراق والاقطار العربية الاخرى باتجاه اعطاء العراق درجة من الاستقلال، مع العمل على ابقائه في دائرة النفوذ البريطاني. وتحقيقا لهذه الغاية ،عقدت الحكومة البريطانية مع العراق ثلاث معاهدات في اعوام ١٩٢٢، ١٩٢٦، ١٩٢٧ على التوالي، ونقلت بموجب هذه المعاهدات بعض الصلاحيات من السلطة البريطانية الى الحكومة الوطنية العراقية. ان هذه المعاهدات لم تبدل من واقع العراق كبلد خاضع للانتداب، ولكن في عام ١٩٢٦، ابلغت الحكومة البريطانية حكومة العراق انها على استعداد لدعم انضمامه الى «عصبة الامم». وفي الوقت نفسه اتجهت الحكومتان الى التفاوض من اجل عقد معاهدة تنظيم العلاقة بينهما على اسس جديدة. واعتبر هذا الموقف تطورا مهما في الموقف البريطاني فوجد فيه المؤرخ آرنولد توينبي بداية تحول في علاقة بريطانيا بالبلدان التابعة لها والخاضعة لنفوذها (PENROSE, 1978: 53-54). هذا الانعطاف في سياسة بريطانيا تجاه العراق كان حصيلة عوامل ومؤثرات متعددة. من هذه العوامل استمرار تراجع القوة البريطانية على الصعيد الدولي وهو ما كان دافعا أصلاً، كما قلنا اعلاه، الى تأسيس الحكم العربي في العراق بدلا من تحويله الى مستعمرة او الى حكمه بصورة مباشرة. ان الظروف اللاحقة في العشرينات لم تفض الى نمو القدرات المالية والعسكرية البريطانية بل الى انحسارها. وهذه الاوضاع كانت تدفع بريطانيا الى تخفيف التزاماتها الدولية. بالمقابل كانت بريطانيا تملك من القوة العسكرية ما كان يسمح لها بحماية مصالحها الاستراتيجية في البلدان الخاضعة لنفوذها دون الحاجة الى تدخل مستمر في مجريات حياتها السياسية اليومية (CARR,1941b: 166). اضافة الى ذلك، فإن نمط التفكير الاستعماري البريطاني، بالمقارنة مع الفرنسي، على سبيل المثال، كان مؤاتيا لقيام كيانات مستقلة تابعة لبريطانيا. ففيما كان الفرنسيون يحاولون، في البلاد التي يفتحونها «فرنسة» نخبها

الوطنية واعيانها وزعمائها عن طريق الثقافة والتعليم، وفيما كان الفرنسيون يشددون على وحدة الجنس البشري وعلى دورهم المهم في الارتقاء بشعوبه المتخلفة، كان البريطانيون مقتنعين «... بوجود نماذج متنوعة من البشر، لكل قدره الخاص في التطور المستقل» (EMERSON, 1967: 60-70). وهذه النظرة كانت تشجع بريطانيا على ترك النخب المحلية تدير شؤون بلادها في القضايا الثانوية شرط ضمان ولاء هذه النخب، او حرصها على المصالح البريطانية الحيوية. فضلا عن هذا وذاك، فإن بريطانيا لم تكن تمانع في ادارة شؤون البلاد الصغيرة بصورة مباشرة». اما في علاقتها بالبلدان الكبيرة التي كانت اقل رضوخا للهيمنة العسكرية، مثل مصر والعراق، فإنها، منذ الحرب الأولى، قد اتجهت الى اقامة علاقات جديدة مرنة معها من الاعتماد المتبادل في السياسة الخارجية والقضايا الاستراتيجية» (KOHN, 1932: 57).

الى جانب هذه العوامل والاعتبارات العامة، نشأت اسباب مباشرة ساهمت في اتجاه الحكومة البريطانية الى اعطاء العراق استقلاله. من بين هذه الاسباب، كان اضطلاع حزب العمال بتشكيل حكومة عمالية. وكان على هذه الحكومة ان تضع موضع التطبيق افكارها الاشتراكية حول المجتمع الانساني، خصوصاً في وقت ازدادت فيه اهمية بريطانيا في عصبة الامم. ان الحكومة العمالية لم تكن تنوي التفريط بالمصالح الامبراطورية، ولم تكن تملك اكثرية كافية في مجلس العموم للقيام بأي اجراء او عمل يمس هذه المصالح، ولكنها لم ترغب، من جهة اخرى، في الظهور بمظهر من يضطهد شعوب الدول الواقعة تحت الانتداب البريطاني (TAYLOR,1965: 343-4). وتجنبا للوقوع في هذا المحذور، كان من المفيد تبني دخول العراق الى «عصبة الامم»، مع السعي الى عقد معاهدة معه تضمن لبريطانيا مصالحها و امتيازاتها. ومما زاد السلطات البريطانية رغبة في تحقيق هذه الغاية، ان العراق رفض تجديد المعاهدة الانجلو - عراقية السابقة التي كانت تنظم وجود القوات البريطانية في العراق والتي كانت تضفي على هذا الوجود المشروعية القانونية. من هنا، كانت الرغبة في عقد معاهدة جديدة مع العراق من باب تصحيح هذا الوضع وازالة اي التباس يمكن ان يثار ضد بريطانيا سواء في العراق ام خارجه. وكانت، من العوامل المهمة ايضاً، التي

دفعت في الاتجاه نفسه، التطورات التي المت بأجزاء اخرى من الامبراطورية البريطانية. فالسلطات البريطانية كانت تعول على القوات التي كانت تستقدمها من الهند او من المناطق العربية الاخرى التابعة لها، من اجل ضبط الاوضاع الامنية في العراق، وذلك في حال افلات زمام الامور من ايدي القوات الموجودة فيه. ولئن كان هذا ممكنا في السابق، فإن الظروف تغيرت في اواخر العشرينات. ففي الهند اشتدت المعارضة ضد استخدام القوات الهندية لحماية المصالح الامبراطورية خارج الهند نفسها. وقد ادت هذه المعارضة، التي تكرست بقرار صادر عن البرلمان الهندي حول هذه المسألة، الى امتناع رئيس اركان حرب الجيش الهندي عن تقديم اي وعد الى الحكومة البريطانية بإرسال قوات، عام ١٩٢٩، الى ايران او العراق للدفاع عن مصالح بريطانيا النفطية. اما في فلسطين ومصر وليبيا، فإن السلطات العسكرية البريطانية كانت منهمكة آنذاك بمعالجة الاوضاع المتوترة، ولم تكن تملك قوات اضافية ترسلها لاخماد تحركات شعبية واسعة، على غرار ثورة العشرين التي قام بها العراقيون ضد بريطانيا (SILVERFARB,1986: 20-21). وهكذا كان على الحكومة البريطانية تدبير شؤون العراق، بأقل ما يمكن من العسكر والقوة، وبأكثر ما يمكن من الحنكة السياسي.

معاهدة الاستقلال

تلك الاعتبارات و المعطيات التي ذكرت اعلاه، هيأت الظروف لاتخاذ الحكومة البريطانية قراراً بدعم دخول العراق الى «عصبة الامم»، وبالدخول في مفاوضات مع حكومته من اجل عقد معاهدة جديدة. وتمهيدا لهذه المعاهدة، من الجانب العراقي، قبل الملك فيصل استقالة حكومة ناجي السويدي، الذي كان يشكو من تدخل سلطات الانتداب البريطاني في شؤون الحكم والادارة العراقية، وكلف نوري السعيد بتشكيل الحكومة الجديدة. وشكل السعيد حكومته في آذار (مارس) ١٩٣٠، فضمت عددا من القوميين العرب القدامى امثال جميل المدفعي، علي جودت الايوبي وجعفر العسكري. ودخلت الحكومة الجديدة مفاوضات مع السلطات البريطانية استغرقت ثلاثة اشهر تقريبا. وفي حزيران(يونيو) توصل الجانبان الى اتفاق حول

نص المعاهدة ووقع عليها رئيس الوزراء العراقي والمعتمد البريطاني سير فرنسيس همفري.

كان محور المعاهدة الرئيسي ضمان الامتيازات والمصالح العسكرية واللوجستية البريطانية في العراق. لذلك نصت المعاهدة في المادة الرابعة على انه في حال دخول بريطانيا الحرب، يعاضدها العراق بتقديم «... جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديد والانهر والموانئ و المطارات ووسائل المواصلات». وكذلك نصت المعاهدة، تأمينا لهذه الغاية، على ان يكون لبريطانيا في العراق «... طوال مدة التحالف موقعان لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة او في جوارها وموقع واحد لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة في غرب نهر الفرات». واستند الاتفاق على هذه الترتيبات الى ان «... حفظ مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الاساسية وحمايتها بصورة دائمة في جميع الاحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين (الحسني، ١٩٣٥، ١٧٨). وقد تضمنت المعاهدة ملحقا اكد فيه على ضرورة استمرار اعارة المدربين البريطانيين للجيش العراقي وارسال العسكريين العراقيين الى دور التدريب البريطانية وشراء التجهيزات الاساسية والاسلحة العراقية من بريطانيا.

ارادت الحكومة العراقية، بالاتفاق مع سلطات الانتداب البريطانية، تعزيز مشروعية المعاهدة ودعم الموقف الحكومي. فدعت الى انتخابات عامة اعتبرتها بمثابة استفتاء على المعاهدة. وقد ابرزت الانتخابات والجدل الذي رافقها حول المعاهدة انقسام الجسم السياسي العراقي الى تيارين:

التيار الاول، ايد المعاهدة، ولكنه انقسم، بدوره، الى فريقين. فريق ضم الموالين لبريطانيا الذين تعودوا تأييد مواقفها وسياساتها في العراق والدفاع عنها بدون تحفظ، فكان تأييده للمعاهدة تعبيرا عن قبوله المشيئة البريطانية. فريق آخر، ضم الملك فيصل نفسه، واغلب مستشاريه، منهم رئيس الوزراء وعدد من الشخصيات

العراقية ممن كانوا يأملون بتحقيق الاهداف القومية العربية عن طريق التعاون مع بريطانيا والضغط عليها احيانا. ان هؤلاء كانوا ينتقدون، في المجالات الضيقة والمجالس المغلقة، سياسة السلطات البريطانية ويبدون تذمرهم منها لكنهم قبلوا بالمعاهدة واعتبروها، «ثمنا مناسبا يدفعونه لقاء توسيع رقعة الاستقلال».

التيار الثاني، عارض المعاهدة. وقد ضم هذا التيار منتقدي السياسة البريطانية الذين عبروا عن مصالح والعناصر الناقمة من السياسيين ورجال الدين والقبائل، وعن مشاعرها، وكذلك المثقفين الشباب والطبقة المتوسطة العراقية التي كانت تشعر بالاستياء «لضيق مجال مساهمتها في الحياة العامة ولأنه لم يتح لها، او بالاحرى لممثليها، الانضمام الى النخبة الحاكمة»(LONGRIGG,1968: 191. PENROSE, 1978: 225).

وانقسم هذا التيار بدوره الى فريقين: فريق اول ضم «حزب الاخاء» الذي تأسس عام ١٩٣٠، على ايدي عدد من الزعماء العراقيين، امثال ياسين الهاشمي وناجي السويدي، علي جودت الايوبي، رشيد عالي الكيلاني، كامل الجادرجي «لمكافحة كل ما من شأنه ان يشوب استقلال البلاد». وقد قرر «الاخاء» دخول الانتخابات ومقاومة المعاهدة من داخل البرلمان. فريق ثان، ضم «الحزب الوطني» الذي اعيد تأسيسه عام١٩٢٢، بمبادرة من بعض الشخصيات العراقية ومنهم جعفر ابو التمن، مولود مخلص، حمدي الباجه جي، محمد مهدي البصير وذلك من اجل «الحفاظ على استقلال العراق التام». واختار «الوطني» مقاطعة الانتخابات كي يحرم الحكومة والمعاهدة من اي مصداقية شعبية. كان الانقسام، في صفوف المعارضة، من اسباب فوز مؤيدي الحكومة والمعاهدة بأكثرية كبيرة في الانتخابات، فتأمنت بذلك مصادقة المجلس النيابي العراقي عليها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠ ومن بعدها بسنتين انضم العراق الى الدول المستقلة في عصبة الامم بعد ان اعلنت بريطانيا انه استوفى شروط الاستقلال واكتملت لديه مقومات الامم والشعوب المتحضرة.

ان نصوص المعاهدة توحي بأنها عقدت بين طرفين متكافئين، وانها عبرت

بالتالي عن المصالح المشتركة بين البريطانيين والعراقيين. ولكن خلافا لهذه الصورة، فإنها تعبر في الحقيقة عن علاقات القوة بين البلدين وقد الح الى هذا الواقع نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، في الجلسة النيابية التي خصصت لمناقشة المعاهدة. ففي البيان الذي ادلى به امام النواب، قال إن حكومته «... استهدفت الممكن لا المستحيل»، وان «الامم لا تدار (...) بالسعي وراء المستحيلات وانما تدار بالعقل وتدبُر الواقع الممكن». اي بالموافقة على «حفظ وحماية المواصلات الجوية لصاحب الجلالة البريطانية وحمايتها» (الحسني، ١٩٣٥: ٢١٧ ـ ٢١٩). وفهم النواب العراقيون من كلام رئيس الوزراء ان المستحيل هو طلب الاستقلال الناجز، وان الممكن هو اعلان الاستقلال ودخول «عصبة الامم» مع الحفاظ على مصالح بريطانيا الحيوية، وهو الشرط الذي لا تقبل الحكومة البريطانية أن تتراجع عنه. وهذا الترتيب، لم يكن يشكل خسارة لبريطانيا بل على العكس، كان يحقق بعض الكسب في علاقتها بالعراق. ذلك ان الدولة المنتدبة كانت تمثل في بلد المنتدب عليه الاسرة الدولية بأكملها، لذلك كانت تتعرض للمساءلة في لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الامم، ولم يكن من الصعب على القوى الراغبة في تحدي الهيمنة البريطانية على العراق، ان تلجأ الى هذه القناة الدولية للتدخل في شؤون العراق وللتأثير في المصالح البريطانية فيه. اما اذا حلت المعاهدة محل النظام الانتدابي فإن العلاقات البريطانية ـ العراقية تنظم في اطار ثنائي يجعل بريطانيا غير مسؤولة تجاه الاسرة الدولية عن الطريقة التي تتصرف بها في العراق، ولا يعود لأحد ان يحاسبها على ذلك، فالمسألة تصبح عندئذ بينها وبين العراق وحده.

مقابل تعزيز نفوذ بريطانيا في العراق، في اطار العلاقات الثنائية، كان من شأن انضمام العراق الى «العصبة»، ان يؤدي الى خسارة بريطانيا جانبا من نفوذها فيه لو انه تحول، بالفعل الى بلد يتمتع بمقدار من الاستقلال. ان الحكومة البريطانية كانت حريصة على ان تؤكد، في اعقاب المعاهدة وانضمام العراق الى العصبة، انه بات، حقا، بلدا مستقلا، وأن العلاقة بين البلدين لا تقوم على تبعية الضعيف للقوي ورضوخ العراقيين لإدارة البريطانيين، بل انها نموذج لعلاقة التحالف بين

الاصدقاء، التي يتبادل فيها الطرفان المنافع ويتعاونان على تحقيق مصالحهما المشتركة. ولكن فريقا واسعا من العراقيين لم يكن يرى في المعاهدة تلك المزايا التي وجدتها فيها السلطات البريطانية او حتى بعض الحركات الاستقلالية في اقطار عربية اخرى. وعبر ياسين الهاشمي عن مخاوف هذا الفريق من العراقيين وشكوكه، عندما رد، بصفته زعيما للمعارضة النيابية، على كلمة رئيس الوزراء في الجلسة التي خصصت لمناقشة مشروع المعاهدة. قال الهاشمي ان بريطانيا لا تلتزم بنصوص المعاهدات التي تعقد بين البلدين ولا بجوهرها. فالقانون الاساسي العراقي جعل رجال الحكم العراقيين مسؤولين امام مجلس الامة والرأي العام، واناط بهم مسؤولية ادارة شؤون الحكم، في حين ان المحرك الحقيقي لآلة الدولة ومفاصلها هو المستشار البريطاني. وناقش الهاشمي الفكرة القائلة بأن المستشارين البريطانيين يعملون لمصلحة العراق ويسعون الى النهوض بأوضاعه ايفاء بالمهمة والانتدابية، فوجد ان السلطات البريطانية ورجالها في العراق يعملون لمنفعة بلدهم لا لمصلحة العراقيين. ولاحظ الهاشمي ان هذا الوضع يسوء ولا يتحسن بعد المعاهدات، وانه مع استمراره لا يمكن للعراق صيانة حقوقه وتحقيق الاستقلال (الحسني، ١٩٣٥: ٢٢٠ ـ ٢٢١). وتساءل زعماء الحزب الوطني، الذين بقوا خارج البرلمان، عن معنى الاستقلال الذي اقرته المعاهدة عندما تنص على بقاء القوات البريطانية في العراق، ويُفرض على الجيش العراقي توحيد تدريبه واستقدام مدربيه من بريطانيا، ويُقيد العراق بضرورة التشاور مع بريطانيا في جميع الشؤون السياسية الخارجية. (كبه، ١٩٦٥: ٣٦ ـ ٤٢).

التطلعات العراقية العربية

لم تحقق المعاهدة الانجلو ـ عراقية، في نظر العديد من العراقيين، كل الاماني والطموحات الاستقلالية المنشودة، ولكنها حققت شيئا منها بحيث اتجهت الحركات الاستقلالية العربية، كما كان الامر في سوريا ولبنان، الى المطالبة بمعاهدات مع الدولة المنتدبة، تشبه المعاهدة بين العراق وبريطانيا (HOURANI,1968: 116). هذا على الصعيد الاستقلالي، اما على الصعيد الوحدوي العربي، فإن الوضع بدا

مختلفا، اذ استمرت الحكومة البريطانية في سياستها السلبية المتشددة تجاه تطلعات العراقيين الوحدوية، ونزوعهم الى الاضطلاع بالادوار العربية، وتعبيرا عن هذا الموقف العام، اتجهت الحكومة البريطانية الى تكرار تحذيرها لفيصل بضرورة الاهتمام بشؤون بلده دون قضايا الاقطار العربية الاخرى.

كانت القضية الاكثر اثارة لاهتمام فيصل من القضايا العربية، هي مسألة سوريا، اذ انه منذ ان طرده الفرنسيون من دمشق، لم يكف عن التفكير فيها. إلا ان فيصل كان مضطرا الى كبت هذا الاهتمام، تجنبا لاستفزاز الفرنسيين، ولأن الحكومة البريطانية كانت تمارس عليه ضغطا مستمرا لصرفه عن التدخل في شؤون الجيران السوريين.

واعتقد فيصل، في منتصف العشرينات، ان الظرف بات مناسبا الى للإفراج عن اهتماماته السورية. ذلك انه في عام ١٩٢٥ نشبت في سوريا الثورة المسلحة ضد الانتداب الفرنسي بقيادة سلطان الاطرش وبالتعاون مع بعض القادة الوطنيين السوريين والعرب. ولما عجزت القوات الفرنسية عن اخماد الثورة، خصوصاً وانها كانت تواجه ثورة مسلحة شبيهة بها في الريف المراكشي بقيادة عبد الكريم الخطابي، اخذت تشتط في حربها ضد السوريين فقصفت مدنهم ومنها دمشق. ازاء هذا الوضع، تطلع الثوار السوريون الى فيصل يطلبون منه مساعدتهم في اقناع فرنسا بتلبية مطلبهم الرئيسي، ألا وهو توحيد الاراضي السورية بعد ان جزأتها الادارة الانتدابية الى دول صغيرة. ولم يشأ فيصل ان يتجاهل هذه المناشدة، وفي الوقت نفسه، لم يرغب الملك العراقي في الاخلال بالتعهد الذي قطعه على نفسه بعدم التدخل في شؤون سوريا، فاختار مخرجا لذلك الإشكال بأن بعث برسالة شخصية الى صديقه وزير المستعمرات ل. س. ايمري يشرح فيها هذا الوضع. وقال فيصل في رسالته هذه انه خلال السنوات الخمس التي قضاها في بغداد «استرشد بآراء حكومة صاحب الجلالة، وامتنع عن الاهتمام بقضايا سوريا»، ولكن وجد انه بات عليه ان يبذل جهدا من اجل تبديد الغيوم الملبدة في سماء العلاقات الفرنسية - البريطانية - العربية. وحدد فيصل في رسالته جملة اعتبارات برزت في نظره،

اضطلاعه بتلك المبادرة. كان الاعتبار الاول ان «الوضع في سوريا بات يثير الحزن الشديد. فالبلاد في قبضة الفوضى، والارواح الغالية تزهق»، بحيث ان شرفه ومشاعره لا تسمح له بالتغاضي عن تلك الحالة. وثاني تلك الاعتبارات كانت متعلقة بقضية العلاقات الفرنسية ـ العربية، اذ لاحظ ان التوتر فيها كان يفسح المجال امام الاتراك للاعتقاد بأنهم يستطيعون الضغط على البلدان العربية وانتزاع المكاسب منها. لذلك اعتبر فيصل أن من الضروري الاسراع في حل العقدة السورية حتى تتحسن العلاقات الفرنسية ـ العربية تحسنا ملموسا بحيث لا يعود الاتراك يأملون بمساندة الفرنسيين لهم اذا دخلوا في نزاع مع العرب او مع السلطات البريطانية حول مستقبل الاراضي العربية. وثالث الاعتبارات هو الخوف من تأثير الاضطرابات في سوريا على خطوط العراق التي امتدت الى مرافئ البحر الابيض المتوسط. وخلص فيصل من رسالته هذه الى مطالبة ايمري بإقناع المسؤولين ببذل مساعيهم الحميدة مع الحكومة الفرنسية حتى تتجاوب مع المطالب السورية (FO371/11509,27/1/1926,pp 28-33).

واطلع ايمري زميله اوستن تشمبرلن، وزير الخارجية، على رسالة فيصل ملتمسا منه ابداء رأيه في الاقتراح الوارد فيها، فأجاب برسالة صارمة قال فيها: «ارجو ان ترد [على فيصل] بما يعني: أنه الآن ملك العراق، وبأن واجبه هو تجاه العراق، يجب عليه الاقلاع عن كل تدخل في شؤون سوريا»

(FO 371/11509.From London to Baghdad 24/2/1926.p 36)

قضى هذا الموقف البريطاني على آمال فيصل في الاضطلاع بدور فعال في سوريا بتلك الفترة، ولكنه لم يذهب بطموحاته السورية. وقد تجددت هذه الآمال والطموحات في مطلع الثلاثينات، اذ بدا وكأن اجواء العلاقة بين فرنسا والزعماء العراقيين قد تحسنت، وان الحكومة الفرنسية لم تعد تمانع في قيام مملكة سورية يكون على رأسها واحد من الهاشميين مثل فيصل بالذات. وكان لهذا التطور اهمية بالغة اذ ان السلطات البريطانية دأبت على صرف الزعماء الهاشميين في العراق وشرق الاردن عن التطلع الى ممارسة النفوذ في سوريا لئلا يؤدي ذلك الى اثارة

مخاوف الفرنسيين من وجود مشاريع بريطانية، ترتدي الزي الهاشمي، لانتزاع سوريا وربما لبنان من فرنسا. وكانت السلطات البريطانية تقول انها تخشى ان تؤدي هذه المخاوف الى تدهور العلاقات البريطانية ـ الفرنسية، وان الحرص على هذه العلاقات يفرض على الزعماء الهاشميين الاقلاع عن التعاطي بالمسألة السورية، وصرف النظر عن طموحاتهم الدمشقية. وقد جاء التغيير في الموقف الفرنسي تجاه الهاشميين لكي يزيل من يد السلطات البريطانية، هذا المبرر، ويضع العلاقات بين الاطراف الثلاثة في اجواء مختلفة كلية.

وفي اواخر عام ١٩٣١ بحثت «لجنة الدفاع الامبراطورية» هذه الاجواء الجديدة، واستعرضت جملة من المقترحات والمشاريع المتعلقة بإعطاء العرش السوري الى واحد من الهاشميين، ومنها توحيد البلدين بزعامة فيصل. وتوصلت اللجنة، في النهاية الى اعادة التأكيد على ضرورة الوضع الراهن والتشديد عليه باعتبار ان «وضع العراق وسوريا تحت عرش واحد» هو «ابعد ما يكون عن الحلول المرغوبة» او الواقعية. ومن جملة الأسباب التي عرضتها اللجنة لتفسير موقفها هذا، هو ان الاتحاد العراقي ـ السوري قد يؤدي في نهاية المطاف الى جعل دمشق ـ التي كانت متقدمة على بغداد ـ عاصمة للمملكة الاتحادية. ولما كانت العاصمة السورية تابعة لمنطقة الانتداب الفرنسي، فإن نفوذ فرنسا في المملكة الاتحادية سيكون اكبر بكثير من نفوذ بريطانيا. وتبنت الحكومة البريطانية موقف اللجنة، وطلبت من الحكومة العراقية التوقف عن السعي الى تحقيق فكرة الاتحاد العراقي ـ السوري. (PORATH, 1986:20).

وتعبيرا عن سياسة بريطانيا العامة في الشرق الاوسط، ودفاعا عن الوضع الراهن والنظام الاقليمي الذي كان قائما آنذاك، عارضت الحكومة البريطانية الاشارة الى «التفاهم العربي» في سياق المفاوضات التي جرت بين حكومتي العراق وشرق الاردن عامي ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ من اجل تسوية بعض القضايا غير السياسية. ولقد جاء في تفسير الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية من هذه المسألة، انه يخشى ان يكون لفكرة «التفاهم العربي» مضامين سياسية تُجاوز الآفاق المقبولة للتعاون

بين البلدين. لم تكن الحكومة البريطانية، عموما، ووزارة الخارجية خصوصاً، ترغبان في تحول الاتفاقية بين العراق وشرق الاردن الى اساس لتكتل عربي اوسع. كان المطلوب، من وجهة نظر بريطانية، ان تنظم الاتفاقية عملية الافتراق والطلاق بين البلدين، لا ان تجعلهما نواة لكونفدرالية عربية (PORATH,1986:200-201).

ودفاعا عن الوضع الراهن ايضا، عارضت السلطات البريطانية التجمعات والمؤتمرات العربية التي تعبر عن النزعة الوحدوية العربية والتي تثار فيها قضايا الاستقلال وفلسطين والوحدة السورية. ولقد تغاضت سلطات الانتداب في فلسطين عن عقد المؤتمر الاسلامي العام الذي دعا اليه الحاج امين الحسيني عام ١٩٣١، بصفته رئيسا للمجلس الاسلامي الاعلى ومفتي الديار المقدسية، كذلك غضت النظر عن المؤتمر القومي العربي الذي انعقد خلال انعقاد المؤتمر الاسلامي في القدس. وكانت الفكرة هنا انه اذا كان لا بد من انعقاد هذا المؤتمر الاسلامي، فمن الافضل ان ينعقد تحت الرقابة البريطانية من ان ينعقد في بلد آخر لا تملك فيه بريطانيا سلطة ادارية مباشرة. (الحوت، ١٩٨١: ٢٤٦). فضلا عن ذلك، كانت السلطات البريطانية تأمل الا يتكرر انعقاد المؤتمر، اسلاميا كان ام عربيا، فتزول آثاره ونتائجه خلال امد قصير. غير انه خرجت من المؤتمر دعوة الى عقد مؤتمر عربي عام وتشكلت له لجنة تحضيرية ضمت عددا من الزعماء العرب من بينهم ياسين الهاشمي، الذي كان يرأس الحكومة العراقية آنذاك، واختيرت بغداد مكانا لانعقاده، وكان مفهوما ان الحكومة العراقية سترعى هذا المؤتمر وتتكفل بتكاليفه المادية (داغر، ١٩٥٩: ١٨٦. قاسمية، ١٩٧٤: ٦٦). وعكس ذلك الاختيار نمو اهمية العراق الاقليمية باعتبار ان انعقاد المؤتمرات الكبرى على ارض بلد من البلدان يعتبر مؤشرا على مكانة هذا البلد في السياسة الدولية (WIGHT,1979:38).

عارضت الحكومة البريطانية انعقاد المؤتمر القومي العربي في بغداد. وكان من اسباب اتخاذ هذا الموقف الخشية من تحول المؤتمر الى اطار ومنطلق لتأجيج النشاط العربي ضد الصهيونية. وقد اعرب عن هذه المخاوف كل من البروفسور س.

برودتسكي، مندوب اللجنة التنفيذية الصهيونية في لندن، في اتصالاته مع وزارة المستعمرات، وسير آرثر وتشوب، المفوض السامي البريطاني، في رسائله الى الوزارة، فكان لموقفهما اثر مهم في حمل السلطات البريطانية على الضغط على الحكومة العراقية حتى تتراجع عن تبني المؤتمر القومي العربي.

السبب الآخر الذي دفع الحكومة البريطانية الى معارضة المؤتمر هو سياستها العامة تجاه دور العراق العربي وموقفها السلبي تجاه الطموحات الاقليمية للنخبة الحاكمة في العراق. وقد عبر سير فرانسيس همفري سفير بريطانيا في بغداد، عن هذا الموقف عندما قال ان «افضل طريقة يخدم فيها فيصل القضية العربية هي ان يصرف جهوده في تنمية موارد بلاده ومؤسساتها، بحيث تكون حكومة العراق المستقل والمتنور، نموذجا يتشجع الآخرون على الاقتداء به» (PORATH, 1986: 201,224).

رضخت الحكومة العراقية لضغط السلطات البريطانية، فأعلن السيد ياسين الهاشمي انسحابه من اللجنة العربية المكلفة بالتحضير للمؤتمر القومي وافهم اعضاء اللجنة ان بغداد لم تعد راغبة في متابعة الفكرة، وهكذا ادى الضغط البريطاني الى وأد مشروع كان من شأنه تعزيز دور النخبة العراقية الحاكمة ونفوذها في السياسة العربية، وامداد حركة القومية العربية بالفعالية والزخم.

مذكرة رندل

ان صرف النظر عن مشروع المؤتمر القومي العربي، اضعف حركة الوحدة العربية ولكنه لم يضع حداً لها، فقد لبثت مطروحة في الاوساط السياسية. واستمر القوميون العرب في المطالبة بها. ونظراً لأهمية الفكرة، وتحسباً لقيام ظروف تؤدي الى اشتداد المطالبة بالوحدة، دون ان تملك السلطات البريطانية موقفا مدروسا منها، كلف ج. و. رندل، من الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية، إعداد ورقة حول تلك المسألة بقصد بلورة الموقف البريطاني منها. وانجز رندل وضع هذه الدراسة بعنوان «موقف حكومة صاحب الجلالة من مسألة الوحدة العربية» في حزيران (يونيو) ١٩٣٣).

وقد اتسمت هذه المذكرة، في سياق ايضاح موقف بريطانيا من اهداف حركة القومية العربية، بالاهمية لسببين: اولا لان رندل لم يأت فيها بجديد، بل جمع فيها أهم المواقف، التي قامت السلطات البريطانية، منذ مطلع القرن، باتخاذها من فكرة الوحدة العربية ولخّصها، وبوّبها. المذكرة لم تكن انن، مجرد اجتهاد لموظف في الادارة البريطانية، بل كانت سجلا ضم آراء اكثر المسؤولين البريطانيين الذين اهتموا بمسألة الوحدة العربية، ونظراتهم واحكامهم؛ كما ضمّ واستذكارا لأهم المواقف التي اتخذتها الحكومة البريطانية منها، وتثبيتا لسياسات كانت تنفذ فعلا. ثانيا، لأنها اصبحت اساسا يرجع اليه المسؤولون البريطانيون في تحديد مواقفهم من مسألة الوحدة العربية ومن كل مشروع او مبادرة تتصل بها. واعتمدت هذه الوثيقة، لسنوات، كمصدر للحجج كافة، التي قدمها الزعماء البريطانيون في دفاعهم عن الوضع الراهن الاقليمي، ومعارضتهم لأي خطوة تخطوها اي دولة او جهة عربية للخروج من هذا الوضع وللتحرك باتجاه تنمية العلاقات البينية العربية وتطويرها.

بدأت المذكرة بإثارة اشكالية تعريف الوحدة العربية، فهي «مفهوم شديد الغموض (...) لا يعدو كونه فكرة غير مختمرة عن التعاون بين الشعوب الناطقة بالعربية، في مجالات التربية والتعليم والدعاية، وأحيانا، في بعض المجالات الدينية والسياسية مثل قضية سكة الحجاز ومستقبل الاراضي والاماكن المقدسة».

ولكن خلافا لصفة «الغموض الشديد» هذه، تلاحظ المذكرة انه «من الناحية العملية والسياسية، تعني «الوحدة العربية» ضم جميع الاراضي التي كانت تابعة، في السابق، «للامبراطورية العثمانية» والواقعة في جنوب تركيا حاليا، والتي تقطنها اكثرية عربية، ضم هذه الدول في دولة واحدة او «كونفدرالية» مكونة من دول اعضاء مستقلة. وبذلك يكون مجال تطبيق هذه الفكرة محصورا في شمال غرب النصف الاعلى من الجزيرة العربية...».

بيد ان المذكرة لا تقتصر في الحديث على هذه المنطقة فحسب، وانما تتطرق ايضا بصورة عرضية وغير مباشرة، الى دول الخليج. والى جنوب الجزيرة وجنوبها الشرقي حيث تجري محاولات ادخالها في مشروع الوحدة العربية.

تحدد المذكرة عقبات رئيسية ثلاثاً تعترض تنفيذ الوحدة العربية:

اولا، الصراع بين الزعماء العرب الذين هم «... شديدو الغيرة (...) على استقلالهم، ولم يظهروا اي بادرة او استعداد للتعاون السياسي»

وتلاحظ المذكرة هنا، ان الوحدة العربية تتحقق اذا تغلبت عائلة حاكمة عربية على سائر العوائل الحاكمة الاخرى والا «... فإن الحديث عن وحدة سياسية عربية يبقى مجرد اوهام». ويبدو ان هذا الاحتمال مستبعد بسبب العقبة الرئيسية الثانية التي تواجهها الفكرة العربية.

ثانيا، موقف بريطانيا وفرنسا من مشروع الوحدة العربية. فبريطانيا تحتفظ «بعلاقات طيبة» و«عليها التزامات» تجاه العوائل الحاكمة العربية لذلك فإنها تقوم بالحفاظ على التوازن بينها، ولا تقدم على اي عمل يؤدي الى «تفرد اي عائلة بالهيمنة على العرب».

وتتوسع المذكرة في شرح احتمالات اتحاد بلدين عربيين او اكثر، ومدى انسجام هذه الاحتمالات مع مصالحها وسياستها، فتقول انه «... اذا نجح دعاة الوحدة العربية في وضع افكارهم موضع التطبيق، فإنهم سوف يمارسون ضغطا قويا على مشايخ الخليج، وجنوب الجزيرة وسلطنتي مسقط وعمان للانضمام اليهم، فمشيختا الكويت والبحرين ترتبطان بعلاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع العراق والسعودية. ولهذه المشيخات علاقات خاصة بالسعودية بسبب الحج الذي يؤديه معظم افراد العائلة المالكة والحاكمة.» ان موسم الحج يوفر فرصة ممتازة لا للدعاية الدينية والثقافية فحسب، بل للنشاط السياسي ايضا. واذا تحولت مكة الى عاصمة للجزيرة العربية المتحدة او لكونفدرالية عربية، فإنها ستمارس تأثيرا فكريا كبيرا في حكام جنوب الجزيرة، والحكام العرب في الخليج، وتدفعهم الى المزيد من التعاون مع الدول العربية في غرب الجزيرة وشمالها، وتزجهم جميعا في تيار سلبي لمناهضة النفوذ الغربي السياسي والثقافي في الشرق الاوسط».

ازاء هذا الاحتمال تقول المذكرة، «ان حكومة صاحب الجلالة تضطلع

بمسؤوليات خاصة تجاه دويلات الخليج، فبموجب المعاهدات التي تربطها بهذه الدويلات، تتحمل حكومة صاحب الجلالة مسؤولية علاقات الدويلات الخارجية كما انها تؤمن حمايتها ضد الاخطار الخارجية. وبمعزل عن ذلك، فإن من المبادئ الاساسية التي تتبعها حكومة صاحب الجلالة في الشرق الاوسط ان تمنع ضم اي من هذه الدويلات الى اي من جيرانها الاقوياء، كذلك ان تبقيها وحدات مستقلة تحت سيطرة بريطانيا المباشرة. ولقد ادى تطوير المواصلات الجوية بين اجزاء الامبراطورية في الاعوام الاخيرة الى اضفاء اهمية خاصة على هذا المبدأ.

وبالنسبة الى الكويت والبحرين تبحث المذكرة في احتمال انضمامها الى العراق والسعودية فتقول إن من الضروري معارضة هذه الاحتمالات انطلاقا من السياسة البريطانية العامة. ففي الظروف القائمة آنذاك وجد رندل، «... أن من المستحيل على حكومة صاحب الجلالة ان تقبل بضم دول الخليج او جنوب الجزيرة في اتحاد عربي اكبر.» ومن الخليج تنتقل المذكرة الى فلسطين وشرق الاردن، فتقول ان «... حكومة صاحب الجلالة لن تقبل بأي شكل من الاشكال بانضمام فلسطين الى اي اتحاد عربي بسبب التزامها العميق في دعم قيام وطن قومي لليهود، هذا فضلا عن التزامها تجاه الاقليات، والمصالح غير العربية وغير الاسلامية في فلسطين». وفيما يختص بشرق الاردن، تلاحظ المذكرة ان احتمال اتحاده مع العراق يبدو معقولا، غير ان جوهر الامر مغاير لظاهره «... لانه من الضروري قبل تحقيق الاتحاد بين العراق وشرق الاردن ان تعلن حكومة صاحب الجلالة انتهاء الانتداب على الامارة الاردنية. ولكن شرق الاردن لم يصل حتى الآن الى مرحلة تؤهله للاستقلال». وحتى لو توفرت في ذلك البلد شروط الاستقلال، فإن رندل يرى احتمال انتقال اليهود اليه فيكون وجود اقلية يهودية فيه عاملا يعرقل تحريره من الانتداب، ودخوله، من ثمّ، في الاتحاد مع العراق أو مع سواه.

وينتقل رندل الى موقف فرنسا من الوحدة العربية، فيقول في مذكرته ان هذه الدعوة «ستصطدم بصورة عملية، مع نظام الانتداب في كل من سوريا ولبنان (...)» «ان الفرنسيين، حتى ولو وافقوا على دعوة الدولة السورية الموحدة، فإنهم لن يقبلوا

بالتخلي عن هيمنتهم على دولة لبنان المسيحية ولا على جبل الدروز غير العربي»، كذلك من المتوقع ان تتخلى فرنسا كليا عن سيطرتها على سورياء.... ولو انتهى الانتداب فيها، فمن الاغلب ان تحل محله معاهدة تحالف فرانكو - سورية مماثلة للمعاهدة الانجلو - عراقية الموقعة عام ١٩٣٠، عندئذ تضم الدول الاتحادية العربية الجزء السوري الواقع تحت سيطرة فرنسا والجزء العراقي الواقع تحت النفوذ البريطاني «وهذا الوضع يؤدي الى تعقيدات جدية، خصوصاً على صعيد العلاقات بين بريطانيا وفرنسا».

ان هذا الوضع لن يثير معارضة فرنسا فحسب، بل سيتعارض مع مصلحة بريطانيا. وتستعيد المذكرة هنا الرأي الذي ابدته لجنة الشرق الاوسط الوزارية المنبثقة عن لجنة الدفاع الامبراطورية اذ عارضت مشروع الاتحاد بين العراق وسوريا خوفا من ان يقع هذا الاتحاد، في نهاية المطاف، تحت النفوذ الفرنسي.

ثالثا، الموانع الجغرافية. «فعلى الرغم من كل اوجه التشابه الطبيعي، فإن من غير الممكن القول إن البلاد العربية تشكل وحدة جغرافية. ان البلاد الشمالية، مثل العراق وسوريا وفلسطين وشرق الاردن، يختلف بعضها عن بعض من حيث تشكيلها ومناظرها وتربتها ومناخها وطابعها العام.» «اما جنوب الجزيرة، فعلى الرغم من انه يظهر، وكأنه وحدة جغرافية، على الخريطة، الا انه في الحقيقة، يمكن وصفه كأرخبيل من الواحات البشرية، وسط بحر من الصحراء تقطنها قبائل تدفعها حياة البادية الى ممارسة اعمال القرصنة ضد بعضها».

استنادا الى ما جاء اعلاه، تخلص المذكرة الى القول إن حكومة صاحب الجلالة، «تنظر بعين العطف الى اي حركة ترمي الى التقريب بين شعوب الاقطار العربية، على ألا تتعارض اهداف هذه الحركة مع المعاهدات التي تربط بريطانيا ببعض الدول المعنية.» وبأنها في الوقت نفسه «... لا تستطيع تأييد أي سياسة ترمي الى تحقيق الاتحاد السياسي للاقطار العربية.»

(FO 371/16855:G.W.Rendell. Attitude of his Majesty's Government Towards the Question of Arab Unity. 13/6/1933)

لقد تضمنت المذكرة، كما جاء اعلاه، نوعين من الاسباب المعيقة للوحدة العربية. النوع الاول من الاسباب تعلّق بالبلاد العربية نفسها، اي فقدانها الوحدة الجغرافية ونزاعات حكامها. اما النوع الثاني، في رأي المسؤول البريطاني، فكان موقف بريطانيا وفرنسا منها. وفي الوقت الذي اوضحت فيه المذكرة أن سياسة البلدين ومصالحهما، وخصوصاً بريطانيا، كانت تتنافى مع المشروع الوحدوي العربي، وأن مواقف القوتين الاوروبيتين كانت عقبة تحول دون تحقيقه، فإن السلطات البريطانية حرصت، في العلن، على التبرؤ من هذا الواقع. وذهب المسؤولون في اغلب الاوقات، الى القاء مسؤولية فشل المشروع على عاتق العرب انفسهم، وعلى ظروف العالم العربي نفسه المشتت جغرافيا والمنقسم سياسيا. ولكن هذه الحجج لم تكن تقنع دعاة الوحدة العربية، اذ انهم كانوا يعرفون ان البلدان التي توحدت مثل الولايات المتحدة او الهند كانت تحوي مناطق متنوعة جغرافيا مثل الاقطار العربية. الاهم من ذلك، وجهة نظر مؤيدي الوحدة العربية، هو ان العقبات الجغرافية لم تمنع قيام دولة واحدة في المنطقة لعدة قرون من الزمن... اما الانقسامات السياسية، فإنها كانت تخيم على البلدان كافة، التي اندمجت في كيان سياسي اكبر مثل المانيا وايطاليا. ومع التقليل من اهمية هذه العوامل، رجح القوميون العرب ان يكون العامل الخارجي، اي مصالح الدول الكبرى وسياستها، هو السبب الاهم في منع العرب من تحقيق هدفي الوحدة والاستقلال الناجز.

كان التذمر من هذا الواقع لغة تداولها اكثر الزعماء «الفيصليين» الذين تولوا قيادة التيار القومي العربي في العشرينات والاعوام الاولى من الثلاثينات. وكانت حدة التذمر والشكوى تتفاوت، كما ذكرنا اعلاه، بين زعيم وآخر، إلا أن الجميع كانوا يحاولون معالجة اسباب الشكوى بالسياسة، وعبر الاقنية الشرعية التي استحدثت في العهد الانتدابي الفيصلي، دون الوصول الى مرحلة الصدام الحاسم مع الحكومة البريطانية. لم يتمكن هؤلاء الزعماء من تحقيق نتائج كافية لاقناع الرأي العام في العراق والاقطار العربية المجاورة، بجدوى السياسة التي انتهجوها. صحيح ان العراق اصبح دولة مستقلة واكتسب عضوية عصبة الامم، إلا ان الشكوك كانت

تحيط بهذا الاستقلال. وازداد وزن هذه الشكوك بسبب عجز بغداد عن تحقيق اي انجاز وحدوي عربي. ومع استمرار هذه الاوضاع، بدأ الاحباط يتسرب الى الاوساط المؤيدة لفكرة القومية العربية، مما مهد الطريق امام ولادة جيل جديد من المفكرين والنشطاء القوميين العرب، واختلف هذا الجيل عن الجيل الاول من حيث انه كان اكثر تشددا واقل ميلا الى الخضوع لمقتضيات الواقعية السياسية من «الفيصليين».

لقد عجلت بعض العوامل في حدوث هذا التطور، فكان من ابرزها وفاة الملك فيصل عام ١٩٣٣ وياسين الهاشمي ١٩٣٦. كان فيصل قادرا على التأليف بين العناصر المتنافسة التي تكوّن منها الجسم السياسي العراقي فلا يشتط المعارضون للوضع الراهن في معارضتهم. وفي الوقت نفسه لبث فيصل، حتى مماته، رمزا لفكرة القومية العربية بين الكثيرين من مؤيديها، ومن مختلف الاعمار والبيئات الاجتماعية الثقافية. وكان هؤلاء يأملون في ان تحقق مساعيه الاستقلالية والوحدوية بعض النتائج. هذا التأييد جعل فيصل عاملا من عوامل استمرار الوضع الراهن واستقراره. وبموت الملك العراقي، ضعفت الصلة بين الدولة والقوى الصاعدة في المجتمع، واخذت هذه القوى تتجه الى التعبير عن نفسها في معارضة السلطات المحلية المتحالفة مع بريطانيا. اما ياسين الهاشمي، فكان يتمتع هو الآخر بتاييد واسع في اوساط القوميين العرب، في العراق والدول العربية المجاورة، وكانت هذه الاوساط تعتبره ممثلا لها ولتطلعاتها في الحكم، فلما توفي ازدادت الصلة، بينها وبين الجيل الاول من القوميين العرب، ضعفا وبدأت تفتش عن قيادات جديدة تملأ الفراغ الذي نشأ بسبب ذهاب الزعيمين العربيين.

وكان العامل الثاني، الذي عجّل ظهور الجيل الثاني من القوميين العرب، ومهّد له هو تمسك بريطانيا بسياسة محاربة الاهداف الوحدوية والاستقلالية العربية واصرار «... الدول الكبرى [بريطانيا وفرنسا بصورة خاصة] على استخدام دول الهلال الخصيب كأدوات يلجأون اليها في صراعاتهم وكوسائل لتحقيق مصالحهم

الاقتصادية ،فكان من هذا النهج سبب رئيسي، ان لم يكن السبب الاول، في اجهاض مشروع الدولة العربية المستقلة الموحدة التي امل الجيل الاول في قيامها.

(PENROSE,1978:55 LONGRIGG,1968:288-289).

الفصل الثاني

بريطانيا قبل الحرب الاولى مع العراق

متغيرات دولية سبقت الحرب العالمية الثانية

بروز دول المحور

كان عقد العشرينات فترة انصرف فيها الزعماء الدوليون، وخصوصاً في بريطانيا وفرنسا الى تثبيت الوضع الراهن وتحصينه ضد التحديات المحتملة. أما عقد الثلاثينات، فقد تميز، على العكس من ذلك، ببروز قوى تحدت ذلك الوضع وعملت على تبديله. في الحقبتين، كانت المنطقة العربية مسرحا للصراع بين الذين ارادوا تقوية الوضع الراهن والذين ارادوا تحطيمه. والقوى التي خرجت منتصرة في الحرب الاولى سعت الى تعزيز نفوذها وهيمنتها على الاقطار العربية. بالمقابل، اتجهت القوى الجديدة الى اضعاف نفوذ المنتصرين وخصوصاً بريطانيا وفرنسا. في سياق هذه التطورات كان طابع العلاقات الانجلو - عربية عموما، والانجلو - عراقية خصوصاً، عرضة لتغييرات مهمة عكست التغييرات الدولية.

في ايطاليا وصل الحزب الفاشي، بزعامة بنيتو موسوليني، الى الحكم عام ١٩٢٢، ولكن التحدي الايطالي للوضع الدولي الراهن تصاعد في الحقبة اللاحقة. ففي الثلاثينات ازداد الانفاق على الميزانية العسكرية زيادة كبيرة، واصبح الجيش الايطالي قوة يحسب لها الحساب. واهتم موسوليني بتطوير سلاح الغواصات، بصورة خاصة، اذ بواسطته، وبالاعتماد على القواعد البحرية التي اقامها الايطاليون على شواطئ بلادهم وفي ليبيا والبانيا، اصبح باستطاعة ايطاليا تعطيل المواصلات كافة (...) على الطريق الرئيسية بين الشرق والغرب (MONROE,1938:202-203).

استخدمت ايطاليا هذه الميزات العسكرية والاستراتيجية من اجل تحقيق طموحاتها التوسعية في المتوسط وفي الاقطار العربية. وكان اول هذه الطموحات

تحويل المتوسط الى بحيرة رومانية، لأنه «اذا كان هذا البحر بالنسبة الى الآخرين ممرا فإنه بالنسبة الينا هو الحياة نفسها»، كما كان يردد السنيور موسوليني. ولم يكن في ذلك مبالغة كبيرة لأن ايطاليا كانت تستورد ما يزيد على ٨٥٪ من وارداتها من الخارج عبر ممرات المتوسط. وفي نطاق السياسة المتوسطية، شدد الايطاليون قبضتهم على ليبيا وشجعوا حركة الهجرة والاستيطان الايطالية اليها. ولم تكن ليبيا آنذاك ارضا غنية بالثروات، ولكنها كانت بنظر موسوليني جزءا من الامبراطورية الرومانية، وقاعدة يمكن الانطلاق منها الى اجزاء «رومانية اخرى» تكون لاحتلالها جدوى اقتصادية ملموسة، مثل تونس او دول الحوض الشرقي للمتوسط التي كانت تضم أقطاراً داخلة في النفوذ البريطاني مثل مصر وفلسطين او خاضعة للانتداب الفرنسي مثل لبنان وسوريا. ولقد كان الزعماء الايطاليون الفاشيون يتطلعون دائما الى هذه المناطق بحماس ولهفة وهو ما عبر عنه موسوليني عندما خطب، عام ١٩٣٤ في مؤتمر للحزب الفاشي، قائلا: «ينبغي ألا يكون اي سوء تفاهم حول المهمة القديمة الملقاة على عاتقنا منذ قرون، والتي احمّل اجيال المستقبل الايطالية مسؤولية الاضطلاع بها (...) انها مسألة التوسع الطبيعي الذي سيقود الى المزيد من التعاون بين ايطاليا وبين شعوب افريقيا، وبين ايطاليا وبين امم الشرقين الادنى والمتوسط»(MONROE,1938:187-188).

ولم يكن موسوليني يسعى الى التعاون بمعناه الحرفي، اذ ان الحملة العسكرية التي بدأها في الحبشة عام ١٩٣٤، انتهت باحتلال ذلك البلد وضمه الى ايطاليا بعد سنتين من القتال. (CARR,1941a:221-228) وكان لهذا الحدث وقع مدوي على الصعيدين الدولي والاقليمي، وانعكاسات مباشرة في مصر التي كان الايطاليون على صلة وثيقة بملكها الشاب فاروق المعروف عنه ايثاره الايطاليين على البريطانيين. وكان لهذا الحدث نتائجه في فلسطين وسوريا ولبنان حيث رغب الايطاليون في الظهور بمظهر حماة الاقليات الكاثوليكية في المشرق، وحيث كانوا يسعون الى تأجيج المشاعر العربية المناهضة لبريطانيا وللمشروع الصهيوني في فلسطين (MAE: Syrie-Liban 1930-1940,Vol.519,9/10/1937,pp.77-81).

وترددت اصداء هذا الحدث ايضا في الجزيرة العربية واليمن التي كانت تبتاع السلاح الايطالي وتستخدمه احيانا في اثارة المتاعب للبريطانيين في عدن (هيرزويز، ١٩٦٨:٢٨-٢٩) فعلى ضفاف البحرين الابيض والاحمر، اخذت النخب الحاكمة والشعوب تنظر بجدية اكبر الى التحدي الايطالي والى تهديدات موسوليني ووعوده. وعزز هذه المصداقية النشاط المتزايد الذي اخذ الايطاليون يبذلونه، في اعقاب احتلالهم الحبشة، من اجل عقد الصداقات ونشر نفوذهم السياسي خصوصاً في شرق المتوسط. توسع الايطاليون في حملاتهم الاذاعية التي كانوا يوجهونها الى العرب من خلال اذاعة «باري» الشهير، وانفقوا المال بسخاء على رجال السياسة والاعلام واكثروا من توجيه الدعوات الى الشخصيات العربية لزيارة روما والالتقاء بزعيمها. وكانوا يسندون هذا النشاط بشبكة واسعة من العلاقات الاقتصادية كانت واسطتها مصرف «بنكو دي روما»، وبمثلها من العلاقات الاجتماعية التي كانت تمر، في اغلب من الاحيان، بالجاليات الايطالية التي بلغ عدد افرادها في مصر قرابة الستين الفا، وفي تونس ما يزيد على المئة الف.(FO. 371/21915:Italian Propaganda April1938). (MEA:Syrie-Liba 1930-1940 Vol. 457, 23/2/1938).

كل ذلك كان في نظر الايطاليين مقدمات ومرتكزات لبعث الامبراطورية الرومانية القديمة ولتجديد الصلات والنفوذ الواسع الذي مارسته الجمهوريات والامارات الايطالية على شعوب المتوسط، وتوطئة لإنهاء الوضع الراهن الذي اعطى الفرنسيين والبريطانيين المغانم الكبرى ولم يترك لإيطاليا إلا الفتات.

ولم يكن الالمان اقل تبرما بالوضع الدولي الراهن وبنظام ما بعد الحرب العالمية الاولى من الايطاليين، بل على العكس، فقد كانوا يفوقونهم نقمة عليه. فالإيطاليون شعروا انهم لم يخرجوا من الحرب بمكاسب تذكر، اما الالمان فقد خسروا السار والالزاس واللورين والمستعمرات وفرض عليهم ان يدفعوا التعويضات الباهظة التي اثقلت كاهل الاقتصاد الالماني. ووضعت اتفاقية فرساي للقوة العسكرية الالمانية سقفا لم يكن من الجائز تخطيه. هذه الخسائر والقيود، كانت سببا من اسباب صعود

الحزب القومي الاشتراكي (النازي) الالماني، بزعامة ادولف هتلر، الى السلطة عام ١٩٣٣ وتفرده بها فيما بعد. فقد استغل هتلر وحركته، التي كانت تمثل نزعة عرقية، توسعية وعدوانية، التأييد الواسع لفكرة اعادة النظر في الاوضاع التي خلفتها الحرب، ولإلغاء العقوبات الاقتصادية والسياسية والمعنوية التي فرضت على الالمان.

عمد النازيون، عند بلوغهم الحكم، الى تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا وتشجيع التصدير. وخلال سنوات قليلة تحسنت الاوضاع الاقتصادية في المانيا، مما ساعد هتلر، سراً بادئ الامر، ثم علنا بعد عام ١٩٣٥، على احياء الصناعات العسكرية وبناء جيش يمكنه من الاستيلاء على ما اعتبره مدى حيويا للعرق الالماني المتفوق في القارة الاوروبية. وتنفيذا لهذه الفكرة، انشأ النازيون اسطولا جويا حربيا اصبح في العام نفسه بقوة سلاح الجو البريطاني، وفرضوا التجنيد الاجباري فقفز تعداد الجيش الى نصف مليون تقريبا، بينما لم يكن مسموحا لهم، بحسب معاهدة السلام، باكثر من جيش لا يزيد على المئة الف.

(JOLL، 1980:341; CHURCHILL، 1948:95,148,180; CARR,1941a: 217).

ان نمو طاقات المانيا الصناعية والعسكرية اثار القلق والمخاوف في كل من بريطانيا وفرنسا. بيد ان هتلر كان يفرق بين البلدين، فبينما كان يصرح بنياته العدائية تجاه فرنسا، فإنه لم يرغب في معاداة بريطانيا بل كان، على العكس، يريد كسب ودّها والتحالف معها كي يؤمّن ظهر قواته بينما تنصرف لغزو الاراضي الروسية والاستحواذ على ثرواتها. وكما كان هتلر راغبا في مصادقة بريطانيا والتحالف معها، كان يرى ايضا ضرورة التحالف مع ايطاليا ليس بسبب الاعتبارات الاستراتيجية فحسب، بل ايضا بسبب التماثل الايديولوجي بين النظامين النازي والفاشي، ذلك ان هتلر تأثر بأفكار موسوليني وكان معجبا بالدولة التوتاليتارية التي اقامها.

اصطدم اتجاه المانيا الى التعاون مع انجلترا وايطاليا، بمعارضة قوية في بريطانيا للحكم الهتلري. ولكن مع ذلك، بقي الالمان، حتى عام ١٩٤٠ يأملون بنجاح

هذه الفكرة. انسجاما مع هذا التوجه، كان على المانيا ان تراعي بريطانيا وايطاليا معا، بل ان تشجع البلدين على التفاهم والتعاون كما كانت الحال عندما عقدا «اتفاق جنتلمان» في مطلع عام ١٩٣٧ لإيقاف الحرب الاعلامية بينهما في المتوسط. وقضت سياسة مراعاة البلدين، اللذين سعى هتلر الى مصالحتهما، بالابتعاد عن اي تعرض، جوهري، لمصالحهما ومشاريعهما في البلاد العربية. وكان لهذه الاستراتيجية، سند عقائدي اعتنقه هتلر والنازيون. فالزعيم النازي كان يعتقد ان العالم الافرو ـ اسيوي لا يصلح أن يقوم الالمان المتفوقون الذين يجب ان يصرفوا كل جهودهم في اعمار القارة الاوروبية، باستعماره واستيطانه. وهذه النظرة كانت تشكل عنده أساسا للتنسيق مع بريطانيا ذات الامبراطورية الممتدة في ارجاء القارتين، ومع ايطاليا التي لم تمانع في توجيه غزواتها الاستيطانية الى افريقيا والبلاد الحارة. وحيث ان هتلر كان يعتبر العرب والمسلمين وشعوب القارتين من الشعوب والامم «المنحطة»، فإنه لم ير فائدة تذكر في مد يد المساعدة الى العرب، قبل الحرب العالمية الثانية، في كفاحهم من اجل الاستقلال والوحدة، او في التعاون معهم على اي صعيد. وهكذا عندما جاءه بعض الوطنيين المصريين يعرضون عليه، قبل وصوله الى الحكم، اقامة «عصبة للامم المقهورة»، تكون بديلا عن «عصبة الامم» رفض عرضهم، ثم وصفهم في كتابه «كفاحي» بأوصاف مهينة، وسخر منهم، قائلا: انهم من «المكرسحين» الذين لا قدرة لهم على مواجهة بريطانيا. هذه النظرة لم تكن مقتصرة على المصريين بل على العرب عموما وعلى سائر الشعوب «المنحطة عرقيا» التي لم يكن الزعيم النازي يرغب في التعاون او التحالف معها. وانطلاقا من هذه الرؤية، وسيرا على هذه السياسة، صدت السلطات الالمانية عروض التعاون التي تقدم بها بعض الزعماء العرب مثل الامير شكيب ارسلان وبعض الوطنيين العراقيين بين عامي ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥، باعتبار ان التعاون مع العرب كان خارج اهتمامات الدولة الهتلرية، ومناقضا للافكار التي اعتنقتها ولاستراتيجيتها الدولية. (NICOSIA, 1985:87-90.HITLER,1939:535)

ان اضطهاد اليهود في المانيا، قبل الحرب العالمية الثانية، دفع احيانا الى الاعتقاد

بوجود تصادم جوهري بين سياسة هتلر، من جهة، وسياسة بريطانيا والحركة الصهيونية، من جهة اخرى، تجاه «المسألة اليهودية». وهذه الظاهرة اوحت ايضا، بأن المانيا النازية كانت حليفا محتملا للفلسطينيين على قاعدة «عدو عدوي صديقي». بيد ان هذه النظرة لم تكن تطابق الواقع. فالحركتان النازية والصهيونية كانتا تسعيان الى اجلاء اليهود عن المانيا اولا، ثم عن اوروبا ثانيا. فالنازية كانت تعتقد ان التحضير للحرب ضد فرنسا وروسيا يقتضي «تنقية» المانيا والقارة الاوروبية من «العرق» اليهودي، والصهيونية كانت قطعا، ضد الاصل الايديولوجي لهذا التدبير، لكنها كانت مع نتائجه. من هنا اتجه الفريقان، في صيف ١٩٣٣، الى توقيع اتفاقية هعفارة (HAAVARA) للتعاون بينهما على التهيئة لترحيل اليهود من المانيا الى فلسطين والاراضي العربية، وعلى ترتيب هذا الترحيل. ولقد استمر العمل باتفاقية هعفارة حتى بداية الحرب العالمية الثانية. ان برنامج التسفير النازي - الصهيوني المشترك كان موضع تحفظات سياسية ابداها بعض موظفي الخارجية الالمان. وجرت، بالفعل، في صيف ١٩٣٨، مراجعة رسمية لهذا البرنامج، وفي اطار هذه المراجعة، اقترح ترحيل اليهود الى غير فلسطين، ولكن هتلر تدخل بصورة مباشرة واعطى امرا بالتعجيل في تنفيذ البرنامج وفي تسفير اليهود الى فلسطين تحديدا (NICOSIA, 1985:193-201).

ان تنفيذ هذه السياسة اقتضى تعاون المنظمات الصهيونية مع الجستابو والمؤسسات المدنية والعسكرية للدولة الالمانية والحزب النازي، في تخطي عقبتين كانتا تعرقلان الهجرة الى فلسطين: العقبة الاولى كانت متمثلة المنظمات والجمعيات اليهودية المعارضة للصهيونية والنازية. ان هذه الجمعيات تؤمن بمبادئ عصر التنوير وبالحريات الفردية وبالمساواة بين الالمان مسيحيين كانوا ام يهودا ام ملحدين. وبالنسبة لهؤلاء كان ذلك هو الحل الامثل للمسألة اليهودية. هذه الافكار كانت غير مقبولة عند النازيين والصهاينة، لذلك تعاون الطرفان على محاربتها ومحاربة معتنقيها. والعقبة الثانية تمثلت ببعض القيود التي فرضتها السلطات البريطانية على الهجرة اليهودية الى فلسطين. ولقد عمدت الاجهزة الامنية الالمانية الى مساعدة المنظمات الصهيونية في التغلب على هذه القيود وفي استمرار الهجرة

غير الشرعية الى الاراضي العربية (NICOSIA, 1985: 193-201)، وحقق الطرفان نجاحا ملموسا هنا، اذ ان عدد المهاجرين اليهود من المانيا الى فلسطين قفز من حوالي ٤ آلاف عام ١٩٣١، اي قبل وصول هتلر الى الحكم بعامين، الى ما يزيد على الستين الفا عام ١٩٣٥ (JACOBY, 1946: 76-80) .

دول الوضع الراهن والتحديات

أثار صعود المانيا النازية وايطاليا الفاشية في ميزان العلاقات والقوى الدولية ردود فعل متباينة واحيانا متناقضة في بريطانيا وفرنسا. وقد اختلفت ردود الفعل من حزب الى آخر، ومن شخصية بريطانية او فرنسية الى شخصية اخرى. وتبدلت ردود الفعل مع الوقت ومع التغير السريع الذي كان يطرأ على معايير القوة في دول اوروبا الوسطى وغربها. وكان من الطبيعي ان تتاثر سياسة بريطانيا وفرنسا، تجاه البلاد العربية، بنمط علاقاتها مع الايطاليين والالمان، ولو ان العكس كان، الى حد ما، صحيحا ايضا. اي ان موقف هتلر وموسوليني من مصالح بريطانيا وفرنسا في البلاد العربية والشرق الاوسط، اثّر في سياسة هذين البلدين تجاه مشاريع زعيمي المانيا وايطاليا.

ان النظام الذي بناه الفاشيون في ايطاليا، استند الى قيم ابتعدت كثيرا عن القيم السائدة في بريطانيا. فموسوليني كان يشدد على دور الدولة وينكر اهمية الفرد، وجعل هذه الدولة حكرا على حزبه الفاشي الذي اخترق كل حلقات المجتمع وارضخها لإرادة الزعيم المعصوم عن الخطأ. واضطهد الفاشيون الزعماء المخالفين لهم واخرجوهم من الحياة العامة. ورغم ذلك، فقد لقيت سياسة موسوليني تأييدا في بعض الاوساط البريطانية ولا سيما المحافظة منها. فمن الزعماء البريطانيين من أعجب بقدرة الديكتاتور الإيطالي على انتشال بلده من صعوباتها الاقتصادية، رغم الثمن الباهظ الذي دفعه الايطاليون لقاء ذلك. ومن الزعماء البريطانيين، مثل ونستون تشرشل، من قرظ موسوليني بسبب حملاته الشديدة على الشيوعية واليسار. وبين الزعماء البريطانيين من اراد التعاون مع الديكتاتور الايطالي لاعتبارات واقعية بحتة: اما رغبة في استبعاد المجابهة العسكرية بين بريطانيا

وايطاليا، واما لانهم وجدوا فيه حليفا مفيدا لتطويق المانيا النازية، او للتأثير في هتلر والحد من غلوائه (TAYLOR, 1965: 397)، غير ان الموقف البريطاني من موسوليني اخذ يتغير بعد هجومه الشامل على الحبشة عام ١٩٣٥، اذ لجأت الحكومة البريطانية آنذاك الى «عصبة الامم» لكي تستصدر منها عقوبات اقتصادية ضد ايطاليا (CARR, 1941:224).

ان العقوبات ضد ايطاليا لم تطبق بدقة ولم تستمر طويلاً فقد انتهت في صيف ١٩٣٦، اي بعد اشهر قليلة من اعلانها. غير ان انتقال موسوليني من بناء الدولة الفاشية في الداخل وتمتين قبضته على المستعمرات الايطالية، الى فتح المزيد منها، وضمه، اضافة الى طموحاته ومشاريعه المتوسطية، أثار ردود فعل قوية ضده في بريطانيا بحيث ان بعض الذين امتدحوه في الماضي، غيروا موقفهم منه، ودعوا الى محاربته، وكان من بين هؤلاء ونستون تشرشل الذي كتب الى انتوني ايدن وزير الخارجية قائلا: «ان استمرار ايطاليا في تحصين البحر الابيض المتوسط ضدنا لهو امر ينبغي التعامل معه في المستقبل على انه خطر كبير على الامبراطورية البريطانية». (CHURCHILL, 1948:P 193)

اتبع الموقف البريطاني من هتلر في تطوره، الطريق نفسها التي اتبعها، تقريبا، الموقف من موسوليني. ففي بادئ الامر، وجد فيه بعض الزعماء البريطانيين، قوة اوروبية تحد من انتشار الشيوعية ومن التوسعية السوفياتية. وامتدح بعض صنّاع الرأي العام في بريطانيا هتلر، لأنه حقق بعض الانجازات والاصلاحات الداخلية، مثلما امتدحوا موسوليني لأنه نظم حركة سير القطارات الايطالية وضبط مواعيدها.(TAYLOR, 1965:462,512) . وربما لعب موقف هتلر من بريطانيا وحرصه على استرضائها والتعاون معها، دورا في خلق اجواء متساهلة تجاهه. غير ان العامل الاهم، الذي جعل البريطانيين يبتعدون عن دخول الحرب ضده قبل عام ١٩٣٩، رغم وضوح ميوله ومشاريعه التوسعية، هو نزعة المسالمة التي كانت سائدة في بريطانيا بسبب آثار الحرب العالمية الاولى. وانسجاما مع هذه الاجواء، تبنىّ اكثر الزعماء البريطانيين «سياسة الاحتواء»، التي اقترنت باسم نيفيل

تشمبرلن، رئيس الحكومة البريطانية بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٠، وذلك أملاً بإدماج المانيا الهتلرية في النظام الدولي، عن طريق الديبلوماسية والاقناع.

ارتبط تحول السياسة البريطانية من الهتلرية بأسباب عقائدية وسياسية. فالنظام النازي كان اشد استبدادا وعنصرية من النظام الفاشي. ولقد ظهرت عرقية النظام النازي في اضطهاده المنهجي لليهود، فأثار ذلك اوساطا بريطانية كانت تتعاطف مع اليهود لأسباب انسانية ودينية، واحيانا سياسية. ومن الناحية السياسية، كان هتلر حريصا على كسب ود بريطانيا والتحالف معها، ولكن بشروطه. النظام الجديد الذي سعى الى اقامته كان كفيلاً بجعله سيد اوروبا، ومن ورائها سيد العالم. ولم يغير من هذه الحقيقة استعداده لترك بريطانيا تسيطر على امبراطوريتها، فآنذاك كانت الفكرة ان السيطرة على اوروبا هي محك عظمة الدول، كما يقول مارتن وايت. اي ان هتلر كان يعرض على ايطاليا وبريطانيا شراكة يكون هو صاحب الحصة الكبرى فيها. ولئن قبل موسوليني هذه الشراكة، فإن البريطانيين لم يقبلوها. وحتى حزب العمال الذي كان موافقا على اعفاء المانيا من التعويضات وعلى اتحادها مع النمسا واعادة الاجزاء الالمانية من بولونيا وتشيكوسلوفاكيا اليها وعلى مساواتها مع الآخرين في التسلح، لم يكن يقبل باستيلاء المانيا على الفضاء السلافي (TAYLOR,1965: 460-462, 512-513).

ان فرنسا، هي الاخرى، كانت ميالة، في بادئ الامر، الى تجنب الحرب مع ايطاليا الفاشية والمانيا النازية، والى سياسة الاحتواء تجاههما. وفي مطلع الثلاثينات بدا هذا الامر ممكنا مع موسوليني اكثر منه مع هتلر. الخلافات بين موسوليني والفرنسيين كانت كبيرة: الفاشية كانت نقيضا لمبادئ الثورة الفرنسية وموسوليني كان يطالب باسترداد كورسيكا وسافوي، ويطالب بجيبوتي وتونس، ولكنه كان مع ذلك، اقل عنفا ، في سياساته لا خطاباته، من هتلر. الاهم من ذلك أنه لم يأت إلى الحكم حاملاً ثارات قومية تاريخية ضد فرنسا توازي في حدتها تلك التي جاء بها الزعيم النازي. فإيطاليا توحدت واصبحت قوة اوروبية بالتفاهم مع فرنسا، في حين ان المانيا الموحدة القوية ولدت في خضم الحرب ضد فرنسا.

هتلر لم يغفر لفرنسا تاريخها مع المانيا لذلك اعتبرها عدوا أبديا لبلاده (HITLER, 1939:505).

سعى الفرنسيون درءا للخطر الالماني الصاعد، ودفاعا عن الوضع الدولي الراهن، الى التفاهم مع موسوليني. هذا كان هدف حكومة بريان الفرنسية من عقد المعاهدة مع ايطاليا عام ١٩٣٥، واعطائها امتيازات في تونس. ولكن هذه السياسة اختلت اختلالا عنيف عندما حملت بريطانيا «عصبة الامم» على اقرار العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا. عندئذ اخذ موسوليني يقترب من المانيا وتدريجيا ازداد التعاون والتنسيق بين القوى الجديدة المناهضة للوضع الراهن (MAUROIS, 1966:478-479)

المتغيرات الدولية والاقطار العربية

لم تنفع الاتفاقيات التي عقدتها فرنسا مع الاتحاد السوفياتي ولا مع دول اوروبا الشرقية في تطويق الخطر الالماني - الايطالي، لأنها لم تكن لتبدل موازين القوى في اوروبا. الخطوة الاهم التي كان باستطاعة الفرنسيين الاقدام عليها تحقيقا لهذه الغاية، هي تناسي خلافاتهم مع بريطانيا واحكام التنسيق والتعاون معها، على اساس ان الحرب ضد المانيا قادمة ومحتمة. وهذا هو ما فعلته الحكومة الفرنسية، فكانت له انعكاسات كثيرة خصوصاً في البلدان التابعة لمنطقة النفوذ الانجلو - فرنسية، ومن بينها بالطبع البلدان العربية.

ان تمتين التنسيق بين بريطانيا وفرنسا لم يأت دفعة واحدة بل على مراحل، وأن تنمية التعاون بينهما على صعيد تحصين البلدان العربية والشرق اوسطية لم يتم فجأة وبأسلوب واحد، بل على نحو تدريجي واتخذ اشكالا متنوعة وتحقق عبر وسائل متعددة. هذه الوسائل كانت تبدو احيانا متناقضة، ولكنها كانت في الحقيقة موحدة وذات غرض واحد وهو الحفاظ على الوضع الراهن وانقاذ النظام الاقليمي الانجلو - فرنسي من التحديات. بعض هذه التحديات كان آتيا من المانيا وايطاليا، البعض الآخر كان مقدّراً له ان ينمو من داخل المنطقة نفسها. ذلك ان القوى العربية،

التي كانت تطالب بتغيير الوضع الراهن لجهة تحقيق الاستقلال ونوع من انواع الوحدة بين دول المنطقة، لم تغب عن ساحة العمل السياسي وانما اصابها، خلال العشرينات، التعب والارهاق والركود. هذه القوى كانت تتحرك، في السابق، بحذر، مستفيدة من التناقضات التي تبرز على سطح العلاقات بين قطبي النظام الاقليمي: بريطانيا وفرنسا. ذلك انه عندما كانت الساحات العربية خالية الا من هاتين القوتين، فإن بريطانيا لم تجد مانعا، احيانا، في الاغضاء على التجاء بعض معارضي الانتداب الفرنسي، الى مصر وفلسطين والعراق وشرق الاردن واتخاذهم هذه البلدان متكأ لنشاطهم السياسي. وفرنسا، من ، جهتها، كانت ترد بالمثل، فتفسح المجال امام المعارضين للانتداب البريطاني في اللجوء الى سوريا ولبنان والتحرك منهما ضد بريطانيا. كانت سلطات الانتداب البريطاني والفرنسي في المنطقة تتبادلان تسجيل الاهداف بهذه الطريقة. لكن الجانبين لم يكونا في وارد السماح للقوى الاقليمية باختراق الوضع الراهن او تبديله، فهنا تتدخل لندن وباريس لتضعا الأمور في نصابها، وللحفاظ على المصالح العليا ولاقصاء الطارئين والغرباء عن النظام الانجلو ـ فرنسي في البلاد العربية. هذا التدخل بات ضروريا عندما تتالت مشاهد التحدي الايطالي والالماني لبريطانيا وفرنسا مما كان كفيلا بالتأثير في النفوذ المعنوي والسياسي للبلدين المنتدبين. وبات التفاهم الانجلو ـ فرنسي والاجراءات الاحتياطية اكثر ضرورة لمجابهة احتمال تحرك القوى الوطنية العربية للاستفادة من الوضع الدولي الجديد. استجاب البريطانيون والفرنسيون لهذه الضرورات بمقدار ما كانت سُحُب الخطر تتجمع في اوروبا او على مقربة من الاراضي العربية.

دعوات الاستقلال والتحرر

كانت الاستجابة الاولى في مصر. فبعد احتلال الحبشة، خافت بريطانيا على مصر من الجار الايطالي الذي اصبح يطوق «وادي النيل» من الغرب والجنوب. ودرءا لهذا الخطر، عقدت الحكومة البريطانية معاهدة في ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٣٦، مع حكومة «الوفد» المصرية. في تلك المعاهدة توسعت الصلاحيات المصرية في مجالي العلاقات الخارجية والدفاع (VATIKIOTIS,1976:286-287).

تزامنت هذه الاتفاقية مع اهتمام مصري متزايد بشؤون المشرق العربي، وخصوصاً في القضية الفلسطينية. واتخذ هذا الاهتمام ابعادا اقتصادية وثقافية وسياسية. وكان من مظاهر هذا الاهتمام تطلع العائلة المصرية المالكة الى «بلاد الشام» والسعي الى تعزيز نفوذها في الاقطار العربية والاسلامية. وفي هذا السياق رعى فاروق حركة دعا اليها مصطفى المراغي شيخ الازهر، ترمي الى اعلان ملك مصر خليفة على المسلمين. كذلك تبنى فاروق مشروعاً لترشيح الامير عبد المنعم، ابن خديوي مصر السابق، ملكا على سوريا عام ١٩٣٨ عندما راودت السلطات الفرنسية فكرة تحويل الجمهورية السورية الى مملكة. وخارج نطاق الاسرة المالكة ازداد التسابق بين الاحزاب المصرية على رعاية قضايا المشرق العربي. أثار هذا التوجه قلق السلطات البريطانية ومخاوفها فسعت الى ايقافه، والى اقناع العائلة المالكة والحكومة المصرية بالانصراف الى شؤون مصر والاهتمام بها. وتأكيدا لوجهة النظر هذه، ومن قبيل شرح مضمونها، اوعزت وزارتا الخارجية والاعلام البريطانيتان الى كاتب بريطاني يدعى كينيث ويليامز بنشر مقال جاء فيه «... ان النزعة السائدة بين الدول الاسلامية هي بناء قوتها الذاتية بدلا من اضاعة الجهود في مساعدة الاشقاء الضعفاء».(FO 371/22004 Caliphate of Islam 22/4/1938 PP. 325-334).

وفي فلسطين تفاعلت المتغيرات الدولية على وجه آخر، اذ رد الفلسطينيون في صيف عام ١٩٣٦، على الهجرة اليهودية المتفاقمة بإعلان الثورة المسلحة، ضد الانتداب البريطاني والوجود الصهيوني معا. وابرزت الثورة تأثير النزعة القومية العربية في الوطنيين الفلسطينيين. ذلك ان بعضا من قادة الثورة مثل الحاج امين الحسيني، الذي تزعمها وترأس لجنتها العليا، وفوزي القاوقجي الذي تولى، لفترة، منصب «القائد العام» لقواتها، كانا من اعضاء الجمعيات القومية العربية السرية، في المرحلة العثمانية. اما عوني عبد الهادي الذي تولى مهمة التنسيق بين المناطق الفلسطينية، فكان واحدا من اهم مؤسسي تلك الجمعيات السرية. وكما تمثل الجيل الاول من القوميين العرب، في قيادة الثورة، فقد تمثل فيها، ايضا، عدد من الذين ستبرز اسماؤهم في المرحلة اللاحقة مثل واصف كمال واكرم زعيتر. ومن بين المدن

والمناطق الفلسطينية، لعبت نابلس، التي كانت شديدة التأثر بالفكرة العربية المنتشرة في سوريا ولبنان، دورا مهما في تزويد الثورة بالنشطاء والدعم المالي والسياسي. كذلك ظهر تأثير فكرة القومية العربية في الثورة الفلسطينية عندما حدد قادتها الوحدة العربية كهدف من اهدافهم (KAYYALY, n.d. 192).

لجأت السلطات البريطانية الى اتخاذ اجراءات قاسية للقضاء على الثورة، فكان من بين هذه الاجراءات تنفيذ احكام الاعدام بقادة الحركات المسلحة وفرض العقوبات الجماعية على القرى التي يلجأ اليها الثوار ونسف بيوت المشتبه فيهم، (KAYYALI, n.d. 195-197) في الوقت نفسه حاولت الحكومة البريطانية التفتيش عن حل سياسي للقضية الفلسطينية، فشكلت لجنة ملكية للتحقيق فيها برئاسة لورد پيل (PEEL). وفي تموز (يوليو) ١٩٣٧، خرجت اللجنة بتقرير تقترح فيه تقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق: دولة يهودية، واخرى عربية، ومنطقة خاضعة للانتداب البريطاني تضم القدس وبيت لحم. ولم تنجح هذه المقررات في تهدئة الفلسطينيين وفي انهاء الاضطرابات في فلسطين. وفي عام ١٩٣٨، وجدت لجنة التقسيم التي ترأسها السير جون وودهيد (JHON WOODEAD) ان مشروع لورد پيل غير قابل للتحقيق بسبب التداخل السكاني بين العرب واليهود، مما كان سببا من الاسباب التي دفعت بالحكومة البريطانية الى توجيه دعوة للفلسطينيين واليهود والحكومات العربية المستقلة الى مؤتمر مائدة مستديرة في لندن لإيجاد حل لقضية فلسطين. (TAYLOR, 1965: 500). هذه الدعوة شجعت الحكومات العربية المدعوة وهي مصر، العراق، السعودية، شرق الاردن واليمن على تلمس طريق العمل الجماعي فيما بينها، فالتقت وفودها في القاهرة للتشاور والتنسيق قبل السفر الى لندن لحضور المؤتمر. وهكذا فعلت ايضا في العاصمة البريطانية، خلال انعقاد جلسات المؤتمر في شباط (فبراير) ١٩٣٩، اذ كانت الوفود العربية تجتمع لتوحيد مواقفها ولتدعيم الموقف الفلسطيني.

وبما ان المؤتمر لم ينجح في التوصل الى نتائج حاسمة، ولما كانت الحكومة البريطانية تخشى نشوب الحرب وانضمام العرب الى ايطاليا التي كانت تنتقد

سياسة بريطانيا في فلسطين لهذه الأسباب اتجه الزعماء البريطانيون الى انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين واعلانها دولة مستقلة من اكثرية عربية واقلية يهودية. الا ان الادارة الاميركية علمت بهذه النية وضغطت على الحكومة البريطانية حتى تمتنع عن اتخاذ هذه الخطوة، فاكتفت بإعلان «الكتاب الابيض» (WITHE PAPER) توصلاً إلى حل هذه القضية في ايار (مايو) ١٩٣٩، اي قبل اشهر من اندلاع الحرب العالمية الثانية. وقد تضمن الكتاب تراجعا عن سياسة وعد بلفور اذ اعلن أن هدف الحكومة البريطانية هو اقامة كيان فلسطيني مستقل يضم المسلمين والمسيحيين معا، كما اعلن ايضا، خلافا لما كان متبعا سابقا، تحديد عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين في المستقبل.

وقدمت الحكومة البريطانية في مؤتمر لندن وفي الكتاب الابيض تنازلا الى الفلسطينيين، ولكنه كان مصحوبا بضغوط لإضعاف الزعامة الفلسطينية المتمثلة بالحاج امين الحسيني اذ اشترطت عدم حضوره المؤتمر، وسعت الى تقوية خصومه الفلسطينيين على حسابه. وقدمت الحكومة البريطانية تنازلا الى العرب عندما تعاملت مع حكوماتهم كمجموعة وافسحت لهم المجال لكي ينسقوا ويتعاونوا فيما بينهم. وكانت الغاية هنا كسب الرأي العام العربي، كما كانت ايضا محاولة الاستعانة بالحكومات العربية على الوفد الفلسطيني كي يقبل بمشروع «الكتاب الابيض» (قاسمية، ١٩٧٤: ١١٤؛ الحوت، ١٩٨١: ٣٩٠-٣٩٣). في الحالتين، كان الحافز للتنازل امام العرب، عموما، والفلسطينيين خصوصا، مثلما كان الحافز للتنازل امام المصريين، وهو تدعيم الوضع الراهن لا تبديله، واستمرار الهيمنة الانجلو-فرنسية على المنطقة وسط متغيرات دولية كبرى.

في سوريا ولبنان سارت الاحداث، في منتصف الثلاثينات، الى وضع يشبه ذلك الذي كان قائما في مصر. اذ اتجهت سلطات الانتداب الفرنسي الى التفاهم مع الزعماء الاستقلاليين بدلا من محاربتهم وتجاهلهم بحيث يؤمنون هم استقرار الاوضاع الداخلية، بينما تتولى فرنسا التهيئة لمجابهة التحدي الالماني-الايطالي في الحوض الشرقي للمتوسط. وقد تعزز هذا الاتجاه بعد فوز «الجبهة الشعبية»

بأحزابها الثلاثة: الاشتراكي، الشيوعي، والراديكالي، بأكثر المقاعد البرلمانية وبتشكيلها حكومة برئاسة الاشتراكي ليون بلوم في صيف ١٩٣٦ (MAUROIS, 1966:488).

وكانت الجبهة اقرب الى التجاوب مع مطالب شعوب المستعمرات والدول التابعة للانتداب الفرنسي. هذا العامل العقائدي اثر في موقف الحكومة الفرنسية الجديدة من اوضاع سوريا ولبنان. مثلما اثرت فيها ايضا التحديات والظروف الدولية المشار اليها اعلاه. علاوة على ذلك، كان لازدياد ضغوط الوطنيين في سوريا ولبنان، والخوف من انفجار الاوضاع فيهما أثر مهم في اقناع حكومة بلوم بالتفاوض مع «الكتلة الوطنية» بزعامة السيد هاشم الاتاسي. كانت الكتلة في سوريا تمثل البيئة الاستقلالية نفسها التي مثلها حزب الوفد في مصر، ولكنها كانت اقرب الى تمثل فكرة الوحدة العربية وتبنيها، من «الوفد»، خصوصاً وان عددا من زعمائها كانوا من جيل القوميين العرب الاول.

اسفرت المفاوضات الفرنسية ـ الكتلوية عن اجراء انتخابات عامة في سوريا في تشرين الثاني (نوفمبر)، ففاز فيها مؤيدو الكتلة بأكثرية كبيرة مكنتهم من تشكيل حكومة برئاسة السيد جميل مردم. وبعدها بأسابيع، وقعّت الحكومة الفرنسية معاهدة مع الحكومة الكتلوية شبيهة بالمعاهدة الانجلو ـ عراقية، من حيث انها احلّت حكم الاستقلال محل نظام الانتداب (HOURANI, 1968:205-206). وفي اواخر عام ١٩٣٦، وقعّت الحكومة الفرنسية مع السلطات اللبنانية معاهدة تشبه تلك التي وقعتها مع الحكومة السورية.

إن الرغبة في التقرب الى الاوساط الوطنية في سوريا ولبنان كانت ايضا عاملا من العوامل التي دعت سلطات الانتداب إلى السماح للحاج امين الحسيني، باللجوء الى لبنان في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٧، فراراً من ملاحقة السلطات البريطانية له في فلسطين . ولقد ترددت السلطات الفرنسية في السماح له بالاقامة في لبنان، وبحث المسؤولون في امكانية اعادته الى فلسطين غير انهم وجدوا ان هذا العمل لن

يثير الوطنيين في المشرق فحسب، وانما في المغرب العربي حيث كانت للمفتي مكانة كبيرة (SCHECHTMAN,12965:72).

وتوصل المسؤولون الفرنسيون الى حل يقضي بمنع المفتي من الاقامة في بيروت ودمشق، والسماح له بالاقامة في قرية ذوق مكايل القريبة من بيروت، حيث كان المجال لوضعه تحت المراقبة وتقييد نشاطه اكبر مما لو اقام في المدن الرئيسية. ورغم هذه التدابير الاحترازية، فقد تحولت القرية اللبنانية المارونية، الى مركز لتوجيه النشاط الفلسطيني بشقيه السياسي والعسكري. وازكى وجود المفتي في لبنان الحماس بين اللبنانيين والسوريين، فانتشرت لجان الدفاع عن فلسطين ومناصرتها في البلدين (بيروت ١٥/٩/١٩٣٨). ونمت حركة مقاطعة البضائع الاسرائيلية وجمع التبرعات وارسال الاسلحة للمجاهدين في فلسطين. وانضم عدد كبير من المتطوعين السوريين واللبنانيين بقيادة القائد الطرابلسي فوزي القاوقجي، الى الثورة وتحول الجنوب اللبناني الى قاعدة ينطلق منها الثوار احيانا لمهاجمة القوات البريطانية والاهداف الصهيونية (زعيتر، ١٩٨٠: ٣٣٩).

وكان وجود المفتي ونشاطه في لبنان موضع شكاوى مستمرة من السلطات البريطانية. وقد اثار مندوب بريطانيا في لجنة الانتدابات التابعة «لعصبة الامم» هذا الامر، كما انتقد ايضا تحرك الثوار عبر حدود لبنان وسوريا المشتركة مع فلسطين. واجاب مندوب فرنسا على هذه الانتقادات بقوله ان المفتي لاجئ سياسي يتقيد بالقوانين، وان الطريق الوحيد لمنع الثوار من التحرك عبر الحدود هو نشر الجيش الفرنسي على امتدادها،وهذا ما لم يكن متيسرا للسلطات العسكرية الفرنسية (النهار، بيروت ١٧/٦/١٩٣٨). هذا الجواب ايده تقرير بعث به ماكيريث، قنصل بريطانيا في دمشق، الى وزارة الخارجية في لندن، ولاحظ فيه انه ليس هناك من دليل على تورط المفتي بصورة مباشرة في اعمال الثوار ومؤيديهم في سوريا ولبنان، كما اكد ايضا ان السلطات الفرنسية كانت تسعى، فعلا، الى الحد من نشاط الثوار ومؤيديهم.(FO 371/21883: DAMASCUS TO F.O. 27/10/1938)

الى جانب هذه الايضاحات والمواقف، كان الفرنسيون، في الوقت الذي مدوا

فيه يد المساعدة الى الاستقلاليين السوريين، يحرصون على تعزيز الوجوه السياسة المناهضة لفكرة الوحدة العربية في لبنان، وعلى اضعاف الزعامات المؤيدة لها وخصوصاً رياض الصلح، ومن بعده عبد الحميد كرامي. كذلك كان الفرنسيون يتحفظون بشكل خاص على مشاريع الوحدة العربية اذ كانوا يظنونها مشاريع بريطانية للخلاص من نفوذهم في المشرق، وكانوا يفضلون عليها التعاون الانجلو ـ فرنسي تمتينا للوضع الراهن في وجه التحديات الدولية والاقليمية.(FO 371/ 23194: DAMASCUS to F.O. 2/3/1939)

في العراق، كان على بريطانيا ان تحمي مصالحها وسط ظروف ومعطيات دولية متغيرة. وبحكم هذه المتغيرات ازدادت اهمية المصالح البريطانية في ذلك البلد. فعلى صعيد المواصلات، جاء في تقرير اعدته لجنة تابعة لأركان الجيش البريطاني، «ان الحفاظ على التسهيلات [في العراق] سيبقى في المستقبل ضرورة استراتيجية حيوَية». وقد استند هذا الاستنتاج الى نمو قوة ايطاليا في البحرين الاحمر والمتوسط، ووجود جيشها في ليبيا واحتمال قيامها بهجوم ضد مصر يهدد الاسكندرية باعتبارها عقدة المواصلات مع الهند والشرق الاقصى. وفي هذه الحالة اعتبرت اللجنة ان الدفاع عن مصر يقتضي نقل امدادات سريعة لها من الهند، وهو امر يكاد يكون مستحيلا بدون استخدام قواعد وممرات العراق جوا وبرا. (FO 371/21836: Committee of Imperial Defence Feb. 1938).

والى جانب ذلك، كانت التسهيلات التي يقدمها العراق ذات اهمية بالغة لتأمين المواصلات البريدية بين بريطانيا وبلدان آسيا واوستراليا.(TARBUSH, 1982: 31-32)

وفي خضم الظروف الدولية المتشابكة ازدادت ايضا اهمية العراق، عند بريطانيا، كبلد منتج ومصدر للنفط. هذه الاهمية لم يكن يعكسها حجم الواردات البريطانية من نفط العراق ان كان يقل عن ٤٪ من مجموع وارداتها العامة، في حين ان ما كانت تستورده من اميركا قارب ٥٧٪ ومن ايران ١٨٪ من مجمل وارداتها النفطية. ولكن مع ذلك نمت اهمية نفط العراق لسببين:

اولا، لأنه كان محتملا ان تتعرض مواصلات بريطانيا مع الولايات المتحدة وقواعدها في الشرق الاوسط الى الضغوط العسكرية الالمانية، فلا يعود بإمكانها الحصول على النفط الاميركي وتنقطع هذه المادة الحيوية عن جيوشها المحاربة في المنطقة. وفي تلك الحالة كان من الطبيعي ان تتجه السلطات البريطانية الى حقول النفط في العراق وايران لكي تزيد انتاجها وواردتها منها. وبتعبير آخر، فإن ضآلة المستوردات البريطانية من النفط العراقي، بالمقارنة مع مستورداتها من النفط الاميركي، لم تكن دليلا على قلة اهمية نفط العراق، بل على ان النفط «لا يمكن تخزينه [في بريطانيا] بسهولة لمواجهة الطوارئ (...) وانما افضل طريقة لتحقيق ذلك كانت في اكتشافه وابقائه في ارضه حتى تشتد الحاجة اليه» (NON RO, 1938:97, See also RIIA 1951:580)

ثانيا، لسبب سلبي، اذ ان الذين يعدون للحروب لا يخططون للاستيلاء على الاراضي الغنية بالمواد الخام الاستراتيجية فحسب، بل يهيئون ايضا لمنعها من الوقوع في يد عدوهم. ومن هنا، كان على المخططين الاستراتيجيين البريطانيين ان يفكروا في اساليب تعزيز السيطرة على العراق وتحصينه ضد هتلر ومشاريعه التوسعية. ان هذا لا يعني ان الالمان كانوا يهيئون للاستيلاء على نفط العراق آنذاك، ولكن كان من المحتمل ان تدفعهم ظروف الحرب في تلك الوجهة، وذلك احتمال لم يكن باستطاعة البريطانيين الاغضاء عنه (NICOSIA, 1985: 37). فضلا عن هذين السببين، كان المسؤولون البريطانيون حريصين على العراق ليس بسبب نفطه ولكن ايضا بسبب نفط ايران، اذ حسبوا انه لو وقع العراق في يد معادية لتمكن من عرقلة صادرات النفط الايرانية عبر ميناء عبدان الى بريطانيا (FO 371/24594 Remarks by Crostwite P. 377).

ان حرص بريطانيا على عدم وقوع العراق في يد معادية لم يكن نابعا من خوفها على نفطه والمواصلات مع الهند فحسب، بل ايضا لاعتبارات مالية، اذ ان حجم الاستثمارات البريطانية في العراق كان يضعه في المرتبة الثانية بالمقارنة مع بلدان الشرقين الاوسط والادنى، ومن الطبيعي ألا ترغب بريطانيا في التفريط بمثل

هذه الاستثمارت (TARBUSH,1982: 35). اخيرا وليس آخرا، ازدادت اهمية العراق، بالنسبة الى بريطانيا، وسط المتغيرات الدولية، باعتبار ان الظروف الجديدة والتنافس بين بريطانيا ودول المحور، كانا يفسحان المجال، بنظر المسؤولين البريطانيين، لنشوء كتلة من الدول الاسلامية مناهضة لبريطانيا. وقدر البريطانيون انه اذا جرت محاولة فعلية لإنشاء مثل هذا التكتل، فإن العراق، بحكم موقعه الجغرافي في وسط العالم الاسلامي، وبحكم تاريخه المرتبط بالاسلام، قادر على احباط هذه المحاولة (SILVERFARB, 1986: 3-4).

هذه المعطيات فرضت على الزعماء البريطانيين التمسك بالعراق، والحرص على نفوذ بلادهم فيه، ولكنها لم تدفعهم الى تغيير في السياسة التي كانوا يتبعونها كما حدث في مصر. فالمصالحة التي عقدها البريطانيون في مصر والفرنسيون في سوريا مع الوطنيين، تمت في العراق، من وجهة نظر بريطانية، عام ١٩٣٠، عندما وقعت معاهدة الاستقلال. وتعززت المصالحة مع الوطنيين العراقيين عندما دخل العراق عصبة الامم عام ١٩٣٢. ورغم حداثة الملك غازي، وقلة درايته بالشؤون الدولية واحتمال ارتكابه الاخطاء في هذا المجال، اعتبر الزعماء البريطانيون ان النخبة الحاكمة العراقية، بمختلف تلاوينها واطرافها، قادرة على تأمين استقرار البلاد والإسهام في الدفاع عن الوضع الراهن العراقي والعربي. انطلاقا من هذا الاعتبار، امتنعت السلطات البريطانية عن التدخل المباشر في مجريات الحكم، وتركت للزعماء العراقيين تصريف شؤون بلادهم، إلا عندما كانت تشعر انهم سيسيرون في طريق يؤثر سلبا في استمرار الوضع الراهن.

كان الغرض الرئيسي من السياسات التي اتبعتها بريطانيا وفرنسا في تلك الاقطار العربية تحصين الوضع الراهن ضد التحديات الخارجية متمثلة بالمانيا وبايطاليا، بيد ان الدولتين، وخصوصاً بريطانيا، حرصتا ايضاً على تقوية الوضع الراهن في وجه التحديات الداخلية، وكان من ابرزها تيار القومية العربية، أو نزعة القومية العربية. ولقد عبرت بريطانيا عن موقفها من هذه النزعة في ظرفين تاريخيين سبقا اندلاع الحرب العالمية الثانية، ومرة ثالثة خلال احد منعطفاتها.

برز الظرف الاول الى الوجود، عندما اخذت تراود بعض المسؤولين العرب فكرة «الحلف العربي». ويجدر بالذكر، ان هذا المشروع بدأ بمبادرة بريطانية رمت الى وضع حد للنزاعات الحدودية بين العراق والمملكة العربية السعودية. وتحقيقا لهذه الغاية رتبت السلطات البريطانية اجتماعا بين الملكين، عبد العزيز بن سعود وفيصل الاول في شباط (فبراير) ١٩٣٠. وتم اتفاق بين الجانبين ظهرت نتائجه في شتاء ١٩٣١ عندما وقعا ثلاث معاهدات لتنظيم العلاقة بين السعودية والعراق. ولما شعر الزعماء في البلدين بفوائد الاتفاق ارادوا تطويره، فدخلوا مفاوضات لهذا الغرض عام ١٩٣٥. وادت هذه المفاوضات الى اتفاق بين الجانبين على مشروع معاهدة لإقامة حلف بين الدول العربية. تضمّن المشروع اشارة الى رغبة الطرفين في تعزيز روابط الاخوة والصداقة بينهما وبعض التعابير الاخرى ذات الطابع القومي العربي. كذلك تضمّن المشروع تعهدا من كلا الطرفين بمساندة الآخر في حال تعرضه للاعتداء. وحتى لا يساء تأويل هذا البند صيغت عبارته بحيث يفهم منها انه موجّه ضد احتمال الاعتداء الايطالي على بلد عربي. واقترن الاتفاق على التساند الدفاعي بالتعهد بتوحيد النظم والسياسات العسكرية المطبقة في البلدين، وكذلك بتوحيد المناهج الثقافية وبالتنسيق في مجال السياسة الخارجية.

في الوقت الذي تم فيه الاتفاق على المعاهدة السعودية ـ العراقية، جرت مشاورات بين الحكومتين العراقية والمصرية بقصد التوصل الى اتفاق مماثل، كما جرت ايضا مشاورات مع حكومتي اليمن وشرق الاردن بغرض الاتفاق على معاهدات تمهد لإنشاء «الحلف العربي». وكان في ذهن القائمين على هذا المشروع ان تنضم سوريا ولبنان اليه بعد ان تخرجا كليا من نظام الانتداب.

وقفت السلطات البريطانية ضد هذا المشروع منذ البداية، ذلك ان المسؤولين البريطانيين لم يكونوا يريدون للاتفاق على بعض الترتيبات الحدودية بين السعودية والعراق ان يتحول الى معاهدة ذات آفاق سياسية وعسكرية، وعارض هؤلاء حتى الاشارة الرمزية الى القومية العربية في مقدمة مشروع المعاهدة لأنهم

«.. كانوا يخشون ان ترسم اساساً لسياسة مشتركة ضد الكويت، الجار الاضعف الذي كانت بريطانيا تحميه». (PORATH, 1986: 231)

ولأن السلطات البريطانية لم تكن ترغب في انكشاف موقعها، فإنها اختارت في البداية التعبير عن موقفها بأسلوب غير مباشر، تلخص ذلك الاسلوب في مطالبة المسؤولين السعوديين والعراقيين بإبلاغ السلطات البريطانية بكل الخطوات والمفاوضات والاتصالات الرامية الى تحقيق المشروع. وكان من ذلك اشعار اولئك المسؤولين انهم يأتون عملا تنظر اليه لندن بعين الحذر والشك، فتضطر الى مراقبة تنفيذه وتطوره بدقة ولا تترك المبادرة فيه الى الحكام العرب كما هو المألوف في القضايا العادية. من ناحية اخرى، ارادت هذه السلطات ايضا التفتيش عن ثغرات يمكن ان تنفذ منها الى تعطيل المشروع دون ان يبان السبب الحقيقي الذي دفعها الى اتخاذ هذا الموقف. وضغطت السلطات البريطانية، من بعدها، على الجانبين لنزع الطابع السياسي والعسكري عن المشروع واخراج التعابير القومية من نصوص المعاهدة بعد مقدمتها. ولما حاول بعض الزعماء العرب اقناع السلطات البريطانية بمحاسن قيام «الحلف العربي» باعتباره يمثّن الجبهتين المصرية والسعودية في وجه الايطاليين الذين كانوا يتمركزون في ليبيا، وعلى ضفاف البحر الاحمر، لمسوا بصورة مباشرة، ان المسؤولين البريطانيين كانوا يعارضون الفكرة. وهكذا اخذ الحماس العربي للفكرة يفتر بحيث انتهى المشروع، حتى كإطار للتعاون الوظيفي، الى الركود، اذ ان الزعماء العرب لم يكونوا راغبين في دخول معركة غير متكافئة مع بريطانيا.

المناسبة الثانية التي اعربت فيها السلطات البريطانية عن موقفها من مسالة الوحدة العربية، خرجت الى الوجود بعد توقيع معاهدة عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفياتي والمانيا في آب (اغسطس) ١٩٣٩. ان هذه المعاهدة اثارت المخاوف في البلاد العربية، ووجدها الملك عبد العزيز بن سعود مناسبة لكي يقترح على الحكومة البريطانية التعاون مع العرب على تهيئة المنطقة ضد احتمالات العدوان والاجتياح من الخارج. لم يحدد الملك السعودي طبيعة تلك التهيئة، ولكنه اشار في كتاب ارسله

الى الحكومة البريطانية حول هذه المسألة الى ان العرب الكثيري العدد، لا يملكون القوة الكافية لمواجهة الكوارث والى ان احد اسباب ضعفهم الرئيسية هو افتقارهم الى الوحدة فيما بينهم. وفهمت الخارجية البريطانية من هذه الاشارة، ان الحل المطلوب قد يكون اتحاداً، او حلفا دفاعيا عربيا. ولكنها في جوابها على المبادرة، رغبت في تجنب الحوار حول الحل الاتحادي، والاكتفاء ببحث مشروع الحلف العربي وحده. وفي رسالة من الخارجية في لندن الى السفير البريطاني في السعودية، طلب الى السفير ان يعمل على اقناع الملك بصرف النظر عن المشروع. وبينت الرسالة الاسباب التي دعت الحكومة الى اتخاذ هذا الموقف وكان من اهمها ان مشروعا من هذا النوع من شأنه اثارة حفيظة ايطاليا، اذ انها قد تعتبره محاولة لعزلها وابعادها عن المنطقة، في حين انها كانت تحاول الدخول اليها وخصوصاً في اليمن. وارتأت الرسالة ان ردة الفعل الايطالية على ذلك المشروع، قد تكون اقترابا من المانيا، في حين ان المطلوب كان ابعادها عنها. من ناحية اخرى، لم تشأ الحكومة البريطانية اشراك ايطاليا في هذا المشروع لأن ذلك كان كفيلا بتعزيز النفوذ الايطالي في البلدان العربية. ولم تقلل الرسالة من اسباب القلق عند العرب بسبب الاوضاع الدولية، ولكنها اشارت الى ان ضمان امن الدول العربية يتم عن طريق توقيع الاتفاقيات الثنائية بينها وبين بريطانيا او فرنسا باعتبار ان مسؤولية الدفاع عن المنطقة تقع، بالدرجة الاولى، على عاتق البلدين. اما على الصعيد الاقليمي، فقد اتفق البلدان كما جاء في الرسالة، على ان تركيا هي القوة المؤهلة للدفاع عن المنطقة، لانها بحكم موقعها هي الاكثر انكشافا تجاه احتمالات التوسع والعدوان من قبل الاتحاد السوفياتي او المانيا او ايطاليا وبسبب «نوعية حكومتها وشعبها». ان هذا الموقف لم يلق ضوءا على موقف السلطات البريطانية من مشاريع الوحدة العربية فحسب، بل كان له ايضا اثر حاسم في احباط المبادرة السعودية. (FO 371/23195: From London to Jedda Nov., PP. 356-387)

المناسبة الثالثة برزت الى الوجود مع تكاثر مشاريع الوحدة، ونمو فكرة القومية العربية بحيث ان السلطات البريطانية لم تعد تستطيع تجاهل هذه الفكرة.

وشعر المسؤولون في الوزارات البريطانية المعنية ان عناصر جديدة دخلت على هذه المسألة وانه قد لا يكون من المناسب الاستمرار في اعتماد المواقف القديمة المستندة الى دراسة جورج رندل. وسعيا وراء بلورة سياسة تأخذ، بعين الاعتبار، المتغيرات الدولية والعربية، طلب المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية الى لاسي باغالي (LACY BAGALLAY)، احد موظفي القسم الشرقي في الوزارة، اعداد تقرير جديد جامع عن فكرة الوحدة العربية.

استعرض تقرير باغالي المناطق المعنية بهذه الفكرة، فوجد انها تلك الواقعة في المشرق العربي بما فيها مصر، واعتبر السودان بلداً غير عربي، اما شمال افريقيا فإن «امرها يقع خارج نطاق اهتمام هذه المذكرة»، كما قال. وفي المشرق تناولت المذكرة بالبحث ثلاثة انواع من المشاريع الاتحادية: واحد يضم سوريا والعراق، وآخر يضم سوريا مع فلسطين وشرق الاردن وربما لبنان، وثالث يضم العراق وفلسطين وشرق الاردن. عدد باغالي الاسباب التي دعت الى تداول هذه المشاريع فإذا بها اعتبارات تاريخية واقتصادية وجغرافية ولغوية وثقافية ودينية واستراتيجية. ونفى باغالي ان يكون لعامل العرق علاقة بالدعوة الى الوحدة العربية، ولكنه لاحظ ان «السنّة العرب هم الدعاة التقليديون لأفكار الوحدة العربية الجامعة». هذه الاعتبارات جعلت اعادة النظر في الحدود العربية امرا طبيعيا في نظر كاتب المذكرة «لانه ليس هناك من داع اساسي للنظر اليها وكأنها حقيقة دائمة». بيد ان باغالي وجد أن هناك عقبات كبيرة تعترض تحقيق اي مشروع من مشاريع الاتحاد التي استعرضناها. تلك العقبات تتلخص بأربع:

اولا، مصالح الحكام العرب، وتنافسهم على زعامة الاقطار العربية. وفي رأي باغالي ان هذه الصراعات استندت إلى ظهور نزعة محلية مناقضة لفكرة الوحدة؛ وشجعت في الوقت نفسه على هذا الظهور. وتبرز هذه النزعة، كما جاء في التقرير في العصبية القطرية السائدة في الادارات العربية، كما تبرز بين المواطنين انفسهم في نظراتهم الى مواطني الاقطار العربية الاخرى. ان هذه الصراعات والعصبيات تجعل دمج مجموعة من الاقطار العربية القليلة السكان، الواسعة المساحة، المختلفة

على اكثر من صعيد، امرا صعبا. ويرفد باغالي نظرته المتشائمة هذه الى مسألة الوحدة العربية بتقييم تناول تجربة «الحلف العربي». فقال ان بين العراق والسعودية واليمن معاهدة تحالف واخوة عربية وان هذه المعاهدة هي الخطوة الوحيدة التي خطا بها العرب صوب الوحدة العربية، وانه «... لم تكن هناك اي محاولة لوضع الالتزامات والتعهدات التي جاءت في المعاهدة موضع التنفيذ» رغم ان المعاهدة لم تنشئ حلفا بالمعنى الحقيقي وانما اتفاقا على التشاور بين البلدان المعنية، وهو ما دون الحلف عادة.

ثانيا، مصالح فرنسا ومعارضتها لأي مشروع ينال من مركزها ويؤثر في وجودها في سوريا ولبنان. وفرنسا، في رأي باغالي، لا تنتفع من وجودها في البلدين، وانما تتمسك به لاعتبارات الكرامة والنفوذ. والفرنسيون يرون ان أي مشروع للوحدة العربية، انما يخفي وراءه محاولة بريطانية لسلب فرنسا مناطق نفوذها.

ثالثا، مصالح تركيا التي ما تزال تفكر بضم الموصل وحلب، كما فعلت بالاسكندرون، فتعتبر مشاريع الوحدة العربية عقبة في طريق تحقيق مطامعها المكتومة.

رابعا، المصالح البريطانية. ولخص باغالي هذه المصالح بأنها المواصلات والنفط. وحرصا على هذه المصالح، اقامت بريطانيا علاقات متعددة مع الدول العربية على اساس «الحماية او ممارسة النفوذ او التحالف او الصداقة» وتوصلت من خلال ذلك الى ان تصبح «القوة المهيمنة في الشرق الاوسط».

ان قيام اتحاد عربي يضم جميع الدول العربية يضر بهذا الوضع لأن هذا الاتحاد «... لن يخضع للنفوذ البريطاني بالطريقة نفسها التي يخضع له بها عدد من الدول الصغيرة والضعيفة فإن المصالح البريطانية تقضي بعدم اجتماع الدول العربية في كيان اتحادي واحد حتى ولو وافقت فرنسا على هذا المشروع، ولو وافق الحكام العرب عليه، ومن الطبيعي، اذن ألا تؤيد بريطانيا مشاريع الوحدة والاتحاد

العربي بل ان تعارضها، ساعية الى تعزيز الوضع الراهن وتقويته. ولكن هذه المعارضة قد تؤثر، بصورة سلبية، في صورة بريطانيا بين العرب نظراً للتأييد الذي تحظى به الفكرة العربية، فما العمل اذن؟ يتقدم باغالي هنا بمقترحات ثلاثة:

الاقتراح الاول، هو ان «تبتعد بريطانيا عن اظهار المعارضة النشيطة والعلنية بل الفتور العلني تجاه النزعة الوحدوية العربية». الموقف من هذه النزعة ينبغي ان يبقى غامضا ومكتوماً لا يفقهه العرب لئلا يعادوا بريطانيا بسببه.

الاقتراح الثاني، هو ضرورة التمييز بين نوعين من مشاريع الاتحاد العربي: واحد يتعارض مع مصالح بريطانيا وسياستها. وآخر، ينسجم مع هذه المصالح والسياسات. مصلحة بريطانيا الا تقف موقفاً علنيا مناهضا لمشاريع النوع الأول بل ان تعمل على تحويرها وتبديلها بحيث تصبح اقرب الى النوع الثاني منها.

الاقتراح الثالث، ان تتجنب السلطات البريطانية اتخاذ موقف مستعجل من المتغيرات ومن مشاريع الوحدة في البلدان العربية وان تترك القوى الطبيعية تتفاعل بحيث يمكن التقرير فيما بعد كيف يكون التعاون معها والتأثير فيها.

(FO 371/27043 MEMORANDUM RESPECTING ARAB FEDERATION.28/9/1939)

تضمنت مذكرة باغالي عناصر مشتركة مع المذكرة التي قدمها جورج رندل في منتصف عام ١٩٣٣ الى المسؤولين في الخارجية البريطانية. المذكرة الجديدة سعت الى تلخيص المواقف البريطانية من مسألة الوحدة العربية، ولم تحاول تقديم افكار جديدة حول هذه المسألة، وهذا انطبق حتى على المقترحات التي كانت واردة سابقا في عدة تقارير ورسائل رفعها مندوبو بريطانيا في المنطقة الى المسؤولين في لندن. ولأنها كانت عصارة المواقف التقليدية، فقد اعتمدت كأساس للسياسة البريطانية تجاه فكرة الوحدة. وكرر باغالي، في تقريره، النهج الذي اعتمده رندل قبله، اذ رصد السياسات السابقة ووثّقها؛ ولم يقترح موقفا بريطانيا جديدا. ولكن المذكرة الجديدة شددت على ضرورة اخفاء هذا الموقف عن الرأي العام العربي، بسبب المتغيرات الاقليمية والدولية التي تمثلت باتساع التأييد في الاوساط العربية لمشروع

الوحدة وبالتنافس الدولي على كسب تأييد العرب، خصوصاً بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية قبل ثلاثة اسابيع تقريبا من إنجاز مذكرة باغالي. كذلك تمثلت تلك المتغيرات بنمو تيار القومية العربية في المنطقة، واتجاه الحكومات العربية، الصديقة لبريطانيا، الى السير بخطى ملموسة، ولو بسيطة، على طريق الوحدة العربية، ولئن كان لهذه المشاريع ان تبين للرأي العام العربي ان النخب الحاكمة العربية قادرة على تجاوز خلافاتها واقامة اطر للعمل الجماعي بينها مثل الحلف العربي، فانها كانت ستضع دول الوضع الراهن على المحك، وخصوصاً بريطانيا، وتضطرها الى كشف اوراقها واعلان معارضتها الصريحة لهذا النمط من المشاريع. ومثل هذا الموقف كان كفيلا بتقوية النزعة القومية العربية الراغبة في الخلاص من الهيمنة الانجلو - فرنسية على المنطقة، واحلال بنظام إقليمي نابع منها محلها، لأنه كان يقدم الدليل المحسوس على صحة ما كان يذهب اليه مؤيدو تلك النزعة حول العلاقة بين التفكك العربي والهيمنة الغربية. ان بريطانيا لم تكن ترغب في الوصول الى هذه النتيجة واحبطت مشروع «الحلف» واخفت السبب الحقيقي لفشله، واستمر زعماؤها والناطقون باسمها يحمّلون النخب الحاكمة العربية مسؤولية الانقسام بين العرب والعجز عن الوقوف في وجه تركيا التي انتزعت الاسكندرون من سوريا، والحركة الصهيونية التي كانت تستولي على فلسطين. هذا السلوك ادى الى إضعاف اصدقاء بريطانيا، ومنهم، بصورة خاصة، الزعماء القوميون العرب المحافظون الذين كانوا يأملون بتحقيق اهداف التيار الذي انتموا اليه، بالتعاون مع بريطانيا والتفاهم معها. حدث ذلك، في الوقت الذي سعت فيه بريطانيا، الى ضمان مساندة المشرق العربي لها في حربها الجديدة ضد المانيا وحلفائها.

الاقطار العربية خلال الحرب العالمية الثانية

دول المحور والعرب

اعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب ضد المانيا في الثالث من ايلول (سبتمبر) بعد ان هاجمت القوات الالمانية بولونيا، ولم تتغير استراتيجية هتلر العامة ولا سياسته

تجاه البلاد العربية والشرق الاوسط تغيّراً كبيرا بعد اندلاع الحرب بين الجانبين، اذ ان المسرح الاوروبي كان محط اهتمامه الرئيسي. وهناك قدمت الحرب للزعيم النازي الدليل الملموس على عدم استعداد الحكومة البريطانية للتفاهم معه حول اهدافه الاوروبية. ازاء ذلك، لم يغيّر هتلر سياسته الانجليزية ENGLANDPOLITIK تغييرا كليا، وانما لجأ الى توجيه الضغوط العسكرية والسياسة على بريطانيا بقصد جرها للتسليم بهيمنته على القارة. الغرض من هذه الضغوط كان، اذن، اوروبيا. اما خارج ذلك، فإن هتلر لم يكن راغبا في تفكيك الامبراطورية البريطانية. استطرادا لم تبد المانيا الهتلرية اهتماما خاصا بمنطقة الشرق الاوسط وبالبلدان العربية منذ بداية الحرب وحتى اواخر عام ١٩٤٠، على الاقل. (MUGGRIDGES, 1947: 296. :غروبا، ١٩٧٩ ج ٢: ٣٦٠ - ٣٦١)

ان الظروف العامة بدأت تتغير بعد حزيران (يونيو) ١٩٤٠، اذ انتهت الجولة الاولى من الحرب بالزلزال الاوروبي الذي لم ينج بلد في العالم من آثاره ونتائجه القريبة والبعيدة المدى، ألا وهو سقوط فرنسا امام القوات الهتلرية. وكانت المنطقة العربية من جملة تلك البلدان التي تأثرت بانهيار واحدة من القوتين اللتين شكلتا دعامة الوضع الراهن ونظام سايكس - بيكو. وكان من الطبيعي، بعد هذا الحدث، ان تطرأ على الوضع الراهن، في المنطقة العربية، تطورات حاسمة، وان ينشأ على انقاضه نظام اقليمي جديد، إلا ان التغيّر هنا لم يأت بسرعة وانما ببطء وبشكل متدرج وعلى مدى سنوات عديدة، وكان من اسباب هذا البطء، ثبات الاستراتيجية الالمانية العامة من العرب ومن الشرق الاوسط، بل تراجع اهتمام برلين بهما.

لقد كانت المانيا، قبل الحرب وقبل سقوط فرنسا، تبدي الاهتمام بالاقطار العربية، كمنطقة من المناطق التي يمكن تسديد الضربات السياسية فيها إلى العدو الفرنسي، وخلق الازعاجات والمتاعب له، غير أن اتفاقية وقف اطلاق النار التي وقعتها حكومتا باريس وبرلين، قضت بالحفاظ على الامبراطورية الفرنسية. بذلك اصبح من مصلحة المانيا الهتلرية الحفاظ على الاوضاع الراهنة في مناطق النفوذ الفرنسي بالبلاد العربية، ودعم حكومة فيشي فيها.

الى جانب الرغبة في التفاهم مع بريطانيا ـ رغم اندلاع الحرب ـ والحرص على مصالح فرنسا الفيشية المتعاونة مع برلين، كان الحرص على مصالح الحليف الايطالي العامل الاهم الذي اثر في سياسة المانيا تجاه البلدان العربية. ذلك ان نشوب الحرب العالمية، جعل ايطاليا اكثر تلهفا على تحقيق طموحها التوسعي في حوض البحرين الابيض المتوسط والاحمر، باعتبار ان الحرب هي الواسطة الفضلى لتحقيق مثل هذا الهدف. صحيح ان روما لم تدخل الحرب منذ بدايتها، ولكنها فعلت ذلك بعد ايام من سقوط فرنسا، آملةً بأن تنتزع من الفرنسيين ومن بعدهم البريطانيين، اكثر مناطق نفوذهم في حوضي البحرين الابيض والاحمر (MUG-GRIDGES, 1947: 286, Kirk, 1954:42). وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٤٠، دفع موسوليني بقواته المتمركزة في ليبيا للهجوم على القوات البريطانية في مصر، ورغم ان قوات ايطاليا كانت تفوق قوات بريطانيا بأضعاف، من حيث الحجم، إلا انها منيت بهزيمة كبرى واضطرت الى الانسحاب من معظم الاراضي الليبية التي كانت في حوزتها.

كانت هزيمة ايطاليا امام القوات البريطانية والخشية من فقدان موقع مهم لبلدان المحور في ليبيا، سببا من الاسباب التي جعلت القيادة الالمانية تغيّر، جزئيا، من نظرتها الى حوض المتوسط والبلدان العربية فتعيرها بعض الاهتمام. (MUGGRIDGES, 1947: 296). السبب الثاني الذي اثر في الموقف الالماني هو الاتصالات التي بدأت القيادات العربية تجريها مع برلين وروما من اجل الاطمئنان الى مستقبل المنطقة في ظل التوسع المحوري في اوروبا والمتوسط. شملت هذه الاتصالات مصر والسعودية والعراق وبعض الزعماء العرب مثل نوري السعيد والمفتي الاكبر وبعض الزعماء الموارنة في لبنان. (غروبا ج ٢: ٣٧١ ـ ٣٧٢). وطرحت في نطاق هذه الاتصالات مقترحات متعددة متعلقة باستقلال البلاد العربية ووحدتها وحقوق الاقليات فيها.

وفي صيف ١٩٤٠، ارسل الحاج امين الحسيني يعرض على دول المحور التعاون لقاء تبني مطالب العرب القومية (حداد، بدون تاريخ: ٢٩ ـ ٣٠؛

46 - 44 ,DGFP, 1961). ولقد ابدى الايطاليون تحفظا على التعاون مع المفتي وعلى مشروع التعاون الذي اقترحه. لم يبدِ الالمان التحفظ نفسه على المفتي ولكنهم لم يرحبوا بالشروط التي اقترحها للتعاون، ونبعت هذه التحفظات، اساسا، من نظرة دولتي المحور الى العالم الجديد الذي كانتا تبنيانه عبر الفتوحات والمعارك. ولقد لُخِّصت هذه النظرة في الاتفاق الذي وقعته دول المحور الثلاث في ايلول (سبتمبر)، أي في الوقت الذي كانت تجري فيه المحادثات بين العرب (هيروزويز، ١٩٦٨: ١٢٨). وفي هذا الاتفاق جددت برلين وروما وطوكيو التزامها بإقامة نظام دولي خاضع لنفوذ دول المحور الثلاث، وأكدت فيه اعطاء الايطاليين النصيب الاكبر من مناطق النفوذ في الدول العربية المطلة على البحرين الابيض والاحمر. وهذا الاتفاق لم يترك مجالا لإعطاء المجتمعات العربية الاستقلال الذي طلبه مندوب المفتي او غيره من الزعماء العرب الذين اتصلوا ببرلين وروما، كذلك لم يكن مناسبا، بوجود هذا الاتفاق، ان تتبنى دول المحور فكرة الوحدة العربية التي رمت الى «اقامة دولة مستقلة كبرى في المنطقة» علما بأن نظرة برلين الى هذه المسألة لم تكن ايجابية - 269 ,DGFP, 1961) (268 بيد ان الالمان والايطاليين لم يرغبوا في صد الزعماء العرب الذين اتصلوا بهم بل إنهم، عكس ذلك، أرادوا كسب تأييد الرأي العام العربي في صراعهم مع الحلفاء. لذلك اصدرت دولتا المحور تصريحا مشتركا في ٢٣/١٠/١٩٤٠ جاء كما يلي:

لقد نظرت المانيا (ايطاليا) التي تكّن مشاعر الصداقة للعرب، وتحدوها الرغبة في ان يتمتعوا بالرخاء والسعادة ويحتلوا بين شعوب الارض المكانة التي تتناسب مع اهميتهم التاريخية والطبيعية، نظرت باهتمام مستمر الى نضال البلدان العربية في سبيل الحصول على استقلالها، و أنه بإمكان هذه البلدان ان تركن في الجهود التي تبذلها لتحقيق هذا الهدف الى عطف المانيا (ايطاليا) التام في المستقبل ايضا. وفي ادلاء المانيا(ايطاليا) بهذا التصريح، تجد نفسها على اتفاق تام مع حليفتها ايطاليا (المانيا). (هيرزويز، ١٩٦٨: ١٢٧-١٢٨).

لاحظت الاوساط الدولية والعربية المعنية ان التصريح خلا من اي اشارة الى مسألة الوحدة العربية. ووجدت قيادة «حزب القوميين العرب» في التصريح مناسبة

لتاكيد «ان نجاة العرب بالعرب، فيجب ان يكون تعويلهم على انفسهم فقط»، وذلك بعد ان درسته فوجدت انه يشكو من «الابهام الوارد في الفاظه»، اذ انه لم يحدد الاقطار العربية التي يشملها الاستقلال، وانه «غير موثق بعقود وضمانات، فقابلية الاخلال به امر محتمل الوقوع اذا ما تبدلت اتجاهات السياسة في العالم». (كاظم الصلح. اوراق خاصة. نشرة صادرة في ١/ ١١/ ١٩٤٠). وكانت هذه التحفظات في محلها، اذ ان البلدين الاوروبيين لم يكونا يرغبان في اعطاء الوعود المحددة للعرب: فالمانيا كانت تريد ان تبقى يدها طليقة، حتى ذلك التاريخ، في عقد الصلح مع بريطانيا، دون ان تتقيد بالمزيد من التعهدات والالتزامات؛ وايطاليا كانت تسعى أن تستبدل بالنظام الأنجلو - فرنسي في البلدان العربية نظاماً «رومانياً» وليس نظاماً عربياً. وقد فشل البلدان في تحقيق مراميهما: بريطانيا رفضت التفاهم مع هتلر رغم عروضه السياسية وضغوطه العسكرية؛ ولم تتمكن ايطاليا من ازاحة القوات البريطانية من مصر، كما لم يكن باستطاعتها ازاحة سلطات فيشي من سوريا ولبنان، لأن معاهدة وقف اطلاق النار بين الالمان والفرنسيين نصت على الحفاظ على الوضع الراهن في منطقتي الانتداب.

دول الوضع الراهن والعرب والعراق

ان سقوط فرنسا اثر، بالطبع، في العلاقات القائمة بين السلطات الفرنسية والبريطانية في البلدان العربية، كما اثر في سياستها تجاه القوى الاقليمية والمحلية. بيد ان هذا التاثير بقي محدوداً، لاعتبارات شتى. فالسياسة الفرنسية تجاه العرب عموما وتجاه المشرق بصورة خاصة، تغيرت قبل بداية الحرب ومع نمو تكتل سياسي - عسكري - اقتصادي - اكليريكي فرنسي متشدد نجع في جر الحكومات التي خلفت حكومة ليون بلوم الى التراجع عن سياسة المعاهدة. وكانت احتمالات الحرب ضد المانيا حجة قوية وناجحة استخدمت للتراجع عن اعطاء سوريا ولبنان اي شكل من اشكال الاستقلال وضد اي تقلص للنفوذ الفرنسي في المشرق كما استُخدمت لاسترجاع سياسة الهيمنة الفرنسية بكل مقوماتها

(DALADIER, n.d: 172, 218 - 219. PUAUX, 1952: 15,21 -22)

هذه الحجة استخدمت ايضا لتعطيل الحياة الدستورية في البلاد ولقمع نشاط الاحزاب والجماعات السياسية المناهضة للانتداب. واصابت حملة القمع هذه، بالدرجة الاولى، التيار القومي العربي في لبنان وسوريا بسبب تأثيره الشعبي ونفوذ زعمائه السياسي الواسع (SOLH, 1986: 147 - 153) . ووجهت السلطات الفرنسية ضربة قوية ايضا الى اولئك الوطنيين في المشرق الذين املوا بالتعاون مع فرنسا، عندما تم تسليم لواء الاسكندرون الى تركيا، بتأييد بريطانيا، وذلك كسبا لود الاتراك حتى لا ينضموا الى المانيا ضد بريطانيا وفرنسا كما فعلوا في الحرب العالمية الاولى.

تزامنت هذه الاجراءات والترتيبات مع اتجاه السياسة الفرنسية الى تسوية المشاكل المعلقة مع بريطانيا، والى التعاون والتنسيق مع السلطات في البلاد العربية. كان من مظاهر هذه السياسة تعيين غابرييل بيو(GABRIEL PUAUX)، الديبلوماسي الفرنسي البروتستانتي الذي قدر دوما التعاون مع بريطانيا، كمفوض سام في سوريا ولبنان. وقام بيوبعد انتقاله الى بيروت، بزيارات الى القدس وبغداد وعمان بقصد التقاء المسؤولين البريطانيين والاتفاق معهم على تفاصيل التعاون بين الجانبين وشروط. (PUAUX, 1952: 207 - 211. FO 371/22310 Vienna to FO 1/1/1938).

لم يؤثر سقوط فرنسا تأثيرا كبيرا في السياسة الفرنسية تجاه الاوضاع السياسة في سوريا ولبنان بل يمكن القول ان ما حدث في البلدين من تعليق للحياة الدستورية جعل الحياة السياسية فيها اقرب الى الانسجام مع النظام الفرنسي الجديد الذي عطلت فيه المؤسسة البرلمانية وسلمت صلاحياتها الى الجنرال بيتان. ولم تكن حكومة فيشي، التي انضم اليها العسكريون الكبار الذين اضطلعوا بأدوار مهمة في المشرق مثل الجنرال ويغان (MAXIME WEYGAND) وهنتزيغر (HUNTZIGER) اقل تشددا من الحكومات الفرنسية السابقة تجاه القوميين العرب

والوطنيين والاستقلاليين في البلاد العربية. اما العلاقة بين الفرنسيين والبريطانيين في المشرق، فقد تغيرت، لكن بعد أن أعلنت السلطات الفرنسية في سوريا ولبنان ولاءها لحكومة فيشي. وراجت بعد ذلك شائعات كثيرة حول امكانية قيام المانيا وايطاليا باستخدام قواعد فرنسا العسكرية في الشرق للهجوم على القوات البريطانية. (KHADDURI, 1946). غير انه، حتى مطلع عام ١٩٤١، لم يحصل اي شيء من هذا القبيل، بل، على العكس كان، من نتائج اتفاق الهدنة بين فرنسا والمانيا ان اصبحت أراضي سوريا ولبنان مكشوفة على القوات البريطانية بالمقارنة مع السابق. فالاتفاق ألزم فرنسا بتخفيض عدد قواتها المسلحة. وهذا الاجراء شمل المشرق حيث بوشر في تقليص القوات الفرنسية من حوالي ١٠٠ الف جندي الى اقل من نصف هذا العدد، بحيث ضعفت قدرتها على صد اي هجوم معاد.

ان هذا المصير الذي وصلت اليه فرنسا اثر بالطبع في بريطانيا واوضاعها في الشرق الاوسط. فالبلدان كانا يسيران على طريق التعاون الوثيق لمواجهة متغيرات الحرب واحتمال انتقالها الى المنطقة. ومع فقدان الحليف الفرنسي ودخول ايطاليا الحرب بات على بريطانيا وحدها ان تتحمل عبء الدفاع عن الوضع الراهن في المشرق العربي. بل أن الشرق الاوسط اصبح المنطقة الوحيدة التي امكن للبريطانيين فيها ان يواجهوا دول المحور وان يستنزفوا قواها.

كان على الحكومة البريطانية الجديدة الائتلافية التي تشكلت في منتصف ايار (مايو)١٩٤٠، برئاسة ونستون تشرشل، ان تنفذ هذه السياسة. وفي ١٩٤٠/٩/٣، قيّم تشرشل، في مذكرة اعدها، أهمية الاوضاع في الشرق الاوسط، ورسم فيها الخطوط العامة للسياسة التي اعتزمت حكومته تنفيذها. وقد جاء في تلك المذكرة ما يلي:

«ينبغي بذل مجهود مكثف لاستكمال تجهيز جيشنا في الوطن وجيشنا في

الشرق الاوسط. (...) ما عدا ذلك [خطر غزو الجزيرة البريطانية] فإن ساحة الحرب الرئيسية الوحيدة المتوقعة في عامي ١٩٤٠ - ١٩٤١ هي الشرق الاوسط. علينا السعي لاستقدام قوات بريطانية واوستـرالية وهندية بحجم لا تحـده إلا الطاقات المتوافرة لدينا للنقل بحـرا ولادامة هذه القـوات. علينا ان نتوقع الحرب في مصر والسودان، في تركيـا، سوريا او فلسطين وربما في العراق وايران» (CHURCHILL,1949: 406 - 407)

وفي سياق الاعداد للمواجهات المتوقعة، والتشديد على اهمية مسرح الصراع في الشرق الاوسط، ذهبت حكومة تشرشل، احيانا الى حد تعزيز سلاحها في المنطقة على حساب طاقاتها العسكرية في الجزيرة البريطانية:(CHURCHILL, 1949 (347 بيد ان هذا وحده لم يكن كافيا، اذ واجهت بريطانيا، بعد التطورات الاوروبية، حاجة ماسة الى التفتيش عن حلفاء في المنطقة يملأون الفراغ الذي تركه انهيار الحليف الفرنسي.

كان من المنطقي ان ينظر الزعماء البريطانيون الى العرب كقوة من القوى التي يمكن التعاون معها من اجل تعويض الخسارة التي اصابت بريطانيا بعد انسحاب فرنسا من الحرب. هذا ما نصح به بعض الديبلوماسيين البريطانيين في المنطقة مثل ب. نيوتن، السفير في بغداد، وم. لامبسون، السفير في مصر، الذي اجرى مشاورات مع المسؤولين البريطانيين العسكريين في المنطقة، لدراسة الاوضاع الخطيرة المستجدة، فخلص من ذلك الى الاعتقاد، كما ابلغ وزارة الخارجية، أن «من المرغوب فيه، بصورة ملحة، هو أن نبذل كل جهد، دون تأخير، في استرضاء العرب». ولاحظ لامبسون في تقريره الى الحكومة في لندن، أن كسب تأييد العرب والتفاهم مع التيار الاقوى تأثيرا ونفوذا في اوساط الرأي العام في المشرق، وفي العراق بصورة خاصة، اقتضى التجاوب مع طلاب الاستقلال في سوريا ولبنان وفلسطين، ومع مشاريع الوحدة العربية (FO371/44594: Cairo To London,14/7/1940) غير أنه خلافا، لذلك، مشت السياسة البريطانية، تجاه العرب، في مسار آخر.

في فلسطين كان الفارق بين مطالب الوطنيين الفلسطينيين والقوميين العرب من

جهة، والحكومة البريطانية من جهة اخرى، يكبر باستمرار. وكان لوجود ونستون تشرشل على رأس الحكومة البريطانية اهمية كبيرة في ازكاء الخلاف بين الطرفين. فبين ارضاء العرب ومساندة الحركة الصهيونية، اختار الزعيم البريطاني الحل الاخير، واعتبر ان التعاون مع الصهاينة هو الاجدى والاصوب. فالصهيونية في نظره حركة ذات تأثير عالمي، خصوصاً في الولايات المتحدة، حيث يمكن ان تنشط وتسخر نفوذها لضمان تأييد الادارة الاميركية لبريطانيا في الحرب. وكان تشرشل يؤمن بقدرة الصهاينة على الاضطلاع بدور دفاعي في فلسطين يخفف العبء عن القوات البريطانية. لذلك رغب في تسليحهم واعدادهم للقيام بهذه المهمة. ووجد رئيس الحكومة البريطاني، في الكتابين الابيضين البريطانيين اللذين صدرا في عامي ١٩٣٠ و١٩٣٩ وفي ما احتويا من تنازلات قدمت للجانب العربي، وجد عوائق تعرقل التعاون مع الوكالة اليهودية، فكان ينتقد سياسة «الكتاب الابيض» ويميل الى تجميدها (PATAI, 1971:191-2). واستحق رئيس الحكومة البريطاني، بسبب تأييده المتجدد للصهيونية، اعجاب الزعماء الصهاينة، مما دعا حاييم وايزمن الى تقديم الشكر له على «... اهتمامه الذي لا يكل لقضايا الصهيونية» في جلسة عقدها معه في اواخر عام ١٩٤٠، وإلى أن يقول له «لقد وقفت على هذا المشروع [الصهيوني] في مهده، وآمل ان تتعهده حتى نهايته». ولما سأل تشرشل وايزمن عن المقصود «بتعهد المشروع حتى النهاية»، اجاب وايزمن، إن الصهاينة عندما تنتهي الحرب، يرغبون في قيام دولة يهودية في فلسطين تضم حوالي ثلاثة او اربعة ملايين يهودي. عندها قال تشرشل، «نعم، بالتأكيد، انا موافق على ذلك». (EBAN,1977:32).

خالف بعض المسؤولين البريطانيين، مثل لورد ايمري وزير الدولة لشؤون الهند، ولورد لويد وزير الدولة لشؤون المستعمرات، سياسة تشرشل المسايرة للصهاينة. عارض الاثنان فكرة تسليح الصهاينة اذ اعتبراها كفيلة بإطلاق يدهم في استخدام العنف ضد العرب بحيث تؤدي الى تأليب العرب على بريطانيا، وتدفعهم الى التعاون مع دول المحور. كذلك خشي هؤلاء من تأثير التعاون مع الصهاينة في

موقف المسلمين في الهند من الحرب. ولم يكن لويد وايمري يرغبان في تطبيق سياسة «الكتاب الابيض»، فحسب، بل كانا مستعدين ايضا لإدخال بعض التعديلات عليها إرضاءً للعرب، ليكفلا تعاونهم مع بريطانيا. ورغبة في الوقوف على آراء العرب والفلسطينيين، بصورة خاصة، حول التنازلات المطلوبة، انتدب لويد الكولونيل س. نيوكومب الذي كان يعمل مع لورنس سابقا، للذهاب الى بغداد ، ليجري، هناك، محادثات غير رسمية، حول امكانية الوصول الى اتفاق بين الجانبين. واجرى نيوكومب هذه المحادثات في تموز (يوليو) مع عدد من اعضاء الهيئة العربية العليا، وتناولت المحادثات معهم، ومع نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، النقاط الآتية:

اولا، قبول الهيئة العربية العليا «الورقة البيضاء».

ثانيا، اعلان سلطات الانتداب البريطانية العفو العام عن الفلسطينيين فيسمح بموجبه للاجئين في العراق وفي غيره من الاقطار العربية، وفي مقدمتهم المفتي الاكبر، بالعودة الى فلسطين وبممارسة النشاط السياسي.

ثالثا، تشكيل مؤسسات الحكم الذاتي الفلسطيني.

رابعا، موافقة الحكومة البريطانية على قيام كيان فدرالي، او كونفدرالي عربي.

رابعاً، تعاون العرب مع الحلفاء في الجهد الحربي ضد المحور، على ان يقوم العراق، في اطار هذا التعاون، بوضع نصف قواته، اي فرقتين عسكريتين، تحت تصرف القيادة البريطانية في الشرق الاوسط.

وتعهد نوري السعيد، اذا وافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع، بتذليل العقبات وبإقناع المترددين، من الزعماء الفلسطينيين والعراقيين، بقبوله. وبعث نيوكومب برسالة مطولة يوضح فيها الاتفاق وفوائده، ويرد فيها سلفا على الحجج التي ابديت لترجيح كفة التعاون مع الحركة الصهيونية على كفة التعاون مع العرب. ومما قاله في هذا المجال، ان الحكومة البريطانية يجب ألا تخشى من غضبة الزعماء الصهاينة وذهابهم الى حد تأليب الادارة الاميركية ضد بريطانيا. ذلك انهم في هذه

الحالة، يقدمون اكبر خدمة الى هتلر الذي كان يضطهد اليهود ويحاربهم، ويضعفون القوة الرئيسية التي تحارب عدوهم الالد.

رفضت وزارة الخارجية البريطانية تعديل موقف الحكومة من قضية فلسطين، ووجه المسؤولون فيها انتقادات شديدة الى نيوكومب. اما تشرشل، فإنه لم يرفض هذا المشروع فحسب، بل طلب طي صفحة «الورقة البيضاء»، من «الناحية العملية»، وتمسك بفكرة التعاون مع الحركة الصهيونية، وتسليح الصهاينة. فقال في رسالة الى لويد يرد فيها على تحفظاته تجاه الفكرة «... اذا سلحنا اليهود تسليحا ملائما (...) فلا خطر منهم على العرب لانهم يعتمدون كليا علينا وعلى سيطرتنا على البحار». واضاف «لست اوافق على ان مشاعر العرب [يقصد المسلمين] في الشرق الادنى والهند ستتأثر على النحو الذي ذكرته. وضعنا، الآن، مضمون اكثر بكثير من السابق بسبب الصداقة بيننا وبين الأتراك». (CHURCHILL, 1949: 154. ZWEIG, 1986: 31-36)

تغلبت وجهة نظر تشرشل على آراء الآخرين في النهاية، ليس بسبب موقعه الحكومي فحسب، بل بسبب سطوته ونفوذه الكبير داخل الحكومة وطابع زعامته الكاريزمية. (TAYLOR, 1965: 588). وانسجاماً مع آراء تشرشل ومواقفه فاق عدد اليهود الذين دخلوا فلسطين العدد المقرر في «الكتاب الابيض» (KILLEARNU 1972: 126, FO 371/24549 London To Baghdad 20/8/194) وتعاونت السلطات البريطانية تعاونا حثيثا مع «الوكالة اليهودية» على اصعدة كثيرة. فقد دربت القوات البريطانية وسلحت الهاغاناه وخصوصاً قواته الضاربة البالماخ. واطلقت السلطات البريطانية سراح العديد من عناصر الهاغاناه، الذين كانوا معتقلين في السابق بتهم مختلفة، ومنهم موشيه دايان، لكي يتعاونوا مع القوات البريطانية. وكانت لندن ترعى هذا التعاون وتتدخل لإزالة العقبات التي تعترضه بسبب تردد الموظفين البريطانيين في فلسطين بتطبيق هذه السياسة. وبفضل تعاون السلطات العليا في لندن مع الوكالة اليهودية «... كانت الأسلحة والمتفجرات تهطل على افضل العناصر اليهودية المقاتلة تدريبا واكثرها تصلبا». (EBAN,1977:41-45)

دعت السلطات البريطانية الفلسطينيين، ايضا ،للانضمام الى القوات الحليفة والتعاون معها. غير ان السياسة التي سارت عليها حكومة تشرشل من قضية فلسطين، لم توفر الاجواء المناسبة لمثل هذا التعاون. وخلافا لتقديرات تشرشل، فإن التعاون الحثيث بين السلطات العليا البريطانية، وبين الوكالة اليهودية والرعاية العلنية للهاغاناه، اثار المزيد من الشكوك والنقمة في نفوس العرب. ولم تنفع في تهدئة هذه الشكوك الصداقة التي اشار اليها رئيس الوزراء البريطاني بين بلاده وبين تركيا. وزاد هذه الشكوك قوة امتناع لندن عن تنفيذ الوعود التي جاءت في الكتاب الابيض حول الاصلاحات الدستورية. اضافة الى ذلك، فإن سياسة العنف تجاه المجاهدين الفلسطينيين لن تتوقف حتى يتحول هؤلاء من مناهضة الوجود البريطاني في فلسطين الى التحالف معه. (حداد، بدون تاريخ: ١٨ ـ ٢٠) فضلا عن هذا وذاك، فإن علاقة السلطات البريطانية بالزعامة الوطنية الفلسطينية، المتمثلة بالحاج امين الحسيني وصحبه من الشخصيات الفلسطينية، لبثت على حالها.

جاوز الموقف البريطاني من المفتي الأراضي الفلسطينية الى لبنان وسوريا، وكان، منذ اندلاع الحرب، موضوع تشاور بين لندن وباريس. ففي الايام الاولى للحرب، وعندما كان المسؤولون في البلدين يتفقون على تفاصيل التحالف بينهما، اثار الزعماء البريطانيون، بإلحاح، مسألة وجود المفتي في لبنان ونشاط الوطنيين الموالين له في مناطق الانتداب الفرنسي. وتجاوباً مع هذه الرغبة البريطانية، عمدت السلطات الفرنسية الى التضييق على الزعيم الفلسطيني، فضلا عن الضغط على جميع المتعاونين معه. وشعر المفتي بالخطر يقترب منه، فهرب، مرة اخرى الى مكان آخر لكي يواصل منه قيادة العمل الفلسطيني (PUAUX, 1952: 166-168).

ان اخراج المفتي وصحبه من الاراضي اللبنانية كان ثمرة التعاون بين حكومتي بريطانيا وفرنسا، وبين السلطات التابعة للبلدين في المشرق. فإلى اين اتجهت هذه العلاقة في الوضع الجديد؟ وما هي انعكاسات سقوط فرنسا على سوريا ولبنان؟ وما هو موقف بريطانيا من هذه الانعكاسات؟ لقد انهمكت السلطات البريطانية

المسؤولة في اجراء مراجعة سريعة للاوضاع في البلدين، فتوصلت الى انهم امام احتمالات رئيسية ثلاثة:

الاحتمال الاول كان وقوف السلطات الفرنسية، في البلدان العربية، ضد حكومة فيشي واعلانها الاستمرار في الحرب ضد دول المحور. وكانت ردود الفعل الاولية لبيو، المفوض الفرنسي السامي في بيروت، والجنرال ميتلهاوزر MITTELHAUSER، قائد القوات الفرنسية في الشرق، قد اوحت بأن هذا الاحتمال قابل للتحقيق. فأعلن الاثنان ان السلطات التابعة لهما، ستواصل القتال ضد دول المحور. غير ان المشاورات التي جرت بين الاثنين، من جهة، وبين المسؤولين الفرنسيين في شمال افريقيا، من جهة اخرى، ادت الى تراجعهما عن موقفهما، والى اعلانهما الولاء للحكومة الفرنسية الجديدة. (PUAUX, 1952:202-205).

الاحتمال الثاني هو، «ان تستمر فرنسا في احتلال هذه البلاد ولكن دون ان تكون حليفة لبريطانيا العظمى» ، كما وصفته مذكرة تقييم الوضع التي اعدتها وزارة الخارجية البريطانية في تموز (يوليو) ١٩٤٠. (FO 371/24592 Syria and Lebanon. Memorandum by the F. O. 1/7/194).

رغبت السلطات البريطانية في الحفاظ عليه بصورة مؤقتة، ريثما تتوفر ظروف العودة الى «الوضع الراهن» السابق. بيد ان هذا الاحتمال، المصحوب بسياسة تقليص حجم القوات الفرنسية التي اتفق عليها في اتفاقية وقف اطلاق النار بين فرنسا والمانيا، كان يفسح المجال امام القوميين العرب المتمركزين في بغداد، او امام الاتراك لتنفيذ مطامحهم في سوريا ولبنان على حساب فرنسا. وهذا بدوره كان كفيلا، في رأي البريطانيين، بدفع السلطات الفرنسية الى الارتماء في احضان دول المحور لكي تحميها من العرب او الاتراك، خصوصاً اذا شعرت بأن بريطانيا تساعدهم على الاستفادة من حالة الضعف التي تنتاب فرنسا. وحتى لا تندفع السلطات الفرنسية في المشرق، بهذا الطريق، استنسبت وزارة الخارجية البريطانية العمل على تعطيل اي مبادرة او محاولة عربية، رسمية ام شعبية، لاستغلال المتاعب الفرنسية في سوريا ولبنان. وفي هذا الاطار، اشارت مذكرة الخارجية البريطانية

الى انه ينبغي العمل على «اقناع الحكومات العربية بالابتعاد عن الضغط على هذه السلطات [الفرنسية] من اجل إصدار اي اعلان او اتخاذ اي قرار من شأنه ان يزيد المتاعب التي تواجهها ويحد من قدرتها على الاضطلاع بدورها في مناطق الانتداب»

FO 371/24592 Syria and Lebanon. Memorandum by F. O. 1/7/1940 ورفضت المذكرة حتى مطالبة السلطات الفرنسية بتنازلات محدودة تجاه الوطنيين العرب مثل اعادة بعض الصلاحيات الدستورية الى اللبنانيين والسوريين والافراج عن قسم من المساجين السياسيين. ولا حظت مذكرة الخارجية البريطانية تبريرا لهذا الموقف «... ان السياسيين في سوريا ولبنان لايحظون بأي مقدار من الاحترام والنفوذ في بلادهم» ، وان السلطات الفرنسية رغم الانتقادات الموجهة اليها في البلدان العربية الاخرى، كانت تقدر الامور تقديرا سليما عندما لجأت الى «الحزم» تهيئة للحرب.

(FO. 1/24592 Syria and Lebanon. Memorandum by the F.O. 1/7/1940).

كان التحرك التركي لاستغلال الوضع كفيلا ايضاً، كما ذكرنا اعلاه، بإثارة المخاوف الفرنسية. وكان الاتراك يبدون، احيانا بأسلوب غير مباشر، اهتمامهم ببعض الاجزاء الشمالية من سوريا، خصوصاً حلب والمناطق التي تمر بها سكة حديد بغداد. فوجدت الخارجية البريطانية انه قد يكون مناسبا في ظروف معينة، ولقاء تعاون تركيا مع بريطانيا في الدفاع عن الشرق الاوسط ضد دول المحور، ارضاء تركيا بإعطائها المناطق التي ترغب في ضمها من الاراضي العربية. وحتى لا تضطر بريطانيا للتدخل، بشكل مباشر، وتفرض على العرب قبول مثل هذه التنازلات، رغبت وزارة الخارجية البريطانية لو ان الدول العربية نفسها تقدمها الى تركيا لقاء اشراكها بالدفاع عن المنطقة. وكانت الخارجية البريطانية، من جهة ثانية، تخشى اذا حصلت تركيا على بعض الاراضي العربية، ان تنفتح شهيتها على اراض اخرى تتعدى مناطق النفوذ الفرنسي الى مناطق النفوذ البريطاني. غير ان تركيا آنذاك، بدت، في أعين المسؤولين البريطانيين، بعيدة عن مثل هذه الطموحات الكبرى. لذلك لم يكن من خوف على اعطائها بعض الترضيات لقاء اسهامها بالدفاع عن شرق المتوسط ضد دولتي المحور.

الاحتمال الثالث الذي كانت تخشاه بريطانيا وتسعى الى استبعاده، هو تسليم سوريا ولبنان الى دولتي المحور او السماح لهما باستخدام اراضي البلدين ضد قوات الحلفاء. في هذه الحالة اعتبرت السلطات البريطانية انها تكون مجبرة على العمل لطرد قوات فيشي من المشرق بالقوة. فهل يحين عندئذ مجال التعاون مع العرب عموما ومع العراقيين خصوصا؟ ان الزعماء العراقيين، وخصوصاً نوري السعيد، كانوا راغبين، ان لم يكونوا متحمسين للمساهمة في مثل هذا العمل. وكان نوري، بالفعل قد عرض ان تقوم القوات العراقية بدخول المناطق «المحمدية» على ان تدخل القوات البريطانية المناطق «المسيحية»، إلا ان الخارجية البريطانية لم تجد من المناسب قبول مثل هذه العروض لاعتقادها بأن «... قيمة المساعدة العسكرية التي يقدمها اكثر العرب حماسا للتعاون معنا، محدودة للغاية»

(FO 371/24592: Syria and Lebanon. Memorandum by the F. O. 1/7/1940).

ولكن كانت هناك اسباب اخرى، وربما اكثر اهمية، دفعت السلطات البريطانية الى استبعاد فكرة التعاون العسكري مع العرب، ومع العراقيين تحديدا الذين تقدموا بعرض من هذا النوع. ذلك ان المسؤولين البريطانيين كانوا يخشون ان يؤدي هذا التعاون الى اثارة حفيظة جهتين من الجهات الحليفة: اولا، حركة «فرنسا الحرة» بزعامة الجنرال ديغول، التي كانت تهيىء للحلول محل ادارة فيشي في المشرق. ثانيا، الوكالة اليهودية، باعتبار ان اشراك العرب في عمل حربي، على هذا النطاق، قد يجعلهم في وضع افضل لمجابهة قوات «الهاغاناه» لاحقا. ويجدر بالذكر ان الجنرال كاترو، احد زعماء حركة فرنسا الحرة، قد اطلع على فكرة مشاركة العرب في تحرير سوريا، فأبدى معارضته التامة لها، كما ان المفوض السامي البريطاني في فلسطين وقف منها الموقف نفسه ايضا لئلا تؤدي هذه المشاركة الى اضعاف موقف الصهاينة وزيادة التوتر في علاقتهم بالحكومة البريطانية. FO 371/24592: December, 1940. P. 190-192 FO 371/24592: Jerusalem to London 21/11/1940

أخيرا وليس آخراً خاف المسؤولون البريطانيون ان يؤدي اسهام العرب بدور ملموس في انقاذ سوريا ولبنان من سلطة فيشي، الى افساح المجال امامهم لمطالبة

بريطانيا، من جديد، بدعم اهداف العرب القومية. وكان من الطبيعي، في حال مشاركة الجيش العراقي مع القوات الحليفة في دخول البلدين، ان تطرح فكرة توحيد سوريا ولبنان والعراق، فضلا عن اعادة تحريك مشاريع الوحدة العربية، بصورة عامة. ان البحث في امكانية تحقيق شكل من اشكال الاتحاد بين الاقطار العربية قد بدأ قبل قيام القوات الحليفة بدخول سوريا ولبنان. فطالب سفيرا بريطانيا في مصر والعراق الحكومة في لندن بتبني هذه الفكرة. كما لفت لامبسون نظر وزارة الخارجية البريطانية الى «وجود حركة قوية لاقامة كيان فدرالي يضم دول الشمال في العالم العربي» ودعى الى تبنيها. (FO 371/44594: Cairo To London 14/7/1940) وأحيط نيوتون علما بأن السياسيين العراقيين المعنيين بالقضية الفلسطينية، مثل نوري السعيد، ينوون تحريك قضية الوحدة، وطرح مشروع كونفدرالية عربية تضم العراق، الى جانب شرق الاردن، فلسطين، والسعودية اذا شاء زعماؤها ذلك. ولاحظ نيوتون ان الحكومة البريطانية كانت في السابق تتجنب اعلان موقف مؤيد لمثل هذه المشاريع، مراعاة لفرنسا. لكن، مع تبدل الظروف، بعد سقوط فرنسا، وازدياد التحديات والضغوط المحورية، بات من المستحسن، في رأيه، ان تبدي بريطانيا تعاطفها مع مشاريع الوحدة العربية، اذا جاءت المبادرة من العرب أنفسهم. (FO 371/24549: Baghdad To London. 3/8/1940) (EDMONDS, B2/F3: 31/7/1940)

كان لويد متجاوبا مع هذا الاقتراح، لتعاطفه مع القوميين العرب، ولأنه وجد فيه حلا مناسبا لقضية الصراع العربي ـ الصهيوني. كان وزير المستعمرات يشعر، كما جاء في مقترحات نيوكومب مندوبه الى بغداد، بأنه اذا تمكن القادة العرب المحبذون للتعاون مع بريطانيا، وخصوصاً العراق، من دمج الدول العربية في كيان كونفدرالي، فإنهم سيميلون الى التساهل مع اليهود وسيصبحون اكثر قدرة على مواجهة ناقديهم ومنتقدي السياسة البريطانية في المشرق. غير ان هذا الرأي لم يؤثر في موقف حكومة تشرشل في الاشهر التي سبقت الحرب الانجلو ـ عراقية، من مشاريع الوحدة العربية، وبصورة خاصة من مشروع الاتحاد الاستقلالي

(الكونفدرالي) الذي تبناه سفيرا بريطانيا في القاهرة وبغداد، ونيوكومب، بالاضافة الى لويد، وزير المستعمرات. (PORATH, 1986: 241-243)

كان لهذه المواقف التي اتخذتها حكومة تشرشل، تجاه قضية الاقطار الثلاثة، ومسألة الوحدة العربية، تأثير كبير في مجرى الاحداث في جميع الاقطار العربية، وخصوصاً في العراق. ولقد اقنعت بريطانيا الكثيرين من العراقيين، خلال العشرينات والثلاثينات، بانها تعارض اضطلاع بلادهم بدور عربي تجنباً لإثارة حساسيات السلطات الفرنسية وغضبتها. وشعر بعض الزعماء العراقيين بعد سقوط فرنسا ان الظرف بات مناسبا لهم للوصول الى تحقيق طموحاتهم الاقليمية. غير انهم اكتشفوا ان الحكومة البريطانية كانت بعيدة عن التجاوب مع هذه المشاريع، وان الحاجز الفرنسي لم يكن العقبة الوحيدة التي كانت تعترض طريق تعاون بريطانيا مع العراق في تحقيق المشاريع القومية العربية. ويبدو ان هذه الحقيقة انكشفت، بكل ابعادها، لنوري السعيد، عندما زار القاهرة، في آب (اغسطس) ١٩٤٠ لكي يتابع مع المسؤولين البريطانيين فيها المطالب والموضوعات التي بحثها مع نيوكومب. ولكنه فهم هناك ان الحكومة البريطانية لم تكن مستعدة لتأييد المشاريع التي سعى الى تحقيقها، فعاد الى بغداد، وقد بدا في عين ادموندس، المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية، «متعبا للغاية» وانه رجل يشكو من احباط كامل». (MEC. Edmonds Private Papers. B2/F3 10/10/1940) .

وكان هذا الاحباط الذي اصاب اكثر الزعماء العراقيين حماسا للتعاون مع بريطانيا حصيلة اقتناعه بأن لندن لم تكن مستعدة للتخلي عن الوضع الراهن الذي نشأ في اعقاب الحرب الكبرى، ولا هي مستعدة للسماح للعراق بأن يضطلع بالدور الاقليمي الذي رشحته آمال القوميين العرب له.

الفصل الثالث

العراق قبل الحرب الاولى مع بريطانيا

المتغيرات العربية: جيل جديد من القوميين العرب

الأحزاب

تميزت الاوضاع العربية في السنوات التي سبقت الحرب بين بريطانيا والعراق، بنمو القوى السياسية المتشددة والراديكالية على حساب القوى العربية المحافظة. هذه الظاهرة ارتبطت بنمو الاحزاب والجماعات الراديكالية في اوروبا، حيث كانت ترشح منها الافكار والنظريات الثورية الى البلدان العربية. كذلك ارتبطت هذه الظاهرة بالانقسام الدولي الحاد، وتنافس القوى العالمية الجديدة والقديمة على كسب مناطق النفوذ وجذب الحلفاء والمؤيدين والاتباع، وهو امر ترددت اصداؤه بجلاء في الاقطار العربية. صحيح ان البريطانيين والفرنسيين كانوا يتنافسون فيما بينهم، وان هذا التنافس كان يعطي العرب فرصة للمطالبة بالحقوق القومية، ولكن التنافس لم يذهب بعيدا ولم يتسم بالحدة والعنف مثلما اتسم به التنافس بين القوى الجديدة وقوى الوضع الراهن. ومع هذا التنافس كبرت فرصة العرب في الاستفادة من التناقضات الدولية كما وصفها تقرير مرفوع من قنصل بريطانيا في بيروت الى وزارة الخارجية: «... الاهلون فرحون جدا لأنهم يستطيعون استخدام الايطاليين كعصاة لضرب القوة المنتدبة، ولكنهم ليسوا غافلين عن أهداف الدعاية الايطالية، وأغراضها (FO /371/21915 Italian propaganda - Lebanon and Syria .April 1936).

وارتبطت ظاهرة نمو الراديكالية العربية الجديدة بأوضاع اجتماعية واقتصادية متفاقمة، بعد ان امتدت آثار الازمة الاقتصادية التي عصفت بالدول الرأسمالية الكبرى، الى المستعمرات والمحميات ومناطق الانتداب في البلاد العربية وغيرها. وزاد، من آثار المتاعب الاقتصادية على الدول العربية، التفكك الذي اصاب الجسم العربي مع ترسيخ نظام الهيمنة الانجلو - فرنسية. اذ انه، خلال فترة الثلاثينات، اتجهت الادارات، في معظم الاقطار العربية الواقعة تحت هذا النفوذ

المزدوج، نحو زيادة الضرائب الى نسبة ١٠٠٪ احيانا، مما ادى الى اضعاف التجارة العربية البينية، وتوجيه ضربة مؤلمة الى القطاعات التي كانت مستفيدة منها. ويمكن ملاحظة اثر الازمات الاقتصادية في نشوء هذه القوى الجديدة، عند النظر في تركيبها الاجتماعي، حيث نجد في صفوفها او بين مؤيديها وانصارها نسبة عالية من ابناء الطبقات الاجتماعية المتوسطة والدنيا وحملة الشهادات العاطلين عن العمل، واولئك الذين كانوا يتطلعون الى تحسين اوضاعهم المعيشية والاجتماعية، وسط ظروف تدفع بهم بعيدا عن مطامحهم وآمالهم. وكان عامل السن ايضا وفارق الاجيال من العوامل التي ساهمت في تكوين التيارات والقوى الجديدة. ذلك ان الذين قادوا الحركات الوطنية العربية في مطلع القرن اصبحوا بالثلاثينات، في سن الكهولة، وأصبحت لهم اساليب في العمل وطرائق مختلفة في الحياة لم يأنس لها الجيل السياسي العربي الجديد. ان هذا الجيل، الذي لم يكتوِ بنار الاخفاقات السابقة، ولم يتعلم من تجارب العشرينات، سعى الى بناء حركات جديدة اكثر تمثلا لمقومات الشباب من تلك التي كانت تتحلق حول الزعامات العربية المستقرة في تلك الفترة.

اخيرا وليس آخراً، ارتبط ظهور هذه القوى الجديدة بالاحباط الذي اصاب الاوساط السياسية العربية من جراء استمرار الهيمنة الانجلو ـ فرنسية، وعدم تحقيق اي انجاز وحدوي عربي ملموس، واستمرار الضغط الصهيوني في المشرق العربي وتصاعده. لقد انتعشت الآمال الوطنية والقومية العربية بعض الشيء مع تسلّم حكومة «الجبهة الشعبية» في فرنسا، وعقد المعاهدة الانجلو ـ مصرية. ومع انتعاش هذه الآمال تعززت مصداقية الزعامات العربية التي كانت تدعو الى التعاون مع بريطانيا وفرنسا، وتسعى أن تستبدل بنظام سايكس ـ بيكو الإقليمي نظاماً آخر يكون عربياً، وتعتقد بإمكانية الانتقال السلمي من «الوضع الراهن» الذي هيمنت عليه القوى الغربية الى وضع جديد يتمتع فيه العرب بالاستقلال وبشكل من اشكال الوحدة. غير ان الاوضاع لم تسر، كما سنرى، في هذا الطريق بل في طريق آخر. ان عددا من القوى السياسية الجديدة التي اشرنا اليها لم تكن جديدة بالمعنى الدقيق، اذ

انه نشأ في فترة سابقة. ولكنه اكتسب إخلال منتصف الثلاثينات ميزات جديدة جعلته اكثر اهمية ووزنا في حياة البلاد. وهذا الامر انطبق على تيارات رئيسية ثلاثة: الاحزاب الوطنية العربية، الاحزاب الشيوعية، وحركة الاخوان المسلمين.

تقدم اقطار المغرب العربي امثلة واضحة على اهمية التطور الذي ألمّ بالاحزاب الوطنية العربية في تلك المرحلة. ففي المغرب، تحولت «كتلة العمل الوطني» التي تزعمها علال الفاسي، من حزب مغلق الى حزب شعبي، واسس فروعا في مدن مغربية عديدة. وفي الوقت نفسه، نشأت احزاب جديدة مثل «الحزب الوطني» بزعامة احمد بلا فريج كمعبر ثانٍ عن النزعة الاستقلالية المغربية. وفي المنطقة الشمالية من المغرب نشأ حزب «الاصلاح الوطني» الذي اقام علاقات وثيقة مع الحركات القومية في المشرق (محمد، ١٩٨٨: ٢٥ ـ ٢٨). ونظم الوطنيون المغربيون سلسلة من اعمال الاحتجاج ضد الاستعمار الفرنسي كان لها وقع جاوز البلاد، ولفت نظر الاوساط الدولية بحيث ان مجلة «نيوز ريفيو» البريطانية كتبت تقول ان «العصبة الثقافية الاسلامية» التي تضم المتعصبين للوحدة العربية كانت وراء تلك التحركات، وان الغاية منها كانت اعلان علال الفاسي سلطانا على البلاد، وذلك مقدمة للتخلص من الوجود الفرنسي. (النهار ١٢/ ١١/ ١٩٣٧) وفي الجزائر، حيث تراجعت الحكومة الفرنسية عن الوعود الاصلاحية، كما جاءت في «مشروع فيوليت»، ضعفت زعامة فرحات عباس والدكتور محمد صالح بن جلول وغيرهما من افراد النخبة الجزائرية التي دعت الى الاندماج بفرنسا، وذلك كطريق يسلكه الجزائريون للوصول الى حقوق المواطنة. بالمقابل، ازداد حزب «نجم شمال افريقيا» بزعامة احمد مصالي الحاج، الأكثر تشدداً من جماعة النخبة، قوة وانتشارا. (سعد الله، ١٩٧٥: ٧٩). وفي تونس اكتمل، في منتصف الثلاثينات، الانقلاب الذي قام به شباب الحزب الحر الدستوري بزعامة الحبيب بورقيبة ضد شيوخه بزعامة «عبد العزيز الثعالبي». وكان الشعار الذي شق به الشباب طريقهم الى زعامة الحزب هو «ان سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا». (البهلوان، بدون تاريخ: ٤٦ ـ ٤٧).

تمثلت القوى الجديدة ايضا بحزب «الاخوان المسلمين» في مصر الذي تأسس في اواخر العشرينات، لكن الإخوان المسلمين تحولوا الى قوة فرضت نفسها على الزعامات الوطنية المصرية بعد ان عارضوا معاهدة ١٩٣٦، وأيدوا الثورة الفلسطينية. وبسبب موقفهم المتشدد من الاستعمار ومن الحركة الصهيونية ومزايا حزبهم الدينية، أملوا ان ينتشروا خارج مصر مثلما انتشروا بداخلها. وهكذا عندما افتتح الاخوان مركزهم في القاهرة عام ١٩٣٦، رجوا ان يكون «نقطة اتصال بين مصر والحركات الاسلامية في الشرق العربي. وخلال فترة من الزمن، حقق الاخوان بعض ما كانوا يطمحون اليه، اذ اسسوا فروعا في فلسطين وسوريا ولبنان. وفي هذه البلدان تفرد الاخوان عن بعض الحركات الاستقلالية، اذ انهم لم ينادوا بمقاومة الاستعمار فحسب،بل بمحاربة التغريب الثقافي ايضا. (البنا، ١٩٧٤: ٢١٥. بيومي، ١٩٧٨: ٨٨-٨٩).

وانتعشت ايضا في منتصف الثلاثينات الاحزاب الشيوعية العربية التي دخلت المنطقة، قبل تلك الفترة، ولكنها في منتصف الثلاثينات، اخذت تخرج من الشرانق التنظيمية وتتحول الى منظمات ذات تأثير في اوساط المثقفين والفقراء، وفي بعض الاوساط الوطنية المناهضة للاستعمار (LAQUEUR, 1956: 142)

كان التطور الاهم، على الصعيد القوى السياسية العربية، هو ذاك الذي اصاب التيار القومي العربي، وقد تجسد ذلك التطور في ولادة جيل جديد من القوميين العرب، وظهور قيادات عربية شابة رسمت للتيار العروبي منحى جديدا في العلاقة مع دول الوضع الراهن، وذلك كردّ فعل على ما اعتبرته هذه القيادات نكوصا تاريخيا عن كل التعهدات التي اعطيت للعرب ابان الحرب العالمية الاولى، وإصراراً من القوى الاوروبية المهيمنة على حرمان العرب من الاستقلال الحقيقي والوحدة. واغلب هذه القيادات تجمعت في اقطار شمال الجزيرة العربية حيث نشأت حركات ومنظمات وهيئات عديدة. ولكن ابرزها واهمها اثرا في مرحلة الثلاثينات تمثّل بحركتين اثنتين: عصبة العمل القومي، وحزب القوميين العرب.

بدأت عصبة العمل القومي (ع. ع. ق.). بمجموعة من الشباب السوريين ثم

اتسعت لكي تشمل شبابا من لبنان والعراق وفلسطين. وقد انعقد المؤتمر التأسيسي للعصبة في قرية قرنايل اللبنانية في شهر آب (اغسطس) عام ١٩٣٣ بعد ان اعدت له لجنة تحضيرية ترأسها عبد الرزاق الدندشي الذي كان ينتمي الى اسرة معروفة في تلكلخ بشمال سوريا، وضمت كلا من عرفان الجلاد وشفيق سليمان. وكان بين حاضري المؤتمر رشيد الجابي الذي انتخب رئيسا، فريد زين الدين، شوقي الدندشي (لبنان)، واصف كمال، اكرم زعيتر (فلسطين)، صادق البصام (العراق)، فهمي المحايري، عدنان الاتاسي، جلال السيد، احمد الشرباتي (سوريا).(KHOURY. 479)

في اعقاب المؤتمر، أصدرت «العصبة» بيانا شاملا حللت فيه الاوضاع العربية آنذاك، فلاحظت ان التدخل الاجنبي في البلاد العربية يستهدف السيطرة على المواد الخام والاسواق لتصريف المنتجات وتشغيل الفائض من الرساميل. واشار البيان الى ان القوى الاجنبية تبذل الوعود دون ان تفي بها، وتعقد المعاهدات فلا تنفذها، وان هذه الوعود والاتفاقات ترمي الى تخدير الحس القومي، وتطويل عمر الاستعمار. لذلك دعا البيان الى اغلاق الطريق في وجه هذه السياسة عن طريق عدم التعاون مع سلطات الانتداب، والسلبية تجاه الحكومات المحلية التي تولد في كنف النظام الانتدابي. وشدد البيان على ان انتهاج هذا الطريق هو شرط لا بد منه من اجل الوصول الى الهدفين الرئيسيين للنضال العربي وهما الوحدة والاستقلال. (قرقوط، ١٩٧٥: ١٧٩).

برز التباين بين «العصبة» و«الكتلة الوطنية» السورية منذ ولادة الاولى وخروجها الى ساحة العمل السياسي. وكان من مظاهر هذا التباين ان العصبة دعت الى مقاطعة الانتخابات التي اجرتها سلطات الانتداب، بينما اشتركت الكتلة فيها. ولما حل الفرنسيون، في اواخر ١٩٣٣، المجلس النيابي المنتخب، زكّوا الموقف الذي اتخذته «العصبة» على حساب «الكتلة». وتكررت هذه الظاهرة مرة اخرى عندما عقدت حكومة «الكتلة الوطنية» المعاهدة مع فرنسا عام ١٩٣٦، فانتقدتها «العصبة»، وانتقدت الكتلويين لأنهم اشتركوا في الانتخابات العامة التي مهدت للمعاهدة. ولما

تراجعت الحكومة الفرنسية عن تنفيذ المعاهدة، تعززت مصداقية «العصبة» واحرج زعماء «الكتلة» الذين سعوا الى تحقيق الاهداف الوطنية عبر التفاهم مع فرنسا. وعندما مهدت السلطات الفرنسية لإعطاء الاسكندرون الى تركيا، لعبت «العصبة» دورا رئيسيا، عبر فرعها الاسكندروني النشيط، في مقاومة هذه السياسة. اما «الكتلة الوطنية»، فرغم اسهامها في مقاومة هذه السياسة، إلا انها تحملت تبعتها لأنها كانت في الحكم آنذاك. (فرزات، ١٩٤٥: ١٨٩ـ ١٩٠. النهار ١٦/١٢/١٩٣٧) وهكذا تضررت «الكتلة» واستفادت «العصبة» من مواقف الحكومة الفرنسية ومن اخلالها بالتعهدات التي قطعتها على نفسها تجاه السوريين واللبنانيين. بيد ان المبادرة لم تنتقل من يد الكتلويين الى يد العصبويين لأسباب عديدة كان من بينها نجاح «الكتلة» في اجتذاب بعض قيادات العصبة النشيطة، وفقدان العصبة لقائدها البارز عبد الرزاق الدندشي الذي قضى في حادث، واتجاهها الى التعاون الحثيث مع زعامة «الكتلة الوطنية» بعد ان تعرض الوطنيون السوريون للقمع الشديد في نهاية الثلاثينات.

ان «حزب القوميين العرب» لم يكن علنيا مثل العصبة، بل لبث حركة سرية لم يكشف عنها إلا في السبعينات. بدأ الحزب بمجموعات من المثقفين في لبنان وفلسطين. مجموعة لبنان ضمت عددا من الاساتذة الجامعيين مثل قسطنطين زريق وفؤاد مفرج وعدداً من العاملين في الحقل العام مثل كاظم الصلح وتقي الدين الصلح، فريد زين الدين، شوقي الدندشي. ومجموعة فلسطين ضمت ايضا عددا من النشطاء والعاملين في الحقل العام مثل واصف كمال، ممدوح السخن، عز الدين الشوا وفريد يعيش. وكان فريد زين الدين على صلة بالمجموعتين، فرتب بينهما لقاء ادى الى اندماجهما في حركة واحدة. وخلال سنوات قليلة، انتشرت هذه الحركة في المدن السورية وتمكنت من اجتذاب مجموعة من المثقفين والنشطاء مثل منير الريس، اسعد هارون، جلال السيد، جبران شامية وعبد الفتاح سعيد الامام. وانتشر الحزب ايضا في العراق حيث انضم اليه النوع نفسه من الشبان الذين انضموا الى تشكيلاته في سوريا ولبنان وفلسطين، فكان من بين هؤلاء يونس السبعاوي،

صديق شنشل، موسى الشابندر، محمد سلمان حسن، جابر العمر، كما انتشر الحزب ايضا في الكويت وشرق الاردن وانتقل الى العرب المقيمين في اوروبا واميركا واكتسب ايضا عددا من الأفراد في المغرب العربي.

بدأ الحزب عمله في الفترة نفسها التي بدأت فيها «العصبة» نشاطها العلني، ولكنه اختلف عنها في امرين: اولا، في انه لم يشأ ان يصور نفسه بديلاً عن الزعامات الوطنية القائمة، مثل «الكتلة الوطنية» في سوريا والمفتي في فلسطين، ولا منافساً لها بل عضداً لها وقوة ضاغطة تحثها على تصليب مواقفها وتطوير ادائها السياسي. (الصلح: ١٩٨٣؛ كمال: ١٩٨٤) ثانيا، انه شدد على السرية المطلقة فلم يعرف بوجوده إلا بعد ربع قرن من توقفه عن العمل تقريبا. اما من حيث المبادئ والاهداف، فكانت متقاربة اذ ان الحزب دعى ايضا الى تحقيق الاستقلال التام للبلاد العربية، والى ضمها في كيان سياسي واحد. وحث الاثنان العرب على نبذ العصبيات الفئوية واقامة نظم سياسية تكون السيادة فيها للأمة. وقد اعادا رسم الخريطة السياسية للوطن العربي، فأدخلا فيها الاجزاء الافريقية منه ورسّخا هذا المنظور الذي ساده الالتباس أحياناً. وسعى الحزبان الى تجديد الفكرة العربية بالتاكيد على صلاحيتها لحل مشاكل سياسية واجتماعية شتى في هذا الاطار. وقد كتب فؤاد مفرج مقالا اعتبر فيه ان حل مشاكل العمال والفلاحين وسائر افراد الطبقات الشعبية لا يكون على نطاق البلد العربي الصغير، المحدود الامكانيات، وانما على نطاق الاتحاد العربي حيث تتوفر السوق الواسعة والانتاج المحلي الوفير، بنوعية جيدة وسعر منخفض. (بيروت: ٧/١٢/١٩٣٧).

تكون تنظيم الحزب من «مجلس القيادة» الذي ضم الرئيس وامين السر «ومسؤولي الوكالات». كانت الوكالات مخصصة للداخلية، الدعاية، الخارجية، الفتوة، المالية. كذلك تكون التنظيم من «العمالات» اي الفروع في الاقطار العربية. وكانت هذه العمالات مكونة بدورها من وحدات ادارية اصغر. وقد بلغ عدد افراد الحزب المئات، بيد ان الانضباط بداخله كان عاليا والحماس كبيرا والتمسك بالسرية شديدا. تلك الخصائص سمحت له ان ينجح بتنفيذ الاسلوب الذي استنسبه للتأثير

في الحياة السياسية العربية. اقتضت تلك الخطة إدخال أعضاء الحزب وزرعهم، أو تكوين «نقاط الاعتماد» ـ كما سميت في النشرات الداخلية ـ في احزاب وجمعيات شتى، وهياكل سياسية اخرى. كانت الغاية من هذا الاسلوب توجيه الآخرين صوب تبني مفاهيم الحزب وسياساته. من هذه الناحية، حقق حزب «القوميين العرب» نجاحا كبيرا ليس بسبب خصائصه الذاتية فحسب، وانما ايضا بسبب الاوضاع العربية التي كانت تتمخض عن ولادة العديد من الهيئات المعنية بالشأن العربي العام.

المؤتمرات

كان من ابرز هذه الهيئات واكثرها نشاطا، ، في منتصف الثلاثينات، «المكتب القومي العربي في دمشق» الذي ترأسه فخري البارودي، احد زعماء «الكتلة الوطنية» في سوريا، واسندت امانة سره الى فؤاد مفرج، احد قادة «الحزب القوميين العرب». وكان من هذه الهيئات ايضا «لجنة الدفاع عن فلسطين» في سوريا التي ترأسها نبيه العظمة والتي اشترك فيها وفي ادارتها عدد من «القوميين العرب» و«العصبويين» البارزين من امثال اكرم زعيتر، رشاد الشوا وعز الدين الشوا. تلقت اللجنة مساعدات مالية كثيرة كانت اكبرها اطلاقا تلك التي جاءتها من العراق (FO 371/21883 Damascus To London 27/10/1938) وقد تحول المكتب واللجنة في دمشق الى محور للنشاطات العربية الرامية الى تغذية الثورة الفلسطينية المسلحة بالدعم السياسي والمال والسلاح والمتطوعين. ومن دمشق انتشرت لجان الدفاع عن فلسطين في الاقطار العربية المجاورة وبين العرب في المهاجر (مردم: ١٩٣٧) ومع نمو هذه النشاطات ازداد التركيز على اعطاء ثورة فلسطين طابعا عربيا وعلى معاملتها كظاهرة قومية. هذا ما ابرزته بجلاء سلسة المؤتمرات العربية العديدة التي انعقدت في النصف الاخير من عقد الثلاثينات، فكانت مناسبات لدعم الجهاد الفلسطيني والتأكيد على حيوية التيار القومي العربي في الآن نفسه.

كان «مؤتمر بلودان» الذي انعقد في ايلول (سبتمبر) ١٩٣٧، واحدا من اهم هذه المؤتمرات. انعقد المؤتمر للنظر في تقرير «لجنة بيل» البريطانية، ودعت اليه «لجنة

الدفاع عن فلسطين» في دمشق بالتعاون مع المفتي الاكبر. وقد تبنّت الحكومة السورية التي، كان يرأسها جميل مردم، هذا المؤتمر، وكان حضور «الكتلة الوطنية» فيه حضوراً بارزا. تمثلت مصر بوفد ترأسه محمد علي علوبة، وزير الاوقاف والمعارف السابق، ورئيس لجنة الدفاع عن فلسطين في القاهرة. كان الوفد المصري صغير العدد، لكن، مشاركته كانت مهمة لأنها كانت علامة اقتراب مصر من الفكرة العربية. اما الوفد العراقي فكان برئاسة رئيس الوزراء السابق ناجي السويدي، وكان ايضا صغير العدد، لكن، تقديرا لأهمية العراق ولمكانة السويدي، انتخبه المؤتمر رئيسا له، واختار علوبة ليكون نائبه. (مفرج، ١٩٣٧: ١ ـ ١٤) انحصرت مقررات المؤتمر في رفض مشروع التقسيم والتأكيد على «عروبة فلسطين». فلم تتطرق الى مشاريع الوحدة العربية. لكن اهميته، كمناسبة قومية، لم تفت على مكيريث، قنصل بريطانيا في دمشق، اذ ارسل تقريرا الى لندن عبر فيه عن انزعاجه من المؤتمر ومن نتائجه فقال «... المداولات المطولة حول فلسطين تعيد الروح الى طائر الفينيق القومي العربي كي ينفض عنه رماد الحساسيات المحلية والقطرية».

(FO 371/20814 Damascus To London 14/9/1937).

حضر مؤتمر بلودان قرابة اربعمئة وخمسين مشتركاً وضعفهم من الضيوف والمراقبين. انتمى اكثر هؤلاء الى التيار العروبي. ولكنهم، ما عدا ذلك، كانوا متباينين في نواح عديدة، بعضهم انتمى الى التيار العروبي المحافظ، والبعض الآخر انتمى الى التيار العروبي الجديد الذي اثار مخاوف القنصل البريطاني. هذا التباين بدا عندما القى رئيس المؤتمر بثقله، لكي لا يتخذ المؤتمرون قرارات عنيفة ضد السياسة البريطانية في فلسطين.

التقى العروبيون الجدد، في منتصف الطريق، رفاقاً محافظين على نجاح المؤتمر الذي حقق لهم فوائد كثيرة. لكنهم، في الوقت نفسه، أرادوا الاستفادة من وجود عدد من رفاقهم، الذين جاؤوا من اقطار عربية مختلفة، لتحقيق المزيد من التفاهم والتقارب فيما بينهم. وكان هذا هو الحافز الى عقد مؤتمر سري مصغّر ضم قرابة المئة من المشتركين. وانعقد هذا المؤتمر في دمشق بعد انتهاء اعمال مؤتمر

بلودان، ترأسه يونس السبعاوي واسندت امانة سره الى كاظم الصلح واكرم زعيتر ودارت مناقشاته حول سبل ازكاء الثورة الفلسطينية. واختلف مؤتمر دمشق عن مؤتمر بلودان في انه كان اكثر وضوحا في انتقاده لبريطانيا. ففي بلودان، وصف السويدي بريطانيا بأنها دولة حليفة. بينما في دمشق تحدث المؤتمرون عن بريطانيا باعتبارها دولة تسلك طريق العداء للفلسطينيين والعرب. انهم، في رأي مخبر تابع لمكاريث نجح في التسلل الى مكان الاجتماع، « قد اطلقوا العنان لمشاعر الكراهية للاجنبي» (FO/371/20814 Damascus To London. 14/9/1937. P.107)

من بلودان ودمشق، انتقل العروبيون الى مصر لكي ينظموا فيها مؤتمرَين امدًا حركة القومية العربية آنذاك بمزيد من الزخم والاهمية. الاول كان «المؤتمر البرلماني العربي - الاسلامي للدفاع عن القضية الفلسطينية» الذي انعقد بالقاهرة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٨. والثاني كان «المؤتمر النسائي الشرقي لنصرة القضية الفلسطينية» الذي انعقد في الفترة نفسها تقريبا. المؤتمران دللاً على تنامي التيار العروبي في مصر وعلى تمحوره حول القضية الفلسطينية. وقد حاولت السفارة البريطانية في القاهرة اقناع الملك فاروق ورئيس الوزراء محمد محمود، بإلغاء المؤتمر البرلماني، لكن الملك لم يلب الطلب البريطاني، ووقف «محمود، رغم انه كان مقربا من السفارة، الموقف نفسه، مبررا موقفه هذا بالاشارة الى التأييد الكبير للقضية العربية في مصر. وعندما انتهى المؤتمر وجد فيه لامبسون، السفير البريطاني في مصر، مناسبة لتذكير المسؤولين في لندن من انه لا يجوز «... تجاهل الاخطار النامية المحدقة بنا الناشئة عن حركة التعاون الاسلامي - العربي...». وايده في ذلك آثرنغتون - سميث، احد مسؤولي الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية فزاد على تقريره، الملاحظة التالية: «يبدو ان حركة القومية العربية تحولت الى قوة يحسب لها الحساب في الشرقين الادنى والاوسط، وانها تزداد قوة مع الوقت» (FO. 371/21883: Cairo To London.) هذه الملاحظات، قد تكون دعوة الى التفاهم مع هذه الحركة، او التحسب لها ومحاربتها. وبدت الحكومة البريطانية اقرب الى الاخذ بالتفسير الثاني عندما زار محمد علي علوبة لندن كرئيس للمؤتمر

لكي ينقل اليها مقررات المؤتمر، اذ انها رفضت استقباله بهذه الصفة واصرت على التعامل معه كزعيم مصري فقط.

بعد مؤتمرات سوريا والقاهرة، عقد الطلبة العرب في اوروبا مؤتمرا ببروكسل في اواخر شهر كانون الثاني (ديسمبر)، ١٩٣٨. حضر المؤتمر طلاب اسندت اليهم مناصب رفيعة في بلادهم، بمراحل لاحقة من حياتهم مثل عبد الرحمن البزاز وعبد الغني الدلي (العراق)، اسعد محاسن وعزت الطرابلسي (سوريا)، وحضره ايضا مشتركون كانوا اعضاء في «حزب القوميين العرب» مثل حليم ابو عز الدين (لبنان). صدر عن المؤتمر كتاب بعنوان «القومية العربية: حقيقتها اهدافها، وسائلها» عبر فيه، المجتمعون عن آرائهم وعن التزامهم بتلك الفكرة. وكان من مقررات المؤتمر تحويله الى هيئة دائمة للطلبة العرب في اوروبا. كما دلت مقرراته الاخرى على تأثره وتأثر أعضائه بالفكر السياسي السائد في اوروبا الغربية، اذ جاء فيها ان القومية العربية «.. تحترم الحريات الفردية (...) وترمي الى معاملة جميع المواطنين (...) على اساس المساواة في الحقوق والواجبات.» واتسمت مقررات المؤتمر الاخرىَ بالواقعية والعقلانية اذ دعت، على سبيل المثال، الى «تأييد الحلف العربي» وتطويره. (المؤتمر الاول للطلاب العرب في اوروبا، بدون تاريخ: ١٤، ١٤٢). هذا المنحى دل على ان المؤتمرين كانوا متأثرين بالفكر السياسي السائد في اوروبا الغربية، بينما كانت الافكار المستمدة من الفكر القومي الالماني، هي الاوسع انتشارا في اوساط الجيل الثاني من القوميين العرب. لم تهتم السلطات البريطانية بهذا الجانب من اعمال المؤتمر، وانما نظرت اليه والى هيئته التحضيرية بارتياب، واخضعت المشتركين فيه من بريطانيا الى المراقبة، لأنهم نسقوا وتعاونوا مع طلاب عرب يتلقون العلم في برلين.

ومن المؤتمرات المهمة التي دلت أيضاً على نمو تيار القومية العربية، كان «المؤتمر الطبي العربي» الذي انعقد ببغداد، في كانون الثاني (يناير) ١٩٣٩. ولقد تمكن المشتركون، في المؤتمر ممن كانوا ينتمون الى الجيل الجديد من القوميين العرب، تمكنوا من تحويله الى «... مناسبة كبرى لنشر افكارهم السياسية». (FO 371/23214 B Baghdad To London 21/1/1939).

وكانت النوادي ايضا مجالا حيويا من المجالات التي ولجها ممثلو الجيل القومي العربي الثاني، فتمكنوا خلال زمن قصير من الامساك بزمامها، وتوجيهها لخدمة افكارهم وبرامجهم السياسية. برز من هذه النوادي، في سوريا، «النادي العربي»، الذي ترأسه سعيد فتاح الامام، احد اعضاء «حزب القوميين العرب»، وضم عددا كبيرا من المثقفين من خريجي الجامعات الاوروبية (MAE, Syrie-Liban, 1930-1940,vol. 49 P.13) وفي العراق كان اهم هذه النوادي، «نادي المثنى بن حارث الشيباني»، الذي تأسس عام ١٩٣٥، وترأسه وساهم في تأسيسه صائب شوكت، القومي العربي المستقل، وكان معه من المؤسسين ايضا بعض الاعضاء الرئيسيين في «حزب القوميين العرب»، مثل درويش المقدادي ومتى عقراوي (الحسني، ١٩٨٠: ١٢٧؛ طربين، ١٩٥٩: ١١٣). والى جانب «المثنى» نشأ ايضا «نادي القلم» الذي ضم جميل صدقي الزهاوي ومحمد فاضل الجمالي، وغيرهم من وجوه العراق الفكرية، وكان منبرا مهما من المنابر التي ترددت فيها افكار العروبيين الجدد وبرامجهم. (الجواهري، ١٩٨٤: ٣١).

وتمكن النشطاء، من الجيل الثاني من القوميين العرب، تمكنوا من دخول الحركة الكشفية العربية والمنظمات الشبابية مثل منظمة الفتوة، وجمعية «الجوال» في العراق و «النجادة» في لبنان. وقد تعاقب على رئاسة المنظمتين الاخيرتين، عدد من الرؤساء المنتمين الى «حزب القوميين العرب». كذلك اتيح لهؤلاء النشطاء من العروبيين الجدد ان يبسطوا نفوذا ملحوظا على عدد من الهيئات الجامعية المرموقة مثل «جمعية العروة الوثقى» في الجامعة الاميركية ببيروت، و«مشروع انعاش القرية»، الذي بدأ في الجامعة ولكن آثاره امتدت، على يد القوميين العرب، فشملت عاصمتي سوريا ولبنان وعددا من القرى في البلدين. (النهار ١٩٣٨/٥/٦؛ الصلح: ١٩٣٧/١٢/١٦).

ان هذه المؤتمرات والنوادي والجمعيات كانت تؤثر تأثيرا كبيرا في الرأي العام، وكان نشاطها يعكس حيوية القومية العربية ونفوذها الواسع والمتنامي في الاوساط العربية الرسمية والشعبية. ولقد استند ذلك النفوذ آنذاك الى أن التيار

القومي العربي كان يمثل، آنذاك تحالفا واسعا من قيادات الجيلين الاول والثاني من القوميين العرب. فممثلو الجيل الاول كانوا يضفون على التيار العروبي المشروعية ويمدونه بالتجارب والخبرات ويحاولون جذبه بعيدا عن السير في الطرقات غير الآمنة والمجابهات الخطرة. وممثلو الجيل الجديد كانوا يلقحون تيار القومية العربية بالحيوية والاندفاع والافكار الجديدة والطرق المبتكرة في التنظيم والعمل. لم تكن العلاقة بين الفريقين سهلة، اذ كانت تتخللها توترات كثيرة كان اغلبها عائدا الى الموقف من الهيمنة الاجنبية على البلاد العربية. وكان ممكنا التغلب على هذه التوترات في ظل ظروف دولية وعربية ملائمة، اي عندما كانت القوى الاجنبية المهيمنة على الاقطار العربية تتودد للعرب، وتعدهم بالاستجابة الى مطالبهم الاستقلالية والوحدوية. كما كان مستطاعا التغلب على هذه التوترات، عندما توفر للعروبيين الجدد هامش من حرية العمل. ولكن لما تغيرت هذه الاجواء، اتجهت العلاقة بين شيوخ الحركة العربية وشبانها الى الاهتزاز.

الانتقال الى بغداد

بدت اوضح علامات التبديل في العلاقة بين جيلي القوميين العرب قبل الحرب العالمية الثانية في سوريا ولبنان. ففي منتصف عام ١٩٣٩، باشرت السلطات الفرنسية حملة قمع واسعة ضد القوميين العرب والجماعات الوطنية ودعاة الاستقلال. اعلنت حل «العصبة»، واعتقلت عددا من اعضائها، كما لاحقت الشباب من رجال «الكتلة الوطنية». ولاحقت سلطات الانتداب بعض الاعضاء البارزين في حزب القوميين العرب بسبب نشاطهم في الميدان الوطني ولو انها لم تكشف سر الحزب. وقبل اسابيع من اندلاع الحرب، اشتدت حملة القمع والتنكيل، مما ادى الى شل نشاط العصبة تقريبا، اما حزب القوميين العرب، فقد اجتمع مجلسه القيادي واتخذ قرارا دل على الاجواء السائدة، وعلى تبدُّل الاحوال في المنطقة. قرر المجلس.. «الاقلال مؤقتا من الاعمال الحزبية في سوريا ولبنان وفلسطين بسبب شدة الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال لمواجهة الحرب. «كذلك قرر المجلس «... انتقال مقر القيادة الى العراق ـ بسبب تعذر قيامها بالعمل [في بيروت] اذ ان اكثر

اركانها هم قيد السجن والاعتقال والملاحقة. فالظروف الحربية الحالية وما سبقها وتبعها من اجراءات الارهاب والضبط الشديد قد شل الحركة وهدد سريتها. » واضاف المجلس انه «.. لما كانت الحالة في العراق ايسر من ذلك، وكان العمل هناك ادنى ثمرة في الوقت الحاضر فقد اتخذنا هذا القرار.» (الصلح: ضبط جلسات مجلس القيادة؛ (النهار ٤٢/٥/١٩٣٩؛ EMAT (AH) 7N Doss. 1 12/8/1939) والذي زاد قيادة «حزب القوميين العرب» وبعض العصبويين رغبة في الانتقال الى بغداد، هو وجود عدد من الشبان العرب في العراق الذين ذهبوا اليه للعمل في مجالات التربية والتعليم. وكان اغلب هؤلاء من سوريا ولبنان وفلسطين، كما كان منهم ايضا اقلية من المدرسين المصريين. وقد تم اختيار هؤلاء بصورة مباشرة تقريبا، في صيف ١٩٣٩ من قبل مديري المعارف العراقية، سامي شوكت وفاضل الجمالي، وروعي في انتقاء اولئك المدرسين تعاطفهم مع الفكرة العربية. (FO 371/23277: Damascus To London, 14/8/1939). بيروت ٢٨/٧/١٩٣٩، /٨/١٩٣٩، ٢٧/٨/١٩٤٠) وكان من الطبيعي عندها ان يكون بين هؤلاء الذين ذهبوا يدرّسون في معاهد العراق، عدد كبير من الحزبيين القوميين العرب والعصبويين. وانتشر هؤلاء في سائر المناطق العراقية يبثون فيها افكار حزبيهم بين طلبة المدارس الثانوية وفي اوساط الشباب العراقيين.

في الفترة نفسها التي انتقلت فيها قيادة حزب القوميين العرب الى بغداد، اختار المفتي ايضا بغداد هدفا لهجرته الثانية، ومقرا لإقامته الجديدة. لكن الانتقال الى العاصمة العراقية لم يكن هينا لأن السلطات البريطانية كانت «تعارض بقوة هذا الامر اذ انها كانت تنظر اليه [أي إلى المفتي] كمتمرد، وخارج على القانون». وبعد ان ضغطت من اجل ابعاده عن بيروت لم ترغب في نزوله ضيفا على العراقيين. وتعبيرا عن هذه الرغبة، اتصل السفير البريطاني في بغداد بنوري السعيد، رئيس الوزراء وبعلي الايوبي، وزير الخارجية، ناقلا اليهما مخاوف حكومته من نقل مقر المفتي الى بغداد. كان السعيد يخشى استثارة هذه المخاوف ومضاعفاتها بالنسبة الى العلاقات البريطانية العراقية هذا من جهة، من جهة اخرى، كان على الحكومة

العراقية ان تراعي الرأي العام في البلاد، الذي كان يتعاطف تعاطفا كبيرا مع المفتي ومع القضية التي كان يرمز اليها. وقام الزعماء العراقيون في سعيهم إلى حل هذا الاشكال، بإبلاغ مندوب المفتي في بغداد، اكرم زعيتر، ترحيب الحكومة بالزعيم الفلسطيني. من ناحية اخرى، نقل هؤلاء الزعماء الى المسؤولين البريطانيين اعتقادهم بأن «... المفتي سوف يغير افكاره، وموقفه، عندما يبتعد عن اجواء لبنان المشؤومة (...) عندئذ سوف يلمس انه لا يمكن تحقيق الاهداف العربية، الا بالتعاون الوثيق مع بريطانيا العظمى، وبذلك يتمكن اصدقاؤه العراقيون من اقناعه بسهولة بقبول بعض «الكتاب الابيض» - شرط ان تكون بريطانيا العظمى مستعدة ايضا لتقديم بعض التنازلات الصغيرة..» (FO 371/23213.Exodus Of Rebel Leaders From Syria To Iraq.) September 1939. P.218). جودت، ١٩٨٥: ٢٤١.)

وهكذا انتقل المفتي من بيروت الى بغداد في الثالث عشر من تشرين الاول ١٩٣٩، اي بعد عامين تماما من انتقاله من القدس الى بيروت. (زعيتر، ١٩٨٠: ٦٠٨) وانتقل مع المفتي ايضا الى بغداد، عدد من المجاهدين الفلسطينيين مثل أقربائه، جمال وعبد القادر، والشيخ حسن ابو السعود، واسحق درويش، وموسى العلمي. وكانت السلطات البريطانية تطلق عليهم اسم «اركان المفتي». كما سبقهم اليها بعض نشطاء العصبة ولفيف من القوميين العرب المستقلين، وبعض العسكريين العرب الذين اشتركوا سابقا في الحركات الثورية بالمشرق مثل فوزي القاوقجي، الضابط اللبناني الاصل الذي انتقل الى بغداد لكي يدرّس في كليتها العسكرية (FO 371/23213 Baghdad To London. September 1939. قاسمية، ١٩٧٥. ج١: ١٣٩)

ولم تستقبل بغداد المفتي وصحبه، وقيادات الجيل الثاني من التيار القومي العربي فحسب، وانما استقبلت ايضا ثلاثة من قادة «الكتلة الوطنية» السورية المرموقين، هم جميل مردم، رئيس الوزراء السوري السابق، والوزيران السابقان، سعد الله الجابري ولطفي الحفار. وقد اضطرت السلطات الانتدابية الزعماء الثلاثة الى الفرار من سوريا بعد ان وجهت اليهم تهمة التحريض على اغتيال الزعيم المناوىء للكتلة عبد الرحمن الشاهبندر. (الارمنازي، ١٩٧٣: ٣٩) وقد وجد هؤلاء

الزعماء في بغداد مكانا مفضلا يأوون اليه لمعرفتهم بزعمائه ولأنه اصبح ملجأ للمضطهدين من الزعامات الوطنية العربية، ولأنهم قدروا انه بإمكانهم متابعة العمل منه لتحقيق اهدافهم العامة. ولقد اضعفت هجرة تلك الزعامات من فلسطين وسوريا ولبنان دور تلك الأقطار في السياسة العربية، بينما اكد حلولهم في العراق دوره العربي المهم. ولئن كان وجود ذلك الحشد من القيادات العربية عاملا في ازكاء دوره، ولئن كانت الدولة العراقية منذ نشوئها لاعبا يحسب له حساب في السياسة الاقليمية، فإن تلك الاهمية استندت الى بعض المستجدات التي جاءت بها السنوات الاخيرة من الثلاثينات.

العراق: دور اقليمي نام

الاقتصاد والتعليم

كان موقع العراق الجغرافي مهما منذ ولادة الدولة، وقد تعزز هذا الموقع منذ منتصف الثلاثينات مع بناء شبكة من الطرقات الداخلية من جهة، والخارجية، من جهة اخرى، مع الاقطار المجاورة. وبذلك ربطت الطرقات الدولية مدن شمال العراق بمدن الشمال في سوريا وببلدة نصيبين في تركيا. وطور العراقيون طريق النجف ـ المدينة في العربية السعودية، كما تحسنت ايضا طريق بغداد ـ عمان ـ حيفا. وطرحت ايضا فكرة بناء سكة حديد موازية لهذه الطريق، بيد ان السلطات البريطانية لم تتحمس لهذه الفكرة، فطويت. وامتدت خطوط التلغراف من بغداد الى بيروت ودمشق والرياض في الفترة نفسها، وكذلك الهاتف المباشر مع القاهرة. وافتتح ايضا خط الرحلات الجوية المباشرة بين العاصمتين العراقية والمصرية. (LONGRIGG, 1968: 256-260, 265-266). الى جانب ذلك امتدت في منتصف الثلاثينات انابيب النفط التي ربطت منشآت النفط العراقية في كركوك، بحيفا وطرابلس. (RIIA,1951:545) وقد أتاحت هذه الانابيب للعراق تصدير نفطه الى الخارج ولكنها في الوقت نفسه سلطت الضوء على مشكلة زادت اهميتها مع زيادة صادرات النفط ونمو التجارة الخارجية. فلم يكن للعراق مرافئ يطل عبرها على

البحار، وهو بين البلدان المصدرة للنفط، يكاد يكون البلد الوحيد في العالم المضطر الى تصدير نفطه عبر موانئ الدول المجاورة. إلا أن ذلك الواقع اعطى هذه الدول المجاورة وسيلة للتأثير في العراق. هذا من جهة، ومن جهة اخرى، فرض على الزعماء العراقيين ان يكونوا شديدي الانتباه الى ما يجري حولهم. فتطلع البعض منهم، الى منافذ بحرية على شاطئ المتوسط، والبعض الآخر حصر اهتمامه بالمنافذ الممكنة الى مياه الخليج، وهناك من فكر بالاثنين معا. في الحالات كافة، فإن بناء الطرق الدولية ومدّ انابيب النفط العابرة للأقطار كانا تعبيراً عن حاجة العراق إلى تنمية علاقته بجيرانه، خصوصاً العرب منهم، وكانا، في الوقت نفسه، سبباً لتلك الحاجة.

مع هذا النمو، اتجهت الدولة العراقية الى الاهتمام بالاسواق العربية فكلفت وزارة المالية غرفة تجارة بغداد دراسة امكانات التعاون بين الاقطار العربية. ووضعت الغرفة تقريرا حول هذا الموضوع اقترحت فيه جملة من الوسائل لتوسيع التبادل التجاري بين الاقطار العربية. (الصلح: ١٩٣٩).

وتطورت ايضا في العراق الخدمات التعليمية تطورا ملحوظا بحيث بات بإمكان العراق ان يستقبل الطلبة من الاقطار العربية الاخرى، وتأهبت كلية الطب عام ١٩٣٩، بتسهيل من الوزارات المختصة، لاستقبال طلبة من اليمن، مسقط، عمان، وعدن (الصلح: ١٩٣٩). وكذلك انشأت الحكومة العراقية كلية عسكرية فتحت أبوابها امام الطلاب الذين جاؤوها من الاقطار العربية الاخرى.

وحقق الاقتصاد العراقي نموا ملحوظا واتجهت الحكومة العراقية، تعزيزا للسيادة الوطنية، الى بناء صناعة عسكرية محلية، فتعاقدت مع شركة بريطانية، في مطلع الثلاثينات، على بناء مصنع للذخائر. وقد وصل انتاج المصنع عام ١٩٣٨ الى قرابة تسعة ملايين طلقة. اضافة الى ذلك، تعاقد العراقيون مع الشركة نفسها على بناء مصنع للبنادق. فبدأ انتاجه عام ١٩٤٠ (SILVERFARB,1986: 84). ان انتاج هذين المصنعين لم يكن كافيا لتلبية الحاجات المحلية فحسب، وانما للتصدير الى الاسواق المجاورة ايضاً.

القوات المسلحة

وفي الثلاثينات، اتجهت السلطات العراقية الى تقوية الجيش العراقي. ان ضعف الجيش في مقابل العناصر المسلحة العديدة في البلاد (القبائل، الاقليات الخ.) اثار دوما قلق المسؤولين العراقيين، ومنهم في الحقبة السابقة الملك فيصل الذي شكا من ان «... الحكومة اضعف من الشعب بكثير ولو كانت البلاد خالية من السلاح لهان الامر، لكن يوجد في المملكة ما يزيد على المئة الف بندقية يقابلها ١٥ الف حكومية..» (انيس، ١٩٧٧: ٦٩). وكان الاعتقاد السائد بين اكثر افراد النخبة الحاكمة العراقية ان المدخل الطبيعي إلى تصحيح ذلك الوضع، هو تطبيق التجنيد الالزامي. وكانت هذه الخطوة ضرورية في نظر مؤيديها لأنها تساعد على تحقيق الاندماج الوطني بين العراقيين، فضلا عن بعض الفوائد الاخرى الاقل اهمية. ومهما كانت الاسباب والاعتبارات الكامنة وراء مسألة التجنيد الالزامي، فقد بوشر بتنفيذه بعد ثلاث سنوات من دخول العراق عصبة الامم. وهكذا قفز عدد افراد الجيش من ١٢٠٠٠، عام ١٩٣٣، الى ما يزيد على العشرين الفا عام ١٩٣٦. ووصل الى ٤٣٤٠٠، عام ١٩٤٠. وفي بداية عام ١٩٤١، وصل تعداد جيش الاحتياطي الى ربع مليون ضابط صف وجندي. يضاف الى الجيش العامل وقوات الاحتياط قرابة ١٢٠٠٠ من قوى الامن الداخلي. ومع هذا التطور في حجم الجيش العراقي، ارتفعت ميزانيته من ٢٢٪ من حجم الانفاق الحكومي العام الى ٣٢٪ منه وقفز عدد طائرات سلاح الجو العراقي من تسع طائرات عام ١٩٣٢، الى ١١٦ عام ١٩٤١.

إن التطور في حجم الجيش، لم يكن، بالضرورة، يعكس نموا موازيا في مستوى تدريبه وكفاءته القتالية او نوعية سلاحه وأداء هذا السلاح. فالمعضلات التسليحية ظهرت عندما اشترى العراق طائرات بريدا وسافويا الايطالية، ودوغلاس الاميركية. وثبت فيما بعد ان الطائرات الايطالية كانت تعتريها نقائص فنية منها عدم صلاحيتها للمناطق الصحراوية الحارة، اما طائرات دوغلاس فقد اغفل بائعوها الاميركيون تجهيزها بكافة المعدات اللازمة للقتال. ان هذه الفجوات

قللت من قدرة الجيش العراقي، ولكنها لم تذهب بها. ورغم هذه النقائص، كان الجيش العراقي، في تلك الفترة، اقوى الجيوش العربية، وواحدا من اقواها في المنطقة، كما كان سببا من اسباب تعزيز دور العراق الاقليمي (TARBUSH, 1982: 94 الدرة، Silverfarb, 1986: 76-83.) KENNDY, 1988:383- 384).

التماسك الداخلي

كانت معضلات الوحدة الوطنية والتماسك الداخلي من العوامل المهمة التي اثرت في دور العراق الاقليمي، وفي قدرته على الاضطلاع بدور قيادي في المنطقة. برزت هذه المعضلات على صعيدين: الاول، هو التركيب السلالي (الاثني) والديني والمذهبي للعراقيين وتجلياته السياسية. والثاني، هو النخبة الحاكمة العراقية. خلال الثلاثينات لم يتغير التركيب الديموغرافي للمجتمع العراقي تغيّراً ملحوظا عن الصورة التي رسمها الملك فيصل الاول في مذكراته. وظل السكان العرب (من مسلمين ومسيحيين ويهود) يشكلون قرابة الثمانين بالمئة من السكان. ويرجح أن أكثرية المسلمين كانوا من ابناء المذهب الشيعي. اما الاقليات المسيحية فقد ضمّت الاشوريين، الذين بلغوا حوالي ٦٪ من مجموع السكان علما بأن قسما منهم جاء في الاساس، من الاراضي التركية. وبين فقد ضمت السكان غير العرب بلغت نسبة الاكراد حوالي ١٧٪ من مجموع العراقيين. (HOURANI,1947: 91)

ان ابناء الطائفة الشيعية لبثوا يتململون، عموما، مما اعتبروه استئثارا من قبل السنّة العراقيين بالمراكز العليا في الدولة، في حين انهم لم يمثلوا فيها بما يتناسب مع حجمهم العددي. وازدادت اهمية هذه الظاهرة، مع نمو عدد سكان الارياف، واغلبهم من ابناء المذهب الشيعي، الذين انتقلوا الى المدن العراقية، ايضاً، مع انتشار التعليم بينهم. وتعبيرا عن هذا التململ، زود ابناء المذهب الشيعي الجماعات العراقية المعارضة بعدد من نشطائها وقادتها البارزين. وفي منتصف الثلاثينات وجد المتنورون والمجددون من هؤلاء في جماعة «الاهالي»، تعبيرا عن نزوعهم الى قيام مجتمع عراقي يكاد يمثل مبادئ المساواة بين المواطنين. والى جانب «الاهالي»، وجد التململ الشيعي طريقا للتعبير عن نفسه في عدد من الحركات الاصلاحية والثورية

مثل الحزب الشيوعي العراقي الناشئ، هذا فضلا عن التيار القومي العربي الراديكالي. ان هذه الحركات والجماعات المنظمة لم تتمكن من تغيير الواقع السياسي العراقي تغييرا يزيل اسباب التذمر ومشاعر التململ من نفوس ابناء المذهب الشيعي من العراقيين، الا انها بمقدار ما اتيح لها من حرية العمل والتعبير، كانت توفر اطارا لإسهام هؤلاء في الحياة العامة، انها بهذا المعنى كانت تقي المجتمع العراقي من استفحال شعور الغربة لدى قسم كبير من ابنائه، وتساهم موضوعيا، وبصرف النظر عن المواقف التي كانت تتخذها، بدمجهم في الكيان السياسي العراقي.

عرف الاكراد تطورات مشابهة لتلك التي شهدناها بين ابناء المذهب الشيعي، فازداد عدد الذين انتقلوا من بينهم الى المدن خصوصاً في كركوك، اربيل، سليمانية، الموصل وديالى. وقد ارتفع عدد المتعلمين بين هؤلاء وظهرت بينهم انتلجنتسيا في مرحلة التكوين. واخذوا يبلورون، بصورة ادق، شكاوى الاكراد العراقيين، ولكن هذا الواقع المستجد لم يفض الى تجديد حركات التمرد والعصيان بين الاكراد في السنوات التي سبقت الحرب البريطانية ـ العراقية. إذ لبثت الجبهة الشمالية هادئة بين عام ١٩٣٢، عندما قضي على حركة الشيخ احمد، وصيف ١٩٤١، عندما انتهت الحرب، (HOURANI, 1947: 98).

وكما هدأت في تلك السنوات تحركات الاكراد، هدأت ايضا المواجهات بين الدولة العراقية والاشوريين المسلحين. ان مشكلة هؤلاء بدأت مع السياسة التي اتبعتها السلطات البريطانية في تكوين قوات المجنّدين (LEVIES) واستخدامهم كرديف للجيش البريطاني في تثبيت الحكم الانتدابي بالبلاد. ووقع الاختيار على الاشوريين الذين جاؤوا من تركيا، حتى يكونوا عصب تلك القوات. وقد ارتبط ذلك الاختيار باعتبارات عدة، كان منها الدين الذي يجمعهم بالبريطانيين، وشدتهم في القتال، وحاجة اولئك المشردين الى الرعاية والحماية التي وفرتها السلطات البريطانية، واخيرا وليس آخراً انه لم تكن هناك عصبية محلية يرتبطون بها فتجعلهم يترددون في تنفيذ الاوامر. إن الدور الذي اوكلته السلطات البريطانية الى

الاشوريين المسلحين جعلهم يميلون الى العصيان على الدولة والى المطالبة بالاستقلال الذاتي. واشتدت هذه الدعوة عندما تبناها بطريركهم الشاب مار اشايا شمعون رغم ارادة فريق من الاشوريين الذين رغبوا في التفاهم مع الدولة. وحاول الملك فيصل الاول مداراة هذه الدعوة الانفصالية بالحسنى فلم ينجح. وتحولت قضية الاشوريين المسلحين الى قضية تستفز الرأي العام والجيش العراقي فضلا عن قسم من النخبة الحاكمة العراقية، خصوصاً وانها ارتبطت بالمشاعر المناهضة للسياسة البريطانية وللادوات المحلية التي استخدمت في تنفيذ تلك السياسة. وفي آب عام ١٩٣٣، اسفر الاحتكاك بين الاشوريين والدولة عن قيام الجيش العراقي بقمع هؤلاء بقسوة، في حين ان السلطات البريطانية امتنعت عن التدخل لإنقاذهم. ان الشدة التي استخدمها الجيش ضد الاشوريين كانت موضع الانتقاد، بيد ان الكثيرين حمّلوا الاشوريين المسلحين والبطريرك شمعون، والسلطات البريطانية مسؤولية موازية لتلك التي تحملها الجيش العراقي. وتعبيرا عن هذا الموقف الاخير، كتب جبران التويني، صاحب جريدة «النهار» اللبنانية، يقول:

«نحن (...) نعطف عليهم عطف انسان يتألم لأخيه الانسان ويرجو له الخلاص من محنته، لكننا نتخذ من مصيرهم سببا لتذكير الاقليات بأن المستعمر الاجنبي لايعطف عليها الا بمقدار ما يتفق العطف مع مصلحته ويؤيد نفوذه، ويسمح له بالتدخل في شؤون البلد المستضعف باسم الاقليات. لكنه، في اليوم الذي يرى ان الدفاع عن الاقليات لن يفيده في اغراضه الاستعمارية، يعاملها كما عامل الانكليز اتباع مار شمعون من الاشوريين» (النهار ١/٤/١٩٣٦).

وهكذا فإن هذه القضية لم تتفاعل على نحو يضعف من مكانة العراق على الصعيد العربي. ومع خروج شمعون من العراق والهدوء الطويل الذي خيم على قضية الاشوريين، بدا انهم، مع سائر الطوائف المسيحية، قد اندمجوا في المجتمع العراقي.

وكان عدد اليهود العراقيين يوازي نسبة الاثنين بالمئة تقريبا من مجموع السكان. كانوا يتجمعون في المدن، وخصوصاً بغداد، ويتمتعون بأوضاع اجتماعية

وتعليمية متطورة. وكانت حقوق اليهود مكفولة بحيث ان اعيادهم كانت تعتبر مناسبات رسمية، فشكلوا، آنذاك، عنصرا مهما من عناصر البلاد. (FO 371/21852: Baghdad To london 2/4/1938). وكان من الطبيعي ان يكون هؤلاء هدفا لنشاط الحركة الصهيونية التبشيري، ولكنهم في جميع الاحوال لم يكونوا هدفا سهلا اذ كانت الكثرة منهم مندمجة في مجتمعها منذ مئات السنين (HOURANI ,1947: 104). ففي الثلاثينات، عندما كانت الدعوة لمناهضة الصهيونية تجتاح العراق، كان ما يزال ممكناً احتفاظ اليهود العراقيين بمكانتهم في النسيج الصناعي العراقي.

الى جانب هذه الجماعات وجدت ايضا جماعات سلالية ودينية اخرى مثل التركمان واليزيديين وغيرهم. وحدث احيانا ان تخلل علاقات هؤلاء بالمركز في بغداد بعض التوتر، ولكنه لبث محدودا ولم يثر المخاوف والشكوك نفسها التي كانت تثيرها علاقة الطوائف، التي عرضنا لها، بالدولة العراقية. وبالمقارنة مع دور هذه الجماعات وجد البعض في سلوك قبائل العراق، خطرا على وحدة الدولة والمجتمع، ذلك ان زعماء القبائل كثيرا ما كانوا يهددون بالعصيان المسلح اذا لم تلب رغباتهم. ان هذا السلوك تكرر في الثلاثينات بحيث اصبح ظاهرة ملازمة للحياة العامة. ولا ريب ان هذه الظاهرة كانت تضعف من سلطة الدولة، وكان من المحتمل في اي لحظة من لحظات احتدام التوتر بين الفريق الحاكم و القبائل المتمردة، ان تتحول الى حروب اهلية تطيح بوحدة البلاد. ولكن بالمقابل، لا بد من الملاحظة ان معظم التحركات القبلية اتت في سياق مناورات سياسية للامساك بالمراكز لا للانفكاك عنها، وان السياسيين الذين كانوا يحبكون هذه المناورات كانوا يستعينون بالقبائل وبشيوخها للوصول الى حكم العراق وليس الى تفكيكه او الانفصال عنه.

ان صورة المجتمع الاهلي العراقي، في الثلاثينات، لم تكن تدل على وجود درجة عالية من التماسك والاستقرار. العراق لم يتحول الى دولة - قومية متينة الاركان متجذرة في وجدان المواطن. العراقي لم يترك ولاءاته الفئوية لكي يمحض الدولة الولاء الاكبر. الجماعات السلالية والدينية التي تكون منها المجتمع لم تندمج تماما في البنيان الجديد بحيث تكسبه منعة تحتاجها الدولة التي تطمح الى لعب دور

يجاوز حدودها. ان شكاوى هذه الجماعات لبثت قائمة تحتاج الى ظرف ملائم او الى حافز يحركها حتى تعبر عن نفسها بقوة، وعلى نحو ربما هدد وحدة الدولة واستمرارها. لكن، في الفترة التي سبقت الحرب، بدا وكأن من الممكن التفتيش عن هذه الحلول في الاطار العراقي وليس على حسابه. فخلال قرابة عقد ونصف من الزمن، حقق العراق درجة من التماسك وفرت له امكانية التحرك على المسرح الاقليمي، وجعلت بعض حكامه يعتقدون بأنه قادر على الاضطلاع بدور دولي.

شهد عقد الثلاثينات تغييرات كثيرة، واحيانا حادة، في المدارين العربي والعراقي. ولم تنج النخبة العراقية الحاكمة من هذه التغييرات الملوّحة بالعنف والدماء احيانا. ان الجسم السياسي العراقي لم يعرف الاستقرار القائم على تأصيل المؤسسات والاعراف الدستورية، ولكنه عرف الاستمرار الذي قام على ديمومة العرش، وعلى شيء من التماسك بين الزعماء «الفيصليين»، الذين ساهموا في بناء الدولة ومواكبتها.

عندما ولي الملك غازي العرش، وهو في الحادية والعشرين من العمر، استقبله الكثيرون في العراق والبلاد العربية بالعطف لأنه كان في نظرهم، كما قالت نشرة داخلية لحزب القوميين العرب، «... الوديعة الشخصية الوحيدة التي تركها (...) ابوه الملك المحبوب فيصل الاول». وخلال ايام حكمه تكشفت «... حياة الملك الشخصية عما يتلمها»، غير ان الرأي العام مال «... للتغاضي عن تلك النواحي»، واكتسب غازي تأييدا واسعا لأنه تبنى المطالب الوطنية والقومية التي كانت تحرك العراقيين والعرب. وعندما قتل غازي في مطلع نيسان (ابريل) اعلن ابنه الطفل فيصل الثاني ملكا، وابن عمه الامير عبد الاله «... المعروف بحسن السمعة وطيب العنصر»، وصيا على العرش. (الصلح ١٥/٤/١٩٣٩؛ فرج، ١٩٨٧: ١٨). وهكذا بقي العرش العراقي، خلال عقد الثلاثينات، رمزا لوحدة الدولة، ومعززا لدورها على الصعيد العربي.

وكان من رموز استمرار الدولة وعوامل ديمومتها ايضا ذلك الفريق من السياسيين «الفيصليين». اصيب هذا الفريق، الذي مثل الجيل الاول من القوميين

العرب، بخسارتين: الاولى ذهاب فيصل، والثانية وفاة ياسين الهاشمي في بيروت كانون الثاني (يناير) عام ١٩٣٧. كانت الخسارة الاولى مزدوجة، اذ ان فيصل لم يكن قادرا على جمع شمل اطراف ذلك الفريق فحسب، ولكنه كان يسعى الى مد حبال التفاهم مع الفرقاء الآخرين ايضا، وبذلك كان يقي «الفيصليين»، لماما، مغبة الدخول في منازعات طاحنة مع اولئك الفرقاء. اختلف غازي عن فيصل من حيث انه لم يكن حريصا على التعاون مع الفيصليين، ولم يكن متمسكا بالسياسة التي اتبعوها ازاء بريطانيا، بل سعى احيانا الى استبعادهم من الحكم عن طريق التعاون مع خصومهم (فرج ١٩٨٧: ١٣٢ ـ ١٣٦). كما كانت الخسارة موجعة ايضا بسبب المكانة الشخصية التي تمتع بها ياسين الهاشمي بين العروبيين داخل العراق وخارجه، لأنه كان قادرا على اكتساب التأييد من قادة الجيلين الاول والثاني من بينهم. الخسارتان اثرتا على تماسك النخبة العراقية الحاكمة، ولكن آثارهما الحادة لم تظهر قبل الاربعينات. فحتى نهاية الثلاثينات كان ما يزال بإمكان زعماء من جيل القوميين الاولئل، من امثال نوري السعيد، جميل المدفعي وعلي جودت الايوبي ان يعقدوا التحالفات مع رموز الجيل الجديد من القوميين العرب. ولئن كان الجيل الجديد من القوميين العرب قانعا، في أواسط الثلاثينات، بلعب دور رديف، لزعماء الجيل الاول، فقد اتجه في السنتين الاخيرتين، خصوصاً بعد انتقال المفتي وقيادة القوميين العرب والزعماء السوريين الى بغداد، اتجه الى التفتيش عن دور مستقل عبر مطالب متطورة طرحها، وهياكل تنظيمية اشادها وبسط نفوذه عليها، ووجوه ابرزها او قيادات بديلة تعاطف معها. كان رشيد عالي الكيلاني نموذجا لتلك القيادات العراقية المخضرمة، التي جاءت من خارج الفريق الفيصلي القديم، لكي تصبح الحليف الرئيسي للجيل الجديد من القوميين. وكان المفتي نموذجا للزعامة العربية التي جاءت من خارج العراق، فأصبحت قطبا للسياسة والتيار العروبي فيه. وقدم «حزب القوميين العرب» الاداة المنظمة والاكثر حيوية في التعبير عن افكار الجيل الجديد، بحيث اصبح خلال زمن قصير «قوة سياسية مهيمنة على الشارع البغدادي» (الجواهري، ١٩٨٤: ١٢٩؛ الحسني، ١٩٨٠: ١٣٦).

ان هذا التحالف امتد الى الجيش العراقي عبر العقداء الاربعة، صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سلمان وكامل شبيب. ان هؤلاء الضباط الاربعة عملوا سابقاً في الجيش العربي بدمشق، وتركوها بعد سقوط حكومة فيصل العربية ونفوسهم ملأى بالسخط على فرنسا وبريطانيا اللتين تحملتا في نظرهم مسؤولية انهيار الآمال العربية. وفي بغداد، التقى هؤلاء على محاربة الاستعمار ودعم الفكرة العربية (الصباغ، ١٩٥٦: ١٢-١٣، ١٨-٢٥). واصبحوا في السنوات الاخيرة من الثلاثينات، قوة رئيسية في الجيش العراقي استند اليها زعماء التيار القومي المحافظ بادئ الامر، ثم الراديكالي.

كانت الفكرة العربية الخيط الجامع بين هذه القوى التي ملأت ساحة العمل السياسي في العراق، ومثلت نوعا من الاستمرار في نخبته الحاكمة. ولكن مقابل متبني هذه الفكرة كان هناك تيار قوي من دعاة الوطنية العراقية الذين كانوا يعارضون فكرة القومية العربية، او من الذين ارادوا التشديد على مصلحة العراق قبل الاهتمام بالقضايا العربية وقد وجد هؤلاء في جماعة «الاهالي»، كما قلنا اعلاه،معبرا مفضلا عنهم. كذلك وجد دعاة الوطنية العراقية في الفريق بكر صدقي قائد الجيش العراقي، شخصية عسكرية بارزة تتجاوب معهم . وعندما قام صدقي بانقلابه في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٦، وأشرك جماعة «الاهالي» في الحكومة الانقلابية التي ترأسها حكمت سليمان، بدا وكأن الدولة العراقية قد انتقلت من أيدي «القوميين» الى أيدي «الوطنيين»، وكأن شيئا من الانقطاع قد انتاب مسارها السياسي. كذلك ظهر وكأن العراق سيقلل من اهتمامه بالقضايا العربية ويركز على الاصلاح الداخلي. ولكن مرحلة صدقي انتهت باغتياله في صيف ١٩٣٧، وبعودة «القوميين» الى الحكم. وحتى قبل ذلك، فإن حكومة سليمان حاولت العودة بالسياسة العراقية الى مسراها السابق، اي الى ايلاء القضايا العربية اهتماما واسعا. ان النتيجة الاهم لانقلاب بكر صدقي هي اقحام الجيش في السياسة العراقية والعربية، فمنذ ذلك التاريخ، اصبحت السرايات وليس الثكنات، هي مركز العمل المفضل للعسكريين العرب. ان هذه الظاهرة كانت موضوع نقد جماعات

سياسية متعددة من فريقي السياسة العراقية، الوطنيين والقوميين، ولكنها لم تذهب بمكانة العراق الاقليمية في السنوات التي سبقت الحرب. واحيانا كانت تضيف الى صورة العراق الخارجية لونا من الوان البأس، كان محببا في بعض الاوساط الشعبية العربية.

في السنوات التي سبقت الحرب العراقية ـ البريطانية اتجهت النخبة العراقية الحاكمة، بصورة متزايدة، الى تأكيد دور العراق الاقليمي، مستفيدة من العوامل والمقومات التي ذكرناها. وتحقيقا لتلك الغاية، كان على العراق ان يعزز اقتصاده ويزيد من مدخوله النفطي، وان يقوي جيشه، ويساند الحركات الاستقلالية في سوريا ولبنان وفلسطين والكويت، وان يدعم مشاريع الوحدة العربية. إن الزعماء العراقيين الذين اتبعوا تلك السياسة لم يكونوا، بالضرورة، من خصوم بريطانيا، بل احيانا من اصدقائها الحريصين على التعاون معها، مثل نوري السعيد، الذي ترأس ثلاث حكومات متعاقبة بين عامي ١٩٣٨ و١٩٤٠. لكن تبني النخبة العراقية لهذه السياسة تحول الى مصدر لتوتر متصاعد في العلاقات البريطانية ـ البريطانية. من ناحية اخرى، كان للمواقف المتشددة التي اتخذتها السلطات البريطانية أثر كبير في ازكاء ذلك التوتر. ان ذلك الخلاف في السياسات والارادات بين لندن وبغداد بدأ قابلا للاحتواء، ولكنه مع احتدام الصراعات الدولية واندلاع الحرب العالمية الثانية اكتسب حدة متزايدة، واصطبغ بألوان متفجرة في كل قضية من القضايا التي اشرنا اليها اعلاه.

سياسة العراق الخارجية

النفط

ان حرص العراق على زيادة مدخوله من النفط في النصف الثاني من الثلاثينات جعل حكومته تضغط على «شركة نفط العراق» (I. P. C.)، التي كانت تحتكر، عمليا النفط العراقي، حتى تزيد من صادراتها منه. واظهرت الشركة، بادئ الامر، استعدادا للتجاوب مع الرغبة العراقية لجملة اسباب. كان من تلك الاسباب ان مجموعة اقتصادية المانية ابدت اهتماما بالنفط العراقي، واعربت عن استعدادها

للتنقيب عنه وتسويقه. وظهور الالمان على المسرح الاقتصادي العراقي كان من شأنه ان يحرم الآي. بي. سي، احتكارها لصناعة النفط، بعد ان نجحت في اخراج سائر المنافسين منه. ثم ان تلك الشركة التي تمتعت فيها الحكومة البريطانية بموقع متميز، لم تكن ترتاح لرؤية الالمان بالذات وهم يمدون ايديهم الى المجال العراقي النفطي ذي الاهمية الاستراتيجية. من هنا، كان اظهار التجاوب مع الرغبة العراقية وسيلة لإقصاء منافس غير مرغوب فيه عن ميدان احتكرته الشركة البريطانية. اما السبب الآخر الذي دفع الشركة لإظهار تجاوبها الاولي مع العراق، هو ان شركة النفط الفرنسية، التي كانت الحكومة الفرنسية تملك ٣٥٪ من اسهمها، والتي كانت تملك حصة في «شركة نفط العراق» ، ايدت ايضا، بقوة، رفع انتاج النفط العراقي. كان للفرنسيين مصلحة مباشرة في تلك الزيادة، لأن نفط العراق كان اهم من مصالح فرنسا النفطية في اي مكان آخر من العالم. ولكن الشركة الفرنسية قدمت مبررات اخرى عديدة لتفسير موقفها، مثلاً: كان في تقدير الفرنسيين، ان نفط العراق اقل كلفة من نفط ايران، او الولايات المتحدة او اميركا اللاتينية، لأنه أكثر قرباً الى الاراضي الفرنسية والبريطانية. ان «شركة نفط العراق» ومن ورائها الحكومة البريطانية، قد اخذتا هذه العوامل بعين الاعتبار، بادئ الامر، ولكن مع اقتراب الحرب العالمية الثانية رجحت كفة اعتبارات اخرى منها موقف العراق ومدى استعداده لمناشاة الحلفاء في الحرب. هذه الاعتبارات المستجدة دفعت الآي. بي. سي. الى التراجع عن تعهداتها حول زيادة صادرات النفط العراقي مما اثر في مشاريع الاعمار والتسلح التي كان العراقيون يأملون بتنفيذها. وكان تباطؤ تلك المشاريع عاملا مهما من العوامل التي اثرت في النخبة العراقية الحاكمة: على تماسك اطرافها واجنحتها، على مكانتها الداخلية والعربية، وعلى صلتها بالقوى الجديدة التي تدعو الى تحدي الهيمنة البريطانية في مجال الاقتصاد، فضلا عن عالم السياسة.

التسلح

وكما تحولت قضية نفط العراق الى معضلة من معضلات العلاقة البريطانية ـ

العراقية، فإن قضية تسليح الجيش العراقي باتت ايضا عاملا من عوامل التباعد المتزايد بين الجهتين. لقد شعر العراقيون بالحاجة الى تطوير قدرتهم العسكرية خوفاً من الضغوطات الاقليمية المتنامية عليهم. كانوا يخشون الهجرة اليهودية المتصاعدة، والطموحات التركية القديمة، والتوسعية الايرانية المتجددة. وكانوا يتحركون على كل الجبهات لكي يردوا تلك الاخطار. في النصف الاخير من الثلاثينات، زادت الهجرة اليهودية الى الاراضي العربية زيادة كبيرة بعد ان وصل النازيون الى الحكم في المانيا. وهذا الارتفاع الكبير في ارقام المهاجرين اليهود اثار المخاوف العربية في فلسطين والاقطار العربية المجاورة ومنها العراق. وقد هدأت التوترات على الجبهة التركية ـ العراقية وتحسنت العلاقات تحسنا ملموسا بعد ان اتفق البلدان على حل قضية الموصل. ومع ذلك كان على العراقيين ان يتهيأوا لتبدل الظروف والاوضاع، والى احتمال تجدد الطموحات التوسعية التركية، خصوصاً بعد ان مد الاتراك ايديهم الى لواء الاسكندرون السوري. وفي عام ١٩٣٧، توصل العراقيون الى اتفاق مع ايران حول المشاكل الحدودية بين البلدين. ولكن الاتفاق سبقته مفاوضات شعر خلالها المفاوض العراقي انه كان يقف على ارض رخوة بسبب تفاوت موازين القوة بين البلدين. (الراوي، ١٩٧٠: ٤٦٩ ـ ٤٧٠). في النصف الاخير من الثلاثينات، جعلت المعطيات الاقليمية العراقيين يشعرون بالقلق على مصير بلدهم، ويرون انه لا بد لهم، اذا ارادوا الحفاظ عليه، من تعزيز سلاحهم بسرعة، ومن امتلاك افضل وسائل الحرب واحدثها.

في سعيهم الى تحقيق غايتهم التسلحية، كان على العراقيين ان يتقيدوا بأحكام المعاهدة البريطانية ـ العراقية التي ألزمت العراق بتوحيد سلاحه وتدريب قواته المسلحة مع بريطانيا. ذلك الالزام رمى الى تحقيق اهداف بريطانية محددة: ابقاء العراق مضطرا الى الاعتماد على بريطانيا وبالتالي خاضعا لنفوذها، الحفاظ على سوق السلاح العراقي، واخيرا وليس آخراً، تحرك الجيشين بصورة منسقة اذا ما دخلا الحرب معا. ان السلطات البريطانية كانت تميل الى التأني في تلبية طلبات السلاح العراقية. والاسباب التي قدمت تفسيرا لهذه السياسة، هي نفسها التي

قدمت في تفسير المعارضة البريطانية للتجنيد الالزامي. فقد كانت هذه المشاريع، في نظر المسؤولين البريطانيين، تحمل العراق نفقات مالية تفوق طاقاته. اضافة الى ذلك، اعرب المسؤولون البريطانيون عن خوفهم من تقوية الجيش كأداة تستخدمها النخبة الحاكمة العراقية في البطش، وبأساليب متشددة، بالفئات المعارضة العراقية. وفي اواخر الثلاثينات، اضافت السلطات البريطانية الى تلك الاسباب سببا جديداً ناشئا عن سباق التسلح المحموم مع المانيا. ذلك السباق فرض على بريطانيا اعطاء الاولوية لتسليح جيشها، على حساب صادراتها من السلاح الى الخارج، سواء الى العراق ام الى غيره من البلدان. (SILVERFARB,1986: 81-83) .

لم يشارك العراقيون السلطات البريطانية نظرتها الى مسألة تقوية الجيش العراقي وتعزيز سلاحه، ولم يقللوا من حجم الاعباء المالية التي فرضتها عليهم سياستهم التسلحية. لكنهم وجدوا انها تضحية لا بد منها لصيانة امنهم واستقلالهم وسط تحديات ملموسة. من هذه الناحية، فإن وضع العراق لم يكن يختلف عن وضع بريطانيا نفسها، التي ضاعفت ميزانيتها الحربية ثلاث مرات بين عامي ١٩٣٥ و١٩٣٨ بسبب خوفها من التحدي الالماني والايطالي (KENNDY,1988:382). ونظر المسؤولون العراقيون الى تخوف السلطات البريطانية على مستقبل المعارضة العراقية عند تقوية الجيش العراقي، على أنه تخوف ليس على المعارضة وانما على دور بريطانيا في السياسة العراقية. ورجح اولئك الزعماء ان يكون ذلك الموقف مرتبطا برغبة لندن في اضعاف الحكم بوجه معارضيه. فتبقى السلطات البريطانية، آنذاك، بنظر اصحاب هذا التفسير، هي الحكم في لعبة الصراع بين اطراف السياسة العراقية. وتضطر الحكومة الى الاحتماء بها اذا اشتدت المعارضة، والمعارضة تقوى على الحكومة وتطيح بها إذا شذت عن ارادة بريطانيا وفقدت تأييدها واستعدادها للتدخل حتى بالسلاح لحمايتها. ومما كان يزيد العراقيين اقتناعا بوجهة نظرهم هذه، ان السلطات البريطانية كانت تستخدم أساليب بالغة الشدة في قمع الحركات الاستقلالية، كما حصل بالعراق في ثورة العشرين، وكما فعلت عندما قمعت الثورة الفلسطينية. اضافة الى ذلك، فإن العراقيين كانوا مقتنعين بأن للموقف البريطاني من

مسألة تسليح الجيش العراقي علاقة مباشرة بالمعونات العسكرية التي تقدمها بغداد الى الثوار الفلسطينيين. (الحصري، ١٩٦٧: ٣٠؛ الصباغ، ١٩٥٦: ١١٩) ان هذا الاعتقاد لم يغير رأي العراقيين من هذه المسألة، بل انه، على العكس، جعلهم اكثر تمسكا به.

ان تلكؤ بريطانيا في تزويد العراق بالاسلحة، التي كان يطلبها، تحول الى عامل توتير للعلاقة بين البلدين. بالمقابل، اثار العراقيون استياء السلطات البريطانية عندما اتجهوا، كما اشرنا اعلاه، الى شراء السلاح من دول اخرى. لقد اثار حنقها ان يشتري العراق سلاحا من المانيا وايطاليا، وقد تضايق البريطانيون من العراقيين حتى عندما اشتروا السلاح من الولايات المتحدة. ان الغضبة البريطانية على العراق، بسبب قضية التسلح بقيت مكتومة خلال الثلاثينات، ولكنها لعبت دورا مهما في دفع البلدين على طريق المواجهة.

الكويت

الى جانب قضيتي النفط والتسليح، كانت قضية الكويت سببا آخر من اسباب الخلاف المتنامي بين العراق وبريطانيا. ان موقف النخبة العراقية الحاكمة من المسألة الكويتية لم يكن شيئا جديدا في اواسط الثلاثينات، ولكن الجديد فيه كان تزايد الحاجة العراقية الى الاطلال على مياه الخليج بسبب ازدياد التجارة العراقية الخارجية. كذلك كان الجديد فيه نمو قدرات العراق، والاهتمام الخاص الذي ابداه ملك العراق الشاب غازي بهذه القضية. ويبدو ان هذا الاهتمام بدأ منذ اعتلائه العرش، اذ لفتت نظره الحملة التي كانت تقوم بها الصحف العراقية، ضد حاكم الكويت الشيخ احمد جابر آل صباح. واكتسبت الحملة المزيد من الحدة عندما بدأ المسؤولون العراقيون يشكون من اعمال التهريب الواسعة التي كانت تتم من الكويت الى العراق. كانت تلك الاعمال تلحق بالخزينة العراقية خسائر كبيرة، ذلك ان العراق، لحماية اقتصاده الوطني، كان يفرض ضرائب تصل في بعض الاحيان الى ٧٥٪ من قيمة البضائع المستوردة، في حين ان معاهدة الحماية البريطانية ـ الكويتية، لم تكن

تسمح للكويتيين بتحصيل اكثر من ٤٪ على البضائع التي كانوا يستوردونها، والتي كان اكثرها يأتي من بريطانيا. بسبب هذا الفارق، كان المهربون ينشطون في تهريب البضائع من الكويت الى العراق، ويحققون الارباح الطائلة على حساب الخزينة العراقية. والاخطر من ذلك، ان العراقيين اعتبروا تجارة التهريب تهديدا لامن العراق. هذا التهديد كان مصدره الاسلحة التي ينقلها المهربون عبر الاراضي الكويتية لبيعها الى القبائل العراقية. وكانت تلك الاسلحة في اكثر من الاحيان، تشجع القبائل على تحدي سلطة الدولة. دفعت الاسباب الامنية والاقتصادية المسؤولين العراقيين الى اثارة هذا الموضوع باستمرار مع السلطات البريطانية، وعبرها مع حاكم الكويت. لقد كانوا يطالبون شيخ الكويت بإحكام الرقابة على الحدود لوقف التهريب، يطالبونه ايضا بزيادة الضرائب الجمركية على مستوردات الكويت من الخارج بحيث يتناقض الفارق الكبير بين اسعارها في الاسواق العراقية وثمنها في سوق الكويت ويخفت بذلك الحافز الى التهريب. ان تلك الاجراءات لم تكن تضر الكويت بل تفيدها وتعزز مداخيل الامارة. بيد ان اتخاذ مثل هذا القرار كان خرقا لأحكام المعاهدة مع بريطانيا لا تسمح به لندن. لذلك كان شيخ الكويت يرد على الشكاوى العراقية بقوله ان امارته لا تملك القوة الكافية لضبط الحدود. وفضلا عن ذلك، كان حاكم الكويت يتقدم بشكوى مضادة حول اوضاع املاكه في البصرة. (فرج، ١٩٨٧: ٢١٨ ـ ٢٢٠ .(SILVERFARB,1986: 66.

ان السلطات البريطانية كانت ترغب، حرصا على مصالحها الخليجية، في تطويق المشاكل بين البلدين، لذلك نصحت حاكم الكويت باعتماد سياسة الاتصال الشخصي مع الملك غازي فزاره مرتين في بغداد محاولا تهدئة شكاوى العراقيين، وذلك خلال عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦. ان هذه السياسة حققت نجاحا جزئيا اذ خفت حدة الحملة ضد الحاكم الكويتي، ولكن اصابها الانتكاس عندما ابدى غازي رغبته في رد الزيارة، فتدخلت السلطات البريطانية لإحباط ذلك المشروع. ثم ان العلاقة بغازي لم تؤثر، تأثيراً كافياً، في سائر افراد النخبة الحاكمة في بغداد. فبعد مقتل بكر صدقي، ظهر العديد من الروايات التي تقول إنه كان يعد العدة لاجتياح الكويت، فذهب قبل ان يحقق مشروعه (TARBUSH, 1982: 260).

وفي شهر كانون الاول [يناير] ١٩٣٨، تجدد التوتر في العلاقات العراقية ـ الكويتية عندما بحثت قضية العلاقة بالعراق في المجلس التأسيسي الكويتي. فصوتت الاكثرية الى جانب الانضمام اليه، مما دعا الامير الى حل المجلس. وردا على هذا القرار، نظم دعاة الوحدة مع العراق مظاهرات احتجاج، وناشدوا فيها العراقيين تأييدهم حتى تصبح الكويت جزءاً من المملكة العراقية. واتخذت المسألة بعداً آخر عندما اقترنت الدعوة الى الانضمام للعراق بالمطالبة بالحياة الدستورية. ولم تنحصر الحركة في الكويت، بل انتقلت منها الى البحرين ومسقط ومناطق خليجية اخرى انتشرت فيها المطالبة بالخروج من واقع الحماية البريطانية. انتهت تلك الحركة الى انزال حكم الاعدام بثلاثة من وجوه المعارضة الكويتية، وتبع ذلك اجراءات متشددة اصابت زعماء المعارضة الآخرين، وافساح المجال للهجرة الواسعة من الهند وايران، مما اعتبر تأديبا لمناصري الفكرة العربية في الكويت وإضعافاً لهم يمر عبر تقوية العنصر غير العربي في المحمية. (FO 371/23313 R. A. F. Monthly Summery Inrelligence Summery Iraq March 1939 p. 89 النهار ١٦/٣/١٩٣٩).

كانت لهذه الاحداث اصداء قوية في بغداد. تبنى هذه القضية على صعيد شعبي حزب «القوميين العرب» الذي كان له، فضلا عن فرعه في العراق، فرع بمستوى «مديرية» في الكويت، فنظم حملة قوية عبر «نادي المثنى»، و «مكتب الدعاية والنشر الخليجي» و «جمعية الدفاع عن حقوق الكويت»، وغيرها من الهيئات، والمنابر في دعم الكويتيين من دعاة الوحدة مع العراق والحكم الدستوري. وعلى صعيد الدولة العراقية، تبنى الملك القضية وجدد من اجلها حملته ضد حاكم الكويت عبر اذاعة «قصر الزهور». وايده في موقفه رئيس الديوان الملكي، رشيد عالي الكيلاني. وتردد ان حماس غازي وصل الى درجة الايعاز الى رئيس اركان الجيش العراقي حسين فوزي، بدخول الكويت، وانه لولا ناجي شوكت، نائب رئيس الوزراء، لما تراجع الملك غازي عن ذلك الموقف. اما رئيس الوزراء نفسه، نوري السعيد، فإنه لم يتحمس لموقف الملك من القضية الكويتية، بل إنه، على العكس، عبر عن استيائه منه، واتهم الالمان بأنهم لعبوا دورا في تسخين قضية الكويت. وكان من الاسباب الرئيسية

وراء الموقف الذي اتخذه السعيد، هو تخوفه من ردة الفعل البريطانية على مشروع انضمام الكويت الى العراق. (الحسني، ١٩٥٣: ٥٤؛ الصباغ، ١٩٥٦: ٨٠؛ الحصري، ١٩٦٧: ٣٠٠؛ الصلح: ٢٧/١/١٩٣٩، ١٢٠/٢/١٩٣٩؛ شير محمد، ١٩٩٨: ٨٢).

كانت السلطات البريطانية منذ البداية، مستاءة من موقف غازي ومؤيديه من المسألة الكويتية. وفي الثامن من آذار (مارس) ١٩٣٩، حاول الملك العراقي تطويق ذلك الاستياء، وتبديد اسبابه، فقال للسفير البريطاني انه لا يسعى الى ضم الكويت، ولكنه يريد الضغط على حاكمها حتى يستجيب لطلب الاصلاح السياسي، وعرض إرسال موفد عراقي للمساعدة على اخراج الكويت من الازمة. اجابه السفير بأن بريطانيا لا تقبل بتدخل العراق في الشؤون الداخلية للكويت، وأن من الأفضل للملك ان يهتم بشؤون بلاده، وان يبدأ بإقناع الكويتيين الذين التجأوا الى العراق، بالعودة الى بلادهم والتفاهم مع الامير (فرج، ١٩٨٧: ٢٢٦؛ صفوت، ١٩٦٩: ٢٠٨) ولم يقتنع اي من الاثنين بموقف الآخر، وإتجهت العلاقة المثلثة البريطانية ـ العراقية ـ الكويتية الى المزيد من التأزم الى ان قتل الملك غازي في الثالث من نيسان (ابريل). فبعد هذا الحادث، هدأ الاهتمام العراقي بالمسألة الكويتية والخليجية وطغت عليها قضايا اخرى استأثرت باهتمام اهل الحكم والرأي العام واثرت في العلاقات البريطانية ـ العراقية.

قضية فلسطين

كانت القضية الفلسطينية عاملاً آخر من العوامل التي كيّفت العلاقات البريطانية ـ العراقية. ان الاهتمام بالقضية الفلسطينية بدأ مع قيام الدولة العراقية. ومنشأ هذا الاهتمام لم يكن طموحات الزعماء العراقيين التي جاوزت حدود بلادهم فحسب، بل مخاوفهم من الاخطار الخارجية. ذلك ان هؤلاء الزعماء، مثل غيرهم من الزعماء والمسؤولين في الاقطار العربية المجاورة لفلسطين، كانوا يخشون امتداد مساحة المشروع الصهيوني لكي يشمل اقطارهم ايضا. استندت تلك المخاوف الى جملة من المبررات التي قدمها اولئك الزعماء في مناسبات كثيرة. لقد كانوا كلهم يخافون ان

يؤدي تطبيق «وعد بلفور»، الى قيام قوة اقليمية صهيونية مهيمنة في وسط البلاد العربية، والى تحويل هذه البلاد الى مدى حيوي لتوسعها الاقتصادي وهيمنتها السياسية وبرامجها الاستيطانية. ولربما كان اوضح الزعماء في التعبير عن تلك المخاوف، الزعيم المصري محمد علي علوبه عندما قال في مؤتمر بلودان:

«وعلى الذين ينظرون الى الامام ان يفكروا في امة طامعة جديدة ستدخل في جوارهم وفي جوار لبنان وسوريا والعراق والجزيرة العربية ومصر وهذه الامة سيكون عددها لا مليونا واحداً من اليهود بل سبعة عشر مليونا بعددهم واسلحتهم واموالهم وسط هذه الامة العربية الناشئة ...» (مفرج، ١٩٣٧: ٤٧).

كان الرقم الذي ذكره علوبة يثير مخاوف العراقيين بشكل خاص. فبينما كان عدد سكان مصر، آنذاك حوالي الخمسة عشر مليونا، اي ما يوازي عدد اليهود الذين رغب الصهاينة في جلبهم الى فلسطين، لم يكن عدد سكان العراق، كما ذكرنا سابقاً، يزيد على الثلاثة ملايين ونصف من السكان (MABRO,1974: 26). فضلا عن ذلك، فإن بعض المشاريع لتوطين اليهود رشّحت بلاد الرافدين كمكان ملائم لاستيطانهم، وذلك اما بدلا عن فلسطين او كساحة استيطان رديفة لها. وعرض نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي في كلمة ألقاها عام ١٩٣٩، سببا آخر للتخوف من المشاريع الصهيونية عندما اشار الى انها تستهدف اليهود العراقيين الذين شكلوا جزءاً مهما من النسيج البشري العراقي، وانها من تلك الناحية تؤثر في امن العراق واستقراره والعلاقة بين عوائله الروحية (شبر محمد، ١٩٨٨: ٢٣١).

ان هذه الاعتبارات دفعت العراق الى الاهتمام بالقضية الفلسطينية وكأنها واحدة من القضايا الداخلية، ودفعت القادة العراقيين الى تبني هذه القضية واعطائها عناية كبرى في نشاطهم السياسي، والى محاولة دعم المطلب الاستقلالي الفلسطيني بما ينسجم مع نهجهم العام، وتطلعاتهم السياسية. وكان هذا الموقف قاسما مشتركا بين الزعماء المحافظين، والقيادات الشابة الراديكالية، والجهات الرسمية والشعبية. وعلى سبيل المثال، قامت الحكومة التي ترأسها ياسين الهاشمي في منتصف الثلاثينات، بتخصيص اكثر من ثلث مخصصاتها السرية، لمناصرة

الثورة الفلسطينية وتمويل نشاط زعمائها ومجاهديها والصحف والمنابر الاعلامية المؤيدة لهم (السهروردي، ١٩٨٩: ١٠٣. القيسي، ٢٠٤ - ٢٠٣). ولعبت «لجنة الدفاع عن فلسطين» في العراق، والتي ترأسها طه الهاشمي في اواخر الثلاثينات، دورا مهما في جمع التبرعات لفلسطين، وامداد الفلسطينيين بالسلاح والمتطوعين، وفي حث الحكومات المتعاقبة على تبني القضية الفلسطينية ودعم الفلسطينيين. وبفضل نشاط اللجنة، امتدت دائرة التفاعل الملموس مع القضية الفلسطينية من بغداد الى الاراضي المجاورة في الخليج وايران، فأسهمت في توسيع نطاق التعضيد العربي والاسلامي للفلسطينيين (الحصري، ١٩٦٧: ٣٠) ومثل ياسين وطه كان نوري السعيد واحدا من اكثر المهتمين بهذه القضية. وسعى نوري، اكثر من الزعماء الفيصليين المحافظين الآخرين في مبادرات كثيرة الى التوفيق بين المصالح والسياسات البريطانية والمطالب العربية في فلسطين. ففي عام ١٩٣٦، حاول التوسط بين الزعامة الوطنية الفلسطينية وبريطانيا على اساس اقامة اتحاد فدرالي عربي يضم فلسطين، وعلى اساس تحديد ارقام الهجرة اليهودية الى الاراضي العربية. وفي عام ١٩٣٨، كرر مساعيه للتوسط بين الطرفين. وخلال مؤتمر لندن، بذل جهدا واسعا للغرض نفسه. وكان نوري يرمي من وراء هذه المشاريع الى خدمة القضية الفلسطينية، كما كان يأمل التأكيد على صواب الطريق الذي اختطه، اي محاولة تحقيق الاهداف العربية القومية عبر التفاهم مع الحكومة البريطانية.

والى جانب التأييد الذي كانت تلقاه القضية الفلسطينية من الزعماء الذين يمثلون الجيل الأول من الفيصليين، ومن زعماء وطنيين عراقيين سواهم، كانت تتمتع ايضاً بمساندة الجيل الجديد من القوميين العرب العراقيين، أو من رفاقهم الذين لجأوا الى العراق من الاقطار العربية الأخرى. فنشط الضباط القوميون العرب في الجيش العراقي، بصورة خاصة، في تأييد الانتفاضة الفلسطينية المسلحة. كانت علاقة المؤسسة العراقية بالمجاهدين الفلسطينيين علاقة قديمة، ولكنها تطورت كثيرا بعد وصول المفتي الى بغداد في اواخر عام ١٩٣٩، حين قال صلاح الدين الصباغ

في مذكراته: «ذهبنا لزيارته نحن [العقداء] الاربعة: فهمي [سعيد] ومحمود [سلمان] وكامل [شبيب] وصلاح الدين [الصباغ]، فأعجبنا به من الزيارة الاولى اذ وجدناه، مثلما سمعنا ومثلما تمنينا، متفقا معنا على المبادئ العربية والاهداف القومية. فتوالت زياراتنا له واجتماعتنا به فتشابكت على الاخوة ايدينا، سار معنا وسرنا معه» (الصباغ، ١٩٥٦: ١٠٩). ومن بعد هذا الالتقاء ارتفعت نسبة المساعدات العسكرية وعدد العناصر العسكرية المدربة التي ارسلها العراق الى الثوار الفلسطينيين. وخلال الثورة الفلسطينية، اضطلعت هذه العناصر بأدوار رئيسية، فاعتمد عليها فوزي القاوقجي، قائد قوات الثورة الفلسطينية «كخير وسيلة لتعميم النظام وتثبيته في بقية المفارز (...) ولبث روح النظام في نفوس الثوار الفلسطينيين (قاسمية، ١٩٧٥ ج٢: ١١، ١٩، ٣٥-٣٦. الحصري، ١٩٧٦: ٣١-٣٣).

لبثت القضية الفلسطينية محط اجماع القيادات العراقية. وتجلى هذا الاجماع في العلاقة الحسنة التي كانت تربط الحاج امين، والنشطاء الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في بغداد، بسائر الزعماء العراقيين، سواء أكانوا من المحافظين ومن اصدقاء بريطانيا، ام من القوميين العرب الراديكاليين. وكانت هذه العلاقة تعزز اوضاع الزعماء العراقيين المحافظين امام الرأي العام، نظرا للتأييد الشعبي الكبير بين العراقيين لقضية فلسطين ولزعمائها ورموزها. واستمر هذا الوضع عندما كان هناك شعور بإمكانية التوصل الى حل مرض للقضية بالتفاهم مع بريطانيا، وعبر المساعي التي كان نوري، ومؤيدو خطه في السياسة الخارجية، يقومون بها مع السلطات البريطانية. غير ان هذا الوضع اخذ يتغير عندما اصطدمت هذه المساعي بتصلب لندن وعدم استعدادها للتجاوب مع المطالب الفلسطينية. برز هذا التصلب في مناسبات عديدة كما حدث عندما ألقى نوري السعيد خطابا في البرلمان العراقي، في تموز (يوليو) ١٩٣٩، وقال فيه ان حكومته تأمل بقيام «حكومة وطنية مستقلة» في فلسطين. ورد وزير المستعمرات البريطاني على هذا الموقف باعتباره «تدخلاً سافراً» في الشؤون الداخلية الفلسطينية وغير مقبول من العراق. وعلى اثر ذلك، طلب وزير المستعمرات من المندوبين السامين في القدس وعمان عرقلة الزيارة التي

اعتزم الزعيم العراقي القيام بها الى البلدين في اطار مساعيه الفلسطينية والعربية.. (شير محمد، ١٩٨٨: ٢٣٨-٢٣٩).

ولقد اثار هذا التصلب العديد من الزعماء العراقيين، بمن فيهم بعض اصدقاء بريطانيا، كما اسر وزير الداخلية العراقي الى ادموندس، المستشار السياسي للوزارة. (Edmonds,22/8/1938: B2/F5). واتجهت العلاقة، بين الزعماء العراقيين المحافظين من جهة، وبين المفتي ومؤيديه من القوميين العرب الراديكاليين من جهة اخرى، الى التوتر المتزايد بعد ان تشددت لندن تجاه الفلسطينيين. وتدهورت العلاقة بين نوري والمفتي الى حد القطيعة عندما لم يقبل الاول التدخل، في مطلع عام ١٩٤٠، مع السلطالت البريطانية من اجل انقاذ خليل ابو لبن، احد المجاهدين الفلسطينيين، من حكم الاعدام. (حداد، بدون تاريخ: ١٩). ولم يكن هذا الموقف الذي اتخذه نوري ناشئا عن استهتاره بصاحب الطلب، او بحياة الفلسطينيين، ولكن لشعوره بالعجز وتقديره ان السلطات البريطانية التي صدته مرارا سوف تصده مرة اخرى. ولكن مهما تكن الاسباب، فإن التشدد البريطاني تجاه الفلسطينيين ما لبث ان اوقع الزعماء القوميين العرب المحافظين في حرج كبير، وادى الى رسم خريطة جديدة للتحالفات في العراق. وكان ايضاً، السبب الرئيسي في انهيار التحالف العريض الذي يجمع القوميين العرب في العراق. وفي آب (اغسطس) ١٩٤٠، اطلقت حكومة ونستون تشرشل الرصاصة الاخيرة على مساعي الوساطة التي اضطلع بها العراق، بين الفلسطينيين وبريطانيا، عندما تراجعت عن تأييد مبادرة نيوكومب، ورفضت تبني نتائجها (KIRK,1954: 63 - 64 ؛ شير محمد، ١٩٨٨: ٢٣٨-٢٣٩).

سوريا ولبنان

ان الخلاف العراقي - البريطاني حول قضيتي الكويت وفلسطين اثر، بصورة مباشرة، في اوضاع النخبة العراقية الحاكمة، وفي سلوك العراق على الصعيدين الاقليمي والدولي. وبموازاة ذلك الاختلاف كان البلدان يسيران ايضا في طريقين متعارضين، تجاه قضيتي لبنان وسوريا. ان تراجع فرنسا عن سياسة المعاهدة مع

البلدين، واتخاذ التدابير المتشددة تجاه الاستقلالية فيهما، قد أثارا استياء الزعماء القوميين العرب في العراق. وفي الاشهر التي سبقت الحرب، شهدت مدن العراق تعبيرات عديدة عن المشاعر التي اثارتها تلك التدابير. ولم تكن التحركات السياسية والشعبية موجهة ضد فرنسا فحسب، بل ضد بريطانيا ايضا التي اقتربت كثيرا من حليفتها على ابواب الحرب. وقد وصف تقرير للاستخبارات البريطانية مظاهرة شعبية بأنها كانت «... في ضوء المعاهدة الانجلو - عراقية، اهانة محسوبة ومدروسة» لشدة الهتافات الموجهة ضد بريطانيا، ولان المؤسسات الرسمية، خصوصاً في وزارة التربية، قد ساهمت في تنظيمها.(FO 371/23213 Baghdad To London. 31/3/1939)

وازدادت النقمة ضد الحليفين الفرنسي والبريطاني عندما راجت بعض التكهنات حول مصير السوريين واللبنانيين. من تلك التكهنات ان فرنسا عازمة على تحويل البلدين الى منطقة نفوذ ايطالي، استرضاء لموسوليني، حتى لا ينضم الى هتلر. ورجحت تكهنات اخرى بأن «الاتراك سوف يعطون اراضي اخرى عظيمة الاهمية في شمال سوريا» استرضاء لتركيا حتى تتحالف مع منافسي المانيا (الصلح، ١/ ٥/ ١٩٣٩؛ FO 371/24592: Damascus To london 2/7/1940)

وتوقعت الدبلوماسية الفاتيكانية اكثر من ذلك: ان تعطى سوريا كلها الى تركيا ارضاء لرئيس وزارئها عصمت اينونو.

كانت هذه التكهنات تعمق مشاعر الاستياء والنقمة بين المواطنين وبين القوميين العرب بصورة خاصة. لقد شعروا ان بلادهم تحولت الى سلعة للمقايضة مع الدول الاخرى، وانهم قد ينقلون من عهدة بلد الى آخر دون ان يستشيرهم احد او يأخذ برأيهم في هذا الشأن المصيري الخطير. وبدا لهم انهم باقون الى الابد تحت الحكم الاجنبي، وانه اذا كان من تغيير في اوضاع بلادهم، فانه سيكون تبديلاً في اليد الاجنبية التي تتولى حكمهم، وليس في انتقالهم من العيش تحت سلطة الانتداب الى نيل الاستقلال. وهكذا ادت هذه التكهنات، الى ازدياد حدة المسألة السورية - اللبنانية

في نفوس القوميين العرب، وتحولت هذه المسألة الى همّ مشترك عند قادتهم، فانقسموا حيال هذه القضية الى فريقين:

فريق ضم عددا من ممثلي الجيل الاول من القوميين العرب، اصدقاء بريطانيا، وكان ابرز الناطقين باسم هذا الفريق نوري السعيد الذي اقترح على الحكومة البريطانية ارسال فرقتين من الجيش العراقي الى سوريا لكي تساهم في حمايتها من جيوش دول المحور. (FO 371/23199: Baghdad To London, 23/8/1939). وعندما هزمت فرنسا، ووقعت الهدنة مع المانيا، لم يبدل السعيد موقفه تبديلا كبيرا من هذه القضية، اذ تمسك بضرورة ايجاد حل للمسألة السورية - اللبنانية، بالتفاهم مع الحكومة البريطانية، فعرض عليها اشتراك العراق في طرد سلطات فيشي من البلدين.

فريق آخر ضم بعض ممثلي الجيل الثاني من القوميين العرب، كما ضم ايضا بعض ممثلي الجيل الاول منهم، ومن الزعماء السوريين واللبنانيين بشكل خاص. كان هؤلاء يريدون الخلاص من السلطات الفرنسية، خصوصاً بعد التشدد الذي اظهرته تجاه الوطنيين، وانتشار التكهنات القاتمة حول مصير سوريا ولبنان. وقد التقت تطلعات هذا الفريق مع مساعي السعيد احيانا. بيد ان هؤلاء القوميين العرب لم يكونوا يثقون بأن الديبلوماسية ستحقق لهم اهدافهم. لذلك كانوا اميل الى «العمل المباشر» ضد النظام الانتدابي في سوريا ولبنان. وهكذا تجاوبوا بسرعة مع الدعوة الى «حركة كفاح مستجدة ضد الفرنسيين» التي اطلقها نبيه العظمة، «رئيس اللجنة السورية للدفاع عن فلسطين» التي حلتها السلطات الانتدابية (الصلح، مقررات مجلس الوكلاء. ٢٦/١/١٩٣٩).وترتبت عن ذلك التجاوب عملية في بغداد، خصوصاً بعد ان شهدت دير الزور، في شهر شباط (فبراير) عام ١٩٣٩ تحركات شعبية تطالب بالانضمام الى العراق. وأخذت «اذاعة قصر الزهور» الملكية توجه حممها الاعلامية ضد الاستعمار الفرنسي، واظهرت المؤسسة العسكرية العراقية، وبصورة خاصة، ضباطها المتحدرين من أصل سوري ولبناني، استعدادا كبيرا لدعم الثورة المقترحة، ونشطت جماعة «نادي المثنى» في جمع المال وتكتيل الرأي العام لمساندة الحركة المرتقبة.

واشتد التأييد لفكرة الثورة في سوريا الى درجة انه عندما ارسل شكيب ارسلان وسلطان الاطرش الى نوري السعيد يطلبان منه تأييدها، رجحت المصادر القريبة من السلطات البريطانية في بغداد «... انه سيلاقي صعوبة كبيرة، من الناحية السياسية، في تجاهل هذه الطلبات»، بل تردد انه امر بصرف ثلاثة آلاف دينار من المخصصات السرية الحكومية للوطنيين السوريين.

(FO 371/23213. Baghdad To London. March 1939)

وعندما هزمت فرنسا، في حزيران (يونيو) ١٩٤٠، ازداد اقتناع هذا الفريق من الوطنيين والقوميين العرب بضرورة اللجوء الى اعلان الثورة في سوريا من اجل تحريرها وتحرير لبنان من السيطرة الاجنبية. واعتبر هؤلاء ان الظروف باتت مناسبة لهذا العمل لأسباب متعددة، كان من بينها وضع القوات الفرنسية في البلدين. وكان الانطباع المنتشر بين القوميين العرب في بغداد ان تلك القوات كانت تعاني من حالة الضعف الشديد. وقد تأكد هذا الانطباع عندما طلبت قيادة «حزب القوميين العرب» من مسؤول فرعه في سوريا ان يعد تقريرا «حول مشروع القيام بثورة في سورياء، فأجاب في تقرير ارسله الى بغداد بأن «وضعية الافرنسيين» في سورياء كانت «بالإجمال (...) ضعيفة جدا (...) يراوح عددهم بين ٦٠ الفاً و ١٣٠ الفاً لكنهم متفسخون وقد سمعنا بحوادث عصيان افرادية في الجيش». «اما معنويات الشعب فقد قويت في المدة الاخيرة خصوصا بعد عقد الهدنة، اذ شعر الناس ان الافرنسيين لن يبقوا في هذه البلاد وأن الاستعداد النفساني للقيام بالثورة موجود انما تنقصهم المقومات المادية». (الصلح، ١٩٤٠: FO 371/24592 December. P 192).

وكان السبب الثاني الذي دعا الى التفكير بإعلان الثورة في سوريا، هو الاعتقاد بأن هذه الدعوة ستحظى بالتأييد الشامل في المنطقة من قبل الوطنيين والقوميين العرب كافة، باعتبار ان تحرير سوريا سيؤدي الى توطيد الجبهة العربية المناهضة للنشاط الصهيوني في فلسطين.

اما السبب الثالث الذي شجع هؤلاء القوميين العرب على التفكير بإعلان الثورة

ضد سلطات فيشي في المشرق، فكان ظنهم، لأسباب بدت لهم بديهية، أن بريطانيا لن تعارض مثل هذا العمل، بل قد تشجعه وتتعاون مع القائمين عليه.

لقد كان تقدير دعاة الثورة في سوريا صحيحاً من ناحية تحليلهم للاوضاع المتعبة التي عانى منها الفيشيون، ولكنهم بدوا مخطئين في تصوير ردود الفعل العربية والبريطانية على مشروعهم. ان هذه الفكرة لم تلق تجاوبا من الحاج امين الحسيني الذي كان يحضر لإعلان الثورة المسلحة في فلسطين، ويسعى الى صب الجهود كافة في هذا الاتجاه، ويخشى أن يؤدي اعلان الثورة في سوريا الى تقدّم المسألة السورية ـ اللبنانية على المسألة الفلسطينية في سلم اهتمامات القوميين والوطنيين العرب. (HIRSZOWICZ,1966: 78). وكان ايضا من اسباب عدم ترحيب المفتي الاكبر بتلك الفكرة خوفه من تأثيرها السلبي في العلاقات بالمانيا. وكان الحاج امين يأمل بالحصول على دعم الماني للقضية الفلسطينية، لذلك خشي ان يؤدي اعلان الثورة في سوريا، ضد حكومة فيشي، الواقعة تحت تأثير برلين، الى استياء القيادة الالمانية فاستنكافها عن التعاون مع الفلسطينيين. (شنشل: ١٩٨١).

وارتكب دعاة الثورة في سوريا خطأ آخر في تقييم الموقف البريطاني من مشروعهم، اذ ان السلطات البريطانية كانت، كما ذكرنا اعلاه، تعارض اي تحرك يقوم به العرب ولو من قبيل الضغط السياسي على حكومة فيشي لتقديم التنازلات لطلاب الاستقلال. وذهبت هذه السلطات الى ابعد من ذلك، اذ انه عندما علم المسؤولون البريطانيون في بغداد ودمشق، بنية فريق القوميين العرب في بغداد القيام بثورة مسلحة ضد ادارة فيشي، بادروا الى ابلاغ المفوض السامي الفرنسي بهذا الامر، لكي يحتاط له ويقضي على هذه المحاولة في المهد.

(FO 371/24595 From Baghdad To London 19/7/1940)

(FO 371/24592, Damascus To London 2/7/1940)

ان المواقف البريطانية تجاه المسألة السورية ـ اللبنانية لم تبق خافية على الزعماء الوطنيين العرب في العراق. فلما لاح لهم ان بريطانيا غير مستعدة لدعم

مساعيهم للخلاص من الفرنسيين الفيشيين، ولما وصلهم أن الحكومة البريطانية كانت تفكر في إعطاء بلادهم لتركيا أو إيطاليا، كما وصلهم أيضاً ان القنصل البريطاني في دمشق قد ابلغ السلطات الفرنسية بمشروع الثورة المسلحة، أثارت هذه المواقف، النقمة في نفوسهم ضد السياسة البريطانية، وجعلتهم يميلون الى الاقتناع بأن من الافضل لهم التعاون مع اعداء بريطانيا. وكان لهذه المواقف نتائج ملموسة على مكانة اصدقاء بريطانيا في العراق، فأضعفتهم وادت الى ما يشبه القطيعة بينهم وبين القوميين العرب الشباب، كما أدت أيضاً إلى انتصار رأي المعني في تقديم العمل في فلسطين على الثورة في سوريا.

الوحدة العربية

ارتبط اهتمام الزعماء القوميين العرب في العراق بالمسألة السورية ـ اللبنانية ارتباطا مباشرا ، في النصف الاخير من الثلاثينات بقضية الوحدة العربية. فالمشاريع الوحدوية التي طرحت في تلك الفترة، اصطدمت بمشكلة سوريا الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وبالمقابل كان تغيير الوضع في سوريا يؤثر تاثيرا مباشرا في مستقبل هذه المشاريع. فعندما هزمت فرنسا، تحولت بغداد الى منطلق لمبادرات عديدة تستهدف تحريك فكرة الاتحاد العربي، ومدها بالسند الرسمي والشعبي، وتحرك الزعماء العرب، في العراق، لطرح مبادرات وحدوية تنسجم مع منظورهم السياسي العام.

في تموز (يوليو) ١٩٤٠ كان نوري السعيد، من بين المبادرين في هذا المجال في تركيا وسوريا الذين دعوا الى اقامة كيان اتحادي يضم دول المنطقة من خلال العراق وسوريا ومصر وبعض الاقطار العربية الاخرى. ثم انتقل السعيد الى دمشق حيث قابل زعماء الكتلة الوطنية، واقترح عليهم ان يطالبوا هم بالاتحاد السوري ـ العراقي، في ظل العرش الهاشمي. ولقد تحدث نوري خلال جولته عن احتمال ضم مصر بل تركيا الى المشروع. ولكنه، عندما رجع الى بغداد، استقر رأيه على مشروع كونفدرالي يضم العراق، شرق الاردن، فلسطين، والسعودية، اذا شاء ملكها الانضمام الى هذه الدول. وكانت الغاية من المشروع، ازالة الحواجز الجمركية

وتطوير المواصلات وتوحيد برامج التعليم والتدريب العسكري والعملة بين الاقطار العربية. وحرصا على كسب تأييد بريطانيا للمشروع، اعتبر نوري السعيد ان التحالف الانجلو ـ عراقي سيكون الاساس الذي تبنى حوله الكونفدرالية العربية، فالدول الداخلة فيه كانت كلها صديقة لبريطانيا.

كان القوميون العرب المناهضون للنفوذ البريطاني قد وجدوا ايضا في سقوط فرنسا فرصة لتحقيق طموحاتهم الوحدوية، وكانوا يريدون تحرير سوريا من الحكم الفرنسي، مقدمة لتوحيدها مع العراق. من هذه الناحية، كان مشروعهم قريبا من مشروع نوري من حيث ان القطر العراقي كان ركيزة الكيان الوحدوي المرغوب، ولكنه اختلف عنه بتأكيده على تحرير البلدين من القيود والمعاهدات الدولية التي كانت تكبلهما. ذلك ان «حزب القوميين العرب» و«عصبة العمل القومي» وبعض القوميين العرب المستقلين الذين تبنوه ارادوه مرتبطا بفكرة الحياد في السياسة الدولية.

كان المفتي الاكبر ايضا، يسعى الى تحقيق شكل من اشكال الوحدة بين الاقطار العربية. وفي سياق هذا المسعى، بعث الى برلين يعرض عليها مشروعا للاتفاق حول مجمل القضايا العربية، ومنها «ان المانيا وايطاليا تعترفان للبلاد العربية بحق تأسيس وحدتها القومية حسب رغباتها وبالطريقة التي تراها موافقة، ولن تعمدا الى وضع العراقيل في سبيل انشاء هذه الوحدة» (حداد، بدون تاريخ: ٣٠). بيد ان المفتي لم يكن يعطي مشروعه الوحدوي درجة الاهتمام نفسها التي منحها القوميون العرب لمشروعهم الوحدوي السوري ـ العراقي.

ولتعزيز التيار الوحدوي العربي ايضا، سعى الزعيم المصري عبد الرحمن عزام الى تنظيم مؤتمر بين الاقطار العربية، وتحديد الموقف الذي ينبغي اتخاذه في الحرب. وحيث ان عزام شغل منصب وزير مفوض لبلده في بغداد، فقد بعث الى القوميين العرب الموجودين فيها، يقترح عليهم هذه الفكرة ويطالبهم بتبنيها وتهيئة سبل نجاحها في بلد اجمع فيه الزعماء والرأي العام على الاهتمام بالقضايا العربية والاقليمية (EDMONDS: 31/7/1940).

الفصل الرابع

الحرب البريطانية ـ العراقية الاولى (١٩٤١)

توتر متصاعد في العلاقات بين بريطانيا والعراق

في نهاية عام ١٩٤٠ ومطلع عام ١٩٤١، كانت جيوش هتلر موزعة على تشيكوسلوفاكيا، بولونيا، الدانمارك، النروج، هولندا، بلجيكا، لوكسمبرج وفرنسا. كان هذا الواقع حصيلة معارك صاعقة دمرت خلالها آلة الحرب الهتلرية، كما ذكر «الفوهرر» نفسه، حوالي ٢٩٠ فرقة عسكرية تابعة لتلك الدول، واجبرت فيها ١٣ فرقة بريطانية على الانسحاب من القارة. (CHURCHILL,1950: 165). في الشرق الاوسط كانت بريطانيا ما تزال تمسك بزمام الموقف، لأنها كانت تواجه، على الحدود المصرية ـ الليبية قوات ايطاليا وحدها. الا ان القيادة الالمانية بدت ميالة الى التدخل في هذه الساحة ايضا، لإنقاذ الحليف الايطالي من النكسات التي اصيب بها. وهذا الاحتمال كان يثير القلق في لندن، خصوصاً عندما اقترن بخطوات عملية كان من بينها وصول القائد الالماني، رومل، الى ليبيا في شهر شباط (فبراير).

هذا الواقع كان يحبط آمال اصدقاء بريطانيا اينما كانوا، ويدخل الى قلوبهم الخوف على مصيرها ومصيرهم معا. وبالطبع، كان الزعماء البريطانيون قلقين بسبب هذا الواقع، ولكن كانت لديهم مبررات للتفاؤل، وبعضها كان ظاهرا، مثل بعض الانتصارات التي احرزتها القوات البريطانية في شمال افريقيا، وبعضها كان سرا لم يعرفه الآخرون. كان تشرشل، مثل هتلر، يعرف ان مصير الحرب مرتبط، الى حد بعيد، بموقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي منها. لقد كان الاتحاد السوفياتي يحاول الافلات من الحرب مع المانيا، او تأجيلها الى ابعد وقت. ولكن هذه السياسة قاربت النهاية في كانون الاول ١٩٤٠، عندما اصدر هتلر تعليماته حول الهجوم على روسيا.(JOLL,1980: 389) ومنذ ذلك التاريخ، سارت العلاقات بين البلدين على سكة الحرب الطاحنة. وكانت الولايات المتحدة، حتى بداية ١٩٤١، تعاون بريطانيا «بكل وسيلة ما عدا دخول الحرب». ولكن في كانون الثاني، بدأ

البلدان مباحثات لوضع استراتيجية عالمية موحدة، وتبع ذلك خطوات عملية اعدادا لساعة القتال ضد العدو المشترك (CHURCHILL، 1950: 119).

بعض زعماء الدول والشعوب الذين كانت لهم مشاكل معلقة مع بريطانيا، والذين لم يكونوا مطلعين على خلفيات سير المعارك، اتجهوا الى المغالاة في تقييم ساعة الضعف البريطانية، وظنوا انه الظرف المناسب لمطالبة بريطانيا بالتنازلات. في بعض الحالات، كما كان الامر بالنسبة الى تركيا، قبل المسؤولون البريطانيون بتقديم تنازلات مهمة. ولكن في حالات اخرى، مال اولئك المسؤولين الى سلوك طريق التشدد. وكان اسلوب الزعماء البريطانيين في التعبير عن ذلك التشدد يتغير من وضع الى آخر، فأحيانا، كانوا يلجأون الى رفض تقديم التنازلات بصورة صريحة؛ واحياناً اخرى،كانوا يلجأون في بعض الحالات الى اعطاء الوعود الغامضة، اذا كان من شأنه كسب بعض الحكومات الى جانبهم، او تحييدها على الاقل، ريثما يدخل الاميركيون والسوفيات الصراع ضد دول المحور. عندئذ يمكن اعطاء تلك الوعود تفسيرات لا تمس مصالح بريطانيا الجوهرية.

اتجهت السلطات البريطانية الى اتباع السياسة المتشددة في مصر. وخلافا للتطلعات الاستقلالية التي كانت منتشرة بين المصريين، مارست ضغطا على الحكومة المصرية لكي تعلن الحرب على المانيا وتقاطعها اقتصاديا، ولكي تضع الجيش المصري بإمرة القيادة العسكرية البريطانية. لكن هذه الاجراءات لم تلق ترحيباً لا في الأوساط الاقتصادية المصرية التي اصيبت بالاضرار نتيجة المقاطعة، ولا في الجيش المصري الذي ترأس اركانه آنذاك عزيز علي المصري، احد مؤسسي الجمعيات القومية العربية السرية في المرحلة العثمانية. ولئن ماشت حكومة علي ماهر البريطانيين في بداية الحرب، فإن موازين القوى في اوروبا ودخول ايطاليا في الصراع، وهي التي كانت قواتها في ليبيا تجاور الاراضي المصرية، قد جعلا الملك والبرلمان والملك المصري فاروق يترددون في التجاوب مع الطلبات البريطانية. بل ان النخبة المصرية باتت اميل الى تبني فكرة الحياد على الطريقة التركية التي كان لها العديد من الانصار في مصر والبلدان العربية. لكن السلطات البريطانية قطعت

الطريق على تنفيذ هذه الفكرة واي افكار مشابهة، عندما ضغط سفير بريطانيا في القاهرة على الملك فاروق ضغطا شديدا فأجبره أن يَستبدل بالحكومة، ورئيس اركان الجيش، ومدير تشريفات القصر الملكي أشخاصاً موالين لبريطانيا ومستعدين لوضع مقدرات البلاد في خدمة المجهود الحربي ضد المحور (KILLEEARN, 1972, 120-125). ضمن هذا التدخل لبريطانيا تسيير آلة الدولة المصرية في الوجهة التي ارادتها، وسمح للبريطانيين بالتفرغ لمواجهة الخطر الماثل على حدود مصر الغربية، ولكنه ادى الى استياء اوساط الرأي العام المصري، لأنها وجدت فيه تدخلا غير مقبول في شؤون مصر، وتوريطا لها في النزاع الدولي.

وسعت السلطات البريطانية الى اجراء تغيير مماثل في العراق في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٠، وذلك رغبة في اقصاء رشيد عالي الكيلاني عن الحكم. كان هذا الاستبعاد، في نظر لندن، خطوة اولى وضرورية لسلسلة من الاجراءات الرامية الى وضع مقدرات العراق في خدمة المجهود الحربي الحليف. وقد ازدادت الضغوط البريطانية على بغداد بعد صدور التصريح الالماني الايطالي، وتسرب المعلومات حول اتصالات سرية كانت تجريها الحكومة العراقية مع المانيا وايطاليا. ولئن كانت في نفوس الزعماء البريطانيين بعض الشكوك حول وجود هذه الاتصالات وحول التقدم الذي احرزته، فمن المرجح ان نزول رودلف هس في الجزيرة البريطانية، حاملا عرضا للتعاون مع هتلر، قد زادهم اقتناعا بوجود الاتصالات بين الكيلاني والمانيا. لقد حمل هس اربعة شروط للتعاون بين بريطانيا والمانيا، كان من بينها الانسحاب البريطاني من العراق (CHURCHILL, 1950: 46). كذلك ارتبطت محاولة اقصاء الكيلاني بالحملات الاعلامية التي كانت الصحافة العراقية تشنها ضد بريطانيا، واخيرا امتناع بغداد عن قطع العلاقات مع ايطاليا، فضلاً عما تردد عن احتمال اعادتها مع المانيا. كل تلك الاسباب اعتبرت مبررات كافية لإبلاغ السفير البريطاني، بازل نيوتن، الوصي، ووزير الخارجية نوري السعيد أنه، «.. ما لم تتشكل حكومة جديدة يستبعد منها رشيد عالي الكيلاني، فإن العلاقات البريطانية ـ العراقية ستتدهور حتى تصل الى مستوى الازمة».

FO 371/27100. Baghdad To London 17/1/1941غروبا، ج٢, ١٩٧٩: ٣٤٧_٣٥٣).

هذا الموقف البريطاني تعزز بمبادرات ديبلوماسية اميركية وتركية ومصرية تلاحقت خلال شهر كانون الاول (ديسمبر). تمثلت المبادرة الاميركية ببرقية الى الحكومة العراقية تؤكد أن «.. سياسة الحكومة الاميركية هي معاونة بريطانيا بكل ما لديها من وسائل عدا اعلان الحرب» وان «هذه المعاونة ستزداد يوما بعد يوم»، وان «.. عدم تعاون العراق مع بريطانيا وتوسع دعاية الكراهية في الاوساط العراقية ضد بريطانيا، سيحدث تأثيرا سيئا لدى الحكومة الاميركية». (الحسني، ١٩٧١: ٦٩ ـ ٧١) تبع البرقية الاميركية، استفسار من الخارجية التركية موجه الى الحكومة العراقية عن صحة الاخبار المتداولة حول اعادة العلاقات مع المانيا. وارسل رئيس الوزراء المصري، حسين سري بكتاب الى الكيلاني قال فيه «وان لمصر كما للعراق في ذمة بريطانيا حقوقا تريد ان تقتضيها، وان عليها قيودا ليس احب اليها من الفكاك منها، ولكنها توقن بأن تحقيق ذلك ايسر واهون مع بريطانيا ظافرة منتصرة منه مع انتصار الاتوقراطية التي لن تبقي على حرية او استقلال. لذلك فهي تحار في فهم تشيّع الصحف العراقية الظاهرة لدولتي المحور» الحسني، ١٩٧١: ٦٩ ـ ٧١). ولم تكتف الحكومة البريطانية بالضغط السياسي وحده، بل ارفقته بضغوط اقتصادية وتسليحية. فامتنعت عن شراء محاصيل العراق من القطن والتمور التي كانت تشتريها عادة من العراق، ولم تعد تسلمه الحصة المقررة له من الدولارات التي كانت مخصصة لكتلة الاسترليني المشرفة على توزيعها. فضلا عن ذلك امتنعت عن امداده بالاسلحة وقطع الغيار التي تعوّد الحصول عليها من المصانع البريطانية. (هيرزويز، ١٩٦٨: ١٨٥. الحصري، ١٩٦٧: ٤١٠ ـ ٤١١) ولإحكام الحصار التسليحي على العراق، ارسلت الحكومة البريطانية الى الادارة الاميركية، في مطلع كانون الثاني ١٩٤١، بمذكرة تطلب اليها الانضمام الى بريطانيا في فرض حصار تسليحي على العراق الذي يتآمر رئيس وزرائه مع دول المحور في ترتيب تسلّم السلاح للعصاة الفلسطينيين، كي يقوموا بنشر الاضطرابات في البلاد. وتجاوبت الادارة الاميركية مع هذا الطلب، ففي ١ آذار (مارس)، تسلّم نابنشو، الوزير الاميركي المفوض في بغداد، برقية من نظارة

الخارجية في واشنطن، جاء فيها: «لمعلوماتك السرية والخاصة، منعت الحكومة الاميركية اعطاء اي اذن لتصدير المواد الحربية الى العراق ما عدا قطع الغيار للطائرات التي سبق ان بيعت الى العراق». (FRUS, 1959: 498).

ترافقت هذه الضغوط الخارجية مع ضغوط موازية قام بها الوصي ونوري السعيد لتُستبدل بحكومة الكيلاني حكومة اخرى ترضي لندن وتعيد الهدوء الى العلاقات البريطانية ـ العراقية. في بادئ الامر، رفض مجلس الوزراء العراقي ضغوط بريطانيا والوصي، معتبرا انها تدخل في شؤون بلد مستقل استقلالا تاما، وانها خروج عن روح المعاهدة بين البلدين. كما اعتبر تدخل الوصي مخالفا للدستور. بيد ان اشتداد الضغط المشترك افلح، في نهاية المطاف، في حمل الحكومة على الاستقالة خصوصاً عندما هدد الوصي بالاستقالة ومغادرة البلاد، إذا لم يغادر الكيلاني الحكم.

في نهاية كانون الثاني (يناير) ١٩٤١، تشكلت حكومة جديدة برئاسة طه الهاشمي، الذي لم يكن يعتبر مناوئا لبريطانيا، بل كان في الوقت نفسه يحظى باحترام الاوساط القومية الشابة المدنية والعسكرية. وخلت الحكومة الجديدة من الوزراء السابقين الذين صنفوا في صف خصوم المصالح البريطانية مثل وزير المالية ناجي السويدي، او وزير العدل السابق، ناجي شوكت، الذي حمله بازل نيوتن مسؤولية امتناع العراق عن قطع العلاقة مع ايطاليا، وقدّر بأنه لعب دورا بارزا في استصدار التصريح الالماني ـ الايطالي المشترك.

اعتبرت السلطات البريطانية التغيير الوزاري العراقي فاتحة التبديلات، التي رغبت فيها منذ بداية الحملة ضد حكومة الكيلاني. فقام نيوتن بزيارات متكررة لرئيس وزراء العراق الجديد طالبه خلالها بقطع العلاقات الديبلوماسية مع ايطاليا. وفي شباط (فبراير) قام انتوني ايدن، وزير الخارجية البريطانية، بجولة في الشرق الاوسط يُفترض أن يزور خلالها بغداد، فيلتقي زعماءها، ويعقد معهم مباحثات مباشرة تشكل بادرة تدعم الحكومة الجديدة وتساهم في خلق اجواء جديدة بين البلدين وتؤكد تقدير لندن لأهمية الدور العراقي الاقليمي. ولكن هذه الزيارة لم تتم،

فانتقل ايدن من انقرة الى القاهرة، وطلب الى الهاشمي ملاقاته هناك لعقد المباحثات في العاصمة المصرية. ولم يرق للرئيس العراقي هذا الترتيب فامتنع عن تلبية الدعوة، وكلف توفيق السويدي، وزير الخارجية، بتلبيتها. ان ايدن لم يضع تقريرا حول محادثاته مع السويدي، او انه وضع تقريرا ولم يشأ، كما يحدث عادة، أن يطلع المسؤولين في وزارة الخارجية على مضمونه، وربما عزي ذلك إلى دقة القضايا والمواقف التي بحثها المسؤولان البريطاني والعراقي. وتجمع التقارير الديبلوماسية غير البريطانية، التي وضعت حول ذلك الاجتماع على ان ايدن كرر خلاله طلب قطع العلاقات الديبلوماسية مع ايطاليا. (FRUS. 1941.Vol. III 1959: 490 هيرزويز، ١٩٦٨: ١٨٥. الحسني، ١٩٧١: ٦٦-٧٦، ٩٧) . غير ان ايدن ذهب الى ابعد من ذلك، فمن التقارير التي وصلت الى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية، تبين لباكستر، احد مسؤولي هذه الدائرة، ان «ايدن ألح بقوة على ضرورة قيام الحكومة العراقية بشن حملة ضد الزمرة العسكرية» كذلك وجد باكستر أن «... النية تتجه الآن الى اضطلاع الوصي بإقالة الحكومة اذا لم تتدبر امر الزمرة العسكرية فوراً. ان هذه الخطوة ستؤدي «كما لاحظ المسؤول البريطاني»، الى معارضة، ليس فقط من قبل المفتي ورشيد عالي، وانما ايضا من قبل العناصر الأقل تطرفا في العراق. انها، في الحقيقة، كفيلة بإحداث ازمة قد تؤدي الى تدخلنا المباشر» (FO 371/27062 Political Situation in Iraq 24/3/1941).

ولم يخطئ باكستر في هذا التقدير، اذ ان العراق انتقل، بعد لقاء ايدن-السويدي الى احضان ازمة متصاعدة كانت مظاهرها انقسام الجسم السياسي فيه الى فريقين: فريق ضد الاستجابة للطلب البريطاني، وفريق معه. الفريق، الذي أيد تنفيذ طلبات الحكومة البريطانية، ضم الوصي على العرش، الامير عبد الاله، ومعه نوري السعيد وعدد من السياسيين العراقيين «الفيصليين» مثل توفيق السويدي، جميل المدفعي، وعلي جودت الايوبي، اي رموز الجيل الاول من القوميين العرب. ومع هؤلاء وجد ايضا عدد من السياسيين والمسؤولين العراقيين من مذاهب واتجاهات

سياسية شتى. ولقد تعددت الاسباب التي دفعت هؤلاء لوقوف ذلك الموقف. فمنهم من كان متمسكاً برأيه في التعاون مع بريطانيا، والاستجابة الى طلباتها، وهو الطريق الاسلم لتحقيق الاهداف العربية. ومنهم من سعى بذلك الموقف الى تحقيق كسب على خصومه أو ثأر شخصي منهم. والفريق الذي عارض تلك الخطوة تحلق حول لجنة سرية تكونت في الثامن والعشرين من شهر شباط (فبراير)، وضمت كلاً من المفتي، رشيد عالي الكيلاني، ناجي شوكت، صلاح الدين الصباغ، يونس السبعاوي، فهمي السعيد، محمود سلمان، وتولى «عمدتها» اي رئاستها، المفتي كما قال الصباغ . وقد اعتبر هذا الفريق الطلبات البريطانية أنها «... خطوة كبيرة نحو ما يريده الانكليز من اخضاع العراق والامة العربية..» (الصباغ، ١٩٥٦: ٢١٨ ـ ٢١٩). ان تشكيل هذه اللجنة، ودور المفتي فيها، والموقف الذي اتخذته من مسألة قطع العلاقات مع ايطاليا، كانت لها دلالاتها ونتائجها على صعيدين : الاول، هو أن يُجَمِّع، في جهة واحدة، كل معارضي الوضع الراهن في المنطقة، الذين كانوا في الوقت نفسه من ممثلي الجيل الثاني من القوميين العرب ورموزه، والثاني، ترجيح كفة دعاة التفاهم مع المحور على كفة دعاة الحياد داخل هذا الفريق.

وبين هذين الفريقين، سعى رئيس الوزراء الى التزامه صفة الوسيط، الذي يحاول اعادة العلاقات الطبيعية بين القصر والجيش، بين شيوخ الحركة القومية وشبانها، بين دعاة تحقيق الاهداف العربية عبر طريق الحلفاء، وأولئك الذين ارادوا تجربة الطريق المحوري. ومثل اغلب الوسطاء، كان موقف الهاشمي قلقا. لقد كان يؤمن ان بين العراق «... وبريطانيا خلافاً يتعلق بالافكار العربية» اذ «...ان للعراق سياسة تقليدية سار عليها وهي ترمي الى استقلال الاقطار العربية وعلى رأسها فلسطين». وكان يعتقد، كما قال لبازل نيوتن «ان العراق لا يرى أن المعاهدة تحتم عليه قطع العلاقات مع اي دولة تدخل في حرب ضد بريطانيا». من ناحية اخرى، كان طه الهاشمي حريصا على استمرار علاقة الصداقة مع بريطانيا وكان ميالا الى الحد من نفوذ العقداء الاربعة، لإبعاد الجيش عن السياسة. بيد انه كان، في الوقت

نفسه، يمتدحهم كرجال وطنيين «... يحبون بلادهم ويعطفون على اماني العرب [كما] هو مطلوب من جميع ضباط الجيش» (الحصري، ١٩٦٨: ٣٩٦ـ٤٠٤).

ان الجمع بين هذه المواقف لم يكن امرا سهلاً على رئيس وزراء بلد ساد ساحته السياسية استقطاب ثنائي حاد. لقد كان وضع الهاشمي حساسا بل «ضعيفاً» كما وصفه هو نفسه. وحتى ينجح في المهمة التي انتدب نفسه اليها الا وهي تجنيب العراق ازمة دولية كبرى، كان هو وحكومته يحتاجان الى سياسة بريطانية تسهل عملهما، والى اجراءات او تعهدات، على الاقل، تنبئ بعزم بريطانيا على التجاوب مع مطالب العراقيين و العرب، مقابل ابعاد العسكريين المناهضين للنفوذ البريطاني من الجيش وقطع العلاقات مع ايطاليا وغيرها من الخطوات، التي كانت تضع العراق والعرب على طريق الانحياز الكامل الى جانب بريطانيا، ووضع كافة الإمكانيات في خدمة المجهود الحربي الحليف. فهل كانت السلطات البريطانية مستعدة لسلوك هذا الطريق؟ هل كانت مستعدة لدعم الهاشمي وحكومته؟

ان تقييم لندن للهاشمي وحكومته كان شبيها بنظرة ادموندس، المستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية، الذي وصف طه في تقرير الى نيوتن بأنه «خلال السنتين الاخيرتين، كان اهم شخصية في السياسة العراقية ولكنه «... ضعيف ومتردد، يخجل من اتباع سياسة لا ترضي المفتي، ويخاف الوحش العسكري [اي الضباط القوميين] الذي صنعته يداه». (Edmonds 2/3, 1/4/1941, 15/2/1941). والخطوات التي اتخذتها السلطات البريطانية في اعقاب جولة ايدن في الشرق الاوسط، والاجواء المخيمة في لندن لم تكن تدل على انها كانت مستعدة للتساهل ولتشجيع اصحاب المواقف «الضعيفة والمترددة» مثل الهاشمي. وأوحت اجواء لندن بأنها كانت تهيّىء لجولة فاصلة مع منتقديها ومناهضي نفوذها في العراق. في هذا الاطار تقرر أن يُستَبدل ببازل نيوتن، الذي دعا الى التجاوب مع بعض المطالب العربية، والذي كان ينقصه الاختبار الطويل لأوضاع العراق، كيناهان كورنواليس، الذي كان قد عمل في بغداد كمستشار لوزارة الداخلية العراقية بين عامي ١٩٢١ و١٩٣٥، عندما انهى رشيد عالي الكيلاني، بصفته وزيرا للداخلية،

آنذاك، التعاقد معه. ان خبرة كورنواليس الطويلة في العراق كانت تؤهله لاتخاذ القرارات السريعة وسط وضع متوتر، وللتدخل في دقائق الامور، ولاستعادة الهيمنة البريطانية على العراق، مع ترك رقعة صغيرة من حرية الحركة للعراقيين. واقترن ذلك التعيين بمذكرة تلقاها السفير الجديد من رئيس الوزراء حددت له مواقف الحكومة البريطانية من القضايا المهمة التي يتوقع ان تثار معه لدى وصوله الى بغداد.

مذكرة تشرشل تضع الازمة على طريق الانفجار

استهل تشرشل مذكرته بالاشارة الى التصريح الالماني - الايطالي، والى الدعايات المحورية التي رافقته، فقال «في اعطائنا الوعود للعرب تجد حكومة صاحب الجلالة نفسها غير قادرة، بسبب التزاماتها الدولية وحاجاتها الاستراتيجية، على منافسة الحكومة الالمانية. إلا أنني حريص كل الحرص على ان تكون في وضع يسمح لك بمحاربة نفوذ العدو بقدر المستطاع، وان تبذل كل جهد لتكوين رأي عام يتطلع الى بريطانيا، لا الى المانيا، باعتبارها الحليف الطبيعي للعرب وبطل امانيهم المشروعة». انتقل تشرشل من بعدها الى تحديد الموقف من القضية الفلسطينية فطلب من كورنواليس ان يجيب على الذين يثيرون معه هذه المسألة بقوله لهم «.. ان حكومة صاحب الجلالة لا ترى موجبا لادخال اي تعديلات على سياسة الكتاب الابيض التي اعلنت عام ١٩٣٩». ما عدا ذلك، فقد شدد تشرشل على ضرورة ابتعاد السفير عن اعطاء اي توضيحات اضافية. اما اذا سئل عن تطبيق سياسة «الكتاب الابيض»، فقد اشار عليه تشرشل بأن يقول إن الحكومة البريطانية «... خطت، بالفعل، خطوات مهمة لتطبيقها». من تلك الخطوات، بحسب ما جاء في مذكرة تشرشل، محاولة ضبط الهجرة اليهودية. ويقول رئيس الوزراء البريطاني هنا، ان العدد الاجمالي لليهود - من اللاجئين الشرعيين وغير الشرعيين - الذين دخلوا فلسطين، منذ نيسان (ابريل) ١٩٣٩، لم يزد على ثلاثين الفا، وانه بالتأسيس على ذلك «... لا يوجد لدى العرب مبرر خاص للشعور بالخطر».

وانتقلت المذكرة الى التغييرات الدستورية التي تعهدت الحكومة بتنفيذها في

اطار الكتاب الابيض مثل تعيين الفلسطينيين مسؤولين عن الادارات العامة، اي بمثابة وزراء، فقالت «... إن من غير الواقعي الاضطلاع بمثل هذه التغييرات الدستورية والادارية في ظروف الحرب..» وان الحكومة البريطانية «.. تأمل وتتوقع انه، عندما تنتهي الحرب، ستسمح ظروف فلسطين بتتابع التطورات الدستورية الواحدة تلو الاخرى، بنمط منظم وفقاً للخطوط العامة الموضوعة.»

القضية الثانية التي اشار اليها رئيس وزراء بريطانيا في مذكرته، كانت القضية السورية. فبعد ان كرر موقف بلاده من انها لن تسمح بوقوع سوريا ولبنان تحت «القوى المعادية» انتقل الى تحديد موقفها من المطالب العربية فقال: «ان السياسة السورية لحكومة صاحب الجلالة هي الآن قيد المراجعة، وكل ما يمكنك قوله، حاليا، هو ان حكومة صاحب الجلالة تشعر بكثير من العطف تجاه اماني السوريين في الاستقلال، رغم انهم يشكون فيما اذا كانت سوريا، في الظروف الراهنة، تستطيع، كما هي حال العراق ايضا، الوقوف على قدميها لوحدها تماما».

ثالث القضايا التي توقع تشرشل ان تثار في بغداد مع سفيره اليها، كانت قضية الوحدة العربية. وقد بين ان حكومته ما تزال ملتزمة مضمون مذكرة باغالي في ١٩٣٩/٩/٢٨. وانسجاما مع هذا الموقف العام، قال رئيس الوزراء البريطاني في مذكرته، انه اذا طلب من كورنواليس ابداء رأيه حول هذه المسألة، فعليه ان يضمّن اجابته الاسس الآتية:

«ان حكومة صاحب الجلالة قد هدفت دائما، في حدود قدرتها، الى تعزيز علاقات الصداقة بين الدول العربية» وانها «.. تميل الى النظر لهذه الآمال بعين العطف لأن تعاون البلدان العربية بعضها مع بعض يحقق لهذه البلدان اهم الفوائد».

و«ان حكومة صاحب الجلالة، اذن، لا ترغب في معارضة مبدأ الاتحاد [الفدرالي] العربي. بيد انهم ـ أي الحكومة البريطانية ـ «.. لا يرغبون في اخذ المبادرة لرسم اي مشروع للوحدة العربية، وهم يرون ان المبادرة يجب ان تأتي من العرب انفسهم» «.. وان حكومة صاحب الجلالة ستنظر بعطف الى اي مقترحات عملية من العرب لزيادة التعاون [بين الدول العربية] اذا حظيت هذه المقترحات بتأييد

الجماعات العربية الرئيسية كافة، واذا روعيت التزامات حكومة صاحب الجلالة الدولية وحاجاتها الاستراتيجية مراعاة كافية». (FO 371/27061: London To. Baghdad,11/3/1941)

لن هذه المواقف لم تكن توفر لكورنواليس او لاصدقاء بريطانيا في بغداد ارضا مناسبة لكي يبنوا عليها رأياً عاماً موالياً لبريطانيا. ذلك ان حكومة تشرشل كانت تطالب العرب، عمليا، بتجميد مطالبهم المتطقة باستقلال سوريا ولبنان وفلسطين، بما فيها تلك المطالب التي تبنتها الحكومة البريطانية في الكتاب الابيض حول القضية الفلسطينية، الى ما بعد انتهاء الحرب. بيد ان تجربة العرب مع الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، فضلا عن انحياز تشرشل غير المكتوم الى جانب الحركة الصهيونية، جعلت الزعماء العرب، سواء أكانوا من القوميين المحافظين أم من الراديكاليين، يشكّون في جدوى الانتظار، ويفضلون انتزاع التنازلات من الحكومة البريطانية قبل انتهاء الحرب، اي في ظرف احتاجت فيه بريطانيا، احتياجا شديدا، الى تعاون العرب معها. (Edmonds, B2/F3: 91/7/1940, FO 371/24549: London To Baghdad, 20/81940) . وكان الزعماء العرب يخشون ان تتبدل الظروف بانتهاء الحرب، فينتصر الحلفاء ويديروا ظهرهم للعرب، ويتغاضوا عن مطالبهم القومية، كما حدث في الحرب الاولى. لذلك كان الموقف الذي تضمنته مذكرة تشرشل، والذي يقضي بتجميد الاوضاع على حالها في سوريا ولبنان وفلسطين، كفيلا بتأليب الرأي العام العربي ضد بريطانيا، وليس انحيازه الى جانبها.

وكان موقف حكومة تشرشل من قضية الوحدة العربية كفيلا بوضع الطرفين على طريق الخصومة والنزاع. ذلك ان المذكرة كانت تتحدث عن التعاون والصداقة كسقف لتطور العلاقات بين الدول العربية، في حين ان الزعماء العرب كانوا يطالبون بعلاقات وحدوية تتخطى مستوى التعاون البسيط بين هذه الدول. وكانت المذكرة تفرض بعض الشروط التعجيزية كثمن لقبولها تأييد مشاريع الوحدة العربية مثل «تأييد الجماعات العربية الرئيسية» لهذه المشاريع. لم يكن واضحا من هو المقصود

بهذه الجماعات. وهذا الغموض كان يفسح المجال دوما للتذرع بأن بريطانيا لا تستطيع تأييد مشروع للوحدة العربية، بحجة ان «جماعة» من الجماعات لا تؤيده. ثم ان السلطات البريطانية لم تكن تلتزم التزاما حقيقيا بمثل هذا الشرط، بل كانت تعتبره شرطا لتأييدها مشاريع الوحدة العربية، عندما كان الخلاف يشق الحكومات العربية، اما عندما كانت هذه الحكومات تتجاوز خلافاتها، وتتبنى مشروعا يهدف ولو الى مجرد التنسيق والتعاون بينها، كما حصل عندما اتفقت على مشروع الحلف العربي، فإن السلطات البريطانية كانت تطرح شرطها جانبا، وتحارب هذا المشروع سواء حظي بتأييد الجماعات العربية الرئيسية أم لا.

من ناحية اخرى، فإن ربط موقف حكومة تشرشل من مشاريع التعاون العربي، بمطابقة هذه المشاريع ومراعاتها لحاجات بريطانيا الاستراتيجية، ولالتزامات الدول العربية تجاه بريطانيا، كان يلفع السياسة البريطانية تجاه المطلب العربي الوحدوي بالغموض. فمن حيث المبدأ، كان الشرط البريطاني بديهيا ومعقولا اذ انه لا يمكن مطالبة دولة من الدول ان تؤيد مشروعا يضر بمصالحها، وينسف التزامات الآخرين تجاهها. ولكن عند الاقتراب من هذا الشرط والبحث في امكانية تطبيقه، كانت تظهر غوامضه وثغراته. فلم تكن هناك اي توضيحات حول الحاجات البريطانية التي ينبغي اخذها بعين الحساب: هل هي تلك الحاجات المشروعة التي لا تتضارب مع تطلعات العراقيين الاستقلالية، ام انها حاجات تقيد الكيان التعاوني او الاتحادي العربي بالقيود الشديدة فتجعله مستقلا بالاسم؟ بل هل هناك من مجال، في الاساس، للتوفيق بين حاجات بريطانيا والالتزامات العربية حيالها، من جهة، وبين مشاريع التعاون العربي، من جهة اخرى؟ ان مذكرة باغالي، التي اعتمدتها حكومة تشرشل كأساس للتعامل مع مشاريع الوحدة العربية لا تصل الى نتائج ايجابية عندما تعالج هذا السؤال تحديدا.

ان مجمل هذه المواقف كانت تضع كورنواليس امام مهمة مستحيلة: كسب الرأي العام العراقي والعربي ووضع العراق على طريق الحرب ضد دول المحور، من جهة، ورفض المطالب القومية العربية من جهة اخرى. وسرعان ما ظهر ان التوفيق

بين الهدفين غير قابل للتحقيق، وأن على كورنواليس، ومن ورائه السلطات البريطانية، ان يختارا واحدا منهما.

بعد تعيين كورنواليس، زاد الضغط البريطاني على الحكومة العراقية حتى تقطع العلاقات مع ايطاليا وتبعد القادة الاربعة عن مراكز القوة في الجيش. ومع تزايد هذه الضغوط، اتخذ الهاشمي قرارا بنقل كامل شبيب من مركزه كآمر الفرقة الاولى في بغداد الى الديوانية كآمر للفرقة الرابعة فيها. ووجد القادة الاربعة في هذا القرار تأكيدا للمخاوف التي جعلتهم ينضوون تحت لواء المفتي في اللجنة السرية، فأبلغوا رئيس الوزراء رفضهم تنفيذه. واضطر الهاشمي الى تجميده مؤقتا، محاولا في الوقت نفسه ازالة الاسباب الداخلية للتوتر عن طريق جمع الوصي والضباط الاربعة وتسوية العلاقة فيما بينهم. وقبل الوصي بهذا الاقتراح، ولكن بعد ممانعة اثارت الشكوك في نفوس الضباط. وتحت وطأة هذه المخاوف والتوترات، عمد القادة الاربعة، في الاول من نيسان (ابريل) الى تحريك قطعات من القوات المسلحة لاحتلال مبنى البريد، وادارة الهاتف، ودار الاذاعة، والى اغلاق مداخل المدينة، وذلك في محاولة لإرغام الوصي أن يستبدل بحكومة الهاشمي حكومة جديدة يرأسها رشيد عالي الكيلاني. بيد ان الوصي عمد الى الفرار من القصر الى السفارة الاميركية في بادئ الامر، ومنها الى سفينة بريطانية كانت راسية في البصرة، فإلى القدس التي نقل اليها حيث اقام مترقبا تطور الاحداث.

واثار فرار الوصي ازمة دستورية جديدة، اذ انه هو الذي يقبل استقالة الحكومة. وتشكيل الحكومات الجديدة يحتاج الى ارادة ملكية يوقعها الوصي. وبغياب الوصي صدر عن رئاسة الاركان العامة، بيان اتهم الوصي بالعمل على «تحطيم الجيش الوطني» وعلى «احداث الشقاق في صفوف الامة» والتخلي عن «واجبات الوصاية» وتعطيل احكام الدستور. واعلن في البيان تكليف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل «حكومة الدفاع الوطني» بصورة مؤقتة، «... ريثما يتم اتخاذ التدابير الدستورية (...) بعودة الامور الى مجاريها الطبيعية». واصدر الكيلاني بيانا اعلن فيه قبول المهمة التي عهد الجيش بها اليه، والتزامه «عدم توريط البلاد في

اخطار الحرب»، وبخدمة القضايا القومية والمحافظة على التعهدات الدولية، «... ولا سيما المعاهدة العراقية ـ البريطانية». (الحسني، ١٩٧١: ١١٦ ـ ١١٨). وانصرف الكيلاني ورفاقه الى ترتيب الاوضاع السياسية بسرعة، فاعلن تشكيل مجلس الدفاع الاعلى من رئيس الاركان والقادة الاربعة، وقائدي سلاح المدرعات والطيران، اضافة الى الكيلاني نفسه، ويونس السبعاوي، وعلي محمود. في الوقت نفسه انهمك الكيلاني وقادة الحركة في البحث بالإشكال الدستوري الناشئ عن غياب الوصي. من أجل الخروج من هذه الازمة، وتخفيف التوتر مع السلطات البريطانية، بعث الكيلاني الى كورنواليس يقترح حلا من اربع نقاط: ان يقدم الهاشمي استقالته الى الوصي فيقبلها؛ ان يكلف الوصي الكيلاني رئاسة الحكومة؛ ان يغيب الوصي عن البلاد اربعة اشهر، وان يكلف خلالها الامير حسين، احد افراد العائلة الهاشمية، بالوصاية. اضافة الى ذلك، وكاجراء احتياطي في حال فشل هذا المشروع، ارسل المسؤولون العراقيون يستمزجون الامير طلال، ولي عهد شرق الاردن حول اسناد وصاية العرش العراقي اليه. ولم يقبل كورنواليس العرض الاول، واحبطت السلطات البريطانية مشروع الوصاية الى الامير الاردني. واخيرا استقر رأي الزعماء العراقيين بعد التشاور مع الملكة الام، على اسناد الوصاية على العرش الى الامير شرف. وفي العاشر من نيسان (ابريل) عقد مجلس الامة جلسة انتخبه فيها، بإجماع الحاضرين، الذين بلغ عددهم ٩٤ من اصل ١٣٥ عضوا، لهذا المنصب، بدلا من عبد الاله. (Edmonds. 10/401941 B2/F3, FO 371/27063 Amman To London 7/4/1941 FRUS.1956: 495)

وبعد الجلسة بيومين، صدرت ارادة ملكية بتشكيل حكومة جديدة برئاسة رشيد عالي الكيلاني، الذي اعلن مجددا ان التطورات التي مر بها العراق «... هي حركة داخلية بحتة لا علاقة لها بأي دولة اجنبية» وان العراق ما زال ملتزما بالمعاهدة الانجلو ـ عراقية، وانه سينفذ «كل ما تمليه عليه المعاهدة بحماس...». وتأكيدا لهذا الموقف، واعرابا عن رغبة الحكومة في التفاهم مع بريطانيا، بعث الكيلاني برسالة شفهية الى كورنواليس يبلغه فيها أن الحكومة مستعدة للذهاب الى ابعد من ذلك، وانه، بالفعل، اصدر تعليمات الى مدير الدعاية بتوجيه الاعلام لمصلحة

بريطانيا، واجل استقبال وزير اليابان المفوض الذي شاء ان يقدم اوراق اعتماده. (Edmonds,13/4/1941: B2/F3) بيد ان هذه المبادرات لم تغير من الموقف البريطاني. وانصرفت الحكومة الى تثبيت سلطتها في البلاد.

ازاء سيطرة الحكم الجديد على الاوضاع، تشتت اركان الحكم السابق: نوري السعيد هرب الى عمان، حيث، انضم اليه داود الحيدري. المدفعي وعلي جودت انضما الى عبد الاله. محمد الصدر، رئيس مجلس الاعيان ومولود مخلص رئيس مجلس النواب، ابتعدا عن الاحداث. «توفيق السويدي، عمر نظمي، علي ممتاز، عبد المهدي وصادق البصام، اعضاء حكومة طه باشا الاخيرة، كلهم نقمة على رشيد عالي ويريدون الانضمام الى الوصي. ولكن (...) عندما وجدوا القبائل كلها تستكين للوضع الجديد، اختفوا عن المسرح بهدوء وقبعوا في بيوتهم ساكنين».

(FO 371/27076 Baghdad To London, 28/4/1941)

الانزال البريطاني وبدء المعارك

وبغياب هؤلاء الزعماء عن الساحة السياسية، بدت المواجهة صراعا مكشوفا بين بريطانيا والعراق. واخذ هذا الصراع يتسم بحدة متصاعدة عندما وصل كورنواليس الى بغداد في مطلع نيسان (ابريل)، وامتنع عن الاعتراف بالحكومة الجديدة. وبعد وصول السفير الجديد بأيام قليلة، بعث ببلغ الخارجية البريطانية أن هناك ثلاثة احتمالات لمعالجة الموقف: استخدام القوة ضد الحكومة الجديدة، تسليط الضغوط السياسية والاقتصادية عليها، او الاعتراف بها. من بين هذه البدائل قال كورنواليس انه يفضل الحل الاول .(FO 371/27162 Baghdad To London, 5/4/1941) وفي التاسع من نيسان (ابريل) كرر كورنواليس رأيه هذا وقال في برقية الى وزارة الخارجية انه اذا قررت لندن التفاوض مع الكيلاني، «.. فيجب ان يكون ذلك مجردا عن الاوهام ووسيلة لكسب الوقت»(FO 371/2/27063 Baghdad To London 9/4/1941) عقب اعلان الكيلاني التزامه المعاهدة الانجلو ـ عراقية، لاحظ السفير ان رئيس الوزراء العراقي، «... اتخذ موقفا تكتيكيا صائبا. الا ان هذا الموقف لم يكن سببا، في

نظر كورنواليس، للقبول بالوضع الجديد والتخلي عن خيار اسقاطه بالقوة. FO) 371/27063: Baghdad To London, 11/4/1941). وكان هذا، أيضا، رأي لندن. ففي الثالث عشر من نيسان (ابريل) أُبلغ كورنواليس قرار حكومته بإرسال قوة بحرية وجوية الى البصرة. وفي اعقاب هذا القرار، اتصل السفير البريطاني بالكيلاني، عبر ادموندس، وابلغه عن هذه القوات التي ستنزل الاراضي العراقية. وفي هذه الاتصالات، ألمح السفير البريطاني الى ان حكومته مستعدة لاستئناف العلاقات مع الحكم الجديد اذا كان مستعدا للتعاون غير المشروط مع بريطانيا، بما في ذلك اعطاء قواتها التسهيلات المطلوبة كافة لتحريكها عبر الاراضي العراقية. ومن اجل بث الاطمئنان في نفس الكيلاني، قال ادموندس، نقلا عن السفير انه «له ان يثق بأن وجود الامير [عبد الاله] على ظهر بارجة بريطانية لن يكون مصدرا للخطر على الحكم الجديد، وانه لن يمنح الفرصة للعمل ضده من هناك» :Edmonds,13/4/1941) B2/F3). ارتاح الكيلاني، بادئ الامر، لهذه التطمينات وللعرض الذي رافقها، فنزلت قوات بريطانية في البصرة دون اي مقاومة. بيد ان هذا الحدث اطلق تساؤلات حول طبيعة المهمة التي جاءت القوات لتنفيذها. وكان السؤال الذي دار حوله جدل متواصل خلال الساعات التي تلت الانزال البريطاني هو: هل تعتزم القوات البريطانية المرور بالاراضي العراقية ام التمركز فيها؟ وهل تأتي هذه القوات الى العراق لمحاربة جيوش المحور ام لقلب الاوضاع في العراق؟

ان الظروف التي تم فيها الانزال حتمت ان يكون لهذه القوات اكثر من وظيفة. من الغايات التي توختها السلطات البريطانية من الانزال، تنفيذ اتفاق عقدته مع الولايات المتحدة بإنشاء قاعدة حليفة في البصرة، بحيث يجري فيها تجميع الطائرات التي ترسلها الولايات المتحدة الى الجيش البريطاني في الشرق الاوسط. ان انشاء هذه القاعدة لم يكن متفقا عليه في المعاهدة العراقية، ولكن السلطات البريطانية اعتبرته تطورا حتمته ضرورات الحرب، وكانت مصممة على تنفيذه شاء العراق ام ابى.(CHURCHILL,1950: 225 - 226, P25). الغاية الثانية التي ارادتها السلطات البريطانية من الانزال، كانت اعادة الاوضاع الى سابق عهدها في العراق.

ولتحقيق هذه الغاية، اعدت العدة لإرسال المزيد من القوات في نهاية نيسان (ابريل) بحيث تتمكن عندئذ «.. القوات البريطانية من الاستيلاء على طرق المواصلات وخطوطها، واقامة الحاميات في بغداد والحبانية».

كما اسر كورنواليس الى نابنشو، الوزير الاميركي المفوض في بغداد، الذي كان يقدم العون الحميم للسلطات البريطانية. عندئذ يمكن كما قدّر نابيشو الموقف «انتزاع اسنان القادة الاربعة»، واسقاط حكومة الكيلاني واعادة الوصي، وارجاع السياسة العراقية الى مسارها السابق (FRUS,1959: 499-502).

وبالطبع، لم يطلع كورنواليس، على هذه الغايات، وانما ابلغه ان القوات البريطانية قادمة الى البصرة لمجرد فتح الطريق الى فلسطين. وقد اراد من هذه المبادرة أن يضع الكرة في السلة العراقية. إن قبل العراق الانزال، تحقق الغرض الحربي البريطاني سلما، وان عارض تم الانزال بالقوة مع تحميل الحكومة العراقية مسؤولية الصدام. (FRUS,1959: 499). ولعل الكيلاني اراد ان يتجنب تحمل مسؤولية الوقيعة النهائية مع بريطانيا، فوافق على نزول القوات آملا، في الوقت نفسه، ان تكون فعلا في طريقها الى فلسطين وليس للتمركز في العراق. لقد انطوى هذا القرار على رهان ومخاطرة لم يقبلها العسكريون العراقيون، الذين كانوا يشكون في النيات البريطانية. وبسبب الضغط الذي مارسوه، بعد الانزال، عمدت وزارة الخارجية العراقية إلى إبلاغ السلطات البريطانية أنها توافق على نزول القوات بالشروط التالية:

١ ـ اتخاذ التدابير لتحرك القوات، التي تنزل في البصرة، بسرعة الى فلسطين.

٢ ـ ابلاغ الحكومة العراقية، قبل مهلة معقولة، بموعد وصول القوات الجديدة.

٣ ـ ألا يجاوز مجموع القوات البريطانية، الموجودة في الاراضي العراقية، اللواء الواحد.

٤ ـ ألا تنزل قوات جديدة في الاراضي العراقية، إلا بعد مغادرة القوات السابقة.

(FO 371/27016. Baghdad To London 28/4/1941)

ولم تتقيد السلطات البريطانية بهذه الشروط. ففي الثامن والعشرين من نيسان (ابريل) قامت السفارة في بغداد بإبلاغ الحكومة العراقية أن دفعة جديدة من القوات هي في طريقها الى البصرة. وفي اليوم التالي، تم الانزال البريطاني. ولم تقاوم القوات العراقية الانزال الجديد، ولم تقع المجابهة الساخنة بين الطرفين. ولكن الأزمة وصلت الى مرحلة الخيار الحاسم ، فإما حل سياسي تُحسم فيه القضايا المعلقة بين البلدين، وإما انفجار عسكري. ازاء هذين الاحتمالين، تعددت الاجتهادات في لندن بين المسؤولين البريطانيين الذين كانوا يديرون الحرب في الشرق الاوسط ضد المحور. كذلك تعددت الآراء في بغداد، بين العراقيين والعرب المنتشرين في العاصمة العراقية. في الوقت نفسه، تعددت الاصداء والمواقف في العواصم والدول التي كانت معنية بأوضاع العراق وبنتائج الصراع الذي كان يدور في وسطه وعلى بوابته الجنوبية.

في الجانب البريطاني كانت هناك وجهتا نظر: واحدة تدعو الى التفتيش عن حل سياسي للازمة، واخرى كانت تستعجل الحسم العسكري. الاولى، كان ابرز ممثليها الجنرال ويفل، القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الاوسط. لقد كانت تقديرات ويفل نابعة من الوضع العسكري الحرج الذي جابه القوات البريطانية آنذاك في المديين المتوسطي والشرق أوسطي. فإلى شمال المتوسط، كانت القوات الالمانية تجتاح يوغوسلافيا واليونان بعد ان تكبدت القوات البريطانية خسائر فادحة.

وفي شمال افريقيا، كان ويفل يواجه قوات رومل الزاحفة صوب القاهرة. وكانت جيوش المحور تشدد ضغطها على قوات الحلفاء في شرق افريقيا. الى جانب ذلك، كانت الانباء القادمة من برلين حول اتفاقية دارلان مع السلطات الالمانية، تثير قلق العسكريين البريطانيين في الشرق حول مصير سوريا ولبنان. ان تمدد النفوذ المحوري الى البلدين كان كفيلا بتهديد تركيا، وبالتأثير في موقف الحياد الذي التزمته وبدفعها الى موقف متعاون مع برلين. والاخطر من ذلك. ان التبدل في البلدين، قد يفسح المجال امام المفتي وصحبه للانتقال اليهما، وتحريك الاضطرابات في فلسطين مجددا. هذه الاحتمالات كانت تشكل تهديدا خطيرا لوضع القوات

البريطانية في شرق المتوسط، يزيد اوضاعها في المنطقة دقة وحرجاً. كان آخرَ ما يريده ويفل، وسط هذه التعقيدات، «انفجار في بغداد يعجّل بتحويل هذه الاحتمالات الى واقع، يراكم الضغوط عليه، ويشتت قواته، ويحيطها من كل الجهات بقوات معادية لبريطانيا. انطلاقا من هذه المعطيات والاحتمالات، لفت ويفل نظر السلطات في لندن وكورنواليس، الى انه لن يكون قادرا على ارسال قوات الى العراق، اذا انفجر الوضع فيه، وألح عليهم في طرق باب الحل السياسي والتفاهم مع العراقيين والعرب. ومن اجل معالجة الازمة مع بغداد، اقترح ويفل على لندن تشكيل لجنة او مكتب يكون مقره الشرق الاوسط، ويختص بقضاياه، مع تزويده بإمكانات وصلاحيات واسعة. لم يكن ويفل، في اقتراحه هذا، ينشد حلا للأزمة الداهمة فحسب، بل أراده مدخلا إلى حل المشاكل المعلقة كافة مع العرب مثل المشكلة الفلسطينية وغيرها.

(COLLINS,194: 388-395.See also FO 371/27043:Cairo To London, 26/4/1941)

تبنّى مايلز لامبسون وجهة نظر ويفل، فكتب رسالة إلى هوراس سيمور (HORACE SYMOUR) في وزارة الخارجية بلندن بيّن له فيها الاسباب التي دفعته الى تأييد هذا الموقف، في سياق مراجعة عامة، سريعة، ونقدية للسياسة البريطانية في المنطقة.في هذه الرسالة، لاحظ السفير البريطاني في القاهرة أن الأوضاع بالبلاد العربية «دخلت مرحلة الخطر الاكيد»، وهو خطر ما انفكّ، في رسائله وتقاريره السابقة يشرح اسبابه ويحذّر منه إلى درجة قاربت «اللجاجة». لقد حذر دوما من ان «... سياستنا العربية خصوصاً تجاه فلسطين سوف تدفع بالعرب الى احضان المحور «ان هذه السياسة هي المسؤولة عن انتشار المشاعر المعادية لبريطانيا» والى «إلحاق العقم بأصدقائنا العرب» «الذين جردتهم سياستنا من اسلحتهم، فباتوا عاجزين عن خوض معاركنا.»

ان هذا المآل مرتبط، بالعوامل الآتية التي اثرت في السياسة البريطانية:

اولا: سياسة بريطانيا الصهيونية التي عطلت تنفيذ اي مبادرة «... تهدف الى طمأنة العرب الى انهم سيبقون محتفظين بفلسطين» «والحقيقة ان العرب على اقتناع

بأن التعاطف مع الصهيونية في لندن واميركا سيمنع تنفيذ الكتاب الابيض، وان الانتصار البريطاني سيؤدي الى استيلاء اليهود على فلسطين.

ثانيا: صعوبة اعطاء السوريين اي ضمانة بالاستقلال بعد انتهاء الحرب.

ثالثا: كراهية الاتراك لأي نوع من انواع الوحدة العربية، لأن قيام دولة عربية قوية سيضع حدا لطموحاتهم في شمال العراق وسوريا.

مقابل ذلك، لاحظ لامبسون أن الالمان يعدون العرب بكل شيء، وأنه من أجل تعطيل هذه الوعود، لا بد من اعلان سياسة بريطانية جديدة تضمن للعرب بقاء فلسطين عربية، وتدعم استقلال سوريا والوحدة العربية. ولم يفت السفير البريطاني في القاهرة ان مثل هذه السياسة ستواجه معارضة صهيونية في الولايات المتحدة، ولكنه لم يكن يعتقد انها مشكلة مستعصية التدبير اذ «... من المستطاع اقناع اميركا بأن ضرورات الانتصار في الحرب تحتم علينا ارضاء العرب». إن المشكلة الكبرى في نظره كانت «مؤيدي الصهاينة في لندن». هذه المشكلة الاخيرة كانت تقف امام صدور مثل الاعلان الذي اقترحه لامبسون. لذلك، وكبديل مؤقت عن تغيير شامل في السياسة البريطانية بالشرق الاوسط، أيد اقتراح ويفل، حول انشاء لجنة مختصة بالمنطقة. ولكن هذا الاقتراح كان اقرب الى المسكّن. اذ ان المطلوب كان معالجة المشكلة من جذورها، اي تلك المشكلة التي جعلت العرب يشعرون «... ان المانيا، رغم مذاقها المر، هي اقل تهديما لوجود العرب من الهيمنة الفرانكو ـ بريطانية في ظل سياستنا الراهنة». (FO 371/27043: Cairo To London, 26/4/1941)

مقابل وجهة النظر هذه، كانت هناك وجهة نظر اوكلنك (AUCHINLECK) ، قائد القوات البريطانية في الهند، الذي لم يجد مناصا من استخدام العصا ضد العراقيين، وكورنواليس الذي كان يحث ايضا على استخدام القوة، كما جاء اعلاه، وعلى تلقين العراقيين درسا. اخيرا وليس آخراً، إن تشرشل، الذي تبنى هذا الرأي المتشدد، كان مقتنعا، مع ويفل، بأهمية العمل على ارضاء العرب وكسبهم الى جانب المجهود

الحربي الحليف. ولكنه اختلف معه في تقدير اهمية العامل العربي في الصراع، وفي تحديد نوع التنازل، الذي يجب تأديته للعرب ضمانا لتعاونهم، او تعاون قسم منهم على الاقل، خلال الحرب؛ كما اختلف معه في تحديد مكان التنازل وزمانه. وفي حين نصح ويفل بالتنازل في فلسطين والعراق، فإن تشرشل بعث بمذكرة الى وزير المستعمرات ينتقد فيها هذه المواقف، ملاحظا فيها ان الجنرال ويفل «... مثل اكثر العسكريين البريطانيين، نصير قوي للعرب.» وان موقفه هذا يؤثر في تقديره لأهميتهم. وقام تشرشل، تأكيداً لرأيه، بدعوة وزير المستعمرات الى مراجعة البرقيات المتبادلة بينه ـ تشرشل ـ وبين ويفل عندما جنحت باخرة كانت تقل عددا من المهاجرين اليهود، الذين كانوا يحاولون التسلل الى الاراضي الفلسطينية. لقد كان رأي ويفل وقتها انه ينبغي ابعاد هؤلاء عن فلسطين لئلا تنفجر الاوضاع، ويعمد العرب الى تعطيل طريق بغداد ـ حيفا، وتحل كارثة بالمصالح البريطانية والمجهود الحربي البريطاني في المنطقة. وينكر تشرشل انه لم يأخذ بهذا الموقف، وان حكومة الحرب سمحت بنزول اليهود، وان كل شيء سار على ما يرام، وانه «... لم ينبح كلب واحد». (CHURCHILL,1950: 658). وكما في فلسطين، كان تشرشل واثقا بضرورة المضي في حسم الموقف بتنازلات في العراق.

كانت الاجواء السياسية الدولية والاقليمية اقرب الى التعاضد مع بريطانيا منها الى التعاطف مع الموقف العراقي. فبين الدول الكبرى، اصدرت الحكومة الاميركية تعليمات الى ممثليها في بغداد بالتنسيق مع السفارة البريطانية. وكان نابنشو قد مضى قدما في التعاون، كما شهدنا، مع كورنواليس قبل ان تأتيه هذه التعليمات المحددة. وكان متوقعا ان يكون موقف حكومة فيشي، بسبب الطابع المتأزم لعلاقتها ببريطانيا التي تبنت حركة فرنسا الحرة بزعامة الجنرال ديغول، موقفاً وديا تجاه الوضع الجديد في العراق. ولكن خلافا لهذه التوقعات، تلقى ممثليها في بغداد تعليمات بعدم الاعتراف بحكومة الكيلاني ما لم تعترف بها الحكومة البريطانية. وفي نيسان (ابريل)، لم يكن الاتحاد السوفياتي معترفا بالعهد العراقي الجديد. وفي المنطقة نفسها، كانت الحكومة التركية تقف موقف الحياد من الصراع الدولي، وعلاقتها ببغداد لم تكن علاقة سيئة، ولكنها هي الاخرى امرت مندوبيها هناك

بالتنسيق مع كورنواليس. وكانت ايران ايضاً، تنهج سياسة الحياد المتعاطف ضمنيا مع المحور، ولم يكن الدفء يخيم على علاقتها ببريطانيا. ولكن الوضع الجديد في بغداد لم يغير طابع علاقتها بالعراق، الذي تخلله توترات متتابعة.

في الاقطار العربية، لم تكن المواقف تختلف اختلافا كبيرا عن المواقف الدولية والشرق اوسطية غير العربية، فقد فعلت حكومة حسين سرّي في مصر ما فعلته حكومتا الولايات المتحدة وتركيا، فأمرت ممثلها في بغداد بالتنسيق مع سفارة بريطانيا. وفي شرق الاردن اعدت العدة للتدخل ضد النظام الجديد. (FO 37 1/27076: Baghdad To London, 28/4/1941)

بالطبع، كان لدول المحور موقف مختلف من الوضع العراقي الجديد. فعقب اعلان حكومة الكيلاني، سارع فريهير فون فايتساكر (FREIHERR VON WEIZSACKER)، وزير الدولة للشؤون الخارجية، الى توجيه كتاب لرئيس الحكومة العراقية، وللمفتي في آن واحد ابلغهما فيه، بالنيابة عن حكومته «ان المانيا مستعدة للعمل المشترك معكم، ولمساعدتكم مساعدة عسكرية فعالة، على قدر الاستطاعة، اذا اضطررتم الى الحرب ضد الانكليز...» وان المانيا مستعدة ايضا لتسليم المواد الحربية فورا لتقوية استعداد الامة العربية للحرب (...) متى امكن وجود طريق لنقل هذه المواد الحربية» (حداد، بدون تاريخ: ١٠٧ ـ ١٠٨). واعربت الحكومتان، الايطالية واليابانية، عن موقف ايجابي تجاه العهد الجديد، عندما اعلنت وزارة الخارجية العراقية انها ستستقبل المهنئين، بمناسبة التغييرات، في ١٣ نيسان (ابريل). فقام ممثلا البلدين، دون ممثلي القوى الكبرى، بتأدية هذا الفرض الدبلوماسي. غير انه لا بد من الملاحظة هنا، ان اليابان لم تبد اهتماما سياسيا ذا مغزى بالعراق. اما ايطاليا، فإن اهتمامها به رافقته التحفظات الكثيرة حول اهداف القوميين العرب، خصوصاً في سوريا ولبنان وفلسطين، كما جاء اعلاه. اما المانيا فإن وعودها بالمساعدة لم تضع حدا للشكوك التي كانت تحيط بنظرة الفوهرر والقوات المسلحة الالمانية تجاه الانغماس في شؤون العراق، وخصوصاً قبل بدء الاشتباكات الفعلية بين العراق وبريطانيا، وهي، في الوقت نفسه، كانت حريصة

على استبعاد اي التزامات تعرقل برنامجها التوسعي الذي كان موجها بقوة الى الشرق، والى روسيا. لذلك لم يظهر المسؤولون الالمان، في المؤسسة العسكرية بشكل خاص، ميلا الى فتح جبهة مع بريطانيا في العراق عندما كانت العلاقات بين البلدين تقف على شفا الانفجار في نهاية شهر نيسان (ابريل)، وعندما شعر المسؤولون العراقيون أنه لا مفر من الرد على الانزال البريطاني في البصرة. (DGFP, 1962: 690,833).

لقد وضعت الانزالات البريطانية الزعماء العراقيين في حرج كبير. هم، من جهة، رفضوا الانزال وهددوا بمقاومته، فإذا مرّ دون رد منهم، حسب ذلك تفريطا من حكم نشأ «... لحراسة كيان المملكة، وصيانة كرامتها» كما جاء في كلمة الكيلاني عقب تكليفه بتشكيل الحكومة. ولم يكن التراجع سهلا في وقت ارتفعت فيه حرارة الدعوة الى مجابهة المحتلين، والتمسك بالاستقلال والتأييد للحكم الجديد. وربما كان من اهم المؤشرات حول المزاج الشعبي في تلك اللحظة استتباب الاوضاع في الشمال والجنوب للحكم. ذلك ان المسؤولين البريطانيين كثيرا ما رددوا ان النخبة القومية العربية الحاكمة في بغداد ما كانت لتتمكن من بسط سلطتها على هاتين المنطقتين، لولا الوجود البريطاني؛ وان المنطقتين ستنتفضان على حكم العاصمة اذا ضعفت وابتعدت بريطانيا عنها. ولكن هذه التقديرات بدت بعيدة عن الواقع عندما نزلت القوات البريطانية في الجنوب، «اذ وقفت غالبية السكان المطلقة الى جانب [الحكومة] الوطنية في بغداد، فقاطع عمال الميناء البواخر البريطانية مقاطعة علنية وشاملة». (الدرة، ١٩٦٩: ٣٤٦) ولبث الشمال هادئا ومتجاوبا مع اعلانات بغداد وخطواتها، بينما كان الحماس للحكم الجديد شديداً في وسط العراق.

ان التراجع في ظل هذه الاوضاع كان من شأنه ان يسبب اصابة قاتلة للزعماء العراقيين المتولين للسلطة، تفقدهم التأييد الشعبي الذي كان واحدا من عناصر القوة التي استندوا اليها في هذه المعركة. فضلا عن ذلك، فانه لو مر الانزال دون رد ملائم من الحكومة، لانفتح الباب امام قوات جديدة لتدخل العراق، وتنتشر في اراضيه وتقيم القواعد والتحصينات فيه، دون مراعاة لرأي حكومته وللسيادة الوطنية فيه.

هذه التطورات كانت كفيلة بدفع النظام الجديد نحو الانهيار، وبعودة الوصي والزعماء العراقيين الى الحكم. من ناحية اخرى، كانت مقاومة الانزال امرا محفوفا بالمخاطر، خصوصاً وان بريطانيا كانت، رغم ما واجهته من ضغوط ومصاعب، ما تزال القوة الرئيسية في الشرق الاوسط، وتملك تفوقا جويا كبيرا، إذا قورن بسلاح الجو العراقي (الدرة، ١٩٦٩: ٢٦٠ ـ ٢٦١). هذه الاحتمالات كانت ماثلة في اذهان القادة العراقيين، عندما اجتمعوا في اطار مجلس الدفاع الاعلى للبحث في امر الانزال البريطاني الثاني. كان ميل القادة العسكريين الاربعة الى ترجيح الاعتبارات الاولى. واقترح فهمي سعيد احتلال قاعدة سن الذبان فورا كي لا يهدد الوجود العسكري البريطاني فيها العاصمة بالخطر. وكان في اعتقاده وفي تقدير العسكريين الذين ظاهروه في ذلك الموقف، ان بريطانيا لن تدخل في مجابهة عسكرية مع العراق ما دامت ظروف الحرب لا تناسبها. اما الكيلاني فبدا ميالا الى مراعاة الاعتبارات الثانية، مشيرا الى ان مبادرة العراق الى الهجوم ستضع على كاهله مسؤولية خرق المعاهدة الانجلو ـ عراقية، (حداد، بدون تاريخ: ١١٠). ورغم ان مجلس الدفاع، قبل وجهة نظر رئيس الوزراء، إلا ان القيادة العسكرية المسؤولة ما لبثت ان ارسلت ليل ٣٠ نيسان (ابريل)، قوات عراقية احاطت بقاعدة سن الذبان الجوية البريطانية، فضلا عن ارسال تعزيزات الى القوات العراقية في المواقع المؤدية لها في الفوجة والرمادي.

وردا على هذا التحرك، اصدر كورنواليس منشورا في الاول من ايار (مايو) تضمن حملة عنيفة على القيادة العراقية. واكد السفير البريطاني في هذا المنشور ان بلده لا يكنّ عداء للعراق والعراقيين، وان المشكلة كلها من صنع «شرذمة صغيرة من ضباط الجيش، تؤيدهم حفنة صغيرة من محترفي السياسة». ووصف المنشور هؤلاء «برجال الشر والسوء» وبالطغاة الذين استولوا عنوة على الحكم، والمستبدين الذين «خنقوا حرية الصحافة». واتهم المنشور الكيلاني وقادة الجيش بأنهم «باعوا انفسهم الى الالمان والطليان لقاء قدر من المال. وقال كورنواليس ان العراق تعهد بتقديم كل انواع المساندة لبريطانيا في الحرب، في حين ان الكيلاني نقض ذلك العهد ووضع العراق على طريق معاداة بريطانيا مستخدما في ذلك سلسلة «من الاكاذيب

والمماطلات». وزاد السفير البريطاني على ذلك قائلا: ان الكيلاني وعده بالسماح للنساء والاطفال من البريطانيين بمغادرة العراق. وبسبب توتر الاوضاع، فقد أمر القوات العراقية بتطويق تلك العائلات وتهديدها، لدى تجمّعها في الحبانية تمهيداً لتسفيرها. وانذر كورنواليس بأن بلده لم يعد يطيق الصبر على هذا الوضع. (السهروردي، ١٩٨٩: ٧٥-٧٧).

وكانت الخطوة الثانية الطبيعية بعد هذا التصعيد السياسي العنيف والهجوم الاعلامي المشخصن هي الاشتباك العسكري. وهذا ما حصل تماما. ففي اليوم نفسه، الذي صدر فيه المنشور، تلقت السلطات البريطانية في بغداد، موافقة تشرشل ووزارة الخارجية في لندن على ضرب القوات العراقية المحيطة بالقاعدة الجوية «بدون رحمة» (الدرة. ، ١٩٦٩: ٢٧٢). وفي صباح اليوم التالي، بدأت الطائرات البريطانية، بدون سابق انذار، هجمات متتالية على المواقع العراقية القريبة، وعلى خطوط المواصلات والامداد، وعلى قواعد العراق الجوية في بغداد والموصل، وعلى معسكر الرشيد، استمرت حتى الرابع من ايار (مايو). وفي هذه الهجمات، دمر القسم الاكبر من سلاح الجو العراقي، وشلت فاعلية الحصار المضروب حول القاعدة البريطانية. حتى اذا جاء السابع من الشهر، قامت القوات البريطانية بهجوم استهدف القطعات العراقية التي تحاصر القاعدة واجلتها عن مواقعها، فاعتبر حصار الحبانية في حكم المنتهي.

وساطات تصطدم بحائط التصلب

ان الحريق لم يكن لينتهي بسرعة، لأن المواجهة امتدت الى مناطق اخرى عراقية، وقد سببّ اتساعها واستمرارها قلقا اقليميا وحفزا الى تحريك مساع ترمي الى ايقاف القتال، وايجاد حل سياسي ينهي الازمة.

اولى هذه المساعي وابرزها تمثل بالوساطة التركية، التي بدأت بينما كانت معركة الحبانية على اشدها. لقد خاف الاتراك من أن تؤثر هذه المعارك في خطوط تموينهم وامداداتهم التي كانت تمر بالاراضي العراقية عبر ميناء البصرة. وأكثر من

ذلك، فقد خافوا من أن تُحوّل العراق الى منطقة نفوذ للمحور، فيُطوقوا، عندئذ، من الشرق والجنوب والغرب، ويشتد الضغط عليهم للخروج من الحياد، والانضمام مرة اخرى الى دول اوروبا الوسطى، كما حدث في الحرب الاولى. (هيرزويز، ١٩٦٨: ٢٠٩) وقد اقترح الاتراك مشروعا من النقاط الست التالية:

اولا، الوقف الفوري للقتال.

ثانيا، اعتراف الحكومة البريطانية، بحكومة رشيد عالي الكيلاني.

ثالثا، مباشرة القوات البريطانية النازلة في البصرة، السفر الى فلسطين.

رابعا، تأكيد ان القوات البريطانية، التي تنزل العراق مستقبلا، تستخدم اراضيه للمرور وليس لغرض آخر.

خامسا، موافقة الحكومة العراقية على زيادة عدد القوات البريطانية في القواعد التي سمحت بها المعاهدة. (ولا يسمح هذا البند للسلطات البريطانية بتجنيد اعداد اضافية من غير البريطانيين، مثل الاشوريين، في القوات الجديدة).

سادسا، عودة القطعات العراقية المحتشدة في الحبانية الى مواقعها السابقة.

(DGFO,1962: 788-789 الحسني، ١٩٧١: ١٦٤. الدرة، ١٩٦٩: ٣٠٦)

وبعد اطلاق المبادرة بيومين، اعلن ايدن في مجلس العموم ان بريطانيا وافقت على الوساطة التركية. ولكن الموافقة كانت مشروطة بتحفظين رئيسيين كما ابلغ سفيرها في انقرة الحكومة التركية. اول هذين التحفظين، اعتبار استعجال مرور قوات بريطانيا الى خارج العراق، وحصر الزيادة في حراسة المطارات بالبريطانيين دون غيرهم، من البنود التي تتعارض مع المعاهدة. وثانيهما، عُبّر عنه بتمسك الحكومة البريطانية بشكوكها ازاء حكومة الكيلاني وفي حسن نياتها. ان هذا الموقف اوحى باحتمال قبول بريطانيا الوساطة. بيد ان الحقيقة هي ان الحكومة البريطانية قررت منذ البداية رفض المبادرة التركية (LONGRIGG, 1950: 293. DGFO, 962: 788-789). في الوقت نفسه، سعى المسؤولون في لندن الى إلقاء

مسؤولية افشالها، واشعال المجابهة العسكرية، على عاتق العراقيين. وكان من الاغراض الرئيسية وراء اتخاذ هذا الموقف،منع العرب من اتخاذ موقف موحد ضد بريطانيا (FO 371/27043: London To Angora, 30/5/1941). «ان هذا القرار تبلور بحيثياته ومبرراته في سياق الجدل الذي تجدد بين ويفل والسلطات المسؤولة في لندن. ففي الثاني من ايار (مايو)، اي في اليوم نفسه، الذي بدأ فيه الطيران البريطاني عملياته ضد القوات العراقية في الحبانية، قررت لجنة الدفاع تخويل قيادة الشرق الاوسط مسؤولية الاوضاع في العراق. ولدى ابلاغ هذا القرار الى ويفل، اعترض عليه قائلا: ان قواته تتحمل اقصى طاقتها، وانه لا يستطيع ان يخصص ايا منها لعمل لا يفيد المجهود الحربي. لذلك نصح قائد قوات الشرق الاوسط القيادة في لندن «بانهاء هذه الحالة المؤسفة» عبر التفاوض مع الحكومة العراقية (SPEARS, 1977: 57).

ولم تستقبل الحكومة في لندن نصيحة ويفل بالترحاب، بل إنها، على العكس، أرسلت اليه تبلغه تمسكها بالموقف الذي اتخذته منذ بداية الازمة.

«ان الانشغال بالعراق امر محتم، لأنه كان علينا ان نقيم قاعدة في البصرة، وان نسيطر على ذلك المرفأ لحماية نفط ايران اذا اقتضت الاحوال.».

«ان حماية خطوط المواصلات مع تركيا عبر العراق اصبحت لها اهمية مضاعفة بسبب سيطرة الطيران الالماني في منطقة بحر ايجه... ولو لم نرسل قوات الى البصرة لما كان من الممكن تفادي المجابهة في الحبانية. اذ ان التدخل المحوري كان كفيلا بالتسبب بها في الحالات كافة. وفضلا عن ذلك، كان علينا ان نواجه مقاومة في حال الانزال المتأخر بدلا من ان نقيم رأس جسر من دون اي مقاومة.»

«لا مجال لقبول عرض الوساطة التركية ولا يمكننا ان نقدم اي تنازلات. ان حماية مصر ما تزال لها الاولوية المطلقة. ولكن علينا ان نبذل كل ما نملكه من قوة لإنقاذ الحبانية ولحماية خط النفط الى البحر المتوسط» (CHURCHILL،1950: 227).

ولم يقتنع ويفل بموقف الحكومة، مما دعا تشرشل الى توجيه رسالة في

السادس من ايار (مايو) الى الجنرال ايسماي (ISMAY) رئيس الاركان في وزارة الدفاع، اعرب فيها عن تعجبه لموقف قائد قوات الشرق الاوسط مشيرا الى رأي حكومة الهند التي تعتبر قبول مطالب العراق، التي تناول الانسحاب من البصرة، كارثة. وفي اليوم التالي، وعلى الرغم من ان حصار الحبانية انتهى لمصلحة بريطانيا، فان ويفل كتب الى رؤساء الاركان يحذر من خطر القيام بعمليات عسكرية في العراق «من دون التوصل الى حل سياسي ملائم»، لذلك «ولتجنّب الانغماس العسكري الواسع في منطقة غير مهمة» جدد اقتراحه «بالسعي الى حل سياسي بأي وسيلة». فرد تشرشل، في التاسع من ايار (مايو) ببرقية قال فيها، «لا مجال لمفاوضة رشيد عالي إلا اذا وافق على شروطنا. ما عدا ذلك، فإن المفاوضات ستقود الى ضياع الوقت ريثما تصل الطائرات العسكرية الالمانية.» (CHURCHILL,1950: 230-231)

ان شكوك تشرشل وحكومته لم تكن بعيدة عن الواقع: فقد برزت، داخل القيادة العراقية، وجهتا نظر. واحدة تميل إلى قبول العرض التركي، واخرى عارضته. ويبدو ان وجهة نظر المعارضين، تفوقت على وجهة نظر الموافقين على المشروع التركي. ان ناجي شوكت، وزير الدفاع، الذي ارسلته حكومة الكيلاني لكي يبحث امر الوساطة مع الاتراك، والذي كانت له صلات شخصية بالرئيس التركي عصمت اينونو، قد بعث يوصي الحكومة بقبول الوساطة. وعندما اجتمع مجلس الوزراء العراقي لكي يبحث العرض التركي، اظهر الكيلاني وبعض الوزراء ميلا الى قبوله، ولكن يونس السبعاوي عارض الوساطة، فكان لموقفه اثر مهم في تحديد رد العراق السلبي على العرض التركي. كان موقف السبعاوي من الوساطة، لا يعبر عن وجهة نظر شخصية فحسب، بل عن مناخ سائد بين ثلاثة فرقاء مؤثرين: المفتي، المؤسسة العسكرية، وحزب القوميين العرب (الحسني، ١٩٧١. ١٦٨. حداد، بدون تاريخ: ١٢١. جودت، ٢٤٩). ولم يكن من السهل على الكيلاني ومؤيدي الوساطة ان يتجاهلوا رأي المفتي لما كان يمثله من مكانة دينية وعربية، والضباط ومن ورائهم المؤسسة العسكرية، ويونس السبعاوي، وحزب القوميين العرب الذي كان يمثله.

وكانت قوة الحزب آنذاك، قد بلغت ذروتها في العراق. فحكومة الكيلاني نفسها كانت تضم ثلاثة اعضاء في الحزب هم السبعاوي نفسه، الذي ترأس الحزب فترة ثم استقال من الرئاسة لكي يتفرغ للعمل الحكومي؛ وزير الخارجية موسى الشابندر؛ ووزير الصحة محمد سلمان حسن. وتمكن اعضاء الحزب أن يمسكوا، في العراق، بزمام أهم المنظمات الشعبية، كالجوال، والمنظمات شبه العسكرية ـ ككتائب الشباب، والمنظمات الثقافية، كنادي المثنى ، واصبحوا قوة رئيسية من القوى الموجهة للرأي العام، فضلا عن تأثيرها في الضباط الاربعة الذين ارتبطوا بها عن طريق يونس السبعاوي وصديق شنشل (شنشل، ١٩٨١؛ كمال، ١٩٨٤).ان الحكومة العراقية لم ترفض الوساطة التركية بصورة صريحة، ولكنها ابلغت السلطات التركية انها تدرس العرض دون ان تنتهي الى رأي نهائي فيه، لأن الأحداث قد جاوزته. (العمري، ١٩٨٠: ٩٢). وكانت وراء هذا الموقف اعتبارات متعددة ساقها اولئك الذين وقفوا موقف المعارضة الشديدة منذ البداية. كان من اسباب المعارضة، ضعف الثقة بالسلطات البريطانية، والقناعة الموجودة خصوصاً عند العسكريين العراقيين، أن الجانب البريطاني سيتبع خطة المماطلة، خلال فترة المفاوضات، ليعزز قواته في العراق، حتى إذا انقلب ميزان القوى لصالحه، عمد إلى الاطاحة بالعهد الجديد واقصاء رموزه وقادته ورجاله كافة من الإدارة والجيش، والانتقام منهم. وكان السبب الآخر الذي قدمه المعارضون للوساطة التركية تفسيرا لموقفهم، مبنيا على تطور الموقف الحربي في المتوسط. ذلك ان المانيا تمكنت من احتلال اليونان في السادس من ايار (مايو). وقدر صلاح الدين الصباغ انها ستتقدم الى الجزر الجنوبية فتحتل كريت، وتقترب بذلك من مسرح القتال في الشرق الاوسط وتصبح قادرة على تقديم مساعدة فعالة الى العراق (حداد، بدون تاريخ: ١٢٠).

وتعززت وجهة النظر هذه بالتقارير الآتية من المانيا التي كانت تعد العراقيين بالمساعدات العسكرية الحاسمة، وخصوصاً في الجو. شرط ان يصمدوا لمدة اسبوعين فقط. (الحصري، ١٩٦٧: ٤٤٩. هيرزويز، ١٩٦٨: ١٢٠) فضلا عن هذين السببين، برر العراقيون امتناعهم عن قبول الوساطة التركية، بالاشارة الى الشكوك

التي كانت تساورهم ازاء موقف الاتراك انفسهم، وخشيتهم من ان تتحول الوساطة الى مقدمة لتدخل تركي اوسع في شؤون العراق. ورغم ان الالمان اجتهدوا في تبديد هذه الانطباعات العراقية تجاه الاتراك، فإن الآراء التي باح بها المسؤولون الاتراك الى الديبلوماسيين الاصدقاء كانت تدل على ان الحذر العراقي لم يكن في غير موضعه. لقد بعث الملحق البحري في السفارة البريطانية في انقرة بتقرير الى لندن يقول فيه: ان جميع المسؤولين الاتراك الذين قابلهم كانوا يقولون له انه لا يجوز لبريطانيا ان تثق بالعرب. وبعث السفير الاميركي في العاصمة التركية الى واشنطن بتقرير يقول ان الاتراك ابلغوا العراقيين اعتقادهم بأنهم خرقوا المعاهدة مع بريطانيا بما يهدد العالم الاسلامي والعراق بالاخطار. واضاف السفير الاميركي ان المسؤولين الاتراك، خصوصاً العسكريين منهم، قد ابلغوا البريطانيين ان الطريق الوحيد للخروج من الورطات التي اوقعوا انفسهم فيها «... هو العمل العسكري السريع والحاسم».

(FRUS, 1959 507-508, FO 371/27143: London To Angra 30/5/1941.DGFP,1962: 818)

وكان فشل الوساطة التركية ايذانا بفشل الوساطات الاخرى المشابهة. ففي الوقت نفسه، الذي ذهب فيه ناجي شوكت الى انقرة لكي يبحث مع المسؤولين الاتراك مسألة الوساطة بين العراق وبريطانيا، ذهب ناجي السويدي الى المملكة العربية السعودية لكي يتابع مع الملك عبد العزيز بن سعود مسعى موازياً للمبادرة التركية. وفي اطار هذا المسعى، ارسل عبد العزيز كتابا الى الكيلاني يستفسره عن الشروط التي يعتبرها العراقيون اساسا معقولا لحل الازمة، فأجاب رئيس الحكومة العراقي برسالة مطولة جاء فيها «انني احب من صميم قلبي ان اتفق مع رجال حكومة بريطانيا وان اعمل معها بدقة طبقا للمعاهدة، وان ازيل كل مشكل طبقا لاحكام المعاهدة. ولكنني رأيت ان رجال حكومة بريطانيا لا يقبلون مني ذلك، وانهم يزعمون اني عدو لهم وصديق لغيرهم. ولهذا احرج موقفي، ولم ار إلا ان اقف عند نصوص المعاهدة واتقي غضب الشعب العراقي». وكلف العاهل السعودي ابنه الامير [الملك] فيصل، بصفته وزيرا لخارجية المملكة، متابعة الوساطة مع السفير

البريطاني، فكانت الحصيلة مذكرة بريطانية سلمت الى الجانب السعودي تتضمن تأكيدا فحواه أن الكيلاني يعمل ضد بريطانيا وان «... حكومة صاحب الجلالة اضطرت أن تصل في النهاية الى نتيجة قطعية وهي انه يستحيل عليها ان يكون لها اي ثقة برشيد عالي في المستقبل» (السهروردي، ١٩٨٩: ٨٣-٨٧، ٩٥). ولم يقدر للوساطة السعودية، مع هذه المواقف، ان تحقق نتائج تذكر. وما اصاب المسعيين التركي والسعودي لحق بمبادرة مصرية للتوسط بين الطرفين المتخاصمين. وقد توقفت هذه المبادرة الاخيرة قبل ان تدخل مرحلة الاقلاع. اذ ان الزعماء العراقيين ابلغوا الحكومة المصرية انهم يفضلون انتظار النتائج التي ستسفر عنها المساعي التركية. فلما تعطلت هذه المساعي لم يعد من مجال لمتابعة الوساطة المصرية. (الحسني، ١٩٧١: ١٧٤).

بموازاة الوساطات العربية والاجنبية، كان كل من الطرفين يعزز مواقعه القتالية ويستعد لجولات اخرى وحاسمة. ففي النصف الاول من ايار (مايو) اخذت التعزيزات البريطانية تدخل الاراضي العراقية. فوصل الى البصرة لواء المشاة الهندي؛ وبعده بأيام قليلة، دخلت العراق من الغرب قوات ارسلتها قيادة قوات الشرق الاوسط من فلسطين. كذلك دخلت العراق قوات من الجيش العربي بقيادة الجنرال غلوب من شرق الاردن وكما جاء في تعليمات رؤساء الاركان، كان على هذه القوات، الى جانب تلك التي كانت موجودة في العراق، أن «تواصل ضرب القوات العراقية بقوة، وبكل الوسائل (...) حتى نحمي انفسنا من تدخل المحور في العراق ولإضعاف مكانة الزعماء العراقيين على أمل أن تُستبدل بحكومة رشيد حكومة اخرى. كذلك علينا احتلال المراكز الحساسة لشل فاعلية اي مساعدة ترسلها دول المحور» (PLAYFAIR,1960: 186). وتنفيذاً لهذه السياسة، وجد القادة العسكريون البريطانيون أن من الضروري احتلال بلدة الفلوجة الى الشرق من الحبانية، وذلك حتى يمنعوا العراقيين من اتخاذها نقطة انطلاق لمعاودة الهجوم على القاعدة الجوية البريطانية، ولكي تكون، على العكس من ذلك، قاعدة في أيديهم للهجوم على بغداد. وفي صباح التاسع عشر من ايار (مايو)، شنت القوات البريطانية على الفلوجة هجوماً استخدمت فيه الطائرات، وخمسة افواج من الجنود

البريطانيين والغوركا والاثوريين (الليفي). بدأ الهجوم بقصف جوي مركّز ضد الاهداف العراقية الدفاعية. ومع القصف ألقت الطائرات البريطانية منشورات تدعو الاهلين الى مغادرة البلدة. ولما لم يستجب سكان الفلوجة لهذا الانذار، واصلت الطائرات السبع والخمسون، التي كانت تحلق على ارتفاع منخفض، قصفها للمواقع العراقية. واوقع القصف البريطاني الشديد اضطراباً وانحداراً بالروح المعنوية في صفوف القوات العراقية التي كانت تفتقر الى الغطاء الجوي. وكان الاحباط الذي سببه القصف الجوي، واحدا من الاسباب التي اقعدت القوات العراقية عن اتخاذ تدابير كان من شأنها عرقلة الهجوم البريطاني مثل نسف جسر الفلوجة. وتمكنت القوات البريطانية من الامساك بزمام المبادرة، ومن دخول البلدة والاستيلاء عليها دون ان تتكبد خسائر تذكر. بالمقابل،لم تكن خسائر القوات العراقية في الارواح كبيرة، ولكن القوات البريطانية اسرت عددا كبيرا من الضباط والجنود العراقيين، في حين انسحب الجزء الاكبر منهم الى المواقع الخلفية.

وبسبب ضعف المواصلات، لم تعلم قيادة الفرقة الثالثة في الجيش العراقي، التي اوكل اليها الدفاع عن المنطقة، بالهجوم على الفلوجة الا في مساء التاسع عشر من ايار (مايو)، اي بعد ان استتب الوضع في البلدة للقوات البريطانية. وفي اليوم التالي قررت القيادة العسكرية العراقية القيام بهجوم مضاد، وأفرزت لهذه الغاية فوجين على ان يباشرا الهجوم صباح الحادي والعشرين. ولما تأخر أحد هذين الفوجين في الوصول الى نقطة الوثوب التي حددتها القيادة، فقد تقرر الهجوم بفوج واحد، خصوصاً وان القوات البريطانية اكتشفت وجود الفوج العراقي على ابواب الفلوجة. وتمكنت القوات العراقية المهاجمة من دخول البلدة والوصول الى السوق الداخلية. إلا أنها اضطرت الى التراجع بعد ان وصلت النجدات الى القوات البريطانية دون ان يحصل العراقيون على نجدات مقابلة. واستخدم البريطانيون، هنا ايضا، تفوقهم الجوي في ضرب القوات العراقية، خلال الهجوم المضاد. فألحقوا بها الخسائر الجسيمة ومنعوا وصول التعزيزات اليها، واضعفوا روحها القتالية. فكان لتدخل سلاح الطيران البريطاني اثر كبير في حسم معركة الفلوجة لصالح القوات البريطانية.

بانتهاء معركة الفلوجة لمصلحة بريطانيا، وجدت القيادة البريطانية ان الظرف

بات ملائما لخوض الجولة النهائية ضد العراقيين، للاستيلاء على بغداد ولاسقاط حكومة الكيلاني. ومن اجل تحقيق هذه الغاية جهزت رتلين من القوات البريطانية، واحد بقيادة الكولونيل فيرغسون، بمساعدة قوات الجيش العربي التي كان يقودها المايجور غلوب، للهجوم على العاصمة العراقية من الشمال، والرتل الأخر، كينكول، بقيادة البريجادبير كينغستون، للزحف عليها من الوسط عبر الطريق الرئيسي الذي يربط الحبانية ببغداد. وحرصا على تأمين ظهر هذه القوات، وجد البريطانيون أن من الضروري القضاء على القوات العراقية التي كانت ترابط في الرمادي والى الجنوب من الفلوجة.

وابتداء من الخامس والعشرين من ايار (مايو)، قامت القوات البريطانية بمهاجمة العراقيين في هذه المواقع، وقصفتها قصفا شديدا بقصد حملها على الاستسلام. وفشل البريطانيون في تحقيق هذا الهدف، لكنهم لم يتراجعوا عن خطة غزو بغداد، فبدأ الرتلان بالزحف عليها، من ناحية الحبانية، مساء السابع والعشرين من الشهر. وفي اليوم التالي، اصطدم رتل كينكول بمقاومة من القوات العراقية على بعد ١٢ ميلا من بغداد. والى الشمال اصطدم الرتل البريطاني بمقاومة عراقية عرقلت تقدمه، واضطرته الى التوقف قرب بلدة الكاظمية، على بعد اربعة اميال من العاصمة. وكان من اسباب توقف قوات كينكول قيام القوات العراقية بتعطيل الجسر الذي يعبر قنال ابو غريب، ويصل الفلوجة ببغداد، ولما بنى البريطانيون جسرا بديلا له، خيل اليهم ان الطريق الى العاصمة قد انفتحت، فاندفعوا اليها لكي يصطدموا بمقاومة عراقية عند قناة الوشاش. وفي الثلاثين من ايار (مايو) كانت القوات البريطانية الزاحفة على بغداد قد قطعت شوطا في تقدمها الى تحقيق هدفها؛ ولكن وضعها لم يكن سهلاً. اذ رافقته عناصر جديرة بإثارة قلق قادته. كان بين تلك العناصر قيام الطائرات الالمانية، التي وصلت إلى العراق، بشن هجمات متزايدة ضد القوات البريطانية القريبة من بغداد. فضلا عن ذلك، كانت هناك نقاط ضعف، يمكن استغلالها، في خطوط المواصلات البريطانية، خصوصاً قرب الفلوجة. اخيرا وليس آخراً، اتسم الزحف بالبطء، قياسا على البرنامج الزمني المتوقع له.

(BUCKLY,1954: 33. PLAYFAIR, 12966: 191-192,196). هذا الوضع حمل القيادة البريطانية على ارسال الطائرات، بكثافة، لكي تقصف المواقع العسكرية في بغداد. وقد طاول القصف احيانا المراكز المدنية، وأثار البلبلة والارتباك في صفوف العراقيين. (الدرة، ١٩٦٩: ٣٩٣).

اثارت المعارك الحربية ردود فعل متفاوتة بين العراق والاقطار العربية الاخرى. وخصوصاً الاقطار القريبة منها، حيث اشتد الحماس للعراق وللقتال. وتعبيرا عن هذه المشاعر، انعقدت في سوريا ولبنان مؤتمرات التاييد وشكلت لجان لجمع التبرعات اشترك فيها سياسيون ووجوه بارزة من تيارات واتجاهات شتى. وانتشرت لجان نصرة العراق ومظاهرات التاييد في اكثر مناطق سوريا وفي العديد من مدن لبنان. وذهب الى العراق ما زاد على الخمسة آلاف متطوع من السوريين واللبنانيين. وكان عدد المتطوعين يرتفع بوتيرة متصاعدة جنبا الى جنب مع انباء المعارك التي كان المواطنون في البلدين يتابعونها بلهفة عبر الراديو. (النهار ١٦/٥/١٩٤١/ KIRK, 1954: 95, DE GAULLE,1955: 133 Spears 1/ A.30/5/1941).

وكان التأييد للعراق منتشرا ايضا في فلسطين وشرق الاردن. ورشح هذا التأييد الى الجنود الذين دخلوا العراق بامرة غلوب. فقد رفض البعض منهم اطلاق النار على العراقيين. ومن مصر، ارسل السفير البريطاني يحذر من احمد حسين، زعيم حزب مصر الفتاة، الذي «يهيّئ حملات التحريض ضدنا» ومن علي ماهر وشركائه «الذين يعتقد انهم ارسلوا موفدين للاتصال برشيد عالي». ومن مصر ايضا، حاول عزيز علي المصري، مع طيارين مصريين الانضمام الى الجيش العراقي بطائرة عسكرية مصرية، ووجد لامبسون في ذلك سببا لتوقع «اضطرابات محلية في فلسطين» و«... لانتكاسة جدية نجنيها هنا في وقت نجد فيه صعوبة في تدبير الوضع المحلي» (FO 371/27068: Cairo To London, 3/5/1941).

بدأت تظهر في العراق علامات الارتباك والتداعي بين الزعماء العراقيين بعد

فشل الحصار الذي ضربته القوات العراقية حول قاعدة سن الذبان. وتفاقم امر هذه الظاهرة بعد انهيار جبهة الفلوجة، واشتد اثرها بعد ان بدأت القوات البريطانية الزحف على بغداد. وتغذت هذه الظاهرة من الشائعات القوية التي روجها البريطانيون عن ضخامة قواتهم الزاحفة على العاصمة. لقد اشاعوا خلال زحفهم انهم يملكون قوة كبيرة من الدبابات، وصدقت القيادة العراقية هذه الشائعة، مع ان القوات البريطانية لم تكن تملك الا القليل من السيارات المصفحة. واثرت التراجعات التي لقيها العراقيون في المعارك، وحرب الاعصاب التي شنها البريطانيون تأثيراً ناجحاً في القيادة العراقية، وتحت وطأة هذه الضغوط دعا الكيلاني، في الثامن والعشرين من ايار (مايو) الى اجتماع حضره القادة العسكريون الاربعة ووكيل رئيس الاركان، والوزراء او من تبقى منهم في بغداد، كما حضره ايضا المفتي الحاج امين الحسيني. وفي ذلك الاجتماع، اضطلع صلاح الدين الصباغ بشرح الاوضاع، فعدد اسباب التراجع العراقي ومنها نفاذ السلاح والذخائر، وتكاثر القوات البريطانية مع انضمام قوات اردنية اليها. واتفق المؤتمرون على ان خوض معركة بغداد، يهددها بالقصف والويلات، وعلى ان تجنيبها من هذا المصير، يقتضي اعلانها مدينة مفتوحة، وتشكيل «لجنة للامن الداخلي»، من امين العاصمة، ومدير الشرطة العام، وممثل الجيش، لكي تضطلع بإدارة اعمالها وتأمين الهدوء والحياة الطبيعية فيها. كذلك تم الاتفاق على نقل الحكومة الى الموصل وكركوك لمواصلة القتال من هناك. وبعد يومين من اتخاذ هذه القرارات، تصرف الزعماء تصرف اليائسين بعد ان وصلت القوات البريطانية الى ابواب بغداد، فتركوها الى طهران بدلا من الانسحاب الى الشمال. (الحسني، ١٩٧١: ٢٤٠ ـ ٢٤٤. BUCKLY, 1954: 31)

وفي الثلاثين من ايار (مايو) لم يبق من الوزراء والقادة العراقيين في العاصمة إلا وزير الاقتصاد يونس السبعاوي، الذي كان قد انتقل الى الجبهة للاشراف على النشاط فيها، وعلى تهيئة قوة غير نظامية من «كتائب الشباب»، التي كان عمادها من رفاق السبعاوي في «حزب القوميين العرب» للتصدي للقوات البريطانية. ولما علم السبعاوي بخروج الزعماء العراقيين والمفتي من العراق، اقفل عائدا من الجبهة الى

بغداد واصدر بلاغا اعلن فيه ان الكيلاني عهد اليه بمهمة «الحاكم العسكري لبغداد ولضواحيها». واستنفر السبعاوي «كتائب الشباب» في العاصمة ووزع عليهم السلاح وباشر بالتهيئة لإعلان المقاومة الشعبية ضد الغزو البريطاني. بيد ان هذه الاجراءات لم تستمر إلا بضع ساعات، اذ ان «لجنة الامن الداخلي» التي شكلتها حكومة الكيلاني، ما لبثت ان انتزعت زمام الامور من السبعاوي، بعد ان انحاز اليها العسكريون الباقون في بغداد. وارسلت اللجنة قوة من الجيش والشرطة، فطوقت مبنى مجلس الوزراء الذي اتخذه السبعاوي مقرا له ونقلته مع صديق شنشل، نسيبه واحد قادة «حزب القوميين العرب»، الذي كان يضطلع بمهمة، مدير الدعاية العام، الى مقر اللجنة في مديرية الشرطة العامة. وهناك، دخل السبعاوي وشنشل في جدل ساخن مع اعضاء اللجنة حول الاستمرار في المقاومة. واقترح السبعاوي التشاور مع قادة الجيش الآخرين وجمع مجلس الامة لتقرير الموقف من المقاومة، ولكن اللجنة لم تتجاوب معه، واضطرته للتوجّه الى طهران، كي ينضم الى زعماء الحركة الآخرين. (العمري، ١٩٨٠: ٩٧ـ٩٩).

انهيار حركة ايار (مايو) ووقف اطلاق النار

في الوقت نفسه، الذي كانت فيه اللجنة تشرف على تصفية آثار الحركة، اجرى رئيسها، ارشد العمري، اتصالا مع السفير البريطاني، وعرض عليه وقف اطلاق النار «بشروط لا تثقل كاهل الشعب العراقي». وقبل ان يعطي كورنواليس جوابه على هذا العرض، قامت الطائرات البريطانية بالقصف الذي استهدف المراكز العسكرية وامتد الى بعض المنشآت المدنية فيما بدا كعملية انتقام من العراقيين الذين ساندوا حركة الكيلاني. وفي الحادي والثلاثين من ايار (مايو)، وقع الجانبان البريطاني والعراقي اتفاقية الهدنة التي نصت على ان «تعطى على الفور جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية، في ما يعود إلى المواصلات دون عرقلة السكك الحديدية والطرقات والأنهر» (الحسني، ١٩٧١: ٢٤٨ ـ ٢٥١). ورغم ان اللجنة كانت حريصة على انتقال مقاليد الامور الى الوصي والسلطات الجديدة بهدوء، الا ان زمام الامور افلتت منها في اليوم التالي لتوقيع الاتفاق، عندما كان

الوصي يستعد لدخول العاصمة. فقد حصل احتكاك بين افراد من العسكريين وابناء الطائفة اليهودية، وتطور هذا الحادث الى اعمال عنف واسعة النطاق ذهب ضحيتها عدد من المدنيين كان اغلبهم من اليهود العراقيين.

باستثناء هذه الاحداث، تمت العودة الى النظام السابق بسرعة. فباشر الوصي بممارسة صلاحيته فور توقيع الهدنة. وفي الثاني من حزيران (يونيو) شكل جميل المدفعي حكومة جديدة تعهدت «... بتعقب الجناة، واستئصال بذورهم، وبتطهير البلاد من اضرارهم...» (الحسني، ١٩٥٣:٢٠). ولتنفيذ هذه الغاية، لاحظ كورنواليس ان حكومة المدفعي اتخذت، في البداية، بعض التدابير «... لإجلاء الاضطراب الاقتصادي والسياسي الذي سببه هجوم رشيد عالي الأرعن على الحلف الانجلو - عراقي». كان من بين هذه التدابير، كما جاء في تقرير للسفير البريطاني، تنفيذ حكم الاعدام بعدد من الاشخاص الذين اشتركوا بالاضطرابات، وتطهير الجيش من حوالي ثمانين ضابطا، وانزال العقوبات بعدد من السوريين واللبنانيين والفلسطينيين الذين «... سنموا، لزمن طويل، الحياة السياسية في العراق بقوميتهم وحقدهم المرير على بريطانيا العظمى». (FO/371 27082: Baghdad. To London,11/11/1941).

رغم هذه التدابير وغيرها من الاجراءات المماثلة، فإن الحكومة لم تضرب، في رأي كورنواليس، بالعزم الكافي. واظهر جميل المدفعي انه لم يكن الرجل المناسب للاضطلاع بهذه المهمة. فكان لا بد من التفتيش عن شخص آخر يضطلع بها. ورغب كورنواليس في ان يتولى رئاسة الحكومة ابراهيم كمال، الذي استقال من منصبه كوزير للمال، في حكومة المدفعي احتجاجا على تراخيها في معاقبة قادة الحكم السابق وأنصاره. ولكن كمال لم ينجح في تجميع فريق وزاري يضطلع بالمهمة المطلوبة، مما اوجب العودة الى نوري السعيد الذي وعد كورنواليس بالتعاون مع بريطانيا في تنفيذ خططها العسكرية كافة، وفي «... إلقاء القبض على المحرضين الرئيسيين ضد بريطانيا، وفي ازالة التوجيه المناهض لبريطانيا في المدارس». (FO 371/27082: Baghdad To London,11.11.1941). وفي التاسع من تشرين الاول

(اكتوبر) ١٩٤١، شكل السعيد حكومته الجديدة التي عملت بحماس على تنفيذ الوعود التي اعطيت للسفير البريطاني. فخلال اشهر قليلة من الحكم، ألقي القبض، بالتعاون مع السلطات البريطاني، على المئات من المشتركين في حركة ايار (مايو) واودعوا السجون، إما في العراق نفسه، وإما في معتقلات بريطانية خارج الاراضي العراقية. وعندما دخلت القوات البريطانية ايران، ألقت القبض على الوزراء الذين اشتركوا في حكومة الكيلاني وعلى فهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب والشريف شرف. وفي ايار (مايو) ١٩٤٢، اي بعد سنة من الحركة، سلم البريطانيون كلاً من يونس السبعاوي، وسعيد وسلمان الى السلطات العراقية فنفذت فيهم حكم الاعدام شنقا. وبعدها بسنتين، سلموا شبيب الذي لقي المصير نفسه. وافلت صلاح الدين الصباغ من يد بريطانيا والسلطات العراقية لمدة ثلاث سنوات قضاها لاجئا في تركيا. لكن الاتراك سلموه، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٥، الى السلطات العراقية التي نفذت فيه حكم الاعدام شنقا، وصلبت جثته على باب وزارة الدفاع في بغداد. وبالتعاون مع السلطات البريطانية أيضا، امسكت الحكومة العراقية بوزراء حكومة ايار (مايو) والشريف شرف، فقضوا في «الحبس الشديد» آمادا راوحت بين ثلاث سنوات وخمس. وبين زعماء الحركة العراقيين لم يفلت من الاعدام او السجن الا رشيد عالي الكيلاني الذي انتقل من ايران الى تركيا ومنها الى المانيا التي اقام فيها حتى نهاية الحرب، ومنها الى المملكة العربية السعودية حيث اقام لاجئا سياسيا فيها قرابة ثلاث عشرة سنة. (الحسني، ١٩٧١: ٢٩٨، ٣٠٢ ـ ٣٠٣؛ ١٩٥٣: ٦٣، ٦٦ ـ ٦٧). وهكذا، وبفعل الاجراءات المتشددة التي نفذها المسؤولون العراقيون، بدعم وتحريض من المسؤولين البريطانيين، تمت تصفية بقايا حركة ايار (مايو)، واختفى بعض ابطالها من الحياة كما حدث للسبعاوي والضباط الاربعة، أو اختفوا من الحياة السياسية، بانتظار ظروف جديدة، كما حدث مع الكيلاني.

بعض اسباب انهيار حركة ايار (مايو)

كانت الظروف الدولية سببا مهما من الاسباب التي ادت الى انتصار بريطانيا

السريع على العراق. فمن الدول الكبرى في الاربعينات، لم تكن هناك دولة واحدة راغبة في تقديم مساندة حقيقية الى العراقيين، أو قادرة عليها. لقد كانت بريطانيا مصممة أن تطيح حكومة الكيلاني. وكانت الولايات المتحدة تدعمها دعما كاملا في ذلك الموقف. واتسم موقف حكومة فيشي من العراق، كما شهدنا اعلاه، بالفتور. وكانت اليابان بعيدة جغرافيا وسياسيا عن المنطقة. وابدت ايطاليا اهتماما بمساعدة العراق. ولكن هذا الاهتمام كان مشوبا بالتخوف من تقوية تيار القومية العربية، كما حد منه ضعف السلاح الايطالي. بقيت من هذه الدول اثنتان كانت لهما مصلحة في اضعاف بريطانيا عن طريق نجدة العراقيين: المانيا والاتحاد السوفياتي.

ابدت القيادة الالمانية اهتماما بمساعدة العراق، وهيأت قواتها للتدخل المباشر في مجرى الحرب. بدأ التدخل الالماني، باتفاق، بين السلطات الالمانية والفرنسية التابعة لحكومة فيشي، على إخلاء مطارات شمال سوريا وتحضيرها لنزول الطائرات الالمانية في طريقها من كريت ورودس إلى العراق. كذلك شمل الاتفاق الذي تم التوصل اليه في السادس من ايار (مايو)، إرسال ثلثي السلاح المخزون في المستودعات الفرنسية، في سوريا ولبنان إلى العراقيين. ورغم ان السلطات الالمانية كانت قد ابلغت الزعماء العراقيين أنها لن تكون قادرة على ارسال المساعدات العسكرية الى العراق قبل اواخر الشهر، إلا انها، في الواقع، نجحت في تقديم هذا الموعد، ربما بسبب شعورها بحرج الوضع في بغداد. وهكذا بدأت إمدادات السلاح والذخائر تصل بالقطار من سوريا الى الموصل في الثالث عشر من ايار(مايو). وبعدها بيومين، وصل سربان من الطائرات الالمانية الى الموصل وبغداد، على ان يلحق بها سرب من الطائرات الايطالية. واشتركت الطائرات الالمانية في المعارك الدائرة بين البريطانيين والعراقيين، فقصفت القوات البريطانية التي كانت تتحرك من الرطبة الى الفلوجة، كذلك قصفت قاعدة الحبانية.(PLAFAIR 1966: 195,HAMDI,1987: 138) وخلال هذه المعارك استرعت احتمالات الافادة من الموقف في العراق انتباه القيادة العليا الالمانية. وفي الثالث والعشرين من ايار (مايو)، اصدر هتلر «الأمر رقم ٣٠ بشأن الشرق الاوسط». وفي هذا الأمر اعتبر الزعيم النازي ان

«... قيام الثورة في العراق له اهمية خاصة، لأنها ستمتد «... الى ماوراء حدود العراق، وتعم القوى المعادية لبريطانيا في الشرق الاوسط، وتعرقل خطوط المواصلات البريطانية، وتقيّد كلا من القوات البريطانية ومجال الملاحة البريطانية على حساب ميادين الحرب الاخرى». وتأسيسا على ذلك، حدد الامر، بالتفصيل، سبل مساعدة العراق، فكان منها ارسال قوة طيران تقوم «زيادة على مجرد خدمة الاغراض العسكرية بالعمل على تقوية الروح المعنوية بين قوات العراق المسلحة وشعبه...»(الحسني، ١٩٧١: ١٦٦-١٦٧ :CHURCHILL,1949: 234).

ان الامر الذي اصدره هتلر، رغم وضوحه، لم يؤد الى الزج بطاقات وموارد المانية كافية في معركة العراق، تكفل للعراقيين إخراج البريطانيين من اراضيهم، وتؤثر بشكل ملموس في مصير الصراع بين الفريقين. ويعزى ذلك إلى جملة اسباب وعوامل، كان من بينها تحفظات القيادة الالمانية، هي الاخرى، تجاه حركة القومية العربية. وكان من بين هذه الاسباب أيضا، انهماك القيادة العليا الالمانية في التحضير لعملية باربا روسا في الاتحاد السوفياتي. وبمقدار ما كان للاستيلاء على «المدى الحيوي السلافي» من اهمية لدى الاستراتيجية النازية العامة، كان التصميم كبيرا على مركزة الجهد الحربي الالماني على الجبة الشرقية، وعلى توظيف المجهودات الحربية الاخرى وإخضاعها لمتطلبات عملية باربا روسا، اي الخطة الالمانية لغزو الاتحاد السوفياتي. وفي سياق هذه الخطة العامة، لم يكن للقيادة الالمانية العليا ان تولي الشأن العراقي اهتماما كبيرا إلا في وقت متأخر. وحتى في هذا الموعد المتأخر، اكتفت القيادة العليا الالمانية بتوفير «اعداد محدودة» من الطائرات وكميات محددة من السلاح، كما جاء في الامر الذي اصدره هتلر بحيث لا يكون ذلك على حساب الجبهة الروسية. ومما حد من فاعلية المساعدة الالمانية ايضا عدم توفر كمية كافية من بنزين الطائرات في العراق. (حداد، بدون تاريخ: ١١٤ - ١١٥). وتعرقل وصول المساعدات الى العراق ايضا، عندما قامت القوات البريطانية في منتصف ايار (مايو) بقصف المطارات السورية واللبنانية، وبتدمير سكة حديد حلب - الموصل. وفي التاسع والعشرين من ايار (مايو)، حلقت الطائرات الالمانية

مبتعدة عن مسرح الصراع العراقي، تاركة العراقيين يواجهون وحدهم القوات البريطانية.

ان العلاقة بالاتحاد السوفياتي لم تتخذ هذا البعد. وبقيت اقرب الى حيز الاحتمال الذي لم يترجم بصورة ملموسة. فالاتحاد السوفياتي كان يهاجم بريطانيا كعدو عقائدي، ولكنه لم يحاول استغلال متاعبها في العراق إلا عندما عرضت الحكومة العراقية على موسكو، في الثالث من ايار (مايو) بدء العلاقات الدبلوماسية فورا. خلال اسبوع تقريبا، استجابت السلطات السوفياتية للعرض العراقي. باستثناء ذلك، لم يحدث اي تطور في العلاقة بين الجانبين الا بعد سقوط حكومة الكيلاني وانتقال يونس السبعاوي الى طهران. ففي العاصمة الايرانية، اتصل السبعاوي بالسفارة السوفياتية وطلب منها ان تنقل الى المسؤولين رغبة القوميين العرب واستعدادهم للتعاون مع السوفيات من اجل محاربة القوات البريطانية في العراق. وفي منتصف حزيران (يونيو)، ابدى المسؤولون السوفيات اهتماما بعرض السبعاوي. واتخذت الترتيبات لسفره مع الضباط الاربعة الى موسكو من اجل بحث الامر بالتفاصيل. إلا ان جيوش هتلر سبقت الزعماء العراقيين الى دخول الاراضي السوفياتية. ومع بدء الحرب بين المانيا والاتحاد السوفياتي، تحولت بريطانيا الى حليف حرص ستالين أن يحافظ على مصالحه، وأن يعزّز مجهوده الحربي، لا أن يثير المتاعب في وجهه. وهكذا بقي التعاون بين القوميين العرب والاتحاد السوفياتي مشروعا مؤجلا، فلم تكن له اي تجليات وآثار عملية ابان حرب ايار (مايو). (BATATU,1978: 455 - 459).

وكان للمواقف، التي اتخذتها القوى الاقليمية، أثر مهم في اضعاف حركة ايار وسقوطها. فإلى الغرب تعاونت سلطات فيشي، في سوريا ولبنان، مع السلطات الالمانية في ارسال السلاح وتسهيل مرور الطيران الى العراق وفقا لتعليمات حكومة فيشي. لكن موقف هذه السلطات طبع بكثير من المماطلة، مما اثر في البرنامج اليومي لتدفق المساعدات، وفي كميتها ونوعيتها. (الدرة، ١٩٦٩: ٣٨١. LAFARGUE, n.d.: 69,88 - 91). والى الشمال الغربي من العراق، كانت تركيا تتبع

سياسة الحياد. وبدعوى التزام هذه السياسة، رفض الزعماء الاتراك السماح للالمان بتمرير المساعدات العسكرية الى العراق عبر اراضيهم.

والى الشرق، اتخذت الحكومة الايرانية موقفا مشابها لحكومة انقره، رغم الصلات الحسنة التي كانت تربطها ببرلين. فخلال المجابهة بين العراق وبريطانيا، بعثت الحكومة الالمانية تستفسر الشاه عن امكانية ارسال السلاح الالماني عبر اراضي ايران. ولم تبد طهران موافقة على الاقتراح الالماني. وعندما طلب من الايرانيين تامين كمية من وقود الطائرات الى العراق، اعتذروا عن تلبية الطلب. وفي تفسير هذا الموقف، قال الايرانيون انهم يخافون من ردود الفعل البريطانية العسكرية ضدهم ، فيما لو بدا انهم يتعاونون مع العراقيين. والى الشرق ايضا، وقفت حكومة افغانستان موقفا شبيها بموقف ايران، عندما طلب منها العراقيون الوقوف الى جانبهم، عملا بميثاق سعد آباد 727,877 - 726 :DGFO, 1962) .FRUS,1956: 508)

وحاول العراقيون التاثير في مواقف الدول القريبة، الاسلامية غير العربية عبر اطلاق الدعوة الى الجهاد، وكان لاسم الكيلاني رنين ديني في هذه الاقطار. ولكن رشيد عالي لم يكن يرأس حكومة دينية بل قومية. فضلا عن ذلك، فان اجهزة اعلام العراق، بسبب ضعفها لم تحمل هذه الدعوة بعيدا. لذلك لم تؤثر نداءات الجهاد تاثيراً كبيراً. (FRUS, 1956: P 508). وفي الجنوب كانت القوات البريطانية تسد على العراق طرق المواصلات والتجارة والصلات مع دول الخليج .

كما كان، من اسباب الانهيار السريع لحركة ايار، اعتبارات متعلقة بظروف النخبة الوطنية التي استولت على الحكم في العراق. كانت هذه النخبة متحمسة لإنقاذ بلدها والاقطار العربية المجاورة من الهيمنة الاجنبية، ولكنها لم تحسن ادارة المعركة مع بريطانيا. وظهرت في اداء القيادة التي اضطلعت بشؤون العراق اربع ثغرات مهمة، كان من بينها، ما لاحظه عدد من الذين رافقوا حركة ايار (مايو) أو اطلعوا على مجرياتها، من ارتباك اصاب القيادة بعد اندلاع القتال مع بريطانيا؛ وتجلى ذلك، احيانا، في تعطيل المؤسسات القيادية، وشلل آلية اتخاذ القرار. (الدرة،

(PLAYFAIR,1966: 195, LONGRIGG,1968: 297.٢٩٦ :١٩٦٩). فمجلس الوزراء لم يكن يقوم بعمله بشكل منتظم خلال المعارك، خصوصاً بعد ان ترك البلاد قسم من الوزراء. ولم يعد يجتمع مجلس الدفاع كهيئة مسؤولة. اما القرارات العسكرية فلم تكن تنساب عبر الهيكلية القيادية. وهكذا فإن قرارات كثيرة بدت مبادرات متضاربة ومفتقرة الى المشروعية الكافية التي يوفرها عادة حكم المؤسسات. وكان من هذه الثغرات ايضا غياب القراءة الصحيحة للمعطيات الدولية. وتجلى ذلك في توقعات متفائلة لا مبرر لها حول المساعدات العسكرية الخارجية، كما تجلى ايضا، من ناحية اخرى، في المبالغة بتقدير قوة بريطانيا وقدراتها العسكرية في المنطقة. الثغرة الثالثة برزت في قصور القيادة عن استثمار الطاقات البشرية العربية استثمارا كافيا في الحرب مع بريطانيا. وربما كان المثال الأبرز هنا، سكون الاوضاع داخل فلسطين، في حين ان الحرب بالعراق كانت ذات صلة حميمة بالقضية الفلسطينية. ومن المرجح انه لو قامت حركات مسلحة في فلسطين، لوجدت القيادة العسكرية البريطانية صعوبة اكبر في ارسال نجدات منها الى قواتها في العراق. رابع الثغرات وربما اهمها، ان القيادة في العراق لم تكن تملك تصميما كافيا على خوض الحرب والتحضير لها تحضيرا كافيا وإلا لكان عليها، كما اقترح بعض المحللين العسكريين، ألا تسمح للقوات البريطانية بالنزول في البصرة، وان تسارع الى احتلال قاعدة الحبانية، عندما ابلغت باقتراب تلك القوات من الشاطىء العراقي؛ وان تتخذ الاجراءات الملائمة لإبعاد الموظفين والمستشارين البريطانيين كافة عن الادارة والمرافق العامة العراقية تحضيرا لاحتمال القتال.

إذا قورن الأداء البريطاني بالأداء العربي نجد أنه يتسم بالحسم والتصميم على خوض الحرب ضد العراق منذ البداية، رغم التردد الذي اظهره الجنرال ويفل وبعض العسكريين البريطانيين في الشرق الاوسط.. واستثمر المسؤولون البريطانيون مصداقية بلدهم لإلهاء العراقيين عن التحضيرات للحرب التي كانوا يعدونها؛ كما استثمروا هيبة القوة البريطانية لإلقاء الرهبة في نفوس العسكريين العراقيين.

ومن اجل ترسيخ صورة القوة القاهرة المرعبة، لم تتورع القوات البريطانية عن توجيه ضربات موجعة احيانا، كما حدث في اليوم الاخير من القتال، الى المدنيين

العراقيين. واستخدمت القوات البريطانية تفوقها النوعي، خصوصاً في سلاح الطيران، بتحطيم ارادة القتال عند العراقيين. (BUCKLY,1954: 27). ولجأت السلطات البريطانية الى استخدام الوسائل كافة من اجل تأليب الدول الكبرى والصغرى، البعيدة والقريبة ضد العراق، والى تحريض الجماعات الدينية والمذهبية والسلالية (الاثنية) في العراق وخارجه، ضد الحكومة القومية العربية العراقية. (FO 371/270: MICE To W. O. 10/5/1941, FO 371/27177: Cairo To London,19/6/1941). ان سياستها هنا كانت تعتمد على تأجيج مخاوف الحكومات والاقليات ضد مشروع للوحدة العربية تكون بغداد مركزه. وانسجاما مع هذه السياسة، رفضت اقتراحا تقدم به نوري السعيد، اللاجيء في عمان، فحواه إعلان الوحدة بين العراق وشرق الاردن، من قبل الامير عبدالله ودخوله العراق باسم هذه الدعوة الوحدوية.

(FO 371/27063 Jerusalem To London 6/4/1941).

نتائج وآثار

اسفرت الحرب البريطانية ـ العراقية عن آثار مباشرة ذات اهمية كبرى بالنسبة الى مسار الحرب العامة والنفوذ البريطاني في الشرق الاوسط ـ هذه الحقيقة لم يدركها الالمان بقدر ما ادركها البريطانيون ذوو الخبرة العريقة في المنطقة. لذلك كتب تشرشل معقبا على هزيمة العراق، «لقد تخلى هتلر، بالتأكيد، عن جائزة كبيرة كان باستطاعته الحصول عليها بثمن زهيد. أما، نحن في بريطانيا، فعلى الرغم من اننا كنا نعاني اقصى الضغوط، فإننا تمكنا بقوات قليلة من انقاذ انفسنا من جرح عميق او دائم». (CHURCHILL,1950: 236). ولخص لونجريج بعض الآثار المباشرة للحرب البريطانية ـ العراقية على مسار الحرب العالمية الثانية، اذ لاحظ انه لو خسرت بريطانيا لتمكن الالمان من استثمار هذا الانتصار عبر تعزيز قوة العراق «... والهيمنة على ايران ونفطها، واغلاق خطوط المواصلات الجنوبية للاتحاد السوفياتي، وتهديد سوريا ولبنان وفلسطين من الشرق» (LONGRIGG, 1968: 297). كان من الطبيعي، عندئذ، أن تكون تركيا في وضع حرج وأن تضطر إلى

الخروج عن حيادها ومماشاة المحور (FO 371/27043.Eden To Churchill. 19/5/1941). بدلا من ذلك، قامت بريطانيا باستثمار انتصارها على العراق في ضربات حربية سريعة، ومتتالية في المنطقة. ففي حزيران (يونيو) احتلت القوات البريطانية سوريا ولبنان وطردت قوات فيشي منها. وفي آب (اغسطس)، قدمت بريطانيا الى شاه ايران مطالب حول موقف بلاده من الصراع الدولي. فلما رفض الاستجابة لها، قامت القوات البريطانية بغزو جنوب ايران من الاراضي العراقية، بالتفاهم مع الاتحاد السوفياتي الذي قام بغزو ايران من الشمال. (BUCKLY, 1954: 141 - 161). بهذه الخطوات، ضمنت بريطانيا بسط نفوذ شبه كامل في شرق المتوسط، خصوصاً وان هذا النفوذ امتد الى سوريا ولبنان. اذ أصبحت شريكا لقوات «فرنسا الحرة» التي تزعمها الجنرال ديغول، في ادارة شؤون البلدين. وعمدت الحكومة البريطانية، لتعزيز نفوذها وسيطرتها على المنطقة، إلى تعيين وزير دولة بريطاني لشؤون الشرق الاوسط يقيم في القاهرة. وبالنظر إلى حساسية وضع المشرق العربي، فقد عين هذا الوزير عضوا في حكومة الحرب. وفضلاً عن منصب الوزير والمكتب التابع له، أنشئ، أيضاً، مجلس الدفاع للشرق الاوسط، ومركز تموين الشرق الاوسط، وقد انيطت بهما مهمة الاهتمام بالقضايا العسكرية والاقتصادية، فتحولت هذه المؤسسات المستحدثة، بمجملها، الى ما يشبه الحكومة الشرق اوسطية التابعة للندن، والخاضعة لتوجيهاتها المباشرة (LORD CHANDOS, 1962: 22 - 239).

في العراق، تجلت الآثار المباشرة لحرب ايار (مايو)، في عودة النفوذ البريطاني الى البلد، وتحويله الى ركيزة لسياسة التحالف مع بريطانيا في المنطقة. بيد ان هذه السياسة لم تكن تعبر تمام التعبير عن مشاعر العراقيين. اذ ان موقعة ايار (مايو)، والمعاني التي اكتسبتها، لبثت تؤثر فيهم وفي مواقفهم من المصالح البريطانية من المنطقة. فلم تكن قد مضت على هذه حرب ايام قصيرة، عندما قام نابنشو، الوزير المفوض الاميركي في بغداد، في حزيران (يونيو) بالكتابة الى وزير الخارجية في واشنطن، فجاء في كتابته أن اغلب العراقيين «معادون لبريطانيا»، وان بريطانيا لن تستطيع الحفاظ على نفوذها في العراق إلا بالقوة. (FRUS, 1959: 513).

وبعد حرب أيار (مايو)، عاد، إلى الحكم، الفريق المؤيد للتعاون مع بريطانيا، من ممثلي الجيل الاول ورموزه من القوميين العرب. إلا ان عودته، مصحوبا بقوات الاحتلال البريطاني، قد ألحقت ضررا كبيرا بمكانته في المجتمع العراقي وفي أوساط الرأي العام العربي. وتعبيرا عن هذا الواقع، كتب ادموندس تقريرا الى السفير البريطاني في بغداد قال فيه «الوصي على العرش لا شعبية له اطلاقا. وقد خسر ولاء الجيش الذي كان يعطف عليه قبل الحرب. انني لم اسمع ملاحظة ايجابية واحدة عنه». (EDMONDS, B2/F3.n. d.). ولقد حاول هذا الفريق استرجاع مكانته بين المواطنين في قضيتين رئيسيتين: الاولى، هي قضية الوحدة العربية: اذ نجح الفريق القومي العربي المحافظ في العراق بإطلاق مشروع الجامعة العربية، التي ارادها مؤسسوها، كخطوة اولى في عملية الاندماج العربي (محضر جلسة توقيع الميثاق: ١٩٤٥). وكانت المبادرة في هذا المشروع لنوري السعيد بصفته رئيسا للوزراء، في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣، اذ اعد «الكتاب الازرق» الذي ضمنه جملة مقترحات حول الاندماج والتعاون بين اقطار المشرق العربي، وعمل على تحقيقها بالتفاهم مع رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس، والزعماء الاستقلاليين في سوريا ولبنان. القضية الثانية، هي قضية استقلال لبنان وسوريا. وقد قامت الحكومات العراقية المتعاقبة، وخصوصاً حكومة جميل المدفعي التي جاءت بعد سقوط حركة ايار(مايو)، بأدوار مهمة في دعم التحرك الاستقلالي الذي قام به السوريون واللبنانيون والذي وصل الى ذروته عام ١٩٤٣.

اضطلعت النخبة العراقية الحاكمة بهذه الادوار في تأسيس الجامعة واستقلال البلدين، رغم ان بريطانيا اتخذت، مرة اخرى، موقفا متحفظا تجاه المواقف التي اتخذها العراق في القضيتين. ان فكرة الجامعة لم تكن تشبه مشروع الدولة العربية الاتحادية، التي توقّع بعض المسؤولين البريطانيين، مثل الجنرال سبيرس، رئيس هيئة التنسيق مع حركة فرنسا الحرة في المشرق، ولامبسون، اعلانها فيما لو نجحت حركة ايار (مايو)، بل كانت فكرة الجامعة تختلف عن ذاك المشروع اختلافاً مهماً من حيث أن غايتها القصوى كانت انشاء كيان كونفدرالي عربي، بالتحالف

الوثيق مع بريطانيا.(Spears, I/A 25/5/1941. 30/5/1941) ولكن بريطانيا، مع ذلك، لم ترحب بهذا المشروع بل عارضته وارادت تأجيله، على الاقل. كذلك رغبت الحكومة البريطانية تأجيل البت بمصير الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان الى ما بعد انتهاء الحرب، اي الى وقت تكون فيه فرنسا قد تحررت من الاحتلال الالماني، واستعادت فيه قوتها ومكانتها الدولية. (SOLH, 1986: 265 - 267. GOMAA, 1977: 67 - 72).

ان التباين ، بين العراق وبريطانيا، في المواقف من قضيتي الجامعة واستقلال لبنان دل على ان القوميين العرب المحافظين في العراق قدحاولوا ، في تلك الفترة، احياء سياستهم الرامية الى الافادة من صلتهم الوثيقة ببريطانيا من اجل تحقيق بعض المطالب القومية. وربما كان من المتوقع ان تعيد هذه السياسة الى النخبة العراقية الحاكمة شيئا من اعتبارها في نظر الوطنيين العرب. غير ان النتائج كانت مخالفة لتلك التوقعات. اذ اعتبرت مواقفهم من تأسيس الجامعة العربية واستقلال سوريا ولبنان، دليلا على رضى بريطانيا عن هذه الخطوات، بدل ان تؤخذ كمعبّر عن استمرار اهتمامهم بالقضايا القومية.

ولئن كانت عودة اولئك الزعماء العراقيين الى الحكم بصحبة القوات البريطانية سببا من الاسباب التي ادت الى توليد هذه الشكوك، في الاوساط العربية والعراقية، فإن هذه الشكوك والمشاعر السلبية ما لبثت ان تعمقت لسببين آخرين مهمين: الاول، هو وقوع حرب فلسطين عام ١٩٤٨، دون ان يتمكن العراق آنذاك من الاضطلاع بالدور الذي امله الوطنيون العرب له في الدفاع عن الفلسطينيين وضمان حقهم في الاستقلال. والثاني هو القسوة التي استخدمت في معاقبة رموزحركة ايار (مايو) والمشتركين فيها، فقد اعدم الضباط الاربعة مع يونس السبعاوي. واضطر عدد من زعمائها الآخرين، في مقدمتهم رشيد عالي الكيلاني والحاج امين الحسيني،للفرار الى الخارج، وسجن العديد من النشطاء الذين ساهموا فيها، وجرت عملية تطهير واسعة في الادارة المدنية والقوات المسلحة استهدفت اولئك الذين اشتركوا بالحركة، كذلك تم ابعاد المعلمين السوريين واللبنانيين والفلسطينيين الذين حملوا مسؤولية كبرى في احداث ايار (مايو). ولقد وقفت السلطات البريطانية وراء هذه السياسة

المتشددة: فعندما حاولت حكومة جميل المدفعي اظهار شيء من التسامح واللين تجاه المشتركين بأحداث ايار (مايو)، ضغط المسؤولون البريطانيون من اجل أن تستبدل بها حكومة أخرى تسلك طريق الشدة والبطش في معاملة هؤلاء.

ان سياسة القمع هذه اصابت التيار القومي العربي المناهض للنفوذ البريطاني بضربات موجعة، فقد خبا وهج «عصبة العمل القومي». اما «حزب القوميين العرب»، فلم يعد يعمل كحركة واحدة في العديد من الاقطار العربية، بل انحل في عدد من الاحزاب الوطنية ـ القطرية مثل «حزب الاستقلال» في العراق الذي اسسه نشطاء حركة ايار (مايو) الذين خرجوا من السجون عام ١٩٤٦، وحزب «النداء القومي» الذي تأسس في لبنان عام ١٩٤٤. واستمر فرع الحزب الفلسطيني يعمل فترة بالتعاون مع موسى العلمي. اما اعضاء الحزب في سوريا فإن اكثرهم اتجه الى التعاون مع الكتلة الوطنية. وحاول زعماء هذه الاحزاب والجماعات ان يقيموا جبهة شعبية عربية، تعبر عن نزوعهم الوحدوي. إلا ان هذه المساعي لم يكتب لها النجاح الكبير. (شنشل: ١٩٨١. كمال :/ ١٩٨٤).

لقد تعثرت المحاولات الحزبية والجبهوية، ووجهت اليها الانتقادات بحجة انها لم تكن فاعلة في تحقيق الاهداف القومية. واخذت هذه الانتقادات تتفشى في اوساط الشباب اي الجيل الثالث للقوميين العرب في المنطقة. وما لبثت هذه الانتقادات ان تبلورت في مشاريع حركات واحزاب بديلة كان اهمها: حزب البعث العربي الاشتراكي، التيار الناصري، وحركة القوميين العرب. ولقد كان لكل من هذه الحركات صلته بحزب ايار (مايو) وآثارها ومضاعفاتها. فحركة ايار (مايو) اثرت تاثيراً كبيراً في تجمعات البعث الاولى. وكانت «لجان نصرة العراق»، التي شُكّلت في سوريا، اول عمل منظم تقوم به خارج سوريا. وانتشر البعث في العراق خلال سنوات من تأسيسه، لكي يستقطب مؤيدي حزب الاستقلال ثم اعضاءه، وأصبح وكأنه وريث حركة ايار (مايو). (العيسمي، ١٩٨٦: ٢٨) وتأكدت هذه الصفة. إذ انضم الى الحزب عدد من الشبان الذين كانوا من الضباط المسرّحين بعد انهيار الحركة مثل الرئيس العراقي السابق احمد حسن البكر وخير الله طلفاح وصالح

مهدي عماش. ودخل التيار الناصري العراق على اكف فريق من السياسيين والعسكريين العراقيين القوميين الذين كانوا من شباب حركة ايار (مايو)، وبالتعاون مع هؤلاء لعبت القاهرة الناصرية دورا حاسما في الاطاحة بالنظام الملكي، ثم عملت على الاطاحة بنظامي قاسم والبعث، وعلى ايصال الاخوين عبد الرحمن عارف الى الحكم. اما «حركة القوميين العرب» فقد كان لبعض مؤسسيها صلة تنظيمية وفكرية «بحزب القوميين العرب»، ثم انصرفوا الى تأسيس تنظيمهم المستقل عندما توقف الحزب عن النشاط (كمال، ١٩٨٤). وفي نهاية الخمسينات، حققت الحركة بعض الانتشار بالعراق في الاوساط نفسها التي تغلغل فيها البعث والتيار الناصري، اي في البيئة الوطنية التي كانت تعارض الهيمنة الاجنبية على العراق وتتوق الى اضطلاعه بدور مهم وبارز في تخليص الاقطار العربية من هذه السيطرة وفي توحيدها في كيان كبير. ولقد زادت احداث ايار (مايو) نقمة أبناء هذه البيئة على بريطانيا واصدقائها العراقيين، اذ وجدوا بلدهم يتحول الى ركيزة للسياسة والمصالح البريطانية، ثم يفقد المكانة العربية والاقليمية التي تبوأها خلال الاربعينات. اذ احتلت مصر هذه المكانة، لأنها تمكنت من تحدي الهيمنة البريطانية. ورغم ان بعض العراقيين ظن، بعد انهيار الملكية عام ١٩٥٨، ان بغداد ستستعيد دورها القومي العربي، فإن العراق لم يقرب من هذه المكانة إلا عندما انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية عام ١٩٨٨.

الفصل الخامس

بريطانيا قبل الحرب الثانية مع العراق

المتغيرات الدولية

عودة قوى التحدي

عندما وصلت الحرب العراقية ـ الايرانية الى نهايتها باعلان طهران موافقتها على وقف اطلاق النار في تموز (يوليو) ١٩٨٨، كان العالم يمر بمرحلة تشبه تلك التي مر بها قبل نصف قرن تقريبا. ففي عام ١٩٣٨ كان النظام الدولي الذي نشأ في مؤتمر فرساي يتعرض لتحديات خطيرة. وفي اواخر الثمانينات كان النظام الدولي الذي نشأ في مؤتمر يالطا، يعاني امراضا شديدة ويواجه تحديات جديدة. وفي الحالتين تمثلت التحديات بقوى شاخت، وباتت تعاني صعوبة في الحفاظ على مقومات العالم القديم؛ كما تمثلت بقوى جديدة ـ قديمة اخذت تنافس قوى الوضع الراهن على مكانتها الدولية، السياسية والاقتصادية. في الحالتين، اشتد الصراع في ثلاثة اقاليم من العالم: اوروبا، جنوب شرق آسيا، وجنوب غرب آسيا، كما وصفها زبيجنيو بريجنسكي، مستشار الامن القومي الاميركي في عهد الرئيس جيمي كارتر (IHT: 9/6/1987). وفي الحالتين، كانت الاوساط الدولية تبحث عن جواب لذلك السؤال الذي طرحه رئيس وزراء بريطانيا، نيفيل تشمبرلن، «بعد توقيعه معاهدة ميونيخ مع هتلر» «هل يتم تغيير العالم بالقوة ام بالسلم؟» (CHURCHILL، 1948: 280) وفي الحالتين كان السؤال مهما من زاوية علاقات بريطانيا بالعرب عموما، وبالعراقيين خصوصا. ففي الحالة الاولى، عندما تغيرت الاوضاع العالمية بالقوة، دار قسم كبير من الحرب الكونية على الاراضي العربية، وافرد للعراق فصلا خاصا من فصول هذه الحرب. في الزمن الجديد كانت المؤشرات تدل على ان العالم يتغير بسرعة، ولكن سلما لا حربا. هكذا كانت صورة التطورات في اوروبا وجنوب شرق آسيا.

المانيا: في اوروبا كان التحدي الالماني للوضع الدولي الراهن ينمو باطراد في

النصف الاخير من الثمانينات. ففي عام ١٩٨٨، كان الاقتصاد الالماني يواصل تقدمه المطّرد اذ بلغ معدل النمو العام (GNP) ٣,٤٪ وحقق الالمان فائضا في تجارتهم الخارجية بلغ ٢٧٣ بليون دولار، (KEESING S, Vol. 35 1989: 36495). وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧، تمكن الالمان من ضبط التضخم في بلادهم بحيث انه لم يجاوز ٢,٩٪، في حين انه وصل إلى ٤,٣٪ في الولايات المتحدة والى ٥,٧٪ في بريطانيا (World Bank, 1989: 165). ساعد المانيا الغربية على تحقيق هذا النجاح الاقتصادي انها لم توظف إلا جزءا بسيطا من طاقاتها في ميدان التسلح.

وحاول الالمان الغربيون ان يجردوا نجاحهم الاقتصادي هذا من الظلال السياسية، وان يبعدوه عن مظاهر العنف والعدوان والتسلط التي طبعت سياسة المانيا النازية. كذلك اجتهد الالمان في تأكيد فاعلية نظامهم الديمقراطي ورسوخه بحيث لا تتكرر في الواقع او في الاذهان ذكريات سقوط جمهورية ويمار الديمقراطية تحت اقدام النازيين. وبات من الشائع ان يقول زعماء المانيا الغربية في المجالات العامة، انهم يطمحون الى ان يكون بلدهم شبيها بسويسرا حيث الثروة والحياد الدولي لا غير. غير ان المانيا لم تستطع ان تهرب من النجاح الذي حققته ولا من اوضاعها الجغرافية. ففي ذلك العام ظهرت التكهنات والمشاريع حول الوحدة الالمانية، وبات الزعماء الالمان اكثر استعداد للتحدث عن هذا الهدف. وفي السنة التالية اعلن هلموت كول، المستشار الالماني، في خطبة القاها في تشرين الثاني (نوفمبر)، مشروعا من عشر نقاط لتحقيق الاتحاد بين شطري المانيا، فلقي المشروع تأييد سائر الاحزاب في المانيا الغربية، واستقبل الرأي العام في المانيا الشرقية المشروع بالتأييد ايضا (IHT: 29/11/1989).وسارت الترتيبات، من بعدها، بوتيرة متسارعة من اجل تحقيق الوحدة الالمانية .

ساعد الالمان على تحقيق هذه الاهداف العلاقة الخاصة التي تمكنوا من بنائها مع فرنسا، خاصة بعد ان وصل الجنرال ديغول الى الحكم في فرنسا في عام ١٩٥٨. ومنذ ذلك التاريخ تحول محور بون باريس الى مركز للسياسة الاوروبية. افاد الفرنسيون من هذه العلاقة لانها ابعدت شبح المهلكة بين البلدين، وساعدتهم

على درء خطر التوسع السوفياتي في القارة وعلى التقليل من الاتكال السياسي والاقتصادي على الولايات المتحدة الاميركية. وافاد الالمان الغربيون من هذه العلاقة لأنها ساعدت على تسريع عملية اعادة تأهيل المانيا الغربية ودمجها بالاسرة الدولية، كذلك على تخليص الالمان من خطر هيمنة القوى العظمى (SKIDELSKY: 27/ 6/1991) وتطورت العلاقة بين فرنسا والمانيا الغربية في الثمانينات الى درجة ان البلدين اتفقا في اواخر عام ١٩٨٧ على تنفيذ مشروع المستشار الالماني كول الذي دعا الى انشاء قوة مشتركة المانية ـ فرنسية (Keesing s Vol, 34, Jan, 1988: 36655).

جاءت الدعوة الى تشكيل القوة الالمانية ـ الفرنسية في اطار «الاسرة الاوروبية»، فكان لها مغزى بعيد الاهمية. ذلك انه قبل الاعلان عن المشروع كانت «الاسرة» اقرب الى ان تكون عملاقا اقتصاديا وقزما سياسيا. وكان من الاسباب المهمة لضمور دول «الاسرة» السياسي افتقارها للاداة العسكرية التي يمكن ان ترفد مواقفها السياسية. وكان على الزعماء الاوروبيين ان يلجأوا الى الحلف الاطلسي لاتخاذ المواقف الفاعلة على هذا الصعيد. بالمقابل، اعتبر الاعلان الالماني ـ الفرنسي عن تشكيل قوة مشتركة مدخلا الى تقليص دور الحلف الاطلسي وتعزيز استقلالية «الاسرة» عنه في القضايا القارية والاقليمية. واكتسب هذا ايضا اهمية اضافية لانه جاء قبل قمة هانوفر الاوروبية التي ختمت اجتماعها في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٨٨ بعد ان لاحظ الرؤساء الاوروبيون ان «رحلة التوحيد الجمركي بين دول «الاسرة» وصلت الى نقطة اللاعودة»، وبعد ان بحثت مسألة انشاء مصرف واحد وعملة اوروبية واحدة، وشكلت لجنة لبحث وسائل الوحدة الاوروبية النقدية، كما تزامن الاعلان مع ازدياد الحديث عن تحول «الاسرة» في المستقبل المنظور الى «ولايات اوروبية متحدة». (WSJ: 02/12/1988).

مع نمو «الأسرة» الاقتصادي وتقدمها على طريق الاندماج، كان المزيد من الاستقلالية يظهر في السياسة الدولية. برزت هذه الاستقلالية في علاقات «الاسرة» التجارية في الاقطار العربية، وفي موقفها من المسألة الفلسطينية بصورة خاصة. وتعبيرا عن هذه السياسة المستقلة اصدرت القمة الاوروبية، في حزيران (يونيو)

١٩٨٠، «اعلان البندقية» ـ نسبة الى المدينة الايطالية التي انعقدت فيها القمة. وقد تضمن الاعلان تأييداً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ولاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مساعي السلام. وانطوى الاعلان على تأكيد اهمية القضية الفلسطينية، وإيجاد حل لها، يشكل المدخل إلى الاستقرار والسلام في الشرق الاوسط، بينما اعتبرت الادارة الاميركية، بالمقارنة مع الاوروبيين، ان قضيتي امن اسرائيل وضمان تدفق النفط الى الدول الصناعية، هما الاكثر اهمية في المنطقة. واختلف الاوروبيون عن الاميركيين ايضا في تقييم للنهج المفضل في ايجاد حل للقضية الفلسطينية. ففي حين تبنى الاولون المشاريع التي تدخل الاقطار العربية بصورة جماعية في مساعي التسوية السياسية، مثل مشروع الملك فهد، آثر الاميركيون تحقيق هذه التسوية في اطار المفاوضات الثنائية بين العرب والاسرائيليين، واعتبروا سابقة «كامب دافيد» نموذجا مفضلا لهذه التسوية (IHT: 18/3/1982). لقد لعب المحور الالماني ـ الفرنسي دورا مبادرا في رسم سياسة السوق الاوروبية تجاه القضايا العربية: وكانت للزعماء الالمان والفرنسيين المساهمة الاهم في اقرار «اعلان البندقية»، وذلك بما انسجم مع مواقف البلدين من قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومع أن «الاسرة» لم تتابع هذه الموقف بالحاح، ومع انه جرى التراجع عنه احيانا، خاصة بعد فوز فرانسوا ميتران برئاسة الجمهورية الفرنسية عام ١٩٨١، ودخول حزب «العمل» الحكومة الائتلافية في اسرائيل مع جماعة «ليكود» عام ١٩٨٤، الا ان «الاسرة» لم تتخل، بصورة كلية، عن مبادىء اعلان البندقية.

وظهر التباين بين الاوروبيين والاميركيين في علاقاتهم التجارية بالاقطار العربية، خاصة في مجال تجارة السلاح، والصادرات الاستراتيجية. ذلك انه رغم حرص الاوروبيين على امن اسرائيل وسلامتها، الا انهم لم يكون يمانعون احيانا في بيع الاقطار العربية صادرات يمكن استخدامها في برامج التسلح. وهكذا زود الفرنسيون العراق بالمفاعل الذري «تموز». وزودت المانيا الغربية العراق بحوالي ٧٠٪ من التكنولوجيا التي استخدمها في صناعة الاسلحة غير

التقليدية. (LEDEEN, BRYEN,1992) ومن الارجح أن الفرنسيين والالمان لم يكونوا على علم، عندما زودوا العراق بهذه الصادرات، بالمدى الذي سيذهب اليه العراقيون في استخدام هذه الصادرات في مشاريع التصنيع العسكري. لكن امتناع البلدين الاوروبيين عن التدقيق في هذه المسألة كان لافتاً للنظر، ومؤشرا على رغبتهم في توسيع صادراتهم الى الاسواق العربية، على حساب منافسيهم. أما الالمان والفرنسيون، الذين كانوا يقودون الأسرة، فقد بدوا، في سعيهم إلى كسب الأسواق والزبائن الجدد، أقل ميلا الى مراعاة الضوابط والاولويات الاستراتيجية الغربية التقليدية التي رغبت في الحفاظ على موازين القوى الاقليمية دون تبديل، واكدت تفوق اسرائيل على الدول العربية، منفردة كانت او مجتمعة. وقد حقّق هذا النهج بعض النجاح، اذ ان الزبائن العرب، خاصة الذين يدخلون الاعتبارات السياسية في حسابات التجارة، زادوا من تعاملهم مع الالمان والفرنسيين، على حساب البريطانيين الذين لم ينجحوا في تبديل صورتهم القديمة كبلد ظاهر، تاريخيا، الحركة الصهيونية، وسلك طريقا مناهضا للاماني العربية القومية. فمثلاً ارتفعت واردات العراق من فرنسا، بين عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩، مما يزيد قليلا على النصف بليون دولار الى حوالي ثمانماية مليون دولار، بينما لبثت وارداته من بريطانيا خلال العامين في حدود الاربعماية مليون دولار (UN,1980: 353,978). وفاقت واردات العراق، من المانيا، مستورداته من بريطانيا في المنتصف الاخير من الثمانينات بفارق ملحوظ. ففي عام ١٩٨٨، مثلا، استورد العراقيون ما زادت قيمته على ٨٨٣ مليونا من الدولارات من المانيا الغربية، بينما بلغت مستورداتهم من بريطانيا، خلال ذلك العام، ما يقارب ٧٣٣ مليونا من الدولارات (UN, 1979: 331, 916).

اليابان: وكما كان الصعود الالماني، وقيام الاسرة الاوروبية معلمين مهمين من معالم التحدي الذي اخذ يطرق ابواب النظام الدولي في الغرب، كان صعود اليابان الاقتصادي السريع تحديا لذلك النظام. ذلك ان اليابان احتلت، عام ١٩٨٧، المرتبة الخامسة بين دول العالم بعد سويسرا، الولايات المتحدة، النروج، الامارات العربية المتحدة، من حيث معدل الفرد السنوي. بالمقابل، تفوقت اليابان على البلدان المذكورة،

بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٧، من زاوية معدل النمو الاقتصادي العام، اذ بلغ ٤,٢٪. كما تفوقت، في هذا المجال، على سائر الاقطار الصناعية الاخرى. وتمكن اليابانيون من السيطرة على التضخم في بلادهم؛ فلم يزد عام ١٩٨٧ على ١,٤٪، في حين انه وصل في المدة نفسها، في الولايات المتحدة، الى ٤,٣٪. (UNDP,1992: 165). الى جانب ذلك، اظهر اليابانيون اندفاعا كبيرا في توظيف اموالهم في الخارج. ولقد كانت الاسواق الاميركية والاوروبية، ولا سيما البريطانية، هدفا رئيسيا من اهداف هذه الاستثمارات. ولكن، في نهاية الثمانينات، بدأ اليابانيون يوظفون اموالهم بصورة متزايدة في الاقطار القريبة منهم، والتي دعيت بالنمور الاسيوية بسبب النمو الاقتصادي السريع الذي كانت تمر به. ومع هذا التركيز على جنوب شرق آسيا، «تحولت اقتصاديات هذه الدول الى جزء من بنية انتاجية يضطلع فيها الاقتصاد الياباني بدور العصب والقلب» كما قال هادي سويسانرو (HADI SOESATRO) سكرتير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في جاكارتا. (IHT: 22/6/1992). ولا ريب ان مثل هذا التطور يمنح اليابان القدرة على تكوين كتلة اقليمية مهمة في السياسة الدولية، ويؤهلها للعب دور عالمي لم يحسب له مهندسو النظام الدولي الذي نشأ في اعقاب الحرب العالمية الثانية اي حساب.

ان صعود اليابان السريع اقترن باهتمام متزايد بالمنطقة العربية، سواء بسبب اسواقها او صادراتها النفطية. ففي عام ١٩٨٨ صدرت اليابان منتوجات، زادت قيمتها على أربعة بلايين ونصف دولار، الى خمس دول خليجية منها العراق، مقابل منتوجات بقيمة خمسة بلايين ونصف دولار تقريبا صدرتها بريطانيا الى هذه الدول في العام نفسه (UN, 1989: 471,916). ورغم اهمية اسواق الخليج والبلدان العربية عموما، وسعي اليابانيين الى توسيع صادراتهم اليها الا ان اهتمامهم الرئيسي انصب على النفط الخليجي الذي اصبحوا المستوردين الرئيسيين له، وبات شريان حياة الاقتصاد الياباني. لذلك وحيث ان اليابان لا تملك العضلات السياسية والعسكرية للتأثير في الدول المصدرة للنفط، او في الجهة صاحبة القرار في قضايا انتاج النفط وتسعيره وتسويقه فإن اليابان اظهرت استعدادا، فاق استعداد سواها من الدول المستهلكة للنفط، للتساهل، حيال الدول المصدرة لهذه الطاقة، في مسألة

تسعير النفط، شرط ضمان استمرار حصولهم عليه. ولضمان حسن العلاقة بالدول العربية المصدرة للنفط، اتجهت اليابان، في اواخر الثمانينات، الى الاهتمام بالقضية الفلسطينية، والى تبني مواقف قريبة من مواقف «الاسرة الاوروبية» من هذه القضية. وكان الموقف الياباني يتبلور لصالح العرب مع تطور الوضع العربي.

غلب على الصعود الياباني الطابع الاقتصادي البحت، ولكن هنري كيسنجر رجح ان يكون هذا الطابع مؤقتا، لان الدول الآسيوية الكبرى (اليابان، الصين، الهند) تمارس السياسة، في رأيه، كما كانت تمارسها الدول الاوروبية الكبرى في القرن السابع عشر. اي انها تتجه، بالضرورة، الى توظيف قوتها في مجال بسط نفوذها على الدول الاخرى. من هنا توقع وزير الخارجية الاميركي الاسبق، ان تصبح اليابان «قوة عسكرية ضخمة في نهاية القرن»، ولم يستبعد ان تتحول الى القوة المالية المهيمنة في العالم بحيث يؤهلها ذلك للاضطلاع بدور الدولة العظمى في النظام الدولي الجديد. (IHT: 2/7/1988).

دول الوضع الراهن

الاتحاد السوفياتي

مقابل الصعود الياباني والالماني الاوروبي، شهدت نهاية الثمانينات تراجعا مستمرا وتدهورا متسارعا في اوضاع الاتحاد السوفياتي. اثر هذا التدهور في مجمل الاوضاع الدولية، ذلك ان الاتحاد السوفياتي كان واحدا من القوى الثلاث التي اسست النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية. ولبث الاتحاد السوفياتي، رغم كل توترات الحرب الباردة، حارسا لهذا النظام، ضامنا لاستمرار الوضع الراهن، وشريكا للولايات المتحدة وبريطانيا في تثبيت الحدود الدولية. لقد اختبأ هذا الواقع المتدهور وراء شعارات «الانفتاح» و«اعادة البناء» التي اطلقها ميخائيل غورباتشوف عام ١٩٨٥. وخيل للكثيرين ان هذه السياسات، ستحقن الدولة العظمى بمصل التجدد فتطل على عقد التسعينات وهي محافظة على مكانتها الدولية. ولكن الاتحاد السوفياتي تحول في هذه الفترة الى رجل اوروبا المريض

الذي كان يعاني آلام الاحتضار. تلخصت هذه الآلام بمشكلتين واحدة اقتصادية واخرى سياسية. فعلى الصعيد الاول كان الاقتصاد السوفياتي يعاني من تراجع مستمر اذ انخفض معدل النمو فيه من ٥٪ في الستينات الى ٢٪ في الثمانينات، وانخفض انتاجه الصناعي من ٦.٣٪ الى ٢.١٪ بين الفترتين، وتراجع انتاجه الزراعي ايضا تراجعا كبيرا (WSJ: 21/1/1989). على الصعيد الثاني، اخذ الجسم السوفياتي ينهار تحت وطأة قضية القوميات والعصبيات السلالية «وهي مشكلة عميقة الجذور بحيث انه كيفما اتجه المرء بها سيواجه الاخطار الرهيبة. يواجهها اذا حافظ على الهيكل [السوفياتي] واذا فككه. نحن إذن على اعتاب اضطرابات كبرى». (ZAKHARON : 1989) كما قال انديه زاخاروف، عالم الفيزياء السوفياتي الشهير.

مع تراجع السوفيات اتجهت ثنائية «العملاقين» التي تحكم العالم الى الاضمحلال، وبدأت تبرز معالم «النظام الدولي الجديد»، الذي لخصه ريتشارد فولك، بأنه«النظام الدولي القديم ناقص الاتحاد السوفياتي» (FOLK: 1991). واثر تراجع الاتحاد السوفياتي المتسارع بصورة مباشرة في المسرح الاوروبي، اذ اختل التوازن فيه لمصلحة المانيا التي باتت القوة المؤهلة لاستقطاب دول اوروبا الوسطى والشرقية، جنبا الى جنب مع تعزيز نفوذ الحلف الالماني الفرنسي على الصعيد القاري والدولي. وتأثرت مجموعة الدول العربية بسبب هذا التغيير الكبير اذ انها اخذت تفقد حليفا كان يوفر لها الحماية والسند في صراعاتها الاقليمية والدولية. وكان الفلسطينيون من ابرز المتأثرين، لان موسكو لم تعد قادرة على مواجهة الضغوط الاميركية الاقتصادية والسياسية، فاضطرت الى فتح باب الهجرة اليهودية الى اسرائيل، والى ولوج رحلة اعادة العلاقات مع اسرائيل. وتأثر العراق وسوريا وليبيا تأثرا كبيرا من جراء هذا التغيير، اذ ان الاتحاد السوفياتي كان مصدر السلاح الرئيسي لهذه الاقطار العربية.

الولايات المتحدة: مع انهيار الاتحاد السوفياتي، بات على الولايات المتحدة ان تتحمل القسط الاكبر من اعباء الزعامة الدولية، وان تحافظ على الوضع الراهن، او ان تعيد بناءه على نحو ينسجم مع المصالح الاميركية، وفي مواجهة التحديات

والتعقيدات الجديدة التي اخذت تبرز على المسرح العالمي، محاربة النزعات المضرة بالمصالح الاميركية، مثل القومية او الاقليمية الاقتصادية، في المناطق الثلاث.

في الاسرة الاوروبية، حيث بلغت الاستثمارات الاميركية في الثمانينات قرابة مئة مليون جنيه، وتحديداً في منتصف عام ١٩٨٨، وجه الزعماء الاميركيون الدعوة الى بناء «الحصن الاوروبي» المنفصل عن الولايات المتحدة، بالالحاح على فكرة «الاطلسية» التي يجتمع في ظلها الاميركيون والاوروبيون معا (The Times: 23/4/1988). وتأكيداً لاهمية هذه الفكرة، كتب هنري كيسنجر يقول انه اذا تحققت الوحدتان الالمانية فالاوروبية، بمعزل عن الاطار الاطلسي، تحولت «الاسرة الاوروبية» من عامل لكبح جماح المانيا، الى وسيلة لتمرير الهيمنة الالمانية على اوروبا، وتثبيتها وعزلها، من ثم، عن الولايات المتحدة. وفي رأي كيسنجر ان الولايات المتحدة لا تتحمل مثل هذا الافتراق لانه يحولها الى قوة اقتصادية من الدرجة الثانية. وتشديدا على اهمية هذه النقطة، ذكر وزير الخارجية الاميركية الاسبق ان الولايات المتحدة دخلت حربين عالميتين لكي تمنع وقوع اوروبا في يد قوة اوروبية سعت الى فسخ الشراكة الاطلسية، وان هذه القوة كانت المانيا بالتحديد. وعدد كيسنجر فوائد هذه الشراكة فذكر ان من بينها منع «وقوع انتفاضة في العالم الاسلامي» (IHT: 2/3/1922). ولم تكن هذه المخاوف والفوائد غائبة عن ادارة بوش، لهذا وجدت أن من الانسب ان تشارك في صياغة مشروع الوحدة الالمانية حتى تكون دعما للهيكل الاطلسي.

في الشرق الاقصى جابهت الولايات المتحدة تحدياً لقوى «... كانت الى سنوات قريبة على هامش الاقتصاد الدولي، فاذا بها تتحول الى اطراف مخيفة في لعبة المنافسة العالمية المهلكة» كما وصف جيل فوسلر النمور الاسيوية الصاعدة مثل الهند وتايلاند وماليزيا (FOSLER: 1990). ولكن التحدي الاكبر في هذه المنطقة كان اليابان التي بلغ الفائض لصالحها في ميزان التجارة بينها وبين الولايات المتحدة ٦٠ بليون دولار عام ١٩٨٧. وردا على هذا الواقع اتجهت الادارة الاميركية الى الضغط على طوكيو للاقلاع عما اعتبرته حماية غير مشروعة للانتاج الياباني، ولكي تفتح

اسواقها امام الصادرات الاميركية. في الوقت نفسه، علت الانتقادات السياسية والاعلامية للنظام السياسي والاقتصادي ولنمط الحياة في اليابان. وازداد التحذير من احياء الروح والطاقة العسكرية اليابانية. (NEWS WEEK: 6/6/1988. IHT: 28/3/1990). ان هذه الضغوط لم تحسم التوتر في العلاقات الاميركية ـ اليابانية، وانما اكدته، ولم تفلح في احتواء التحدي الياباني او ترويضه، وانما في اخراجه من الحيز الاقتصادي الى المجال السياسي الاكثر دقة.

بين المناطق الثلاث التي عددها بريجنسكي، كانت منطقة جنوب غرب آسيا هي الاكثر التهابا، وان لم تكن بالضرورة الاكثر اهمية. وقد شملت هذه المنطقة الجسم العربي الذي يمتد على مساحة شمال افريقيا، والشرق بجناحيه المتوسطي والخليجي. تمثلت مصالح الولايات المتحدة الثابتة في هذه المنطقة بضمان تدفق النفط بارخص سعر ممكن، وفتح اسواق المنطقة امام الصادرات والخدمات الاميركية والحفاظ على امن اسرائيل واستقرارها.

ازدادت حاجة الولايات المتحدة الى المنطقة، في نهاية الثمانينات، بسبب اعتمادها المتزايد على النفط المستورد منها، ومن منظمة الاوبك عموما اذ ارتفعت هذه الواردات ارتفاعا كبيرا. ورجحت اغلب التقديرات الا تتراجع حاجة الولايات المتحدة الى نفط الخليج بل ان تزداد. ووسط هذه التقديرات والتغييرات، استعيدت ذكريات السبعينات خاصة عندما قررت «الاوبك»، في مطلع شهر تموز (يوليو) ١٩٧٩، رفع سعر برميل النفط بنسبة ٥ ١٪، مستفيدة من ازدياد الطلب في الاسواق الدولية، وكان راي الدول الاعضاء في المنظمة ان هذا القرار ضروري وعادل، اخذاً بعين الاعتبار ان السعر الذي كانت تدفعه شركات النفط للدول المصدرة كان «ارخص من سعر القاذورات» كما كتبت مجلة «التايم» (Time International: 7/5/1979)

الا ان الادارة الاميركية وحكومات الدول الصناعية ردت على رفع اسعار النفط بحملة سياسية واعلامية قوية نجحت في اثارة مشاعر الرأي العام في الولايات المتحدة ودول الغرب ضد «الاوبك» وفي تحويلها الى هيئة مكروهة، علما بأن جزءا

كبيرا من ارباح النفط كان يغذي الشركات الغربية التي كانت تساهم في انتاجه وتسويقه، كما كان يغذي خزينة الحكومة الفدرالية. ولكن رذاذ الحملة ضد «الاوبك»، ما لبث ان ارتد على الادارة الاميركية عندما قدرت الخسارة التي ستصيب كل اميركي بحوالي ٧٤٧ دولاراً في ذلك العام نتيجة ارتفاع اسعار النفط. ذلك ان المواطن الاميركي كان يتوقع ان تلجأ الادارة الى استخدام التدابير الفاعلة لحمل الدول المصدرة للنفط على التراجع عن سياستها. ولما لم يفلح الرئيس كارتر في اتخاذ مثل هذا الموقف بصورة مباشرة وسريعة النتائج، اتهم بالضعف والتهاون، وانحدرت شعبيته بصورة قاسية، اذ تدنت، بعد رفع اسعار النفط الى ٢٩٪ (Time International: 9/7/1979) وحيث ان هذه الواقعة كانت من اسباب خسارة كارتر دورة الانتخابات الرئاسية الثانية امام رونالد ريغان، فقد تحولت الى درس حفظه كل طامح في الولايات المتحدة. ورغم ان جورج بوش قدم من تكساس، واحتفظ بعلاقات جيدة مع منتجي النفط وراعى مصالحهم خلال عمله كنائب لرئيس الجمهورية، الا انه هو الآخر يدرك الاسباب الاقتصادية والسياسية التي تحتم على الادارة الاميركية ضمان تدفق النفط العربي الى الدول الصناعية المستهلكة بارخص الاسعار.

ان المصالح الاقتصادية والسياسية التي دفعت الادارة الاميركية الى مناهضة «كارتيل النفط» اي «الاوبك»، هي، نفسها، التي دفعتها الى مناهضة الحكومات العربية التي سلكت طريق القومية الاقتصادية، عن طريق الحماية الجمركية وتعزيز الانتاج المحلي للاستغناء عن المستوردات من الخارج، والسعي الى اقامة سوق عربية واسعة تعطي فيها الافضلية للمنتجات العربية على حساب البضائع المستوردة من الخارج. ذلك ان الادارة الاميركية اعتبرت ان هذه السياسات تحد من نمو التجارة الدولية مما يرتد بالضرر على الجميع، بما فيها الدول التي تتبع الطريق القومي الاقتصادي.

وكان الحرص على امن اسرائيل من ثوابت السياسة الاميركية. وقد بلغ هذا الحرص اشده ايام رونالد ريغان الذي اعتبر واحدا من اكثر الرؤساء الاميركيين

تأييدا لاسرائيل، وعبر عن هذا التأييد بتوقيعه الحلف الاستراتيجي معها. وانخفضت حرارة التأييد لاسرائيل في البيت الابيض بعد ان دخله جورج بوش الذي تعرض لانتقادات جماعات الضغط الصهيوني خلال حملته الانتخابية الرئاسية (AAI, 1988: 16 - 17). لقد حرص بوش ان يتبع سياسة اقل انحيازاً الى اسرائيل من سلفه الجمهوري، ولكن دون التفريط، بالطبع، في امن الكيان العبري واستقراره، وتفوقه الاستراتيجي على مجموع الدول العربية.

ان هذه المصالح والقواعد حددت سياسة ادارة بوش تجاه العربية عموما وكيّفت سياستها بصورة خاصة، تجاه العراق الذي بدا مهيئا بعد انتهاء الحرب مع ايران الى لعب دور متزايد الاهمية على الصعيدين العربي والخليجي. وكان احد الاغراض الرئيسية لهذه السياسة، كما وصفته واشنطن بوست، هو«منع أي قوة اقليمية من الهيمنة على الخليج وتهديد ثروات هذه المنطقة الحيوية» (WP: 15/4/1992) وفي اعقاب انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية توصل العديد من المسؤولين في الادارة الاميركية، مثل زالمي خليل زاد، مسؤول قسم التخطيط في وزارة الخارجية الاميركية، الى ان العراق احتل المكانة التي كانت تشغلها ايران «كاكبر قوة اقليمية في الخليج»، وبات مرشحا للاضلاع بدور «دركي الخليج». واكد الرأي بعض موظفي وزارة الخارجية الاميركية، خاصة بسبب تقدم برنامج التسلح العراقي (IHT: 21/4/1992, 29/6/1992).

وانتشر هذا الرأي بين جميع المعنيين بشؤون المنطقة في واشنطن، تقريبا. ولكن كان هناك تباين في تحديد الموقف من هذه الظاهرة. وكالعادة، انقسم المسؤولون واصحاب الرأي الى فريقين: فريق دعا الى اتباع سياسة المجابهة والتشدد مع العراق والتهيئة للجوء الى الخيار العسكري ضده، وآخر اقترح سلوك طريق الاحتواء، مع فتح المسارب والقنوات التي تسمح بتحسين العلاقة بين البلدين.

الفريق الاول، عبّر عنه فرانك كارلوتشي، الذي شغل منصب وزير الدفاع في ادارة ريغان، عندما كتب يحذر من العراق، دون ان يسميه، كمتحدٍّ، وخصم اقليمي للولايات المتحدة، ولانه سيحصل على اسلحة التدمير الجماعي. (IHT: 28-29/1/

(1989 اما عن كيفية مواجهة العراق، كواحد من التحديات الاقليمية التي تواجه الولايات المتحدة، فقد دعا كارلوتشي الى التمييز بين نوعين من الاخطار الاقليمية. قال وزير الدفاع السابق أن هناك نوعا من هذه الاخطار والتحديات - والارجح انه كان يقصد هنا بعض الدول الغربية مثل المانيا وفرنسا وربما اليابان - فيستحسن حل المشاكل معه وكأنها «نزاعات عائلية». اما النوع الآخر، فإنه يعبّر عما دعاه «بالانظمة المارقة» (rengade regimes) ، ومنها العراق، فينبغي ان تستخدم معه سياسة القوة.

وعبرت هذه الآراء عن المصالح الاقتصادية الاميركية المهددة، بسبب معاهدات خفض التسلح مع الاتحاد السوفياتي واقتراب انتهاء الحرب الباردة، بضمور حصتها من الدخل القومي الاميركي، بعد ان وصلت في نهاية الثمانينات الى ما يقارب ثلاثماية بليون دولار. وكان من مصلحة هؤلاء تسليط الانظار على بؤر التوتر في العالم، وتأكيد اهمية الاستعداد العسكري في واجهة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة. وكان من بين هذه المصالح التي رعت الدعوة الى تصعيد المواجهة مع العراق ايضا، جماعات الضغط المؤيدة لاسرائيل في الولايات المتحدة.

الفريق الثاني، يضم الجماعات الاقتصادية، ومن كان على صلة بها من الاوساط السياسية، التي كانت ترغب في فتح السوق العراقية ذات الامكانات الوفيرة امام الصادرات والخدمات الاميركية.

لقد حاولت ادارة بوش ان تراعي مصالح الفريقين معا، ومطالبها. فمن خلال إرضاء الفريق الاول، استمرت ادارة بوش في تنفيذ سياسة تعزيز الوجود العسكري الاميركي المباشر في الخليج، التي باشرتها واشنطن منذ عام ١٩٨٠. (IHT: 22/8/1990) كذلك مضت الادارة الاميركية في سياسة الضغط السياسي والاعلامي، على بغداد حتى ترضخ لقواعد السلوك الاقليمي التي حددتها واشنطن.

وانسجاما مع الفريق الثاني، تجاوبت واشنطن مع المساعي الرامية الى تحسين العلاقات مع بغداد ومد الجسور مع العراقيين. وشرح الرئيس الاميركي الاسباب

التي دعته الى مثل هذا الموقف في مؤتمر صحفي عقده في ١٩٩٢/٦/١، وكان قد شرحه قبل ذلك في مذكرة توجيهات القومي رقم ٢٦، التي وقعها في اواخر ١٩٨٩. وجاء من بين تلك الاسباب، الرغبة في توفير «... فرص للشركات الاميركية للمساهمة في اعادة بناء الاقتصاد العراقي، خاصة في مجال الطاقة عندما لا تتناقض هذه المساهمات مع سياستنا حول منع انتشار [السلاح الذري] ومع الاهداف الاخرى». وكذلك في «دعم المصدرين الاميركيين الذين يمكنهم ان يسدوا [بصادراتهم] عجز الميزان التجاري مع العراق» (IHT: 2,6 - 7/6/1992) وانسجاما مع هذه الاهداف والمنحى في العلاقة القائمة مع العراق، قدمت واشنطن له ضمانات قروض لشراء الحبوب، وبدت وكأنها تتغاضى عما اعتبر، فيما بعد، ممارسات مالية غير قانونية قام بها العراقيون، للحصول على القروض عبر بنك لافارو الايطالي الوطني في اتلانتا، في الولايات المتحدة، وتطويق التحذيرات التي رفعت اليها بصدد استخدام هذه القروض في تمويل مشاريع التسلح العراقية (IHT: 24/6/1992).

ويجدر بالذكر ان التوفيق بين السياستين، حتى صيف التسعين، لم يكن مستحيلا، بل كان مناسبا، اذ كان من المعتقد ان الضغوط السياسية وحتى الاقتصادية التي كانت تمارس على العراق، سوف تجعله اكثر استعدادا لفتح ابوابه امام المصالح الاقتصادية الاميريكية، واقرب الى التفاهم مع واشنطن على ضرورة الحفاظ على الوضع الراهن الاقليمي.

بريطانيا: احتاجت الإدارة الاميركية في تعاملها مع التحديات التي كانت تواجهها، الى حلفاء، خاصة وان قدرة الولايات المتحدة «على رسم صورة العالم لوحدها تتضاءل بصورة مطردة «كما لاحظ هنري كيسنجر وسايروس فانس في مقال مشترك» (News Week: 6/6/1988) . ولبثت بريطانيا اهم الحلفاء الدوليين، وأقربهم، وتطورت بين البلدين العلاقة الخاصة التي استندت الى الاتفاق الدائم على المبادئ الرئيسية حتى ولو اختلفا احيانا على التفاصيل، كما كتب جورج بوش (JP:4-11/4/199-). وارتبطت هذه العلاقة بجملة مسببات كان في طليعتها الدور الذي اضطلع به البلدان في الحربين العالميتين، ولقد توطد هذا التحالف الحميم بين البلدين

منذ عام ١٩٤٦ عندما اعلن هاري ترومان، الرئيس الاميركي، ونستون تشرشل قيام المعسكر الغربي. (The Times: 6/8/1990).

ان العلاقة بين البلدين تغيرت، فلم تعد علاقة بلدين يملكان حدا معقولا من التكافؤ في القوى كما كان الامر بين الحربين العالميتين. وقد حدث هذا الخلل بسبب انحدار بريطانيا من قوة عظمى «قادرة على الحاق الهزيمة بخصومها مجتمعين»، الى قوة اوروبية احتاجت الى مساعدة الولايات المتحدة كي تتغلب على قوة دولية متوسطة مثل الارجنتين. وهكذا اصبحت العلاقة بين البلدين تشبه تلك التي وصفها مارتن وايت، بـ«القوة الكبرى السابقة [بريطانيا] التي انحدرت الى مستوى الاعتماد على القوة الجديدة [الولايات المتحدة] التي انتزعت منها مكانتها الدولية» (WIGHT,1979:34,127). ولقد اساء هذا الواقع فريقا من الساسة والمؤرخين البريطانيين، ولكن الاغلبية الكبرى من صناع القرار والرأي العام، في بريطانيا حرصوا على التحالف الاميركي ـ البريطاني، واعتبروه ضروريا للحفاظ على مكانة بريطانيا الراهنة، ولتمكينها من مجابهة التحديات التي تواجهها، خاصة في اوروبا والشرق الاوسط.

ولقد كانت مارغريت ثاتشر من ابرز متبني هذه السياسة بحيث بات تأييدها الكبير للتحالف الاميركي ـ البريطاني مجالا من مجالات المقارنة بينها وبين ونستون تشرشل. وتشابه الاثنان، ايضا، في اعتقادهما بديمومة مكانة بريطانيا الدولية، فتشرشل كان يعتقد، خلال الحرب العالمية الثانية، ان الامبراطورية البريطانية باقية لمدة الف سنة. وثاتشر كانت تتحدث عن بريطانيا وكأنها لا تزال قوة عظمى، كما كانت من قبل. ففي مقابلة مع صحيفة «الفايننشال تايمز» قالت ان بريطانيا تملك قوات في ثلاثين بلدا في العالم وخلصت من ذلك الى أن بلدها «لا يزال قوة عالمية كبرى» (FT: 23/11/1987). وهذا التمسك بالدور البريطاني الدولي جعل مؤرخها كريستوفر اوغدن، يصفها قائلا إنها كانت «ارتدادا الى سياسيي بريطانيا في القرن التاسع عشر، الذين قادهم ايمانهم بالقيم المحلية الضيقة الافق وبالاقتصاد الحر الى طلب السيطرة العالمية» (OGDEN, 15/3/1993). وتشابه الاثنان في موقفهما المتصلب

من الشيوعية العالمية والتوسع السوفياتي. كذلك تشابه تشرشل وثاتشر في استعدادهما للجوء الى الحرب من اجل الدفاع عن المصالح البريطانية، بدليل المواقف التي اتخذها الاول من المانيا الهتلرية، والتي اتخذتها الثانية من قضية الفوكلاند. واخيرا لا آخراً، اصبح من الشائع مقارنة الاثنين من زاوية قوة الشخصية والنفوذ الدولي الذي اكتسباه بسبب هذا العامل. وقد استخدم الاثنان هذا النفوذ في توطيد العلاقات الانجلو ـ اميركية، وفي جعلها ركنا لسياسة لندن الخارجية، وفي تصدي حكومتهما للتحديات التي واجهت مكانة بريطانيا ومصالحها. وبسبب قوة شخصية ثاتشر وحرصها على العلاقة بواشنطن، فقد اصبح لها كلمة مسموعة عند رونالد ريغان، ثم عند جورج بوش، مثلما كان لتشرشل كلمة مسموعة عند روزفلت في الاربعينات.

سياسة حكومة المحافظين الاوروبية: سعت حكومة ثاتشر في الاربعينات، الى الحفاظ على دور بريطانيا كقوة توازن في المدارين الاوروبي و الشرق الاوسطي، بحيث تمنع نشوء أي تكتلات او قوى تحرمها من الاسواق والمناطق التي احتفظت فيها بالنفوذ او تؤثر في مصالحها تأثيراً ضارا. وحتى تحمي بريطانيا هذه المصالح كان عليها أن تعمل على اضعاف المنافسين. ولئن تمكنت لندن من ممارسة هذه السياسة بسهولة في الحقب التاريخية المنصرمة، فإن ثاتشر والثاتشريين، مثل نيكولاس ريدلي الوزير المقرب لرئيسة الوزراء، رغبوا، رغم تبدل الظروف وموازين القوى الدولية في نهاية الثمانينات، أن يستمروا في هذه السياسة (The Times: 13/7/1990). وانطبق هذا الموقف على منطقتين مهمتين بالنسبة لبريطانيا هما اوروبا والشرق الاوسط.

اتسمت سياسية حكومة ثاتشر بالمعارضة الشديدة لفكرة الوحدة الالمانية فلما سئلت عن احتمال تحقيق هذا المشروع، اجابت «سوف تبقى الحدود الالمانية [المجزأة الى دولتين] على حالها لسنوات طويلة» «ان المسألة ليست موضوع بحث حالياً» (The Times: 24/11/1989, 21/9/1988). ووقفت ثاتشر ايضا الموقف نفسه من فكرة الوحدة الاوروبية، فاعلنت معارضتها الشديدة، في محاضرة القتها بتاريخ

١٩٨٨/٩/٢١ في بلدة بروج (Bruges) البلجيكية لتحويل الاسرة الاوروبية الى كيان فدرالي ومشروع «الولايات المتحدة الاوروبية». وانسجاما مع سياسة الحفاظ على التوازنات، ايدت ثاتشر استمرار حلف وارسو، كعامل يحول دون المشروعين، رغم مناهضتها الصارمة للشيوعية ولما قام على اساسها من هياكل سياسية وعسكرية (The Times: 24/11/1989) وقد بُني هذا الموقف الاخير، على طبيعة التحولات الكبرى التي شهدها المسرح الدولي منذ نهاية الثمانينات، بحيث ان الخطر على المصالح البريطانية، وعلى الوضع الدولي الذي دافعت عنه بريطانيا لم يعد آتيا من الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الشرقي، الصائرين الى التفكك، وانما من مشروع وحدة المانيا بزعامة الالمان، وبالتحالف مع فرنسا. فهذا المشروع كان كفيلا، في نظر ثاتشر والثاتشريين، بوضع حد للدور التاريخي الذي لعبته بريطانيا كقوة دولية، وبانتزاع الامتيازات الاقتصادية والاستراتيجية منها.

وكبديل عن مشاريع الوحدة الاوروبية دعت حكومة ثاتشر الى التمسك بالرابطة الاطلسية، والى الحفاظ على المؤسسات المرتكزة عليها مثل الحلف الاطلسي وترسيخها. ولقد كانت الرغبة في الحفاظ على الفكرة الاطلسية ومؤسسيها هدفا مشتركا للادارة الاميركية وللحكومة البريطانية. بيد ان جورج بوش، حاول، في بداية عهده الرئاسي تعزيز الرابطة الاطلسية عن طريق تحسين العلاقات مع بون وباريس، فزار العاصمتين قبل زيارة لندن، في اول جولة اوروبية قام بها بعد انتخابه رئيسا. واعلن تأييد الوحدة الالمانية، على اساس ان تنضم المانيا الموحدة الى الحلف الاطلسي. بيد ان هذا الوضع ما لبث ان تغير بسبب التطورات الدولية التي حولت الانظار من مسرح المواجهة الاوروبي الى مسرح الاحداث العربي ـ الشرق الاوسطي حيث اصبح الخليج والعراق بصورة خاصة، مصدراً لقلق المسؤولين الاميركيين والبريطانيين، وحيث انفتح المجال امام عودة الاولوية للعلاقات الاميركية ـ البريطانية.

سياسة حكومة المحافظين في الشرق الاوسط: كما دافعت حكومة المحافظين عن الوضع الراهن في اوروبا، فإنها كانت تتبع السياسة نفسها في الشرق الاوسط

عموما، وفي منطقة الخليج خصوصا. ولقد لخص سلوين وايد، وزير الخارجية البريطاني عام ١٩٥٨، في رسالة الى السفير البريطاني في البحرين، المصالح البعيدة الامد، التي كانت بريطانيا تحميها بدفاعها عن الوضع الراهن، فإذا بها ثلاث مصالح رئيسية:

ا) ضمان بريطانيا وبلدان الغرب لنفط الخليج.

ب) ضمان الحصول على النفط بشروط مناسبة للاسترليني، والحفاظ على ترتيبات ملائمة لاستثمار فوائض المال النفطي الكويتي.

ج) (...) الدفاع عن المنطقة ضد ذلك النوع من القومية العربية الذي تفضله الحكومة السوفياتية كغطاء لتغلغلها.

(FO 371/132779. Future Policy In The Persian Gulf.1/1/1958)

وبعد ثلاث سنوات تقريبا، وعندما اعلن استقلال الكويت وهدد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم باحتلال الامارة، اثيرت مسألة الدفاع عن الكويت من جديد، وشكلت حكومة مكملان لجنة برئاسة وزير الخارجية، وممثلين من وزارات الدفاع والمال والطاقة لتقديم تقرير يتضمن مقترحات السياسة البريطانية تجاه الكويت بصورة خاصة. وفي هذا التقرير الذي انجز في ايلول (سبتمبر) ١٩٦١، عددت اللجنة المصالح البريطانية في الكويت، فكررت ما جاء في رسالة سلوين لويد تقريبا، واضافت تقول، تأكيدا لاهمية الامارة، إن شركة النفط البريطانية (BP) استوردت ما يقارب ٩٨٪ من نفط الشرق الاوسط، و ٥١٪ منه من الكويت. وشددت المذكرة على اهمية بقاء الكويت مستقلة «... لانها ستكون حائلا امام سيطرة واحدة او اكثر من دول النفط الشرق اوسطية الرئيسية (العراق، السعودية، ايران) او المسيطرة على طرق المواصلات والترانزيت الدولية (الجمهورية المتحدة) على نفط المنطقة. وهذا يضمن استمرار تدفق النفط من الشرق الاوسط بكميات كافية وشروط مناسبة. «بالمقابل لاحظت المذكرة ان انضمام الكويت الى بلد آخر أو وقوعها تحت سيطرته سيجعل الحفاظ على المصالح البريطانية امرا صعبا.

وعددت المذكرة التهديدات التي تجابه المصالح البريطانية في الكويت، فذكرت منها استحواذ العراق او السعودية او البلدين سويا، مع اضافة بلد آخر قد يكون الاردن، على الامارة. كما تعرضت المذكرة لاحتمال التغيير في سياسة الحكومة الكويتية نفسها نتيجة ضغوط «أوبك»، او تيار الحياد الدولي والقومية العربية. وتناولت ايضا تغيير النظام على أيدي القوميين العرب، المتعاطفين مع عبد الناصر.

وخلصت المذكرة من هذا العرض الى الاستنتاج بأن الوسيلة الافضل للحفاظ على المصالح البريطانية هي اعداد القوات البريطانية لكي تكون قادرة على الاستعداد للدفاع عن الكويت «الغني، المستقل، الصديق لبريطانيا»، مع كسب ثقة امير الكويت واقناعه بأنه يستطيع الاتكال على المساندة البريطانية في اللحظات الحرجة، لئلا يتجه الى السعودية أو الجمهورية العربية المتحدة بقصد الحصول منها على الضمانات السياسية والامنية. وقد رأت المذكرة في مثل هذا الاتجاه ضررا يلحق بالسياسة البريطانية، خاصة من حيث انه يضعف ثقة حكام الخليج الآخرين ببريطانيا، ويشجعهم على سلوك الطريق نفسه (CAB 129/106: Kuwait. Sept. 1961,212 - 219).

لاريب ان اموراً كثيرة تغيرت بين اواخر الخمسينات ونهاية الثمانينات، الا ان ذلك النوع من القومية العربية، الذي حذّر منه سلوين لويد وتقرير اللجنة الحكومية، لبث مستمرا طالما انه يعتبر العقيدة الرسمية للحكم في بغداد، وفي عدد من الحكومات العربية الاخرى. انه لم يعد يتمتع التأييد الشعبي الواسع بنفسه الذي كان يلقاه في الخمسينات، الا انه كان مرشحا للانتعاش اذا حقق العراق تقدما ملموسا خاصا في صراع القوة بين بغداد وطهران.

وتحسبا لوقوع هذا التطور، كانت لندن تشعر ببعض الاطمئنان لانه «منذ عام ١٩٨٠ يعاني نظامان [في العراق وايران] لا ديمقراطيان، توسعيّان، من الضعف الاقتصادي وربما السياسي. لقد انهمك البلدان اللذان يشكلان خطرا على مصالح الغرب في المنطقة بالصراع بينهما الى درجة لم تعد تسمح لهما

بدخول المغامرات في مكان آخر» لأنه «على الرغم من التوقعات حول اثر القتال الخليجي في سعر النفط، فان تدفق النفط من المنطقة لم ينقطع. وحيث ان الطرفين في حاجة الى بيع النفط من اجل تمويل الحرب، فان الانتاج بقي، نسبيا، مرتفعا» (The Times: 12/9/1987).

وربما كان الخيار الانسب، للغرب عموما ولبريطانيا خصوصا، ان تستمر تلك الاوضاع الى ما لانهاية. ولكن الامنية لم تكن واقعية، وانما كان الاقرب الى التحقيق هو ان تنتهي، الحرب، في نهاية المطاف، ولكن بما ينسجم مع مصلحة «الغرب والشرق واولئك الذين في الوسط، فلا يحقق اي طرف من الطرفين المتحاربين انتصارا مقنعا»، كما املت التايمز ايضا (The Times: 23/9/1985). وعندما اعلن آية الله الخميني قبوله قرار مجلس الامن ٥٩٨ حول وقف اطلاق النار في ١٨/٧/١٩٨٨، لم تنته الحرب بالتعادل، ولكنها انتهت بعد ان تمكن العراقيون من انتزاع المبادرة من الايرانيين سواء في «حرب الناقلات» او «حرب المدن» او عندما استعادوا «الفاو» وسائر الاراضي العراقية منهم. وربما كان اقرب مؤشر على طبيعة النهاية التي آلت اليها الحرب هو وصف آية الله الخميني لقبوله وقف اطلاق النار بأنه اشبه بتجرع السم. اعتُبر ذلك الوصف دليلا على نجاح العراقيين في كسر ارادة القتال الايرانية. وربطت هذه النتيجة باسباب عديدة منها الدعم المالي الذي قدمته دول الخليج الى العراق، وبرنامج التصنيع العسكري والتسلح والتعبئة العامة الذي نفذته الحكومة العراقية، والتحول في موقف الرأي العام العربي تجاه العراق من التحفظ الى التأييد. ومع انتهاء القتال بين العراقيين والايرانيين، نشأ وضع راهن جديد «بدت فيه إيران بلدا يعاني من الاعياء» «وخرج العراق [فيه] واثقا بنفسه» مصمما على ان يلعب دور القوة الاقليمية القوية» (BRADHSHOW, 1989, LIEVEN,1988).

كان من البديهي ان يؤثر هذا الواقع الجديد في مصالح بريطانيا الذاتية، وفيها كحليف للولايات المتحدة. وكان على حكومة ثاتشر ان تقرر طريقا للتعامل مع هذه المستجدات، خاصة مع القوة العراقية الصاعدة: هل تحاول التفاهم معها؟ ام تسعى الى تحجيمها باستخدام شتّى انواع الضغوط؟ وحتى تجيب حكومة ثاتشر على

هذه الاسئلة، كان عليها ان تجد اجوبة لمزيد من الاسئلة المتصلة بمستقبل العلاقة بين بريطانيا والقوة الصاعدة في المدارين العربي والخليجي. ان الحكمة تفضي بالتفاهم مع بغداد التي قمعت نشاط الشيوعيين ومنعت طهران من تصدير ثورتها الاسلامية الى دول الخليج. ولكن ما هو الثمن الذي ينبغي ان تدفعه بريطانيا لقاء هذا التفاهم؟ هل تضطر الى مظاهرة بغداد ضد الايرانيين حتى بعد تقليم اظافر الخمينية واحتواء تطلعاتها الاقليمية؟ هل يكون التفاهم مع بغداد مقدمة لصيانة مصالح بريطانيا وحمايتها، ام يؤدي الى الانتقاص من هذه المصالح؟ ان الجواب على هذه الاسئلة لم ينشأ في الفراغ ولا كان حصيلة التقديرات النظرية، وانما استند الى جملة اعتبارات اقتصادية وعقائدية وسياسية وتاريخية اثرت في نظرة حكومة ثاتشر تجاه ما دعي «بالتحدي العراقي» في مرحلة ما بعد الحرب مع ايران.

الخليج: كانت المصالح الاقتصادية التي اشار اليها لويد في مقدمة تلك الاعتبارات.

وكانت هذه المصالح تملي على بريطانيا، كما املت على الولايات المتحدة، العمل على اضعاف أي قوة اخرى يمكن ان تبسط نفوذها القوي على المنطقة، وذلك لاعتبارات لا تبعد عن تلك التي اوضحها سلوين لويد في مذكرته عام ١٩٥٨ رغم تبدل الظروف وتحويل بريطانيا من بلد مستورد للنفط الى بلد منتج ومصدر له.

ان اكتشاف النفط في بحر الشمال جعل الخليج اقل اهمية، في الحسابات البريطانية، من السابق. كانت بريطانيا، في الماضي، مستعدة للتساهل في أي قضية الا قضية النفط. فمن اجلها كانت تدخل الحرب حتما، كما قال انتوني ايدن الزعيم السوفياتي نيكيتا خروشوف عندما زار لندن عام ١٩٥٦. (MONROE,1981:113) وكان من المنطقي، اذن، ان يخف الاهتمام البريطاني بالمنطقة ونفطها، والا تعود تخشى عليها من التحديات الاقليمية والدولية، بالمقدار نفسه الذي كانت تخشاه في السابق. وربما كان هذا صحيحاً بعض الشيء. ولكن ليس الى الدرجة التي ينتفي فيها جوهر الملاحظات التي تضمنتها مذكرة لويد. فالحرص البريطاني على النفط

الخليجي بقي مستمرا، والاهتمام بالفوائض المالية النفطية لم ينقص بل زاد مع زيادة هذه الفوائض، والسياسة القاضية بمقاومة اي تبديل في اوضاع الخليج والمنطقة، او أي قوة تهدد بالتبديل، بقي قائما.

لقد استمر الاهتمام بالنفط الخليجي للاسباب التالية:

الاول، ان بريطانيا ستتحول بعد سنتين تقريبا، بحسب الارقام التي نشرتها BP، من بلد مصدر للنفط الى بلد مستورد له. يرجع ذلك الى سببين، اولهما ان احتياطي النفط في بريطانيا ليس كبيرا، خاصة عندما يقارن بالاحتياطي الذي تملكه بعض دول الخليج، فهو لا يزيد على ٤٪ من احتياطي النفط في العالم، بينما يبلغ احتياطي النفط في العراق ١٠٪ وفي السعودية ٢٥٪ من الاحتياطي العالمي. فاذا استمر معدل الانتاج على حاله، فسوف ينضب خلال فترة لا تجاوز ست سنوات. ولا يبدل من هذا الواقع اكتشاف حقول النفط في بحر الشمال، فهي لا تشكل اضافات كبيرة لاحتياطي بريطانيا النفطي. السبب الآخر الذي سيضطر بريطانيا الى استيراد النفط هو انها، عكس دول الخليج، تستهلك معظم ما تنتجه محليا بحيث انها وصلت الى نهاية مرحلة الاكتفاء الذاتي، واصبحت مضطرة، تقريبا الى استيراد النفط من الخارج، اي من دول الخليج التي تملك اكبر احتياطي نفطي في العالم. (BP, 1991: 7-10) ان هذا الواقع يحتم على الحكومة البريطانية العودة الى القواعد التي تكلم عنها سلوين لويد في مذكرته، اي العمل على وجود اوضاع سياسية خليجية تسمح لبريطانيا بالحصول على النفط العربي دون انقطاع، و«بالشروط الملائمة» كما قال سلوين لويد، او «بسعر القاذورات» كما قالت مجلة التايم».

الثاني، ان نفوذ بريطانيا بين الدول العربية المنتجة للنفط سمح باتباع سياسة نفطية متعارضة مع مصالح الدول الاعضاء في منظمة «الاوبك»، دون ان تخشى من عواقب هذه السياسة. ان مصلحة بريطانيا كمصدّر للنفط قضت برفع السعر في الاسواق العالمية. وهكذا استفادت بريطانيا من سعي «الاوبك» لرفع الاسعار. بيد ان شركة النفط البريطانية BP لم تكن تشترك مع «الاوبك» في خطتها القاضية

بتخفيض الانتاج من اجل رفع الاسعار، بل على العكس، كانت تزيد من انتاجها، على حساب الدول الاعضاء في المنظمة الدولية. ازاء ذلك كانت تلجأ تلك الدول الى الحكومة البريطانية مطالبة اياها بالضغط على BP للتعاون مع الاوبك في سياستها النفطية، ولكن الحكومة البريطانية كانت، في اكثر الاحيان، ترفض التجاوب مع هذا الطلب، معللة موقفها باعتبارات «اقتصادية» منها ما يلي:

١) ان شركة BP هي مؤسسة مستقلة خاصة وأن الحكومة لا تستطيع ان تملي عليها سياستها العامة.

٢) ان ارتفاع اسعار النفط يؤدي الى ارتفاع سعر الجنيه الاسترليني، ومن ثم الى ارتفاع اسعار الصادرات البريطانية الصناعية والزراعية، فيحد من القدرة على تسويقها ويؤدي الى الكساد الاقتصادي. وحيث ان بريطانيا بلد صناعي، بالدرجة الاولى، فإن مصلحتها في تصدير منتجاتها الصناعية تتقدم على اهتمامها بتعزيز مدخولها من النفط.

٣) ان المنطق الاقتصادي يقضي بعدم تجاوب BP مع مطالب دول «الاوبك» باعتبار ان تخفيض انتاج هذه الدول يزيد الطلب على صادرات النفط البريطانية فترتفع حصة بريطانيا في سوق النفط العالمية وكذلك ارباح المنتجين البريطانيين.

استنادا الى هذه المبررات، اعتبر البريطانيون المعنيون بسياسة بلدهم النفطية ان الاعتبارات الاقتصادية، وحدها، هي التي أدّت إلى هذه السياسة. وسواء كان هذا التفسير في محله ام لا، فالمهم ان السياسة النفطية البريطانية أدّت الى الحاق خسائر مالية كبرى بالدول العربية المنتجة للنفط طوال عقد الثمانينات. وربما كان من الواقعي ان ترد هذه الدول على سياسة بريطانيا، بتدابير تؤثر في مصالحها الاقتصادية، مثل وضع القيود على استيراد المنتوجات البريطانية، او تخفيض حصة الشركات البريطانية من عقود المقاولة العربية. بيد ان الحكومة البريطانية كانت قادرة على استخدام نفوذها السياسي لمنع الدول العربية المنتجة للنفط من اتخاذ مثل هذه التدابير. من هذه الزاوية، كان النفط البريطاني سببا من اسباب سعي الحكومة البريطانية الى الدفاع عما تبقّى من نفوذ لها في المنطقة، وللدفاع عن

الوضع الراهن في هذه المنطقة، والحيلولة دون هيمنة أي قوة اقليمية، ذات طموحات واسعة، او دولة تتبع نهج القومية الاقتصادية، على مقدرات الخليج.

الثالث، ان سياسة بريطانيا في المسألة النفطية كانت تتأثر بالمصالح الغربية، وبمصلحة الولايات المتحدة بصورة خاصة التي باتت تعتمد اعتمادا متزايدا، كما ذكرنا سابقا، على استيراد النفط «بالشروط الملائمة» من الخليج.

الرابع، ان تمتع بريطانيا بالنفوذ بين الدول العربية المنتجة للنفط، كفيل بتعزيز مكانتها في مواجهة التحديات الاوروبية والدولية، ذات الطابع الاقتصادي والسياسي التي تواجهها، خاصة من التحالف الالماني ـ الفرنسي.

بموازاة استمرار الاهتمام بنفط الخليج، كانت لبريطانيا، ولا تزال، مصالح اقتصادية تتلخص في تسويق منتجاتها في اقطار المنطقة. اهتمت بريطانيا بالحصول على تعهدات بناء المشاريع الضخمة في الدول العربية. وعمل المسؤولون على توظيف نفوذهم السياسي من اجل ضمان حصول الشركات البريطانية على هذه التعهدات. وهكذا استطاعت ثاتشر في جولة لها في الاقطار العربية في آذار ١٩٨٤ ان تؤمن، على سبيل المثال، عقدا لشركة (CEMENTATION) البريطانية لبناء جامعة السلطان قابوس في عمان. وذكر ان مارك ثاتشر، ابن رئيسة الوزراء البريطانية حصل على عمولة محترمة من هذه الصفقة. (The Economist: 10/3/1984) كانت الاستثمارات العربية في بريطانيا من المصالح الاقتصادية المهمة التي اثرت في السياسة البريطانية تجاه المنطقة العربية. ذلك انه من مصلحة بريطانيا استجلاب قسم وافر من الاموال العربية الموظفة خارج موطنها الاصلي والتي بلغت حوالي ٦٠٠ بليون دولار في الثمانينات، ولكنها في الوقت نفسه كانت تخشى ان تمنح هذه الاستثمارات والتوظيفات فرصة لبعض الاقطار العربية او الشرق للتدخل في شؤون بريطانيا. وقد اثيرت هذه المسألة بمناسبة النشاط المتزايد الذي ابداه «مكتب الاستثمار الكويتي»، في لندن بحيث اعتبر، في منتصف الثمانينات، وعلى اقل تقدير مؤسسة من أكبر المؤسسات الاستثمارية في بريطانيا، إن لم يكن اكبرها. واثيرت هذه المسألة على نطاق اوسع في مطلع عام ١٩٨٨، عندما اقدم المكتب على شراء ما

يزيد على ٢٢٪ من اسهم شركة بريتش بتروليوم BP التي باعتها الحكومة البريطانية. وقد عبر بيتر والترز، رئيس الشركة عن طبيعة هذه المخاوف حين قال انه يشعر بعدم الارتياح عندما تحوز دولة عضو في الاوبك نسبة تزيد على ١٠٪ من اسهم اكبر شركة في بريطانيا (The Guardian: 10/8/1988, 3/8/1990, The Observer: 27/1/1985). وعالجت الحكومة البريطانية هذه الواقعة بوضوح اكبر عندما طلبت من «مكتب الاستثمار الكويتي» تخفيض حصته من اسهم BP الى اقل من ١٠٪. وبدت الحكومة البريطانية، في تبريرها لموقفها هذا، وكأنها تقرأ في الغيب. كما القت ضوءاً على نظرتها الى العلاقات العربية ـ البريطانية. لفتت الحكومة البريطانية النظر الى انها تخشى من قيام اوضاع في الكويت تسمح لجهات اخرى غير الحكومة الكويتية الصديقة بالسيطرة على النسبة العالية من اسهم الشركة البريطانية الكبرى. تخوفت الحكومة من انه في هذه الحالة قد تعمد هذه الجهات إلى استغلال موقعها هذا للتدخل في السياسة البريطانية وللمساس بالمصلحة العليا لبريطانيا (The Sunday Times: 10/1/1988, Times: 21/1/1988).

وهكذا ارتبطت سياسة تشجيع الاستثمارات العربية ببريطانيا؛ كما ارتبط الحرص على تدفق النفط العربي «بشروط ملائمة» بمصلحتها في الحفاظ على الحكومات الصديقة في المنطقة، وتخويفها من طغيان قواها الاقليمية التي يسمح لها حجمها باستغلال ذراعها الاقتصادي، ونفوذها السياسي للضغط على بريطانيا.

ايران: بموازاة المصالح الاقتصادية، لعبت بعض الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية دورا مهما في تكييف سياسة لندن تجاه بغداد، وتجاه «التحدي العراقي» الذي برز بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية. كان الموقف من ايران واحدا من تلك الاعتبارات. كانت النظرية السائدة في لندن وواشنطن، لعقود طويلة، النظرية القائلة بان ايران هي الاعظم اهمية من الناحية الاستراتيجية، من اي بلد خليجي وربما من أي بلد عربي آخر، خاصة بسبب ثرواتها الطبيعية وحدودها المشتركة مع الاتحاد السوفياتي. ولبثت هذه النظرية مستمرة بعد وصول الخمينية الى الحكم. اذ راهن البعض عليها كقوة يمكن ان تلعب دورا في تفكيك الاتحاد السوفياتي. وعندما اعلن

الخمينيون العداء للغرب، ضعف الرهان على الخمينية، ولكن ظلت النظرة الى ايران، على حالها. وخلال الحرب الايرانية ـ العراقية، لم تتغير هذه النظرة كثيرا، اذ لبث منظرو السياسة الغربية في الخليج يتجنبون الاعتراف للعراق بدور اساسي او ايجابي في المنطقة. فالعراق استمد اهمية، في نظرهم، من كونه عقبة في وجه الخميني المعادي للغرب. وعندما تمكن العراقيون من درء مد الخمينية وابطلوا خطره، فقد العراق قسما كبيرا من اهميته. ووجب، بحسب وجهة النظر هذه، العودة الى محاورة ايران والتفاهم معها، خلافا لما رغبه العراقيون وتوقعوه. وعزز دعاة التفاهم مع ايران وجهة نظرهم بالقول ان ايران لم تخسر اسنانها الحادة التي هددت بها الجيران ومصالح الغرب فحسب، بل انها ايضا جنحت الى الواقعية عندما وافقت على قرار مجلس الامن ٥٩٨، واظهرت روحا جديدة عندما مشت خطوات في طريق تطبيقه. مقابل هذه الروح التي اظهرتها طهران اخذت بغداد تبدي حذرا في تطبيق القرار، فاعطت منتقديها في لندن مبررا جديدا للقول بضرورة العودة الى التفاهم مع ايران وترميم الجسور معها، ولو على حساب العراقيين وتطلعهم الى دور اقليمي يحظى بقبول الغرب ودعمه. (BRADSHAW: 1989, AXELGARD, 1988: 96).

القضية الفلسطينية: كما كان تقييم اصحاب القرار في بريطانيا لدور ايران في المنطقة عاملا من عوامل تكييف سياسة حكومة المحافظين تجاه العراق، فإن موقف حكومة المحافظين من اسرائيل، خاصة ايام ثاتشر، اثر في سياستها تجاه العراق في اعقاب انتهاء الحرب بينه وبين ايران. فبريطانيا لم تكن ترغب في حصول تبدل رئيسي في موازين القوى بين العرب واسرائيل، وكانت تشجع على الوصول الى تسوية سياسية عن طريق المفاوضات بين العرب والاسرائيليين، ووفقا لقرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي ساهم مندوب بريطانيا في مجلس الامن، عام ١٩٦٧، في صياغته، والقائل بإرجاع «اراض محتلة» الى العرب، مقابل الاعتراف بإسرائيل والقبول بالسلام الشامل معها. كان نمو القوة العراقية، من هذه الزاوية، امرا يتعارض مع سياسة بريطانيا، ذلك ان العراق هو دولة المواجهة العربية الوحيدة التي لم تقبل بتوقيع اتفاقية الهدنة مع اسرائيل. كما ان العراق اشترك في كافة

الحروب العربية ـ الاسرائيلية، وتبنى لسنوات «جبهة الرفض» الفلسطينية التي دعت الى تحرير فلسطين «من النهر الى البحر». وسواء كان العراقيون مؤمنين فعلا بامكانية تحقيق هذا الهدف ام لا، فان مجرد تبنيه كان كفيلا بإثارة الشكوك في لندن تجاه الحكم القائم في العراق.

ان سياسة العراق في الشأن الفلسطيني كانت كفيلة بخلق مناخ ملبد في العلاقة برئيسة الحكومة السابقة ثاتشر بصورة خاصة. لقد عرفت ثاتشر، مثل تشرشل، بتعاطفها مع اليهود، ولكن ليس من منطلق ديني كما كان الامر مع تشرشل، وانما لاسباب انسانية واقتصادية وسياسية اذ كانت تجد عندهم روح الابتكار والمثابرة والانجاز. ان هذا التعاطف لم يكن ليفضي، بالضرورة الى التعاطف مع اسرائيل، او مع الصهيونية، لكن، عند ثاتشر، كان التعاطف مع اليهود والكيان العبري واحدا، فقد عرفت بتأييدها لاسرئيل، منذ ان ساهمت بتأسيس رابطة الصداقة البريطانية ـ الاسرائيلية في دائرة فينشلي الانتخابية في شمال لندن التي يكثر فيها اليهود المتعاطفين مع اسرائيل. وضمت الحلقة المصغرة من اصدقاء ثاتشر ومستشاريها عددا من الوجوه المتعاطفة مع اسرائيل مثل كيث جوزف منظّر فلسفة «الثاتشرية» الذي قام بدور الوسيط بين السفارتين السوفياتية والاسرائيلية في لندن تسهيلا لهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وليون بريتين الذي بدأ حياته في حزب العمال البريطاني، ثم تركه عام ١٩٥٦ احتجاجا على معارضة الحزب لغزو السويس، وماركوس سيف الصهيوني المتحمس صاحب مخازن ماركس اند سبنسر. (The Sunday Telegraph: 11/12/1988).

ان تعاطف ثاتشر مع اسرائيل لم يمنعها او يمنع حكومتها من توجيه الانتقادات الى السياسة الاسرائيلية احيانا. لقد عارضت الحكومة البريطانية، من حيث المبدأ، فكرة «اسرائيل الكبرى»، وايدت «اعلان البندقية»، الذي دعا الى اعطاء الفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم، وانتقدت حكومة ثاتشر بقوة الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٠، وادانت ثاتشر، شخصيا، تدمير المفاعل العراقي النووي وضم هضبة الجولان السورية. لكن، في تقييم هذه المواقف وتقدير اثرها في مجمل السياسة

البريطانية تجاه اسرائيل، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، لا بد من اخذ العوامل الآتية بعين الاعتبار:

اولا، ان العديد من هذه المواقف اتخذ بتأثير وزارة الخارجية البريطانية التي توالى عليها، في بداية عهد ثاتشر، عدد من الوزراء الذين عرفوا بنظرتهم المنصفة الى الصراع العربي ـ الاسرائيلي مثل اللورد كارينجتون وفرانسيس بيم، والتي عمل فيها بعض وزراء الدولة ممن انتقدوا اسرائيل بسبب معاملتها للفلسطينيين مثل دافيد ميلور، ووليم ولدغريف. ولقد كان مصير هؤلاء الابعاد عن الوزارة بعد ان تعرضوا الى حملات شنها ضدهم المتعاطفون مع اسرائيل. (JP: 28/6/1988 1JC: 15/1/1982).

ثانيا، ان هذه المواقف كانت تؤثر بعض الشيء في الاسرائيليين، فتقلل من غلوائهم في التضييق على الفلسطينيين. الا ان اصداء هذه المواقف في الاقطار العربية المتعطشة الى سماع كلمات الانصاف الصادرة عن الدول الغربية، كانت اكبر من آثارها في اسرائيل. فقد ساعدت هذه الاصداء الحكومة البريطانية على الظهور بمظهر من يتبع سياسة متوازنة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن ثم بالحفاظ على العلاقات القوية مع العديد من الحكومات العربية، وعلى تنمية علاقاتها التجارية معها.

ثالثا، ان حكومة المحافظين، باستثناء هذه الانتقادات الموسمية، عملت على توطيد العلاقة بإسرائيل في شتى المجالات، وأولها التجارة. ففي عام ١٩٨٠، ارسلت ثاتشر سيسيل باركنستون، وزير الدولة للشؤن الاقتصادية المقرب اليها، الى اسرائيل لبحث هذه المسألة مع الاسرائيليين. وفي تلك السنة ايضا وزعت وزارة التجارة البريطانية عشرات الالوف من كتيب اعدته للشركات البريطانية حول كيفية تجاوز المقاطعة العربية والتعامل مع اسرائيل. (JC: 12/12/1980). ونجحت هذه المساعي. اذ انه في نهاية ١٩٨٢، اي عام الغزو الاسرائيلي للبنان، حققت اسرائيل رقما قياسيا في صادراتها لبريطانيا وزادت بنسبة ١٥٪ على صادراتها لها عام ١٩٨١. وواصلت ارقام التجارة البريطانية ـ الاسرائيلية تصاعدها؛ فوصلت في

١٩٨٨، اي عام انتهاء حرب العراق ـ ايران الى ٩٦٠ مليون دولار، اي بزيادة ١٠٠ مليون دولار على العام الذي سبقه. (JC: 26/11/1982, 12/2/1988).

ولموازاة هذه السياسة، أبدت حكومة ثاتشر معارضة صارمة لكل مشروع دولي يهدف الى فرض العقوبات على اسرائيل بسبب انتهاكاتها للقوانين الدولية. وهذا الموقف البريطاني ـ الاميركي المشترك، كان يسمح للاسرائيليين بمتابعة تلك الانتهاكات مطمئنين الى ان ردود الفعل الدولية على اعمالهم لن تؤثر في مصالحهم الجوهرية. والجدير بالذكر ان دوغلاس هوغ، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية فسر هذا الموقف بقوله ان اسرائيل دولة ديمقراطية، وانه لا يجوز استخدام العقوبات ضد الدول الديمقراطية، بل العمل على اقناعها (HOG,1991).

ان هذه المواقف تدل على ان الحكومة البريطانية كانت ترغب في ايجاد حل لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي على اساس القرار ٢٤٢، ولكنها لم تعتبر ذلك من اولويات سياستها الخارجية، ولا كانت مستعدة للضغط على اسرائيل من اجل القبول بالقرار الدولي. كما أنها، في الوقت نفسه، لم ترغب في تبديل ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي على نحو يهدد الامن الاسرائيلي، او يضطر اسرائيل الى تقديم تنازلات جدية للعرب. وكان من الطبيعي ان يؤثر هذا الموقف في نظرة حكومة ثاتشر الى نمو القوة العراقية، والى اثرها في الوضع الراهن في المنطقة.

العراق: كان من العوامل الاخرى التي اثرت في نظرة الرأي العام، ومن ثم في موقف الحكومة البريطانية تجاه العراق، قضايا حقوق الانسان. ان العقل السياسي، المشدود الى التعددية السياسية وحكم المؤسسات والى الحريات العامة، لايستسيغ نظام الحزب الواحد ولا التركيز على شخصية «البطل» في الحكم، ولا يأنس للتضييق على الحريات الفردية، خاصة عندما يكون شديدا حتى إذا قورن بأنظمة الحزب الواحد في الاقطار الاخرى، كما كان الامر في العراق. وهذا الواقع جعل النظام العراقي موضع نقد مستمر في بريطانيا. وقد اتسم هذا النقد بحدة مضاعفة اذ ترافق وتغذى من ظاهرتين:

الاولى، هي ان العنف الذي مارسته الحكومة العراقية ضد خصومها انتقل الى

بريطانيا نفسها. وفي هذا الاطار وجهت اتهامات مباشرة الى العراقيين بانهم كانوا وراء اغتيال عبد الرزاق النايف، الذي شغل منصب رئيس وزراء العراق بين ١٣ و٣٠ تموز (يوليو) ١٩٦٨، وبعض المعارضين او اللاجئين السياسيين الفارين من العراق. وشنت الحملات القوية ضد الحكومة العراقية، شنتها، على وجه الخصوص، اوساط اليسار البريطاني، عندما تشاجر طلبة عراقيون مؤيدون للحكومة العراقية مع طلبة عراقيين شيوعيين داخل الجامعات البريطانية. وقد اتهمت السلطات العراقية بانها هي التي دبرت هذه المشاجرات واعمال العنف ضد الطلاب الشيوعيين في نطاق حملة عامة لقمع الحزب الشيوعي العراقي. وتجددت الانتقادات ضد الحكومة العراقية، في الاوساط السياسية والاعلامية في بريطانيا عندما قامت مجموعة من الاشخاص، باسم «جبهة تحرير عربستان» في ايار (مايو) ١٩٨١، باحتلال السفارة الايرانية في لندن، وباحتجاز موظفيها كرهائن (BILLIERE,1992:18,207). ولقد اتهمت الحكومة العراقية بأنها هي ايضا التي دبرت الحادث بهدف تسليط الانظار على قضية العرب الايرانيين، واحراجا لحكومة طهران.

الثانية، تمركز اعداد كبيرة من المعارضين واللاجئين السياسيين في بريطانيا، وذلك اضافة الى جالية عراقية كبيرة تكونت مع موجات الهجرة من العراق الى الخارج التي سببتها الانقلابات السياسية او الصعوبات الاقتصادية التي عانتها بعض الشرائح الاجتماعية العراقية. وقد نجح المعارضون العراقيون في كسب تأييد بعض الاوساط السياسية والاعلامية البريطانية. فممثلو الجماعات الكردية لقوا تأييدا في اوساط مختلفة. ايدتهم اوساط تتعاطف، من منطلق انساني، مع قضايا الاقليات، او الجماعات المقهورة، وتتأثر لاوضاعهم ومآسيهم، في العراق وغير العراق. وتجاوبت مع الجماعات الكردية المعارضة احيانا، هيئات وقوى لا يهمها كثيرا انصاف الاكراد، او قضية الحريات في العراق، بمقدار ما يهمها التنديد بفكرة القومية العربية، والدليل على ان هذه الفكرة تفضي، بالضرورة، الى التسلط وانتهاك الحقوق. وكذلك ايدت الجماعات الكردية المعارضة، في بعض الاحيان، قوى رغبت، لشتى الاسباب السياسية، في اضعاف العرب عموما والعراق خصوصا.

والى جانب الجماعات الكردية المعارضة، التي اتخذت من لندن مركزا من مراكز نشاطها في الخارج، تمركز في بريطانيا ايضا الشيوعيون وغيرهم من الجماعات السياسية التي حرمتها الحكومة العراقية من الحق في ممارسة النشاط السياسي في العراق. وتمكن الشيوعيون العراقيون، بالطبع، من كسب تأييد الشيوعيين البريطانيين، وتأييد جماعات واسعة داخل حزب العمال البريطاني، في دعواهم ضد الحكومة العراقية. كذلك لجأت الى بريطانيا جماعات دينية عراقية، وشخصيات عراقية معارضة اضطلعت بأدوار مسؤولة في عهود مختلفة من تاريخ العراق الحديث، ولكنها حرمت من المساهمة في الحياة العامة لاسباب سياسية. وكان من الطبيعي ان يجد هؤلاء، خلال اقامتهم الطويلة في بريطانيا، من يتعاطف معهم، ويتجاوب مع انتقاداتهم ضد الحكومة العراقية.

كانت سياسة حكومة ثاتشر ونظرتها وموقفها، في كل قضية من هذه القضايا التي ذكرناها، تحتم العمل على تحجيم العراق و عرقلة برامجه المتنوعة الرامية الى تعزيز قوته الاقتصادية والعسكرية وتقوية نفوذه الاقليمي. بيد ان لندن تصرفت كأنها، احيانا، تسير في اتجاه معاكس لهذا المنحى، اي انها كانت تظهر وكأنها مستعدة لمعاونة العراقيين على تحقيق اهدافهم عبر التسهيلات المالية والتجارية. ففي عام ١٩٨٨، قدمت السلطات البريطانية للعراقيين اعتمادات متوسطة الامد بحوالي ٢٠٠ مليون دولار، ثم رفعتها في العام التالي الى الضعف، تقريبا. وتعبيرا عن الاهتمام «بالزبائن العراقيين» ذهب وزير التجارة والصناعة الى بغداد خصيصا لتوقيع الاتفاق المتعلق بهذه الاعتمادات. أضف إلى ذلك ما هو أهم، وما فحواه أن حكومة ثاتشر عمدت، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩، الى تخفيف القيود التي وضعت عام ١٩٨٥ على الصادرات العسكرية الى العراق. فأصبح بإمكانه شراء المعدات التي تمكنه من تعزيز قدراته الحربية. (The Sunday Times: 22/11/1992). وكانت الحكومة البريطانية تنوي اجراء المزيد من المراجعة للقيود على الصادرات التي يمكن استخدامها لاغراض عسكرية، في صيف ١٩٩٠.

هل تعني تلك الترتيبات والاجراءات ان حكومة المحافظين كانت تتبع سياسة

«الاسترضاء والتهدئة» تجاه العراق، وانها كانت تقف من مشاريع العراق السياسية الاقليمية موقف اللامبالاة والحياد؟ ان سياسة ثاتشر كانت تشبه، على هذا الصعيد السياسة المركبة التي سارت عليها واشنطن في التعامل مع بغداد. كانت لندن تسعى الى توسيع الصادرات البريطانية الى الاسواق العراقية تلبية لحاجات الصناعة البريطانية. وعلى الامد الطويل كان مفيدا للتحالف الاميركي ـ البريطاني ان يعزز وجوده في الاسواق العراقية على حساب الآخرين سواء كانوا من الالمان او اليابانيين، او غيرهم من المصدرين الى العراق. فالابتعاد عن السوق العراقية كان سيحرم المصدرين البريطانيين والاميركيين من مجال خصب وغني لتصريف بضائعهم، وسيفتح المجال امام المنافسين لالتهام حصتهم من تلك الاسواق. والبقاء في السوق العراقية وتوطيد القدم فيها كان يعود بالفوائد الجزيلة على الصناعة البريطانية ثم الاميركية. فضلا عن ذلك، فانه، مع ازدياد اعتماد العراق على علاقاته التجارية بالولايات المتحدة وبريطانيا، توقعت، أو أملت، حكومتا البلدين، ان يخف حماسه لاتباع السياسات المتعارضة مع مصالحهما. ذلك كان الجانب «الاسترضائي» في سياسة حكومة المحافظين تجاه العراق.

مقابل السياسة، التي اظهرت لندن وكأنها تصانع بغداد، وقفت حكومة المحافظين وراء حملة سياسية واعلامية عنيفة ضد العراق. وكانت تلك الحملة الاعلامية من الحدّة والقوة بحيث انها ذكّرت، بما جاء على لسان احد الجنرالات الالمان في الحرب الاولى عن دور الدعاية واثرها في العلاقات الدولية اذ قال «انني استخدم الدعاية ضد عدوي مثلما اطلق القذائف على خنادقه والغازات السامة على جنوده» (HOFFMANN,1941: 174). وتركزت هذه الحملة حول ثلاثة مواقع رئيسية:

* موقعة بازوفت: كان فرزاد بازوفت صحفيا ايرانيا يقطن لندن ويتمتع بحق الاقامة الدائم فيها، ويتعاون مع الصحف البريطانية. وقام بازوفت في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٩ بزيارة الى بغداد فاعتقلته السلطات العراقية خلالها، ووجهت اليه تهمة التجسس لمصلحة بريطانيا لانه حاول الحصول على عيّنة من التراب القريب من مؤسسة القعقاع للصناعات العسكرية في بغداد. ردت لندن على هذا العمل بنفي

التهمة نفيا باتا، وشنت اجهزة الاعلام البريطانية حملة عنيفة ضد القيادة العراقية بسبب قضية بازوفت. وتصاعدت الحملة السياسية والاعلامية ضد بغداد عندما اعلن الحكم عليه بالاعدام في العاشر من آذار (مارس) ١٩٩٠. وقد وقف وليم وولدغريف، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في مجلس العموم يقول منذرا العراقيين ان جهودهم من اجل تحسين سمعتهم في الخارج سوف تذهب سدى اذا نفذوا حكم الاعدام.

الى جانب هذه الضغوط التي مورست من اجل انقاذ بازوفت من حبل المشنقة العراقي، جربت لندن طريق الدبلوماسية للتوصل الى هذه الغاية. فتلبية لطلب الحكومة البريطانية، حاول بعض الزعماء العالميين مثل الامين العام للامم المتحدة والملك حسين التدخل لتخفيف الحكم على بازوفت. وابدى دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطانية رغبة في زيارة بغداد للغرض نفسه، بيد ان بغداد رفضت استقبال الوزير البريطاني. وعندما نفذ حكم الاعدام ببازوفت، ادانت ثاتشر ذلك «العمل البربري»، وتضاعفت حملات التنديد بالقيادة العراقية.

ان موقعة بازوفت لم تنته باعدامه، اذ بقيت المسألة تثير السائلة والاستفسارات؟ فهل كان فرهارد بازوفت كما صورته السلطات البريطانية، وصحيفة «الاوبزرفر» التي عمل معها مجرد صحفي متحمس يركض وراء الاخبار والقصص المثيرة؟ هل ذهب الى «القعقاع» متصورا انه سيحقق سبقا صحفيا كبيرا بالكشف عن اسرار المصنع الذي تعرض لانفجار ضخم ذهب فيه المئات قبل شهر؟ هل ارتكب فردهاد خطأ مهنيا قاتلا عندما اراد اختراق القيود الامنية الشديدة التي ضربها العراقيون حول المصنع بحيث منعوا ايا كان من الاقتراب منه؟ اذا كان هذا هو فردهاد بازوفت، حقيقة، يصبح انزال الاعدام به تدبيرا جائرا. ذلك ان شنق الصحافي الغر لهفوة ارتكبها يصبح دليلاً جديدا على قسوة بغداد وعنفها، وهذا الدليل يتحول الى مبرر اضافي، في يد الحكومة البريطانية، وفي يد غيرها من الحكومات المعنية بقضايا حقوق الانسان، للمطالبة والعمل على تقليم اظافر العراقيين، والحد من قدراتهم، ومنعهم من امتلاك الطاقات المادية والعسكرية التي تزيد من خطرهم وضررهم.

أما إذا كان فرهاد بازوفت يعمل في خدمة الاستخبارات البريطانية، وجاء لكي يجمع لها المعلومات عن المصنع الخطير المخصص لانتاج الاسلحة غير التقليدية، فتصبح لقضيته أبعاد اخرى. عندها تكون موقعة بازوفت، فصلا من فصول السياسة التي تنفذها لندن، جنبا الى جنب مع واشنطن الرامية الى مراقبة مشاريع التسلح العراقية ولجمها. وعندها تكون ردود الفعل الاعلامية والسياسية على اعتقال الصحافي الايراني ثم اعدامه ، عملا تقصد به لندن حماية العاملين في خدمة استخباراتها، في بغداد وغير بغداد، من التدابير القاسية ضدهم. واذا كان بازوفت جاسوسا لا صحفيا يصبح من حق بغداد معاقبته. وقد يكون من الاصح هنا الا يشنق بازوفت وانما يبقى في السجن مدى الحياة، او يتم تبادله، كما اصبحت العادة بين الدول المتنازعة، مع اشخاص عوقبوا في لندن او عواصم غربية اخرى، بتهمة العمل مع المخابرات العراقية. وقد يكون الاصح الا تصدر عن بغداد، تصريحات تصعد الازمة وتعقدها، كما حدث فعلا. ولكن، في مطلق الحالات، عندما يظهر ان بازوفت كان جاسوسا يستخدم حرمة الصحفي من اجل جمع المعلومات لا تكون معاقبته مبررا للدعوة الى تحجيم العراق والتحذير من خطره.

لبثت هذه المسالة تثير التساؤلات، كما قلنا. وقد تعاقبت ادلة متعددة ترجح ان يكون بازوفت قد زار «القعقاع» لحساب الاجهزة البريطانية. من هذه الادلة ما كشفه وزير الخارجية البريطاني، من ان بازوفت قدم المعلومات مرارا الى هذه الاجهزة حول الجماعات العاملة في بريطانيا. (الحياة ٨/٥/١٩٩١) وفي كافة الحالات، وسواء كان بازوفت صحفيا ساذجا، ام جاسوسا تعيس الحظ، فالمهم ان هذه الموقعة تحولت الى عامل من العوامل التي اثرت في الزعماء البريطانيين بحيث جعلتهم يقدمون خيار المجابهة مع بغداد على سياسة الاسترضاء. كذلك تحولت موقعة بازوفت ايضا الى وسيلة لتأليب الرأي العام في بريطانيا والمجتمعات الغربية ضد القيادة العراقية، وضد مشاريعها في التسلح.

* موقعة المكثفات (Crytrons) لم تكد موقعة بازوفت تدخل فصلها الدرامي الى العلن، عندما اعلنت سلطات الجمارك البريطانية في ٢٨/٣/١٩٩٠، القاء القبض

على اربعة اشخاص، في مطار «هيثرو» بتهمة محاولة تهريب ٤٠ صاعقا نوويا الى بغداد لاستخدامها في برنامج صنع القنبلة الذرية العراقية. ووجهت التهمة الرئيسية في المحاولة الى شركة «يوروماك» والى مديرها العراقي الاصل، حامل الجنسية البريطانية، علي عاشور داغر. وتحولت طريقة معاملة داغر الى كاشف لطبيعة المكثفات، ولوظيفتها في سياق المبارزة البريطانية ـ العراقية التي سبقت حرب الخليج الثانية . لقد احيل داغر ومساعدوه الى المحاكمة حيث اثبت محاميه، جيفري كوكس ان المكثفات «لا يمكن استخدامها لاغراض نووية». غير ان القاضي قدم خلاصة افسح فيها المجال امام هيئة المحلفين لتجريم داغر، ثم اصدر بحقه العقوبة القصوى التي يمكن اتخاذها في مثل هذه المخالفات بعد ان اشار الى خطورة المخالفة على السلام في الشرق الاوسط والعالم. وجرت العادة ان يرسل المتهمون في الحالات المماثلة الى ما يدعى «بالسجن المفتوح»، حيث تكون اوضاع السجناء افضل نسبيا، من اوضاع السجناء العاديين. ولكن وزارة الداخلية تدخلت لمعاملة داغر معاملة السجناء الخطيرين، الذين يخضعون للتدابير المشددة ولظروف السجن القاسية. وقضى داغر ١٥ شهرا في السجن قبل ان تقرر السلطات القضائية اخلاء سبيله، بكفالة مالية، بعد ان قرر القاضي، بناء على تقارير هيئة التفتيش التي ارسلتها الامم المتحدة للتحقيق في البرنامج النووي العراقي، ان المكثفات لا يمكن استخدامها لصنع القنبلة الذرية العراقية.

ان اطلاق سراح داغر عزز الانطباع بأن القضية كانت مدبرة، و«... ان عميلا في الجمارك الاميركية استدرج شركة داغر الى طلب المكثفات من الولايات المتحدة منتحلا صفة تاجر اميركي ثم نسق مع الجمارك البريطانيين لايقاعه في الفخ. كما تم التنسيق مع الصحافة الاميركية والبريطانية لتغطية الموضوع وكأنه مؤامرة لمساعدة العراق على انتاج سلاح نووي». (الحياة: ٥/٥/١٩٩٢؛ The Independent: 2/5/1992). وقد قامت المؤسسات الاعلامية البريطانية بدورها في هذه الموقعة على اكمل وجه، فساهمت في شحذ مخاوف الرأي العام في بريطانيا والعالم من البرنامج النووي العراقي، وفي اثارة

النقمة ضد القيادة العراقية التي تضرب بالقوانين البريطانية عرض الحائط.

ومن اجل اكتناه البعد الذي اتخذته موقعة المكثفات، وكيفية توظيفها في اطار السياسة العامة الاميركية ـ البريطانية ضد العراق، يمكن مقارنتها بقضية مشابهة كانت الولايات المتحدة وحدها مسرحها. ففي ١٦/٥/١٩٨٥، القت السلطات الاميركية القبض على تاجر اميركي بتهمة تهريب ٨٠٠ من المكثفات الى اسرائيل لاستخدامها في برنامج التسلح النووي. واحيل التاجر الى المحكمة. وكانت هذه القضية فرصة مناسبة لاثارة قضية الاسلحة الذرية الاسرائيلية. لكن، «منذ ان خرجت قصة المكثفات الى العلن»، كما كتبت صحيفة «جيروزاليم بوست «الاسرائيلية»، سعت وزارة الخارجية الأميركية عن عمد الى التقليل من اهمية القضية. وامتدح المسؤولون الاميركيون، علنا، تعاون اسرائيل في التحقيق في قضية الشحنات غير القانونية [من المكثفات] (JP 26/5-1/6/1985).

* موقعة مشروع بابل: كان هدف هذا المشروع، الذي سعت الحكومة العراقية الى تنفيذه، بناء مدفع عملاق «سوبرغن»، بالتعاون مع العالم الكندي، جيرالد بول. ولقد صمم هذا المدفع بحيث يمكن استخدامه لاطلاق الاقمار والقذائف النووية والكيماوية. ورغم ان «بول» كان يعمل في بلجيكا، الا انه اوكل تنفيذ القسم الاكبر من المشروع الى شركات بريطانية. واصطدم هذا الترتيب بالسياسة التي اتبعتها بريطانيا بمنع تصدير «اسلحة العدوان» الى العراق. ولم يعرف الرأي العام سواء في بريطانيا او غيرها من الدول بامر هذا المدفع الا في ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٩٠، عندما اعلنت السلطات البريطانية عن العثور على مواسير فولاذية كانت في طريقها الى بغداد لكي تستخدم في بناء مدفع «لم يعرف لحجمه مثيل في السابق» كما صرح نيكولاس ريدلي وزير التجارة والصناعة امام مجلس العموم البريطاني. وفي اعقاب اكتشاف المواسير، شنت السلطات البريطانية حملة واسعة من المداهمات والتحقيقات مع سائر الشركات والجهات التي اتهمت بتنفيذ المشروع في بريطانيا، واتخذت التدابير الحثيثة لمنع شحن الاجزاء المتبقية من المشروع الى العراق. (KEESING S. Vol. 36 No. 4,5,1990: 37390, 37391). وتخلل التحرك النشيط ضد

المدفع العملاق، اغتيال بول امام شقته في بروكسل في عملية قيل انها من صنع الموساد الاسرائيلي الذي سبق له ان اغتال علماء كانوا يعملون مع العراق لتطوير برنامجه الذري. ورافقت الاجراءات القضائية والامنية حملة اعلامية واسعة ضد المشروع وبغداد وجيرالد بول، في الاوساط الاعلامية والسياسية البريطانية. لقد وجدت هذه الاوساط في بناء المدفع في الاراضي البريطانية تحديا لسياسة بريطانيا وارادتها. كذلك اعتبر المشروع دليلا جديدا على نيات القيادة العراقية العدوانية واخطارها على الامن والاستقرار في المنطقة.

اثار الاعلان عن المدفع العملاق تكهنات كثيرة في الاوساط السياسية والاعلامية البريطانية تناولت اوضاع الامن والسلامة العامة في بريطانيا، والعلاقة بين مؤسسات الدولة واجهزتها والعلاقات البريطانية ـ العراقية، ولقد تساءل البعض: كيف ينفذ مشروع من هذا الحجم العملاق، وتشترك في تنفيذه جهات متعددة في بريطانيا وعدد من الدول الاوروبية. فلا تكتشف سلطات الامن امره الا بالصدفة، وبعد مضي سنوات على بدء تنفيذه؟ وكيف تشترك في تنفيذ هذا المشروع شركات ومؤسسات تعمل في مجال صناعات تكون عادة موضع مراقبة السلطات الامنية، فلا يكتشف امره في وقت مبكر؟ وهل يكون الامر محض صدفة ان يكتشف المدفع العملاق في خضم مبارزة سياسية حامية بين لندن وبغداد، وفي اعقاب موقعتي بازوفت والمكثفات الذرية مباشرة؟ ورغبة في وضع حد للتكهنات والرد على هذه التساؤلات شُكلت لجنة تحقيق برلمانية ضمت نوابا من حزبي المحافظين والعمال. واستمر عمل اللجنة فترة طويلة هدأت خلالها الضجة حول القضية فلم تنته الى اصدار تقريرها النهائي الا في آذار (مارس) ١٩٩٢، اي بعد سنتين تقريبا من انفجار ازمة المدفع العملاق، وبعد ما يزيد على سنة من حرب الخليج. وقد استمعت اللجنة الى شهادات مسؤولي الشركات الذين كانت لهم علاقة بالمشروع، فأكد البعض منهم ان السلطات البريطانية المختصة كانت على علم بوجوده منذ البداية، وانها كانت تراقب تطوره عن كثب. واكتسبت هذه الاقوال بعض المصداقية عندما صدر تقرير اللجنة دون ان يقدم اجابات شافية عن السؤال

الذي اثار التكهنات الكثيرة وهو المتعلق بتاريخ اكتشاف السلطات البريطانية امر «المدفع العملاق». بل ان اعضاء اللجنة انقسموا الى فريقين عند عقد المؤتمر الصحفي لتقديم التقرير الى الرأي العام: المحافظون نفوا علم الحكومة المسبق بهذه المسألة، بينما ذهب اعضاء اللجنة من العماليين الى التأكيد بأن السلطات المعنية كانت على علم به. وفي حين ان المحافظين عزوا التأخر في كشف النقاب عن المدفع الى اخطاء فنية تتصل بالعلاقة بين ادارات الدولة ومراتبها، فان العمال، واولئك الذين شاركوهم الرأي، قدموا، لتفسير التأخر في كشف اسرار المشروع للرأي العام، الاسباب التالية:

* ان المسؤولين البريطانيين في الدوائر المعنية كانوا مقتنعين بأن المدفع لم يكن مشروعا عملاقا ولا كانت له جدوى عسكرية حقيقية، كما ظن بول او العراقيون المتعاقدون معه. لذلك لم يجد المسؤولون البريطانيون مانعا، كما قال جيمس روسبريدجر (JAMES ROSBRIDGER) صاحب هذه النظرية، الذي ضمنها كتابه لعبة الاستخبارات (Intelligence GAME) ، لم يجدوا مانعا من تنفيذ المشروع هنا ما دام يؤمن العقود والاعمال لعدد من الشركات البريطانية، ويصرف العراقيين عن انفاق اموالهم في مشاريع عسكرية اخرى تكون ذات جدوى حقيقية. (The Observer: 15/3/1992) وبحسب هذا التفسير فإن الاعلان عن المدفع كان ذا صلة مباشرة بالأزمة التي طرأت على العلاقات العراقية ـ البريطانية، فهو وسيلة للضغط على بغداد واداة لتأليب الرأي العام ضدها، وللتحذير من خطر سياستها على مصالح بريطانيا.

* ان السياسة البريطانية تجاه بغداد قد تغيرت. فخلال حرب الخليج الاولى رغبت السلطات البريطانية، في دعم العراقيين، او الابتعاد عن اثارة متاعبهم على الاقل، كي يصمدوا في وجه الايرانيين. من هنا كان السكوت عن المدفع العملاق. وبعد مضي فترة على انتهاء الحرب، اكتشفت الدوائر البريطانية المعنية ، كما صرح ستان كراوثر النائب العمالي، عضو لجنة التحقيق البرلمانية، أن المدفع موجه ضد

اسرائيل لا ضد ايران كما حسبوا سابقا. بعد هذا الاكتشاف، قررت لندن التحرك ضد المشروع واحباطه (الحياة: ٣/٢/١٩٩٢).

* ان الدوائر المختصة في بريطانيا كانت تراقب المشروع وتراقب العراقيين منذ البداية، وعبر هذه المراقبة كانت تتتبع نشاط العراقيين وتكتشف الثغرات والممرات التي ولجوا من خلالها الى تنفيذ بعض اجزاء المدفع. كانت هذه الدوائر تنتظر تجميع معلومات كافية حول شبكة الاتصالات والعلاقات التي نسجتها في بغداد من اجل تنفيذ المشروع او غيره من المشاريع المشابهة، بقصد تعطيلها في الوقت المناسب. وقد جاء هذا الوقت مع تقدم تنفيذ المشروع، والمباشرة بإرسال اجزاء من المدفع الى بغداد (The Observer: 8/3/1992). كانت هذه المواقع تتلاحق وتتصاعد بإيقاع لاهب، وانتشرت على مسرح عمليات الاطلسي باكمله. وكان الغرض منها، الضغط على بغداد لتخفيض مستوى استعدادها العسكري، والتخلي عما بدا للعين البريطانية والاميركية طموحات اقليمية تتنافى مع مصالح واشنطن ولندن. او لعل الخطة كانت تقضي باستخدام الضغوط الاقتصادية والسياسية اولا. فاذا فشلت، بات الجو مهيئا لاستخدام الهراوة العسكرية. وربما كان الغرض غير ذلك، كما كان العراقيون يجزمون. ربما كانت هذه المواقع تأكيدا وتنفيذا لقرار حرب كان متخذا في الأساس، اي قبل عام ١٩٩٠. في كافة الحالات، كانت الحملات السياسية والاعلامية الانجلو ـ اميركية تشحن اجواء العلاقة مع العراق بالتوتر، وتوحي بأن البلدين الحليفين يتأهبان لدخول مجابهة ساخنة وحاسمة مع بغداد.

الفصل السادس

العراق قبل الحرب الثانية مع بريطانيا

المتغيرات العربية قبل الحرب

كانت القضايا الكبرى التي تشغل الجسم السياسي العربي في الثمانينات شبيهة بتلك التي كانت موضع الاهتمام العام في الثلاثينات: التحرر، الامن القومي، تطوير العلاقات البينية العربية، وتحقيق النهضة السياسية والاقتصادية. وعلى هذه الاصعدة، واجهت المجتمعات العربية تحديات كثيرة ومتشابكة، وحاولت الاجابة عن هذه التحديات بشتى الوسائل والسبل.

وفي خضم ذلك التفاعل بين الضغوط التي جابهتها المجتمعات العربية، خلال عقد الثمانينات، وبين ردود الفعل على تلك الضغوط، تكررت ملامح السنوات التي سبقت الحرب الانجلو ـ عراقية الاولى. وربما تمثلت ابرز تلك الملامح بازدياد دور القوى المتشددة في الحياة السياسية العربية، ولكن مع الحفاظ على النظام الاقليمي العربي، والابقاء على مقدار من علاقات التضامن والتعاون بين الاقطار العربية. وكانت هذه الظاهرة التي برزت، بصورة خاصة في نهاية العقد المنصرم، حصيلة تطورات ألّمت بكل قضية من القضايا التي شغلت العرب طوال نصف قرن من الزمن.

الامن القومي

كان الخوف على الامن العربي مصدرا مهما من مصادر الاحباط الذي تفشى في البلاد العربية في النصف الاول من الثمانينات. كانت هناك مخاوف من تعرض الارض العربية للاحتلال، اضيف اليها الخوف على الهوية العربية من الضياع والاندثار. وارتبطت هذه المخاوف، باشتداد النزعة التوسعية في كل من اسرائيل وايران وباحتلالين حدثا في وقت واحد تقريبا، في صيف ١٩٨٢: اسرائيلي في لبنان يصل الى بيروت، ويدخل لاول مرة، بعد القدس، عاصمة عربية ؛ وآخر ايراني في العراق لا يدخل العاصمة، ولكنه يمطرها بالصواريخ والتهديدات. وفي النصف

الثاني من عقد الثمانينات اخذت هذه الصورة تتغير، فخفت وطأة هذين التحديين على الجسم العربي، وانتقل العرب، إلى الموقع المعاكس، أي إلى ممارسة الضغط على الايرانيين والاسرائيليين.

شهد منتصف الثمانينات أسرائيل تخرج من ارض عربية، لاول مرة، تجنبا للخسائر العسكرية المتنامية. لقد دخلت اسرائيل لبنان، في حزيران (يونيو) عام ١٩٨٢، لطرد منظمة التحرير الفلسطينية ولاقامة نظام لبناني، وبسط السلام الاسرائيلي عليه. (SCHIFF, and YAARI, 1984: 230).وفي الايام اللاحقة للغزو، حقق الاسرائيليون بعض هذه الاهداف، ففكوا البنية التحتية لمنظمة التحرير، واجبروا رجال المنظمة على مغادرة لبنان، واخذوا يفرضون ارادتهم على الجسم السياسي اللبناني، وابتزوا اللبنانيين واضطروهم الى قبول معاهدة ١٧ أيار (مايو) المتنافية مع السيادة اللبنانية. ولكن السنوات اللاحقة ذهبت بتلك الانجازات الاسرائيلية، اذ انحسر الضغط الاسرائيلي على الحياة السياسية اللبنانية، وانسحبت الحكومة اللبنانية من اتفاق ايار، واخذ مقاتلو منظمة التحرير يعودون الى الجنوب. واضطرت القوات الاسرائيلية الى الانسحاب من اكثر اراضي الجنوب في عام ١٩٨٥، بعد ان كانت تحضر نفسها لاقامة طويلة في لبنان. وانسحب مناحيم بيغن من الحياة السياسية، بسبب فشل «المغامرة اللبنانية». وكان العامل الرئيسي في وقوع هذه التطورات ظهور المقاومة في الجنوب، وتمكنها من انزال خسائر بشرية متزايدة بين افراد القوات المسلحة الاسرائيلية.

ان اسرائيل لم تنسحب انسحابا تاما من الجنوب، فقد بقيت، بصورة غير مباشرة في منطقتي جزين وما دعته بـ(الحزام الامني). وبقي الصراع حول مصير هذه الاراضي مستمرا. ولكن ما حققته المقاومة الوطنية والاسلامية في لبنان، اعتبر انجازا جاوزت آثاره الحدود اللبنانية، وترددت اصداؤه ودروسه في البلدان العربية الاخرى. كان من بين هذه الدروس ان التصلب الاسرائيلي ليس جدارا غير قابل للاختراق. ذلك ان حوالي ٨٠٪ من الاسرائيليين كانوا في بداية الاحتلال مع فرض الشروط القاسية على اللبنانيين قبل التفكير بأي انسحاب من الاراضي اللبنانية،

كما جاء في استفتاء اجرته «جيروزاليم بوست» (النهار: ٢٠/ ١١/ ١٩٨٢). ولكن بعد سنتين تقريبا من نشاط المقاومة ضد الاحتلال، انتقل اكثر الاسرائيليين الى المطالبة بالانسحاب غير المشروط. وكان من بين هذه الدروس ايضا، ان الجيش الاسرائيلي ليس قوة قاهرة منيعة، كما صوره او تصوره الكثيرون. فالعسكريون الاسرائيليون كانوا يبزّون المدنيين في تذمرهم من المغامرة اللبنانية، «اذ ان الجيش وقادته»، كما كتب هيرش غودمان، المراسل الحربي الاسرائيلي «هم اكثر الناس معرفة باهوال لبنان، وهم اكثرهم سعادة يوم اتخذ القرار بانسحاب منه» (JP: 16-23/3/1985) ومن الدروس التي انتشرت ايضا، او تجددت وتزكت في أذهان الناس بعد سابقة الانسحاب من لبنان، «... ان اسرائيل لن تنسحب الا بعد ان تخسر دموعها وجنودها» (الحياة: ١٩/ ١٢/ ١٩٩٠)، كما قال الشيخ محمد حسين فضل الله، الموجه الروحي «لحزب الله».

استخدم الاسرائيليون في محاربتهم للمقاومة في جنوب لبنان سياسة الارض المحروقة، والقبضة الحديدية الجماعية. ولم يكن الغرض من استخدام هذه الاساليب القاسية حماية جنودهم فحسب، وانما ايضا محاصرة روحية الجهاد التي انتشرت في جنوب لبنان حتى لا ترشح الى الضفة الغربية وقطاع غزة. بيد ان الاسرائيليين لم ينجحوا في تحقيق هذه الغاية، ذلك ان اضطرار القوات الاسرائيلية في جنوب لبنان الى الانسحاب خوفا من ارتفاع خسائرها، كان حافزا من الحوافز التي شجعت الفلسطينيين في الداخل على بدء الانتفاضة ضد قوات الاحتلال. ولقد بدأت الانتفاضة في التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧ بشكل عفوي، ولكنها تحولت بسرعة الى ظاهرة تميزت بالمواصفات الآتية:

اولا، الاستمرار الذي صاحبه وثبّته نمو هياكل واطر للعمل الهادف والدائم مثل لجان المناطق والقطاعات الاهلية.

ثانيا، شمولها الفلسطينيين من جميع الاعمار والمناطق والمذاهب رجالا ونساء، في الاراضي العربية المحتلة وداخلها.

ثالثا، المواجهة الجريئة لقوات الاحتلال. وقد وصف القائد ابو جهاد فصلا من

فصولها في تقرير قدّمه الى المجلس المركزي الفلسطيني، عندما تحدث عما دعاه الاسرائيليون «بالسبت الاسود». ففي ذلك اليوم، اي بعد اسبوع من بدء الانتفاضة، هاجم الفلسطينيون في القدس العربية العديد من المؤسسات الاسرائيلية، وسيطروا على عدد من الشوارع وعزلوها عن بقية المدينة. واورد التقرير مثلا على سقوط هيبة الاحتلال في نفوس المواطنين، اذ ذكر ان المتظاهرين في احد مخيمات غزة قاموا باحتجاز ضابط اسرائيلي كبير ولم يقبلوا بالافراج عنه الا بعد ان رفع العلم الفلسطيني. (اليوم السابع: ٢٢/٢/١٩٨٨).

واسفرت الانتفاضة عن نتائج مهمة خلال فترة قصيرة من الزمن كان من اهمها ما اصاب اسرائيل نفسها. فعلى صعيد الخسائر المادية، ذكر وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، ان اسرائيل خسرت قرابة ثلاثماية مليون جنيه استرليني، خلال ثلاثة اشهر فقط من بدء الانتفاضة. (The Gardian: 15/3/1988). وعلى الصعيد السياسي، لعبت الانتفاضة دورا في عرقلة برنامج هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل، كما ادت الى تصاعد الانتقادات للحكومة الاسرائيلية في اوروبا ودول الغرب عموما، وبين دول السوق الاوروبية المشتركة بصورة خاصة. وحققت الانتفاضة للفلسطينيين، بالمقابل، مكاسب مهمة، كان ابرزها تعضيدها لمساعي الوحدة الوطنية بين الفلسطنيين. وقد بدأت هذه المساعي قبل الانتفاضة عندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في نيسان (ابريل) ١٩٨٧. ومشت هذه المساعي خطوات الى الامام عندما تشكلت قيادة وطنية موحدة للانتفاضة ضمّت ابرز المنظمات الفلسطينية. (التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٨: ٣٦٠).

لم تخل المقاومة في لبنان والانتفاضة في فلسطين من ثغرات ونواقص. فقد ابتعدت المقاومة في لبنان احيانا، عن هدف محاربة العدو في جنوب لبنان، وانغمست بعض اطرافها في صراعات السياسة اللبنانية والاقليمية والدولية. ولم تتمكن الانتفاضة، دوما، من العثور على معادلة صحيحة بين اهدافها البعيدة الكبرى، وامكانات التحرك المحدودة التي كانت في حوزتها، فبدت احيانا تستعجل

النتائج عبر تحركات ارهقت الجسم الفلسطيني في الداخل. وهذه النواقص سمحت لاسرائيل في مراحل لاحقة من احتواء هاتين الظاهرتين، والحد من آثارها العامة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. بيد ان صورة هذه النواقص لم تكن بارزة للعيان، في نهاية الثمانينات، بل كان الانطباع العام عن الانتفاضة في فلسطين والمقاومة في جنوب لبنان، بين العرب عموما، ايجابيا ومتفائلا. وكان لهاتين اثر مهم في تعزيز وجهة اولئك الذين اعتقدوا ان العرب قادرون على احتواء التوسعية الاسرائيلية، ومجابهة تحدياتها. ولقد تغذت وجهة النظر هذه من التطورات الدراماتيكية التي كانت تتلاحق على جبهة الصراع الخليجي.

بعد ستّ سنوات من احتلال الأراضي العراقية، اضطر الايرانيون الى الانسحاب من العراق بعد ان خسروا عددا من المعارك في الجنوب العراقي. ومع الانسحاب الايراني، انحسر التهديد بتصدير الثورة الذي كان يشيع القلق في الاقطار العربية، وخاصة الخليجية منها. كانت طهران تقول انها تسعى الى تصدير الثورة الاسلامية الى الاقطار العربية المجاورة. وكانت بعض الاوساط العربية تعتبر ان هذا الهاجس هو محور سياسة طهران العربية، بينما كانت أوساط اخرى تعتبر ان حكومة طهران كانت تواصل السياسة الايرانية التوسعية وانما في رداء اسلامي. وتعززت هذه النظرة الاخيرة، عندما اكتشفت قضية «ايران چيت» وثبت فيها ان طهران كانت تتلقى المعونة العسكرية من اسرائيل من بداية الحرب، تقريبا. واذا كان من الارجح ان انشغالات طهران الروحية اختلطت بطموحاتها الدنيوية، فالمهم ان الوعود او التهديدات، بتصدير الثورة اكتسبت صدقية، بعد ان استولت القوات الايرانية على شبه جزيرة الفاو العراقية عام ١٩٨٦، ولوحت «بالهجوم الكبير» في العام التالي. وبلغ من جدية التهديدات الايرانية ان القيادة العراقية وضعت خططا بديلة لنقل القيادة من بغداد الى الموصل، ولمواصلة القتال منها اذا ما سقطت العاصمة العراقية امام «الموجات البشرية» التي كانت طهران تقذف بها ارض القتال. واكتسبت التهديدات الايرانية صدقية اضافية، عندما ضرب الايرانيون الكويت بالصواريخ وجرت اعمال ارهابية فيها في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، تردد انها

من صنع مؤيدي طهران. وعندما قام الحجاج الايرانيون الى مكة، بمظاهرات لوحها العنف، خلال موسم الحج في مطلع آب (اغسطس) ١٩٨٧ (النهار: ٤/٨/١٩٨٧).

سعى الايرانيون من خلال هذه المظاهرات السياسية والعسكرية، الى تحييد دول «مجلس التعاون الخليجي» والضغط عليها كي تكف عن مساعدة العراق، ولكن هذه السياسة ادت الى ردة فعل معاكسة، فزادت من عزلة طهران الدولية ووسعت جبهة الدول المناهضة لمشاريعها، وساهمت في تحويل الموقف العسكري والسياسي لمصلحة العراقيين الذين تمكنوا من اجبار القوات الايرانية على الانسحاب من الاراضي العراقية في ربيع ١٩٨٨، عبر سلسلة من المعارك السريعة والمتلاحقة، فاستردوا شبه جزيرة الفاو ثم انتقلوا منها الى استعادة الشلامجة وجزيرة مجنون، وغيرها من المناطق الحدودية التي احتلها الايرانيون. وانتقل العراقيون الى الهجوم، والى دخول الاراضي الايرانية وزادوا ضغطهم على طهران حتى اضطرت الى قبول القرار الدولي ٥٩٨، وقبول وقف اطلاق النار.

النظم السياسية

اتسم النصف الاول من الثمانينات، كما اتصفت الحقبة السابقة التي بدأت في الخمسينات بتبني اكثر النخب الحاكمة العربية، سواء كانت محافظة ام ثورية، لفكرة الحكم المطلق الذي يضع القيود الشديدة على الحريات العامة والشخصية، ويحرّم النشاطات المعارضة، ويخضع الدولة والمجتمع للمركزية الشديدة. هذا النوع من النظم اضعف الحركات والاحزاب السياسية عموما سواء كانت حاكمة ام محكومة. فالحركات الحاكمة كانت تعاني من انحسار مستمر في قاعدتها الشعبية، والحركات المعارضة كانت تعاني من التضييق الحكومي عليها. وبذلك كان غياب الديمقراطية سببا من اسباب قفر الحياة السياسية العام في البلدان العربية. غير ان المناخ السياسي العربي بدأ يتطور، في منتصف الثمانينات، باتجاه الاخذ بالمبادىء الديمقراطية عموما والتعددية السياسية تحديدا. ففي الاردن بدأت الاحزاب السياسية، في تلك الفترة، تستعيد دورها الواقعي في الحياة العامة ولو ان الدولة لم تطلق، بصورة رسمية، حرية العمل الحزبي. وجرت في الكويت في شباط (فبراير)

١٩٨٥، انتخابات عامة لاحت فيها احتمالات توسيع المشاركة في الحياة العامة. ولحقت بالانتخابات الكويتية انتفاضة شعبية في السودان في نيسان (ابريل) ١٩٨٥، ضد حكومة جعفر النميري العسكرية ففتحت الطريق امام عودة الحكم الديمقراطي البرلماني. وجرت في عام ١٩٨٧، انتخابات بلدية في موريتانيا، وعامة في اليمن (الشمالي)، وفي الحالتين اتسمت الانتخابات بقدر غير مألوف من حرية الدعاية والعمل الانتخابي، واشتركت فيهما الاحزاب بصورة فعلية، وان كانت غير رسمية. وخطت الحكومة التونسية خطوة مهمة باتجاه تبني النظام الديموقراطي البرلماني عندما اصدرت في ايار (مايو) ١٩٨٨، قانونا للاحزاب اقرت فيه بالتعددية الحزبية. وفي مصر بدأت عملية مراجعة لقانون الاحزاب السياسية بقصد تخليصه من القيود المعرقلة لانطلاق الحياة الحزبية. وشهدت الجزائر، في عام ١٩٨٩، حوارات رسمية علنية حول التعددية السياسية، وبموازاتها تحركات متعددة، خارج الاطارات الحاكمة، لتشكيل الاحزاب المستقلة. وفي بغداد التي تمسكت بفكرة الحزب الواحد، فقد اعلن عن النية في السماح بتكوين احزاب مستقلة الى جانب الحزب الحاكم (الحياة: ٢٦/ ١/ ١٩٨٩).

القوى السياسية العربية

كانت هذه التدابير والسياسات والمشاريع، في نظر البعض، مجرد خطوات انفراج خجولة وغير مؤكدة، ترمي الى تثبيت الاوضاع الراهنة، لا الى تغييرها واصلاحها. ولكن رغم التحفظات التي ابديت على هذه الخطوات، فلا ريب انها افسحت المجال امام تنشيط الحياة السياسية العربية بأحزابها وحركاتها وقياداتها المتعددة العقائد والبرامج والسياسات، وبشقيّها المحافظ والراديكالي. ووزعت هذه الحركات والقيادات، كما كان الامر تقريبا في نهاية الثلاثينات، على التيارات الرئيسية الاربعة: الوطنية القطرية، القومية، الاسلامية والماركسية.

التيار الوطني: لقد تبدل طابع العديد من هذه القيادات، التي كانت تقود العمل الاستقلالي العربي، وتبدل دورها، بعد مضي نصف قرن من الزمن. فمنها ما انمحى من الوجود مثل «الكتلة الوطنية» في سوريا، ومنها ما تحول من حركات

مكافحة ضد الاستعمار الى حزب حاكم مثل حزب الدستوري في تونس (التجمع الديمقراطي الدستوري)، او مشارك في الحكم في بعض المراحل، مثل حزب الاستقلال في المغرب، او حزب الوفد في مصر. ومع انتقال هذه الاحزاب الى مقاعد الحكم ومسؤوليات الدولة، طرأ تغيير مهم، في كثير من الاحيان، على مواقفها من القضايا الدولية، فتحسنت العلاقات بينها وبين دول الغرب التي كانت تخاصمها. واقترب العديد من هذه الحركات من صورة القوى المحافظة التي تسعى الى الحفاظ على الاستقرار والامن. وتبدلت صورتها في نظر قطاعات واسعة من المواطنين، فاصبحت تقترن، في الاذهان، بالوضع الراهن بايجابياته وسلبياته. ولكن هذه الصورة لم تنطبق على آخر الحركات الوطنية العربية، وهي الحركة الوطنية الفلسطينية، الممثلة بمنظمة التحرير، التي لبثت، في التقييم العام قوة عربية، تناهض الهيمنة الاجنبية على البلاد العربية، وتدعو الى تبديل طابع العلاقة بدول الغرب لتمكين العرب من تحقيق اهدافهم القومية. من جهة اخرى كانت المنظمة كثيرة الحرص على تحقيق التضامن العربي وتنميته.

التيار الماركسي: اصيب هذا التيار، في الثمانينات، بالتراجع إذا قورن بما حققته الاحزاب والمنظمات الماركسية في اواخر الستينات، وخلال السبعينات من انتشار، وما استقطبته من تأييد. وبدت هذه الاحزاب بعيدة عن تحقيق هدف الوصول الى السلطة وتوجيهها على النحو الذي يخدم اهدافها، خاصة بعد الضربات العنيفة التي وجهت الى اقوى حزبين عربيين، السوداني والعراقي. الا ان هذا التيار لبث يؤثر في الرأي العام العربي، وحتى احيانا في بعض افراد او اجنحة النخب الحاكمة في الاقطار العربية، وفي الاحزاب والحركات المنافسة له التي كانت تستعير منه نقده للهيمنة الاجنبية وللاوضاع الدولية السائدة، وتدمجها في معتقداتها وبرامجها.

التيار الاسلامي: كانت القوة الاكثر تأثيرا في الاحداث، والاكبر قدرة على القيادة الشعبية هي التيار الاسلامي. لقد تكوّن هذا التيار من اربعة روافد رئيسية هي: الاخوان المسلمون، الجماعات الاسلامية المحافظة التي تدعمها بعض الحكومات

الاسلامية، الخمينيون، والحركات الاسلامية الجديدة في الاقطار العربية. وهذه الجماعات، دعت، ايضا، الى الابتعاد عن الغرب، خاصة على صعيد الثقافة والسلوك الشخصي. ودخل بعضها في صدامات، مع بعض الدول الغربية، ذات طابع سياسي وعسكري، كما حدث في حادثة احتجاز الرهائن في السفارة الاميركية في طهران، او الهجوم على القواعد الاميركية والفرنسية في بيروت التي نسبت الى جماعات مؤيدة للخميني. ان هذه الحوادث لا تعني ان العلاقات بين الجماعات الاسلامية ودول الغرب تخللها صراع ومواجهات دائمة. ففي بعض الظروف تعاون الجانبان لمقاومة طرف ثالث، كما جرى في أفغانستان. غير ان الخط العام للحركات الاسلامية تجاه الهيمنة الغربية، غلب عليه التحفظ والسلبية، وساهم نشاطها في خلق مناخ مناهض للنفوذ الغربي في البلاد العربية.

وفي الوقت نفسه الذي دعا فيه الاسلاميون الى تقليص النفوذ الغربي في البلاد العربي، فإنهم كانوا منهمكين في صراع مع التيارين القومي والماركسي. واحتدم هذا الصراع في الاقطار التي تولى فيها واحد من هذه الاطراف الثلاثة الحكم، كما حدث في مصر في المرحلة الناصرية، او بعد ان وصل حزب البعث الى السلطة في سوريا والعراق. وازداد الصراع عنفا، بعد مضي فترة من اعلان «الجمهورية الاسلامية» في ايران، اذ كان مسؤولوها، كما فعل ابو الحسن بني صدر، رئيس الجمهورية السابق، في حديث صحفي، يحملون بشدة على فكرة «القومية العربية»، ويعتبرونها صنوا للصهيونية، وقد تبنى مؤيدو الخميني في الاقطار العربية هذا التقييم للفكرة العربية، في غمرة الصراع مع انصارها. (النهار: ٢٣/١٢/١٩٧٩).

لعل من البديهي ان تؤدي الحرب العراقية ـ الايرانية، الى تأجيج الحملة الفكرية والعقائدية التي اعلنها الخمينيون ضد القومية العربية. وقد تجاوب مع هذه الحملة في بداية الحرب، عدد من الجماعات الاسلامية العربية التي لا تنتسب الى خط الخميني، غير ان تطورات الحرب، وخاصة قضية «ايران غيت» اثرت في هذه الجماعات، ودفعتها الى مراجعة الموقف الذي اتخذته من الحرب ومن اطرافها ومن خلفياتها العقائدية. ولعبت الحركات الاسلامية الجديدة، مثل «الجبهة الاسلامية

للانقاذ، في الجزائر، و«النهضة»، او «حركة الاتجاه الاسلامي»، كما كانت تدعى سابقا في تونس، و «الجبهة القومية الاسلامية» في السودان، لعبت دورا في اجراء هذه المراجعة التي رمت الى اعادة تركيب العلاقة بين العروبة والاسلام وترسيمها بين الاسلامية والعروبيين. وكانت هناك دوافع متعددة وراء اتخاذ هذا الموقف، منها ان هذه الحركات لم تدخل في صراع حاد ودام على السلطة مع التيار القومي العربي.

وحيث دخلت فيه، فإنها لم تكن الطرف الخاسر والضحية، ولم تمتلىء نفوس قادتها وانصارها بالمرارة والنقمة على القوميين العرب وعلى الافكار التي يحملونها، كما حصل مع الجماعات الاسلامية الاخرى. ومن هنا اهلتها الظروف لكي تلعب دور المحاور مع العروبيين، والممهد لتجديد الصلة السياسية بين الفريقين.

التيار القومي العربي: لئن وصل التيار القومي العربي الى ذروة قوته في الخمسينات، عندما اعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، فإنه ما لبث أن عانى من الانحسار والتراجع المستمرين. فقد ذلك التيار، في اواخر الثمانينات التأييد والنفوذ العظيمين اللذين تمتع بهما في اوساط الرأي العام، ولم تعد قضية الوحدة العربية مطروحة في الاوساط السياسية العربية، مثلما كانت في الاربعينات والخمسينات محورا للعمل السياسي العربي، على المستويين الرسمي والشعبي. حدث ذلك رغم ان عددا من الحكومات العربية مثل حكومات العراق، سوريا وليبيا تبنت بصورة رسمية فكرة القومية العربية، بما تنطوي عليه من دعوة الى الوحدة بين الاقطار العربية، ورفض للهيمنة الغربية على المنطقة، ومقاومة المشروع الصهيوني في المنطقة. ولقد ذهب عدد من المفكرين، واهل الرأي في الاقطار العربية الى تعداد الاسباب الثلاثة التالية لانحسار نفوذ التيار القومي العربي:

اولا، عدم تمكن الانظمة التي اعتنقت فكرة القومية العربية من تحقيق انجازات كبرى في مجالي التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، والامن القومي، علما بأن هذه الانظمة جاءت على ظهر «ثورة التوقعات» في المنطقة، وانها طلبت من المواطنين تضحيات كبيرة كثمن لهذه التضحيات.

ثانيا، تمسك هذه الحكومات بفكرة الحكم المطلق، وما رافقها من تعطيل

للمشاركة العامة في الحياة السياسية، وتقييد شديد لحريات المواطنين، وحرمانهم في كثير من الاحيان، من الحقوق المشروعة.

ثالثا، الصراعات الشديدة التي طبعت العلاقة بين الانظمة والقوى التي تبنت فكرة القومية العربية. فلم تتمكن هذه القوى او الانظمة من تحقيق اي مشروع وحدوي مثل الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر، او الاتحاد العربي بين العراق والاردن عام ١٩٥٨. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن، أي حكومة أو أي قوة تبنت فكرة القومية العربية ان تكرس نفسها كمحور، للعمل الوحدوي العربي، وكمحرك له يملك ما كانت تملكه القاهرة الناصرية، في الخمسينات والستينات، أو من قبلها، بغداد القومية العربية في الثلاثينات، من مشروعية قومية وسطوة معنوية، بحيث تكون قادرة على التأثير في الواقع السياسي العربي.

ان هذه الاسباب انهكت القومي العربي، ولكنها لم تقض عليه، بل استمر موجودا يستعد لانتزاع المبادرة في الحياة السياسية العربية، شرط التخلص من الاسباب التي اوردته موارد الضعف والتراجع. وفي نهاية الثمانينات بدا وكأن هذا التيار امام تحول من هذا النوع، للاسباب التي عددناها اعلاه، وان بغداد مهيئة لكي تلعب دورا مهما في احداث هذا التحول.

العراق دور اقليمي متجدد

في نهاية عقد الثمانينات بدا العراق يتهيأ لاستعادة دور اقليمي خسره في حرب عام ١٩٤١. والحقيقة ان النخب السياسية التي تعاقبت على الحكم في بغداد، حاولت، بدرجات متفاوتة، استرجاع ذلك الدور. لكنها لم تحقق نتائج تذكر. حاول نوري السعيد استرجاع ذلك الدور عندما قدم مشروع تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٣. وعندما اشرك العراق في تأسيس حلف بغداد. الا ان السعيد لم ينجح في تحقيق تلك الغاية. وحاول عبد الكريم قاسم ان يعيد الى بغداد، في مطلع الستينات، دورها المحوري الذي فقدته السياسة العربية عندما بدأ يتحدث عن خطة تحرير فلسطين، وعندما اشترك مع الرياض، ودمشق وعمان في تكوين تحالف

مناهض للقاهرة. بيد ان قاسم فشل ايضا في تحقيق ذلك الهدف. ولبثت القاهرة الناصرية القوة الاقليمية في المدار العربي. ودفع الزعيمان العراقيان ثمنا باهظا لتلك المحاولات اذ كان مصيرهما التصفية على أيدي الانقلابيين الذين أطاحوا بحكومتيهما. وعندما استقر الحكم بيد الاخوين عبد السلام عارف، ثم عبد الرحمن عارف لم يحاول اي منهما ان يبحث لبلده عن دور اقليمي متميز مناوىء او مستقل عن القاهرة الناصرية.

وفي السبعينات توفى عبد الناصر. ولم يعد النظام الاقليمي العربي احاديا تتمتع فيه مصر بالزعامة دون منازع تقريبا، بل صار مركبا تتقاسم فيه الاهمية ودور القيادة عدة عواصم عربية. وبين هذه العواصم كادت بغداد تحتل الصدارة بعد ان وقع انور السادات معاهدة كامب دايفيد، فدعت القيادة العراقية في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٨ الى قمة عربية من اجل مقاومة المعاهدة واقناع القيادة المصرية بالتراجع عنها (الجمهورية: ٢/١٠/٩٧٨). بل خطت القيادة العراقية خطوة اكبر صوب تأكيد دور العراق الاقليمي عندما اعلنت، هي والقيادة السورية، في الفترة نفسها تقريبا، مشروعا لتوحيد البلدين، الا ان المشروع لم ينجح، فانكفأت بغداد عن ساحة العمل العربي. وسعت القيادة العراقية عام ١٩٨٠، الى تنمية دورها الاقليمي عندما دعت الى تبني ميثاق للعمل القومي بين الاقطار العربية. ولو تمكنت بغداد آنذاك من متابعة هذا المشروع وجعلته محورا لسياستها العربية، لاستطاعت توطيد دورها العربي والاقليمي، ولكن دخول الحرب مع ايران عطل هذه الفرصة، وادى الى «تحييد» العراق والتقليل من تأثيره الاقليمي لمدة ثماني سنوات تقريبا. وخلال هذه السنوات لم تكن بغداد قادرة على مكافأة الاصدقاء والحلفاء، او تأديب الاعداء والخصوم، اي فقدت ميزة اساسية من ميزات الزعامة الاقليمية، وباتت مضطرة الى صرف النظر عن الادوار العربية الفعالة، باستثناء، طبعا، الدفاع عن «البوابة الشرقية للوطن العربي» كما وصف دورها في حرب الخليج. وعندما انتهت حرب الخليج الاولى، تبدلت الاوضاع، فاصبح بإمكان بغداد ان تعيد تحديد اولوياتها، وان ترسم لنفسها دورا جديدا على الصعيد الإقليمي؛

وذلك في ضوء معطيات الوضع العراقي الجديد. ولئن كانت تلك المعطيات، كما لاحظ شمعون بيريز، وزير خارجية اسرائيل آنذاك، نمو القدرة العسكرية العراقية الى حد بات يهدد ميزان القوى المتوسطي (The Times: 19/7/1988) ، فان هذا العامل كان يمثل واحدا من عناصر الوضع في العراق، ومن المقومات التي كانت ترشح بغداد، في نظر البعض، للعب دور اقليمي متزايد الاهمية، في اعقاب انتهاء حرب الخليج الاولى.

السكان. تضاعف عدد سكان العراق خلال نصف قرن حوالي خمس مرات فبلغ ما يزيد على سبعة عشر مليونا في عام ١٩٨٩، اي قرابة اربعين مواطنا مقابل كل كيلومتر مربع من الارض. وبحسب هذه الارقام، فإن العراق ينزل في مرتبة وسيطة بين دول المنطقة ذات الكثافة العالية (تركيا، مصر، اسرائيل) ودولها ذات الكثافة المتدنية (ليبيا، وبعض الدول الخليجية). وهذا الوضع السكاني مفيد للعراق، لانه، من جهة يجنبه مشكلة الانفجار السكاني، الذي يشكل عبئا كبيرا على موارد البلاد وطاقاتها الاقتصادية، كما هو الامر مع مصر مثلا، ومن جهة اخرى يوفر للبلاد موارد بشرية كافية للدفاع عن النفس ضد العدوان الخارجي، وبدا عاملة كافية للتنمية الصناعية، وسوقا داخلية مناسبة لتأمين تصريف بعض المنتجات الخفيفة والمتوسطة. (EUROPA, 1988: 474).

ان الميزات السكانية التي يتصف بها العراق قد تجعله في موقع مفضل إذا قورن بالاقطار العربية الاخرى، وباسرائيل التي يقل عدد سكانها عن ثلث عدد سكان العراق (٤,٥٤٢,٠٠٠ نسمة)؛ ولكن في موقع اضعف إذا قورن بتركيا (٥٥,٥٤١,٠٠٠ نسمة) وايران (٥٤,٣٧٠,٠٠٠ نسمة). ولقد اضطر العراقيون، منذ نشوء دولتهم، الى التحسب لما اعتبروه مطامع ايرانية وتركية في اراضيهم. هذا بالطبع، فضلا عن مخاوفهم من مشاريع التوسع الاسرائيلي. ولئن استندت هذه النظرة إلى مبررات حقيقية ام لا، فانها كانت عاملا من العوامل التي اثّرت في النخب الحاكمة العراقية في سياستها الداخلية والاقليمية. فعلى الصعيد المحلي، لجأت الحكومات العراقية، خاصة بعد تسلم البعث مقاليد السلطة عام ١٩٦٨، الى تشجيع

المواطنين على الانجاب، وكذلك إلى تشجيع المواطنين من الاقطار العربية الاخرى على الهجرة الى العراق والاستقرار فيه.

وفي هذا الاطار سعت السلطات العراقية في السبعينات، الى تشجيع مجيء عدد يراوح بين المليون والمليون ونصف من المصريين الى العراق. كذلك سهّلت هجرة اعداد كبيرة من اليد العاملة من اقطار عربية اخرى مثل المغرب والصومال، بحيث بلغ حجم اليد العربية العاملة في العراق، وفقا لمعلومات وزير العمل والشؤون الاجتماعية العراقي عام ١٩٨٨، حوالي ٧٠٠ الف من العمال المسجلين في دوائر الدولة، هذا باستثناء المسجلين الذين لا يعملون بصورة منتظمة (الانباء: ١٩٨٨/١/١١).

الموقع الجغرافي والمواصلات. مع التطور الذي اصاب العراق في ميادين مختلفة، سعى العراقيون الى تحسين خطوط مواصلاتهم، فقد ابتنوا مطارين دوليين كبيرين، أحدهما في بغداد، اكمل تنفيذه عام ١٩٧٩، والآخر في البصرة اصبح جاهزا في عام ١٩٨٨، اضافة الى عدد من المطارات الصغيرة الاخرى الموزعة في انحاء العراق للاستخدام المدني والعسكري. وسعت السلطات العراقية الى تطوير الملاحة النهرية والتوسع فيها. واهتم العراقيون ايضا بتوسيع شبكة السكك الحديدية، وتطويرها وكانت لديهم الخطط لبناء قرابة ٢٤٠٠ كلم منها، في النصف الاول من الثمانينات. وتمكنوا، بالفعل، من بناء خطين يصلان بغداد بالحدود التركية والسورية. واهتم العراقيون ببناء الطرقات الدولية للسيارات فأنجزوا القسم الاكبر في اراضيهم من «الخط الاول» عام ١٩٨٩، وهو طريق دولي يهدف الى ربط منطقة الخليج بشاطىء المتوسط الشرقي. وكذلك بدأوا يعملون على بناء طريق للمواصلات السريعة بين بغداد والحدود التركية (EUROPA, 1988: 480) وعلى تطوير طريق المواصلات بين بغداد والاراضي الاردنية، لا سيما وأنّ الاعتماد عليه قد زاد خلال الحرب الايرانية ـ العراقية عندما تعطلت المواصلات الجوية مع العراق. وسعى العراقيون الى حل عقدة المنافذ البحرية، واشتدت هذه المساعي مع ارتفاع دخل العراق من النفط وازدياد حركة التجارة الخارجية، فعرضت السلطات

العراقية على الحكومة اللبنانية، عام ١٩٧٢، تجديد مرفأي طرابلس وصيدا، وتوسيعهما، على نفقة الحكومة العراقية، لقاء تسهيل استخدامهما من قبل بغداد في استيراد البضائع عبر الاراضي اللبنانية. وفي العام إلتالي ضغط العراقيون على الكويتيين لكي يقبلوا بضم جزيرتي وربة وبوبيان الى العراق، أو تأجيرهما له. وكان السبب المباشر هنا استراتيجيا اكثر منه اقتصاديا. ولكن، في جميع الحالات، سواء في الكويت أو في لبنان، لم تحقق المساعي العراقية نتائج ملموسة (KHADURI, 1978: 156-158). لكن على الرغم من استمرار عقدة المنافذ البحرية، فإن من الممكن القول إن العراق طور مواصلاته الداخلية والدولية تطويرا ملموسا خلال عقدي السبعينات والثمانينات، على الرغم من ظروف الحرب الصعبة، واحيانا بدافع من هذه الظروف التي اقتضت تسهيل حركة الجيوش، والانتقال السريع بين جبهات القتال.

التطور الاقتصادي. خرج العراق من حربه وهو منهك اقتصاديا. ذلك انه في بداية الحرب كان يملك احتياطا من العملة الصعبة مقداره ٣٥ بليون دولار، بينما انخفض هذا الاحتياطي الى اقل من ٥ بلايين ابتداء من عام ١٩٨٣. واستمر على انخفاضه هذا خلال سنوات الحرب وبعدها. وقبل الحرب مع ايران وخلال حرب الخليج الاولى، تحول العراق من دولة ذات احتياطي مالي ضخم، الى دولة مَدينة. ووصل مجموع هذه الديون، التي اقترضها العراقيون من الدول الغربية والعربية، الى مبلغ راوح بين ٦٥ و٧٠ بليون دولار في عام ١٩٨٩، اي ما يفوق ٣٥٪ من الناتج المحلي.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العراقية ـ الايرانية، كان على العراق، كما قال وزير الثقافة والاعلام العراقي السابق، لطيف نصيف الجاسم، ان يدفع حوالي ثلاثة بلايين دولار ديوناً لخدمة الدول الغربية فقط، اضافة الى بليونين ونصف من الدولارات سنويا لاستيراد المواد الغذائية لتأمين حاجات العراقيين، وان يسمح للعمال غير العراقيين بتحويل قرابة بليون دولار الى بلادهم. فضلا عن ذلك، كان على الحكومة العراقية ان تحافظ على آلة الحرب الضخمة في وضع اقليمي لم يعرف الاستقرار، وان تعاود تنفيذ مشاريع التنمية الواسعة التي بدأتها في السبعينات،

واخيرا لا آخرا ان يفتش عن طريقة لسداد الديون الاجنبية، وربما العربية بعدها. (الثورة: ٣/ ١/ ٩٨٩). كان العراق يقوم بهذه الاعباء المادية في حين ان مدخول العراق من صادراته النفطية، التي شكلت حوالي ٩٣٪ من صادراته عام ١٩٨٨، لم يزد على الستة عشر بليوناً من الدولارات.

ان هذا الوضع الاقتصادي الصعب كان كفيلا باضعاف مكانة العراق الاقليمية، وبالتأثير في قدرته على التحرك خارج اراضيه. الا ان هذه المكانة لم تكن تستند الى واقع العراق الاقتصادي المتعب آنذاك، بل الى تقديرات بعيدة المدى لخصها عبد اللطيف الحمد، وزير المال الكويتي السابق، ورئيس الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ قال،امام ندوة دولية نظمها في لندن اتحاد الصناعات العربية واتحاد المصرفيين العرب، «ان المصاعب التي يواجهها العراق [في مطلع عام ١٩٨٨] مصاعب مؤقتة لا تتعلق بالبنية الاساسية للاقتصاد». واستند الحمد في تقديره هذا الى «... ان العراق يملك افضل قاعدة اقتصادية وبشرية في الشرق الاوسط وانه يمكنه بمجرد الانتهاء من اعادة التعمير والقضاء على عدم الكفاءة الادارية، ان يصبح اول مرشح في المنطقة للانضمام الى مجموعة الدول الصناعية الجديدة». (الحياة: ٢٢/ ٢/ ١٩٨٩).

ان مراجعة قدرات العراق والتقدم الذي احرزه في بعض الميادين تبين دقة ملاحظة الوزير الكويتي. ففي مجال الزراعة امتلك العراق واحدا «... من اكثر القطاعات الزراعية تقدما في المنطقة» (EUROPA, 1889: 474-5,479). وفي مجال الصناعة، حقق العراقيون تقدما ملموسا خلال عقدي السبعينات والثمانينات حيث وظفوا حوالي اربعة عشر بليونا من الدولارات في التصنيع الثقيل وحده. ولقد اثمرت هذه الجهود بصورة خاصة في المجالين الآتيين: صناعة النفط والصناعة العسكرية.

أولا: صناعة النفط. كان من نتائج النجاح، الذي حققه العراقيون في الصناعة النفطية، ومظاهره، اكتشاف حقول جديدة بحيث قفز احتياطي النفط العراقي من ٧٢ مليون برميل، عام ١٩٨٦ الى ١٠٠ مليون برميل في عام ١٩٨٧. ومع هذه

الاكتشافات اصبح العراق البلد الثاني، في المنطقة، بعد السعودية من حيث كمية احتياطي النفط المجود في اراضيه (KEESING'S Vol. 34, No.4 Ap. 1988: P35862) . فضلا عن ذلك، تمكن العراقيون، رغم ظروف الحرب من زيادة طاقتهم التصديرية عندما انجزوا بناء خط انابيب ينبع عبر المملكة العربية السعودية.

ثانيا: الصناعات العسكرية. بدأت هذه الصناعة بصورة جدية عام ١٩٨٤، ولكنها نمت بسرعة خلال السنوات التالية بحيث شملت «اسلحة المشاة، والمدفعية، [مثل المدفع العملاق] ، والعربات المدرعة، والذخائر التي تطلق من الجو، والاليكترونيات، وتعديل الطائرات.» (صايغ، ١٩٩٢: ٢٣٧). وخلال هذه السنوات القليلة، ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع الى حوالي ١٠٠,٠٠٠ من العمال والمستخدمين. ودخل العراقيون مجال صناعة الاسلحة غير التقليدية مثل الاسلحة الكيماوية والنووية، والصواريخ البعيدة المدى، مثل الكوندور ٢ الذي تعاقد العراق على تنفيذه مع مصر والارجنتين. وبحسب التصاميم التي اعدت للكوندور، فان مداه يبلغ حوالي ١٠٠٠ كلم، ويمكن تزويده برؤوس نووية. (Times: 9/11/1989). ان هذا التطور السريع في الصناعة العسكرية العراقية لفت نظر الخبراء ورجال الصناعة في الغرب، ومنهم، باتريك ميرسيلون، احد مديري شركة صنع الطائرات الفرنسية «ايرو سبيسيال»، الذي قال، بعد ان حضر معرض الاسلحة في بغداد «ان العراق تفوق على دول العالم الثالث في انتاج صواريخ متقدمة ومعدات حربية.» (الحياة: ٢/٥/١٩٨٩). وهذه الملاحظة تصح بالمقارنة بين العراق والدول العربية الاخرى، باستثناء مصر، حيث كانت الصناعة العسكرية فيها متقدمة على نظيرتها في العراق. أما إذا قورن بالقوى الاقليمية الاخرى، فتبدو الصناعة العسكرية في اسرائيل متقدمة عن صناعته بمراحل، بينما تمكن العراقيون في هذا المجال من اللحاق بالايرانيين والاتراك.

القوة المسلحة. توخى العراق من تطوير قطاعي النفط والصناعة التسليحية تحقيق بعض الفوائد في حقل الاقتصاد والتنمية. فزيادة الصادرات النفطية كانت توفر لبغداد النقد اللازم لتمويل مشاريع التنمية الكثيرة، وهذه المشاريع تسمح

بتنويع الاقتصاد العراقي بدلا من اعتماده على نوع واحد من الانتاج والصادرات، وبتكوين خبرات ومهارات تنتقل الى الصناعات المدنية. بيد ان الحافز الرئيسي للصناعة العسكرية العراقية، كان استراتيجيا. ذلك ان العراق كان مضطرا الى مجابهة التحديات الاقليمية بتعزيز قوته العسكرية. ولقد بنى الغرب في الشرق الاوسط ثلاث قلاع ضخمة محيطة بالعراق هي اسرائيل وتركيا وايران تعتمد اما على صناعتها التسليحية المحلية، واما على ترسانة السلاح في الولايات المتحدة ودول الحلف الاطلسي واما على الاثنتين معا. وفي مواجهة هذه التحديات العسكرية الكبرى كان على العراق ان يبني قوة عسكرية مرهوبة. ولقد كان طبيعيا، في ظل الدعم الغربي القوي لهذه الدول ان يتجه العراق الى طلب السلاح من الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية. وبالفعل، اعتمدت بغداد على دول الكتلة الشرقية، بصورة رئيسية، لتسليح الجيش العراقي. بيد ان التجربة حفزت العراقيين الى عدم الاتكال على التسليح الخارجي، خاصة بعد المعارك التي خاضها ضد حركة مصطفى البرازاني في شمال العراق عام ١٩٧٥، عندما اوقفت موسكو تزويد العراقيين بالذخائر، وذلك في محاولة لاجبار بغداد على الدخول في مفاوضات مع الجماعات الكردية الانشقاقية. ان هذه التجربة، فضلا عن تجارب مماثلة، عرفها العراق خلال حربه مع ايران، حفزت بغداد على الاعتناء بالصناعة العسكرية. فعبر تطوير هذه الصناعة، تأمل العراقيون ان يحدوا من امكانية تدخل الدول المصدرة للسلاح للتأثير في القرار السياسي العراقي، وان يضمنوا توفير السلاح في يد المقاتل العراقي في ظل المتغيرات الدولية. كذلك توخت بغداد، عبر انشاء صناعة محلية عسكرية نشيطة، ان تكمل جدار السرية والكتمان الذي يحيط بمؤسساتها الحربية وبحاجاتها الامنية والاستراتيجية. (الصايغ، ١٩٩٢: ٢٢).

شكلت الصناعات العسكرية العراقية سندا لما اعتبره جون كيلي، مساعد وزير الخارجية الاميركي لشؤون الشرق الاوسط في شهادة امام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الاميركي من أنها «اقوى قوة عسكرية في الشرق الاوسط». (الحياة: ١٦/٧/١٩٩٠). استندت هذه الملاحظة بالدرجة الاولى الى

الحجم العددي للجيش العراقي الذي، بلغ عام ١٩٨٩ مليون جندي يضاف اليهم قوات احتياط تعدادها ٨٥٠ الفاً من جنود الجيش الشعبي. ولقد فاق العراق من هذه الناحية ايران، وجيوش تركيا ومصر واسرائيل من القوى الاقليمية.

البلد	الجنود تحت السلاح	قوات الاحتياط	العدد الاجمالي
مصر	٤٤٨,٠٠٠	٦٠٤,٠٠٠	١,٠٥٢,٠٠٠
ايران	٣٥٠,٠٠٠	٦٠٤,٠٠٠	٩٥٤,٠٠٠
العراق	١,٠٠٠,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠	١,٨٥٠,٠٠٠
اسرائيل	١٤١,٠٠٠	٥٠٤,٠٠٠	٦٤٥,٠٠٠
سوريا	٤٠٤,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٨٠٤,٠٠٠
تركيا	٥٦٠,٩٠٠	٩٥١,٠٠٠	١,٦٠١,٩٠٠

(IISS,1990: 78,98-114). فضلا عن عدد القوات الاجمالي، فقد طور العراق سلاح جوه، بحيث اصبح الثالث بعد اسرائيل ومصر، من حيث عدد الطائرات المقاتلة، والثاني، مع سوريا، من حيث عدد العاملين في هذا القطاع من الجيش.

البلد	عدد الطائرات العسكرية	عدد العاملين في سلاح الجو
مصر	٥١٧	٣٠,٠٠٠
إيران	١٢١ (منها ٧٠ صالحة للاستعمال)	٣٥,٠٠٠
العراق	٥١٣	٤٠,٠٠٠
اسرائيل	٥٧٤	٢٨,٠٠٠
سوريا	٤٩٩	٤٠,٠٠٠

(IISS,1990: 78,98-114) علاوة على هذه الميزات، فإن القوات المسلحة العراقية طورت قدرتها القتالية عبر اقتنائها للأسلحة غير التقليدية، وتطوير هذه الاسلحة واستخدامها، والخبرة الحربية الواسعة خلال اطول حرب اقليمية عرفتها المنطقة في تاريخها الحديث.

ان هذه الارقام والميزات لا تلخص علاقات القوة بين العراق والقوى الاقليمية الاخرى. فبالمقارنة بين الجانبين، نجد أن القوات المسلحة العراقية نمت بسرعة خلال الثمانينات ولكنها لبثت تعاني من ثغرات مهمة. فالسلاح البحري العراقي بقي ضعيفا، لاعتبارات جغرافية واضحة، سواء بالنظر إلى العاملين فيه، أم إلى التسليح ام الخبرة العملية التي اكتسبها. ونجد من المقارنة باسرائيل، العدو القومي للعراقيين، ان القوات العراقية تفوق الاسرائيليين من حيث العدد ولكن ليس من حيث نوعية السلاح والاداء القتالي. فالعراق دخل حديثا مجال استخدام الاسلحة غير التقليدية، وتصنيعها، في حين تقول تقديرات شبه مؤكدة ان الاسرائيليين كانوا يملكون القنبلة الذرية من مطلع السبعينات، وان غولدا مائير، رئيسة وزراء اسرائيل امرت وزير دفاعها بالاعداد لاستخدامها ضد الاقطار العربية في حرب عام ١٩٧٣. وترجح هذه التقديرات أن يكون عند الاسرائيليين قرابة مئة قنبلة ذرية مع وسائل اطلاقها واسقاطها على البلدان العربية. (JP: 3-10/11/1986. Sunday Times: 5/11/ 1986). والعراق كان معرضا دوما لخطر قيام تحالفات قوية ضده تحد من فاعلية قوته العسكرية وتعطيل الميزات الكثيرة التي اكتسبها. وبالفعل سعى الاسرائيليون في مراحل متعددة الى تكوين «حلف الاطراف»، اي الاطراف المحيطة بالعالم العربي الذي يجمع اسرائيل بإيران او تركيا او كليهما معا. وفي الخمسينات نجح الاسرائيليون في تحقيق هذه السياسة عندما ازداد وزن الحركة القومية العربية في المنطقة وقامت الجمهورية العربية المتحدة، وسقط النظام الملكي الموالي للغرب في بغداد، اذ نمت العلاقة بين الاسرائيليين والاتراك والايرانيين في مجالات التعاون العسكري والسياسي.

ونجد، من المقارنة بإسرائيل أيضا، انها تستطيع الاعتماد على الغرب في

تزويدها بالاسلحة المتطورة، وبالتقنية الضرورية لتطوير الصناعة الحربية فيها. وفضلا عن ذلك. فإن اسرائيل هي نفسها مجتمع صناعي، قادر على تزويد آلة الحرب الاسرائيلية بالمهارات والخبرات التقنية العالية. اما العراق فإنه مضطر الى انفاق اموال باهظة من مدخوله القومي، ودون الاعتماد على حليف دولي، من اجل التسلح، وللحصول على التقنية المتطورة لادخالها في صناعته الحربية. (صايغ، ١٩٩٢: ٢٣٢). وبمقدار اعتماد العراق على نفسه في تطوير ذراعه العسكرية الضاربة، فانه كان معرضا الى الوصول «... الى نقطة يتأثر فيها تطوره الاقتصادي (...) بمحاولاته للحصول على اسلحة متطورة وغير تقليدية من الغرب»، كما قال كيلي في شهادته امام الكونغرس (الحياة: ١٦/٧/١٩٩٠). وعندها يجد العراق نفسه مضطرا الى الاختيار، فإما مواصلة العمل على تطوير القوة العسكرية مع احتمال الانهيار الاقتصادي، أو الاهتمام بتطوير مرافق الاقتصاد الاخرى. ولقد سبق العراق الى هذا الوضع الاتحاد السوفياتي، الذي نجح ابان الحرب العالمية الثانية الى التفوق على المانيا في قدرات جيشه وفي صناعة السلاح. ولكن القيادة السوفياتية تمكنت من تحقيق هذه الغاية عبر اعطاء الاولوية المطلقة لبرامج التسلح وتقوية الجيش والصناعة العسكرية على حساب القطاعات الاخرى، وخاصة الصناعات الاستهلاكية (KENNEDY, 1988: 467). ولم يستطع الاتحاد السوفياتي، بعد انتهاء الحرب من استرجاع التوازن بين الطاقات التي انفقها في سبيل الدفاع وبين الجهود التي وظفها في مجالات التنمية المدنية. فكان هذا الخلل واحدا من اسباب انهياره. وكان العراق معرضا للوقوع في معضلة من هذا النوع، خاصة وانه اعتمد كليا، في تمويل برامج التسلح وتنمية طاقاته العسكرية، على وارداته النفطية التي تأتيه بالدرجة الاولى من الدول الصناعية في الغرب، اي من الدول التي كانت تنظر الى نمو القوة العسكرية العراقية نظرتها الى «كابوس اقليمي» كما قالت صحيفة «لوس انجلوس تايمز» الاميركية (IHT: 31/3/1990).

ان هذه الاعتبارات حدت من فاعلية القوة العسكرية العراقية، ولكنها لم تذهب بها، واثرت في قدرة العراق ولكنها لم تعطل اهميته الاقليمية المتزايدة في اعقاب

حرب الخليج الاولى. ذلك ان بغداد خرجت من الحرب منتصرة «بالنقط» (BRADSHOW, 1989, LIEVEN. 1988)، بعد ان الحقت خسائر فادحة بالقوات الايرانية. ومع امتلاك العراق للاسلحة غير التقليدية، باتت اسرائيل في ظل المعطيات القائمة عند انتهاء الحرب غير مستعدة، في تقدير الجنرال دبفيد عفري المدير العام لوزارة الدفاع الاسرائيلية «... كدولة وشعب لمواجهة التحدي العراقي» وغير قادرة على منافسته «لا على الصعيد السياسي ولا على صعيد الجيش». ومع السعي الحثيث الى امتلاك القنبلة الذرية كانت بغداد تقترب من «اجبار اسرائيل على التخلي عن درعها النووي» وتضع في خدمة الاهداف السياسية ـ العسكرية العربية العامة «سلاح الارهاب الابدي» الموجه ضد اسرائيل (JP: 8- 15/4/1989). وربما انطوت هذه التقييمات على شيء من المبالغة الاسرائيلية المعتادة الرامية الى تخويف الغرب وتحريضه ضد العراق، وتبرير التدابير التي يلجأ اليها الاسرائيليون للرد على مثل هذه المخاطر التي تهددهم، مثل المطالبة بالانواع المتقدمة من السلاح، او حتى وضع الخطط لتدمير المنشآت العسكرية العراقية، ولكن التقارير التي كانت تملأ اروقة السياسة الدولية آنذاك كانت ترجح ان يكون الاسرائيليون، امثال الجنرال عفري، على صواب.

التماسك الداخلي. بعد نصف قرن من الزمن، من استقلال العراق، بدا التماسك الداخلي على الصعيد المجتمعي العراقي، مختلفا عنه على صعيد النخبة الحاكمة، اي ظهر العراق وكأنه يفتقر الى التماسك والتلاحم الوطيدين والكافيين بين جماعاته المذهبية والسلالية المختلفة، بينما بدت نخبته الحاكمة، ولو شكلاً، متماسكة وموحدة.

تجسدت وحدة النخبة الحاكمة العراقية، في السيطرة المطلقة، التي بسطها الرئيس العراقي صدام حسين وحزب البعث العراقي، على الدولة والمجتمع. فصدام اصبح زعيم البعث في العراق، بدون شريك منذ ان حل محل الرئيس العراقي الراحل حسن البكر كامين سر القيادة القطرية وكرئيس للجمهورية في تموز (يوليو) ١٩٧٩. وصل الرئيس العراقي الى بسط سلطته المطلقة على الحزب والدولة

بعد رحلة طويلة استغرقت سنوات تخللها وجود فريقين رئيسين داخل البعث: فريق مثله وتزعمه الامين العام الراحل الاستاذ ميشال عفلق، وارتكز، بصورة رئيسية على فرع الحزب في لبنان، حيث اقام الامين العام، وعلى بعض فروع الحزب، في البلدان العربية وخارجها، واتخذ من صحيفة «الاحرار» التي تصدر في بيروت، ولكنها كانت تابعة للقيادة القومية لحزب البعث، وسيلة للتعبير عن مواقفه. وكانت افكار هذا الفريق ومواقفه ترشح الى داخل العراق، فتؤثر في اجواء البعثيين في القاعدة، وبعض القياديين في المراتب الوسيطة. وفريق آخر، مثلته القيادة العراقية بمختلف اشخاصها واعضائها، وارتكز بالدرجة الاولى على فرع الحزب في العراق.

دار بين الفريقين جدل طويل، بدأ في الحقيقة قبل وصول البعث الى الحكم في العراق، واستمر حتى منتصف السبعينات تقريبا. واتصل هذا الجدل، بصورة مباشرة، بمكانة العراق الاقليمية وبإمكانية تحوله الى دولة تستقطب التأييد في اوساط الرأي العام العربي وتلعب دور قطب الرحى في السياسة العربية وتملك القدرة على تجديد التيار الوحدوي العربي. تمحور الجدل بين الفريقين حول مسألتي سياسة العراق العربية، وعلاقة البعث بالسلطة في العراق.

على الصعيد الاول، اي سياسة العراق العربية ودوره الاقليمي، ارتأى الفريق الذي مثله عفلق، أن على العراق ان يستعيد دوره النشيط، خاصة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. انسجاما مع هذه النظرة، عمل هذا الفريق على انشاء «جبهة التحرير العربية» وتقويتها الى حد الدعوة الى تحويل الحزب، بكافة فروعه ومنظماته، بما في ذلك في العراق، الى عصب للجبهة والى عمودها الفقري. وتأكيدا لهذه الدعوة، عمد الفرع اللبناني للبعث الى تطبيقها في صفوفه، عندما فرض على كل عضو فيه ان يتولى مسؤوليات في الجبهة. وكان الاعتقاد آنذاك، انه لو انخرط الحزب كله في «الكفاح الشعبي المسلح» ضد اسرائيل، ولو استطاع العراق ان يتحول الى قاعدة لهذا الكفاح، كما كانت فيتنام الشمالية، أو الصين على نطاق ابعد، تمد ثوار الفتكونغ بالدعم والقوة، لتمكن العراق عندئذ من تطوير الاوضاع العربية، ومن توحيد العرب بزعامته.

الى جانب ذلك، دعا الفريق الذي مثله عفلق الى تطوير البعث، كأداة لتحقيق الوحدة العربية، من طريق تمتين سيطرة القيادة القومية على فروع الحزب. وبحسب هذه النظرية، كانت القيادة القومية، التي ينتخبها مؤتمر يضم اعضاء ينتمون الى اقطار عربية مختلفة، هي القيادة القادرة على تلمس المصلحة العربية العامة وعلى تقديم اولويات العمل الوحدوي على متطلبات السياسة القطرية وضغوطها، وعلى تغليب الولاء للامة العربية على العصبيات المحلية. واعتبر هذا الفريق ان منظمات الحزب وفروعه في البلدان العربية قد تنساق الى مجاراة الواقع فتبتعد عن العمل من اجل تحقيق الوحدة، فيكون العاصم لها من هذا الانزلاق، هو سلطة القيادة القومية التي تشد البعث والاوساط المتأثرة به الى الهدف الوحدوي العربي. وانسجاما مع هذه النظرة، اعتبر هذا الفريق أن من واجب فروع الحزب، ان تضع مقدراتها في خدمة النضال العربي العام من اجل تحقيق الاهداف القومية. فإذا وصل فرع الحزب الى الحكم كان عليه ان يكيف سياساته فيه بحسب حاجات حركة النهضة العربية عموما، حتى ولو عرضه ذلك الى بعض التضحيات المحلية.

الفريق المتمثل بالقيادة العراقية، لم يعارض فكرة دور العراق الاقليمي وتنشيط دوره في السياسة العربية، ولكنه دعا الى التركيز اولا على ترسيخ الحكم في بغداد، مع العمل على تحقيق النهضة التنموية العراقية، كي يصبح البلد مهيئا للاضطلاع بالادوار المطلوبة خارج حدوده. ومع التشديد على ضرورة الاهتمام بالتجربة البعثية في العراق وتطويرها، لم تجد فكرة تقوية القيادة القومية، على النحو الذي اقترحه فريق عفلق، تأييداً كبيرا لدى القادة العراقيين، والا لكان عليهم ان يسلموا مقدرات فرع الحزب والسلطة في العراق الى القيادة القومية، بينما استقرت هذه المقدرات في يد القيادة القطرية العراقية، ومجلس قيادة الثورة الذي ضم بعض العسكريين الكبار، الذي سهلوا وصول البعث الى السلطة في بغداد. ثم ان هذه الفكرة كانت تختلف عن النهج الذي دعت اليه القيادة العراقية، في العلاقة بين البعث في بغداد وفروع الحزب في الاقطار العربية الاخرى. فقد دعت القيادة العراقية البعثيين الى الالتفاف حول حكم الحزب في العراق، والى اعتبار حماية

الحكم وتحقيق اهدافه في القطر العراقي، هما المهمة الرئيسية لفروع الحزب في كل مكان. بهذا المقياس، كان على تلك الفروع ان توجه سياساتها ومواقفها بما يتناسب مع البوصلة العراقية. وبديهي ان يكون الملاح العراقي، اي القيادة العراقية، هو الادرى بهذه البوصلة، والاعرف بالاهداف التي تشير اليها وبالمطبّات التي تعترض الطريق التي تدل عليها. وحيث ان الاقلاع بالتجربة العراقية كان مسألة بالغة الخطورة بالنسبة لمصير البعث، ولحركة القومية العربية، فقد توجب على البعثيين ان يمحضوا القيادة العراقية ثقتهم وولاءهم وان يتبعوها في سيعها لتحويل العراق من بلد نام الى بلد متقدم. وعندما يتحقق هذا الهدف، يصبح القطر العراقي نموذجا للاقطار العربية الاخرى وقطبا يتقرب اليه الآخرون، ويسهل تحقيق الوحدة بقوة المثال. عندها يستطيع العراقي ان يقول للعرب الآخرين: اننا نأمل بالاتحاد معكم لا طمعا في مكسب نجنيه لانفسنا، وانما سعيا وراء خير يصيبنا جميعا.

شبّه البعض هذا الجدل الذي دار داخل حزب البعث المؤيد للعراق، بالصراع الذي دار داخل الحركة الشيوعية العالمية بين مؤيدي ستالين الذي دعا للتركيز على تطبيق الاشتراكية في بلد واحد، وبين مؤيدي تروتسكي، الذي دعا الى مواصلة الهجوم على المعسكر الرأسمالي واشعال الثورات خارج الاتحاد السوفياتي. ولئن اصطبغ الصراع داخل الحركة الشيوعية العالمية بألوان دامية عندما بعث ستالين بمن يقتل تروتسكي، فقد ادى الى توترات داخل البعث وصلت الى ذروتها في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، عندما انفجر الصراع بين الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية. لقد تحول الانفجار في الاردن الى مختبر لتطبيق النظريات الاستراتيجية المتباينة والى مناسبة لكي يطرح فيها كل من الفريقين افكاره بصورة عملية وملموسة، وليس فقط بصورة نظرية. فعلى اعتاب الانفجار، وعندما كان اعصار ايلول يحوّم فوق عمان، بعث الامين العام من بيروت مندوبا الى بغداد يحمل رسالة شفهية سريعة قال فيها، «اننا لا نطلب من الحزب في العراق الانتحار، ولكن باستثناء ذلك فاننا نطلب اليكم ان تبذلوا كل جهد وان تفعلوا اي شيء من اجل حماية المقاومة

الفلسطينية». ولم تتمكن بغداد من الاستجابة لهذا النداء الملح، ولا ان تحمي المقاومة التي اضطرت الى الخروج من الاردن. وكانت تفاعلات الموقف العراقي تطيح بحكم البعث في العراق، لولا تمكُّن القيادة من لملمة الوضع، واعادة احكام سيطرتها على البلد. وعندما هدأت المعمعة في عمان، اجرت القيادة العراقية مراجعة لموقفها من الاحداث الاردنية ـ الفلسطينية. وقام صدام حسين، في خريف ١٩٧٠ بزيارة خاطفة وسرية ووحيدة الى بيروت للاجتماع بالأمين العام وبالقيادة القطرية اللبنانية من اجل شرح وجهة النظر العراقية في الاحداث. وفي هذا الاجتماع وفي اجتماعات لاحقة في بغداد، ضمت القيادتين القومية والقطرية اللبنانية، قال صدام، باسم القيادة العراقية، ان التدخل في الاردن كان سيتحول الى مصيدة للجيش العراقي ولنظام البعث في بغداد، لانه عندئذ تتدخّل اسرائيل وتتدخّل الدول الغربية لضرب العراق واسقاط الحكم فيه. واشار صدام ايضا الى ان البعث لا يزال طري العود في الحكم، فلم تشت قدمه فيه، ولا هو تمكن خلال سنتين من الزمن من تطوير القوات المسلحة العراقية، وتهيئة اوضاع البلد بحيث يتحمل مجابهة عسكرية مع دول الغرب. وكمثال على الصعوبات الفنية التي يمكن ان تواجه التدخل العراقي في الاردن، قال صدام: صحيح ان القوات العراقية كانت موجودة في الاردن، وانها كانت قادرة على مساندة المقاومة، شرط ان تدعمها القوات المسلحة في القطر العراقي، بكل قواها. ولكن هل كان هذا الدعم ممكنا؟ اجاب صدام بالنفي مستندا الى جملة اسباب. فبين القوات العراقية في العراق نفسه، وبينها في الاردن مسافة تزيد على ١٨٠٠ كلم من الاراضي الصحراوية. والعراق لم يكن قادرا على تأمين الخطوط اللوجستية بين قواته الموزعة على القطرين. فضلا عن ذلك لم يكن العراق يملك، كما أشار صدام، الغطاء الجوي لحماية هذه الخطوط. فاذا تدخلت اسرائيل، ردا على تدخل العراق، امكنها ان تدمر القوات التي تدفع بها بغداد الى الاردن، كما حدث عام ١٩٦٧، عندما قصف الاسرائيليون القوات العراقية وهي في طريقها الى سوريا. اخيرا كان صدام، والقادة العراقيون يختمون ملاحظاتهم حول ازمة ايلول، بتأكيد الفكرة التي كانوا يرددونها باستمرار، وهي «انه اذا سقط نظام البعث في العراق، فالمقاومة الفلسطينية تنهار، وتصاب الثورة العربية المعاصرة بجرح مميت،

بينما لو وجهت للمقاومة اقوى الضربات وسلم نظام البعث لتمكنت المقاومة من النهوض من جديد، مستندة الى دعم العراق وتأييده».

في المسألة الثانية التي كانت مثار الجدل داخل البعث، اي علاقة الحزب بالسلطة، دعا الفريق المؤيد لغفلق رفاقه العراقيين الى الابتعاد عن فكرة الانفراد بالسلطة. برر هذا الفريق دعوته بالقول انه لا البعث ولا الاحزاب الاخرى قادرة، بمفردها، على الاضطلاع بمسؤولية الدفاع عن الاراضي العربية، او استرجاع ما ذهب منها الى اسرائيل في حرب ١٩٦٧، فضلا عن تلبية حاجات المواطنين الاجتماعية. وتأسيسا على ذلك، دعا هذا التيار الى اشراك الاحزاب الرئيسية الاخرى على قدم المساواة مع البعث في «جبهة شعبية قومية»، تتولى الحكم. ولم يعارض البعثيون العراقيون هذه الفكرة معارضة مطلقة، ولكنهم قالوا ان المساواة غير واقعية، وانه في كافة الجبهات وخاصة الحاكمة منها، لا بد من رأس مدبر، وفريق قادر ان يلم اطراف الجبهة وان يسير بها الى تحقيق اهدافها. وقد استبدل البعثيون العراقيون بفكرة المساواة صيغة «الحزب القائد»، الذي يشكل عصب الجبهة وركيزتها الرئيسية. واعتبر البعثيون العراقيون ان هذا الدور هو حق طبيعي للحزب الذي يستولي على السلطة. وطبق البعث هذه الفكرة، عندما اشرك الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة الملا مصطفى البرازاني، والحزب الشيوعي العراقي في الحكم، في منتصف السبعينات ، وذلك رغبة في انهاء الاضطرابات شمال العراق، وفي تحسين العلاقة بموسكو التي لم تكن تكتم تحبيذها لفكرة تعاون البعث مع الشيوعيين، وتوسيع قاعدة الحكم ولكن مفهوم الحزب القائد تبدل، بعد انهيار التحالف بين البعث والبرازاني، وتجدد الحرب في الشمال، واخراج الشيوعيين من الحكم. ذلك ان الاحزاب التي بقيت في الجبهة الوطنية العراقية كانت، باستثناء البعث طبعا، احزابا صورية، ليتحول الحزب القائد، من ثم، إلى الحزب الواحد في الواقع.

قادت التطورات، خاصة بعد انفجار الاوضاع في لبنان وانتقال الامين العام الى بغداد في منتصف السبعينات، الى حسم الجدل الداخلي لمصلحة القيادة في العراق

والى تبني الحزب كله لاطروحاتها في العمل العراقي والعربي. وانتهت بذلك الظاهرة التي انتقدتها القيادة العراقية، وخاصة صدام، الا وهي وجود «مركزين» قياديين قوميين لحزب البعث: واحد في بغداد، وآخر في بيروت. ولم تعد هناك الا قيادة واحدة في العاصمة العراقية، تعمل من خلال اقنية المؤسسة الحاكمة في العراق. وادى هذا الحسم الى نتائج اثرت، كما قلنا، في تماسك حزب البعث الحاكم بالعراق، وفي دوره العربي. كان من بين هذه النتائج، على الصعيد القومي، السير السريع في سياسة تعريق «مؤسسات الحزب» خاصة منظماته في الخارج، وتقديم برنامج بناء «التجربة في العراق»، على ما عداها من مهمات واهداف. وفي سياق هذا البرنامج ترددت افكار «التنمية الانفجارية»، والتصنيع السريع، ومحو الامية. ان هذه السياسة لم تعنِ انصرافاً كاملا عن الاهتمامات العربية الى الشأن الداخلي التنموي. ذلك ان بغداد لبثت تقدم الدعم المادي لعدد من الحركات الوطنية العربية، ولبعض فصائل المقاومة الفلسطينية، ان لم يكن لها جميعا. كذلك اتخذت بغداد، بعض المواقف التي اثرت في علاقاتها الاقليمية والدولية، وربما كان اخطرها الموقف من معاهدة «كامب دافيد». لكنها كانت، خلال عقد السبعينات، تحرص على الا تبعدها هذه المواقف والخطوات عن هدفها الرئيسي، الاوهو تحديث العراق وعصرنته.

ان تركيز القيادة العراقية على التنمية الداخلية، ادى الى اثارة الاسئلة حول اهدافها البعيدة: هل تخلت بغداد عن دورها القومي؟ هل انتهى حكم البعث في بغداد الى مايشبه «الكمالية» العراقية التي تحصر همها ونشاطها في حدود الدولة العراقية وتدير ظهرها للفكرة العربية وللعرب، كما انصرف مصطفى كمال اتاتورك الى بناء الدولة التركية وادار ظهره للاسلام وللعالم الاسلامي؟ ام ان بغداد تسعى، فعلا، الى تحقيق الطفرة التنموية حتى يصبح العراق قاعدة معافاة وقوية لحركة الوحدة العربية المعاصرة؟ واذا كان الجواب الثاني هو الصحيح، فمتى تستعيد بغداد دورها الاقليمي الكامل، وكيف توظف طاقاتها وقدراتها في خدمة المشروع النهضوي الوحدوي العرب؟ لبثت هذه الاسئلة حائرة لا تستقر على جواب. لم يكن من السهل

الاجابة عليها خلال الثمانينات، لان العراق كان وقتها يسخر كل طاقاته في الحرب مع ايران. لقد فرضت الحرب على بغداد الانكفاء الطوعي عن الساحة العربية، وان تولي الصراع مع طهران اهتمامها الكامل، وان تسخر كل طاقاتها لاحراز النصر على الايرانيين، وان تقيس علاقاتها الاقليمية والدولية بهذا المقياس.

كان من نتائج حسم الجدل الداخلي ايضا ، التعجيل في التطبيق العملي لسياسة الحزب الواحد، وفي تنفيذ سياسة التبعيث، اي السيطرة الحزبية الكاملة على مؤسسات الدولة، وعلى منظمات المجتمع الاهلي. امتد الحزب، في ظل هذه السياسية، وتوغل في سائر الانسجة والانشطة المجتمعية، واحكم سيطرته على مفاصل المجتمع واجياله وفلذاته المختلفة، كما يحصل في الانظمة الكلية عادة، عبر مؤسسات التربية والتعليم، والدعاية والنشر، واجهزة الامن. وادت هذه السياسة، التي بوشر في تنفيذها منذ الايام الاولى لوصول البعث الى السلطة إلى تضخم الحزب، وزاد عدد محازبي البعث بحيث بات يضم ما يزيد على المليون ونصف المليون من العراقيين. (راية الاستقلال. آب/اغسطس، ١٩٩١). ذلك الاتساع السريع في حجم الحزب، اي حزب، كفيل بتحويله الى وعاء لشتى التيارات والتكتلات والمصالح المتنوعة وربما المتناقضة. وهذا المآل لا يشكل خطرا او مشكلة بحسب مفهوم الحزب المطبق في الدول الديمقراطية البرلمانية والتعددية السياسية، بل يعتبر ظاهرة مقبولة وربما صحية لأنه يحفظ الحياة الديمقراطية داخل الاحزاب. اما بحسب المفهوم اللينيني للحزب والذي اخذت به العراق، فإنه يعتبر اضعافا للوحدة الحزبية، ولتماسك القوة الحاكمة. لذلك لجأت القيادة العراقية الى اتخاذ التدابير وسن العقوبات الحزبية القاسية التي تحول دونه. وكان من بين هذه القوانين والتدابير، تصفية الحزبيين، في كافة المستويات، الذين يعملون على اقامة التكتلات والتجمعات داخل الحزب. وقد اعتبرت القيادة ان انشاء الكتل، الذي يعتبر نشاطا عاديا ومشروعا في الاحزاب الديمقراطية، تهمة خطيرة تستحق اشد العقوبات بالعضو المتكتل وصولا الى الاعدام. كذلك لجأت القيادة الى التمييز بين اعضاء الحزب وانصاره، بحيث لا يصبح النصير عضوا الا بعد ان يقضي سنوات في

المراحل التمهيدية لاختبار ولائه ومدى اندماجه في البعث. وفرضت القيادة العراقية على الحزبين انفسهم، ايضا، الامتحانات المتتالية، لاختيار درجة انضباتهم وطبيعة اندماجهم في الآلة الحزبية. فخلال الحرب مع ايران، على سبيل المثال، كان على الحزبيين ان يضطلعوا بالمسؤوليات الخطرة تأكيدا لجدارتهم، اما اولئك الذين تلكأوا في الاشتراك في الحرب، أو حاولوا تجنب مخاطرها، فقد وجدوا انفسهم خارج الحزب، وفاقدين للامتيازات الوظيفية والسياسية التي جاءتهم مع العضوية الحزبية، ومعرضين للاهانات والاذلال، ان لم يكن لعقوبات اشد واقسى.

تمكنت القيادة العراقية، عبر هذه التدابير، من ضمان تماسك الحزب الحاكم. فهل كان هذا التماسك معبرا عن حالة المجتمع العراقي؟ هل كانت الوحدة الوطنية تجمع العراقيين فتجعلهم يمحضون دولتهم والمؤسسات الحكومية تأييدا عفويا ومحققا؟ هل كان المجتمع موحدا على نحو يعزز مكانة الدولة العراقية الاقليمية؟ اخيرا لا آخرا هل حقق العراق تطورا ملموسا، على صعيد التماسك المجتمعي بين الثلاثينات واواخر الثمانينات؟

لبث العراق في اواخر الثمانينات، من حيث تركيبه الاثني والديني والمذهبي على حاله تقريبا منذ قيام الدولة. الاستثناء الاهم، كان التغيير الذي طرأ على اوضاع الاقلية اليهودية، اذ غادر العراق الى اسرائيل ما يقارب المئتي الف يهودي، بعد الحرب العراقية ـ الاسرائيلية عام ١٩٤٨، بحيث لم يبق من هذه الطائفة العراقية القديمة الا بضع مئات (JC: 12/2/1988). ما عدا ذلك بقي شعبه مؤلفا، كما وصفه صدام حسين «... من سنة وشيعة واكراد وعرب ومسيحيين ومسلمين» (حسين صدام، ج ١٦: ٣٧٨). ولا توجد ارقام رسمية معلنة حول نسبة كل من هذه الجماعات العراقية الى مجموع السكان، ولكن تردد مصادر متعددة ان الشيعة يشكلون نصف سكان العراق، وان تكن نسبة السنة العرب قرابة ٢٥٪، ونسبة الاكراد تراوح، تقريباً، بين ٢٠٪ و ٢٢٪، والباقي من الطوائف الدينية والجماعات السلالية الاخرى مثل المسيحيين والصابئة والتركمان. (KELIDAR, 1977: 13). ومن الصعب التأكد من صحة هذه الارقام والنسب، الا أن من المرجح ان تكون مصيبة،

بصورة عامة، من حيث انها تدل على ان الشيعة العراقيين، والاكراد يمثلون غالبية المواطنين. كذلك من المرجح ان تكون هذه الاحصائيات مصيبة من حيث انها جاءت في سياق نقد استمرار تخلف النظام السياسي في العراق عن اشراك هذين الفريقين، في مؤسسات الدولة، وفي مراتب اتخاذ القرار، اشراكا يعكس وزنهما العددي. وكما اشرنا اعلاه، فإن هذا الواقع، نشأ تقريبا مع نشأة الدولة العراقية، ولبث على الدوام، معضلة تهدد وحدتها وتماسكها. وقد زاد من حدة هذه المعضلة وعمقها، مع مرور الزمن، تسليط الانظار على التوزع الديمغرافي للسكان اي الى منطقة كردية في الشمال، شيعية في الجنوب، وسنية في الوسط، والتركيز على الأصل التاريخي لهذا الواقع، اي عندما كانت هذه المناطق ولايات ثلاثاً مستقل بعضها عن بعض في اطار الامبراطورية العثمانية.

وكانت هذه المعضلة موجودة خلال السنوات التي سبقت الحرب العراقية ـ البريطانية الاولى. لكن لم تسلط عليها الانظار كما حصل خلال السنوات التي سبقت الحرب الثانية. ففي اواخر الثلاثينات، كانت المنطقة الكردية هادئة نسبيا، اما في اواخر الثمانينات، فكانت مسرحا لصدامات بين القوات العراقية وقوات «البيش مركه» التابعة «للجبهة الكردستانية». ولقد تكونت، اساسا، من «الحزب الوطني الكردستاني» الذي يتزعمه جلال الطالباني. وقد طالبت هذه الجبهة، التي اعتبرت نفسها ناطقا باسم عموم الاكراد، «بحق تقرير المصير ضمن الوحدة العراقية (...) مرحليا بالحكم الذاتي وصولا الى الفدرالية ضمن الوحدة العراقية لا الى الانفصالية والدولة المستقلة»، واعتبرت ان اقرار الديمقراطية والتعددية الحزبية في العراق، هو الشرط الملائم لتحقيق هذه المطالب. (الحياة: ٨/٥/١٩٩٠).

وقفت حكومة البعث في بغداد موقفا سلبيا من هذه المطالب، اذ ان حق تقرير المصير كان رغم تأكيدات الجبهة الكردستانية، ينطوي ضمنيا، على حق الانفصال، واقرار التعددية السياسية، وتخلي حزب البعث عن نظرية «الحزب القائد» وعن امتيازات السياسية. ولم يكن البعث مستعدا لقبول اي من الامرين. ومقابل برنامج الجبهة كانت حكومة البعث قد سعت بالمقابل الى ايجاد حل للقضية الكردية عن

طريق الاعتراف بوجود قومية كردية مستقلة الى جانب القومية العربية، واعتبار العراق دولة مزدوجة القومية. كذلك اعتبرت حكومة البعث شمال العراق منطقة حكم ذاتي لها مجلس تشريعي مستقل. بيد ان هذا الموقف النظري لم تكن له تجليات سياسية عملية، والا كان مفروضا في الحكومة ان تتعاون، في تنفيذ هذا البرنامج، مع الممثلين الحقيقين للقومية الكردية. والحقيقة ان بغداد وجدت جماعات كردية تتعاون معها، ولكنها لم تتمتع بوزن كبير بين الاكراد، ولا كانت قادرة على اكتساب مشروعية تمثيل المصالح الكردية المتآلفة مع المصلحة العربية القومية.

ودخلت القضية في العراق مرحلة جديدة من التعقيد خلال الحرب العراقية ـ الايرانية، عندما تعاون الاكراد التابعون «للجبة الكردستانية» مع الايرانيين الذين ساعدوهم على التمركز في بعض مناطق الشمال، ومن اتخاذها قاعدة لمحاربة القوات العراقية، اعتقادا منهم ان الحرب توفر فرصة للجبهة لتحقيق اهدافها.

وعندما اعلن وقف اطلاق النار بين العراق وايران، وجهت بغداد ثقلها العسكري لاستعادة تلك المناطق، وللاجهاز على التحرك الكردي المعرض، بشكليه المسلح والسياسي، ونجحت في انهاء الوجود المسلح «للجبهة الكردستانية» فوق الاراضي العراقية، خلال ايام قليلة ولكن بعد استخدام اساليب قاسية كان من بينها ضرب المناطق الكردية، التي ينشط فيها المسلحون بالاسلحة الكيماوية، كما حدث في قرية حلبجة. ويجدر بالذكر ان دول الغرب حملت العراق وحده مسؤولية ضرب تلك القرية بالسلاح الكيماوي، بينما اثبتت دراسة اعدتها وزارة الدفاع الاميركية ان ضرب حلبجة جاء في خضم المعارك بين الايرانيين والعراقيين؛ وأن من الارجح ان يكون الايرانيون هم الذين بدأوا بقصف القرية بقذائف الغازات السامة (الحياة، ٤/٥/١٩٩٠). كذلك بدأت الحكومة العراقية برنامجا لتهجير الاكراد من المناطق القريبة من الحدود العراقية، كي تمنعهم من تلقي المساعدات الخارجية. وقد اظهرت شدة التدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية، وكأن المقصود منها حل المسألة الكردية «مرة والى الابد». وقد اثارت هذه التدابير القاسية عواصف من النقد، خاصة في الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن الانطباع العام في الاقطار العربية هو ان بغداد

تمكنت من تسديد ضربة بالغة القوة الى المعارضة الكردية المسلحة، وانها تمكنت من اعادة قبضتها، ولسنوات طويلة على منطقة الشمال.

وفي اواخر الثمانينات بدت «المسألة الشيعية» تمر بما مرت به المسألة الكردية في العراق من تراجع، بعد ان ازدادت خطورتها في بعض مراحل المواجهة بين ايران والعراق. ان الشيعة في العراق ليسوا شيئا موحدا، انهم مثل السنة موزعون على تيارات ونزعات سياسية متعددة وفئات اجتماعية متباينة، انضم فريق منهم الى الاحزاب القومية مثل الاستقلال في الخمسينات ومن بعده الى البعث، ودخل البعض الآخر الحزب الشيوعي. وانضم بعضهم الى الاحزاب والجماعات الدينية، مثل «الحزب الفاطمي» في السبعينات او «حزب الدعوة» وكلاهما دعا الى اقامة دولة دينية في العراق. وتمتعت الجماعات الدينية خلال الحرب العراقية ـ الايرانية بدعم طهران، فشكل فيها «المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق» الذي كان مفروضا به ان يقود الجماعات الدينية المعارضة. ورغب المسؤلون عن المجلس ان يكون لابناء الطائفتين السنية والشيعية معا، ولكن نشاطه ارتبط بالمعارضة الشيعية. ووضعت تحت تصرف المجلس امكانيات مادية واسعة، وافسح له مجال العمل في صفوف الاسرى العراقيين من اجل تحويلهم الى قوات تعمل بإمرته، وتحارب جنبا الى جنب مع الايرانيين للاطاحة بحكومة البعث في بغداد. بيد ان المجلس لم يثبت فعالية كافية، فلم يلب ابناء الطائفة الشيعية في العراق نداءاته المتكررة في العراق للثورة ضد الحكام. فلم يفت هذا الاخفاق على الزعماء الايرانيين انفسهم، الذين وجهوا الية الانتقاد العلني، وحثوا قادته على بذل المزيد من الجهد والاعتماد على النفس، من اجل تحقيق اهدافهم.

لقد انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية دون ان يقف الشيعة العراقيون مع طهران ضد بغداد، كما توقع الكثيرون في بداية الحرب. وكان هذا الواقع دليلا على ان القيادة العراقية نجحت في احتواء موجات التحريض الديني التي كانت تنطلق من طهران. وسعت بغداد الى تطوير هذا النجاح عبر تنظيم نشاطات متعددة قصد منها فتح باب المصالحة الفكرية، ثم السياسية بين «المشروعيتين القومية والدينية» كما

لاحظ المفكر المصري حسن الحنفي في احد المؤتمرات العراقية. وكان هذا الباب كبيرا يتسع لشتى الزوار يؤمّونه من العالمين الاسلامي والعربي، ولقضايا ومصالح متعارضة تنتمي الى العالمين معا. لكنه كان، في الاطار الاضيق، مجالا مناسبا للتقدم على طريق حل «المسالة الشيعية» في العراق، حيث ان المشروعية الدينية هناك كانت تعني، بالدرجة الاولى، المشروعية المعارضة، بينما عنت المشروعية القومية نظام البعث. ومشت فكرة المصالحة بين المشروعيتين خطوات الى الامام، عندما تبادلت القيادة العراقية الرسائل مع القيادة الايرانية بقصد الدخول في حوار يتناول قضايا بين البلدين، مقدمة للوصول الى «سلام شامل» تنعكس نتائجه على الفئات العراقية التي استندت الى طهران، في صراعها مع النخبة الحاكمة في بغداد. (الحياة: ٢٩/٥/١٩٩٠). وبموازاة تلك الجهود، بذلت القيادة العراقية عناية خاصة في تعويض مناطق الجنوب العراقية، من خسائرها ايام الحرب، وفي مكافأة ابناء الجنوب على صمودهم خلال الحرب، وتجاهلهم للنداءات والتحريضات المذهبية التي اطلقها الزعماء الخمينيون.

إن السياسة التي اتبعتها القيادة العراقية تجاه قضايا الوحدة الوطنية، اوجدت حلا مؤقتا للمسألتين الكردية والشيعية، وهو حل مرهون، الى حد بعيد، بقوة الأجهزة الأمنية. ولكن هذه القضايا لبثت تنتظر حلا حقيقيا يستجيب للمصالح والتطلعات المشروعة للاكراد والشيعة، ويرفع عنهما التمييز الذي نشأ مع قيام الدولة العراقية. وانتظر ان يحدث شيء من هذا القبيل، في العراق في اطار المراجعة التي وعدت بها القيادة لطبيعة النظام العراقي، وذلك بالانتقال من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية، اخذا بعين الاعتبار ان النظم الديمقراطية النيابية التي تأخذ بمبادىء حقوق الانسان، كانت انجح من الانظمة المطلقة وانظمة الحزب الواحد في تحقيق الوحدة الوطنية. ولكن هذا المشروع لم يخرج الى النور، قبل الحرب البريطانية ـ العراقية الثانية، فلم يكن من المستطاع اجراء تقييم له ولمدى جديته آنذاك. بيد ان مجرد الاعلان عنه دل على ان القيادة العراقية كانت تشعر أن من الضروري ادخال تعديلات على النظام السياسي اذ كان المطلوب الحفاظ عليه وتأكيد قدرته على الاستمرار.

كانت هذه المراجعة ضرورية من اجل معالجة قضايا التنوع المذهبي والسلالي في العراق، وحتى يتحول هذا التنوع من ثغرة تفيد منها القوى الخارجية للتأثير في العراق، الى عامل من عوامل تحصين البلد ضد الضغوط الخارجية، وواحدٍ من مقومات الدور الاقليمي الفاعل التي اكتسبها العراق خلال عقدي السبعينات والثمانينات. احتاجت بغداد حاجة ماسة الى تأمين هذه المقومات، لانها باتت تواجه تحديات وقوى اخذت تسأل الاسئلة نفسها، تقريبا، التي كانت مطروحة في الاوساط القومية العربية في السبعينات، ولكن في سياق سياسات مناهضة لتطلعات هذه الاوساط وأهدافها. طرحت هذه التساؤلات لما اعلنت واشنطن ان العراق يستخدم الاسلحة الكيماوية ضد الاكراد، وهددت بفرض العقوبات الاقتصادية ضده. عندها لاحظت وكالة انباء المانيا الغربية (د.ب.ا). «... ان الخلاف يعتبر اختيار قوة بشأن دور العراق، مستقبلاً، في الشرق الاوسط اكثر من اعتباره مخاوف حقيقية في واشنطن بشأن حقوق الانسان الكردي». واضافت الوكالة الالمانية ان واشنطن تخشى ان يحول «.. العراق بالفعل اهتمامه من ايران الى الساحة العربية». فالبعث «لا يخفي (...) عزمه على تحقيق الوحدة العربية الكاملة (...) والسؤال الرئيسي الذي يتردد الآن في عواصم دول الشرق الاوسط هو الى اين سيحول العراق اهتمامه بعد حرب الاعوام الثمانية مع ايران؟ (الخليج: ١٩٨٨/٩/٢٥). ولقد تحدث شمعون بيريز اللغة نفسها تقريبا عندما قال في مؤتمر صحفي ان وقف اطلاق النار يغير موازين القوى في الشرق الاوسط، وانه «... يضع الدولة العبرية امام اخطار جديدة اذا قرر العراق (...) تسليط نيرانه عليها «ثم تساءل عن مستقبل العراق، الذي اكتسب قوة عسكرية متراكمة «فهل ينصرف الى البناء الداخلي، ام يسعى الى الزعامة الاقليمية؟» (Times: 19/7/1988).

سياسة العراق الخارجية

العلاقات الاقليمية

مع انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية انصرفت بغداد الى التأكيد، في شتى المناسبات وعبر مختلف السبل، انها لن تستخدم طاقاتها وقدراتها الكامنة او

المكتسبة في تصديع الوضع الراهن العربي، وانما في تشذيبه وتصويبه، وبالتعاون، في اكثر الاحيان، مع النخب الحاكمة العربية، وليس مع القوى المعارضة. كتعبير عن هذه السياسة طالب الرئيس العراقي صدام حسين، في حديث الى وزراء الاعلام العرب في ١٩٨٨/٩/٦، بالبحث «.. عن خيمة [عربية] مشتركة تغطي كل الخيم الاخرى، فتصبح فوقها بدون ان تنتقص من أي خيمة من خيمنا الوطنية سواء في العراق او في الكويت او في قطر» (حسين، ج ١٧، ١٩٨٩: ٢٩١ - ٢٩٢). وكرر صدام هذه الفكرة في حديث الى الهيئة العربية لكتابة التاريخ وفي مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس المصري حسني مبارك (الثورة ١٩٨٨/١٢/٢، ١٠/٤/١٩٩٠). ولم يوضح صدام الفرق بين هذه الخيمة وجامعة الدول العربية، او مؤسسة القمة العربية. لكن فهم من كلامه ان الفارق ليس كبيرا، وانه لا يصر على الصيغة الوحدوية التي تتكرر في كتابات البعث الكلاسيكية. ومن باب تأكيد هذه النيات، والاستعداد لمرحلة جديدة في علاقات العراق العربية، باشرت قيادة البعث، بمبادرة من صدام، دراسة هيكلية ولوائح داخلية جديدة للحزب. فبموجب المشاريع الجديدة، اعطيت فروع البعث في الاقطار العربية استقلالية سياسية، واكد التمييز بين الدولة العراقية والحزب. وعندما وجهت الحكومة الموريتانية، الى عدد من البعثيين، تهمة المساهمة في تحضير انقلاب ضد الدولة (الشرق الاوسط، ٢٢/١٠/١٩٨٨)، حولت بغداد هذا الحادث الى مناسبة لتأكيد ان الدولة العراقية لا تتحمل تبعات نشاطات البعثيين في الاقطار الاخرى، وان الدولة شيء والحزب شيء آخر.

ان هذه المواقف والتدابير لم تكن دليلا على ان القيادة العراقية راغبة في الاستمرار في سياسة الانكفاء عن الساحة العربية، بل على العكس، مؤشرا على رغبتها في ولوجها، وتأكيد الدور العراقي فيها. وهذه السياسة الجديدة اقتضت السعي الى طمأنة قوى الوضع الراهن العربي، وازالة مخاوفها وحذرها من القوة العراقية التي اشارت اليها الانباء الالمانية. وكانت هذه التطمينات ضرورية ايضا لتهدئة الحملة القاسية التي شنت على العراق في الولايات المتحدة وبريطانيا، بسبب

اقترابه من موقع الصدارة الاقليمية. لكن، ما عدا ذلك، بدت بغداد تقتحم الفضاء الاقليمي متكلة في ذلك على المقومات التي اشرنا اليها اعلاه. وقد برزت تجليات هذه السياسة في الميادين الآتية:

العلاقات العربية

العمل العربي المشترك: دخلت مؤسسات العمل العربي المشترك، في نفق ضيق خلال فترة الثمانينات. ففي تلك الفترة، اي بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٧ تحديدا، تعطلت مؤتمرات القمة العربية تماما، بينما كان القادة العرب يجتمعون، في السابق، مرة كل سنة ونصف تقريبا، لكي يتداولوا في القضايا العربية العامة ويتخذوا منها بعض المواقف المشتركة. وعكست هذه العطلة الطويلة التي اعطيت للقمة شرخا في العلاقات العربية، واختلافا في الآراء والمواقف لم يكن من السهل تجاوزه، خاصة تجاه قضية حرب الخليج الاولى.

واثر شلل مؤسسة القمة العربية تأثيرا ملحوظا في جامعة الدول العربية، سواء من حيث تراجع صدقية قراراتها والتزام الاعضاء بها، ام من حيث هزال قدراتها وطاقاتها المادية. ذلك ان الجامعة تحولت، بعد نشوء مؤسسة القمة، الى اشبه ما يكون بالجهاز التنفيذي التابع للقمة، فيتخذ الزعماء العرب المقررات ثم يتركون تنفيذها للجامعة، وهكذا اصبح مصيرها مرتبطا الى حد بعيد بمصير القمة. فتنشط عندما يجتمع الملوك والرؤساء العرب، وتصاب بالجمود عندما تتعطل اللقاءات بينهم. ولما تعطلت القمة العربية لمدة خمس سنوات تقريبا، اصيبت الجامعة بضعف شديد، فامتنع اكثر الاعضاء عن تسديد اشتراكاتهم الى الجامعة، واصيبت بعجز مقداره ٣٠ مليونا من الدولارات واضطر عدد من المنظمات التابعة الى التفكير بالتوقف عن العمل (الدستور ١٩٨٦/٨/٢٥). بدأت هذه الاوضاع تسير الى التبدل في المنتصف الاخير من عام ١٩٨٧، فانعقد مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في عمان، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر). وقد اتخذ المؤتمر مقررات تناولت اوضاع لبنان والعلاقة بمصر وحرب الخليج وتفاعلاتها والقضية الفلسطينية. وفتحت قمة عمان الطريق نحو احياء مؤسسة القمة، فعقدت ثلاث قمم اخرى من بعدها، قبل آب

(اغسطس) ١٩٩٠. ان هذه المقررات لم تتخذ دوما بالاجماع، فكان تخلف بعض الاعضاء عن تأييدها دليلا على استمرار التوتر في العلاقات بين عدد من العواصم العربية، ولكن الانطباع العام كان ان هذه المشكلة قابلة للعلاج مستقبلا.

وانعكست اجواء القمة المتفائلة على العلاقات العربية عموما، فازداد الحديث عن ضرورة تطوير مؤسساتها، والنهوض بهيئات العمل العربي المشترك. ولتحقيق هذه الغاية، تجدد السعي نحو تعديل ميثاق جامعة الدول العربية، حتى ان بعض الزعماء العرب اقترحوا ادخال طريقة التصويت بالاكثرية لا بالاجماع في التصويت على مقررات الجامعة. (الحياة: ٢٩/٥/١٩٩٠) ورغم ان هذه الفكرة لم تكن سهلة التنفيذ، لصعوبات تتعلق بتقاليد العمل العربي الجماعي، فإن مجرد ترددها على السنة الزعماء العرب كان معبرا عن التبدل المهم في الاجواء العربية، وعن حلول التفاؤل محل مشاعر الاحباط التي كانت قائمة في النصف الاول من الثمانينات. وسعيا وراء الغاية نفسها ايضا، فكر بعض الزعماء العرب بتأسيس المزيد من التجمعات العربية حتى تعمل كصقالات تسند النظام الاقليمي العربي ريثما يقوى بنيانه. وهكذا نشأ اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون العربي.

كان دور العراق مهما ومحوريا في هذه التطورات، فلقد انعقدت قمة الدار البيضاء في أيار (مايو) ١٩٨٩، التي دعيت قمة لبنان، بطلب من العراق وبالحاح منه. وانعقدت قمة بغداد في أيار (مايو) ١٩٩٠ بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها انعقدت في الاساس من اجل اعلان تضامن بين الاقطار العربية مع العراق في وجه التهديدات الموجهة اليه.

وجدد العراقيون اهتمامهم بجامعة الدول العربية، بعد ان فتر اهتمامهم بهذه الهيئة التي لعبت مصر، ونوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي عام ١٩٤٣، بشكل خاص، الدور الرئيسي في اقامتها. وتعبيرا عن هذا الاهتمام المتجدد، دفعت الحكومة العراقية كافة اشتراكاتها المتأخرة الى الجامعة. وجاءت المبادرة الى اقامة مجلس التعاون العربي من عمان، ولكن المجلس، عقد مؤتمره التأسيسي في بغداد،

واسندت رئاسته في الدورة الاولى الى صدام حسين. ولم تكن هذه الوقائع شانا عابرا، اذ ان «انتقال مقاليد الزعامة من دولة الى دولة اخرى «كما كتب مارتن وايت» يحفظ في القضايا المتعلقة بآداب السلوك الديبلوماسي (...) وبلقب الحكام، وبأماكن اجتماع المؤتمرات، وبلغة الديبلوماسية الرسمية». (WHITE, 1979: 38).

العلاقات العربية الثنائية: كانت القناة الثانية التي توسلها العراقيون لتعزيز مواقعهم العربية، هي العلاقات الثنائية. وقد اظهرت بغداد هنا استعدادا ملموسا للتحرك النشيط على جميع الاصعدة السياسية والعسكرية سعيا وراء تحقيق مراميها العربية.

وظّفت القيادة العراقية قدرات بلدها العسكرية عندما ابدت تجاوبا سريعا مع عدد من الحكومات والجهات العربية الرسمية التي طلبت منها المساعدات العسكرية. بعثت الحكومة العراقية بالمساعدات الى الجنرال ميشال عون قائد الجيش اللبناني. وارسلت بغداد المساعدات العراقية إلى حكومة الصادق المهدي في السودان لمحاربة حركة قرنق في جنوب السودان. واشتركت الطائرات الحربية العراقية بصورة فعلية في القتال ضد الجماعات الجنوبية المتمردة. (IHT: 25/11/1989). وبالاضافة الى ذلك، كان السلاح «يتدفق الى الخرطوم» (The Times: 30/1/1989)، لمساندة الحكومة السودانية في مجابهة المتمردين الجنوبيين وظهرت المساعدات العراقية ايضا في بقية انحاء القرن الافريقي: في الصومال تلبية لطلب حكومة الرئيس محمد سياد بري التي كانت تعاني من ضغط الجماعات المعارضة المسلحة، وفي جيبوتي، بطلب من حكومة الرئيس حسن غوليد ابتدون التي وقعت اتفاقا للتعاون «الفني والاداري بين البلدين عام ١٩٨٩، تسلّمت من بعده كميات كبيرة من السلاح العراقي؛ في اريتريا التي دعم حزب البعث الحركة الاستقلالية فيها، بالسلاح والمال والسياسة، منذ وصوله الى الحكم. ووصلت المساعدات والاسلحة العراقية الى موريتانيا التي نشبت بينها وبين السنغال معارك حدودية عنيفة، والتي كانت مسرحا لتوترات حادة بين الموريتانيين العرب والزنوج. وتردد ان بغداد لم ترسل سلاحا الى الموريتانيين، لكي يدافعوا عن انفسهم ضد السينيغاليين فحسب، وانما

ارسلت ايضا الصواريخ البعيدة المدى لاختبارها في الصحارى الموريتانية الشاسعة.

(الشرق الاوسط: ٢٤/٤/١٩٨٩؛ الحياة: ١٩/٩/١٩٩٠ ك IHT: 27/3/1981). ان هذه المساعدات، استخدمت، احيانا، لاغراض ضيقة وانانية. ففي جيبوتي، مثلا، وزعت على العشائر الموالية للرئيس غوليد ولم تصل الى القوات الحكومية. ولكن بالمقاييس السياسية المجردة، فانها زادت من نفوذ العراق في مجموعة الدول العربية. وعملت بغداد ايضا في ميادين السياسة والاقتصاد من اجل تطوير علاقتها الثنائية، وخاصة باقطار الجزيرة العربية وربما كان من اهم ما فعلته على هذا، احتضان مشروع وحدة اليمنين وضمان الاجواء الاقليمية والدولية المناسبة لولادته.

العلاقات الثنائية والصراع العربي ـ الاسرائيلي: ادّى خروج مصر من المجموعة العربية بعد توقيع معاهدة كامب دافيد، ودخول العراق الحرب مع ايران والتصدع الذي اصاب الجبهة الشرقية الى انهيار الجبهة العربية المناهضة لاسرائيل والى تحول كبير في موازين القوى لصالحها. ولكن عندما انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية، اخذت موازين القوى تتبدل لمصلحة الجانب العربي، وسار هذا التبدل جنبا الى جنب مع المتغيرات التي ذكرناها، ومع انتقال بغداد من التركيز على البناء الداخلي، الى التحرك النشيط على المسرح العربي، وفي حلبة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكثرت التوقعات آنذاك حول حرب عربية ـ اسرائيلية وشيكة تسببها بغداد. وقيل في تفسير هذه التوقعات وتبريرها، ان الاسرائيليين الحقوا بصدام اذى لا يمحى عندما دمروا المفاعل الذري العراقي، وان العراقيين لن ينسوا تلك الاهانة الكبرى التي الحقت بهم. والارجح ان القيادة العراقية كانت مصممة على الانتقام من الاسرائيليين بسبب ذلك العدوان. بيد ان صدام لم يكن يستعجل المجابهة مع اسرائيل ولا كان مقتنعا بامكانية تحطيم القوة التوسعية الاسرائيلية «بضربة واحدة»، بل كان يردد انه اذا احسن العرب ادارة الصراع مع هذه القوة، فإنهم قادرون على تذويبها مثلما «تذوب الصابونة». وسياسة «تذويب الصابونة» اقتضت

خلال الحرب مع ايران ان يمسك صدام عن رد الاهانة الاسرائيلية لان العراق لم يكن يتحمل حربين معا. بل إن هذه السياسة سمحت للقيادة العراقية آنذاك، ان تمضي الى ابعد من ذلك، فترسل اشارات الى اجهزة الرصد والانصات الدولية توحي فيها بأنها مستعدة ان تقبل التسوية مع اسرائيل، وان تتناسى الدعم العسكري الذي قدمه الاسرائيليون الى ايران في جميع العهود، والمساعدات التي قدمتها اسرائيل لحركة مصطفى البارازاني في شمال العراق. وفي هذا النطاق، قال صدام حسين لستيفن سولارز، عضو لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي، عندما جاء يزوره في بغداد انه يؤمن بوجود دولة فلسطينية مستقلة مقبولة من الفلسطينيين، وانه ما من عربي يقبل بالتعايش مع كيان اسرائيلي توسعي عدواني. لكنه اضاف انه، الى جانب الدولة الفلسطينية «... من الضروري ان يكون هناك حال امن للاسرائيليين (...) ليس هناك في الوقت الحاضر اي مسؤول عربي تتضمن سياسته ما يسمى تدمير اسرائيل من الوجود.» (النهار: ٤٣/ ١/ ١٩٨٣).

ووجد فريق من الزعماء الاسرائيليين في هذه الاشارات ما استحق الاهتمام والمبادلة بمواقف مشابهة. وكوّن هذا الفريق الذي ضم عازر وايزمان والجنرال ابراهام تامير، مدير وزارة الخارجية وعددا من الاداريين والسياسيين «الحمائم»، ما دعي «باللوبي العراقي» في مواجهة «اللوبي الايراني» الذي ضم اسحاق رابين واريل شارون وعددا من «الصقور»، في المؤسسة العسكرية. وقد دعا الفريق الاول الى مهادنة العراق والكف عن اثارة المتاعب له، بينما كان الفريق الثاني مقتنعا بان بين اسرائيل والعراق عداء لا يغير منه انشغال العراق المؤقت بالحرب مع ايران وبأن العراق سيرتد على اسرائيل عندما تنتهي حرب الخليج (JP: 2128/11/1988). وعندما انتهت الحرب، بدا ان «اللوبي الايراني» كان اكثر واقعية في فهم الموقف العراقي، وان بغداد تتحرك بنشاط على الطريق الطويل نحو «تذويب الصابونة». وفي هذا السياق اتصف تطور العلاقات الثنائية بين العراق وكل من منظمة التحرير الفلسطينية، والاردن، ومصر، وسوريا، باهمية خاصة.

منظمة التحرير الفلسطينية: عندما انتقل ياسر عرفات من بيروت الى بغداد،

كان يسير على الطريق نفسها التي سار عليها مفتي فلسطين، الحاج امين الحسيني من قبل. ذلك ان كلا من الزعيمين اقام فترة من الزمن، في لبنان، القريب اكثر من اللازم الى مسرح الصراع المباشر بين الاسرائيليين والفلسطينيين، واتخذ منه مقرا لادارة الصراع ضد العدو. كما أن الزعيمين كليهما خرجا من لبنان مضطرين وناجيين بأنفسهما من القتل او الاعتقال، وانتقلا منه الى بغداد حيث استقرا قبل حربي الاربعينات والتسعينات.

في الحالتين اقترن انتقال الزعامة الفلسطينية الى بغداد بتطور في العلاقات العراقية ـ الفلسطينية كانت له نتائجه العربية والدولية. كان انتقال المفتي الى العاصمة العراقية مقدمة لان يصبح «ملك العراق غير المتوج». اما انتقال عرفات فلم يؤد الى هذه النتيجة، وذلك لاسباب متعددة منها ما يلي:

اولا: لان فكرة القومية العربية كانت هي الطاغية في الاربعينات، وبسببها كان الزعماء العرب يتصرفون وكأنهم ينتمون الى فريق سياسي واحد، فلم يكن غريبا ان يصبح اللبناني رئيسا لوزراء الاردن او سوريا، أو ان يصبح الليبي مستشارا للملك في السعودية. وكذلك لم يكن غريبا ان يأتي المفتي الى بغداد فينشىء فيها فريقا حاكما ويتبوأ هو زعامته. اما في الثمانينات، فقد انحسرت هذه الفكرة، ولم يعد من السهل تكرار الدور الذي مثّلته الزعامة الفلسطينية في السياسة العراقية قبل نصف قرن.

ثانيا: ان التيار القومي العربي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية كان اقوى ايام المفتي منه في ايام منظمة التحرير الفلسطينية. ولقد امّن ذلك التيار للزعامة الفلسطينية غطاء قوميا في بغداد مكّنها من التحرك بيسر وسهولة في السياسة العراقية، اما في الثمانينات، فلم تعد تلك الحال قائمة.

ثالثا: كان نظام الحكم في العراق، في الثلاثينات قريبا الى فكرة التعددية السياسية بحيث افسح المجال للزعامة الفلسطينية ان تتحرك بين الجماعات والفئات السياسية المختلفة. اما في الثمانينات، فإن العراق خضع لنظام الحزب الواحد

الشديد المركزية في بغداد والذي لم يكن يسمح بتكرار ظاهرة تزعم الحاج امين الجسم السياسي العراقي.

يجدر بالذكر هنا، انه بعد تسلّم البعث السلطة في العراق، عرفت المدن العراقية بعض المشاهد التي شابهت ما كان يجري في المدن الاردنية واللبنانية من جنازات شعبية واسعة لشهداء المقاومة العراقيين او الفلسطينيين المقيمين في العراق، وملصقات التأييد للفصائل الفلسطينية المختلفة والبيانات التي توزع للهدف نفسه. وتحولت هذه النشاطات الى مجال لتحرك بعض الجماعات السياسية المنافسة والمناوئة للبعث، فسارعت القيادة العراقية الى اصدار بيان باسم مجلس قيادة الثورة يحظر هذه النشاطات، ويضع حدا للاتصال السياسي بين منظمة التحرير او فصائلها وبين المواطنين والشخصيات العراقية من دون المرور بأقنية الحزب الحاكم والدولة.

ولقد تشددت بغداد في تطبيق هذه السياسة، في مرحلة طبعت بالتوتر شبه المستمر في العلاقة بين القيادتين العراقية والفلسطينية، وبين حزب البعث واكثرية فصائل المنظمة، وفي مقدمتها حركة «فتح». وتخللت تلك المرحلة مشاهد صراع دام بين الطرفين، و«حرب شوارع» بين الاجهزة الامنية العراقية والفلسطينية، دارت فصولها في باريس ولندن والكويت ومدريد وبيروت. وصلت تلك الحرب الى حد خطير، في رأي ابو عمار، عندما «حاول العراقيون اغراء مرافقه الشخصي لكي يعمل في امرتهم». وتخلل تلك المرحلة ايضا تبنّ عراقي «لجبهة الرفض» الفلسطينية واعلان خروج صبري البنا، ابو نضال، مندوب منظمة التحرير في بغداد عن «فتح»، وتشكيله لحركة انشقاقية باسم «المجلس الثوري» بدعم عراقي.

وفي المرحلة نفسها ايضا احتضنت بعض الفصائل المنظمة جماعات سياسية عراقية مناوئة للبعث في بغداد، كانت قد نقلت مركز نشاطها الى لبنان مثل الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الوطني الكردستاني الذي تزعمه جلال الطالباني. وكانت هذه الصراعات تستنزف جانبا كبيرا من انتباه المقاومة وجهدها، وتحرمها من طاقات العراق ووزنه كما انها كانت تؤثر في مكانة بغداد العربية، وتنال من

حظوتها لدى المواطنين، وتساهم في ابعادها عن الادوار المحورية في السياسة الاقليمية. واشتد الصراع بين الجانبين الى درجة شعرا معها بان الضرر بهما يفوق اي كسب، فقام ياسر عرفات بزيارة بغداد، في آذار (مارس) ١٩٧٩، على رأس وفد فلسطيني واتفق مع القيادة العراقية على برنامج عمل مشترك لرأب الصدع بين حزب البعث وحركة فتح (تعميم مشترك الى منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي وكوادر فتح. بدون تاريخ). ونفذ هذا البرنامج بصورة جزئية وأوقف التدهور في العلاقات وفصول التناحر الدامية، ولكنه لم يفض الى علاقات تعاون وود بين الجانبين، بل بقيت العلاقات مطبوعة، بين الجانبين، بالحذر والفتور.

استمرت تلك المرحلة لسنوات حتى استقرت الهيئات القيادية للمقاومة في العاصمة العراقية، فكانت ايذانا بتبديل الاجواء بين الطرفين، وبدء مرحلة جديدة في العلاقة بينهما. وابتداء من منتصف الثمانينات، ظهرت في السياسة العربية ملامح تحالف عراقي ـ فلسطيني ارتكز على الحاجات المتبادلة والقناعات المتشابهة في السياسة العربية والدولية. فكانت من بين هذه الاعتبارات، حاجة المقاومة الى قاعدة امان تستند اليها بعد خسارة مواقعها في الاردن ولبنان. وقد عبر ياسر عرفات عن هذه الحاجة بأسلوب رمزي عندما قال «لست انام ملء عيني الا في بغداد»، ذلك ان العراق كان يوفر للمنظمة ولمقراتها القيادية حماية، على الاقل، لم تتمكن الدول العربية الاخرى من توفيرها لها. (JP, 18 - 22/8/1986). وكانت المقاومة تبادل العراق تأييدا في السياسة العربية والدولية احتاج اليه، خاصة خلال الثمانينات عندما اشتد عليه الضغط الايراني، ومن بعده الحملات السياسية الاميركية ـ البريطانية. فعندما شعرت القيادة العراقية، في ربيع عام ١٩٩٠، بالحاجة الى موقف عربي يؤازرها في وجه هذه الحملات، لمست المقاومة هذه الحاجة، فاقترحت عقد القمة في بغداد للتضامن معها في وجه التهديدات، وحمل ياسر عرفات هذا الاقتراح يتجول به في العواصم العربية حتى ضمن انعقاد القمة.

ان هذه العلاقة الوطيدة بين القيادتين العراقية والفلسطينية لم تكن سهلة دوما، ولم تخل من التعقيدات الناشئة احيانا عن تباين في حاجات الفريقين ومصالحهما.

ذلك ان العراق بدا وكأنه يوطد سياسة المجابهة مع اسرائيل والقاء قفاز التحدي العسكري في وجهها ووجه مؤيديها، وكان من مظاهر تلك السياسة تهديد صدام حسين «بجعل النار تأكل نصف اسرائيل»، اذا اعتدت على اي بلد عربي (الحياة: ٣/٤/١٩٩٠). وكان من تجليات تلك السياسة ايضا ما تردد حول العلاقة بين القيادة العراقية والعملية التي حاولت «جبهة التحرير الفلسطينية» بقيادة ابو العباس أن تقوم بها لمهاجمة بعض الاهداف الاسرائيلية من البحر قبل اسابيع من عقد مؤتمر القمة في بغداد، وهي عملية اسفرت عن رد فعل سياسي واعلامي عنيف في الغرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية، واتخذته واشنطن سببا لتعليق الحوار مع المنظمة. وكانت المنظمة، بالمقابل، تسعى الى توسل طريق المبارزة السياسية مع اسرائيل، واقناع الادارة الاميركية بتبديل موقفها من الحقوق الفلسطينية، مما جعلها تعلن الاعتراف باسرائيل والامتناع عن استخدام العنف. لكن، رغم هذا التباين في المواقف، فان العلاقة بين الفريقين كانت، في اواخر الثمانينات، متينة، ونامية.

كان من نتائج التفاهم العراقي ـ الفلسطيني، تقوية وجهة النظر العربية المتشددة في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكان التعبير عن وجهة النظر هذه يختلف. وكان من الطبيعي ان يصطدم هذا المنحى بسياسة الولايات المتحدة وبريطانيا من هذه المسألة، اي وجهة النظر التي عبر عنها جيمس بيكر في رسالته الى قمة بغداد.

الاردن: نمت العلاقات العراقية ـ الاردنية بصورة مستمرة منذ قمة بغداد عام ١٩٧٨، حيث اكتسب الملك حسين اعجاب الزعماء العراقيين وتقديرهم. وزاد الصلات بين البلدين رسوخا تأييد الاردن غير المحدود للعراق في حربه مع ايران. وفي عامي ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ تطورت العلاقة بين البلدين على نحو بدأ يؤثر في ميزان القوى العربي ـ الاسرائيلي. ففي شباط (فبراير) ١٩٨٩، اعلن البلدان عن تشكيل سرب عراقي ـ اردني مشترك لتدريب الطيارين في البلدين. وبعد اشهر قليلة قام الاردنيون والعراقيون بطلعات جوية مشتركة فوق الاردن واسرائيل، والتقطوا صورا للمواقع الاسرائيلية. وفي المدة نفسها تقريبا، اعلن البلدان عن النية في تشكيل لواء عراقي ـ اردني مشترك.

واثارت هذه المشاريع والخطوات ردود فعل سريعة في اسرائيل اذ انها كانت تؤثر في الميزان العسكري الحساس بين العرب والاسرائيليين. ووجد الاسرائيليون في هذه الخطوات خرقا غير مقبول «للخط الاحمر» الذي رسمه دافيد بن غوريون، رئيس الحكومة الاسرائيلية، عام ١٩٥٠، عندما تردد ان العراق سيرسل بقواته الى الاردن لمساعدة حكومتها على قمع الاضطرابات والتحركات المعارضة. آنذاك ابلغت الحكومة الإسرائيلية الاطراف الدولية المعنية، انها ترفض دخول القوات العراقية الى الاردن، مهما كانت مبرراته واسبابه، وانها تعتبر اي خرق لهذه القاعدة مساسا بأمن اسرائيل وتهديدا لسلامتها. وذكّرت اسرائيل الاوسط الدولية بالخط الاحمر هذا عندما قدمت احتجاجا شديدا الى الاردن على الطلعات المشتركة. ووجد بعض المحللين العسكريين الاسرائيليين في مشروع السرب المشترك امرا يبعث على القلق للاسباب الثلاثة الآتية: اولا، لانه يمنح الجيش الاردني، الحسن التدريب، غطاء جويا في مواجهة الجيش الاسرائيلي؛ ثانيا، لانه يهدد بنقل الخبرة العسكرية التي يكسبها الاردنيون من خلال المناورات المشتركة مع العسكريين الاميركيين الى الجيش العراقي؛ ثالثا؛ لانه يسمح للعراق بالحصول على انذار جوي اذا تحرك الطيران الاسرائيلي لضرب الاهداف والمواقع العراقية. ورغم ان عمان وبغداد اعلنتا ان اللواء المشترك سيتمركز على الحدود العراقية ـ الاردنية ولن ينتشر على الحدود مع اسرائيل، فان المحلل العسكري زئيف شيف وجد ان مثل هذه التطورات ستكون سببا في ادخال تغيير على استراتيجية اسرائيل على طول الحدود بينها وبين الاردن، وستؤثر في ميزان القوى بينها وبين الدول العربية المجاورة في الجبهة الشرقية. ولاحظ دور غولد، الباحث في «مركز جافي للدراسات الاستراتيجية»، ان تعاون العراق العسكري مع الاردن فضلا عن نشاطه المتزايد في لبنان، جعلا الكثيرين في اسرائيل يعتقدون بأن العراق ينوي اشعار الآخرين «بوزنه العسكري ونفوذه الاقليمي خارج منطقة الخليج». ولم يكن ثمة شك ان هذا المنحى الذي سار عليه العراقيون سيؤثر تاثيرا مهماً في مجرى الصراع العربي الاسرائيلي. (JP: 3/3/1990, الحياة ١٥/٢/١٩٩٠).

لقد ضاعف من اهمية التعاون العسكري العراقي ـ الاردني انه استند الى علاقات اقتصادية وسياسية نامية بين البلدين، اذ ازدهرت التجارة بينهما خلال الحرب العراقية ـ الاردنية. وظهرت آثار هذا الازدهار على مرفأ العقبة الذي تحول الى المنفذ الرئيسي للعراق على البحر بعد ان تعطلت موانىء البصرة والزبيروام قصر. ذلك ان التجارة العراقية عبر المرفأ الاردني استأثرت بسبعين في المائة تقريبا من مجمل اعماله لعام ١٩٨٨. (الشرق الاوسط: ١٩٨٩/٦/٣) كذلك انتعشت العديد من الصناعات الاردنية، كالادوية والمفروشات، التي وجدت في العراق سوقا واسعا يستهلك نسبة عالية من انتاجها.

وترافق هذا التطور في العلاقات الاقتصادية مع تحسن ملموس في مستوى العلاقات السياسية بين البلدين، على جميع المستويات الحكومية والاهلية. وافاد العراق من هذه العلاقات، خاصة على الصعيد الدولي حيث تكونت للاردن خبرات وصلات قوية. وخلال الحرب العراقية ـ الايرانية عملت الديبلوماسية الاردنية على تأمين دعم الدول الغربية لبغداد ضد الايرانيين. وعندما انتهت الحرب، سعى الملك حسين الى الحفاظ على العلاقات الجيدة التي نشأت بين العراق وعدد من الدول الغربية، فاتفق مع رؤسائها على توجيه دعوات للرئيس العراقي لزيارة هذه الدول وعقد المحادثات مع حكوماتها، (بدران: ١٩٩١). وعلى المستوى الاهلي، تمكن العراق من كسب تعاطف فئات شعبية واسعة خاصة وان هذه الفئات لمست بصورة مباشرة فوائد التعاون بين البلدين على صعيدي الاقتصاد والامن القومي. وانعكست مظاهر هذا التأييد والتعاطف الشعبي في حجم واندفاع الوفود الاردنية الكبيرة التي كانت تؤم العراق للاعراب عن تأييدها له، في المؤتمرات التي نظمتها الدولة العراقية او حزب البعث الحاكم.

ساعد تطور العلاقات الثنائية بين العراق وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والاردن على ترسيخ اهمية العامل العراقي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ واستطرادا، في السياسة العربية، اذ ان الحكومات العربية تكتسب مشروعية في نظر الرأي العربي بمقدار ما تقترب من موقع الصدارة في مجابهة التحدي

الاسرائيلي. وهذه المشروعية تسمح للبلد العربي المعني ان يطالب الآخرين بتبني مواقفه وسياسته باسم مشروعية التصدي لاسرائيل. ولئن كان من المفروض ان يدنو البلد العربي من مرتبة الصدارة في ادارة الصراع مع اسرائيل عندما يتمكن من توفير طاقات لا يملكها الآخرون، فإن التحالفات التي يقيمها عادة تساعده على ترسيخ هذه الصورة. وفي اواخر الثمانينات بدت بغداد وكأنها محققة للامرين معا: الاقتدار العسكري، الى جانب الحلفاء المناسبين، واي حليف، في الصراع مع اسرائيل، أهم من منظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»؟ واي حليف، بعد المنظمة، أهم من البلد الذي يضم اكبر عدد من الفلسطينيين، خارج الاراضي العربية المحتلة، ويقف على اطول حدود عربية مع اسرائيل؟ ولكن مهما يكن مقدار اهمية العلاقة بالمنظمة والاردن، فانها بمفردها لا تكفي في اطار المجابهة مع اسرائيل، اذ بقيت بين «دول الطوق»، مصر وسوريا كقوتين رئيسيتين تضطلعان بدور بارز على المستويين: الصراع العربي - الاسرائيلي، والنظام الاقليمي العربي. ولقد اقتضى صعود العراق السياسة العربية، اعادة تحديد العلاقة مع كل من البلدين، ففي أي وجهة سارت محاولاته على هذا الصعيد في الفترة الفاصلة بين الحرب العراقية - الايرانية وحرب الخليج؟

مصر: تحسنت العلاقات المصرية - العراقية بصورة مطردة خلال حرب العراق مع ايران، خاصة عندما اعادت بغداد علاقاتها السياسية كاملة مع القاهرة في ١٤/ ١١/ ١٩٨٧. ولقد استند تحسن العلاقات بين البلدين الى مصالح مشتركة ومتبادلة تمثلت بحاجة العراق الى العمال المصريين الذين بلغ عددهم في العراق مليوناً وربع المليون من المصريين، والى حاجة القوات العراقية الى صادرات السلاح المصرية، خاصة عندما امتنع الاتحاد السوفياتي عن تزويد العراق ببعض انواع السلاح في المراحل الاولى للحرب. (القبس: ٣/ ٨/ ١٩٨٦). بالمقابل كانت واردات مصر من بيع السلاح ومن تحويلات المصريين في العراق، تسد جزءا مهما من العجز في الميزان التجاري المصري. واستند التحسن في العلاقات بين البلدين ايضا الى نظرة متقاربة للتحدي الايراني، ولمتطلبات الصراع مع طهران، على الصعيدين العربي والدولي.

وبعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية بأشهر قليلة، خيّل للكثيرين ان العلاقات بين مصر والعراق ستستمر في مسارها السابق نفسه. وتعزز هذا الانطباع عندما اجتمعت اللجنة العليا المصرية ـ العراقية، في مطلع عام ١٩٨٩، واتخذت جملة مقررات بتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، منها توقيع صفقة متكافئة بقيمة بليون دولار، وتأسيس مقاولات مصرية ـ عراقية. (الاهرام: ٨/ ١/ ١٩٨٩) كذلك زادت هذه التوقعات رسوخا عندما اعلن الرئيسان مبارك وحسين، بالاضافة الى ملك الاردن الحسين، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، في ١٧/ ٢/ ١٩٨٩، عن قيام «مجلس التعاون العربي» بين الاقطار الاربعة. بيد ان هذه التوقعات المتفائلة لم تكن في محلها تماما، اذ ان الاسس التي استندت اليها العلاقات بين البلدين اخذت تتأثر بالاوضاع المستجدة. ففي حين ان القاهرة كانت حريصة، لاسباب اقتصادية وسياسية، على ابقاء العلاقة الحسنة بالولايات المتحدة وبريطانيا، تدهورت العلاقة بين بغداد وهذين البلدين. وبينما هددت بغداد بالخيار العسكري في مجابهة التحدي الاسرائيلي، اعتقدت القاهرة ان الدبلوماسية هي الطريق الافضل لايجاد حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعندما انتهت الحرب بين العراق وايران، انخفضت المستوردات العراقية من السلاح المصري، وتحول العراق، على العكس، الى بلد يفتش عن اسواق لصادراته من السلاح، وذلك بما يتعارض مع مصالح مصدّر السلاح المصري، وفي غياب التنسيق والتعاون الوطيد في هذا المجال. وفي الفترة نفسها لم يعد العراق في حاجة الى اليد العاملة المصرية، كما كان في حاجة اليها عندما فرض الصراع مع ايران انضمام عدد كبير من العمال العراقيين الى المجهود الحربي العراقي. ومع استفحال الازمة الاقتصادية في العراق وتبدل الاولويات، اضطرت الدولة العراقية الى وضع القيود على تحويل العمال المصريين الى الخارج.

ادت هذه التطورات التي اعقبت انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية الى تراجع في العلاقات الثنائية بين القاهرة وبغداد. ولقد ظهر هذا التراجع في مناسبات كثيرة، منها قرار السلطات المصرية بالانسحاب من البرنامج المشترك لصناعة صاروخ الكوندور. وتراجعت العلاقات مرة اخرى عندما وقعت اعتداءات على العمال

المصريين في العراق ادت الى مقتل العشرات منهم، فأثار هذا الحادث ضجة سياسية واعلامية كبرى في مصر. (التقرير الاستراتيجي للاهرام، ١٩٩٠: ٣٤٥). وترسبت آثار هذا الحادث في نفوس المصريين رغم ان القيادة السياسية في كل من البلدين تدخلت لتطويقها.

وظهرت آثار التراجع في العلاقات المصرية ـ العراقية حتى في مناسبة تأسيس «مجلس التعاون العربي» اذ بدا ان القيادة المصرية تدخله متلكئة، خاصة عندما صوّر وكأنه مكافأة وتزكية للدور العراقي في الساحة العربية والخليجية. وقال بعض المسؤولين المصريين في تفسير انضمام بلدهم الى المجلس ان الغرض منه كان «احتواء العراق» لئلا يتطرف في سياسته الاقليمية. وعندما خرج المجلس الى العلن، اعرب كل من الرئيسين المصري والعراقي عن فهم مختلف له، ففي حين اراده مبارك اطارا للتعاون الاقتصادي، اكد صدام على افقه السياسي. (السفير: ١٩٨٩/٢/٧، الثورة: ١٩٨٩/٢/١٧).

ان هذه التراجعات لم تكن لتعني ان العلاقة بين البلدين دخلت ازمة مستحكمة، ولكنها كانت دليلا على ان هذه العلاقة كانت تقف على مفترق طرق بانتظار انجلاء علاقات العراق الدولية والاقليمية، ووضوح اهداف سياسة بغداد العربية. ذلك ان القاهرة لم تكن مستعدة لتبني خصومات العراق على المستويين الدولي والاقليمي، ولم تكن مستعدة ايضا لمساعدة بغداد على تسلق سلم الزعامة الاقليمي على حساب الدور المصري بالذات.

سوريا: اتسمت العلاقة بين القيادتين العراقية والسورية، بصورة عامة بالتوتر ما عدا مرحلة قصيرة عقبت دخول معاهدة كامب دافيد مع اسرائيل. فلقد شعرت القيادتان عندها ان خروج مصر من الصراع العربي ـ الاسرائيلي بات يشكل خطرا كبيرا ليس على الامن القومي العربي، فحسب وانما حتى على الامن الوطني للبلدين. واتجهت القيادتان «ادراكا منهما للاخطار الكبيرة التي تحدق بالامة العربية»، الى السعي الحثيث (...) من اجل تحقيق اوثق اشكال العلاقات الوحدوية بين القطرين...» كما جاء في «ميثاق العمل القومي المشترك بين القطرين السوري

والعراقي، الذي وقعه زعماء البلدين في بغداد في ١٩٧٨/١٠/٢٦، (الخوري، ١٩٩٨: ٤٧٩ ـ ٤٨٠). وتوصل الزعماء العراقيون والسوريون الى ضرورة اعلان وحدة الحزبين والقطرين، وتقدمت المساعي لتحقيق هذه الغاية حتى وصلت الى العقدة الحساسة، اي السلطة السياسية.

واصطدم المشروع الاتحادي بين البلدين بهذه العقدة، السياسية الجوهر والمدلول، لان المعضلة كانت هي: من يمسك بزمام عملية الاندماج؟ من يقود الدولة الاتحادية: بغداد ام دمشق؟ واسدل الستار نهائيا على المشروع، بعد اسابيع قليلة من جلسة الحوار التاريخية هذه، عندما اعلنت القيادة العراقية عن اكتشاف مخطط دبره بعض القياديين العراقيين للاستيلاء على السلطة والانفراد بها بدعم من القيادة السورية. (حسين، ج ٤، بدون تاريخ: ٤٧١ ـ ٤٨٧) وشهدت العلاقات بين البلدين المزيد من التدهور بعد بدء الحرب العراقية ـ الايرانية ووقوف دمشق الى جانب ايران في الحرب، ودخلت العلاقات بين البلدين مرحلة القطيعة الكاملة طوال الثمانينات.

بموازاة الحرب الباردة العراقية ـ السورية بذلت بعض القيادات العربية مساعيَ للحد من التدهور بين البلدين، وقبيل انتهاء الحرب بين ايران وبغداد، في مطلع ايار (مايو) ١٩٨٧، نجح مسعى سعودي ـ اردني مشترك في ترتيب هدنة مؤقتة بين الطرفين. ولقد استمرت الهدنة بضعة اشهر ثم انهارت في شباط (فبراير) ١٩٨٨، وتجددت مظاهر الصدام بين البلدين. وكان من مظاهر عودة الصراع بين بغداد ودمشق، دخولهما في المواجهة الحادة في لبنان وامتناع القيادة السورية عن الاشتراك في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في العاصمة العراقية في ايار (مايو) ١٩٩٠. (IHT: 4/2/1988؛ القبس: ١٩٨٧/٥/٧).

ان العلاقات المتوترة مع سوريا والمتراجعة مع مصر كانت تضعف من دور العراق في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ذلك ان العراق بدا، عندما انتهت حربه مع ايران، وكأنه التحدي العربي الرئيسي لاسرائيل. وهذا الوضع كان يعرّض العراق، الى ردود فعل الاسرائيليين المزودين بالاسنان الذرية، فضلاً عن دول

الغرب الكبرى، وبصورة خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا. وفي مواجهات من هذا النوع، كانت للعراق حاجة ماسة الى التنسيق المحكم مع مصر وسوريا من اجل احتواء الخطر العسكري الاسرائيلي، كما كان في حاجة ايضا الى تضامن اقليمي واسع يضع الوزن كله في مواجهة الاسرائيليين، وحلفائهم في دول الغرب. ولم يكن من السهل تأمين هذا التضامن بدون حل عقدة العلاقات العراقية ـ السورية، والتوصل الى صيغة في العلاقة مع مصر تزيل اسباب الفتور الذي اخذ يغشى موقف القاهرة من بغداد مع ابتعاد شبح الاجتياح الايراني لاقطار المشرق العربي. ولكن بغداد لم تنجح آنذاك في العثور على نقطة العبور المناسبة للوصول الى علاقات سوية مع دولتي الطوق الرئيسيتين. ان ذلك الواقع لم يكن ليقلل من اهمية ما حققه العراقيون في علاقاتهم بالاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولا ما انجزه العراقيون في تنمية قوتهم العسكرية، فالخطوات التي مشوها هنا اضفت صدقية على موقفهم المتشدد من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهذه الصدقية جعلتهم يقفون في قلب الصراع، بينما كانوا يقفون على اطرافه طوال عقدين من الزمن تقريبا.

الخليج والسياسة النفطية

تبدلت اهداف سياسة النفط العراقية تبدلا ملموسا بعد موافقة ايران على وقف اطلاق النار. فخلال الحرب، او بالاحرى في الاشهر الاخيرة منها، سعى العراق مع السعودية والكويت الى تخفيض سعر النفط عن طريق زيادة الصادرات، وانخفض السعر من ٢٨ دولاراً الى ما يقارب العشرة دولارات في النصف الاخير من عام ١٩٨٨ (FT: 22/9/1989). وشرح صدام حسين الغرض من هذه السياسة في مناسبة عامة فقال ان البلد «... الذي ليس لديه سلاح جيد في السابق، ليس باستطاعته ان يجلب سلاحا ويغير موازين القوى بفترة منظورة (..) إذاً ليس امامهم [أي امام الايرانيين] الا ان يتفاهموا معنا (حسين، ١٩٨٨: ٣٨٥). وبعد تثبيت وقف اطلاق النار، تغيرت الاولويات عند العراقيين، فلم تعد افقار الآلة العسكرية الايرانية، بل تعزيز المدخول العراقي من النفط من اجل اعادة اعمار البلاد، ومواصلة الانفاق على

برنامج التسلح، والوصول الى هذا الهدف اعتمد على توفر العناصر الثلاثة الآتية:

اولا، ازالة الاضرار التي لحقت بمنشآت النفط العراقية خلال الحرب وتطويرها. وقد تمكن العراقيون من تحقيق هذه الغاية بسرعة، خاصة وان الاضرار لم تكن فادحة. وهكذا عادت المنشآت النفطية الجنوبية تعمل ابتداء من عام ١٩٨٩، وارتفعت الطاقة الانتاجية الى ٣,٢ والتصديرية الى ٢,٨ عام ١٩٩٠.

ثانيا، ارتفاع الطلب في الاسواق الدولية، هذا ما تحقق بالفعل الى درجة ان المخزون من النفط في الغرب وصل الى ادنى مستوياته منذ اربع عشرة سنة، كما اعلنت وكالة الطاقة الدولية. (FT: 7/2/1990). وقد زاد الطلب الاميركي، بصورة خاصة، على نفط الخليج فبلغت مستوردات الولايات المتحدة من نفط العراق وحده ٢,٤ مليون برميل في اليوم خلال عام ١٩٨٩، في حين انها لم تزد على نصف مليون برميل خلال عام ١٩٨٦.

ثالثا، تعديل سلم الانتاج في منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبك). وذلك قصد تحقيق غرضين اولهما تخفيض الانتاج من اجل رفع الاسعار، وثانيهما زيادة حصة العراق من الانتاج والصادرات على حساب الدول الاخرى المنتجة للنفط. وكان تحقيق الغرض الاول سهلا إذا قورن بالثاني، لان اكثر الاعضاء وخاصة الدول الكبيرة مثل الجزائر واندونيسيا ونيجيريا وايران كانت ترغب في تعزيز مداخيلها من النفط، ولكن المهمة الثانية كانت اشق لأنه باستثناء العراقيين انفسهم، لم تكن هناك مصلحة عند اي عضو آخر في زيادة حصة العراق. بالعكس، تضررت من هذا الطلب بعض الدول الداخلة في العضوية، لأن العراق اراد زيادة صادراته على حسابه. رغم ذلك فإن العراقيين تمكنوا من اقناع دول المنظمة النفطية بالاقتراحين معا، وكان الاخذ بالاقتراح الثاني، بصورة خاصة، مؤشرا على نمو دور العراق في المدارين الاقليمي والنفطي.

مع ازدياد نفوذ العراق داخل «الاوبك»، شعر العراقيون بالحاجة الى تاكيد التزام الاعضاء بمقرراتها، وان العلاقات الجيدة القائمة مع الدول الاعضاء في المنظمة الدولية تساعدهم على تحقيق اهداف سياستهم النفطية. كذلك يدركون ان

لهذه العلاقات اهمية على اصعدة عديدة اخرى، لذلك سعوا الى تحسين علاقتهم بهذه الدول، وتوطيدها، وخاصة السعودية والكويت، لاستمرار الحلف الثلاثي الذي جمعهم في حرب الاسعار ضد ايران.

في سياق المساعي الرامية الى تثبيت العلاقات بين العراق والسعودية، وتمتينها استقبلت بغداد الملك فهد في آذار (مارس) ١٩٨٩، حيث وقع مع الرئيس العراقي اتفاقين الاول بعنوان «عدم التدخل في الشؤون الداخلية واستخدام القوة بين العراق والمملكة العربية السعودية»، والثاني يتعلق بالتنسيق الامني بين البلدين (الحياة: ٢٨/٣/١٩٨٩). ويجدر بالذكر ان ميثاق جامعة الدول العربية، ينص على عدم جواز تدخل الدولة العضو في الجامعة بالشؤون الداخلية للدول العربية الاخرى، فكان من المستطاع العودة الى هذا النص في البيانات المشتركة بين البلدين، وتجديد العهد على الالتزام بمضمونه، لو اراد الطرفان الاشارة العابرة الى هذه المسألة. الا ان الفكرة من الاتفاق كانت التشديد على التعاون بين القيادتين العراقية والسعودية، خاصة بعد قيام «مجلس التعاون العربي»، وما تردد في الاوساط العربية والدولية، عن تخوف خليجي من نشوء ذلك المحور الجديد في السياسة العربية.

ومشت بغداد خطوات في ترتيب علاقاتها مع الكويت، اذ ان القيادة العراقية كانت تدرك مدى حساسية هذه القضية، وتعلم مدى تأثيرها في استقرار العراق وطموحات بغداد الاقليمية. ولطالما تردد في الاوساط العراقية والخليجية ان هذه القضية تسببت في ذهاب الحكومات والملوك. تردد، مثلا، ان قضية الكويت هي التي تسببت في مقتل الملك غازي. بل قيل ان هذه القضية كانت وراء سقوط النظام الملكي عام ١٩٥٨، ويبدو ان الذي مهد لانتشار هذا الانطباع هو ملابسات انشاء الاتحاد العربي بين العراق والاردن. فقبل ان يعلن الاتحاد، طلب نوري السعيد، رئيس الوزراء العراقي، من الحكومة البريطانية العمل على ادخال الكويت عضوا ثالثا فيه، وذلك حتى تساهم عائدات النفط الكويتية في تمويل الكيان الاتحادي، ودفع المساعدة السنوية للاردن. وحيث ان نوري كان قد تقدم، في السابق، باقتراحات ترمي الى اقامة علاقات اتحادية مع الكويت، ولما لم يخرج في المرات السابقة بنتائج

حاسمة، فقد سعى عندها الى وضع الحكومة البريطانية على المحك، فخيرها بين ان تأتي بالكويت الى الكيان الاتحادي الجديد، او أن ترفع يدها عن الكويت فتترك للعراق ان يحل مشاكله مع الكويتيين دون تدخل بريطاني. بيد ان حظ الاقتراح الجديد الذي تقدم به نوري لم يكن افضل من الاقتراحات القديمة، اذ ان الحكومة البريطانية تشاورت مع حاكم الكويت حول دخول الاتحاد، ثم ابلغت الحكومة العراقية بأن الامير رفض المشروع لانه يشكل خطرا على حكم عائلة الصباح، وانه اقترح بدلا من ذلك عقد معاهدة صداقة مع الاتحاد لحل المشاكل المعلقة بين الطرفين. ولما نقل المسؤولون البريطانيون هذه النتيجة الى رئيس الوزراء العراقي لم يقتنع بها، وطفق يحمّل الحكومة البريطانية مسؤولية منع الكويت من الانضمام الى الاتحاد، حتى اصبح هذا الاتهام شائعا في الاوساط العراقية. (FO 371/140896: Baghdad To FO, 29/1/1959) وربط بعض المسؤولين السابقين في العهد الملكي بين هذه الملابسات، وسقوط الحكم الملكي، مما جعل البعض ينظر الى القضية الكويتية بعقل اسطوري ويعاملها وكأنها من المحرمات.

ان هذه التعقيدات كانت ماثلة في اذهان القادة العراقيين، منذ السنوات الاولى لوصول البعث الى السلطة، بيد انهم، لم يكفوا، كما اشرنا اعلاه، عن المطالبة بمنفذ الى الخليج. وكان الزعماء العراقيون يفضلون ان يتوصلوا الى تحقيق هذه الغاية بالتفاهم مع الزعماء الكويتيين وبعد السير خطوات على طريق التعاون بين البلدين.

من بين هذه الخطوات التوقيع على عقد النقل البري بين العراق والكويت الذي سمح بحرية تنقل المسافرين والامتعة الشخصية والبضائع التجارية والسيارات بين البلدين. وسيرا على طريق تطوير العلاقات الثنائية ايضا، وافق العراق على تزويد الكويت بالمياه العذبة للشرب والري، وعلى امدادها بالكهرباء، وبوشر بالفعل في تنفيذ الترتيبات الاجرائية لتنفيذ هذه القرارات. (القبس: ٧/ ١٠/ ١٩٨٨، الشرق الاوسط: ١٧/ ٢/ ١٩٨٩، الوطن: ١/ ٤/ ١٩٨٩). وجنبا الى جنب مع هذه الخطوات، عبرت بغداد عن رغبتها في حل مشكلة ترسيم الحدود مع الكويت، الا ان الزعماء الكويتيين اظهروا تلكؤا في النظر في هذه المسألة. (بدران: ٣٠/ ٥/ ١٩٩١). فعندما

سافر ولي العهد الكويتي ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الى بغداد في شباط (فبراير) ١٩٨٩، للتباحث مع صدام في مستقبل التعاون بين البلدين، لم يدرج الوفد الكويتي قضية ترسيم الحدود على جدول الاعمال الذي حمله معه الى العاصمة العراقية. (الشرق الاوسط: ٩/٢/١٩٨٩).

ان امتناع الكويت عن تلبية طلب صدام بصدد الاتفاق على ترسيم الحدود لم تثر اهتماما كبيرا الا بين الذين كانوا يتابعون تطور العلاقات بين البلدين، ويلاحظون توترا مكتوما يشوبها. لقد حاول هؤلاء تفسير الرغبة العراقية والممانعة الكويتية في حل المسألة الحدودية، وتبادرت الى اذهانهم اسئلة كثيرة: ترى هل كانت بغداد تطلب هذا الملف لكي تنفذ منه الى المطالبة بجزيرتي وربة وبوبيان بحيث تتمكن من تعزيز مشروعية العراق الخليجية ومن التحول الى قوة بحرية؟ هل كانت الكويت تشعر ان الظرف لم يكن في مصلحتها آنذاك لحسم مسألة الحدود بين البلدين؟ هل كان الزعماء الكويتيون يتوقعون ويتطلعون الى ظروف اخرى تتبدل فيها موازين القوى الاقليمية، فيتحسن فيها موقعهم التفاوضي مع القيادة العراقية؟ كان من الصعب الاجابة على هذه التساؤلات قبل انفجار الازمة بين البلدين، خاصة وان الزعماء من الطرفين حرصوا على اعطاء صورة متفائلة عن العلاقات الكويتية ـ العراقية. وقد عزز هذه الصورة ما صدر عن دور الاعلام والسياسة والاقتصاد في الكويت من تاييد للعراق ترددت أصداؤه في دول الخليج، فقرّب بغداد من موقع الزعامة الاقليمية.

العلاقات الدولية

في السنتين الاخيرتين من الحرب العراقية ـ الايرانية، كانت للعراق علاقات حسنة بكافة الدول الخمس الدائمة العضوية في الامم المتحدة. وهذه العلاقات كانت تتأثر بعاملين رئيسيين:

الاول، هو موقف هذه الدول من قضية الامن الوطني العراقي والعربي، وهنا احتلت، في الثمانينات، مسألة الموقف من الحرب العراقية ـ الايرانية حيزا كبيرا من الاهمية عند العراقيين، دون اغفال قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

الثاني، موقف هذه الدول والقوى الاقتصادية فيها من برنامج التنمية العراقي القائم على فكرة القومية الاقتصادية. في هذا الاطار حدد العراقيون عددا من المقاييس التي اولوها اهمية في العلاقات الاقتصادية الخارجية مثل نوعية الخدمات التي تعرض على العراق واسعارها، والسرعة في الانجاز، ومدى استعداد الجهة الخارجية للتعاون مع العراق في مجال تسويق نفطه بشروط مناسبة. (التقرير القطري، ١٩٨٣: ٥٤ ـ ٥٦).

بالاستناد الى هذين العاملين، خاصة الاول منهما، سعى العراقيون الى اقامة علاقات حسنة مع دولتي المعسكر الشرقي، الاتحاد السوفياتي والصين. وقعت بغداد معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٢. وقد سار البلدان خطوات عديدة في تنفيذ هذه المعاهدة، فقامت المؤسسات الاقتصادية السوفياتية بتنفيذ العديد من المشاريع في العراق، واحتل الاتحاد السوفياتي لسنوات عديدة مركز المصدّر الاول للسلاح الى الجيش العراقي. ان العلاقة بين الطرفين لم تنج من التوترات كما حدث عندما اوقف الاتحاد السوفياتي صادراته العسكرية الى العراق عام ١٩٧٥، بعد ان نشب القتال بين الجيش العراقي والجماعات الكردية المؤيدة لمصطفى البرازاني في شمال العراق، ثم عندما دخلت القوات العراقية الاراضي الايرانية عام ١٩٨٠. بيد ان هذه التوترات لم تبدل من الطابع العام للعلاقة بين الطرفين اذ استمر التعاون بينهما حتى نهاية الثمانينات، رغم هذه التوترات. كذلك كان لهذين العاملين، كما كان لحرص العراقيين على «اقامة العلاقة المتوازنة مع القوى الدولية» أثر في تطوير العلاقة مع الصين.

بالاستناد الى بعض المقومات التي اشرنا اليها، تطورت العلاقة ايضا بالدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الامن. كانت علاقة بغداد بفرنسا تقارب، من حيث مستوى تطورها، العلاقة بالاتحاد السوفياتي. تطورت العلاقات الفرنسية ـ العراقية قبل مجيء حزب البعث الى الحكم. وكان من اسباب تطورها ان فرنسا لم يكن لها تاريخ استعماري مباشر مع العراق، وكذلك الموقف المحايد الذي اتخذه الرئيس الفرنسي شارل ديغول من الحرب العربية ـ الاسرائيلية. ثم ازداد تطورها

في الثمانينات بسبب الموقف الذي اتخذه الفرنسيون من الحرب العراقية ـ الايرانية، فدعموا بغداد بقوة الى حد ان الرئيس الفرنسي ميتران قال صراحة، خلال زيارة قام بها الى الكويت عام ١٩٨٢، ان فرنسا لن تسمح لايران باحتلال العراق. (حسين، ج ١٨، ١٩٩٠: ٥٣٠) وكان من اسباب تطورها ايضا العوامل الاقتصادية ورغبة بغداد في الحصول على التقنية والخدمات الغربية مما لم تكن تحصل عليه من الدول الاشتراكية. واعتبرت بغداد ان تطوير العلاقة بفرنسا يفضي الى هذه الغاية وانه المدخل الى تطوير علاقتها باوروبا الغربية. وتعبيرا عن هذه السياسة راعت بغداد المصالح الفرنسية بصورة خاصة عندما امنت «شركة نفط العراق» فسمحت للشركاء الفرنسيين بالحصول على حصتهم من النفط لمدة عشر سنوات وفقا للشروط التي سبقت التأميم. كما جرت مراعاة المصالح الفرنسية في العديد من العقود التجارية التي عقدها العراق مع الدول والشركات الفرنسية. (التقرير القطري ١٩٨٣: ٥٤ ـ ٥٦؛ KHADDURI,1978: 127).

تطورت العلاقات، في السنتين الاخيرتين من الحرب العراقية ـ الايرانية، بين بغداد وكل من واشنطن ولندن، ولكن بعد ان اجتازت مسافة طويلة من التعرجات والتوترات والترددات ومشاعر الشك الناشئة، في رأي العراقيين، عن التضارب بين مشاريعهم التنموية من جهة، والمواقف الاميركية والبريطانية من جهة اخرى. كانت هذه المشاعر تؤثر في موقف العراقيين من القوتين الغربيتين عندما وصل البعثيون الى السلطة عام ١٩٦٨. فبعدها بسنة اجتمع صدام حسين بالسفير البريطاني في بغداد وحاول ان يشرح هذا الواقع اذ قال له:

«اننا لا نحبكم... ولكننا لسنا معقدين (...) تجاهكم. ان بامكاننا مهما يكن رأي الآخرين من حولنا عندما نقتنع بأن من مصلحة العراق ان تكون علاقتنا جيدة بكم وان تبرهنوا انتم بأنكم غادرتم حالة الشعور بأن العراق كان يوما جزءا من الامبراطورية البريطانية، فاطمئنوا بأننا سنتخذ القرارات بتطوير العلاقات حتى ولو كانت كل دول المنطقة تكره بريطانيا». وبعد ثلاثة عشر عاما كرر صدام هذه الرواية على مسامع ستيفان سولارز، عضو لجنة الشؤون الخارجية في

الكونغرس، عندما زار الاخير بغداد في آب (اغسطس) ١٩٨٢، (حسين، ج ٩، ١٩٩٠: ٢٢٦-٢٢٧).

ان الهوة التي تكونت مع المصالح المتضاربة لم تكن قد ردمت فى اواسط الثمانينات، عندما وجدت بغداد ان مصلحتها تقضي بتحسين العلاقات بواشنطن وكان العنصر الاهم، في هذا التطور هو الموقف المشترك من التحدي الخميني، واهمية الولايات المتحدة كقوة عظمى يمكن لموقفها ان يؤثر تأثيرا كبيرا في سير القتال بين ايران والعراق. وعبرت بغداد عن هذه الرغبة بوسائل كثيرة منها اعادة العلاقات المقطوعة بين البلدين منذ حرب ١٩٦٧، ومنها ايضا زيادة الاتصالات والزيارات التي قام بها المسؤلون العراقيون للعاصمة الاميركية. خلال سنوات الحرب الاخيرة، والتوقف عن توجيه الانتقادات، في الاعلام العراقي، الى الولايات المتحدة، وترحيل ابو نضال من الاراضي العراقية واغلاق مكاتب المنظمة الفلسطينية التي يترأسها. وسعيا وراء تحقيق الغاية نفسها، فتحت الابواب امام الشركات الاميركية لكي تساهم في القيام بالمشاريع في العراق، فعرض على شركة بجتل، على سبيل المثال ان تساهم في تنفيذ مد خط لانابيب النفط بين الحقول العربية وميناء العقبة في الاردن شرط ان تضمن الادارة الاميركية عدم تعرضه للقصف من قبل اسرائيل. وتحسنت العلاقات بين البلدين تحسنا ملموسا خلال سنوات الحرب الاخيرة رغم بعض التوترات التي طرأت عليها عندما انكشفت قضية ايران التي اعتبرها العراقيون خللا عارضا يمكن اصلاحه (Aberration)، وحادث اغراق السفينة الحربية الاميركية «ستارك» بصاروخ اطلقته طائرة مقاتلة عراقية في ايار (مايو) ١٩٨٧، الذي اعتبرته ادارة ريغان عملا غير مقصود.

وكما كان تطبيع العلاقات ممكنا ومطلوبا مع الولايات المتحدة، كذلك كان مرغوبا، مع بريطانيا. ولكن الرغبة في تطوير العلاقة هنا كانت اقل منها هناك وذلك لثلاثة اسباب جعلت تطبيع العلاقات العراقية ـ البريطانية اكثر صعوبة من تطويرها مع اي دولة من الدول الكبرى الاخرى. تلخص السبب الاول بالذكريات التاريخية لمرحلتي الانتداب البريطاني والعهد الملكي، وخاصة ذكريات حرب عام ١٩٤١، ولقد

لبثت هذه الذكريات حية في ذهن قادة البعث، يرجعون اليها في المناسبات العامة، ويورثونها الى الاجيال الجديدة. وزادها رسوخا في الاذهان ما نسب الى السلطات البريطانية من مواقف سلبية اتخذتها من البعث بالذات. فعندما اراد الامين العام للحزب زيارة بريطانيا عام ١٩٦٤، بقصد اجراء الاتصال ببعض القوى السياسية فيها، رفضت السلطات البريطانية اعطاءه تأشيرة دخول، مع انه كان يعتبر آنذاك زعيما للحزب الحاكم في سوريا. اما السبب الثاني، فكان تضارب المواقف والمصالح في قضية النفط اذ ان العراق كان يسعى الى زيادة صادراته من النفط بينما كانت السياسة النفطية البريطانية تتعارض مع هذه الرغبة. واخيرا، كان الحافز الى تطوير العلاقة ببريطانيا اقل منه بالولايات المتحدة لان الاخيرة كانت ذات اهمية اكبر بالتأثير في مسار الحرب العراقية ـ الايرانية. ان هذه الاسباب لم تحل دون اهتمام العراقيين بتطوير العلاقات ببريطانيا، ولكنها جعلتهم اقل حرصا على تحقيق هذه الغاية، من حرصهم على تحسين العلاقات بالدول الاربع الاخرى.

عندما انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية، وخرج العراق منها «منتصرا بالنقط» كما قيل، لاحظ العراقيون تبدلا مهما في المواقف التي تتخذها من العراق دول الغرب عموما، والولايات المتحدة وبريطانيا خصوصا . وازداد الحديث في بغداد عن مؤامرة تعد ضد العراق حتى طغى على كل حديث آخر (حسين، الثورة ١٨/ ١/ ١٩٩٠؛ ١٩٩٢؛ VIORST, 1992,). ففي تلك الآونة، وعندما كان العراق لا يزال خارجا من حرب قدمت فيها واشنطن الى العراق عونا ساعده على الانتصار على الايرانيين، وعندما كانت واشنطن تقدم التسهيلات المالية لبغداد فيخيل للمراقبين من الخارج ان للعراق علاقات طبيعية او حتى حميمة بدول الغرب، كانت الصورة في بغداد مختلفة. فبعد اشهر من انتهاء حرب العراق ـ ايران، تردد ان صدام حضر اجتماعا للقيادة القطرية لحزب البعث بثياب الميدان، قال فيه مخاطبا رفاقه: يبدو ان حياة النزال والحرب مكتوبة على البعثيين، وان الظروف لن تسمح لهم بعد الآن بالتخلي عن الثوب العسكري، وان ثمة مؤامرة تدبر للعراق. وعند الحديث عن المؤامرة كانت اصابع الاتهام توجه بالدرجة الاولى الى الولايات المتحدة. الا ان لندن كانت تعتبر شريكا دائما لواشنطن في المؤامرات ضد العراق،

خاصة عندما يتحدث المسؤول العراقي عن «الدولار الامبريالية» دون تحديد. وكانت اهداف المؤامرة، تتفاوت في ذهن الزعماء العراقيين، بين الضغط عليهم من اجل اجبارهم على التراجع عن مشاريع التسلح، او حملهم على قبول اسعار منخفضة للنفط الخام، او لحملهم على الاعتراف بإسرائيل ومصالحتها، وصولا الى اسقاط نظام حزب البعث. وفي كافة الحالات، اعتبر الزعماء العراقيون ان المطلوب تحجيم بلدهم ونزع الاسنان الحادة التي امتلكها خلال الحرب. ولكن ما هي الاسباب التي دعتهم الى مثل هذا الاعتقاد؟

السبب الاول، وربما الاهم، كان متصلا بالتقارير التي كانت لدى القيادة العراقية حول نشاط الاستخبارات الاميركية والبريطانية ضدها، وتوفر معلومات عند القيادة العراقية تقول أن رجال وكالة الاستخبارات الاميركية المركزية، كانوا يتصلون بالعراقيين في الخارج والداخل ويقولون لهم إن من الواجب الخلاص من نظام صدام.

السبب الثاني الذي جعلهم يتوجسون من وجود مخطط ضدهم تقارير وصلت الى القيادة العراقية من مصادر خليجية موثوقة ومقربة تقارير تبين ان الديبلوماسيين الاميركيين كانوا يحذرون الزعماء الخليجيين من خطر العراق وقوته. فهذه الحملة كانت كفيلة بعرقلة مشاريع بغداد لحل ازماتها المالية بالتعاون مع الدولة الخليجية.

السبب الثالث الذي جعل الزعماء العراقيين يشعرون بوجود مخطط يستهدفهم هو بقاء الأسطول الاميركي في الخليج. انهم، سلموا بدخوله المنطقة، خلال الحرب مع ايران لأنه وفر شيئا من الحماية للحلفاء العرب، ولكنهم مع ذلك كانوا ينظرون الى وجوده في الخليج بحذر وقلق. وتحولت هذه المشاعر الى الضيق والتذمر، في المراحل الاخيرة للحرب عندما استطاع العراقيون انتزاع المبادرة من الايرانيين، فكان الاعلام يصور هذه التطورات وكأنها حصيلة تدخل الاسطول الاميركي في مجرى القتال. وبلغ استياء العراقيين اشده يوم معركة استرجاع «الفاو»، عندما تدخلت البحرية الاميركية فدمرت بعض المنشآت الايرانية في الخليج. وقد ذكر نزار

الخزرجي، رئيس اركان الجيش العراقي آنذاك، انه لم ير صدام حسين مستاءً، طوال سنوات عمله معه، مثلما رآه عندما بلغته انباء التدخل الاميركي. وقال الخزرجي في ندوة نظمت في بغداد حول معركة الفاو ان الرئيس العراقي اعتبر ان المقصود من هذا التدخل الايحاء بأن انتقال الفاو الى أيدي العراقيين كان بترتيب اميركي، او ان الجيش العراقي كان يحارب بالتنسيق مع الاسطول الاميركي، وان المقصود من هذه الايحاءات هو النيل من المجهود الحربي العراقي. (ندوة تخليد ذكرى معركة الفاو ١١ ـ ١٣/٩/١٩٨٨). وتوفرت لدى القيادة العراقية أسباب اضافية لمثل هذا الشعور عندما زار فرانك كارلوتشي، وزير الدفاع الاميركي، منطقة الخليج لكي يقول للبحارة الاميركيين ان جهودهم هي التي انهت حرب العراق ـ ايران، و «ان الولايات المتحدة ستحتفظ بقوة بحرية كبيرة في المنطقة». (الحياة: ٦/١٢/١٩٨٨).

السبب الرابع الذي دعا العراقيون الى الاعتقاد بوجود مخطط يستهدفهم تجسد في قضايا بازوفت والمكثفات والمدفع العملاق. وتحدث صدام حسين عن القضيتين الاولى والثانية بإسهاب في «المؤتمر الشعبي للتضامن مع العراق» الذي دعت اليه القيادة القومية لحزب البعث في ايار (مايو) ١٩٩٠، قبل ايام قليلة من انعقاد قمة بغداد. قال صدام ان بازوفت كان جاسوسا، وانه حكم بالاعدام لأنه جاء يتجسس على العراق، وان الضغوط التي مورست على العراق كانت تهدف الى اجباره على التراجع عن تنفيذ حكم الاعدام «لكي يسرح ويمرح الجواسيس لينخروا العراق من الداخل، ويسلبوه ارادة القدرة على التصميم والعمل». ثم تحدث عن قضية المكثفات فقال انها لا تستحق الضجة لان المصانع العراقية انتجت مثلها خلال ايام قليلة، وان السبب الحقيق وراء اثارة الضجة حولها، هو اجبار العراق على التخلي عن برنامج «التقدم العلمي والفني». وفي كلامه عن القضيتين اللتين اعتبرهما مقدمة «الهجوم على العراق»، احتلت بريطانيا والبريطانيون المرتبة الاولى، قبل الولايات المتحدة، بين المتحاملين على العراق الذين يريدون به شرا. لم يقل صدام عن بازوفت انه كان يعمل لحساب بريطانيا، بل قال عنه انه كان يتجسس لحساب اسرائيل، ربما للتخفيف من حدة الازمة مع لندن. ولكن ما عدا ذلك اشار

الرئيس العراقي الى ان بازولت كان يحمل وثائق بريطانية، وان القنصل البريطاني هو الذي اختار له المحامي، وان السلطات البريطانية تابعت المحاكمة واطلعت على تفاصيلها. (القادسية: ٩/٥/١٩٩٠).

السبب الخامس الذي جعل الزعماء العراقيين يقولون بوجود خطة تستهدف اسقاطهم، هو حجم الحملة الاعلامية التي قامت ضدهم في الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل خاص. تناولت هذه الحملة القضايا الثلاث السابقة اضافة الى اوضاع حقوق الانسان في العراق، خاصة اوضاع الاقلية الكردية. ولقد كانت هناك اشياء كثيرة على الصعيد الاخير تستحق النقد، وكانت دور الاعلام في البلدين تنتقد هذه الاوضاع على الدوام ومنذ وصول البعث الى الحكم في العراق. غير ان الحملة الاعلامية التي سبقت الحرب لافتة للنظر ومختلفة من حيث شدتها وتركيزها وتنوع مواضيعها. ولقد اعتبر الزعماء العراقيون ان هذه الحملة لا تهدف الى مجرد الحط من الحكم الذي تزعموه، والى إظهار تفوقهم العسكري باهتاً، بل انها لشدتها تمهد الجو لعمل يستهدف الاطاحة بهم. ومما كان يؤكد هذا الاقتناع في نفوسهم أن لا صحة لما يقال في البلدين من ان الاعلام حر في الانظمة الليبرالية. فخلافا لهذا التقييم، كانوا يرون ان الاعلام هو اداة في يد النخبة الحاكمة وانها توجهه بحسب السياسة التي تخدم مصالحها؛ وأنها، في تلك اللحظة بالذات، كانت تستخدمه كأداة تحضير للموقعة الحاسمة مع بغداد.

الفصل السابع

الحرب البريطانية ـ العراقية الثانية (١٩٩١)

خلال النصف الاول من عام ١٩٩٠، كانت الولايات المتحدة ومعها الحليف البريطاني يتأهبان لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومع تفكك «الامبراطورية السوفياتية» وتراجع خطر المعسكر الاشتراكي، كان من البديهي ان تخطط حكومتا البلدين لتقليص نفقات التسلح، وان تتعطل العديد من المصالح الاقتصادية التي كانت ترتبط بصناعة الحرب، وان يخفض عدد القوات العسكرية، وقدرت هذه التخفيضات المتوقعة في البلدين، بحوالي خمس وعشرين بالماية من مستواها السابق (The Economist: 1/30/1993). الا ان هذه التخفيضات لم تذهب بعيدا، لان الادارات المسؤولة في واشنطن ولندن شددتا على اهمية التحديات الاقليمية واعتبرتا انها قد تحل محل الخطر السوفياتي من حيث تأثيرها في مصالح الغرب عموما والبلدين الحليفين بصورة خاصة. ومع الاقتراب من فصل الصيف كانت انظار المسؤولين الاميركيين والبريطانيين الذين، تبنوا هذه النظرة تتوجه الى منطقة الخليج، حيث وجدت اكثر التحديات خطورة على المصالح الانجلو ـ اميركية، وانكب المسؤولون في البنتاغون، كما شرح بول ولفويتز (PAUL WOLFOWITZ) وكيل وزارة الدفاع الاميركية، يدرسون ويعدّون للاحتمالات المتعددة التي تستدعي التدخل الاميركي في المنطقة وفي مقدمتها امكانية قيام العراق بغزو الاراضي السعودية (BBC2, 1992). ولقد تغذت هذه التكهنات والتوقعات، في اذهان المسؤولين الاميركيين والبريطانيين من عملين اقدم عليهما صدام خلال الاشهر الاولى من عام التسعين.

العمل الاول تمثل بالكلمة التي القاها صدام حسين في قمة «مجلس التعاون العربي» في عمان في شباط (فبراير) ١٩٩٠. تحدث صدام في تلك الكلمة عن الولايات المتحدة كدولة عظمى، تحتل الزعامة الدولية بلا منازع، ولكنه رجح ان يكون هذا الوضع مؤقتا، وان يتبدل مع ظهور دول عظمى كبرى في جنوب شرق آسيا واوروبا. وشكك الرئيس العراقي خلال حديثه في اهلية «الولايات المتحدة»

لاحتكار الزعامة الدولية، فقال انها لاتستطيع الصمود في وجه التحديات والامتحانات العسيرة فهي «... رحلت من لبنان بمجرد ان قتل لها بعض افراد بحريتها». وتحدث صدام عن العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية بلهجة ناقدة، فندد بالدور الاميركي في قضية هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي العربية، وبالدعم العسكري المتزايد الذي تقدمه الولايات المتحدة الى اسرائيل. وفي حديثه عن العلاقات العربية ـ الغربية عموما والاميركية خصوصا، تطرق إلى الولايات المتحدة كعدو، وإلى الغرب كخصم، واقترح نقل جانب من الاستثمارات العربية من دول الغرب الى دول اوروبا الشرقية حفاظا على صداقتها للعرب. وتناول القضيتين الحساستين، فلسطين والنفط بإسلوب كان يضايق الاميركيين، فتحدث عن استرجاع فلسطين بدلا من الكلام عن الضفة الغربية وغزة فقط. اما عن النفط فقال انه «ان لم ينتبه ابناء الخليج ومعهم كل العرب، ستصبح [منطقة الخليج العربي] محكومة بالادارة الاميركية (...) الى الحد الذي تسعى فيه اميركا الى تحديد كمية ما ينتج من بترول وغاز في كل دولة، والكمية التي تباع الى هذه او تلك من دول العالم. وتحديد اسعاره طبقا لنظرة خاصة بالمصالح الاميركية وتغفل فيها مصالح الآخرين.» (الثورة : ٢٦/٢/١٩٩٠). العمل الثاني الذي قام به صدام كان اقدامه، في نيسان (ابريل)، على توجيه تهديد صريح الى اسرائيل بضربها بالاسلحة غير التقليدية، و «بجعل النيران تأكل نصفها»، اذا اعتدت على العراق، بل اذا اعتدت على اي بلد عربي.

ان هذين الموقفين اديا الى اغلاق اقنية الاتصال بين الولايات المتحدة وبريطانيا من جهة، والعراق من جهة اخرى (Viorst,1992). ومن بعدها شعرت القيادة العراقية ان الزعماء الاميركيين، ما عادوا راغبين في الحوار معها او في سماع آرائها وشكاويها، وتأزمت العلاقات بين الطرفين تأزما شديدا، واخذ كل منهما يستعد للحرب، متمترسا وراء برنامج غير قابل للمساومة، ومواقف متعاكسة. الولايات المتحدة تطرح برنامجا «للسلام الاميركي ـ الغربي»، المدعوم من قبل بريطانيا، في المنطقة، والعراق يطرح برنامجا مضادا «للسلام العراقي ـ العربي» فيها.

مذكرة بيكر والقمة العربية

لقد تبلورت هذه المواقف والبرامج على عتبة مؤتمر القمة العربية الاستثنائية في بغداد، في ايار (مايو) وخلالها. فقبل القمة ارسل جيمس بيكر، وزير الخارجية الاميركي الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية، مذكرة يوضح فيها سياسة ادارة بوش الشرق اوسطية، ونصائحها الى الزعماء العرب.

تناولت المذكرة القضايا الساخنة الثلاث في الشرق الاوسط، اي فلسطين والخليج، ولبنان؛ كما تناولت ايضا قضية العلاقات الاميركية ـ العراقية. فعلى صعيد القضية الاولى، دعا بيكر الزعماء العرب الى تبني اسلوب التفاوض الثنائي بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وحثهم على القبول بالهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل «التي هي عملية شرعية تماما»، والتمييز بينها وبين توطين المهاجرين في الضفة الغربية وغزة؛ كذلك دعت المذكرة الدول العربية «الى ابرام معاهدة شاملة حول الاسلحة الكيماوية تلتزم بها كل دول الشرق الاوسط»، دون ان تشترط توقيع معاهدة مماثلة حول الاسلحة الذرية. اما على الصعيد الخليجي، فقد اشارت المذكرة بصورة مقتضبة الى «الوجود السلمي [الاميركي] في الخليج» المقصود به دعم اصدقاء الولايات المتحدة. بالنسبة الى القضية اللبنانية، ابلغ بيكر الزعماء العرب ان «حكومة الولايات المتحدة تدعم بقوة الرئيس هراوي» وطلب من القمة العربية «ابراز دعمها الكامل للرئيس هراوي واتفاقية الطائف». وفي الفقرة المتعلقة بالعراق، نفى بيكر نفيا باتا ان تكون الولايات المتحدة تشن حملة اعلامية ضد العراق تمهيدا لهجوم اسرائيلي مدمر ضده، واوضح ان بلاده تتطلع الى رؤية العراق يتابع البناء «السلمي»، ويضطلع بدور «المسؤول» في المنطقة، وانها «تقر بالدور المهم الذي يضطلع به العراق وبانه يشكل قوة مهمة في العالم».

بالمقابل، عبر بيكر عن قلق بلاده لاربعة اسباب ذات صلة بالعراق: اولا، الانتقادات التي وجهها العراقيون للوجود الاميركي في الخليج. ثانياً، محاولات عراقية لخرق القوانين الاميركية. وفي ذلك اشارة الى قضية مصرف «دل لافارو» وغيرها من القضايا المشابهة. ثالثا، التصريحات العراقية «غير المسؤولة» حول

استعمال الأسلحة الكيماوية والصواريخ. رابعا، لشكوك تتناول مدى التزام بغداد بمعاهدة «... انتشار الاسلحة واتفاقيتي ١٩٧٢، حول الاسلحة البيولوجية وبروتوكول حول الاسلحة الكيماوية الموقع سنة ١٩٢٥». وفي ختام المذكرة، دعا وزير الخارجية الاميركي الزعماء العرب، الى الابتعاد عن توجيه الاتهامات والانتقادات الى الولايات المتحدة بالاسم، اذا أرادوا ان تنظر الادارة الاميركية الى «بيانات القمم العربية بعين الجدية» (الدستور: ٢٨/٥/١٩٩٠).

بدت المذكرة الاميركية خطوة من خطوات الضغط السياسي الرامي الى استعادة الوضع الراهن الذي سبق الحرب العراقية ـ الايرانية، والى استرجاع ميزان القوى العربية ـ الاسرائيلية الذي كان سائدا قبل نمو القوة العسكرية العراقية. وكان من البديهي الا يقبل العراقيون بمضمون المذكرة، وبالرؤية الاستراتيجية التي استند اليها، لانهما انطويا على تحجيم لدور العراق. ولقد برز الخلاف بين المنظور الاميركي والعراقي على اوضحه عندما انعقد مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في بغداد في ايار (مايو) ١٩٩٠. ففي المؤتمر الذي انعقد، بطلب من منظمة التحرير الفلسطينية، من اجل اعلان تضامن الاقطار العربية مع العراق في وجه التهديدات الموجه اليه، برزت في مؤتمر بغداد وجهتا نظر: الاولى، دعت الى اخذ مضمون رسالة جيمس بيكر الى القمة بعين الاعتبار، والثانية تبناها العراقيون، دعت الى تجاوز رسالة وزير الخارجية الاميركي وعدم التجاوب مع ما جاء فيها من طلبات. وعندما انتهى المؤتمر واعلنت مقرراته ظهر ان وجهة النظر التي تبناها العراق هي التي رجحت على وجهة النظر الاخرى. فقد اكدت المقررات تمسك قمة بغداد بمقررات قمتي الدار البيضاء والجزائر المتعلقة بقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وادانت القمة هجرة اليهود السوفيات الى الاراضي العربية، واصرت على ربط نزع الأسلحة الكيماوية بنزع السلاح النووي الاسرائيلي. وتضمنت المقررات عدة فقرات تؤكد النهج الجماعي في التعامل مع القضايا القومية، بدلا من اسلوب المفاوضات الثنائية الذي دعت اليه المذكرة الاميركية، فشدد على «... وحدة الكلمة والصف والهدف وتعزيز التضامن العربي» وعلى «... الالتزام بميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، واكد على «دور الجامعة العربي»

وعلى ضرورة الاسراع بتعديل ميثاقها، وعلى دورية انعقاد القمة العربية. وانتقدت القمة الولايات المتحدة بالاسم اذ اعتبرتها مسؤولة بصورة اساسية عن «استمرار سياسة العدوان والارهاب والتوسع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية»، كما ادانت ايضا «التهديدات الاميركية باستعمال القوة ضد الجماهيرية الليبية». واخيرا لا آخرا استنكرت القمة «التهديدات والحملات السياسية والاعلامية العدائية (...) التي يتعرض لها العراق» (الحياة: ٣١/٥/١٩٩٠) اي ان المقررات تضمنت رفضا عمليا للنصائح التي قدمها بيكر، الى القادة العرب، واستجابة للموقف المتشدد الذي اتخذته بغداد وبعض الحكومات العربية المتفاهمة معها.

ان المقررات لم تعكس وحدها اجواء المؤتمر وسير اعماله، لانها كانت تدل على وحدة الموقف العربي، بينما دلت المناقشات التي سبقتها على وجود تباين في المواقف، خاصة بين القيادة العراقية والحكومات العربية المحافظة. القيادة العراقية رغبت في ان تكون القمة العربية محطة على طريق تحقيق اعلى درجات التضامن مع بغداد. ومثل هذا المستوى من التضامن اقتضى، في رأي الرئيس العراقي «... ان نعلن بصوت قوي انه لا يحق لكائن ان يتمتع بحظوة في مواردنا وثرواتنا في الوقت الذي يحاربنا او يناهض تقدمنا العلمي والتكنولوجي، وان نحول هذا المبدأ الى سياسة ومفردات تطبق ويلتزم بها بصورة جماعية» كذلك اقتضى ان «تكون المواجهة [للعدوان المتوقع على العراق] شاملة من حيث وضع امكانات الامة في اتجاه واحد: مياهها الاقليمية واجواؤها واراضيها والمضائق البحرية والقنوات كلها توضع في خدمة جبهات القتال وجيوشها وان تكون المواقف ازاءها معلومة ومعلنة وعند ذلك قد لا تحتاج الامة العربية بالضرورة الى معارك عسكرية لتحصين كل حقوقها واسترجاع كل ضائع منها». (الحياة: ٢٩/٥/١٩٩٠). بيد ان الدول العربية الاخرى، المشتركة في مؤتمر القمة كانت بعيدة عن تطبيق مثل هذا البرنامج الصارم الذي دعا اليه الرئيس العراقي. بل ان القيادة العراقية فشلت في تحقيق اقل من ذلك بكثير، عندما طرحت قضية النزاع بينها وبين حكومة الكويت حول قضايا النفط، وطالبت الكويتيين بإعادة النظر في السياسة النفطية التي انتهجوها.

اثيرت قضايا النفط في جلسة مغلقة عقدها الزعماء العرب خلال قمة بغداد

العربية، وفيها انتقد صدام الحكومة الكويتية لأنها تجاوز الحصة المقررة لها، في الاوبك، من انتاج النفط، وقال ان هذه السياسة سببت ضررا شديدا للعراق، وانه يعتبرها بمثابة «حرب اقتصادية» ضد العراقيين. وتوقعت بعض الاوساط العربية ان يتجاوب زعماء الكويت مع طلب القيادة العراقية، ذلك انه عندما تتحدى دولة صغيرة جارا قويا، يشعر انه حقق نصرا عسكريا كبيرا، عندها فإن من المألوف ومن المعتاد ان تقود الحرب الاقتصادية الى حرب فعلية. بيد ان المؤتمر انتهى وغادر الزعماء الكويتيون بغداد دون ان يبدر منهم ما يدل على استعدادهم لانهاء حرب النفط (Salinger, 1991: 30 234 ؛ البزاز؛ ١٩٩٢). ولم يكن هذا الموقف دليلا على استهتار منهم بقوة العراق، او على سوء تقدير لميزان القوة بين طرفي الحرب، بل مؤشرا على صحة الاستنتاجات التي قالت بان الادارة الاميركية كانت تشجع الحكومة الكويتية على «الافادة من حالة العراق الاقتصادية المتداعية» وتأزيم هذه الاوضاع (The Gardian: 4/4/1991). وكان العراقيون يشعرون بأن حرب الاسعار ضدهم لم تكن محلية ولااقليمية بل اميركية ـ بريطانية ـ كويتية، ولكنهم شاؤوا ان يعالجوها في الاطار الاقليمي، فأرسلت القيادة العراقية، سعدون حمادي، نائب رئيس الوزراء، في حزيران (يونيو) يطوف دول الخليج يدعو الى قمة خليجية عاجلة لمعالجة القضية النفطية. ووافقت الحكومات التي اتصل بها حمادي على عقد مؤتمر خليجي، لكن على مستوى وزراء النفط. فاجتمعوا في جدة في الاسبوع الاول من تموز (يوليو) واسفر الاجتماع عن تجديد المجتمعين الالتزام بمقررات الاوبك، الا وزير النفط الكويتي، رشيد العميري، الذي قال ان بلاده ستلتزم بكمية الانتاج المقررة لها لمدة ثلاثة اشهر فقط.

الازمة تنتقل الى العلن

توقف الزعماء العراقيون عند تصريح العميري، خاصة وانهم كانوا قد تلقوا، قبل الاجتماع تقريرين: أحدهما من لندن يقول ان ثاتشر ارسلت تحث جابر، امير الكويت، والشيخ سعد، ولي عهده على رفض المقترحات العراقية؛ والآخر من الكويت نفسها يكرر مضمون التقرير الاول ويضيف اليه معلومات عن تطمينات

ووعود بريطانية اعطيت للزعماء الكويتيين بالتدخل لصد أي ضغوط عسكرية عراقية. (البزاز: ١٩٩٢). وعزز موقف وزير النفط الكويتي والمعلومات الواردة من بريطانيا والكويت شعور القيادة العراقية بأن المسؤولين الكويتيين مصممون على خوض الحرب الاقتصادية ضد العراق. وبدافع من هذا الشعور المتفاقم، نقل صدام الخلاف الذي كان يتفاقم في الغرف المغلقة الى العلن وخلع عنه الحلة الفنية لكي يلبسه ثوبا سياسيا. ففي الاحتفالات السنوية التي تقام بمناسبة وصول البعث الى السلطة في ١٧ تموز (يوليو)، شن الرئيس العراقي هجوما عنيفا على «... السياسة البترولية الجديدة التي يتبعها، منذ حين، بعض الحكام في دول الخليج تعمدا في تخفيض أسعار النفط، دون مسوغ اقتصادي»، وقال ان هذه السياسة ادت الى خسارة العراق اربعة عشر مليار دولار سنويا. واوضحت مذكرة قدمها وزير خارجية العراق ونائب رئيس وزرائه، طارق عزيز، الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية قبل خطاب الرئيس العراقي بيوم، أوضحت ما غمض من هذه الاتهامات، اذ خصت الكويت بالنقد الشديد، فاعتبرت حكامه المسؤولين الاساسيين عن تلك «السياسة البترولية» التي انتقدها الرئيس العراقي، كما وجهت اليهم اتهامات اخرى تتعلق بالاستيلاء على اراض وآبار نفط عراقية. وخلصت المذكرة الى مطالبة الدول العربية بالعمل على رفع سعر النفط الى ٢٥ دولارا للبرميل الواحد، والى اسقاط كافة الديون المترتبة على العراق باعتبار انه كان يخوض حربا قومية ليس لحماية امنه الذاتي واراضيه فحسب، وانما لحماية دول الخليج العربية من الاجتياح الايراني. (الحياة: ١٨/٧/١٩٩٠ ؛ Salinger, 1991: 226 - 233) . وتفاعلت اصداء الاتهامات العراقية على الصعيد العربي، ولكن القيادة العراقية شعرت ان الحملة السياسية لا تكفي كوسيلة للضغط على الزعماء الكويتيين للتراجع عن «الحرب الاقتصادية» ضد العراق، فعمدت بعد اسبوع تقريبا الى حشد ثلاثين الف جندي عراقي على الحدود مع الكويت. وفي اليوم التالي استدعى الرئيس العراقي، سفيرة الولايات المتحدة ابريل غلاسبي الى اجتماع لكي يبلغها رسالة الى الرئيس الاميركي بوش. تناول صدام، في كلامه مع غلاسبي، مشكلة العلاقات الاميركية ـ العراقية فاعتبر ان الحرب الاقتصادية التي يشنها الزعماء الكويتيون ضد العراق هي احد

اوجه التوتر في العلاقات بين بغداد وواشنطن وان الحماية التي تبسطها الادارة الاميركية على الكويت، هي التي تشجع حكامه على استنزاف العراق اقتصاديا. وانطوى كلام الرئيس العراقي على طلب محدد، دون ان يقوله في كلمات صريحة، وهو ان تقبل واشنطن بالصلح الاقتصادي مع بغداد، وان تمتنع عن دعم الكويتيين في سياستهم النفطية. واجابت غلاسبي على هذه الملاحظات وهي تؤكد ان الرئيس الاميركي حريص على حسن العلاقة ببغداد، اما فيما يختص بأزمة العلاقة بالكويت، فسعت السفيرة الاميركية الى ان تنفي عن الادارة الاميركية تورطها في سياسة تحريض الكويتيين ضد العراقيين، متمنية ان تحل هذه القضية في اطار الجامعة العربية. (Salinger, 1991: 48-64).

ورد المسؤولون الكويتيون على هذه الحملة بحملة مضادة فقدموا الى الامانة العامة للجامعة العربية مذكرة نفوا فيها ان يكونوا قد توسعوا في الاراضي العراقية او استغلوا حقول النفط فيها. اما الانتقاد الموجه اليهم حول تجاوز الحصة المقررة لهم من انتاج النفط، فان الزعماء الكويتيين حاولوا التقليل من اهميته. ولم يقدم الزعماء الكويتيون رداً على الانتقادات القائلة بأن الكويت تسبب للعراق ضررا فادحا عندما تزيد انتاجها من النفط، دون ان تحقق الكويت من هذا العمل مكسبا يذكر. واكتفى المسؤولون الكويتيون بالقول بأن تجاوز الحصة المقررة لهم هي «وجهة نظر» (اليوم السابع: ٢٠/٨/١٩٩٠).

وفي الوقت نفسه بدا وكأن الكويتيين قد احنوا رأسهم للعاصفة ووافقوا في اجتماع عقده وزراء نفط العراق، السعودية، الكويت، وقطر في مدينة جدة، في ٢٢/٧/١٩٩٠، على جوهر المقترحات العراقية حول تخفيض الانتاج والتزام الكويت بالحصة المقررة لها. وبدا هذا الاجتماع كأنه انتصار ناجز لبغداد، بحيث علق محلل اقتصادي في نيويورك على النتائج والمقررات التي صدرت عن الاجتماع بقوله «... افتقرت الاوبك منذ نشأتها الى آلية لتنفيذ المقررات، والآن وجدت المنظمة النفطية الآلية المطلوبة: صدام حسين»! (IHT: 23/7/1990). غير ان القيادة العراقية لم تتوقف عن متابعة ضغوطها العسكرية والسياسية على الكويت، فقفز عدد القوات

العراقية المحتشدة على الحدود الكويتية، خلال ثلاثة ايام الى مئة الف جندي، واشتدت الحملة الاعلامية على المسؤولين الكويتيين. وكثف الزعماء العرب، في مصر والسعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية مساعيهم في التوسط بين الفريقين، واسفرت هذه المساعي عن اتفاق على عقد مؤتمر في جدة بين المسؤولين من البلدين في ٣١/٧/١٩٩٠.

في جدة اجتمع الوفد العراقي ، الذي ترأسه نائب رئيس الجمهورية العراقي، عزت ابراهيم، مع الوفد الكويتي الذي ترأسه ولي العهد، رئيس الوزراء، الشيخ سعد. وفي هذا الاجتماع بدت المواقف وكأنها مقررة سلفا: كرر الوفد العراقي الطلبات التي تضمنتها مذكرة وزارة الخارجية العراقية الى الجامعة العربية، فاستمع الوفد الكويتي الى الطلبات، ثم قال رئيسه ان الكويت سوف يدرس هذه الطلبات مع بقية المسؤولين عند عودته الى الكويت. اي ان الاجتماع في جدة كان تكرارا لمواقف معلنة، ولم يكن مجالا لمفاوضات حقيقية بين البلدين. ولم يكن في مواقف البلدين من جديد الا ما تردد في الاوساط العربية والدولية عن عبارات استفزازية كويتية وجهت الى العراقيين. عندما عاد الوفد العراقي المفاوض من جدة واطلع القيادة على نتائج الاجتماع مع الوفد الكويتي، اصبحت الكرة في المرمى العراقي، وبات على بغداد ان تجد الرد المناسب على الموقف الكويتي المتصلب. كان على القيادة العراقية ان تبحث عن رد يجبر العائلة الكويتية الحاكمة على ايقاف الحرب الاقتصادية التي كانت تنفذها ضد العراق، ويعيد الى العراق هيبته، ويراعي في الوقت نفسه، الحال الدولية التي شرحها صدام في مؤتمر قمة مجلس التعاون العربي بعمّان، في شباط (فبراير)، مطلع العام، حول وحدانية الزعامة الاميركية في العالم، وما كان يعرفه صدام، بل وكافة الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم العراق من اهمية الكويت في حساب المصالح الغربية. ومع مراعاة هذه الاعتبارات، كانت امام القيادة العراقية بدائل عديدة تلجأ اليها، فترد فيها على التحدي الكويتي وتحقق من خلالها اغراضها، دون ان تفسح المجال امام التحالف الاميركي ـ البريطاني للتدخل العسكري ضد العراق:

اولا: كان امامها ان تستمر في حشد قواتها على الحدود العراقية ـ الكويتية فتلفت بذلك النظر الى التوتر في العلاقات بين البلدين والى اسبابه، وتمارس، بذلك، الضغط على الاسرة الكويتية الحاكمة حتى تتراجع عن الحرب الاقتصادية المشهرة ضد بغداد.

ثانيا: كان امامها ان تصعّد ضغطها السياسي على العائلة الحاكمة الكويتية واستخدام هذا الاسلوب لم يكن عسيرا على القيادة العراقية. ذلك انها اكتسبت تأييدا خليجيا واسعا بعد انتهاء الحرب، وكان في استطاعتها ان تستخدم هذا التأييد كرصيد في معركتها مع المسؤولين الكويتيين، ثم ان حجة القيادة العراقية في هذه المعركة كانت قوية لو شددت على نقطة اسياسية واحدة، الا وهي ضرورة مساهمة الكويت في العمل على رفع سعر النفط والتزامها الدقيق بمقررات الاوبك، لاضفت على معركتها طابعا وطنيا صرفا، بحيث لا يبرز فيها اي تناقض في المصالح الوطنية بين البلدين، ولتمكنت من الاستناد الى نسيج واسع من القوى المحلية المهيئة لدعم الموقف العراقي، حتى ولو لم يقم حلف صريح بين هذه القوى والقيادة العراقية. ولقد كان بإمكان القيادة العراقية ان تفيد، في حربها السياسية هذه، من قوى عديدة كانت تنشط على مسرح الحياة العامة في الكويت. كان في مقدمة تلك القوى المعارضة الكويتية التي ضمت جميع القوى السياسية الفعالة في البلاد: التكتل النيابي الذي تزعمه احمد السعدون، رئيس مجلس النواب المنحل، التكتل الدستوري الذي ضم اقطاب غرفة التجارة ورجال الاعمال، والجماعات الاسلامية ذات النفوذ المتزايد في اوساط الرأي العام، والمنبر الديمقراطي الذي ضم بعض الشخصيات والتجمعات القومية والليبرالية. وكان المطلب الذي جمع هؤلاء هو عودة مجلس النواب الذي الغاه الامير الكويتي استنادا الى دقة الاوضاع الامنية وحراجتها، خلال حرب العراق ـ ايران. انتهت الحرب وانخفضت حدة التوتر الخليجي، ولكن الامير لبث على موقفه من المجلس، مما اثار استياء القوى السياسية الحية في البلاد، خاصة وان الدعوة الى الديمقراطية والمشاركة بدت، آنذاك كالاعصار الذي يجتاح مجتمعات العالمين الثاني والثالث.

ولم يكن من الصعب ان ينضم الى هؤلاء العديد من افراد العائلة الحاكمة، لاسباب سياسية او شخصية متصلة بالصرعات الداخلية، او حتى بالتعاطف مع العراق ومع قيادته. وكان باستطاعة القيادة العراقية ان تفيد ايضا، في حربها السياسية مع الزعماء الكويتيين من مخزون الاستياء الشعبي، الذي كان متوفرا بين فئات «البدون» المحرومين من حقوق المواطنة، وبين الكويتيين من الدرجة الثانية الذين كانوا محرومين ايضا من عدد من هذه الحقوق، وبين أعداد كبيرة من المواطنين العرب الذي كانوا يشعرون بالضيم والقلق على المصير لانهم كانوا يفتقرون لأي ضمانة من ضمانات الاستقرار والعمل في مجتمع عاشوا فيه عشرات السنين وساهموا في بنائه.

وكان في استطاعة القيادة العراقية، عبر العراك السياسي مع الزعماء الكويتيين، أن تؤلب عليهم العديد من الحكومات العربية والرأي العام العربي. فلم يكن سرا ان العلاقة بين الاسرة الحاكمة في الكويت والعديد من المسؤولين الخليجيين لم تكن دائما سوية، ومن هؤلاء من ابدى تخوفه من السياسة النفطية التي اتبعها الزعماء الكويتيون، ومن خاف من مضاعفاتها على الامن الخليجي. فضلا عن ذلك فإن علاقات الحكومة الكويتية بالحكومتين السورية والاردنية لم تكن ودية بعد ان تلكأت الكويت، لاسباب مختلفة، في دفع المعونات المقررة، في قمة بغداد العربية عام ١٩٧٩، لدول المجابهة العربية.

وكان ممكنا الاحتكام الى الاوبك وتجديد الضغوط على الزعماء في اطار المنظمة النفطية، وشذب آلية مراقبة الخارجين عن المقررات المنظمة وزيادة فعاليتها. وكان من المعقول ان ينضم الكثيرون، من اعضاء المنظمة، الى العراقيين، وبالفعل كان لافتاً للنظر ان تكون طهران اول المتجاوبين مع حملة الانتقادات العراقية ضد الكويت. وعكست صحيفة «كيهان انترناشيونال» الايرانية الرسمية هذا الموقف قائلة «ان الحكومة العراقية تعبّر عن مشاعر جميع الدول الاعضاء الآخرين في الاوبك» (KI: 22/7/1990). وكان من الطبيعي ان ينضم الى العراقيين في هذه الحملة عدد كبير من الدول الاعضاء في «الاوبك» الذين كانوا يتضررون من انخفاض سعر النفط الناجم عن اصرار الكويت على تجاهل الحصة المقررة من مجلس «الاوبك».

ثالثا: المناوشات الحدودية. ان هذه المناوشات قد لا تكون امرا مستغربا يثير القلق في الاحوال العادية، اذ انها تحدث باستمرار بين البلدان العربية، خاصة بين تلك التي لم يتم ترسيم حدودها، والتي تقطنها قبائل تعودت الانتقال من قطر الى آخر دون ان تتقيد بالقوانين والاجراءات الحدودية. بيد ان المناوشات الحدودية في الازمات بين هذه الاقطار تتخذ معاني اخرى، وهي كفيلة بإحداث آثار أكبر في الاستقرار، في البلد الذي يتعرض لها، خاصة اذا كان ضعيف القوة العسكرية مثل الكويت، وخاصة اذا ازدادت وتيرتها بصورة متصاعدة، واتسعت آثارها.

رابعا: اللجوء الى «الاعمال الخفية» (COVERT ACTIVITIES) ضد اهداف سياسية ومادية محددة، تشكل رموزا لسياسة الحرب الاقتصادية الكويتية ضد العراق. ان العراقيين لم تكن تنقصهم القدرة ولا الارادة للجوء الى هذا الاسلوب، وقد استخدموه مرارا في دول عديدة عربية وغير عربية، وحققوا عبره، في العديد من الاحيان، النتائج التي توخوها من استخدامه.

خامسا: الاستيلاء على وربة وبوبيان، وبعض الحقول النفطية المتنازع عليها. ان هذا العمل كان من شانه ان يضع في أيدي العراقيين وسيلة مهمة للضغط على الكويتيين، ويعيد الكرة الى مرمى العائلة الحاكمة الكويتية. انها قد تسعى الى اجلاء العراقيين عن الاراضي التي دخلوها، فتضطر الى الاستجابة الى طلباتهم، خاصة حول الالتزام بمقررات الاوبك، وعندئذ تخرج القيادة العراقية من هذه الجولة مكرسة نفوذها الاقليمي. وقد تتجاهل العائلة الحاكمة الكويتية الطلبات العراقية، فتمضي بغداد في تثبيت سلطتها على الجزيرتين والمناطق الحدودية التي دخلتها، وتوجه بذلك ضربة مهمة الى مشروعية العائلة الحاكمة الكويتية ونفوذها المعنوي في البلاد، وتفتح للعراق ممرا الى المياه الخليجية مما يستجيب الى الحاجات والمصالح القطرية العراقية، ويعزز مكانة العراق الاقليمية، ومكانة القيادة العراقية في الداخل، وهيبتها في دول الجوار. ويجدر بالذكر ان معظم الذين تابعوا انباء الحشد العراقي على الحدود الكويتية، من الزعماء ومن المراقبين والمحللين الدوليين والعرب، كانوا يتوقعون ان يتجه الزعماء العراقيون الى القيام بمثل هذه الخطوة.

تلك هي ابرز البدائل التي توافرت، بصرف النظر عن صوابها من الناحية المبدئية والاخلاقية، في آب (اغسطس) امام القيادة العراقية، واهم الخيارات التي كان في استطاعتها اللجوء اليها ردا على المواقف الكويتية. ويجدر بالذكر انه كان في استطاعة القيادة العراقية ان تلجأ، في الوقت نفسه، الى استخدام اكثر من واحد من هذه البدائل، فتزعزع الوضع الكويتي، وتضعف من مناعته وحصانته، وتصعد ضغوطها على المسؤولين الكويتيين.

بديهي هنا ان المسؤولين الكويتيين لم يكونوا ليقبلوا، بالضرورة، الرضوخ لهذه الضغوط بسهولة، وقد اظهروا عنادا في مقاومة الاعمال الخفية التي رمت الى اجبارهم على تبديل موقفهم المؤيد للعراق في الحرب الايرانية ـ العراقية. ثم انه لم يكن هناك من سبب يمنع الكويتيين من الرد على كل خطوة او اسلوب يلجأ اليه العراق، بخطوات او اساليب مقابلة، مطمئنين في ذلك الى الحماية التي تبسطها عليهم الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد تنطوي هذه الردود، مثلا على مساندة بعض الجماعات العراقية المعارضة، وتمويل الحملات الاعلامية ضد القيادة العراقية، والتحالف مع القوى العربية والاقليمية المناهضة لبغداد. بيد ان قدرات القيادة العراقية في هذه المضامير، ومادام الصراع محصورا في اطاره الاقليمي، كانت تفوق قدرات العائلة الحاكمة الكويتية، خاصة بعد ان اتسعت الآمال العربية الشعبية على قوة العراق العسكرية، وبات النيل من هذه القوة عملا مدانا في اوساط الرأي العالم العربي.

القوات العراقية تدخل الكويت

ان القيادة العراقية اعرضت عن كل هذه الخيارات والبدائل، وارسلت قواتها، في الثاني من آب (أغسطس) للاستيلاء على الكويت بالكامل والحاقها بالعراق، فلماذا آثرت بغداد اعتماد هذا الخيار؟ وما هي الاسباب التي جعلتها تفضله على غيره من

البدائل العديدة التي كان في استطاعتها اللجوء اليها؟ قدمت هنا تفسيرات كان من اهمها:

١) ان العراقيين دخلوا الكويت مسوقين بالنزعة الاستردادية (Irridentism) التي جعلتهم ينظرون اليها نظرة تختلف عن نظرتهم الى الاقطار العربية الاخرى. فتلك الاقطار هي، في نظرهم، جزء من الكيان العربي، اما الكويت فهي جزء من العراق، قبل ان تكون جزءا من ذلك الكيان. وقيل هنا ان بغداد كانت تعد في الاساس للاستيلاء على الكويت ولالحاقها بأراضيه، ولحل مشاكلها المادية بمصادرة الثروات الكويتية وجعلها عراقية. وقيل ايضا إن بغداد اعتبرت أن من حقها ان تضم الكويت بعد تضحياتها في حربها مع ايران، وان كل ما سبق دخولها إلى الكويت من توتر في العلاقات بحكامها ومن حملات شنتها بغداد عليهم، كان تمهيدا لتحقيق هذه الغاية الاسترادادية. وقد اعتبرت سهولة تنفيذ القيادة العراقية وسرعتها بدخول الكويت دليلا على وجود مخطط سابق جاهز ينتظر اللحظة المناسبة لتنفيذه.

٢) ان بغداد ارسلت قواتها الى الاراضي الكويتية لكي تضرب المؤامرة التي توقعها العراقيون ضدهم. وقد اعتبر هنا ان حكام الكويت هم طرف في هذه المؤامرة جنبا الى جنب مع الولايات المتحدة واسرائيل. وان دورهم يتخلص اولا في شن الحرب الاقتصادية ضد العراق، وثانيا في افساح المجال امام القوات الاميركية للقيام بانزال في الكويت، لكي تحمي تلك الحرب، ثم لكي توجه من الاراضي الكويتية ضربات عسكرية ضد العراق. ولقد اختارت بغداد ان تضرب هذه الخطة في اضعف حلقاتها اي الكويت. وكان من المعتقد، بحسب هذه النظرية، ان دخول القوات العراقية الى اراضي الامارة والاطاحة بحكامها، سيؤدي الى ايقاف الحرب الاقتصادية ضد العراق، ومنع الانزال الاميركي، لان من يحل محل الحكام الكويتيين لن يكون راغبا في اثارة المتاعب لبغداد.

٣) ان الرئيس العراقي اتخذ قراره بدخول الكويت تحت وطأة انفعاله الشديد ضد سياسة المسؤولين الكويتيين الكبار الاستفزازية المنتهجة منذ ان انتهت الحرب

العراقية ـ الايرانية، والتي وصلت الى ذروتها في مؤتمر جدة حيث وجه اعضاء الكويتي المفاوض الاهانات الى الوفد العراقي والى العراقيين عموما.

بقيت الى جانب هذه التفسيرات المختلفة، اسئلة عديدة شغلت العديد من الحكومات والاوساط التي كانت تتابع تطورات قضية الكويت. تساءلت تلك الحكومات عما اذا كانت القيادة العراقية وقعت في فخ اميركي ـ بريطاني عندما ارسلت قواتها الى الكويت، فأصبح من السهل اصطيادها هناك كقوات تعتدي على سيادة دولة مستقلة، ام ان الاميركيين والبريطانيين، ومعهم الحلفاء كانوا يريدون الضغط على بغداد ولم يكونوا يتصورون انها تفكر في احتلال الكويت؟ كذلك تساءلت تلك الاوساط عن مستقبل القوات العراقية في الكويت: فهل دخلت لكي تبقى فيها، ام لكي تنسحب منها بعد زمن كما حدث عام ١٩٧٩، عندما ارسل نيريري، الرئيس التنزاني، جيش بلاده الى اوغندا للاطاحة بحكومة عيدي امين ثم سحبه منها بعد ان امّن وصول ميلتون اوبوتي، صديق نيريري، الى رئاسة الجمهورية الاوغندية؟ او ما فعلته القوات الاميركية في بنما وغرانادا عندما انسحبت بعد تغيير الحكومة في كل من البلدين؟

قد يكون من السابق لاوانه العثور على الحقائق وسط التفاعلات المستمرة لقضية الكويت. لكن يمكن هنا ترجيح اجتماع العوامل الثلاثة المذكورة اعلاه في حمل العراقيين على اتخاذ القرار بدخول الاراضي الكويتية. فمما لا ريب فيه ان النزعة الاسترادادية موجودة عند العراقيين، مثلما هي موجودة عند الصين في نظرتها الى تايوان، وعند غواتيمالا في نظرتها الى بليز. ولا ريب ان هذه النزعة اثرت في قرار العراق وسياسته تجاه الكويت، ولكنها لم تكن لتؤثر في العراقيين وتدفعهم لدخول مغامرة خطيرة، لولا التهديدات الصريحة والمبطنة التي كانت توجه اليهم من المسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل، ولولا الحرب الاقتصادية التي سارت فيها الكويت ضدهم. ومن المرجح ايضا ان الكثير من القرارات والخطوات التي اتخذها العراقيون والاميركيون والبريطانيون كانت مستوحاة من تطورات المجابهة، واحتدام الصراع بينهم، ذلك انه وصل الى درجة

افقدت كافة المشتركين فيه القدرة على السيطرة على عناصره والتحكم في مساراته.

اصاب دخول القوات العراقية الكويت، في صباح الثاني من آب (اغسطس)، العالم بالذهول اذ ان معظم الاوساط الدولية التي كانت تتابع تطورات التوتر بين البلدين، كانت مقتنعة بأن صدام لن يرسل جيشه الى الكويت. ففي اركوتسك، في «الاتحاد السوفياتي السابق»، مثلا، حيث كان جيمس بيكر يبحث مع ادوارد شيفارنادزه الاوضاع المتوترة على الحدود العراقية ـ الكويتية، كان الاخير يؤكد لزميله الاميركي ان «صدام قد يكون رجلا عنيفا، ولكنه في الوقت نفسه واقعي». اما ريتشارد تشيني ورجال البنتاغون الاميركيون، فكانوا يرجحون ان ينتهي الامر عند «تحريك بعض الدبابات العراقية على حدود الكويت». وفي الاوساط العربية، ولا سيما غير الرسمية، كانت الاذهان مهيئة لمواجهة بين العراق واسرائيل، او حتى مع قوات البحرية الاميركية في الخليج، ولكن لم تكن مهيئة لدخول القوات العراقية الكويت وضمها الى العراق. صحيح ان صدام قال قبل بضعة اشهر في قمة مجلس التعاون العربي «ان الهجوم المقابل لا ينبغي ان يكون بالضرورة على المحور نفسه الذي اختاره العدو دائماً (الثورة: ٢٦/٢/١٩٩٠)، ولكن لم يتوقع احد ان يكون الهجوم المقابل على «المحور الكويتي»، وان يحدث بهذه السرعة.

ان عنصر المفاجئة في دخول الكويت، أوتي ثماره من ناحية عسكرية، اذ ان العملية تمت بسهولة وسرعة، بحيث لم تنفع الاموال الطائلة التي انفقتها الحكومة الكويتية لاقتناء احدث انواع الاسلحة، حتى في عرقلة عمليات القوات العراقية. بيد ان القوات المهاجمة فشلت في الوصول الى اعمدة الحكم الكويتي، فقد تمكن الشيخ جابر، امير الكويت من الافلات والالتجاء الى السعودية، وكذلك الشيخ سعد، ولي العهد ورئيس الوزراء، ومعهم عدد كبير من الشيوخ والزعماء. وحيث ان معظم رموز الجسم السياسي الكويتي يذهبون الى الخارج في فصل الصيف، فان قلة منهم كانت في الكويت عندما دخلتها القوات العراقية. وكان على قوات العراقية ان تتدبر امرها مع هؤلاء وان تقنعهم، وان تقنع البعض منهم، على الاقل، بالتعاون معها، في تشكيل ادارة حكومية كويتية جديدة تتولى شؤون البلاد.

وجد العراقيون انفسهم في وضع صعب جدا عندما عمد كافة اولئك الذين عرضوا عليهم التعاون في تشكيل حكومة تمنح التدخل العراقي مقدارا من الشرعية، إلى رفض العرض العراقي،وكان لافتاً للنظر ما حدث بين المسؤولين العراقيين في الكويت وبعض الشخصيات الصديقة لحزب البعث، مثل النائب السابق في مجلس النواب المنحل، فيصل الصانع. فقد زار بعض هؤلاء الصانع يعرضون عليه التعاون، ولما اجابهم بانه عضو في تجمع سياسي، وبأنه مضطر الى التشاور مع أفراد هذا التجمع في الداخل والخارج، فهم المسؤولون العراقيون انه يطلب منهم، بأسلوب غير مباشر، اعفاءه من اي تكليف سياسي. ولم يكن هذا الموقف غريبا اذا اخذنا بعين الاعتبار، ان استيلاء قوات قطر عربي على قطر آخر، مهما كانت، مبرراته ودوافعه، لم يكن امرا مستساغا. فحتى دعاة الوحدة العربية المتحمسون، الذين كانوا يعتبرون الحدود العربية من صنع الاستعمار، باتوا يرجحون تحقيق الوحدة طوعا، وبالاختيار الشعبي، كما حصل عندما قامت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، او كما كان يجري آنذاك بين اليمنين، حيث اقترنت الخطوات الاتحادية، بينهما بالتوجه نحو تحقيق التعددية السياسية والانفتاح السياسي. ثم ان القيادة العراقية اكتسبت تأييدا شعبيا في الخليج، اذ اضطلعت بالدفاع عنه ضد التحدي الايراني، ولكن هذا لم يكن يعني بالضرورة تزكية لنظام حكم الحزب الواحد الذي كان قائما في بغداد، ولا استعدادا للعيش في كنفه في الكويت، او في غيرها من الاقطار العربية. فضلا عن هذا وذاك، فإن العمل العسكري ضد الحكومة الكويتية لم يسبقه اعداد كاف يهيّىء له الاذهان. ولم يمتد هذا الاعداد على مسافة كافية من الزمن لكي يطلع منها المواطنون، في الكويت والخليج وفي الاقطار العربية، على دقائق الازمة بين البلدين، ويتابعوا اسرارها وفصولها، ويتاح لهم ان يحكموا بان التعايش مع الوضع السياسي في الكويت لم يعد ممكنا، وان العمل الحاسم ضد حكومته اصبح امرا لا بديل عنه تجنبا لضرر عربي وكويتي وعراقي شامل. ولقد كان هذا الاعداد طبيعيا، شعرت بمثله كل دولة قررت التدخل العسكري في شؤون دولة اخرى، كما فعلت الولايات المتحدة عندما هيأت الاجواء، على امتداد اشهر عديدة، وعبر تحركات سياسية كثيفة، قبل ان تقوم قواتها بإسقاط حكومة نورييغا

في بنما. واخيرا، لا آخرا فانه لم يكن للنخبة السياسية الكويتية بمختلف اطرافها ورموزها، ان تتخلى بسهولة عن امتيازاتها الواسعة، في بلد البحبوحة النفطية، لكي تخوض مغامرة غير مأمونة العواقب، مع القيادة العراقية. ولا ريب ان المعارضة الدولية القوية للتدخل العسكري العراقي في الكويت، صلّبت المعارضة المحلية ضد التدخل، وساهمت في تكوين الاجماع ضده.

حاولت القيادة العراقية ان تعالج هذا الوضع عن طريق الاعلان عن «حكومة الكويت الحرة المؤقتة»، برئاسة العقيد علاء حسين علي، والقول إن هذه الحكومة قامت بانقلاب داخلي، وانها هي التي طلبت تدخل القوات العراقية، ربما على طريقة الانقلاب الذي قام به بابراك كارمل، في افغانستان. ويجدر بالذكر، ان الرئيس العراقي، صدام حسين، كان قد انتقد هذا الاسلوب في السابق، ووجده سببا لمعارضة التدخل السوفياتي في افغانستان. وكان حظ الحكومة الكويتية المؤقتة، اضعف بكثير من حظ الحكومة الافغانية الانقلابية، فلم تعترف بها الا الحكومة العراقية وحدها. وهكذا لبثت القوات العراقية في الكويت بدون غطاء شرعي يقيها ردود الفعل الدولية الغاضبة المتوعدة التي اخذت تتراكم من ساعة الى اخرى ومن يوم الى آخر.

موقف حكومة المحافظين

كان من الطبيعي، بعد دخول القوات العراقية الى الكويت، ان تتجه الانظار الى واشنطن والى لندن، لكي ترقب ردة فعل التحالف الثنائي على التحدي العراقي. وكان من الطبيعي، ايضا ان يمسك هذا التحالف بالمعطيات الجديدة و بخيوط الرد، ولكي ينسج منها خطة لمتابعة الحملة وتصعيدها ضد العراق. ولقد لعبت مارغريت ثاتشر، التي كانت تزور الولايات المتحدة، دوراً مهما في صياغته. وقد برزت الاهمية التي علقها جورج بوش على رأي ثاتشر في الازمة، عندما طار، خصيصا الى اسبن، كولورادو، حيث كانت تقيم رئيسة الحكومة البريطانية، كي يتشاور معها في الازمة. حمل بوش معه عدة اسئلة طرحها على ثاتشر: ما هي المصالح الاميركية والغربية في الخليج؟ هل هي بعيدة ام قصيرة المدى؟ هل تستحق هذه المصالح ان

يدافع عنها بالقوة ام لا؟ كيف يقيم التدخل العراقي في الكويت؟ هل يقيم في اطار اقليمي، كصراع بين بلدين متجاورين، ام في اطار دولي كعمل يؤثر في مصير المجتمع؟ اراد بوش من طرح هذه الاسئلة الاستهداء الى المبادىء الرئيسية لمعالجة الازمة الخليجية، فهو سيختار طريق الحرب والمواجهة اذا كانت المشكلة ذات حجم وتاثير عالمي، اما لو كانت خلافا بين دولتين، او حتى اختلافا اقليمي الطابع لكان مستطاعا معالجتها باسلوب آخر. والحقيقة ان بوش ذهب الى اسبن، وقد ابلغه كل من ملك الاردن الحسين والرئيس المصري مبارك، في مكالمة هاتفية، بنيتهما القيام بمسعى مشترك، مدعوم من قبل السعودية لحل المشكلة في اطار عربي اقليمي. ولم يرفض بوش هذا المسعى، ولكنه لم يتخذ منه موقفا حاسما، بانتظار التداول مع رئيسة الحكومة البريطانية. (الكتاب الاردني الابيض، ١٩٩١: ٥ ;Salinger, 1991: 101 - 102,4/2/1991).

اجابت ثاتشر عن اسئلة الرئيس الاميركي بقولها إن المصالح الغربية والاميركية في الخليج بعيدة المدى، عظيمة الاهمية، وانه يجب الدفاع عنها بكل قوة. وتحدثت ثاتشر عن التدخل بكلمات كررتها في مجلس العموم بعد اسابيع قليلة، فقالت ان القضية تؤثر في العالم بأسره، وانها تؤثر في الامن الدولي والاستقرار الاقتصادي الدولي وفي تدفق النفط الى الاسواق الدولية. واضافت «السيدة الحديدية» انه اذا نجح العراق في الاستيلاء على الكويت، فلن تامن دولة صغيرة على نفسها في العالم، وانه حري بقادة الغرب ان يتذكروا ما حدث في الثلاثينات، اي عندما سمح لالمانيا النازية ان تبتلع تشيكوسلوفاكيا. اما عن الرد، فقالت رئيسة الحكومة البريطانية انه يجب اخراج العراق من الكويت بكافة الوسائل.

لم يكن هذا تحليل رئيسة وزراء بريطانيا لوحدها، بل كان ايضا رأي عدد من المسؤولين الاميركيين المتشددين مثل مستشار الامن القومي، برنت سكوكروفت، ووزير الدفاع ريتشارد تشيني ووكيل وزارة الخارجية الاميركية لورنس ايغلبرغر. (IHT: 15/7/1991, 16/1/1992). ولقد تعدى اللقاء بين «الثاتشريين» في بريطانيا والمسؤولين الاميركيين المتصلبين حدود القناعات المشتركة، ووصل الى درجة

التنسيق والتعاون بقصد تطويق دعوات التهدئة والاعتدال التي كانت تصدر عن بعض المسؤولين الاميركيين انفسهم، وبصورة خاصة في وزارة الخارجية الاميركية. وتعددت اقنية الاتصال والتعاون القائمة بين الفريقين والرامية الى بلورة المواقف المتشددة. ففضلا عن الاتصالات المباشرة بين مستشاري الامن القومي الاميركي البريطاني، تحولت السفارة البريطانية في واشنطن الى شريك في الآلية الاميركية لاتخاذ القرارات المتعلقة بأزمة الخليج، واخذ الاميركيون يزودون الحكومة البريطانية بوثائق ومعلومات مهمة قبل اي بلد في العالم، وازداد التعاون بين اجهزة الاستخبارات الاميركية والبريطانية، ووصل التداخل بين المؤسسات الحكومية في البلدين الى درجة ان «بعض المسؤولين الاميركيين خارج واشنطن، كانوا يطلعون على مواقف بعض الدوائر الاميركية تجاه التطورات الخليجية، من الرسميين البريطانيين» (TAYLOR, and GROOM, 13 - 14). وكان هذا التعاون يصب في مجرى تصليب الموقف الاميركي ـ البريطاني المشترك، والاخذ بتحليل ثاتشر للازمة الخليجية ونظرتها لطريقة التعامل معها.

كان جورج بوش ميالا إلى هذه الآراء والتحليلات، اذ انه هو الآخر تملكه الغضب الشديد ازاء استيلاء العراق على الكويت. فهو ايضا كان يخشى من نتائج هذا العمل الذي يسمح لصدام بالسيطرة على واحد من مصادر الطاقة الرئيسية او على ٣٠٪ من نفط العالم (IHT: 13/11/1990, 12/12/1990).(محضر اجتماع الملك حسين بالصحفيين الاردنيين ١٩/٨/١٩٩٠ ـ نسخة خاصة). ثم ان التدخل العراقي في الكويت وفر فرصة مناسبة لتسديد ضربة قاضية الى مشروع العراق للاضطلاع بدور القوة الاقليمية الكبرى، وانهاء هذا المشروع ينسجم تمام الانسجام، مع السياسة التي اتبعتها الادارة الاميركية بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية.

وكان وراء ميل الرئيس الاميركي السابق الى التشدد في وجه استيلاء العراق على الكويت سبب شخصي ايضا. ذلك انه لطالما اتهم بالضعف والميوعة والتردد والتارجح في مواقفه السياسية. وكان هذا الاتهام رائجا في اوساط الحزب

الديمقراطي، وبين الجمهوريين المحافظين الذين بدأوا يوجهون الانتقادات اليه لانه فرض ضرائب جديدة على الاميركيين، خلافا للوعود التي قطعها على نفسه في بداية عهده الرئاسي. وكان الموقف غير المتشدد من قضية الكويت، كفيلا بتسليم نقاده مادة جديدة وملتهبة للطعن في كفاءته القيادية واستحقاقه لزعامة الجمهوريين، ولرئاسة الولايات المتحدة. ثم ان المقارنات بين صدام حسين وهتلر، وبين المانيا النازية والعراق البعثي ـ القومي العربي، التي راجت وانتشرت انتشارا كبيرا في بيوت الاعلام والسياسة الاميركية خصوصا والغربية عموما، كانت تهدد بمقارنة بوش، اذا اظهر المهاودة، تجاه استيلاء العراق على الكويت، بتشمبرلن الذي تحول، في التاريخ الغربي الحديث، الى رمز لسياسة الضعف والاستذلال والغفلة في مواجهة هتلر.

كانت لدى الرئيس الاميركي السابق، اذن، اسبابه لسلوك التشدد في مواجهة الاحتلال العراقي للكويت، بيد ان بوش كان في حاجة الى شريك ومحاور ذي تجربة ومكانة دوليتين، يشاطره رأيه وردة فعله، ويشد من عزيمته، ويشجعه على سلوك طريق التصلب وخيار القوة، فوجد ضالته في رئيسة الحكومة البريطانية، الى درجة انه خصها بأعظم مديح، اذ قال في خطبة القاها في ٢٠/٨/١٩٩٠ «اشكر الله على الحلفاء والاصدقاء مثل مارغريت ثاتشر، عندما تصعب الامور».

The Times: 23/8/1990. Based on a report in The New Yorker. The (Guardian: 7/9/1990).

لم تبرز ثاتشر في اسبن كحليف للادارة الاميركية فحسب، بل بدت كحليف يؤثر في «الاخ الاكبر» ويشترك معه في رسم سياسة المعسكر الغربية. كذلك برزت ثاتشر كزعيمة تحث الزعامة الاميركية على ممارسة خيار القوة، وعلى التحضير لولوج الحرب. ان هذا الموقف لم يكن استثنائيا، ولا عابرا، بل نجده يتكرر في سائر منعطفات المجابهة في الخليج ومفاصلها. لم تكن بريطانيا تدخل الصراع بصفتها حليفا للولايات المتحدة، او باعتبارها الشريك الاصغر، او من باب الوفاء للدولة التي وقفت الى جانبها في حرب الفوكلاند. وانما كانت بريطانيا تلعب، باستمرار، دورا مستقلا، تصعيديا وفاعلا في الحث على التصلب والتشدد عندما كانت تبرز الدعوة

الى التسوية واختيار الحلول السليمة في اوروبا، او العالم العربي. وقد اوضحت ثاتشر، منذ البداية، موقفها من هذه الدعوات، فقالت، امام مجلس العموم انه خلال الاسابيع المقبلة «ستتردد دعوات المساومة بقصد تمييع القضية وابهات المبادىء» ثم دفع الاسرة الدولية الى رفض هذه الدعوات حتى يقتنع العراق بأنه ما من حل سوى الانسحاب الكامل وغير المشروط. (The Guardian: 7/9/1990) وخلال جميع مراحل ازمة الكويت وحرب الخليج، كان موقف الحكومة البريطانية منسجما مع هذا الخط الذي رسمته ثاتشر.

بقي الموقف البريطاني على حاله حتى بعد انتقال زعامة حزب المحافظين ورئاسة الحكومة من مارغريت ثاتشر، الى جون ميجور، في الشهر الاخير من عام ١٩٩٠ وقد حدث هذا التغيير بعد ان تصاعدت الانتقادات ضد ثاتشر في بريطانيا بسبب السياسة الضرائبية التي اتبعتها (ضريبة الفرد) والتي أرهقت الطبقة العمالية وأصحاب الدخل المحدود، وموقفها المتعنت من مسألة الوحدة الاوروبية، هذا فضلا عن نزعتها المتزايدة الى التفرد في ادارة الحكومة وحزب المحافظين. وحاولت ثاتشر ان تكبح هذه الانتقادات عن طريق ابقاء الانظار مسلطة على استعدادات الحرب وعلى دورها فيها، الا ان هذه السياسة لم تنجح. فجاء ميجور يمثل التيار الاقرب الى الاعتدال في القضايا التي اثيرت ضد ثاتشر. بيد ان هذا التغيير لم يبدل من الموقف العالم في سياسة حزب المحافظين، او في سياسة الحكومة. فسواء خلال ايام ثاتشر، ام ميجور بقي الخط العام للحكومة البريطانية متشددا، وتأزيميا.

وقد اثار هذا الموقف تساؤلات كثيرة وتعرض للنقد في بريطانيا والبلاد العربية، مما اضطر الحكومة بشخص وزير الخارجية دوغلاس هيرد الى الرد على هذه التساؤلات والانتقادات، التي تركزت على نقطتين رئيسيتين:

اولا، ان الموقف البريطاني لا ينبع من اعتبارات مبدئية، وهو لا ينطلق من حرص على استقلال الدول وحريتها وسيادتها، بل انه يرجع الى مصالح بريطانيا الاقتصادية والنفطية، ولو لم تهدد المصالح، لما اتخذت الحكومة البريطانية ذلك الموقف المتشدد، ولما دعت الى تطبيق مقررات الامم المتحدة بالقوة.

تطرق هيرد في جوابه عن النقطة إلى عاملين لعبا دورهما في تكوين موقف بريطانيا من الازمة الخليجية. العامل الاول، كان العامل المبدئي، باعتبار ان «صدام حسين غزا واحتل دولة مستقلة (...) وعضوة في الامم المتحدة» وان العمل لا تقبله المبادئ والقوانين الدولية وقد كان «حكم الاسرة الدولية عليه غير قابل للالتباس». اما العامل الثاني، فهو النفط. وقد قال هيرد ان صدام «غزا الكويت حتى يسرق عائداتها النفطية ويضع يده على نفطها، فترتفع نسبة ما يتحكّم به من احتياطي النفط في العالم من ١٠٪ الى ١٩٪. واضاف الوزير البريطاني قائلا انه لو وطد سيطرته على الكويت، لخطط لعمل آخر «... ربما ضد السعودية العربية فترتفع نسبة الاحتياطي الذي يسيطر عليه إلى ٤٤٪» عندها يتمكن صدام في رأي هيرد «... من ارباك سوق النفط الدولية، واستطرادا، الاقتصاد الدولي، ويصبح مستهلكو النفط عرضة للابتزاز...». بوقوف بريطانيا ضد ضم الكويت الى العراق، تكون قد ساهمت في حماية الاقتصاد العالمي من «الابتزاز»، وحمت نفسها ايضا «لان لبريطانيا مصلحة في ضمان تدفق النفط من مصادر ثابتة ومتعددة.»

ثانيا، ان الدليل على ابتعاد الموقف البريطاني عن الطابع المبدئي، وانبثاقه من المصالح وحدها، هو ان بريطانيا لم تطالب بتطبيق مبادئ الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية. فبينما تقر حكومة ثاتشر باستخدام العنف لاخراج العراق من الكويت فإنها تدعو العرب الى التفاوض مع الاسرائيليين من اجل خروج القوات الاسرائيلية من «اراض محتلة» احتلت عام ١٩٦٧، بحسب القرار ٢٤٢ الذي صاغه مندوب بريطانيا في مجلس الامن آنذاك.

رد وزير الخارجية البريطاني على هذه الانتقاد بقوله «ان المقارنة مجزوءة وخاطئة» لماذا؟ لان «اسرائيل احتلت الاراضي [العربية]» في نظر هيرد، «نتيجة حرب ردد فيها جيرانها الدعوة لانهاء وجودها». واضاف «ان بريطانيا تعمل مع شركائها الاوروبيين على ايجاد حل لهذه القضية: حق تقرير المصير للفلسطينيين مع حدود آمنة للاسرائيليين. (The Guardian: 24/1/1991).

ملاحظات وزير الخارجية البريطانية أجابت على جانب من الانتقادات

والتساؤلات، ولكنها في الوقت نفسه افسحت المجال للمزيد منها. فعندما اقر هيرد بأن النفط هو عامل من العوامل التي دفعت بريطانيا الى تبني الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة كأساس لمعالجة قضية الكويت، وعندما قال ان بريطانيا تخشى ان يلجأ العراق الى الابتزاز النفطي، فإنه لم يلق ضوءاً لا على ما تعتبره بريطانيا اهدافا محتملة ومرفوضة لهذا الابتزاز، ولا على موقف الحكومة البريطانية منه: هل يكون رفع الاسعار في السوق الدولية بحيث تحصل المنتجة على نصيب افضل من هذه الاسعار؟ هل يكون الضغط على الدول الغربية حتى تبدل موقفها المتحيز من القضية الفلسطينية، كما حصل عام ١٩٧٣؟ وهل يكون الضغط الذي تمارسه قوة عربية، تسيطر على حصة كبيرة من انتاج النفط واحتياطه ابتزازا ينبغي مواجهته بالقوة، بينما يكون الضغط الذي تمارسه دول الغرب الاستهلاكية، وخاصة الولايات المتحدة، وبريطانيا، على الدول المصدرة للنفط حتى تبيع نفطها «بسعر القاذورات» امرا مشروعا لا غبار عليه؟ اضافة لذلك، هل يكون الضغط الاقتصادي الذي تمارسه دولة من الدول من اجل الوصول الى ما تعتبره اهدافا سياسية محقة امرا مخالفا للقوانين الدولية؟ اذا كان هذا رأي حكومة ثاتشر، فكيف تفسر سكوتها عن الضغوط الإقتصادية التي مارستها الولايات المتحدة على الاتحاد السوفياتي حتى يسمح لليهود السوفيات بالهجرة الى الاراضي العربية؟

ولم تكن التساؤلات التي اثارها رأي هيرد في قضية الاراضي العربية المحتلة اقل اتساعا واهمية من تلك التي اثارها موقفه وموقف حكومة ثاتشر من المسألة النفطية. فهل يريد القول إن الحرب الاسرائيلية ضد العرب كانت محقة لانها كانت دفاعا عن وجود اسرائيل؟ واذ كان بالفعل هناك من العرب من ردد تهديدات بالقضاء على اسرائيل، فعمّن صدرت هذه التهديدات وما هي قيمتها الجدية في الحسابات العسكرية، وفي ضوء الموازين الاسرائيلية من جهة وقوات الدول العربية المجاورة من جهة أخرى؟ لماذا لا يحددها الوزير البريطاني بالاسم علما أن ثمة روايات من هذا النوع قد ترددت في السابق وتبين انها كانت خاطئة؟ ثم هل من الصحيح انه جرت «حرب» بين العرب والاسرائيليين في حين ان الجيوش العربية دمرت في اراضيها ولم تدخل فعلا القتال ضد القوات الاسرائيلية؟ فضلا عن ذلك،

ماذا تعني الحدود «الاسرائيلية الآمنة»؟ اذا كانت حدود عام ١٩٦٧، فلماذا لا يذكرها الوزير البريطاني صراحة، واذا كانت تضم اراضي جديدة الى اسرائيل، افلا يعني ذلك كسبا تحققه اسرائيل بالاعتداء على الدول المجاورة؟ اخيرا لا آخرا ما رأي حكومة ثاتشر في طريقة اخراج القوات الاسرائيلية من لبنان، علما بأن مجلس الامن اصدر القرار ٤٢٥ الذي ينص على ضرورة انسحابها دون اي شرط، ولماذا لا يطالب بتطبيق الفصل السابع على اسرائيل لانها ترفض الانصياع لقرارات الامم المتحدة كما يفعل بالنسبة الى العراق؟

معارضو الحرب

لم تكن حكومة المحافظين تملك الاجوبة الكافية والمقنعة على هذه الملاحظات والتساؤلات، وظهر ضعف موقف الحكومة، عندما جرت المقارنة بين موقفها ومواقف بعض الزعماء الأوروبيين مثل جوليو اندريوتي، رئيس الوزراء الايطالي السابق الذي قال جوابا عن سؤال حول المقاييس المزدوجة التي طبقت على قضيتي العراق واسرائيل بأنه «يجب فرض المقررات في هذه القضية [الفلسطينية] كما سعينا الى فرض المقررات في قضية الكويت (The Guardian: 24/1/1991). كذلك ظهرت الانتقائية في منطق الحكومة خلال المناقشات الحامية التي دارت في الاروقة السياسية والاعلامية البريطانية حول اسلوب مواجهة استيلاء العراق على الكويت. وكان طرفا هذه المناقشات، التيار المؤيد والمعارض لخيار القوة. وقد تشكل التيار الاول من الاحزاب الرئيسية الثلاثة، وهي: المحافظون، العمال، والديمقراطيون الاحرار. لقد لفت النظر، تأييد زعامة حزب العمال للحكومة، في اغلب مراحل الازمة. وقيل في تفسير هذا الموقف إن الدافع اليه خوف زعامة الحزب من تكرار ما حدث خلال الفوكلاند بين بريطانيا والارجنتين. فأثناء تلك الحرب اثار مايكل فوت، زعيم الحزب، العديد من التساؤلات عن جدوى استخدام القوة لاستعادة الجزر، ودعا الجناح اليساري في الحزب الى ايقاف الحرب، فكان هذا الموقف سببا رئيسيا من اسباب انحسار التأييد للحزب وخسارته الانتخابات العامة اللاحقة (The Times: 23/ 8/1990). اما التيار الثاني المعارض لخيار الحرب، فقد

تشكل من بعض الشخصيات البارزة مثل رئيس الوزراء المحافظ الاسبق تيد هيث والنائب المرموق دنيس هيلي، والزعيم العمالي توني بن والنقابي اريك هفر ورجال دين مثل مطران غلاسكو الكاثوليكي توماس وينينغ وجماعات سياسية ودينية وقوى ضاغطة مثل حركة «نزع السلاح النووي» (CND) (The Guardian: 14/1/, 25/2/ 1991: 6, 25/9/, / 11/1991) وكما أن التيار الذي مثلته حكومة المحافظين يلتقي مع القيادات وقوى دولية في الخارج، فكذلك التقى هذا التيار الثاني مع القيادات وقوى موازية في الخارج حول خيار القوة في الخليج. كانت الكنيسة الكاثوليكية تقف موقفا مشابها. واستقال عدد من المسؤولين، مثل وزير الدفاع الفرنسي شوفنمان وقائد البحرية الايطالي الادميرال ماريو بوراتشيا (MARIO BURACCIA) تعبيرا عن رفضهم لخيار الحرب. وفي الولايات المتحدة، تردد ان اكبر مناصري هذا الموقف كان الجنرال كولين باول الذي دعا بحسب ما جاء في كتاب بوب ودوورد، الى سياسة الاحتواء كبديل عن الخيار العسكري. (WOODWARD, 19991: 39 -- 42, The Guardian: 13/1/1991, IHT 3/5/1991).

كانت عند التيار المعارض لخيار الحرب الحجج الكثيرة للدفاع عن موقفه، ولكنه كان يفتقر الى التنظيم، اذ لم تكن هناك رابطة تجمع المنتمين الى هذا التيار الا رغبتهم في معالجة الازمة الطارئة عن طريق الدبلوماسية بدلا من الحرب، كذلك كان ينقص هؤلاء المال والاعلام اذ ان بيوت الاعلام القوية كانت تلقي بثقلها الى جانب الموقف الذي اتخذته الحكومة. (IHT: 31/1/1991) وكانت اكثر المؤسسات الاعلامية تعاضدا مع التيار الاول، تلك المؤسسات التي امتلكها المتحمسون لاسرائيل، مثل روبرت ماكسويل البليونير البريطاني الذي مات في ظروف غامضة بعد ايام قليلة من توجيه اتهام له بأنه كان على علاقة بأجهزة الاستخبارات الاسرائيلية.

لعبت الاعتبارات السياسية الداخلية والموقف الذي اتخذته دور الاعلام دورا في تصليب ردة فعل الرأي العام البريطاني ضد العراق، ولكن كانت هناك عوامل اخرى، منها ما يتصل بالعصبية الوطنية البريطانية التي تحرص النخبة الحاكمة البريطانية على لجم مظاهرها عادة الا عند مواجهة التحديات الخارجية. ومن المفارقات ان هذه

العصبية كانت قد استنفزت وشحذت احيانا، خلال السنوات السابقة لازمة الكويت، بسبب حوادث واعمال لم يقم بها العراق وانما خصومه و اعداؤه، مثل احتجاز الرهائن في لبنان، او الفتوى التي اصدرها آية الله الخميني قبل وفاته بهدر دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي عقابا له على ما جاء في كتابه« الآيات الشيطانية». ولقد استفزت هذه الاعمال مشاعر الرأي العام البريطاني، و اثارت نزعة متنامية الى الرد على هذه الاعمال وتأديب القائمين بها الذين يتحدون قيم الحضارة الغربية، ويسببون الشقاء لمواطنين بريطانيين (IHT: 31/1/1991). وعندما استولى العراقيون على الكويت، وصلت هذه المشاعر الى ذروتها في بعض اوساط الرأي العام، خاصة وان الزعماء البريطانيين غذّوها بالتصريحات والاقوال المثيرة. هذا ما فعله جون ميجور عندما سئل في احتمالات تسوية القضية مع بغداد، فاجاب بلهجة حازمة «انك لا تفاوض من يقتحم بيتك حول ضرورة خروجه من البيت» (BBCWS 5/1/1991)، رغم ان الكويت ليست بيتا بريطانيا بل كويتي وعربي، ورغم ان العراقيين لم يدخلوا الكويت التي تبعد آلاف الاميال عن الجزيرة البريطانية، الا ان الخوف من خطر العراق دخل الوعي الشعبي الى درجة ان سيدة بريطانية، متقدمة في السن، اصابها القلق لما سمعته عن هذا الخطر، فزارت استاذا يدرّس في جامعة بريطانية لكي تسأله: «ترى هل تعتقد ان صدام سيهاجم بريطانيا؟» وشحنت اجواء الرأي العام البريطاني بموجات جديدة من الغضب والنقمة ضد العراق عندما احتجزت بغداد المواطنين الاجانب كرهائن وكدروع بشرية وزعت على المنشآت المهددة بالقصف الجوي. ان هذه الاجواء سمحت لثاتشر وللقوى السياسية التي مثلتها، لمعالجة قضية الخليج بالاحتكام الى التحليل الذي قدمته الى بوش، وبالاضطلاع بدور فاعل في تحضير الاجواء للمجابهة الحاسمة مع العراق خلال المرحلة التي تلت الاحتلال العراقي للكويت.

كانت حكومة ثاتشر، اول دولة اوروبية، ترسل قطعات بحرية الى الخليج، وتعلن الانضمام الى القوات المتحالفة وتبعث بجنودها للانضمام اليها في الثامن من آب. واظهرت زعيمة المحافظين تشددها ايضا عندما طرحت قضية تطبيق المادة ٥١

من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة التي تسمح لأي دولة او مجموعة من الدول باتخاذ التدابير الآيلة الى تطبيق مقررات الامم المتحدة اذا ما تلقت طلبا بهذا الصدد من الدولة المعتدى عليها. وقد بحثت امكانية تطبيق هذه المادة عندما ارسلت بغداد ناقلة نفط الى عدن في منتصف آب ١٩٩٠ (اغسطس) وذلك في محاولة لخرق الحصار البحري المعلن ضدها. ووجد المسؤولون الاميركيون والبريطانيون انه يجب عدم السماح للعراق بإرسال نفطه الى الخارج لئلا ينهار جدار العقوبات المضروب حوله، وسأل بوش مساعديه كما سأل مارغريت ثاتشر: هل تذهب الدول المتحالفة الى الامم المتحدة للحصول على قرار جديد يسمح للقوات الاميركية والبريطانية باستخدام القوة لتطبيق المقررات، ام تأخذ الدولتان على عاتقها تطبيقها ومنع العراق من تصدير نفطه؟ وانقسمت الآراء في الادارة الاميركية مرة اخرى، اذ ان جيمس بيكر فضل التريث والعودة الى الامم المتحدة وذلك حفاظا على شكليات العمل الدولي المشترك، وكي يمنح غورباتشوف وشيفارنادزه المزيد من الوقت والمجال لاقناع المؤسسة العسكرية السوفياتية بقبول المقررات المتشددة ضد العراق، بينما مال سكوكروفت الى تطبيق المادة ٥١ دون العودة الى مجلس الامن.

وفي بريطانيا حدث مثل هذا الانقسام ايضا، اذ نصح حزبا العمال والديمقراطيين الاحرار الحكومة، بعدم اللجوء الى القوة الا بعد استصدار المقررات الملائمة من مجلس الامن (The Guardian: 7, 10/1/1991). بيد ان التشديد على موافقة مجلس الامن، في ظل المتغيرات الدولية، ووضوح هيمنة الولايات المتحدة على الهيئة الدولية، تحول الى مطلب شكلي، لا يبدل كثيرا من الخطوات التي رسمتها الحكومتان الاميركية والبريطانية لمعالجة الازمة، ولكنه يؤجل تنفيذها بضعة ايام. هذا مع العلم بأن بوش لم يكن مستعدا للاخذ بمقررات مجلس الامن كما جاء على لسان برنت سكوكروفت، لو تعارضت مع نهج القوة الذي كان يتبعه (BBC2: 17/1/1991).

أما ثاتشر، فإنها لم تكترث بموقف الحزبين البريطانيين، ولم تظهر حرصا على شكليات استصدار القرارات من مجلس الامن بل حثت بوش على تطبيق المادة ٥١

ولما بدا لها، في الحوار الهاتفي، ان الرئيس الاميركي السابق ميال الى الرأي الذي تبناه بيكر، ماشته في هذا الموقف، ولكن بعد ان ابدت له الملاحظة التي تحولت الى شعار للفريق المتشدد في الادارة الاميركية والتي عبّرت فيها الزعيمة البريطانية عن رفضها لاي موقف متهاود في القضية الخليجية «جورج... جورج، ان الظرف ليس مناسبا للترجرج»!(BBC2: 17/1/1991).

وتكرر هذا المشهد الثاتشري المتحفظ تجاه الامم المتحدة وتجاه المطالبين بالعودة الى مجلس الامن والعمل من خلاله، اذ ان حكومة المحافظين كانت تتجاوب مع هذا الطلب وترى فائدة في الرجوع الى الهيئة الدولية اذا سهّل هذا المسلك استصدار القرارات العنيفة ضد العراقيين كما حدث، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠، عندما لعبت رئيسة الحكومة دورا مهما وشخصيا في اصدار قرار مجلس الامن ٦٧٤. وكان القصد من ذلك القرار، توجيه الاتهام الى صدام حسين و التمهيد لمحاكمته بتهمة الخروج عن القواعد والقوانين الدولية. ما عدا ذلك، فإن ثاتشر كانت تميل الى التقليل من دور مجلس الامن، اذا كان من شأن هذا الدور ان يعرقل مسار المجابهة الذي مشى فيه التحالف الاميركي ـ البريطاني. فخلال مناقشة وسائل حمل العراق على سحب قواته من الكويت، لعبت حكومة ثاتشر البريطانية الدور الرئيسي في صياغة القرار ٦٧٨ على نحو يسمح للقوات المتحالفة باستخدام القوة في تحقيق ذلك الغرض، بدون الحاجة الى مراجعة مجلس الامن. ويجدر بالذكر انه عندما حل جون مايجور محل ثاتشر في رئاسة الحكومة بسياسة استصدار المقررات الدولية الشديدة ضد العراق، لعب دورا رئيسيا في صياغة القرار ٦٨٧ «ام القرارات» الذي صدر في ١٩٩١/٢/٢٤، بقصد اتخاذ العقوبات الشديدة ضد العراق كدولة خطرة بصورة استثنائية (Uniquely dangerous) على المجتمع الدولي (TAYLOR, and GROOM 17,20)

وبيّنت حكومة ثاتشر سياستها المتشددة عندما عارضت كافة المشاريع والمبادرات لتسوية النزاع الخليجي عبر التفاهم مع بغداد. كان من بين هذه المبادرات الجولة التي قام بها الملك الحسين، في اواخر شهر آب (اغسطس) ١٩٩٠، فزار فيها

مجموعة من الاقطار العربية، كما زار اسبانيا، وبريطانيا، والمانيا، وفرنسا. ولقد قالت المصادر الاردنية ان جميع الدول العربية والاجنبية التي زارها الملك رحبت بالمبادرة وشجعت على التفتيش عن الحل السلمي للازمة باستثناء بريطانيا (الكتاب الابيض، ١٩٩١: ١٣).

وجاءت المبادرة الثانية عندما قام ايفجيني بريماكوف، بصفته مندوبا خاصا للزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، بجولة في المنطقة خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر) بهدف سبر امكانية التوصل الى تسوية للازمة. وكان الانطباع السائد، عند المتشددين في واشنطن ولندن، ان بريماكوف جاء، بدعم من المؤسسة العسكرية والاستخبارات السوفياتية، «لكي ينقذ صديقه القديم صدام حسين»، من المأزق. ولربما تعززت هذه الانطباعات عندما دعا غورباتشوف الى مؤتمر عربي، بموافقة دولية، لحل الازمة. ومهما كانت التفسيرات للمبادرة السوفياتية، فإن الموقف البريطاني لم يساعد على توفير الاجواء الملائمة لنجاحها عندما جال دوغلاس هيرد، في الوقت نفسه تقريبا، دول المنطقة حاملا معه في جولته المواقف البريطانية المتصلبة. وهكذا فانه بينما كان بريماكوف يتحرك في العواصم الشرق الاوسطية والدولية بحثا عن حل يؤمن خروج العراقيين من الكويت، مقابل الحفاظ على ماء وجوههم، وقف هيرد يعلن في القاهرة انه ليس امام صدام حسين الا ان يختار «بين الخروج من الكويت بملء حريته، او تحت تهديد المسدس المصوب عليه» (Keesing's Number 10,October 1990)، فكان اعلانه هذا بمثابة وضع عبوة ناسفة وضعت تحت المشروع السوفياتي، وعلى طريق جولات بريماكوف المكوكية.

واضطلعت حكومة المحافظين بدور مهم ايضا في تصليب موقف الاسرة الاوروبية وابعادها عن القيام بالمبادارت المستقلة والرامية الى حل ازمة الخليج عن طريق الديبلوماسية، او عرقلة هذه المبادرات على الاقل. وانسجاما مع هذا الدور انتقدت ثاتشر، في هلسنكي في آب (اغسطس) ١٩٩٠، ردود الفعل الاوروبية على استيلاء العراق على الكويت، وقالت انها «كانت مخيبة للآمال». ووقفت الحكومة البريطانية موقفا مشابها من مشروع تقدم به وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما

الى مجلس وزراء خارجية الاسرة الاوروبية في الرابع من كانون الثاني (يناير) ١٩٩١. دعا المشروع الفرنسي الى اعلان العراق عزمه على الانسحاب من الكويت لقاء صدور اعلان من الدول المتحالفة تتعهد فيه بعدم مهاجمة العراق وبالدعوة الى مؤتمر دولي يبحث قضية الكويت الى جانب قضيتي فلسطين ولبنان. عارضت الحكومة البريطانية هذا المشروع باعتباره يقدم حلا جزئيا للأزمة، وانتقد المسؤولون البريطانيون الحكومة الفرنسية لأنها تتبع، في الازمة الخليجية، «ديبلوماسية متفلتة من الالتزامات». (Free lance diplomacy) ولم يتطور الجدل بين البلدين كثيرا لان الحكومة العراقية نفسها، ما لبثت ان اعلنت معارضتها لهذه المبادرة.

(BBCWS, 1190 - 1991; Meesinsing's Vol, 37, Number 1 Jan, 1991,3793)

وتكرر هذا المشهد قبل يوم واحد من بدء العمليات العسكرية ضد العراق عندما قدم المندوب الفرنسي الى مجلس الامن في ١٤/ ١/ ١٩٩١ مشروعا يحمل المقترحات نفسها التي جاءت في المشروع الاول تقريبا. ولقيت هذه المبادرة تأييد السوفيات والالمان والايطاليين، الا ان الولايات المتحدة عارضتها وكذلك فعلت الحكومة البريطانية، التي اعتبر رئيسها جون ميجور، ان اي تأجيل لبدء العمليات العسكرية بمثابة «مكافأة غير مقبولة لصدام حسين». (Keesings Vol 37 37, Number 1, 1991,37935). (DT: 16/1/1991)

وكما وقفت حكومة المحافظين موقفا متشددا من دعاة التسوية السياسية للازمة الخليجية ومن المشاريع التي تقدموا بها، فإنها وقفت موقفا مشابها ايضا من اولئك الذين كانوا يجدون في العقوبات الاقتصادية وسيلة فعالة للضغط على العراق من اجل اخراجه من الكويت. ولقد تباين موقف اولئك الذين طالبوا باعتماد هذه الوسيلة. فمنهم من اعتبر ان رد الفعل الدولي على التحدي العراقي، يجب الا يجاوز الضغط السياسي والعقوبات الاقتصادية مع تحصين الجبهة السعودية ضد اي عمل عسكري يمكن ان يلجأ اليه العراق بقصد الخروج من الحصار الدولي. وقد حذر الذين دعوا الى هذه السياسة من النتائج البعيدة التي يمكن ان تترتب على

دخول الحرب ضد العراق مثل اشعال «غضب وشكوك العالم الاسلامي الذي يوجد بعضه في بريطانيا نفسها» كما كتب مايكل هوارد، المؤرخ البريطاني البارز، (The Times: 17/8/1990) او اطلاق «موجة قومية عربية مراكمة لمواجهة اسلامية اصولية» كما قال دنيس هيلي في مناقشات مجلس العموم (The Guardian: 7/9/1990). بالمقابل، دعت قيادتا حزبي العمال والديمقراطيين الاحرار، اللتان لم تستبعدا الخيار العسكري، الى اعطاء العقوبات الاقتصادية فترة اطول لاختبار تأثيرها في بغداد. فاذا بان تأثيرها وتفاقم مفعولها دون ان تهتز القيادة العراقية وتقرر الانسحاب غير المشروط بقصد الخلاص من العقوبات، صار من المشروع ان تبادر القوات المتحالفة، عندئذ، الى اخراج القوات العراقية من الكويت بالقوة.

استند هذان الفريقان الى العديد من الدراسات التي تبين ان العقوبات الاقتصادية هي سلاح فعال ومؤثر في العلاقات الدولية. وبينت واحدة من هذه الدراسات، التي قام بها ثلاثة اكاديميين اميركيين، انه منذ عام ١٩١٤، حققت هذه العقوبات الاغراض المتوخاة منها في ٤٠ حالة من اصل ١١٥. كذلك بينت الدراسة ان مقدار الضرر الذي يلحق بالعراق من جراء العقوبات يزيد كثيرا على الاضرار التي لحقت بدول اخرى اضطرت الى التراجع عن السياسة التي جرت عليها العقوبات الاقتصادية (IHT: 11/12/1990).

ان زعيم حزب العمال السابق، نيل كينوك، لبث يدعو الى اعتماد سلاح المقاطعة الى آخر يوم قبل بدء العمليات العسكرية، ففي جلسة مجلس العموم التي انعقدت في ١٥/١٢/١٩٩١، ذكر في خطابه ان العقوبات اسلوب فعّال ويجب اعطاءه الوقت الكافي للتأثير في العراق، ولكنه لم يذهب الى القول إن هذا الاسلوب، وحده، كفيل باخراج العراقيين من الكويت، كما انه لم يتبن اقتراح وزير خارجية الظل العمالي جيرالد كاوفمان الذي دعا الى التركيز على المقاطعة لعدة اشهر ريثما يبدأ تأثيرها في العراق. ولم يتقدم كينوك باقتراح شبيه بالاقتراح الذي تقدم به بعض الزعماء الديمقراطيين في الكونغرس الاميركي، ودعوا فيه عمليا، الى تأجيل بدء العمليات العسكرية والى التركيز على الضغوط الاقتصادية والسياسية باعتبارها

الوسيلة الفضلى لاخراج العراق من الكويت. كذلك فان كينوك لم يتقدم بأي اقتراح محدد حول الشروط التي يراها حزب العمال ضرورية للانتقال من استخدام الضغوط الاقتصادية والسياسية الى مباشرة العمليات العسكرية ضد العراق من اجل إخراجه من الكويت، بل انه ترك تقدير هذه المسألة الى الحكومة في ضوء التقارير التي تأتيها من الكويت. (The Independent 13/1/1991).

مالت الحكومة البريطانية الى التقليل من فاعلية سلاح العقوبات الاقتصادية، واعتبرت، في المناقشات التي سبقت العمليات العسكرية، «ان اعطاء المزيد من الوقت للعقوبات لكي تحدث مفعولا في العراق (...) يعني افساح المجال امام العراق لكي يطفئ الكويت، يعني اعطاءه المزيد من الوقت لكي يعزز دفاعه، والمزيد من الوقت لقتل الكويتيين وتعذيبهم». (DT: 16/1/1991). تأسيسا على ذلك رأت الحكومة البريطانية انه يجب التمسك بالموعد المقرر لمباشرة الحرب ضد العراق. ان الجدل حول هذه المسألة لم ينقطع قبل الحرب وخلالها وبعدها. ذلك ان معارضي خيار القوة قالوا ان الحكومة لم تقدم اسبابا كافية ومقنعة للانتقال من الحرب السياسية والاقتصادية ضد العراق، الى الحرب العسكرية. وكان اغلب هؤلاء مقتنعين بأن اجهزة الامن العراقية الموجودة في الكويت تمارس القمع، والاعمال المخالفة لحقوق الانسان، ولكنهم اشاروا بالمقابل الى دور حملة الدعاية والاعلام المنظمة التي اضطلعت بها شركة «هيل آند نوتن» (Hill and Knowton) البريطانية ومولتها حكومة الكويت، من اجل التأثير على الرأي العام الدولي، ومن اجل خلق مناخ ملائم لمباشرة الحرب. كذلك اشار الذين عارضوا خيار القوة الى مناسبات معينة جرى خلالها اختلاق روايات معينة للتحريض ضد العراق، كما حدث عندما شهدت فتاة كويتية امام الكونغرس الاميركي، بأنها رأت بأم العين جنودا عراقيين ينتزعون الاطفال من الحاضنات في مستشفى كويتي ويتركونهم يموتون عمدا. ثم تبين فيما بعد ان الفتاة هي ابنة السفير الكويتي في واشنطن وانها لم تكن في الكويت اثناء الاحتلال، وان الحادثة، غير صحيحة. بيد ان الحادثة رسخت في الاذهان؛ وكانت، كما قال اندررو وايتلي، مدير «ميدل ايست واتش» (Middle East Watch). الهيئة التي تعنى بحقوق الانسان، «... رواية دعائية كهربت العالم، واثرت في

البرلمانات عندما واجهت قرار الاختيار بين الاقتصار على استخدام العقوبات الاقتصادية [ضد العراق] فقط وبين تأييد جورج بوش والذهاب الى الحرب. (The Independent 12/1/1992. 16/1/1992) .

بدء العمليات العسكرية

في الصباح الباكر من السابع عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، انتقل التركيز في الحرب من الملاعب الديبلوماسية وباحات السياسة الى ساحات القتال وميادين الصراع العسكري بين القوات العراقية البالغة تعدادها مليون جندي، نصفهم في الكويت، والنصف الآخر في العراق من جهة، وبين قوات الدول التي بلغ عددها ٦٩٠,٠٠٠ جندي. ضمت القوات الاميركية اكبر عدد من الجنود اذ بلغ عددهم ٤٢٥,٠٠٠، وجاءت من بعدها القوات البريطانية التي بلغ تعدادها ٣٥,٠٠٠ جندي. (IHT 18/1/1991).

اسندت قيادة القوات الاميركية الى نورمان شوارزكوف، والبريطانية الى بيتر دولا بيلبير، وكلاهما دخل الحروب وخبرها: فشوارزكوف حارب في فيتنام، ودولا بيلبير، الذي اختارته مارغريت ثاتشر واصرت عليه ومنحته ثقتها ، حارب في كوريا وفي الفوكلاند.. وعندما تشكلت قيادة القوات المتحالفة، كان من الطبيعي ان يمسك الاميركيون بزمامها، اذ ان لغة الارقام هنا حاسمة، والفرق الكبير بين حجم القوات الاميركية وحجم القوات البريطانية لم يكن يسمح بالتكافؤ في الادوار القيادية، كما بدا الامر على مستوى السياسة. واستأثر العسكريون الاميركيون بالتخطيط للحرب، ولكنهم قبلوا بإدخال مسؤول عسكري بريطاني واحد، من سائر الجنسيات الاخرى الى لجنة التخطيط الاميركية التابعة لشوارزكوف.(BILLIERE, 1992: 90 - 91, 18,207) وسواء على مستوى اجهزة التخطيط او غيرها، اتسمت العلاقة بين العسكريين الاميركيين من جهة، والعسكريين البريطانيين، من جهة اخرى، بروح التعاون الوثيق، خلافا للتعقيدات التي نشأت مع الآخرين، مثل الفرنسيين، خاصة في المراحل الاولى لعملية حشد القوات الحليفة. وشمل التعاون الوثيق المرحلتين اللاحقتين، اي القصف الجوي، والحرب البرية.

القصف الجوي: عندما بدأ القصف الجوي للعراق، اكد مسؤولو القوات المتحالفة ان الاهداف اختيرت بدقة وعناية، وان العسكريين الخبراء في القانون والذين يحملون شهادات المحاماة شاركوا في وضع خطط القصف، وحرصوا على ان تكون موجهة ضد الاهداف «المشروعة للعمل الحربي». وقد تحددت مشروعية هذه الاهداف بحسب الاعراف الدولية، ومقررات مجلس الامن، والاهداف المعلنة لعملية «عاصفة الصحراء» واهمها اخراج القوات العراقية من الكويت. وحتم الهدف تعطيل وتدمير سلاح الجو العراقي، ومنصات اطلاق صواريخ سكود ومخازن ومصانع الاسلحة الكيماوية وطرق الموصلات مع الكويت، بقصد حرمان القوات العراقية فيها من المؤونة، مع القصف المتواصل لهذه القوات تعطيلا لفاعليتها ولروحها القتالية يوم الهجوم البري. (BILLIER, 1992: 196). لكن تبين ان القوات المتحالفة جاوزت هذا الهدف، وسعت الى تحقيق الاهداف الثلاثة التالية:

١) تحطيم القدرات الهجومية للقوات المسلحة العراقية. ووجد المخططون العسكريون في القوات الحليفة ان هذه الهدف ينسجم مع ما جاء في قرار مجلس الامن ٦٧٨، الذي يسمح للدول الاعضاء باستخدام سائر الوسائل «لاسترجاع السلام والامن في المنطقة». ففي تقدير اولئك المخططين الاستراتيجيين ان السلام لن يرجع ويستتب في منطقتي الخليج والشرق الاوسط ما دام العراق قادرا على تهديد الدول المجاورة.

٢) تحطيم البنية التحتية للمجتمع العراقي، عبر تدمير الطرق، ومحطات توليد الكهرباء والمصانع، ومجارير المياه واعداد من المنشآت الاقتصادية المهمة داخل العراق نفسه. وقد ارتفع عدد هذه الاهداف من ٤٠٠، كما كان مقررا في بداية العمليات العسكرية، الى ٧٠٠. ورغب المخططون العسكريون، من تدمير هذه الاهداف في منع القيادة العراقية الحالية، أو أي قيادة تحل محلها، من اعادة بناء البلد بالاعتماد على الدول الصناعية في الغرب. وشعر اولئك المسؤولون انهم، بهذه الطريقة، يتمكنون، في المستقبل، من «ضبط» العراق ولجم مطامحه الاقليمية واجباره على التأقلم والتكيف مع الحاجات والمصالح الاستراتيجية الغربية. فضلا عن ذلك، فإن هذه الاستراتيجية كانت تضمن لدول الغرب الصناعية حصة كبيرة في

مشاريع الاعمار بعد انتهاء الحرب. ورغب المسؤولون عن القوات/المتحالفة ايضا في تضخيم آثار الحرب ونتائجها المأساوية حتى يتضاعف اثر العقوبات في العراقيين، ويزداد شعورهم بالاضرار والخسارة، وتتحول المرارة في نفوسهم الى نقمة ضد نظام الحكم فيثوروا ضده حتى ولو كلفتهم الثورة تضحيات بشرية كبيرة. ولم يكن غائبا عن القيادة العسكرية المسؤولة ان اكثر الذين سيتحملون المصاعب والآلام هم المواطنون العاديون الذين لم يكونوا بالضرورة اعضاء في الحزب الحاكم. مع ذلك اعتبر المسؤولون، خاصة في سلاح الجو، «ان المواطنين العراقيين لم يكونوا ابرياء» لانهم ايدوا صدام حسين عندما غزت قواته الكويت. (IHT, 6/4/1991, 29/2/1992)

٣) اغتيال صدام حسين. وقد اعتبرت طموحات صدام الشخصية واستعداده للمجازفة عاملا رئيسيا من عوامل الازمة ومن «عوامل عدم الاستقرار في المنطقة». ومن هنا كان الاهتمام بالقضاء عليه، رغم ان القوات المتحالفة لم تكن مفوضة بالاضطلاع بمثل هذا العمل الا اذا توسعت في تفسير مقررات مجلس الامن. كذلك كان هذا الهدف مثار جدل اذ اعتبرت بعض الاوساط النافذة في الولايات المتحدة وبريطانيا ان ازاحة صدام وحدها لا تكفي وانه لا بد من اسقاط حكم البعث الذي يعتنق فكرة القومية العربية ويقود العراق والعراقيين الى التطلع الى خارج الاراضي العراقية. الا ان الجدل حول هذه المسألة لم يذهب بعيدا اذ ان بوش كان قد اوعز الى وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية بالاعداد للاطاحة بالنظام العراقي قبل بدء العمليات العسكرية بأشهر. اي ان محاولة اغتيال صدام لم تعطل المحاولات التي استهدفت النظام بأكمله. وهكذا فإنه، في الوقت نفسه الذي كانت تصدر فيه الدعوات من واشنطن ولندن للاطاحة بصدام حسين وتشدد على تحميله المسؤولية الشخصية في التسبب بالحرب، كانت الطائرات تحاول اصطياد الرئيس العراقي سواء في موكبه، او في العربة التي يستخدمها كقيادة متنقلة. (IHT: 7/8/1990, 17/9/1991)

احتل سلاح الجو البريطاني المرتبة الثانية من حيث عدد الطائرات ومن حيث

الفاعلية بعد سلاح الجو الاميركي، من بين القوات الجوية التابعة للدول الغربية التي اشتركت في القصف الجوي. وقد ساهمت طائرات تورنادو (TORNADO) بدور كبير في تخريب المطارات العراقية حيث ان البريطانيين استخدموا قنابل JP 233 التي لم تكن القوات الاميركية تملك ما يوازيها فاعلية. الا ان هذه الطائرات كانت مضطرة، لاسباب فنية، الى التحليق على ارتفاع منخفض مما ادى الى اصابة ست منها بالعطب. واشتركت طائرات الباكانير (BACCANEER) البريطانية في قصف الاهداف الاخرى، بعد ان سيطرت القوات المتحالفة على الاجواء العراقية. وفي كافة مراحل القصف اظهر الطيارون البريطانيون حماسا كبيرا لتدمير المنشآت العسكرية والحيوية العراقية. ومع ان سلاح الجو البريطاني كان يملك ما وازى ٣,٢٥٪ من مجموع الامكانات التي كانت تحوزها القوات المتحالفة، الا انه اهم بـ ٤,٨٪ من الطلعات التي قامت بها الطائرات الحليفة.

ان المساهمة الاهم، في هذه المرحلة هي تلك التي قامت بها مجموعات «خدمة سلاح الجو الخاصة» SAS في غرب العراق. كانت المهمة التي كلفت بها هذه المجموعات هي تدمير منصة اطلاق صواريخ سكود التي كانت تطال اسرائيل. وقد سببت هذه الصواريخ قلقا شديدا للمسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا اذ خافوا ان تتدخل اسرائيل وان تشترك في القتال ضد العراق، فتنسحب الدول العربية من القوات المتحالفة وتقف على الحياد، او تنضم الى العراقيين في مواجهة الاسرائيليين. عندئذ يبدو الهجوم ضد العراق حربا غربية ـ اسرائيلية ضد العرب وليس ضد العراق فحسب، فتستثار المشاعر القومية العربية والاسلامية ، وتتفكك القوات المتحالفة وتنهار الجبهة الدولية التي تحارب العراق. وخوفا من حصول مثل هذا التصدع الخطير، دأب وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد على الاتصال بنظيره الاسرائيلي دافيد ليفي وعلى ابداء مشاعر الود والتضامن مع الاسرائيليين، وعلى حث المسؤولين الاسرائيليين على التذرع بالصبر حتى تنجلي الحرب عن انتصار القوات المتحالفة والقضاء على الخطر العراقي (The Independent: 20/9/1991).

كذلك ارسلت واشنطن لورنس ايغلبرغر، وكيل وزارة الخارجية الاميركية، لكي

يبقى في اسرائيل عدة ايام ويضغط على زعمائها للامتناع عن الرد على الصواريخ العراقية. ونجح الاميركيون في الضغط على الاسرائيليين للامتناع عن الرد، بعد ان تعهدوا بإسكات الصواريخ العراقية، وارسلوا صواريخ باتريوت لحماية المدن الاسرائيلية منها. فضلا عن ذلك، خصصت اسلحة الطيران الحليفة ٤٠٪ من هجماتها لتدمير الصواريخ ومنصاتها. وتمكنت القوات المتحالفة، بالقصف الجوي، من تدمير عدد من صواريخ سكود مع منصاتها. بيد ان العراقيين برعوا في اخفاء الصواريخ، واستمروا في اطلاقها وفي تهديد المدن الاسرائيلية بها، فكان الضغط الداخلي بين المدنيين والعسكريين يزداد على حكومة ليكود حتى ترد على العراق، ويزداد بذلك الوضع العسكري والسياسي للقوات المتحالفة حراجة ودقة.

ان الذي انقذ الموقف، في تقدير دي لابيلبير هو القوات الخاصة البريطانية التي تسللت، بعد ثلاثة ايام من بدء العمليات العسكرية، الى غرب العراق، وكانت هذه المنطقة هي اقرب المناطق العراقية الى الحدود الاسرائيلية، فكان من الطبيعي ان تنصب القوات العراقية الصواريخ فيها، وان تسعى القوات المتحالفة بالمقابل الى ابعادها عن هذه النقطة إذا لم تتمكن من تدميرها كلية. ويقول دو لا بيلبير، ان القوات الخاصة حققت نجاحا كبيرا في تعقب قوافل الصواريخ المتنقلة، وتدميرها. وازدادت فاعلية هذه الهجمات عندما انضمت القوات الاميركية الخاصة الى البريطانية، فاضطر العراقيون في ٢٦/ ١/ ١٩٩١ الى ابعاد الصواريخ عن غرب البلاد لئلا تقع في أيدي المتسللين الى اراضيهم، وبذلك لم يعد بامكانهم ان يواصلوا ضرب المدن الاسرائيلية، وتهديد وحدة التحالف الدولي المضاد للعراق وتماسكه. (BILLIER,1992: 199, 209, 216, 220 - 228).

ان الحماس الذي اظهرته القوات البريطانية في الاضطلاع بالمهمات الموكلة اليها كان منسجما ومعززا للمواقف التي اتخذتها الحكومة البريطانية المتصلبة على الصعيد السياسي تجاه استمرار الحرب، وتصعيد القتال. وقد تجددت المساعي الدولية الرامية الى ايجاد مخرج سياسي للصراع، وتعددت المبادرات الهادفة الى ايقاف العمليات العسكرية، ومنع وقوع الحرب البرية، خاصة عندما بدت ترشح الى

الخارج الصور والاخبار حول نتائج القصف الجوي واشتداد وطأته على العراقيين وتسببه بالمآسي المؤلمة للمدنيين، كما حدث في ملجأ العامرية في بغداد الذي قصفته الطائرات الحليفة فقضى المئات من الاطفال والنساء تحت ركامه. وكانت اهم المبادرات هي تلك قام بها الاتحاد السوفياتي (السابق)، وقد تبلورت معالمها بعد شهر تقريبا من بدء القصف الجوي في مشروع للحل من ثماني نقاط يقوم على انسحاب القوات العراقية من الكويت وعلى اسقاط كافة العقوبات عن العراق. ووافقت بغداد على المشروع وايدته اغلب دول الاسرة الاوروبية باستثناء بريطانيا، التي اعلنت على لسان وزير خارجيتها انها تفضل المضي في تنفيذ الحل العسكري. وسقط المشروع السوفياتي عندما رفضته الادارة الاميركية بالتفاهم مع الحكومة البريطانية. (KEESINGS Vol, 37, Number 2, Feb, 1991 P. 37983). ان هذه المواقف المتصلبة التي رافقتها انتقادات بريطانية متكررة لبقية الدول الاوروبية بحجة انها لم تتخذ مواقف موحدة وفاعلية في مواجهة ازمة الكويت، ادت الى ردود فعل غاضبة في بون وباريس اللتين كان المسؤولون فيهما يشعرون بان قاطرة الحرب الاميركية ـ البريطانية تجر الدول المتحالفة الاخرى، دون مراعاة كافية لآراء هذه الدول. فالكثير من القرارات، مثل توقيت الهجوم البري في ١٧/ ١/ ١٩٩١، كانت تتخذ بالتفاهم بين الزعماء الاميركيين والبريطانيين، ودون التشاور مع الآخرين، بصورة مباشرة او عبر اقنية مجلس الامن (TAYLOR, and GROOM, 21,25; The Guardian: 24/1/1991. 4/2/1991

الهجوم البرّي: ادى هذا المشروع السوفياتي، والمبادرات المماثلة له، الى التعجيل في الحرب البرية بدلا من منعها. فالنشاط الدبلوماسي الذي رافق هذه التحركات دل على ان العراقيين كانوا مستعدين للانسحاب من الكويت، في حين ان واشنطن ولندن اعتبرتا هذا الاحتمال «كابوسا» وسعتا الى الحيلولة دون وقوعه. (The Independent: 17/1/1992) وخشي الزعماء في البلدين ايضا ان تشتد المعارضة الدولية للحرب البرية، خاصة وان بعض المسؤولين الرئيسيين، ومنهم دولا بيلبير، ابدوا تحفظا على دخولها (BILLIER, 1992: 277 - 278)؛ او ان تعلن بغداد سحب

قواتها من الكويت. فعمدت واشنطن، لتطويق هذه الاحتمالات، الى الضغط على شوارزكوف من اجل التعجيل في بدء الهجوم البري ولتنفيذ هذه الرغبة بدأ الهجوم البري صباح الاحد في الرابع والعشرين من شباط (فبراير). وكان الهدف من هذا الهجوم هو، كما حدده المسؤولون الاميركيون، «عزل الجيش العراقي، ثم قتله». (IHT 24/1/1991) وتحقيقا لهذا الهدف سار الهجوم البري للقوات المتحالفة على اربعة محاور رئيسية: هجوم يقوم به جنود البحرية الاميركية على مقربة من الخليج بقصد تضليل القوات العراقية وجرها بعيدا عن محور الهجوم الرئيسي، وآخر في ممر مواز له تضطلع به القوات المصرية و السورية وصولا الى الكويت نفسها بحيث تدخلها القوات العربية، وثالث من الغرب لعزل القوات العراقية في الكويت وتطويقها، ورابع تقوم به قوات الجيش الاميركي السابع بقصد تدمير قوات الحرس الجمهوري. خلال اربعة ايام تقريبا، او مئة ساعة تحديدا، تمكنت القوات المتحالفة من تحقيق اكثر اهدافها، فبحسب التقارير التي قدمتها اجهزة الاستخبارات التابعة للقوات المتحالفة، خسر العراق في الحرب البرية ٢٧ فرقة عسكرية من مجموع ٤٢ فرقة كانت منتشرة في مسرح العمليات، وعطلت ست فرق فلم تعد قادرة على القتال واضطرت القوات الباقية الى الانسحاب من الكويت (SHWARZKOF: 1992). واشتركت القوات البريطانية في تحمل اعباء مهمة في القتال. فقد اضطلعت كاسحات الالغام البريطانية بدور رئيسي في تنظيف مياه الخليج القريبة من الكويت من الالغام العراقية، ومهدت بذلك لهجوم البحرية الاميركية على المحور الاول. واشترك الجنود البريطانيون المدربون على حرب الصحراء، في الهجوم على المحورين الثالث والرابع من الغرب. وكان التعاون والتطابق في الآراء سائدا بين الاميركيين والبريطانيين، باستثناء حالتين برز تباين في التقدير بينهما. المرة الاولى، سبقت المعارك البرية اذ كان مفروضا، بحسب الخطة التي اعدت بإشراف شوارزكوف ان تشترك القوات البريطانية في الهجوم على المحور الاول جنبا الى جنب مع قوات البحرية الاميركية. غير ان المسؤولين البريطانيين لم يرتاحوا لهذا الترتيب، فاعتبروا انه يقلل من دور بريطانيا خلال الحرب، ويؤثر في مكانتها ودورها الخليجي في المستقبل. وكان المسؤولون

البريطانيون يأملون، خلافا لهذه الصورة، ان تضطلع القوات البريطانية بدور بارز في اخراج القوات العراقية من الكويت «ثم يظهر على المسرح فريق من الخبراء المدنيين البريطانيين فيأخذ المبادرة في تقديم المعونة والمشورة حول اعادة البناء، وبذلك يعضد التجارة وبيع السلاح البريطاني (...) والا استأثر الاميركيون بكل ذلك». (BILLIER, 1991: 156; The Guardian 112/2/1991)

وقد ترجمت الحكومة البريطانية هذه الامنية الى مشروع مذكرة تفاهم، قدم الى الكويتيين، حول التعويض الذي ستحصل عليه بريطانيا من جراء مشاركتها في الحرب. وقدر المسؤولون البريطانيون، انه بقدر ما يبرز دور القوات البريطانية في الهجوم البري، تزداد حصتها من مشاريع الاعمار في الخليج وارباحها الاقتصادية والعسكرية عند انتهاء الحرب. وكانت هذه النظرة حافزا لالحاح القيادة البريطانية في المطالبة بنقل قواتها الى الغرب لكي تشترك في الهجوم الرئيسي ضد القوات العراقية. واستجاب شوارزكوف للطلب البريطاني بعد تكراره، فنقلت القوات البريطانية الى الجبهة الغربية واشتركت في الهجوم على تجمعات الجيش العراقي الرئيسية وعلى الحرس الجمهوري في جنوب العراق. (IHT: 25/3/1991)

وبرز التباين بين المسؤولين البريطانيين والاميركيين مرة اخرى عندما بدأت واشنطن تبحث في وقف اطلاق النار. وقد سبق هذا البحث انباء المجزرة التي ذهب ضحيتها عدد كبير من العسكريين والمدنيين العراقيين فقصفتهم الطائرات الاميركية بينما كانوا في طريقهم من الكويت الى العراق. واثارت هذه الانباء ردة فعل ضد استمرار القتال في اوساط الرأي العام الاميركي، وكذلك في بعض الدول المتحالفة. فكانت سببا مهما من الاسباب التي جعلت المسؤولين الاميركيين يميلون الى وقف العمليات العسكرية، والى عدم اكمال الطوق حول القوات العراقية، بل الى افساح المجال لما تبقى منها للانسحاب الى العراق. واثار هذا القرار تساؤلات بين فريقين من الاطراف المعنية بالحرب:

الفريق الاول، ضم بعض السياسيين في دول الغرب، وبعض العراقيين المغتربين، ورجح لهم ان تكون الولايات المتحدة وبريطانيا راغبتين فعلا في نشر

النظم الديمقراطية في الاقطار العربية. وقد تأمل هؤلاء ان تكرر القوات المتحالفة في العراق، ما فعله الجنرال الاميركي ماك آرثر في اليابان، بعد ان احتلها الحلفاء، ففرض عليها دستورا ديمقراطيا واطلق الحريات العامة حتى للحزب الشيوعي الياباني. (WSJ: 27/3/1991; The Guardian: 28/3/1991). وقد شرح المسؤولون الاميركيّون والبريطانيون بعض الاسباب التي دعت الى الامتناع عن تطبيق مثل هذا السيناريو، فقال الرئيس الاميركي السابق ان حرب الخليج لم تنشب بسبب الديمقراطية بل لدفع عدوان دولة على دولة اخرى. وكتب وزير الخارجية البريطاني، دوغلاس هيرد يرد على اصحاب هذه الامنيات بقوله إن مقررات الامم المتحدة لم تكن تتضمن مثل هذا الهدف. كذلك قال انه لو دخلت القوات المتحالفة بغداد لوجدت نفسها مضطرة الى ترتيب البيت السياسي العراقي أي «الى الغرق في متاهة السياسة العراقية»، ولادى ذلك الى تعريض الجنود البريطانيين وغيرهم في القوات المتحالفة الى الاخطار الجسيمة. (The Times: 2/8/1991). ويبدو ان السبب الاخير هو الاهم، اذ انه لم يكن من العسير على الولايات المتحدة ان تستصدر قرارا جديدا من مجلس الامن يسمح للقوات المتحالفة بمواصلة الحرب ودخول بغداد. غير انه لم يكن من السهل على واشنطن ولندن ان تركّبا حكومة جديدة مقبولة في الداخل ومن قبل القوى المجاورة، فالمعارضة العراقية، باستثناء الاحزاب الكردية، ضعيفة ومشتتة وتحكمها المنازعات. اما التفتيش عن بديل للمسؤولين العراقيين من داخل النخبة الحاكمة، فإنه لم يكن مقبولا خوفا من ان يتجه المسؤولون الجدد بعد مرور «عاصفة الصحراء» الى احياء الاتجاهات القومية العربية للحكم الجديد.

الفريق الثاني، ضم المسؤولين البريطانيين الذين ارتأوا احكام الحصار حول القوات العراقية، والمضي في القتال «لفترة اطول» من اجل انزال اكبر كمية من الدمار بالقوات المحاصرة، وربما القضاء عليها قضاء مبرما كجسم مقاتل. ولم يتجاوب المسؤولون الاميركيون هذه المرة مع الرغبة البريطانية، وتمسكوا برأيهم فتوقفت الحرب بحسب الرزنامة الاميركية، اي في الثامن والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٩١ (ST: 18/8/1991).

وقف القتال

ان توقف الحرب بهذه السرعة كان مفاجأة للذين تصوروا ان العراق سوف يتمكن من الصمود فترة اطول في وجه القوات المتحالفة، ان القوات العراقية سوف تقاوم مقاومة عنيفة تؤدي الى اشتداد الدعوة الدولية لايقاف الحرب، فتضطر الدول المتحالفة عندها الى التوقف عن متابعة القتال قبل ان تحقق اهدافها. كذلك كانت ظروف توقف القتال مفاجأة للذين توقعوا ان يدخل الجيش العراقي معارك ساخنة ضد القوات المهاجمة، قبل ان ينسحب من الكويت. ولكن النتائج بدت مخالفة لهذه التوقعات. صحيح ان بعض القطعات العراقية المؤللة التابعة للحرس الجمهوري اشتبكت مع القوات المهاجمة، الا ان القوات العراقية لم تتمكن من الصمود فترة طويلة، ولا ان تلحق الخسائر بالجيوش الحليفة، كما كان متوقعا. فخلال مئة ساعة من القتال اخذ الجنود العراقيون يستسلمون بالالوف، وفي بعض الاحيان بأسلوب مذل ومهين ظهرت فيه معالم الخوف وحالة البؤس والانهيار التي اصابت القطاعات العراقية المرابطة على الحدود العراقية ـ السعودية. ان هذه النتائج لم تكن، في الحقيقة مستغربة، إذا ما أخذت بعين الاعتبار موازين القوى بين الدول المتحالفة والعراق.

تمكن التحالف الاميركي ـ البريطاني بسهولة من اقناع جميع القوى الكبرى تقريبا، بالوقوف ضد ضم الكويت الى العراق ومع اخراجه منها بالقوة اذا لزم الامر، كما جاء في مقررات مجلس الامن. واحتاج الاميركيون والبريطانيون الى جهد اقل لاقناع القوى الاقليمية في المنطقة بالسير ضد العراق، مما بذلوه في اقناع القوى الكبرى. فهذه القوى كانت، في الاساس، ترى في العراق منافسا لها في الزعامة الاقليمية، ولم تكن مرتاحة الى نمو طاقاته العسكرية والاقتصادية. وكان هذا العامل هو الاساس الذي كيف موقفها من الحملة الاميركية ـ البريطانية ضد العراق. لم تكن واشنطن ولندن في حاجة الى اقناع اسرائيل بأهمية خوض الحرب ضد العراقيين، بالعكس، وجدت صعوبة، كما ذكرنا، في اقناعها بعدم التدخل في هذه الحرب. كذلك لم تجد القوتان الحليفتان لاسباب بديهية، مشقة في اقناع

الايرانيين بأهمية تحجيم او حتى تهشيم آلة الحرب العراقية، ولا في اقناعهم بضرورة اجبار بغداد على التخلي عن مشاريعها الاسترادادية، في الكويت او غيرها، وكان من غير المنطقي الاعتقاد بأن الزعماء الايرانيين سيتخذون موقفا يخدم بغداد ويساعدها على الصمود في وجه القوات المتحالفة. ولم تجد الحكومتان الاميركية والبريطانية مشكلة مع الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال، لانه هو نفسه كان من الذين دعوا الحكومات الغربية، بعد انتهاء الحرب الايرانية ـ العراقية، الى العمل على الاطاحة بالنظام القائم في بغداد، ولان اوزال كان يطمح الى تحويل بلده، لا العراق، الى القوة الرئيسية في المنطقة. وبقيت الباكستان التي كانت تحتفظ، في ظل حكومة بنازير بوتو، بعلاقات طيبة مع بغداد، وقد حلت هذه المشكلة، بانقلاب دستوري نفذه رئيس الدولة الباكستانية اسحاق خان عندما اعلن تسريح الحكومة وتعيين حكومة اكثر تفهما وتجاوبا مع الادارة الاميركية.

تلك كانت مواقف القوى الاقليمية غير العربية، فهل كانت مواقف القوى العربية مختلفة بحيث تعدل، ولو جزئيا في موازين القوى؟ ان القوى المؤثرة منها في المشرق العربي، باستثناء العراق، طبعا، انضمت الى الدول المتحالفة، ولاسباب تدخل فيها موازين القوى الاقليمية، واعتبارات دولية. ولقد تأمل العراقيون ان تتبدل المواقف العربية اذا تدخلت اسرائيل واشتركت في الهجوم ضد العراق، او اذا انفجر الشارع العربي، وضغط على الحكومات العربية لكي تنضم الى العراق. ولكن اسرائيل لم تتدخل، والشارع العربي لم ينفجر بسبب التدابير الامنية والاحترازية التي اتخذت في سائر الاقطار العربية.

تمكنت واشنطن ولندن من حشد القوى الكبرى والوسطى في الحرب ضد العراق. فهل كان العراق قوة كبرى ينطبق عليها تعريف ترايتشكه، بأنها القوة القادرة على محاربة جميع خصومها دفعة واحدة؟ هل كان العراق يملك، فعلا، رابع جيش في العالم؟ هل كانت هناك مبررات جدية لمقارنة العراق بالمانيا النازية؟ ان العراق كان قوة اقليمية، ولكنه لم يكن قوة عالمية، والمقارنة بينه وبين المانيا الهتلرية كانت مفيدة لتعبئة الرأي العام في المجتمعات الغربية، بقصد حملها على قبول فكرة

الحرب، ولكنها كانت تجانب الواقع، كما كتب مستشار الأمن القومي الاميركي بريجنسكي، فالمانيا كانت قوة صناعية كبرى، بينما كان العراق بلداً زراعياً على طريق التطور الى دولة صناعية. والمانيا النازية ورثت جيشا جرب في حروب ضد قوى دولية عظمى، اما خبرات المسلحة العراقية، فقد تكونت في القتال ضد قوى محلية واقليمية. ثم ان تصنيف الجيش العراقي بأنه الرابع في العالم استند الى حساب الارقام وحدها، وهو حساب مضلل لان الاكبر حجما هو ليس الأعظم قوة بالضرورة. وهكذا فإن الارقام المجردة ربما أوحت بتكافؤ القوى في ساحة القتال بين العراقيين والقوات المتحالفة، الا ان ميزان القوة كان لمصلحة القوى التي كانت تستخدم اسلحة القرن الحادي والعشرين، وليس لمصلحة العراقيين الذين كانوا يستخدمون اسلحة الستينات والسبعينات، كما لاحظ الماريشال سيرغي اخروميف (SERGEY AKHROMEYV) الذي يشغل منصب المستشار العسكري للرئيس السابق ميخائيل غورباتشوف.

كان التفوق الساحق في أيدي الدول الحليفة، ولكن القيادة العراقية ارتكبت اخطاء كثيرة ساهمت في التعجيل بحسم الحرب لصالح تلك الدول، اذ انها تجاهلت معطيات الوضع الدولي، مع معرفتها بها كما كان واضحا في الكلمة التي القاها صدام حسين في قمة مجلس التعاون العربي في عمان. تصرفت القيادة العراقية وكأن المجابهة العسكرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا أمراً لا فكاك منه، مع ان الانسحاب من الكويت كان كفيلا، في اكثر التقديرات، باضعاف احتمالات الحرب.

الحرب الثانية: نتائج وآثار

في تقييم آثار الحرب ونتائجها على الاطراف المشتركة بها، ينبغي مراعاة الاعتبارين الآتيين:

اولا، صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول الاضرار التي اصيب بها العراق خلال الحرب، خاصة بسبب مساهمة جهات متعددة، ولاسباب متغايرة ومتناقضة، في بغداد وواشنطن ولندن في التشكيك بضخامة الخسائر العراقية. ان القيادة العراقية اتبعت في حربي الخليج الاولى والثانية سياسة التقليل من جسامة

الاضرار التي اصيب بها العراق حتى لا يكون ذلك سببا لاضعاف الروح المعنوية في الداخل او مبررا للوم النظام العراقي ومادة تستخدمها المعارضة ضده. فضلا عن ذلك، فإن التقليل من فداحة الخسائر، ينسجم مع اصرار القيادة على القول إن العراق لم يخسر الحرب، كما انه يفسح المجال للمطالبة مجددا بدور اقليمي. بالمقابل، فان حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا، مالتا الى التقليل من خسائر العراق، اما لاخفاء فداحة الضرر الذي الحقته الحرب بالعراقيين تجنبا لاثارة العطف الدولي والعربي عليهم، او تبريرا للتشدد في تنفيذ العقوبات واحكام الحصار حول العراق والتحريض عليه باعتبار انه لا يزال يشكل خطرا على الآخرين.

ثانيا، انه يجب التمييز بين الآثار القريبة المدى والمباشرة للحرب، وبين الآثار المتوسطة، والبعيدة المدى لها.

مع مراعاة هذين الاعتبارين، يمكن القول ان التحالف الاميركي ـ البريطاني نجح في تحويل حرب الخليج الى فرصة لتعزيز نفوذه الدولي عموما وفي المنطقة خصوصا عن طريق تهشيم قوة العراق الاقتصادية والعسكرية. فكانت للحرب نتائج طاولت الاوضاع الدولية والاقليمية الى نتائجها في العراق نفسه.

نتائج دولية

كان من اهم النتائج التي تمخضت عنها الحرب التعجيل في انهيار الزعامة السوفياتية والاتحاد السوفياتي نفسه. (IHT: 27/8/1991) فقد عمقت تطورات الحرب التصدع الذي اصاب القيادة السوفياتية بين الجناح المتشدد تجاه الغرب في البيروقراطية العسكرية والصناعية والحزبية السوفياتية من جهة، والجناح الذي يميل الى التفاهم مع الغرب المتمثل بصورة خاصة بغورباتشوف وشيفارنادزه. فكان هذا التصدع عاملا في انهيار هيكل الدولة السوفياتية. اضافة الى ذلك فان انهيار العراق كان ضربة للمؤسسة العسكرية السوفياتية التي كانت تنظر الى القوات المسلحة العراقية كتلميذ وزبون مفضل لديها. وقد اعتبر بعض المحللين ان ابرز تعبير عن حالة الاحباط التي اصابت القادة العسكريين السوفيات، في اعقاب حرب الخليج، هو انتحار الماريشال اخرومييف.

وكرست نتائج حرب الخليج احادية النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة كقوة عسكرية عظمى بدون منازع بحيث بات من الشائع الحديث عن عصر «السلام الاميركي» وعن الولايات المتحدة كشرطي العالم. ونشأت عن هذا الواقع نتائج مباشرة، في تكييف علاقات الولايات المتحدة بالدول الاخرى. ففي علاقاتها بدول العالم الثالث، اصبحت واشنطن اقل ميلا الى مراعاة المشاعر والحساسيات الوطنية، واكثر استعدادا لاستخدام اسلوب العصا من السابق. وقد وصف فرنسيس فوكوياما هذا التطور بأسلوب روائي اذ قال: بعد حرب الخليج، لن يجرؤ حاكم في العالم الثالث على مخاطبة سفير اميركا بالأسلوب الذي استخدمه الرئيس العراقي في مخاطبة السفير الاميركي في بغداد.

وبرز النمط الاستعلائي في التعامل والرغبة في تأكيد التفوق على الآخرين حتى في التعامل مع الحلفاء الاوروبيين. وشكا المسؤولون الاوروبيون من هذا الاسلوب خاصة عندما استخدمت الادارة الاميركية، في حزيران (مايو) ١٩٩١، لهجة عنيفة لتحذير حكومتي فرنسا والمانيا من التفكير بايجاد هياكل وترتيبات للامن الاوروبي خارج الحلف الاطلسي للهيمنة الاميركية. ورغم الانزعاج الذي اثاره هذا الاسلوب، فان الالمان والفرنسيين تراجعوا عن المشاريع المشتركة وقبلوا بالمنظور الاميركي حول تعزيز دور الحلف الاطلسي وتشكيل قوة للتدخل السريع تابعة له.

وافادت حكومة المحافظين في لندن، على المدى القريب، من تداعيات الحرب الخليجية كما افادت قبلها من مقدمات الحرب وفصولها. فقد رسخت الحرب، والمواقف المتصلبة المشتركة، العلاقة الخاصة بين حكومة ميجور وادارة جورج بوش. وقطفت الحكومة البريطانية ثمار مواقفها في الحرب فأعطيت للبريطانيين الحصة الكبرى في تشكيل وقيادة قوات التدخل السريع الاطلسية. واستندت لندن الى نفوذ واشنطن الجاري في المدار الأوروبي، لكي تشتد في مقاومتها للمشروع الاتحادي (الفدرالي) الاوروبي الذي يدعمه الفرنسيون والالمان. وهكذا حققت كسبا كبيرا و مزدوجا في الحرب: ضد التحدي العراقي في المنطقة العربية،

وضد التحدي الفرانكو ـ الماني في القارة الاوروبية. (IHT: 12,13/6/1991. The Independent 29/5/1991)

نتائج عربية واقليمية

ذهب بعض المسؤولين في الغرب مثل وزير الخارجية الفرنسي دوما والعديد من المحللين والكتاب في الولايات المتحدة وبريطانيا، خاصة في الاوساط المتعاطفة مع اسرائيل، الى الجزم بأن الفكرة القائلة بوجود «امة عربية واحدة من المتوسط الى المحيط الهندي قد ذهبت الى الابد»، وبأن «اسطورة » القومية العربية انتهت (The Independent 9/9/1990, 23/6/1991) ان هذه الاحكام تنطوي على شيء من المغالاة لانها قامت على فرضيتين خاطئتين، اولى الفرضيتين هي ان العراق انتهى، ومعه دور بغداد كعاصمة من عواصم الفكرة العربية. والثانية ان العراق وحده يتبنى هذه الفكرة. والحقيقة ان العراق لم ينته، وان نظامه السياسي لم يسقط بسبب الهزيمة العسكرية كما كان متوقعا. كذلك فإن العراق لا يتفرد من بين الدول العربية بتبنيه الرسمي للقومية العربية، فهناك عدد من هذه الدول يتبنى هذه الفكرة. فسوريا وليبيا تتبنيان مفهوما راديكاليا لهذه الفكرة. وهناك عدد من الدول العربية مثل الاردن واليمن تقرن تبنيها لهذه الفكرة بالتوجه الديمقراطي. اما بقية الدول العربية فإنها كلها تقر في دساتيرها ووثائقها العامة بفكرة الانتماء العربي، ولم يشذ عن هذا الموقف اي دولة من هذه الدول، فلم تعلن أي دولة منها، على سبيل المثال، خروجها من جامعة الدول العربية، او انسحابها من مواثيق العمل العربي الجماعي.

ومن الارجح ان تكون هذه التقديرات، حول مستقبل الفكرة العربية، شبيهة بتنبؤات اطلقت في الماضي، وثبت انها لم تكن دقيقة. ولكن من الثابت ان ازمة الكويت ونتائج الحرب ادت الى اصابة حركة القومية العربية، وفكرة الوحدة التي تهدف الى تحقيقها، باضرار فادحة، وان هذه الآثار ستستمر الى زمن غير قصير. ولقد تجلت تلك النتائج في اوجه عديدة، كان من بينها، شحذ الحملات الفكرية ضد الشخصية الجماعية العربية وضد كافة اشكال التعبير عن هذه الشخصية في

الثقافة والفن والادب والاقتصاد والتعليم. وربما كان اعنف هذه النتائج ما ظهر في الكويت من دعوات الى تبديل البرامج التربوية لمحو ما دل على الانتماء العربي والاسلامي.

وكان من تلك النتائج ايضا تدهور كبير في العلاقات البينية السياسية العربية بدءا بعلاقات التعاون الثنائي البسيط بين بلدين عربيين او اكثر، المرتكز على فكرة الانتماء والاخاء العربين، ووصولا الى مشاريع الوحدة العربية. وكانت اكثر النتائج وضوحا على هذا الصعيد، هو التراجع الذي لحق بالنظام الاقليمي العربي، والشلل الذي اصاب بعض مؤسساته مثل القمة العربية والعطب الذي اصاب التكتلات الجيهوية العربية (مجلس التعاون العربي، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي). فقد توقفت مؤتمرات القمة العربية، ووضع مشروع تعديل ميثاق الجامعة العربية على الرف، واصبح من المعتاد ان تدخل الدول العربية الهيئات الدولية مجموعات وكتلاً، وليس ككتلة واحدة، خاصة عندما تنظر هذه الهيئات بأوضاع الخليج ومستقبل العراق. وتحولت بغداد والموقف منها من عامل في تجميع الاقطار العربية وتكتيلها، كما كان الوضع قبيل نهاية الحرب الايرانية ـ العراقية، الى سبب للشقاق ولتعطيل العمل العربي المشترك. ولم يعد لدى القيادة العراقية اوراق تستخدمها من اجل تعزيز فكرة «الخيمة العربية»، او للحفاظ على «مجلس التعاون العربي» وتطويره. ولقد جرت محاولة تعويم مؤسسات العمل العربي المشترك عبر «اعلان دمشق» الذي صدر عن دول الخليج ومصر وسوريا، والذي دعا الى التعاون بين هذه الدول كمقدمة للنهوض بالنظام الاقليمي العربي، غير ان هذه المحاولات لم تذهب بعيدا خاصة بعد تجريد الاعلان من البعدين العسكري والسياسي الجادين. كذلك صدرت دعوات عن بعض القادة العرب، مثل الحسن الثاني ملك المغرب، زايد ابن سلطان، رئيس اتحاد الامارات العربية، في نهاية عام ١٩٩٢ الى عقد مؤتمر قمة عربي، او الى احياء التعاون العربي الشامل، فكان مصير هذه الدعوات شبيها بمصير اعلان دمشق تقريبا.

ان الصدع الكبير في العمل العربي المشترك، وتراجع انماط التعامل والتعاون والقيم التي ينظر اليها عادة، كتعبير عن «روح الاسرة العربية» اديا الى استفحال

التوترات والمنازعات بين بعض الاقطار العربية. كان النزاع الاهم والابرز، هو بالطبع، بين الدول التي وقفت ضد العراق وتلك التي تعاطفت معه. لكن، الى جانبها وبموازاتها نشأت منازعات اخرى عديدة ثنائية الطابع تجلى فيها طغيان النزعة القطرية على السياسة العربية. ومع هذا التحول، اتجهت الحكومات العربية الى التعامل بصورة ثنائية مع الحكومات الاجنبية، وخاصة حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا. ان هذا النمط من العلاقات ادى الى نزع وسيلة التفاوض الجماعي من يد كتلة الدول العربية، وافقد اقطارها هامش المناورة الذي تحتاجه للحفاظ على مصالحها الحيوية في عالم يسوسه عمالقة السياسة والاقتصاد، وسمح للدول الكبرى وللقوى الاقليمية ان تمعن في تجاهل المصالح الوطنية لهذه الاقطار، فضلاً عن حاجاتها وحقوقها كمجموعة (IHT: 4/3/1991, 6/9/1992).

ان انحسار الفكرة العربية، وانهيار النظام الاقليمي العربي افسحا المجال امام تطورات تمس مصير منطقتي شرق المتوسط والخليج، ووفر اجواء ملائمة للزعماء الاميركيين والبريطانيين والاسرائيليين للتحدث عن هوية بديلة للمنطقة العربية، وللتقدم بمقترحات حول ترتيبات اقليمية جديدة تحل محل النظام العربي. (JP: 13 - 20/4/, 7 - 14/9/1991) وفي هذا الاطار طرح دوغلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني، مشروعاً من اربع نقاط لمرحلة ما بعد حرب الخليج. (The Guardian 30/4/1991)

تناول المشروع البريطاني الوضع الخليجي، فدعا الى اقامة ترتيبات امنية يكون محورها «مجلس التعاون الخليجي» في المرحلة الاولى على ان تنضم ايران الى هذه الترتيبات في مرحلة لاحقة، وان تشمل العراق ايضاً، شرط زوال الحكم القائم فيه. بدا هذا الشق من المشروع وكأنه يتجاهل سعي الزعماء الايرانيين الى استعادة دور شرطي الخليج الذي اضطلعت به بلادهم خلال حكم الشاه. ولقد ظهرت هذه الرغبة جلية في محاولات الايرانيين اعادة بناء قواتهم المسلحة بسرعة، وتطوير اسلحتها غير التقليدية «لكي يكونوا الاقوى في المنطقة» كما لاحظ كولن باول. (الحياة: ٦/٣/١٩٩٢، IHT: 28/3/1992) كذلك ظهرت هذه التطلعات ايضا

عندما انهت طهران في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢ الادارة المشتركة الايرانية ـ العربية لجزيرة ابو موسى. ولا ريب ان ميزان القوى الاقليمي الخليجي الذي انتهت اليه الحرب افسح المجال امام تجديد التحدي الايراني للوضع الراهن في الخليج. من هذه الزاوية، يمكن القول ان الحرب الخليجية لم تكن عملية رابحة، اذ ان مصلحة التحالف الاميركي ـ البريطاني هي في اضعاف العراقيين والايرانيين معا، فلا يفيد هذا التحالف ان تقوى ايران مرة اخرى بحيث تهدد دول الخليج النفطية الصغيرة. غير انه، من ناحية اخرى، نجد ان التحدي الايراني وفر لواشنطن ولندن حجة مناسبة لاقناع الخليجيين بضرورة الحفاظ على وجود غربي عسكري في المنطقة. ان المشروع البريطاني، مثل الرؤية الاستراتيجية لما بعد الحرب التي قدمها جورج بوش، لم يعد بمرابطة قوات حليفة برية بصورة دائمة في الخليج، الا انه لحظ ضرورة تمركز قوات جوية وبحرية حليفة في المنطقة.

ان الغرض الرئيسي لهذه القوات كما كان هدفها خلال الحرب هو حماية المصالح الغربية في المنطقة. ولقد تعززت هذه المصالح والمكاسب والارباح، خصوصا الاميركية والبريطانية بسبب الحرب ونتائجها، وتجلت بصورة مباشرة في امرين:

١) الصفقات التي حازتها الولايات المتحدة وبريطانيا في اطار اعادة اعمار الكويت، او في بلدان الخليج والاقطار العربية الاخرى. وقد ذهب العديد من هذه الصفقات الى الدول التي لعبت دورا اساسيا في الحرب، دون تلك التي تلكأت في دخولها، وهكذا فاز الاميركيون بالحصة الكبرى من هذه العقود، في حين ان اليابانيين آثروا الا يحاولوا الحصول على اي منها لانهم ادركوا انها حصة الدول التي لعبت دورا رئيسيا في الحرب. وحازت الشركات البريطانية كمية من هذه العقود، ولكنها لم تتناسب مع حجم الآمال التي كانت تجول في نفوس بعض المسؤولين البريطانيين. وكانت الكثير من هذه الآمال مبنية على تقديرات غير دقيقة ومبالغة في حجم الدمار الذي اصاب الكويت عندما دخلها العراقيون واثناء القصف الحليف (BILLIER, 1991: 326 - 328 الحياة: ٤/٣/١٩٩١) كذلك بنيت هذه الآمال

على تفاهم اميركي ـ بريطاني حول تقاسم الخدمات والصادرات، خاصة العسكرية، الى دول الخليج. فبموجب هذا الاتفاق، كان من المفروض ان يتولى الاميركيون تزويد الدول الخليجية بأسلحة الطيران، بينما يزودها البريطانيون بأسلحة القتال البريّ. ويبدو ان المسؤولين الاميركيين لم يتقيدوا دوما بهذا الاتفاق غير الرسمي. فعندما سعت شركة «فيكرز» البريطانية الى بيع دبابة تشالنجر ٢ الى الكويت، تقدمت شركة «جنرال داينا ميكس» الاميركية بعرض مضاد لبيع دبابة «ابرامز ١ ـ ٢١» الى الكويتيين. وفي الوقت نفسه، تدخل الرئيس الاميركي السابق، كما رددت بعض المصادر الاميركية والبريطانية، وأرسل كتابا الى امير الكويت حمل طابع الانذار، اذ جاء فيه، بحسب تلك الرواية، انه اذا اقتضت الظروف ان تتدخل الولايات المتحدة مرة اخرى لحماية الكويت، فإن توفر الدبابات الاميركية لدى القوات الكويتية سيكون مفيدا ويسهل التعاون بين جيشين يملكان اسلحة متشابهة. وانتهى الامر بحصول الشركة الاميركية على الصفقة خلافا لمضمون التفاهم غير الرسمي الاميركي ـ البريطاني (The Times: 18/10/1992) ولكن، بالرغم من خيبة الامل التي اصابت بعض الاوساط في لندن، بسبب عدم حصول الشركات والمصالح التجارية البريطانية على النسبة التي كانت تتوقعها من العقود والصفقات كمكافأة على موقف بريطانيا من الحرب، الا انه لا بد من الملاحظة ان بريطانيا حققت كسبا اقتصاديا مع الايام التي سبقت الحرب، فارتفعت صادراتها الى الشرق الاوسط خلال عام ١٩٩١، وبلغ فائضها التجاري مع دول المنطقة رقما قياسيا بالمقارنة مع صادراتها الى أي منطقة اخرى في العالم. (الحياة: ١٩٩٢/٦/١١ (The Guardian: 12/12/1991 ويأمل زعماء الولايات المتحدة وبريطانيا، بتحقيق ارباح هائلة اذا تغير الوضع في بغداد والغيت العقوبات عن العراق، فعندها، سينفتح الطريق امام شركات البلدين لكي تعمرا من جديد المصانع والمرافق التي دمرتها القوات الاميركية والبريطانية.

٢) تخفيض اسعار النفط، وضمان تدفقه وفقا لحاجات الدول الصناعية ومصالحها عموما، ومصالح التحالف الاميركي ـ البريطاني خصوصا. حيث

اخمدت نتائج الحرب جذوة ما دعاه دانييل يرجين «الوطنية النفطية» التي تمثلت باتجاه الدول المنتجة للنفط الى رفع الاسعار مع تخفيض الانتاج. ولئن كانت «الاوبك» هي المعبّر عن هذه النزعة، فان العراق لم يكن دوما الداعية الاكثر تشددا من دعاتها. فبغداد لم تلتزم التزاما دقيقا بقرار منع تصدير النفط الى دول الغرب، في تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣. ثم ان الايرانيين والليبيين والجزائريين فاقوا العراقيين في كثير من الاحيان في مطالبتهم بتخفيض الانتاج ورفع الاسعار. ولكن المهم ان بغداد بدت قبيل ازمة الكويت وخلالها، وكأنها ركيزة تلك «الوطنية النفطية»، فتحولت الهزيمة التي لحقت بها الى درس لجميع الدول المصدرة للنفط بحيث انه لم تخفت الدعوات المتشددة بعد الحرب وحسب، بل بدا وكأن من غير الممكن استمرار العمل من خلال «الاوبك»، كأداة تحديد الاسعار بصورة جماعية، كما لاحظ فاضل الشلبي، المدير التنفيذي لمركز الدراسات الدولية للطاقة في لندن. (الحياة: ٢٩/ ١٠/ ١٩٩١. IHT: 5/8/1991) ولقد ترسخت صورة تراجع المنظمة الدولية بعد انسحاب الاكوادور منها حتى ان بعض المحللين رجح انتهاء دورها كهيئة لاتخاذ القرارات واقترح تحويلها الى مركز لتبادل المعلومات. (The Independent: 23/11/1992).

ومع التراجع الذي اصاب «الاوبك»، انحدرت اسعار النفط انحدارا كبيرا حتى وصلت الى حوالي ١٨,٥ دولارا للبرميل قبيل الاجتماع الذي عقدته «الاوبك»، في شباط (فبراير) ١٩٩٣، بعد ان فاقت العشرين دولاراً قبل حرب الخليج. ولقد اصاب سعر النفط هذا التدهور لاسباب كان من اهمها مقاومة التحالف الاميركي ـ البريطاني لاي محاولة لرفع الاسعار، ولارسائها على قواعد تفيد الاقتصاد العالمي عموما. وفي هذا السياق، اجهضت واشنطن ولندن، في تموز (يوليو) دعوة فرنسية ـ فنزويلية لعقد مؤتمر دولي يضم المستهلكين والمصدرين معا لبحث قضايا النفط (الحياة: ١٩/ ٧/ ١٩٩١) (النهار: ٢١/ ١/ ١٩٩٣).

النقطة الثانية التي تضمنها مشروع دوغلاس هيرد، هي الدعوة الى تحقيق التسوية بين العرب والاسرائيليين. وقد تزامنت هذه الدعوة مع مبادرة اميركية

مشابهة لها، ومع تجديد للالتزام الاميركي بدعم اسرائيل حتى تبقى متفوقة نوعيا على سائر الاقطار العربية. ومفهوم هنا ان التفوق النوعي الموعود لا ينحصر في المجال العسكري وحده، بل في سائر مجالات المنافسة بين الاسرائيليين والعرب، وليس في حالة الحرب فقط، وانما حتى عندما يقبل الطرف العربي بالصلح مع اسرائيل. في ظل هذه المعطيات وموازين القوى الدولية والاقليمية، وفي ظل تطلع الحكومة البريطانية والادارة الاميركية الى وفاق عربي ـ اسرائيلي «يتلاءم مع الالتزام الدائم بأمن اسرائيل» كما اوضح جورج بوش في تقريره السنوي عن الاستراتيجية للامن القومي لعام ١٩٩١، (الحياة: ١٦/٨/١٩٩١) تتحول عملية السلام بين العرب والاسرائيليين، التي بدأت بمؤتمر مدريد، الى مسار ينتهي بقيام نظام شرق اوسطي تتزعمه اسرائيل. ان هذا المسار لا يستهدف تسليم المنطقة الى اسرائيل لكي تبسط عليها هيمنة مطلقة، وانما لكي تضطلع فيه بدور الوكيل الاقليمي لمصالح الغرب الاستراتيجية والاقتصادية، والنفوذ السياسي والحارس المؤتمن لقيم الغرب الثقافية ولما يدعى بالتقاليد الحضارية اليهودية ـ المسيحية.

النقطة الثالثة التي دعا اليها مشروع هيرد، هي تحديد تصدير السلاح الى المنطقة وضبطه. لم يتحدث وزير الخارجية البريطاني بالتحديد عما كان يقصده «بضبط التصدير»، ولم يقترح قواعد معينة لعملية الضبط هذه ولكن بعد انتهاء الحرب، بدا وكأن المقصود هو حرمان المنافسين من اسواق السلاح العربية، ومنع بعض الدول العربية، ذات الجيوش الكبيرة مثل سوريا والعراق من الحصول على الاسلحة المتطورة. وهكذا كانت تثار ضجة كبيرة عندما حاولت تشيكوسلوفاكيا (قبل تفككها) بيع كمية من الدبابات الى سوريا، وكذلك عندما قيل، في مطلع عام ١٩٩٣، ان الصين تطور برنامجا لانتاج صاروخ «كروز» بالتعاون مع سوريا (النهار: ١/٢/١٩٩٣). ولكن، بالمقابل، نجد حكومة جون مايجور تبذل جهدا كبيرا في تصدير السلاح الى دول الخليج، فيجوب المسؤولون فيها، بمن فيهم رئيس الوزراء المنطقة ساعيا الى اقناع حكوماتها بشراء السلاح البريطاني. (The Times: 30.1/1993).

ان مشروع هيرد لا يؤثر كثيرا في السلاح الذي تحصل عليه اسرائيل، اذ انها بلد منتج ومصدّر للسلاح فقد بلغت قيمة صادراتها منه، لعام ١٩٩١، حوالي بليون ونصف بليون من الدولارات، هذا فضلا عما استهلكته محليا من انتاجها منه. ولكن الى جانب ذلك، فإن الخطط كانت توضع من اجل تعزيز السلاح الاسرائيلي بعد الحرب، ففي نهاية العام الفائت، جرت، في واشنطن، مباحثات مع الاسرائيليين من اجل تزويد اسرائيل بالتكنولوجيا المتقدمة التي تتيح لها تطوير السلاح الذي تنتجه في مصانعها، وعرض عليها ايضا الانضمام الى «نظام الحماية العالمي» الاميركي، GLOBAL PROTECTION SYSTEM الذي وصفه جورج بوش بأنه افضل وسيلة لحماية اسرائيل من الصواريخ(الحياة: ٢١/ ١١/ ١٩٩٢ JP: 19 - 26/9/1992).

النقطة الاخيرة التي دعا اليها مشروع وزير الخارجية البريطاني، هي وضع خطة اقتصادية انمائية اقليمية تقدم بموجبها الدول العربية الغنية مساعدات الى دول المنطقة غير النفطية وذلك من اجل سد الفجوة بين المجموعتين من الاقطار. ان المشروع لم يتضمن تفاصيل كثيرة حول هذه النقطة، ولكن تبني هيرد، في الوقت نفسه «لاعلان دمشق»، (IHT: 6/4/1991) الذي دعا تقديم المساعدات الى الدول العربية غير النفطية التي اشتركت في الحرب ضد العراق، دل على رغبة بريطانيا في استخدام الفوائض المالية العربية لتحقيق الاسباب نفسها التي دفعتها الى خوض الحرب.

نتائج عراقية

النتائج العسكرية: تردد، بعد مضي فترة على انتهاء الحرب، ان الارقام التي اعلنتها قيادة القوات المتحالفة، حول خسائر العراق كانت مبالغا فيها. ففي بغداد، قلل مسؤول عسكري من اهمية الاضرار التي لحقت بالقوة الجوية العراقية، وقال انه لو علم الآخرون بالحقيقة لاصابهم الذهول. وفي اسرائيل صرح رئيس الاركان الاسرائيلي ان العراق لا يزال يملك المئات من الصواريخ، وآلاف الرؤوس الكيماوية. وفي واشنطن قلل روبرت غيتس، رئيس الاستخبارات المركزية الاميركية السابق، من حجم الدمار الذي لحق بمشاريع صناعة الاسلحة النووية والكيماوية العراقية،

وقال ان بغداد تملك القدرة على اعادة بنائها في سنوات قليلة. وخلافا للتقديرات الاولية التي قدرت عدد القتلى بين الجنود العراقيين بمئة الف، فإن العدد الحقيقي، بحسب دراسات اميركية نشرت في مطلع عام ١٩٩٢، لم يجاوز الخمسة عشر الفا. (The Independent: 5/2/1992. IHT: 11/10/1991) الحياة: ١٩٩٢/٣/٦. النهار: ١٩٩٢/٤/٢٢)

لكن مهما تكن الارقام الاولية حول خسائر العراق مبالغاً به، فمن المرجح انه خسر جزءا لا يستهان به من قوته العسكرية في الحرب. فقد دمر اكثر اسطوله البحري، وما لا يقل عن ثلاثة آلاف دبابة والف وثمانماية مصفحة والفي مدفع. وخسر سلاح الجوي العراقي حوالي ٣٥ طائرة في المعارك الجوية، ومن المرجح ان يكون قد خسر ايضا الطائرات التي ارسلها الى ايران والتي بلغ عددها ١١٥. هذا فضلا عن العطب الذي اصاب اكثر الفرق التي تكوّن منها الجيش العراقي. ان العراق يملك حاليا حوالي ٢٩ فرقة عسكرية بالمقارنة مع ٥٨ فرقة كان يملكها قبل بدء الحرب. وتجمع التقارير على انه لايزال يحتفظ ببعض الاسلحة التقليدية، منها حوالي المايتين من صواريخ سكود مع منصات للاطلاق، الا انه يتعرض الى ضغط دولي شديد من اجل تدميرها مع مصانع اسلحة الدمار الشامل والى ايقاف كافة برامجه لانتاج هذا النوع من السلاح (IISS, 1992: 100, 1993: 1030).

ان هذه الخسائر الفادحة بدلت من دور العراق في حماية الامن القومي العربي اذ انه قبل الحرب توصل لان يصبح، في تقرير دان شومرون رئيس اركان الجيش الاسرائيلي، الخطر رقم واحد على اسرائيل، في حين ان الهزيمة التي لحقت به قللت الى حد بعيد من خطره، واضافت «بصورة هائلة الى شعور اسرائيل بالامان» كما يقول اسحاق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي. (The Independent: 17/4/1992) وكما خسر العراق العديد من ميزاته العسكرية والاستراتيجية في اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فإنه فقد مثلها في مجال الامن الخليجي، وكقوة عربية قادرة على مقاومة النزعة التوسعية الايرانية. لقد انكفأ العراق امام طهران بعد ان اضطر الى قبول شروطها للسلام، وقدراته العسكرية تبدو غير مضمونة في مواجهة إيران

التي تعيد بناء قوتها بسرعة الآن بفضل ارتفاع عائداتها من النفط، والسلاح الذي تشتريه من الجمهوريات السوفياتية السابقة، والصين وكوريا الشمالية. والمال الذي تنفقه على تطوير الصناعة العسكرية الايرانية. (The Economist: 14 - 20/11/1992)

ان تراجع الدور العراقي، على صعيد الامن العربي القومي، لا يحسب فقط بتراجع قوة العراق العسكرية فحسب، بل بميزان السياسة وعلاقاته الاقليمية. ففي الماضي كان العراق قادرا على تكوين، او الاسهام، في تشكيل التحالفات الضرورية لمواجهة الضغوط الاقليمية بحيث انه كان عنصرا رئيسيا في تكوين الجبهة الشرقية ضد اسرائيل، ولعب دورا محوريا في بناء تحالف عربي واسع ضد معاهدة كامب دافيد الاسرائيلية ـ المصرية، واساسا للتحالف العربي الذي واجه التحدي الخميني. اما في ظروف ما بعد حرب الخليج، بالمقارنة مع الماضي، فإن العراق يبدو اليوم معزولا على الصعيد الرسمي العربي. فحتى بعض الدول التي اظهرت تعاطفا معه خلال الحرب، مثل الاردن وتونس وموريتانيا، اخذت تبتعد عنه وتسعى الى تحسين علاقاتها بالقوى المناهضة له. وسيمضي وقت قبل ان يتاح للعراق الانخراط مجددا في التحالفات الاقليمية، بل ان من الارجح ان تكون مثل هذه التحالفات موجهة ضده وبقصد التاثير في الاوضاع السياسية فيه. فضلا عن ذلك، فإن طاقة العراق العسكرية التي تمكن من ترميمها بعد الحرب مباشرة، ستكون عرضة للضغوط الشديدة بسبب تزايد آثار العقوبات على اقتصاده. فمن المشكوك فيه ان يكون في حوزة العراق المال الكافي لادامة صناعته العسكرية، فضلا عن اعادة بناء سلاحه التقليدي وتجديده. أما الاسلحة غير التقليدية، فإن العراق سيجد صعوبة في الحصول عليها اكبر من الماضي. ذلك انه تمكن من شرائها ومن الحصول على التقنية الضرورية لبنائها سابقا، في ظل سكوت أو تغافل غربي، ولأن العراق كان يشكل آنذاك سدا في وجه التمدد الخميني ـ الايراني في المنطقة. اما بعد حرب الخليج، فإن التحالف الاميركي ـ البريطاني سيقاوم بشدة حصول العراق على الاسلحة غير التقليدية او على التقنية الضرورية لانتاجها محليا.

باستثناء ذلك، فإن ما اصاب قوة العراق العسكرية، لم يحرمها من الميزات القتالية المتقدمة، ولا يمنع العراق في المستقبل، وفي ظل ظروف مناسبة، من تطوير قوته تطويرا كبيرا. هذا ما يخشاه بعض المسؤولين الاميركيين مثل الجنرال جوزف هور، قائد القوات الاميركية في المنطقة، الذي لاحظ انه خلال المعارك التي دخلتها القوات العراقية في جنوب العراق، في تموز (يوليو) ١٩٩٢، اظهر العراقيون قدرة على قيادة عمليات متعددة الجيوش (MULTI - DIVIONAL OPERATIONS)، وان هذه المقدرة القيادية دليل، في نظر هور، على استمرار الخطر العراقي على المصالح الغربية في المنطقة، ان لم يكن في المرحلة الراهنة ففي المستقبل، خاصة اذا ضعف التصميم الذي اظهرته الادارة الاميركية على حماية هذه المصالح. وتتضمن وثيقة اصدرتها هيئة الاركان في وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) توقعات وتحذيرات مشابهة، لتلك التي جاءت في كلام هور، حول مستقبل القوة العسكرية العراقية (23/1/1193 -. JP:16 الحياة:١٤/٩/١٩٩٢) ويشارك بعض المحللين العسكريين الاسرائيليين زملاءهم الاميركيين مخاوفهم، اذ يرون ايضا ان القدرة العراقية التعبوية ستساعد بغداد على اعادة بناء قوتها المسلحة الى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب. بيد أن من البديهي ان يحتاج مثل هذا البرنامج الى تمويل كبير، اي انه مرهون بالاوضاع الاقتصادية التي يعيشها العراق حاليا، وما يمكن ان يطرأ عليها من تطورات في المستقبل.

نتائج اقتصادية: عمد مارتي اهتيساري (Martti Ahtisaari)، رئيس البعثة التي انتدبتها الامم المتحدة للاطلاع على آثار الحرب في العراق إلى تلخيص مشاهداته بقوله ان الحرب أعادت العراق الى «ما قبل العصر الصناعي». فالقصف ادى الى شل معظم المنشآت النفطية والكهربائية وطرق ووسائل الاتصال والمواصلات. (MER. May - June, 1191) ووصف جوست هيلترمان (JOOST HILTERMAN)، المسؤول عن فرع الشرق الاوسط لمنظمة «الاطباء من اجل حقوق الانسان» (Physicians For Human Rights) النتائج المباشرة للحرب بقوله ان الحلفاء «انتزعوا الدماغ من جسم العراق». واجمعت تقارير عديدة، ومنها تقرير

وضعه فريق تابع للامم المتحدة ترأسه صدر آغا خان، وآخر وضعه فريق من جامعة هارفرد الاميركية، على ان الاقتصاد العراقي «...خرب: (...) الخدمات العامة تدهورت تدهورا فادحا؛ (...) المواطنون مرضى، يعانون من سوء التغذية، من البطالة، من الادقاع...»

(DREZE, and GAZDAR,1992: 921 - 945; AGA KHAN: 1991; IHT: 17/4/1991. 21,25/6/1991; The Guardian: 16/4/1991)

النتائج الاقتصادية للحرب لم تتوقف، بالطبع، بانتهاء الحرب، فمع استمرار العقوبات التي فرضت على العراق من قبل مجلس الامن، حرم العراق من موارده من صادرات النفط التي بلغت حوالي ١٧ مليون دولار قبل الحرب. وحذر فريق يمثل منظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان (Phisicians For Human Rights) ، وكذلك فريق جامعة هارفرد الاميركية، والصليب الاحمر الدولي، من اخطار انتشار الاوبئة والامراض المميتة الناجم عن ارتفاع اسعار المواد الغذائية والحاجات الضرورية، التي وصلت الى اكثر من ٢٠٠٠٪ بحيث يعجز اكثر المواطنين العراقيين عن الحصول على حاجاتهم منها. كل ذلك كانت له مضاعفات كبيرة على انتاج العراقيين من المواد العامة (Dreze, and Gazar, 1992: 921 - 954). ثم ان عملية تدمير قطاعه الصناعي لم تتوقف، اذ ان دول التحالف اصرت على تدمير نمط من المصانع التي يمكن تحويلها من الصناعات العسكرية الى الصناعات المدنية. فضلا عن ذلك كانت بعض المنشآت الصناعية هدفا للضربات العسكرية الاميركية خلال الفترة اللاحقة للحرب، كما حدث في ١٧/ ١/ ١٩٩٣ اي في الذكرى الاولى للحرب، عندما دمرت منشأة «النداء» لصناعة البطاريات الكهربائية في منطقة الزغفرانية. (The Economist 23/1/1993).

رغم النتائج القاسية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بسبب الحرب، فإن العراقيين حققوا منجزات مهمة في ترميم الطرقات واعادة تشغيل محطات الكهرباء وشبكات توزيع المياه والاتصالات الهاتفية. ويقول المسؤولون العراقيون انهم تمكنوا من اعادة بناء اكثر من ٧٠٪ من المنشآت الاقتصادية والمدنية التي دمرها القصف الحليف. واعتبروا هذه المنجزات دليلا على نمو القدرات العراقية المحلية، ومؤشرا على قدرة العراق على تجاوز المتاعب الاقتصادية التي سببتها الحرب.

وزكّى نجاح العراقيين في بناء «النهر الثالث»، ومن بعده النهرين «الرابع» و«الخامس» هذه التقديرات لاهمية هذه المشاريع في اصلاح الاراضي الزراعية، وتطوير شبكات الملاحة النهرية في البلاد. فالنهر الثالث الذي يمتد بطول ٥٦٥ كلم، من المحمدية في جنوب بغداد، والقرنة في شمال البصرة، يسهل المواصلات النهرية بين المدينتين، ويمكن العراقيين من استصلاح ما يقارب المليون ونصف المليون من الهكتارات من الاراضي (The Economist: 12/12/1992). وقد تم تنفيذ المشروع بطاقات محلية وبزمن قياسي وبتكاليف لا تذكر بالمقارنة مع الوقت والتكاليف الذي كان يتطلبها تنفيذ مثل هذا المشروع من قبل الشركات غير العراقية. ومن الجوانب اللافتة للنظر هنا هو ان هذه المشاريع تتم في وقت حرم فيه العراق من دخله النفطي، وجمدت فيه ارصدته الخارجية التي تبلغ حوالي الخمسة بلايين من الدولارات، ولم يعد لديه الا القليل من احتياطي العملة الصعبة. (MORISSON, 1992: 386 - 399) هذا فضلا عما يتعرض له من عمليات منظمة لتزوير عملته، بحيث اصبحت الطريقة التي تمول فيها بغداد مشاريعها ومشترياتها سرا من اسرار السياسة الدولية الذي تجتهد الدوائر المعنية في وضع اليد عليه ووضع حد له.

بيد ان النجاحات التي حققها العراقيون، والتي ساعدتهم على تخطي المصاعب الكبرى التي سببتها الحرب والمقاطعة الاقتصادية لهم، تستخدم احيانا كمبرر لتشديد الضغط الاقتصادي عليه. فقد ساعدت مسؤولي دول التحالف على التقليل من فداحة الاضرار التي الحقها القصف الجوي بالبنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي، ومن شأن الازمة الاقتصادية المحدقة به، ومن ثم لصد دعوات رفع الحصار والعقوبات عن العراق. فعندما سئل جون ميجور عن قضية العقوبات ونتائجها، لم يجد سببا للحديث عن المعاناة التي تسببها للعراقيين العاديين واكتفى بالقول ان «العراق بلد يمكن ان يكون ثريا جدا فعنده مخزون نفطي كبير وقدرة صناعية زراعية واسعة». (الحياة: ٢٠/٣/١٩٩٢). ان مثل هذا التقييم يتجاهل الصعوبات الاقتصادية الراهنة التي يتعرض لها العراقيون بسبب العقوبات، والتي نجحت القيادة العراقية في التخفيف من وطأتها، لكن دون ان تتمكن من ازالتها او

ايجاد حلول لها. ولسوف تستمر هذه الصعوبات اذا ما رفعت العقوبات، التي اعتبرت الاقسى في تاريخ العقوبات في العالم، والديون العربية والدولية لكن استمرت المطالبة بالتعويضات. (MORRISON, 1992: 386 - 399). وفي هذه الحالة يصل المبلغ الذي يتوجب على العراقيين دفعه ما يفوق المايتي بليون دولار، فإذا اضطرت بغداد إلى دفع هذا المبلغ الضخم، فإنه لن يبقى لها الا القليل للانفاق على مشاريع الاعمار، وتأمين حياة معقولة للمواطنين، هذا اضافة الى الانفاق على مشاريع الدفاع وابقاء الجيش العراقي قادرا على الحد من طموحات الجيران الاقوياء المحيطين بأرض العراق من كل جانب. وعندها ستضطر بغداد الى التخلي عن بعض المقومات التي عززت مكانتها في المدار الاقليمي. ومن المرجح في هذه الحالة، ان تخفض النفقات العسكرية وان تتخلى عن عدد من مشاريع التسلح الضخمة التي كانت تذهب بجزء كبير من مدخول العراق.

قد يتمكن العراقيون، بالمقابل، من الافلات من العقوبات والتعويضات، ومن الغاء جزء من الديون التي كانت مترتبة عليهم، رغم الصعوبة في تحقيق هذا الترتيب. عندئذ، تتحول تجربة البناء، في فترة الحصار، الى اساس لانطلاقة قوية للاقتصاد العراقي. ذلك ان العراقيين اظهروا خلال سنتين من نهاية الحرب الثانية «موهبة كبيرة في الادارة العامة». كما اظهروا «مقدرة على اعادة بناء اقتصادهم، والقطاع المدني بعد ان تعرض للضرر خلال حرب الخليج. وللمرء ان يتوقع، كما يضيف زئيف ايتان، الباحث في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في تل ابيب «.. ان يحافظ العراق على هذه القدرات الفنية في المستقبل»(JP: 16 - 23/1/1993). ومن المتوقع ان تقوي تجربة الحصار الاقتصادي اعتماد العراقيين على انفسهم، وميلهم الى استثمار الموارد والطاقات المحلية في تلبية حاجات المجتمع، وتعزز القطاعات الانتاجية العراقية خاصة في الزرعة والصناعة، وتكرس الاستقلال الاقتصادي للعراق بصورة ملموسة.

نتائج سياسية: ان قدرة العراق على تطبيع علاقات مع باقي افراد الاسرة الدولية، واستعادة دور مهم فيها وفي المدار الاقليمي، تعتمد، الى حد بعيد، على

تماسكه، على الصعيدين الرسمي والشعبي. وفي اعقاب الحرب، جرت محاولات كثيرة من اجل تصديع الحكم من الداخل، عن طريق قيام الحزب الحاكم او الجيش العراقي بالاطاحة بالقيادة، غير ان هذه المحاولات لم تحقق أي نتيجة. ومن هنا اتجهت الرغبة في الاطاحة بالحكم الى العمل على بناء بديل له من الخارج.

ولقد لعبت لندن دورا محوريا على هذا الصعيد، وذلك بالمقارنة مع الدول المتحالفة الأخرى، بل وحتى مع الادارة الاميركية. ذلك ان المسؤولين عن منطقة الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية بقوا على اتصال باطراف المعارضة العراقية، واضطلعوا بدور مهم في تشجيع هؤلاء المعارضين على تناسي خلافاتهم وتوحيد جهودهم، ثم في حثهم على الوصول الى تركيبة ائتلافية تضم عددا من التيارات السياسية والفكرية مثل «المؤتمر الوطني العراقي» الذي انعقد في شمال العراق.

وطورت وزارة الخارجية البريطانية اتصالاتها بالمعارضين العراقيين. فبينما كانت تتركها في السابق للموظفين ذوي الصفة الادارية، رفعت بعد الحرب، وبعد فشل محاولات اسقاط النظام عن طريق «ثورة في القصر» اي من داخله، الى مستوى وزاري حيث تكررت اجتماعات وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية دوغلاس هوغ، مع هؤلاء المعارضين بقصد تنسيق الجهود للاطاحة بحكم البعث في العراق.

ورافقت هذه الاتصالات محاولات ناجحة قامت بها لندن مع المسؤولين الاميركيين من اجل اقناعهم بالتمسك بالموقف المتشدد تجاه صدام حسين. ففي حين اخذت ادارة بوش تهيىء نفسها لفكرة بقاء الرئيس العراقي في السلطة، وتبدي تحفظا تجاه اقامة العلاقات مع اطراف المعارضة العراقية المتورطة في اعمال عنف ضد بعض المواطنين الاميركيين في الشرق الاوسط، مثل بعض الجماعات الدينية، سعى المسؤولون البريطانيون الى اقناع نظرائهم في واشنطن بضرورة العمل على الاطاحة بالنظام في بغداد، وبالحاجة للاتصال المباشر بأطراف المعارضة العراقية وتبنيها ودعمها، بما فيها تلك الجماعات الدينية، بسبب اهمية الدور الذي يمكن ان

تقوم به في شحذ المشاعر الدينية ضد الحكم غير الديني. وفي الفترة نفسها ايضا، اعطت الحكومة البريطانية جهاز الاستخبارات المسؤول عن العمليات الخفية في الخارج المدعو ام. آي. سيكس (MI6)، الضوء الاخضر لكي يحاول الاطاحة بصدام. (The Guardian: 6, 19/3/1991; The Obserber: 9/2/1991).

بيد ان محاولة اقامة معارضة بديلة فاعلة لم تحقق نجاحا كبيرا، اذ ان الجماعات والمنظمات السياسية المؤيدة لسوريا وايران لم تقبل بالانضمام الى المؤتمر الذي تبنته السلطات البريطانية، ومن بعدها الاميركية. بدا هذا المؤتمر وكأنه خاضع للزعامة الكردية التي تملك وحدها، من بين الاطراف المستمرة في المؤتمر، المصداقية الشعبية.

توقع البعض ان يشجع ضعف حركات المعارضة، والفشل الذي اصيبت به محاولات تصديع الحكم من الداخل والخارج، القيادة العراقية على السير في طريق الانفتاح والانفراج، وعلى تحويل النظام، ولو بصورة متدرجة، من حكم الحزب الواحد الى التعددية السياسية، وذلك تمهيدا لحل قضية التماسك الرسمي، على اساس توسيع المشاركة في الحياة العامة، وتوفير مقدار معقول من الحريات والضمانات الديمقراطية للعراقيين، بدلا من ان تكون الضوابط الامنية والحكم المركزي الشديد هي اساس تماسك الحكم. واستندت هذه التوقعات الى تصريحات صادرة عن المسؤولين انفسهم، اذ جاء في احدها، عقب انتهاء الحرب، ان «نظرية الحزب الوحيد لم تعد تتناسب مع الشروط الدولية الحالية» وان الهيئات والبنى العراقية ستنتقل من «منطق الشرعية الثورية الى منطق الشرعية الدستورية». (الحياة: ٢٩/ ٤/ ١٩٩١) وبدت القيادة العراقية تسير خطوة على هذا الطريق عندما اسندت رئاسة الحكومة الى سعدون حمادي، الذي كان من المطالبين، في اجتماعات قيادية بحثت فيها نظام الحكم، بتطبيق نظام التعددية السياسية. بيد ان هذه التوقعات ما لبثت ان خبت بعد ان أُقيل حمادي من رئاسة الحكومة، وفشل في الاحتفاظ بعضوية القيادة القطرية للبعث الحاكم في الانتخابات الحزبية التي جرت في منتصف ايلول (سبتمبر) ١٩٩١. وبعد صدور قانون للاحزاب السياسية يكرس

الواقع الراهن، ولا يؤذن بتحسينه، وبعد ان حمل الرئيس العراقي على ما دعاه بالديمقراطية الغربية التي اعتبرها غير صالحة للعراق. (الحياة: ١٨/٩/١٩٩١، ١٤/١١/١٩٩١).

لعل اخطر ما اسفرت عنه حرب الخليج، على الصعيد الداخلي هو تفاقم التصدع المجتمعي العراقي، وذلك بتنفيذ انفصال كردستان العراق الواقعي De Facto، مع التمهيد لقيام كيان سياسي منفصل في الجنوب. ان القيادة الكردية، المتمثلة بصورة خاصة بمسعود البرازاني وجلال الطالباني، تقول انها لا ترغب في الانفصال، وانها تسعى الى قيام فدرالية عراقية تضم الاقليمين العربي والكردي، او الولايات الثلاث في الشمال والوسط والجنوب. غير ان مستقبل العلاقة بين شمال العراق وباقي مناطقه لا تحددها وتحسمها النيات المعلنة او حتى المضمرة للزعامة الكردية وحدها، وانما عوامل واعتبارات اخرى كثيرة منها الوقائع التي تنشأ في كردستان العراقية حيث يشكل زعماؤها بيروقراطية ومؤسسات دولتية (من الدولة) مستقلة عن تلك القائمة في بغداد وفي بقية المناطق العراقية (HIRT,1993) . وهذه الهياكل والمؤسسات ستؤدي الى نشوء عصبية مناهضة للاندماج في الدولة العراقية حتى ولو سقط نظام البعث، وقام على انقاضه النظام الديمقراطي التعددي الذي تطالب به القيادة الكردية. وفضلا عن العصبية (القطرية) الكردية التي ستعرقل عودة الكيان الكردستاني في الشمال الى دخول علاقة وحدوية واتحادية مع الدولة العراقية، فهناك اسباب اخرى تفضي إلى التباعد بين الجهتين مثل النص، في برنامج الجبهة الكردستانية، على ان كركوك هي عاصمة كردستان، او توجيه نداءات التعاون، باسم الجبهة الى جماعات الضغط الصهيونية في الدول الغربية (الحياة: ٦/٢/١٩٩٣). ان عددا من الاوساط المعنية بالمصير العراقي لا يرى خطأ في الطلاق العربي ـ الكردي. وقد يجد البعض ان هذا الطلاق لن يضر العراق، اذ يخلصه من مشكلة ارهقته واتعبته، فتتحسن احواله كما تحسنت اوضاع فرنسا بعد ان استقلت الجزائر. ولكن من الارجح، أن يكون الانفصال الواقعي لشمال العراق عن بقية اجزائه عاملا في اضعافه، كبلد موحد، ومقدمة لشحذ العصبيات الفئوية

الاخرى فيه، وهذا ما حصل فعلا اذ طالب «الحزب الوطني التركماني»، بإقامة منطقة آمنة «للتركمان بعد الاكراد». (الايام: ٦/٩/١٩٩٢) ومع اضعاف السلطة المركزية في بغداد، يتحول العراق الى بؤرة توترات سلالية ومذهبية شبيهة ببؤر التوتر في لبنان ويوغسلافيا، وهذا من شأنه، بالطبع تعطيل الدور الاقليمي الذي سعت بغداد الى الاضطلاع به منذ قيام الدولة العراقية.

لقد ساهم في الوصول الى هذه النتيجة فشل الحركتين القوميتين العربية والكردية في الوصول الى حلول معقولة لمسألة الاقليات السلالية والدينية والمذهبية في البلدان العربية، وتمسك القيادة العراقية بتطبيق نظام الحزب الواحد، والقسوة الشديدة التي استخدمتها في قمع الحركات الكردية المعارضة، والاخطاء التي ارتكبتها بعض القيادات الكردية في التعاون الوثيق مع اطراف دولية واقليمية معادية للعرب.

ولكن الى جانب هذه الاسباب البعيدة للمشكلة الكردية ـ العربية، فإن العامل الدولي، وخاصة البريطاني، لعب الدور المباشر في تنفيذ الطلاق الواقعي بين كردستان العراق وبقية اجزائه. فقد عارضت لندن المفاوضات بين بغداد والزعامة الكردية، وسعت الى افشالها عن طريق تحريض القيادة الكردية على رفع سقف مطالبها وسلوك طريق التصلب في هذه المفاوضات. وبتأثير مارغريت ثاتشر والثاتشريين الذين اعلنوا تبنيهم المتأخر للقضية الكردية، وبالتفاهم مع الرئيس التركي، تورغوت اوزال، اطلق جون ميجور في حزيران (مايو) ١٩٩١ مشروع «الملجأ الآمن» (Save Haven) للاكراد في الشمال الذي قضى باستمرار مرابطة القوات المتحالفة في المنطقة كي تمنع القوات العراقية من دخولها. ودخل المشروع حيز التنفيذ بعد ان أقنعت الحكومة البريطانية الادارة الاميركية بتبنيه. (The Guardian: 25/4/1991; IHT: 14/5/1991. The Independent:17,20,22/6/1991).

وبعد النجاح الذي تحقق في عزل شمال العراق عن وسطه وجنوبه، خطت الادارة الاميركية والحكومة البريطانية خطوة اخرى، في آب (اغسطس) ١٩٩٢،

نحو تفتيت البلد واضعاف حكومته المركزية بمنع الطيران العراقي من التحليق فوق جنوب العراق وقدم اكثر من تفسير لهذه الخطوة، كالقول إنها رمت الى حماية سكان الجنوب الشيعة من اجراءات حكومة بغداد القمعية، وإنها استهدفت حماية منطقة الاهوار ذات الاهمية التاريخية والانتروبولوجية من الاندثار، او القول إن المقصود من قيام هذه المنطقة هو تشجيع بعض تشكيلات الجيش العراقي على التمرد ضد السلطة والالتجاء الى الجنوب دون ان تخشى من ملاحقة الطيران الحربي العراقي. (JP: 16 - 23/1/1993) ومهما تكن هذه التفسيرات، وسواء كانت صحيحة ام لا، محقة ام مفتعلة، فالمهم ان هذه الخطوة تقرب العراق من التفتت، وتجعل اعادة توحيده تحت سلطة بغداد المركزية امرا محفوفا بالمخاطر والصعوبات وغير مضمون النتائج.

اثارت الاجراءات الاولية التي اتخذت بقصد اضعاف سلطة بغداد على الشمال والجنوب جدلا دستوريا وقانونيا، فسارع المسؤولون البريطانيون الى اضفاء المشروعية الدولية على تدخل خارجي ومناف للسيادة العراقية، في شأن داخلي واعلن دوغلاس هيرد انه لا يجوز النظر الى الفاصل بين الشؤون الداخلية والخارجية بصورة مجردة، وأن من حق الامم المتحدة، في ظروف معينة، ان تجاوز قضية السيادة، وان تتدخل في القضايا المحلية للدول الاعضاء. (The Guardian: 11/4/1991) لم يحاول هيرد وغيره من الزعماء في لندن وواشنطن تعميم هذه القاعدة، فلم يجدوا مناسبا مثلا تطبيقها في الاراضي الفلسطينية، الا انهم مع ذلك اعتبروها كافية للتدخل في شمال العراق وجنوبه، وتعبيد الطريق امام انفصال كردستان الواقعي، وعزلة الجنوب عن بقية المناطق العراقية. ان الزعماء البريطانيين الذين يلعبون دور القابلة او الداية في توليد الكيان السياسي الكردي، وفي توفير الظروف الملائمة لعزل جنوب العراق عن وسطه ينفون عن انفسهم هذا الدور، فجون ميجور يقول بإصرار انه يشك «في ان يكون هناك من يريد تدمير العراق» وانه «ليس هناك تفكير البتة في تفتيت دولة العراق». الا ان الدلائل تشير الى ان تطمينات رئيس الوزراء البريطاني لا تطابق الواقع، مما

دفع بمسؤول مصري كبير الى التعبير عن قلق القاهرة من «المساعي البريطانية الرامية الى تقسيم مستتر للعراق» (الحياة: ١٩/ ٤/ ١٩٩١، ٢٠/ ٣/ ١٩٩١).

ان المساعي الرامية الى تقسيم العراق، مع فرض العقوبات الاقتصادية عليه، واضعاف قدراته وطاقاته العسكرية تشبه، في خطوطها العامة واهدافها وخلفياتها، عملية تقسيم المانيا الى اربعة اجزاء، بعد الحرب العالمية الثانية. بل ان اوجه الشبه يشمل ايضا اتجاه المسؤولين في الولايات المتحدة وبريطانيا الى تحميل جزء معين من البلدين، أي من العراق والمانيا، مسؤولية الحرب.

ففي الحرب العالمية الثانية، وعندما عقد الزعماء الثلاثة تشرشل، روزفلت وستالين مؤتمر طهران في كانون الاول (ديسمبر) عام ١٩٤٣، وبدأوا بحث مستقبل المانيا بعد الحرب، اقترح الزعيمان الاميركي والبريطاني، تقسيمها من اجل اضعافها وحتى لا تعود لشن الحروب ضد جيرانها، ولكن تشرشل ذهب الى ابعد من ذلك اذ دعا ايضا الى تقسيم بروسيا والى عزلها عن بقية المانيا والى التشدد معها لان جذور الشر تأتي منها دوما. وميّز رئيس الوزراء البريطاني بين البروسيين الذين دعا الى تلقينهم الدروس القاسية، والالمان الباقين الذين برّأهم من التسبب في الحرب. (بيتزل، بدون تاريخ: ٤٩ - ٥٠) ولقد نوقشت هذه المقترحات من زاوية مطابقتها لوقائع الحرب العالمية الثانية، فلم يجد الزعيمان الاميركي ، والسوفياتي مبررا للتمييز بين الالمان في تحديد مسؤوليتهم في الحرب. ولكن تشرشل كان يضع القضية في اطارها التاريخي، ويسعى للاقتصاص من بروسيا بسبب دورها في حركة الوحدة الالمانية، وفي تحفيز التحدي الالماني للنظام الاوروبي الذي تمتعت به بريطانيا بدور قوة التوازن.

ومن المرجح ان هذا التصور كان ماثلا في اذهان المسؤولين البريطانيين عندما دخلوا الحرب الثانية ضد العراق، فلقد اظهروا حماسا لتقسيمه الى ثلاث مناطق في الشمال والجنوب والوسط. ولم يتحدث المسؤولون البريطانيون علنا عن منطقة عراقية معينة شريرة الصراحة نفسها التي تحدث بها تشرشل عن بروسيا، ولكن ليس من المستبعد ان يكونوا قد حددوا، في الاجتماعات المغلقة، المنطقة العراقية التي

تأتي منها دوما جذور الشر. اما في العلن فقد صدرت عن هؤلاء الزعماء ايحاءات كثيرة تدل على المنطقة التي اختاروا تحميلها مسؤولية الحرب واسبابها، فقد قال دوغلاس هيرد، في حديثه الى مجلس العموم عن اوضاع العراق، «[اننا] لم نفكر يوما في انه يمكن تغيير الحكومة في بغداد بواسطة الاكراد في الشمال والشيعة في الجنوب (...) التغيير عندما يحصل سيكون بواسطة سكان المركز في بغداد. (الحياة: ٩/٥/١٩٩١). وتلك هي الطريقة لالقاء اللوم على سكان وسط العراق وتحميلهم مسؤولية الحرب واستمرار النظام العراقي، ومغبة بقاء صدام في الحكم. ولقد رافق هذا الموقف، تلك المبادرات البريطانية العملية التي رمت الى تخفيف آثار الحرب عن سكان الجنوب والشمال، والسعي الى حمايتهم من الاجراءات الامنية القاسية التي فرضتها بغداد على المواطنين، بينما ترك لآثار الحرب وللعقوبات ان تذيق سكان الوسط المرارة وقساوة العيش. ويبدو ذلك كله تعبيرا عن رغبة بريطانية في تلقين سكان وسط العراق، او مثلث الفرات، كما يدعونه، درسا تتناقله الاجيال العراقية القادمة والشعوب المجاورة. ومن الارجح ان يكون السبب الذي دعا الزعماء البريطانيون الى اختيار هذه المنطقة دون غيرها، هو ذلك التحليل الذي تبناه العديد من المسؤولين والاوساط المؤثرة في صنع سياسة لندن العربية والعراقية، التحليل الذي يقول ان منطقة وسط العراق هي البيئة التي استوطنت فيها فكرة الوحدة العربية، وهي قاعدة التيار القومي العربي العراقي، وهي التي تشكل السند الاهلي لنظام حزب البعث. تأسيسا على هذه الفكرة يكون من الواجب معاقبة هذه المنطقة حتى تتخلى عن الفكرة العربية، كما اقترح رئيس الحكومة البريطانية، بعد الحرب العالمية الثانية، معاقبة بروسيا لعلاقاتها التاريخية بحركة الوحدة الالمانية.

ان هذه السياسة قد تحقق لبريطانيا بعض النجاح، في المدى القريب، فتستمر متاعب العراق فترة من الزمن، وتضعف قدرة بغداد على التدخل في دول الجوار، وعلى الضغط عليها للسير في سياسة متنافية مع المصالح البريطانية، مثل رفع سعر النفط، او تقديم قوى دولية اخرى على بريطانيا في العلاقات الاقتصادية. غير أن من الصعب ضمان مقومات استمرار هذه السياسة، ذلك انها استندت الى

اعتبارات قد لا تتوفر في المستقبل كما توفرت في صيف التسعين، بل انها لم تعد متوفرة اليوم كما كانت متوفرة بالامس. استندت هذه السياسة الى «العلاقة الخاصة» بين واشنطن ولندن، وهي علاقة سمحت لرئيسة الحكومة البريطانية ان تلعب دورا استثنائيا في حث الرئيس الاميركي على السير في طريق التصلب. وخلال الفترة التي تلت الحرب، ضعفت هذه العلاقة خاصة مع مجيء وليام كلينتون الى الرئاسة الاميركية. ذلك ان الرئيس الاميركي الجديد متعاطف مع«اللوبي الايرلندي» في الولايات المتحدة، فضلا عن انه ليس متحمسا للنظريات الاقتصادية والسياسية السائدة في حزب المحافظين البريطاني. واستندت هذه السياسة الى تحالف دولي واسع، ولقد ظهر، من ردود الفعل على العمليات العسكرية التي استهدفت تدمير مصنع «النداء» والهجمات على المنشآت العسكرية والمدنية في الشمال والجنوب وبغداد، في النصف الاول من كانون الثاني (يناير) ان هذا التحالف لم يعد مستمرا، فباستثناء الكويت راوحت مواقف الدول العربية بين الصمت ونقد الهجمات، بينما اظهر الروس والفرنسيون عدم ارتياحهم لحدوثها. (The Independent: 19/1/1993; The Guardia: 21/1/1993) واستندت هذه السياسة الى وجود رئيس اميركي في البيت الابيض كثير الاهتمام بالسياسة الدولية وتعزيز الزعامة الاميركية العالمية، يكن كرها شخصيا لصدام حسين، بينما التزم وليام كلينتون تقديم الاهتمام بالأوضاع الداخلية الاقتصادية على القضايا الأخرى، ولم يسبغ على علاقات بلاده بالدول الاخرى طابعا شخصيا. واستندت هذه السياسة ايضا الى معطيات سبقت التخفيضات المهمة التى تناولت الموازنات العسكرية في الغرب، وعدد القوات المقاتلة في دولتي التحالف الاميركي ـ البريطاني، وفرنسا والمانيا، وهي تخفيضات تقلل من قدرة واشنطن ولندن على تكرار فصل «عاصفة الصحراء»، ولا تيسر لبريطانيا خوض حرب ثالثة ضد العراق، من نوع حربي ١٩٤١ و١٩٩١.

الخاتمة

تكررت في حربي ١٩٤١ و١٩٩١ ظواهر كثيرة سواء ما اتصل منها بالمقدمات والاسباب، او بمجريات الحرب، او بالنتائج القريبة، التي ترتبت عنها، او بالنتائج البعيدة المدى التي اسفرت عنها الحرب الاولى، والنتائج المتوقعة للحرب الثانية.

مقدمات واسباب

١) وقعت الحربان الاولى والثانية في ظروف اختلت فيها التوازنات الدولية اختلال كبيرا بحيث وجدت بريطانيا نفسها معزولة تقريبا عن القارة الاوروبية، ومهددة بخسارة مكانتها الدولية والامتيازات التقليدية التي تمتعت فيها بفضل هذه المكانة. قبل الحرب الاولى التي وقعت عام ١٩٤١، كان التحدي الالماني اخطر التحديات التي واجهتها لندن. مثلت المانيا الهتلرية تحديا عقائديا اذ حملت افكارا عنصرية، عدوانية وتوسعية، وتجسدت في نظام استبدادي كلّي (TOTALITARIAN) ومثلت المانيا في الاربعينات تحديا سياسيا وعسكريا، اذ ان جيوش هتلر اجتاحت اوروبا، واجبرت فرنسا التي كانت تحالف بريطانيا على الانسحاب من القتال، وعلى التحول الى حليف لها في مشاريعها القارية والدولية. ولم يعد لالمانيا الا الاستيلاء على الاتحاد السوفياتي او تحطيمه حتى تعزل بريطانيا عزلا تاما عن القارة.

وقبل الحرب الثانية في عام ١٩٩١، تجدد التحدي الالماني. جاء يحمل العقيدة الليبرالية ويدعو الى افكار سلامية (PACIFICIST). متجسدا في نظام برلماني ديمقراطي ويعتمد على البنك المركزي (BUNDESBANK)، لا القوة العسكرية كمركز له. الا ان هذا التغيير لم يجعل التحدي الالماني اقل، بل ربما اشد خطورة على قوى الوضع الراهن، لانه ليس هناك من سبب لمحاربته، ولاثارة الرأي العام العالمي ضده.

وقد وصل التحدي الالماني الى ذروته بعد ان تمكنت المانيا، في اواخر الثمانينات، من استمالة اكثر دول اوروبا الغربية، وفي مقدمتها فرنسا، التي انتقلت، مرة اخرى، من شريك لبريطانيا في صنع الوضع الراهن الدولي والدفاع عنه، الى شريك لالمانيا في تحديه والعمل على تغييره. وفيما مضى الشريكان الالماني والفرنسي، بالتعاون مع دول اوروبا الغربية الاخرى في بناء «الاسرة الاوروبية» بأفق فدرالي قاريّ، انكمش دور بريطانيا الاوروبي بسبب تمسك الجناح الثاتشري في حزب المحافظين بالاطلسية، كإطار لتحالف الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة.

٢) وفي كافة هذه الظروف، كانت سياسة بريطانيا هي ابعاد قوى التحدي عن اكتساب مواقع صلبة او ايجاد تحالفات قوية في منطقة الشرق الاوسط اذ ان مثل هذه العلاقات الاوروبية الشرق اوسطية /العربية، تؤثر تاثيرا سلبيا على مكانة اوروبا في القارة. ويمكننا ادراك طبيعة هذه الخسارة اذا اخذنا بعين الاعتبار تعريف مارتن وايت للقوى الكبرى بأنها تلك التي تستمد مكانتها الدولية من «... ممارسة نفوذ فعال داخل اوروبا، بالاستناد الى طاقات ومصالح تستحوذ عليها خارج اوروبا...»، (WIGHT, 1979, 56).

وخلال نصف القرن الفائت، لبث الشرق الاوسط منطقة، من اهم المناطق ان لم يكن اهمها قاطبة، تستند اليها بريطانيا في ممارسة نفوذها القاري فالدولي، بسبب مصالحها الشرق اوسطية والعربية. ذلك ان هذه المصالح وفرت لها في الماضي، ولاتزال توفر لها الآن، رغم خسارة بريطانيا معظم مراكز نفوذها الاخرى، امكانات وطاقات تستخدمها، في تعزيز مكانتها القارية فالعالمية. فإذا ضعف نفوذ بريطانيا، وتقلصت امتيازاتها ومصالحها في المنطقة العربية، وازداد نفوذ منافسيها الاوروبيين فيها، ادى ذلك الى اضعافها، والى مزيد من التهميش لدورها الاوروبي فالعالمي، والاحباط للسياسة التي تتبعها حكومة المحافظين، بالتعاون مع واشنطن، الرامية الى احياء دور بريطانيا القديم كقوة توازن قارية. ان تلك المصالح تتخلص بما يلي:

أ) المصالح الاستراتيجية: وقد كانت هذه المصالح، هي الاهم في الاربعينات،

وتمثلت اولا في الممرات المائية والجوية المنتشرة في الاراضي العربية، المتممة للمواصلات الامبراطورية، ومن ثم تمثلت ثانيا في تحويل المنطقة الى ساحة الحرب الاولى بين الحلفاء ودول المحور وبحيث ان لندن كانت تعطيها الافضلية على الجزيرة البريطانية نفسها في تموينها بالسلاح. وازدادت اهمية الشرق الاوسط بعد انضمام الاتحاد السوفياتي الى بريطانيا في الحرب ضد المحور، لانها اصبحت الممر لتزويد السوفيات بحاجاتهم من المعونات العسكرية والغذائية الغربية. ان نمو التجارة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية الصناعية الجديدة يعيد للمنطقة العربية أهميتها كعقدة مواصلات دولية.

ب) المصالح الاقتصادية: وقد احتلت المرتبة الثانية من الاهمية قبل حرب ١٩٤١، والاولى قبل حرب ١٩٩١، وقد تمثلت بما يلي:

النفط: كانت مستوردات بريطانيا من نفط الخليج ضئيلة، في الاربعينات، وفي عقدي السبعينات والثمانينات تحولت بريطانيا من بلد مستورد للنفط الى بلد مصدّر له. ذلك الواقع يفضي الى الاعتقاد بأن النفط الخليجي لم يكن مهما لبريطانيا، كما كان مهما عند غيرها. ولكن الحقيقة ان الوصول الى نفط الخليج والحصول عليه بسهولة، كانا في الحالتين، امرا بالغ الاهمية بالنسبة الى بريطانيا. فنفط الخليج كان ارخص سعرا من النفط الاميركي الذي اعتمدت بريطانيا عليه خلال الحرب الاولى. وبريطانيا كانت في حاجة الى نفط الخليج كاحتياطي في تلك الحرب، وحتى تمنعه من الوقوع في يد قوة معادية. ونفط الخليج اطول عمرا من نفط الشمال الذي تستهلكه بريطانيا حاليا، علما بأنها الآن في طور التحول من مصدّر الى مستورد للنفط. وعندما ينضب نفط الشمال، كما هو مقدر خلال سنوات قليلة، ستضطر بريطانيا الى الاتكال المتزايد على نفط الخليج.

الاسواق: لبث الحفاظ على المواقع النافذة في الاسواق العربية في الاربعينات والثمانينات، واكتسب المزيد منها، هدفا حيويا من اهداف السياسة البريطانية. وقد ازدادت اهمية هذه الاسواق في الثمانينات بعد ان زادت المداخيل النفطية العربية

وارتفع عدد السكان في البلدان العربية ارتفاعا ضخما، وازداد حجم التجارة بينها وبين الدول غير العربية.

الاستثمارات: كذلك كانت الاستثمارات من المصالح الرئيسية التي دافعت عنها بريطانيا. في الحرب الاولى دافعت لندن عن استثمارات بريطانيا في العراق والمنطقة؛ وفي الحرب الثانية، دافعت عن الاستثمارات الخليجية في بريطانيا، وحتى لا تقع هذه الاستثمارات في يد العراقيين، فيتصرفوا بها على نحو ينسجم مع مصلحة العراق دون المصلحة البريطانية.

٣) كذلك تميزت المرحلة التي سبقت الحربين بوجود زعامة على رأس الحكم البريطاني متشابهة في العديد من الصفات التي تؤثر في خيارات الحرب والسلم. فتشرشل وثاتشر تماثلا في قوة على الحسم والميل الى املاء المواقف على الآخرين مما اثار الانتقادات ضدهما، وعرضهما للمتاعب. واظهر الاثنان حرصا وتشددا في الدفاع عن مصالح بريطانيا ضد التحديات الدولية والاقليمية، وتجاهلا وانكارا لمصالح الشعوب الضعيفة والدول الصغيرة. كذلك اظهرا تعلقا كبيرا بدور بريطانيا، كقوة دولية كبرى، وكعنصر توازن على المسرحين الاوروبي والشرق اوسطي، وحاولا الحفاظ على هذا الدور واحيائه رغم ان المعطيات التي اهلت بريطانيا لاحتلال هذه المكانة كانت الى زوال، خاصة ايام ثاتشر. ولم يتردد الاثنان في دخول الحرب دفاعا عن دور بريطانيا ومصالحها، كما فهما هذه المصالح والدور.

ان ثاتشر لم تكن رئيسة للحكومة البريطانية، عندما وقعت الحرب الثانية، ولكن حكومة جون ميجور جاءت لكي تسير على الطريق الذي رسمته الزعيمة المستقيلة. ولم يكن من السهل على رئيس الحكومة الجديد، إذا شاء، ان ينحرف عن الطريق المودي الى الحرب، بينما كانت ثاتشر لا تزال قادرة على الاضطلاع بدور في حكومة المحافظين شبّهته هي «بدور السائق في المقعد الخلفي».

وكان من الصفات المشتركة ايضا لتشرشل وثاتشر، حرصهما على العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة بالشراكة الاطلسية التي استندت الى اساس تاريخي

وثقافي، وتحولت الى ركيزة التصدي للمتحدّين. وفي الحربين بدت بريطانيا الطرف الاسبق الى مجابهة التحديات التي هددت المصالح المشتركة للبلدين، والاكثر تصميما على القضاء على التحدّيات. ان هذه الاسبقية لم تتأثر كثيرا بتبديل كفة القوة بين البلدين، وانحدار بريطانيا من مرتبة القوة العظمى الى مرتبة الوسطى.

٤) وعملت حكومتا الحرب البريطانيتان على صيانة المصالح البريطانية، في المراحل التي سبقت الحربين، عبر تدبير وضع راهن اقليمي يكون من معالمه اضعاف التيارات والمؤسسات المعبرة عن الشخصية العربية الجماعية، وارتباط دول المنطقة وخاصة الخليجية منها بعلاقات ثنائية بحيث تكون لندن في وضع افضل لتحديد شروط العلاقة. وسارت هذه السياسة جنبا الى جنب مع السعي الى اقامة نظام جديد يتسع للحركة الصهيونية ثم للدولة الاسرائيلية، اذ لا يمكن دمج الدولة الاسرائيلية بالمنطقة الا بعد استبعاد الهوية العربية عنها واستبعاد تنفيذ مشاريع الوحدة العربية مثل مشروع الجمهورية العربية المتحدة الذي عاش بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١.

وكان العنوان البارز لهذه السياسة هو الموقف السلبي الذي اتخذته حكومتا تشرشل وثاتشر من الحركة الوطنية الفلسطينية، اذ رفضتا التعامل المباشر معها، وسعتا الى اضعاف الزعامة الفلسطينية وتشجيع خصومها المحليين والى الضغط المستمر على الفلسطينيين حتى يقبلوا المزيد من الهجرة اليهودية الاوروبية التي نظروا اليها كخطر مصيري، وحتى يتخلوا عن غالبية مطالبهم الوطنية مقابل مكاسب دبلوماسية زهيدة وغير مضمونة.

ووقف وراء هذه السياسة وتجلياتها العملية، في كثير من الاحيان، الانحياز الشخصي الذي اظهره كل من ونستون تشرشل، لاسباب عقائدية، ومارغريت ثاتشر لاسباب عقائدية وسياسية، للحركة الصهيونية ولاسرائيل على حساب العرب. ورغم ان حزب المحافظين، لم يخلُ من شخصيات بارزة، رغبت في حمل الحكومة، خلال الحربين، على سلوك سياسة اكثر تعاطفا مع العرب، الا ان هؤلاء لم يلقوا دعما او تجاوبا من تشرشل وثاتشر، بل على العكس، كانت مواقفهم هذه من الاسباب التي ادت الى تقليص مكانتهم السياسية.

٥) اصطدمت السياسة التي سارت عليها حكومتا المحافظين في المنطقة بمتغير مهم في المنطقة الا وهو صعود العراق كقوة رئيسية فيها. وقد طرأ هذا التغيير في نهاية الثلاثينات، ترافقا مع عدد من العوامل المتقاربة فكان من اهمها ثلاثة:

أولاً: ازدياد عائداته من النفط. ولقد اقترن هذا العامل بمعطيات اخرى لكي يضيف الى اهميته، ولا سيما بالمقارنة مع الاقطار الاخرى النفطية في المنطقة، مثل امكانات العراق الزراعية غير المستغلة، وقدراته البشرية المتوازنة من حيث الكثافة والتوزيع الديمغرافي، واتساع السوق الداخلية.

ثانياً: نمو قواته المسلحة عددا وعدة، وزيادة حجمها وشراء السلاح من مصادر متعددة، وبناء صناعة عسكرية تسمح للعراق بالتقليل من الاعتماد على مستورداته من السلاح والذخائر، في الاربعينات، وتحوله في التسعينات الى مصدّر للسلاح بدل أن يكون مستوردا له.

ثالثاً: اعتناق النخبة العراقية الحاكمة، قبل الحربين، افكار حركة القومية العربية الراديكالية، التي دعت الى تحقيق المزيد من الاستقلال عن القوى الكبرى، والى قيام صيغة من صيغ العلاقات الاندماجية بين الاقطار العربية، واعتبرت ان العراق مهيأ بحكم طاقاته الكامنة، ودوره التاريخي في المنطقة، لكي يضطلع بدور مهم في قيادة الحركة.

٦) وانعكست هذه الافكار على سياسة الحكم العراقي الداخلي قبل الحربين، فحاولت القيادة العراقية تنمية الاقتصاد العراقي، وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة، بقصد الوصول الى مستوى معقول من الاكتفاء الذاتي. كذلك سعت القيادة العراقية قبل الحربين الى تنويع مصادر الدخل بغرض تخفيف الاعتماد على قطاع النفط. وسعت الحكومتان اللتان سبقتا الحرب الى الحد من الاستيراد وتشجيع الانتاج المحلي. كذلك عملتا على زيادة مدخول العراق من النفط، لتصل عام ١٩٧٢، الى تأميمه.

٧) واثرت هذه الافكار على سياسة العراق الاقليمية قبل الحربين، فحالفت بغداد في الاربعينات التيار الشعبي العربي المناهض للوضع الراهن وكانت قيادة هذا التيار الشعبي، في المرحلة السابقة في يد القوميين العرب الذين دعوا الى قيام وحدة عربية مركزية، وكان للاسلاميين، خاصة في مصر، اسهام وتأثير في هذا التيار. اما في المرحلة الجديدة، فقد انتقلت المبادرة الى أيدي الاسلاميين، ولكن بقي للعروبيين، الذي دعوا الى قيام صيغة للاندماج الكونفدرالي بين الاقطار العربية، مكانة في هذا التيار. وقد ساهمت التطورات الدولية والاقليمية، قبل الحربين، في فتح الابواب امام العروبيين، في المرحلتين، لتعزيز نفوذهم وتأثيرهم. فانهزام فرنسا في حزيران (يونيو) ١٩٤٠، وانهيار قوتها في المشرق، اضعف شوكة قوة ضخمة كانت تضطهدهم، وتقمع نشاطهم، وافسح المجال لهم لمعاودة نشاطهم في سوريا ولبنان، ولاحياء مشاريع الوحدة العراقية - السورية. وفشل طهران في الحرب اضعف الحملة العقائدية والسياسية التي كانت تشنها ضد القومية العربية. وظهور العراق بمظهر المنتصر في الحرب، سواء كان هذا الانتصار حقيقيا ام لا، افسح المجال امام التيار القومي لتعزيز مواقعه في الحياة السياسية العربية الرسمية والشعبية. بل ان انحسار ظل الخمينية عن الحركات الاسلامية العربية ادى الى فتح الباب امام مصالحة بين العروبيين والاسلاميين، تتبناها بغداد فتعزز مكانتها بين المنتمين الى الجهتين المؤثرتين في التيارات الشعبية العربية.

واقام العراق، قبل الحربين، علاقات وثيقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية. وكان من نتائج تلك العلاقات انتقال الحاج امين الحسيني من لبنان الى بغداد، قبل الحرب الاولى، وانتقال ياسر عرفات من لبنان قبل الحرب الثانية. تحولت العاصمة العراقية، في الحالتين، الى مقر رئيسي للحركة الوطنية الفلسطينية، حيث توطد فيها التعاون بين الفلسطينيين والعراقيين. وآذن هذا الواقع بتخفيف آثار الضغوط الامنية والعسكرية التي كانت تستهدف الحركة ورموزها، والى توسيع هامش المناورة الفلسطينية عندما تحسنت مكانة بغداد الاقليمية.

واتجه العراقيون، قبل الحربين، الى تسوية قضية الكويت. وقد اعتبرت حكومتا

العراق، قبل الحربين، ان تسوية المشاكل المعلقة مع الكويت، يساعد على تحقيق اهدافها الاقتصادية، وذلك عن الطريق التفاهم مع الحكومة الكويتية على اعطاء منفذ للعراق على البحر يسمح له بتصدير نفطه بصورة مباشرة، فلا تتأثر صادراته النفطية، ومن ثم مداخله الكبيرة منها بعلاقاته مع الدول المجاورة التي تمر بها انابيب النفط العراقية. كذلك كان في ذهن العراقيين، قبل الحرب الثانية ان تتعاون الكويت معهم تعاونا وثيقا حتى يتمكن العراق من الخروج من عنق الزجاجة الاقتصادي الذي يمر به. وتفاوتت الحلول التي طرحتها بغداد لقضية العلاقات العراقية الكويتية بين ترسيم الحدود وانشاء المشاريع المشتركة مع الكويتيين وبين النزوع الاسترادادي الصريح. وفي الحالات كافة، كان من شأن تعزيز النفوذ العراقي في الكويت، ومن بعدها في الخليج ان يؤثر في المصالح البريطانية، تأثيرا سلبيا، سواء أكانت لوجستية أم تجارية أم نفطية.

٨) وتأثرت سياسة العراق الخارجية ايضا في المراحل التي سبقت الحربين، بأفكار المجموعة الحاكمة ومعتقداتها. فقد أخذت بغداد، في علاقاتها الدولية، قبل الحرب الاولى، تبتعد عن لندن وتحاول تقليص النفوذ البريطاني في البلد. ولم يتبع العراقيون هذه السياسة طلبا للاستقلال، فحسب، ولكن ايضا لأنهم شعروا ان بريطانيا لا تسمح للعراقيين بالاضطلاع بدور اقليمي مؤثر ورغبة في التخلص من النفوذ البريطاني، ودرء الخطر الصهيوني عن فلسطين، اتجه العراقيون الى التعاون مع المانيا، والاتحاد السوفياتي، اي مع قوتين من قوى التحدي الدولي للوضع الراهن.

وقبل الحرب الثانية اتجهت بغداد، لعدد من السنوات، الى التخفيف من التعامل مع بريطانيا، وذلك رغبة منها في انهاء آثار النفوذ البريطاني في العراق، وكي لا يدخل هذا النفوذ من باب الاقتصاد بعد ان خرج من باب السياسة. واقامت بغداد علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفياتي، خاصة مع المؤسسة العسكرية ـ الصناعية التي عارضت تقديم التنازلات الواسعة للمعسكر الغربي. كما وثقت بغداد علاقتها ايضا ببعض دول العالم الثالث التي كانت تناهض النفوذ الاميركي والبريطاني.

كذلك اقامت بغداد علاقات وثيقة مع فرنسا «الديغولية»، المتمردة على الهيمنة «الانجلو ـ اميركية».

اثارت السياسة التي اتبعها العراق، قبل الحربين، قلقا ومخاوفا في بريطانيا. فقبل الحرب الاولى، كان من الاحتمالات القوية، لو استقرت حكومة الكيلاني وطبقت سياسة الحياد التي دعت اليها، ان يمتد نفوذها الى الاقطار العربية المجاورة، فتنشأ منها كتلة عربية تتبع السياسة نفسها. وكان من شأن هذا التطور ان يؤثر في ايران وتركيا فيشجعهما على التمسك بالحياد. وكان من الاحتمالات التي اثارت، ايضا قلقا في لندن، لو استقرت حكومة الكيلاني في السلطة، ان يتجه العراق، والاقطار العربية المجاورة، الى التعاون مع المانيا، فيزداد الضغط الالماني ـ الايطالي على تركيا وايران كي تتعاونا مع المحور. فضلا عن هذا وذاك، كان من المتوقع ايضا، لو استقرت حكومة الكيلاني في السلطة، ان تتعاون مع الفلسطينيين وان تساعدهم في اثارة المتاعب لبريطانيا في فلسطين.

وعومل صعود العراق، قبل الحرب الثانية، كما عومل قبل الحرب الاولى، اي كخطر شامل على المصالح البريطانية. اعتبر الزعماء البريطانيون انه إذا تمكن العراق من جر الاقطار العربية المجاورة، خاصة في الخليج، الى تبني القومية الاقتصادية التي كان يطبقها في العراق، لتأثرت تلك المصالح تأثراً جديا. فعندها تحصل بريطانيا على النفط الخليجي، ولكن بأسعار اعلى، وتتمكن من تصدير منتوجاتها الى المنطقة، ولكن وفق شروط مختلفة بسبب ازدياد الميل الى تطبيق سياسة الحماية، المأخوذ بها في البلدان التي تطبق مبادئ القومية الاقتصادية. وكذلك تستمر بريطانيا في الحصول على العقود لتنفيذ المشاريع في المنطقة، ولكن بعد رضوخ العروض التي تقدم بها الشركات البريطانية للمزيد من التدقيق والمنافسة. اخيرا لا آخرا تستمر بريطانيا في الحصول على الاستثمارات العربية، بيد ان احتمال استخدام هذه الاستثمارات كرافعة من اجل تعزيز مصالح اصحابها العرب من الناحيتين الاقتصادية والسياسية سيزداد. ثم ان تعزيز نفوذ بغداد العربي، المترافق مع توجيهاتها السياسية والاقتصادية، كان من شأنه ان يعزز

مركز التحالف الاوروبي (الالماني - الفرنسي) في الخليج على حساب التحالف الاطلسي (الانجلو - اميركي).

عاملت لندن هذه الاحتمالات كخطر على مصالح بريطانيا وعلى مكانتها القارية والدولية. وتحول الخلاف بين البلدين الى لعبة جمع الصفر (Zero sum game) التي يعتبر كل كسب فيها لطرف خسارة للطرف الآخر، وكان من المستطاع تفادي الوصول الى مثل هذا المأزق في العلاقة عن طريق التفاهم بغداد. وهذا ما دعا اليه بعض الزعماء البريطانيين، وسعى اليه بعض الزعماء العرب، الذي اعتبروا ان ترميم الثغرة بين البلدين امرا ممكنا. بيد ان هذه الجهود باءت بالفشل وآثرت حكومتا المحافظين في عامي ١٩٤١ و١٩٩١، دخول الحرب ضد العراق، على التفاهم مع قيادته.

الحربان: نتائج وتوقعات

١) اسفرت الحرب، في الحالتين، عن خسارة العراق السريعة خلافا للتوقعات او التقديرات التي كانت تقول بأن الحرب ستطول، او حتى بأن العراقيين سيخرجون منها رابحين. وكانت اسباب الانهيار واحدة في اكثر الاحيان. كان من اهم تلك الاسباب اختلال موازين القوى، الذي برز بصورة خاصة في الحرب الثانية. صحيح ان القوات العراقية كانت تفوق القوات البريطانية من حيث العدد، في حرب عام ١٩٤١، وانها كانت توازي القوات المجابهة لها عام ١٩٩١، ولكن القوات البريطانية في الحرب الاولى، والقوات الحليفة في الثانية، كانت تملك سلاحا متفوقا. وهكذا لعب التفوق النوعي خاصة في اسلحة الجو دورا حاسما في تعديل كفة الصراع لمصلحة قوات الوضع الراهن. وكانت الثغرات التقنية ايضا من اسباب خسارة العراق عندما تردد في ضرب القوات الحليفة التي نزلت في جنوبه قبل ان يكتمل حشدها.

كذلك كان من اسباب خسارة العراق تجاهل مسؤوليه، في الحالتين، للاوضاع الدولية، ولافتقارهم للدعم الحقيقي الكفيل بقلب الموازين لصالحهم. ففي الحرب

الاولى انتظرت بغداد المعونة العسكرية الالمانية، فجاءت متأخرة ومتعثرة، وكان من عوامل تعثرها وتأخيرها نظرة الزعماء الالمان والايطاليين السلبية والمتشككة إلى الاتجاهات السياسية السائدة في العراق، وإلى طموح زعمائه وحكامه الى لعب دور اقليمي كبير. اما في الحرب الثانية، فقد توقعت بغداد ان يلعب التحالف الاوروبي، الالماني ـ الفرنسي دورا مهما لدعوات الحرب التي اشتدت في بريطانيا والولايات المتحدة. واتخذ التحالف، الالماني ـ الفرنسي، بالفعل، موقفاً مختلفا عن الموقف الاميركي ـ البريطاني. ولكن هذا الاختلاف لم يكن كبيرا الى درجة تسمح للقوتين الاوروبيتين باتخاذ مواقف تمنع وقوع الحرب.

وخلال الحربين سعت بغداد الى الاستعانة بموسكو، وللتعاون معها من اجل التخفيف من الضغط العسكري، ولكن الاتحاد السوفياتي كان، في المرحلتين، على اهبة الانتقال من عدو وخصم لدول الغرب، الى صديق وحليف لها، بل الى دولة تتلهف للحصول على مساعدات الغرب لكي تنجو بنفسها من الاخطار التي كانت تهدد امنها ومصيرها. وخسر العراق حربه ايضا، في المرتين، بسبب توتر علاقاته بالقوى الاقليمية، اي بايران وتركيا وسوريا ومصر، هذا فضلا عن صراعه مع الاسرائيليين. وهكذا دخل العراق، كقوة كبرى وهو شبه مجرد، من الحلفاء والاصدقاء.

٢) حققت قوى الوضع الراهن عموما، وبريطانيا خصوصا، في الحربين، وفي المدى القريب مكاسب واحدة ومتكررة تقريبا، ويمكن تلخيصها بما يلي:

اولا اضعاف العراق ومنع او عرقلة تحويله الى «قوة نواة»، او دولة توحيد واندماج في المنطقة. فلئن كان هذا النوع من الدول يمارس دوره عادة باستخدام القوة المسلحة، او النفوذ الاقتصادي، او التأثير العقائدي (ETZIONI, 1965,36)، فان الحربين ادتا الى اضعاف قوته المسلحة وتأثيره العقائدي، فضلا عن ان الحرب الثانية حرمته من الميزات الاقتصادية بمنعه من تصدير نفطه وتدمير بنيته التحتية.

ثانيا، اضعاف التيار العروبي. ففي الحرب الاولى اسقطت حكومة رشيد عالي الكيلاني، التي كانت تعتنق فكرة القومية العربية. وادت تلك الحرب واجراءات القمع

التي تبعتها الى انفراط عقد المنظمات التي كانت تعتنق ايضا هذه الفكرة، كذلك كان من نتائج الحرب اشتداد التباعد بين القوميين العرب الراديكاليين، والعروبيين المحافظين، وتعطيل امكانية عودة التعاون بين الفريقين، ودخول العلاقة بين الفريقين طور التصفيات والعنف، فكان هذا الفصل الدموي سببا من اسباب اضعاف التيار العروبي في العراق والاقطار العربية.

وفي الحرب الثانية استمر صدام وحزب البعث في الحكم، ولكن الخسائر التي اصابت العراق، والعزلة التي يعانيها، فوتت على التيار العروبي فرصة النهوض بعد كبواته المستمرة منذ حدوث الانفصال بين سوريا ومصر عام ١٩٦١. وضعف التيار العروبي في المنطقة ايضا بعد تراجع او شلل اكثر مؤسسات العمل العربي المشترك مثل مؤتمرات القمة التي كان مفروضا ان تجتمع، بصورة عادية ودورية في تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، فانقطعت تلك الاجتماعات منذ القمة العاصفة في القاهرة في آب (اغسطس) عام ١٩٩٠. كذلك تجلت في تزايد ضعف جامعة الدول العربية وانكماشها، وتجميد اعمال «مجلس التعاون العربي»، والارتباك الذي اصاب «اتحاد المغرب العربي» و«مجلس التعاون الخليجي». ولم تحقق المشاريع البديلة لتحريك مؤسسات التعاون الاقليمي، العربي والجبهوي، نتائج ذات اهمية. «فإعلان دمشق» دخل طريقا مسدودا قريبا، والمشروع الذي تقدمت به سلطنة عمان لتكوين قوات خليجية تعدادها مئة الف جندي، لم يصل الى مرحلة الاقلاع.

ثالثا. تعزيز دور بريطانيا في المنطقة وتقوية نفوذها. فالحرب الاولى فتحت الباب امام احتلال القوات الحليفة لايران ولاسقاط نظام رضا شاه المتعامل مع المانيا، وكذلك لاحتلال سوريا ولبنان، واخراج قوات فيشي، المناهضة للحلفاء، منهما. ومن بعدها تمكنت قوى الوضع الراهن، وخاصة بريطانيا، من ادارة شؤون المنطقة بصورة مباشرة تقريبا، عبر الهياكل شبه الحكومية التي اقامها وزير الدولة لشؤون الشرق الاوسط المقيم في القاهرة (مكتب الوزير، المجلس العسكري الاقليمي، مركز تموين الشرق الاوسط الخ..).

والحرب الثانية قادت إلى تطورات مركبة، ولكنها تفيد بريطانيا ايضا. فمن جهة وجدت لندن في الحرب ومقدمتها، ظرفا مناسبا لاعادة العلاقات الدبلوماسية وتطوير العلاقات التجارية بطهران ودمشق. من جهة اخرى وضعت الحرب ونتائجها التحالف الانجلو ـ اميركي في وضع افضل من اجل الضغط على كل من البلدين لتعديل مواقفهما من المصالح الغربية، ومن الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولقد كان من النتائج الاهم لهذا التطور الاخير، تغيير موقف الدول العربية من المفاوضات مع اسرائيل، وقبولها دخول مؤتمر السلام في وقت اختل فيه ميزان القوى اختلالا كبيرا لمصلحة الاسرائيليين.

وبعد الحرب الثانية، تجددت صيغة العلاقات الثنائية بين كل دولة عربية على حدة، وبين الادارة الاميركية او الحكومة البريطانية. (The Economist 5 - 11/12/1992) وتبلورت هذه العلاقات في معاهدات ثنائية للتعاون لا تبعد كثيرا في مضمونها الفعلي عن المعاهدات التي كانت قائمة في الثلاثينات.

رابعا، تقوية جبهة دول الوضع الراهن، وبريطانيا خصوصا على الصعيد الدولي. فبعد الحرب الاولى تمكنت القوات البريطانية من ابعاد دول المحور عن منطقة حساسة ومهمة من مناطق الصراع. وبعد الحرب الثانية، مباشرة، عادت بريطانيا الى احتلال مكان الحليف الاوروبي الاول للولايات المتحدة، على حساب علاقات واشنطن ببون وباريس. وفي الحرب الثانية، تمكن التحالف الاميركي ـ البريطاني من اضعاف ما يسمى بالقوى المحافظة في روسيا التي تتكون من المؤسسة ـ العسكرية الصناعية ومن الحزب الشيوعي، وذلك عن طريق تحييد وعزل القيادة الحليفة لها في بغداد. فضلا عن ذلك، فإن نتائج الحرب ادت الى تعزيز مواقع التحالف الانجلو ـ اميركي في اقطار الخليج، على حساب المنافسين الالمان والفرنسيين واليابانيين، الذين كانوا يقتربون من بغداد بسبب الميزات السياسية والاقتصادية التي كانوا يتمتعون بها بالمقارنة مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

تلك هي بعض النتائج المباشرة والسريعة للحربين، ولكن هذه النتائج لم تدم طويلا بعد الحرب الاولى، ونتائجها تبدو غير مضمونة بعد الحرب الثانية. فالحرب

الاولى ادت الى شحذ المعارضة العربية للمصالح والنفوذ البريطاني في المنطقة وصولا الى حرب السويس التي ادت الى تصفية الامبراطورية البريطانية. والحرب الثانية ادت الى اشتداد المعارضة لمصالح التحالف الاميركي ـ البريطاني في المنطقة. ولا يبدل من هذه الحقيقة او من نتائجها ان يكون التيار الاسلامي هو الذي يضطلع اليوم بقيادة المعارضة لهذه المصالح بدلا من التيار القومي العربي الذي قام بهذا الدور في الماضي.

ومن المرجح ان تؤدي بعض نتائج الحرب، مثل التمسك والتشدد في تطبيق العقوبات على العراق، وتجديد الحملات العسكرية ضده، وتهديده بالتقسيم والتجزئة، والسعي الى فرض السلام الاسرائيلي على العرب، عبر مفاوضات غير متكافئة، الى اشتداد المعارضة الدينية الاسلامية، القومية العربية ضد النفوذ الاميركي ـ البريطاني. ومن المتوقع ان تفيد مثل هذه الضغوط ، على المدى البعيد، العراق، اذ يزداد الشعور والاقتناع بأنه الطرف المضطهد في هذا الصراع، خاصة عندما تسلط الاضواء على الانتقائية التي مارسها التحالف الاميركي ـ البريطاني في تنفيذ القرارات الدولية بالقوة على العراقيين، بينما هو يدعو الى التساهل في تطبيقها مع اسرائيل. كذلك يؤدي هذا المسلك الى تعميق الشعور السائد في اوساط شعبية عربية، بأنه رغم ما اصابه من ضعف، فإنه لا يزال يشكل نقطة ارتكاز للقوى التي تناهض مشاريع الهيمنة الاطلسية ـ الاسرائيلية.

ورغم الخسائر الفادحة التي اصابت العراق، والتعويضات والديون الكثيرة التي سيضطر الى دفعها، فإن تجربته في الاعتماد على طاقاته الذاتية البشرية والادارية والمادية غير النفطية في اعادة تعمير بنيانه التحتي، وترميم اقتصاده، قد تساعده على النهوض من جديد، والاضطلاع بالادوار الاقليمية. وربما كان هذا الاحتمال سببا من الاسباب التي تزيد حكومة المحافظين في بريطانيا حماسا لتقسيم العراق.

وعلى الصعيد الدولي بدأت، فعلا، علامات التغير والتبدل. فالتحالف الدولي الذي حارب في عاصفة الصحراء يبدو الآن اقل تماسكا من السابق، ومن علامات

التبدل التي يمكن ان تؤثر في اوضاع الشرق الاوسط ايضا وفي العلاقات العربية ـ البريطانية، التراجع الذي اصاب بوريس يلتسن، في روسيا، وانتقال المبادرة من يده الى أيدي «المحافظين» الذين عارضوا استخدام القوة ضد العراق. واخيرا لا آخرا، تجلت التغيرات في اضعاف التحالف الانجلو ـ اميركي بعد انتخاب وليام كلينتون للرئاسة الاميركية الذي اعلن خلال الحملة الانتخابية عزمه على الاهتمام بقضية ايرلندا الشمالية.

حربان ام حرب واحدة؟

ان تكرار الاسباب والاهداف العامة لحربي ١٩٤١ و١٩٩١ يسمح بالاستنتاج بأنها كانت حربا واحدة في جوهرها، ويمكن اعتبارها استمرار للحرب ضد مصر ايام محمد علي ولانهاء الحكومة العربية في دمشق عام ١٩٢٠ على أيدي القوات الفرنسية بالتفاهم مع بريطانيا، وللتدخل العسكري الثلاثي ضد مصر الناصرية في عامي ١٩٥٦ وللانزال الانجلو ـ اميركي في المنطقة عام ١٩٥٨. فهذه المواجهات كانت تستهدف او تؤدي الى احباط احتمالات قيام «قوة نواة» في المنطقة.

ان احتمال اندلاع مواجهات جديدة تدخل فيها بريطانيا ضد قوة عربية رئيسية او اكثر امر غير مستبعد، فالعوامل التي مهدت في السابق لمثل هذه الحروب لا تزال موجودة، سواء ما تعلق منها بالعلاقات العربية ـ العربية، او العلاقة بين الاقطار العربية والغرب او الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وحيث ان هذا الصراع سبب ويسبب الخسائر، رغم بعض المظاهر المعاكسة، للطرفين، فإنه يبدو مفيدا الخروج من دوامة الحروب هذه، واعتماد اسس جديدة في العلاقة تحقق فيه الارباح المتبادلة بين العرب والبريطانيين. ولقد كان مستطاعا تطبيق هذا النمط في العلاقة في الماضي لو اخذ بمشاريع التسوية التي تقدمت بها اطراف دولية واقليمية قبل حربي ١٩٤١ و١٩٩١. ولن يكون مستحيلا الوصول الى مثل هذه العلاقة في المستقبل اذا ما تغيرت بعض محاور السياسة التي سارت عليها كل من بريطانيا والعراق في الماضي.

يستطيع العراقيون المساهمة في انهاء دوامة الحرب العربية ـ البريطانية بإبداء مراعاة ادق لمبادئ الواقعية السياسية واهتمام اكبر بالعمل السياسي في حماية المصالح الوطنية، وبالتقليل من استخدام العنف في حل المعضلات الداخلية والخارجية، وتحسين علاقاتهم بالدول المجاورة. وخاصة العربية، وبالتقيد بمبادئ العلاقات الدولية.

كذلك يستطيع العراق المساهمة في انهاء دوامة الحروب التي تعرض لها، عندما يطبق مبادئ الديمقراطية السياسية، ويفسح المجال امام المشاركة الشعبية الواسعة القائمة على اساس التعددية الحزبية، والحكم النيابي الدستوري، فتتوفر فرص اوسع من اجل اتمام عملية الاندماج الوطني وحل المشاكل المذهبية والسلالية. ان اصلاح السياسة العراقية، الخارجية والداخلية يحصن العراق ضد التدخل الخارجي، وضد الضغوط الاجنبية التي تهدف الى النيل من استقلاله وهدر ثرواته، ويحد من قدرة الذين يرون في قوته خطرا على مصالحهم، على استغلال الثغرات في البنيان العراقي، من اجل تعطيل دور بغداد الاقليمي.

ان بريطانيا قادرة على ازالة الكثير من اسباب النقمة اذا بدل زعماؤها نظرتهم الى الاندماج العربي، وتوقفوا عن ازكاء الصراعات العربية. ذلك ان توطيد العلاقات والتعاون بين الاقطار العربية، ومثل قيام الكونفدرالية بينها قد يفيد المصالح البريطانية. فمن المرجح ان يؤدي مشروع من هذا النوع الى تحسن الاوضاع الاقتصادية في العالم العربي فتتطور تجارته مع الخارج، وتزداد حاجاته الى الخدمات التي تقدمها المؤسسات الاقتصادية البريطانية. واذا تحسنت الاوضاع الاقتصادية في الاقطار العربية نتيجة التعاون بينها، تخف فيها التوترات التي ترشح الى الخارج، وخاصة الى الدول الاوروبية، مثل اعمال العنف والارهاب التي ترجع جذورها الى الفقر والاوضاع الاجتماعية البائسة. ومن شأن زيادة التعاون بين الاقطار العربية ان يقلل احتمالات الهجرة العربية الواسعة الى الاقطار الاوروبية وفي مقدمتها بريطانيا، بل، على العكس، يمكن ان تتحول الاقطار العربية نفسها، اذا تحسنت اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، الى هدف للمهاجرين.

فتخفف بذلك الضغط الهجروي على اوروبا الغربية. وتطوير التعاون بين الاقطار العربية، يؤدي الى حل العديد من مشاكله نظرت تلك القوى مع القوى الاقليمية، مثل ايران وتركيا، ويجنب المنطقة العربية نظرتها الى الهدف السهل لمشاريع التوسيع والهيمنة والاستغلال، مما يؤثر في الاستقرار الاقليمي والعالمي.

ويستطيع الزعماء البريطانيون ان يبددوا العديد من الشوائب والعقد التي اثرت في العلاقات البريطانية ـ العربية اذا اقلعوا عن استخدام قضايا حقوق الانسان والاقليات كغطاء للتدخل في شؤون المنطقة من اجل حماية المصالح البريطانية، واذا اظهروا اهتماما جديا بهذه القضايا التي تعاني منها المجتمعات العربية معاناة كبيرة. والخطوة الاولى الضرورية في هذا الاتجاه هي الابتعاد عن الانتقائية التي يظهرونها حينما يبدون اشد درجات الحماس في الدفاع عن الاكراد في شمال العراق، مقابل السكوت عما يحل بالفلسطينيين في الاراضي المحتلة من اذى وضرر، ومطالبتهم، وبالضغط عليهم، بقبول المشاريع الاسرائيلية، او السكوت على حرمان الاكراد من حقوقهم الانسانية والوطنية في تركيا وايران، او حينما يظهرون التعاطف الشديد مع الشيعة في جنوب العراق، بينما هم يسكتون عما يحل بهم، على ايدي القوات الاسرائيلية في جنوب لبنان.

وبإمكان الحكومات البريطانية المقبلة ان تطور العلاقات البريطانية ـ العربية تطويرا ملموسا، اذا تخلت عن سياسة الانانية القومية وتوقفت عن محاولة الحصول على النفط العربي بشروط مجحفة بحق العرب، ومعطلة لمساعيهم في التنمية والتقدم الاقتصادي. وبدلا من العمل على اضعاف «الاوبك»، او السعي الى اجهاض المشاريع المطروحة للتوفيق بين مصالح البلدان المصدرة والدول المستوردة للنفط، كما فعلت لندن عندما دعا الفرنسيون الى ندوة وزارية تضم ممثلي الطرفين في تموز (يوليو) عام ١٩٩١، تستطيع الحكومة البريطانية ان تنتهج سياسة جديدة تقوم على مراعاة الحاجات المشروعة للمصدرين والمستهلكين معا.

المراجع

العربية

١) اعمال منشورة.

أ) الصحف

بيروت. الجمهورية. الحياة. الثورة. راية الاستقلال. الرأي. السفير. الشرق الاوسط. القادسية. القبس. النهار. الانباء. اليوم السابع.

ب) الكتب

- انيس، د. محمد. الزبيدي، د. محمد حسين، اوراق ناجي شوكت. بغداد،١٩٧٧.

- البنا، حسن. مذكرات الدعوة والداعية. بيروت، ١٩٧٤.

- البهلوان، علي. تونس الثائرة. القاهرة، بدون تاريخ.

- بيتزل، روبرت. مقررات مؤتمر طهران، يالطا. بوتسدام الرياض، بدون تاريخ.

- بيومي، د. زكريا سليمان. الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية ١٩٢٨ - ١٩٤٨. القاهرة، ١٩٧٨.

- التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي. حزيران ١٩٨٢. بغداد، ١٩٨٣.

- الجواهري، د. عماد احمد. نادي المثنى. بغداد، ١٩٨٤.

- جودت، علي. ذكريات ١٩٠٠ - ١٩٥٨ بيروت، ١٩٦٧.

- جاسم محمد، علاء. جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦. بغداد، ١٩٨٧.

- حافظ، حمدي. الشرقاوي، محمود. الجنوب العربي. القاهرة. بدون تاريخ.

- حداد، كمال عثمان. حركة رشيد عالي الكيلاني. صيدا، بدون تاريخ.

- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الاحزاب العراقية. بيروت، ١٩٨٠.

- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية، ج ٤. صيدا، ١٩٥٣.

- الحسني، عبد الرزاق. العراق في دوري الاحتلال والانتداب. صيدا، ١٩٣٥.

- الحسني، عبد الرزاق. الاسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية. صيدا ١٩٧١.

- حسين. صدام، المؤلفات الكاملة. ج ٤، ٩، ١٧، ١٨، بغداد.

- الحصري، خلدون. مذكرات طه الهاشمي. ج ٢. بيروت، ١٩٦٧.

- الحصري، ساطع. مذكراتي في العراق ١٩٢٩ - ١٩٤١. بيروت، ١٩٦٨.

- الحوت، بيان نويهض. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩١٨. بيروت، ١٩٨١.

- الخوري، يوسف. المشاريع الوحدوية العربية، بيروت، ١٩٨٨.

- داغر، اسعد. مذكراتي على هامش القضية العربية. القاهرة، ١٩٥٩.

- الدرة، محمود. الحرب العراقية - البريطانية - ١٩٤١. بيروت، ١٩٦٩.

- دروزه، محمد عزة. حول الحركة العربية الحديثة، ج ١. صيدا، ١٩٥٠.

- الراوي، د. جابر ابراهيم. الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية - الايرانية. القاهرة، ١٩٧٠.

- زعيتر، اكرم. يوميات اكرم زعيتر: الحركة الوطنية الفلسطينية. بيروت، ١٩٣٥ - ١٩٣٩. بيروت، ١٩٨٠.

- زين، زين نور الدين. نشوء القومية العربية. بيروت، ١٩٧٩.

- سعد الله، د. ابو القاسم. الحركة الوطنية الجزائرية: ١٩٣٠ - ١٩٤٥. ج٣. القاهرة، ١٩٧٥.

- السهروردي، د. نجم الدين. التاريخ لم يبدأ غدا. بغداد، ١٩٨٩.

- شير محمد، سعاد رؤوف. نوري السعيد. بغداد، ١٩٨٨.

- صايغ، يزيد. الصناعات العسكرية العربية. بيروت، ١٩٩٢.

- الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة في العراق. دمشق، ١٩٥٦.

- صفوت، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب. صيدا، ١٩٦٩.

- صفوت، نجدة فتحي. مذكرات رستم حيدر. بيروت، ١٩٨٨.

- ضريف، محمد. الاحزاب السياسية المغربية. الدار البيضاء، ١٩٨٨.

- طربين، احمد. الوحدة العربية بين ١٩١٦ و ١٩٤٥. القاهرة، ١٩٥٩.

- العطية، د. غسان. العراق: نشأة الدولة. لندن، ١٩٨٨.

- العمري، خيري. يونس السبعاوي. بغداد، ١٩٨٠.

- العيسمي، شلبي. حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة الاربعينات التأسيسية. ١٩٤٠ - ١٩٤٩. ج٤. بغداد، ١٩٨٦.

- غروبا، د. فريتز. بغداد، ١٩٧٩.

- فرج، د. لطفي جعفر. الملك غازي. بغداد، ١٩٨٧.

- فرزات، محمد حرب. الحياة الحزبية في سوريا. دمشق، ١٩٥٤.

- قاسمية، خيرية. الحكومة العربية في دمشق. القاهرة، ١٩٧١.

- قاسمية، د. خيرية. مذكرات عوني عبد الهادي. بيروت، ١٩٧٤.

- قاسمية، د. خيرية. مذكرات فوزي القاوقجي. ج ١، ٢، بيروت، ١٩٧٥.

- قرقوط، ذوقان. تطور الحركة الوطنية في سوريا. بيروت، ١٩٧٥.

- القيسي، سامي عبد الحافظ. ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٣٦. بغداد، ١٩٧٥.

- كبه، محمد مهدي. مذكراتي في صميم الاحداث. ١٩١٨ - ١٩٥٨. بيروت، ١٩٦٥.

- الكتاب الابيض: الاردن وازمة الخليج. عمان، ١٩٩١.

- كوثراني، د. وجيه. وثائق المؤتمر العربي الاول. بيروت، ١٩٨٠.

- محضر جلسة توقيع ميثاق جامعة الدول العربية ٢٢/٣/١٩٤٥.

- مفرج، فؤاد. المؤتمر القومي العربي في بلودان. دمشق، ١٩٣٧.

- المؤتمر الاول للطلاب العرب في اوروبا. كتاب المؤتمر: القومية العربية. بدون تاريخ.

- هيرزوير، لوكاز. المانيا الهتلرية و المشرق العربي. القاهرة، ١٩٦٨.

- الارمنازي، نجيب. سوريا: من الاحتلال حتى الجلاء. بيروت ١٩٧٣.

- ياسين، السيد. (مؤلف) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠. القاهرة، ١٩٨٩.

٢) اوراق خاصة

- الصلح، كاظم. ضبط جلسات مجلس القيادة.

- الصلح، كاظم. ١٦/١٢/١٩٣٧. نشرتان داخليتان لحزب القوميين العرب. مقررات مجلس الوكلاء. ٢٦/١/١٩٣٩. ٢٧/١/١٩٣٩. ١٢/٢/١٩٣٩. من القيادة الى عاملها.

- في العراق ١٥/٣/١٩٣٩. ١٥/٤/١٩٣٩. نشرة داخلية لحزب القوميين العرب.

- ١/٥/١٩٣٩. من عامل سوريا الى القيادة: تقرير عن مشروع القيام بثورة في سوريا.

- شام ٣١ تموز ١٩٤٠. نشرة صادرة في ١/١١/١٩٤٠.

- مردم، جميل. دمشق. ٢٣/٨/١٩٣٧.

٣) مقابلات شخصية.

- بدران، مضر. رئيس مجلس الوزراء الاردني السابق. عمان، ٣٠/٥/١٩٩١.

- شنشل، صديق. من قادة حزب الاستقلال العراقي ووزير سابق. توفي في كانون الثاني (يناير) ١٩٩١. اجريت المقابلة في بغداد ٢٣/١٢/١٩٨١.

- الصلح، تقي الدين. رئيس وزراء لبنان السابق.. توفي ٢٧/١١/١٩٨٨. اجريت المقابلة في باريس ٢٠/٦/١٩٨٤.

- كمال، واصف. من قادة حزب القوميين العرب. باريس. ١٩/٦/١٩٨٤.

European Language

A) Published Sources.

1) Articles and Reports.

-- BRECHER, MICHAEL, in James Rosenau (ed). International Politics and Foreign Policy. New York 1969.p. 158.

-- HASS, ERNEST. The Challenge of Regionalism. Regional Organizations.Vol. 12, No. 3,1958. pp.440 - 458.

-- BRADSHAW, D. The Iran - Iraq ceasefire and its regional implications in The middle East Review 1988/1989. London, 1989.

-- FOLSER, GAIL D. IHT. 11/8/1990.

-- LEEDEN, M. and BRYEN, S JP. 21 - 28/3/1989.

-- LIEVEN, L. The Times 9/7/1988.

(MORRISON, RODNEY. Gulf War Reparitions: Iraq OPEC, and the Transfer Problem. The American Journal of Economics and Sociology. Volume 51 October,1992. Number 4 pp. 386 - 399).

-- OGDEN, CHRISTOPHER. Time Internationl, 15/3/1993.

-- OMISSI, DAVID. The Guardian. 19/1/1991.

-- RONALD, YALEM. Regionalism and World Order. International Affairs. Vol. 38. No. Oct. 1962. pp. 460 - 471.

-- SIEGMAN, HENRY. Arab and Disunity. The Middle East Journal. Vol. 16, No. 1 (Winter 1962) pp. 48 - 59.

-- SKIDELSKY, R. The Independent. 27/6/1991.

-- VIORST, MILTON. Report From Baghdad. NW.24/6/1991.

-- BBC2. One year after the events of the Gulf War: the Washington Version. TV. Documentary. London. 17/1/1992.

2)Books.

-- ABU NOWAR, MAAN. The History of the Hashmite Kingdom of Jordan. Oxford, 1989.

-- ACTION, LORD J. A History of freedom. London, 1909.

(AES 3529/39, No. 6941. The Nuncio To Italy Borgongine Duco To Cardinal Mglione 3/6/1939).

– AGA KHAN, SADRUDDIN. Report to the Secretary General on Humanitarian Needs in Iraq by a Mission led by Sadruddin Aga Khan, Excutive Delegate of the Secretary - General, Dated 15 July 1991.

-- ANDERSON, M.S. The Great Powers and The Near East 1774 - 1923.

Axelgard, (F.W.). A New Iraq? The Washington Papers, New York, 1988.

-- ANTONIUS, GEORGE. The Arab Awakening, New York,1965.

-- ARAB AMERICAN INSTITUE (AAI). The Deadly Silence. Washington, 1988.

– BATATU, HANNA. The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq. Princeton,1978.

– BBC World Service. Gulf Crisis. Chronology.1990,1991.

– BILLIER, GENERAL SIR PETER DE LA. Storm Command. London, 1992.

-- BRADSHAW, D. The Middle East Review. 1989.

– BP. Review of World Energy. June 1991. London,1991.

-- BUCKLEY, CHRISTOPHER. Five Ventures. London, 1954.

– BULLARD, READER. The Middle East. London,1958.

-- CARR, E.H. International Relations Since The Peace Treaties. London, 1941 a.

-- CARR,E.H. The Twenty Years Crisis 1919 - 1939. London. 1941 b.

-- CHOMSKY, NOAM. Peace in the Middle Eat. London.1974.

-- CHURCHILL, WINSTON. The Second World War. Volume 1 (1948) Volume 2 (1949) Volume 3 (1950).

-- COLLINS, R.J. Lord Wavell. London.1974.

-- DALLDIER, E. The Defence of France. London, n.d.

-- DE GAULLE. CH. War Memoirs: The Call to Honour 1940 - 1942. London, 1955.

-- Documents on German Foreign Policy (DGFP).

-- HMSO. Series D. Voll. 11, London, 1961.

(Documents On German Foreign Policy 1918 - 1945 Series D. Vol. 12 Feb.1, 1941 - June 22, 1941 P. 690, p. 833).

-- DREZE, JEAN. and GAZDAR, HARIS. Hunger and Poverty in Iraq,1991. World Development. Vol. 20, No. 7 pp. 921 - 945.

-- EBAN, ABBA. An Autobiography. New York.1977.

-- EMERSON, RUPERT. From Empire to Nation. Massachusetts, 1967.

-- ETZIONI, AMITAI. Polotical Unification. New York, 1965.

-- EUROPA. The Middle East and North Africa. London,1988.

Foreign Relations of the Unites States (FRUS). Volume 3, 1941,1956.

Folk, Richard. A presentation give in a conference organised by the Centre for Lebanese Studies at Chatham Hous, London 4/10/1991.

-- GATHORNE - HARDY, G.M. A Short History of international Affairs 1920 - 1938. London, 1939.

-- GOMAA, AHMAD. The Foundation of the League of Arab States.1977.

-- HIRSZOWICZ, LUKASZ. The Third Reich and the Arab East. London,1966.

-- HITLER, ADOLF. Mein Kampf.London.1939.

-- HOFFMANN, War Diaries. Vol. 2. p. 176. Quoted by Carr, E. H. in: The Tewnty years Crisus, 1919 - 1939

HOLT, P. M. and LAMBTON, ANN K. S. and LEWIS, BERNARD. the Cambridge History of Islam. Volumr 1A, 1B, 2A, London,1970.

-- HOURANI, ALBERT. Minorities in the Arab World. London,1947.

-- HOURANI, ALBRT. Syria and Lebanon. Beirut, 1968.

-- HOWARD, HARRY N. The King - Crane Commission. Beirut,1963.

Internation Institute for Strategic Studies (IISS) Military Balance 1989 - 1990. London, 1990.

International Institute for Stratigic Studies. The Military Balance. 1991 - 1992. London, 1992.

Internationa Institute for Stratigic Studies. The Military Balance. 1992 - 1993. London, 1993.

-- JACOB, F. Y. (ed) The Anglo Palestinian Yearbook, 1946. London,1946.

-- JOLL, JAMES. Europe Since 1870. London,1980.

-- KAYYALI, A.W. Palestine: A modern History. London, n. d.

Kessing's Record of World Events: Vol. 34 Jan. 1988, Vol. 36 No. 4, 5, 1990.

-- KEDOURIE, ELIE. England the Middle East. Sussex (U. K.). 1978.

-- KELIDAR, ABBAS. (ED). The Integration of Modern Iraq. London. 1979.

-- KENNEDY, PAUL. The Rise and Fall of The Great Powers. London, 1988.

-- KHADDURI, MAJID. Towards an Arab Union: The Leagu of Arab States.

-- KHADDURI, MAJID. Socialist Iraq. Washington, 1978.

-- KHOURY, PHILIP S. Urban notables ans Arab nationalism: The Politics of Damascus 1860 - 1920, 1983.

American Political science Review, 40 (February, 1946) pp 90 - 100.

-- KILLEARN, LORD. The Killearn Diaries: 1934 - 1946. London, 1972.

-- KISSINGER, HENRY. A World Restored. London,1974.

– KIRK, GEORGE. Survey of International Affairs 1939 - 1945. The Middle East in War. London, 1954.

-- KOHN, HANS. Nationalism. London, 1955.

-- KOHN, HANS. Nationalism and Imperialism in the Nither East. London, 1932.

-- LAQUEUR, WALTER Z. Communism and Nationalism in the Middle East. New York, 1956.

-- LIPSON, E. Europe in the 19the and 20th Centuries 1815 - 1939. London, 1946.

-- LONGRIGG, STEPHEN H. Iraq 1900 to 1950: A Political, Social, and Economic History. Beirut. 1968.

(LORD CHANDOS. The Memoris of Lord Chandos. London, 1962).

-- MABRO, ROBERT. The Egyptian Economy. London, 1974.

-- MAUROIS, ANDRE. A History of France. London, 1966.

The Middle East and North Africa 1988. London, 1989.

-- MONROE, ELIZABETH. Britain's Moment in the Middle East 1941 - 1981.

-- MONROE, ELIZABETH. The Mediterranean in Politics. London, 1938.

-- MOMMSEN, WOLFGANG J. The Age of Bureaucracy. Oxford, 1974.

-- MUGGERIDGES, Ciano's Diary. 1939 - 1943 London, 1947.

-- NICOSIA, FRANCIS. The Third Reich and the Palestine Question. London, 1985.

-- PATAI, RAPHAEL. (Ed) Encyclopedia of Ziosm and Israel. New York, 1971.

-- PLAYAIR, I. S. O. The Mediterranean and the Middle East History of the Second World War. London, 1956.

– PUAUX, GABRIEL. Deux Années au levant. Paris, 1952.

-- PENROSE, EDITH and E. F. Iraq: International Relations and National Development. London, 1978.

-- PORATH, YEHOSHUA. In Search of Arab Unity. London, 1986.

Royal Institute for Stratigic Studies. The Middle East: A Political and Economic Survey. London, 1951.

– SABIN, PHILIP. British Stratigic Priorities in the 1990s. Adelphi Papers 245. London, Winter 1990.

-- SALINGER, PIERRE. Secret Dossier: The Hidden Agenda Behind the Gulf War. London, 1991.

-- SCHECHTMAN, JOSEPH B. The Mufti and the Fuhrer. New York, 1965.

-- SCHIFF, ZEEV. YAARI, EHUD. Israel' s Lebanon War. New York, 1984.

– SCRUTON, ROGER. A Dictionary of Politics. London, 1982.

-- SILVERFARB, DANIEL. Britain' s Informal Empere in the Middle East. Oxford, 1986.

– SOLH, RAGHID. Lebanon and Arab Nationalism. 1936 - 1945. (Oxford University. ph. D. Thesis, 1986)

– SPEARS, E. Fulfilment of a Mission: Syria and Lebanon 1941 - 1944. London, 1977.

-- TARBUSH, MOHAMAD A. The Role of the Military in Politics. London, 1982.

-- TAYLOR, A. J. P. English History. 1914 - 1945. London, 1965.

-- TAYLOR, A. J. P. Rumours of War. London, 1952.

– TAYLOR, PAUL AND GROOM, A. J. R. The United Nation and the Gulf War, 1990 - 91: Back To the Future? RIIA Discussion paper No. 38 pp.

United Nations. 1979 Yearbook of International Trade Statistics. Vol. 1 New York,1980.

United Nations. 1988 Yearbook of International Trade Statistics. Vol. 1, New York, 1989.

United Nations Development programme (UNDP) Human Development Report 1922, New York, 1992.

– VATIKIOTIS, P.J. The Modern History of Egypt. London, 1976. -- WIGHT, MARTIN. Power Politics. London, 1979.

-- WOODWARD, BOB. The Commanders. New York, 1991.

– WORLD BANK. WORLD Development Report 1987. Oxford, 1987.

– ZWEIG, RONALD W. Britain and Palestine During The Second World War. London, 1986.

3) Dailies and Weeklies

The Daily Telegraph (DT). The Financial Times (FT). The Guardian. The Independent. The International Herald Tribune (IHT). The Jerusalem Post (JP). The Jewish Chronicle (JC). The Jewish Observer and Middle East Review (JOMR). Kayhan International (KI). The Observer. The Sunday Telegraph. The Sunday Times. The Times. Wall Street Journal (WSJ).Weshington Post (WP)

B) Unpublished Sources.

1) Official Documents.

2) Britain.

Public Record Office, London.

FO Files 371.

CAB File 129/106.

b) France.

Ministère des Affaires Etrangères: Syrie - Liban 1930 - 1930; Guerre 1939 - 1945; Vichy - Levant.

Etat Major de L' Armée de Terre, Archive Historique.

2) Private Papers.

a) Jamil Mardam's, Private papers, Holdby Salma J. Mardam, London,UK.

b) Middle East Centre, Saint Antony s College, Oxford.

Edmonds, private papers.

Spears, 30/5/19 Private Papers.

c) Kazem Solh's, Privare Papers..

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com